

مِسْنَةُ الْبَلْدَةِ

عَنْ كِتَابِ الْأَغَارِيْبِ





الم

مِعْنَى اللَّهِ

مِعْنَى اللَّهِ

عَنْ كِتَابِ الْأَعْرَابِ

لِابْنِ هَشَامِ الْأَنْصَارِيِّ

(الْجُزْءُ الْثَّانِي)

تَحْقِيقٌ وَ شُرْحٌ

الدُّكْوَرُ عَبْدُ اللَّطِيفِ مُحَمَّدُ الْخَطِيبُ

السلسلة التراثية

(٢١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٣ - إذ

إذ على أربعة أوجه<sup>(١)</sup>:

أحداها: أن<sup>(٢)</sup> تكون اسمًا<sup>(٣)</sup> للزمن الماضي، ولها أربعة<sup>(٤)</sup> استعمالات: -  
أحداها: أن تكون ظرفاً<sup>(٥)</sup>، وهو الغالب، نحو<sup>(٦)</sup>: «فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ

(١) الأوجه الأربعة هي: أن تكون اسمًا للزمن الماضي، وأن تكون اسمًا للزمن المستقبل، والتعليل، والمفاجأة.

(٢) من هنا إلى قوله: «أربعة استعمالات» سقط من م ٢/١٤.

(٣) أي موضعية للدلالة على الزمن الماضي.

(٤) كما في م ٢، وم ٤ «أربعة» بالثانية، وفي م ١/٢٧ وأ م ٣/٣٦ «أربع»، وهو كذلك عند الدمامي والدسوقي.

قال الدمامي: «وفي بعض النسخ أربعة بالباء، ووجهها أن مفرد استعمالات استعمال، وهو مذكر فلا إشكال، ووجه الأربع أن يقال: إما أن يكون أنت باعتبار أنه أراد بالاستعمال الحالة، أو جعله جمعاً لاستعماله لا لاستعمال، ويرجح نسخة الأربعة بالباء قوله في التفصيل: أحداها، والثاني والثالث والرابع، فَذَكَرُ الْكُلِّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَنْتَ وَذَكَرُ باعْتَدَارِيْنَ».

(٥) «في الكتاب ٢/٩٣» فإذا: وهي لما مضى من الدهر، وهي ظرف بمنزلة (مع)، وهذا الظرف متصرف؛ لأنه لا يلزم حالة الظرفية عند بعضهم».

(٦) الآية: «إِلَّا تَصُرُّوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَّ أَشْتَرَنَ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَكُوْلُ لِصَحِيْهِ، لَا تَخْرُّنَ إِذْ أَنْزَلَ اللَّهُ مَعْنَى فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيْكَدَهُ بِجُنُوْنِ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَكَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَتَرُوا الشَّقْلَ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْمُلْكِيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ». سورة التوبه: ٩/٤٠ ..

قوله: - إذ أخرجه: إذ: ظرف زمان ماضٍ، والعامل فيه (نصره).

- إذ هما في الغار: إذ ظرف زمان أيضاً، وهو بدل من (إذ) الأولى، ومن ذهب إلى أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه قدر هنا فعلاً آخر، أي: نصره إذ هما في الغار.

آخرَجُهُ الَّذِينَ كَفَرُوا<sup>(١)</sup>.

- والثاني: أن تكون مفعولاً به<sup>(٢)</sup>، نحو: «وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثُرْتُمْ»<sup>(٣)</sup>.

= وقوله: إذ يقول: إذ ظرف أيضاً، وهو بدل من الأول.

وهناك من ذهب إلى أن: إذ هما ظرف لـ (ثاني).

وانظر في هذا البيان للعكيري / ٤٤٤، وإعراب النحاس: ١٨/٢، وال Kashaf: ٤٠/٢.

(١) في م ٣٦٣ تامة الآية **﴿تَافِكَ أَثَيْنَ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾**.

(٢) تلزم إذ الظرفية، فلا تتصرف بأن تقع فاعلةً، أو مبتدأً، إلا أن يضاف اسم الزمان إليها. وجوز الأخفش والرجاج وابن مالك وقوعها مفعولاً به، وكذلك الرضي، ومن ذهب فيها هذا المذهب العكيري والزمخشري، والجمهور لا يثبتون هذا كله. وأما أبو حيان فقد منع تصريفها وقال برأي الجمهور قال: «وأما قول من ذهب إلى أنه يتصرّف فيها بأن تكون مفعولاً بـ (اذكر) فهو قول من عجيز عن تأويلها على ما ينبغي لها من إيقائها ظرفاً». البحر: ٤/٤١٠.

وقال من قبل: «وقدمنا أنا لا نختار أن تكون مفعولاً به لـ (اذكُر) لا ظاهرة ولا مقدرة؛ لأن ذلك تصريف فيها، وهي عندنا من الظروف التي لا يتصرّف فيها إلا بإضافة اسم زمان لها» البحر: ١٩٢/١..

أما الشيخ عضيمة فقد قال: «واعجبت لأبي حيان بعد ذلك؛ فقد أجاز في آيات كثيرة أن يكون عامل (إذ): (اذكُر)، ذكر ذلك في كتابه: البحر والنهر من غير إنكار ولا اعتراض..» دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٧/١.

ثم تبع مواضع كثيرة عنده في البحر، وأثبتها في كتابه، مشيراً بذلك إلى أن أبو حيان كان يقول برأي الجمهور، لكنه عند البيان والتعليق على نص الآية يخرج على ذلك، ويقول برأي من قال بتصريفها. وانظر هموم الهوامع: ١٧٢/٣، والجني الداني: ١٨٧، وشرح التسهيل لابن عقيل: ٤٩٩/١، وشرح الرضي: ٢/١٠٨، والتسهيل: ٩٢، وأمالي ابن الشجري: ١٧٦/١.

(٣) الآية: **﴿وَلَا نَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ ثُوَّعْدُونَ وَتَصْدُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ مَاءَنَ يَهُ وَتَبَعُونَهَا عَوْجَأً وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثُرْتُمْ وَأَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَقْبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾**. سورة الأعراف: ٨٦/٧.

والغالب<sup>(١)</sup> على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به، بتقدير: (اذكر)<sup>(٢)</sup>، نحو:

**﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةَ﴾<sup>(٤)</sup>**

قال أبو حيان: «قال الزمخشري: (إذ) مفعول به غير ظرف، أي واذكروا على جهة الشكر وقت كونكم قليلاً عدداً كم فكثركم الله، ووفر عددكم. اهـ وذكر غيره أنه منصوب على الظرفية فلا يمكن أن يعمل فيه: و(اذكروا); لاستقبال (اذكروا)، وكون (إذ) ظرفاً لما مضى»، البحر: ٤/٣٤٠، وانظر الكشاف: ٥٦/١.

(١) في حاشية الأمير، ١/٧٤، « قوله.. فيه تعریض بأبي حیان...».

(٢) في م/٣٦ ب: «اذكروا» على صورة الجمع، وفي م/١٤ ب، كتبت الواو ثم أزيالت.

(٣) الآية: **﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةَ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً فَالْلَّهُمَا أَتَجَعَّلُ فِيهَا مَنْ يُقْسِطُ فِيهَا وَيَسِّفُكَ الْمِلَّةَ وَنَخْنُ نُسَيْحُ مُحَمَّدَكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾**. سورة البقرة: ٢/٣٠، وانظر: الحجر/١٥، ٢٨/٢٨، وص ٣٨.

قال أبو حيان: في البحر، ١/١٣٩: «واختلف المغربون في (إذ)، فذهب أبو عبيدة وابن قتيبة إلى زيااتها، وهذا ليس بشيء، وكان أبو عبيدة وابن قتيبة ضعيفين في النحو، وذهب بعضهم إلى أنها بمعنى (قد) والتقدير: وقد قال ربك، وهذا ليس بشيء، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب نصب المفعول به بـ (اذكر)، أي: واذـ ذـ قال ربـكـ، وهذا ليس بشيء؛ لأنـ فيه إخراجـهاـ عنـ بـاـبـهاـ وـهـوـ آـنـهـ لاـ يـتـصـرـفـ بـغـيـرـ الـظـرـفـيـةـ، أوـ يـاضـافـةـ ظـرـفـ زـمـانـ إـلـيـهـاـ، وأـجـازـ ذـلـكـ الزـمـخـشـريـ وـابـنـ عـطـيـةـ، وـنـاسـ قـبـلـهـماـ وـبـعـدـهـماـ...».

ثم قال أبو حيان: «والذي تقتضيه العربية نصبه بقوله: قالوا أتجعل أي وقت قول الله للملائكة: إني جاعل في الأرض قالوا أتجعل، كما تقول في الكلام: إذ جئتنـي أـكـرـمـكـ، أي وقت مجـيـعـكـ أـكـرـمـكـ، وإـذـ قـلـتـ ليـ كـنـاـ قـلـتـ لـكـ كـنـاـ، فـانـظـرـ إـلـيـ مـحـشـنـ هـذـاـ الـوـجـهـ السـهـلـ الـواـضـحـ، وـكـيـفـ لمـ يـوـافـقـ أـكـثـرـ النـاسـ عـلـىـ القـوـلـ بـهـ، وـارـتـبـكـواـ فـيـ دـهـيـاءـ وـخـبـطـ خـشـوـاءـ». وذهب العكبري، والزمخشري ومكي إلى أنها منصوبة بالفعل (اذكر).

انظر تبيان العكبري: ٤٦، والكساف: ٢٠٩/١، ومشكل إعراب القرآن: ٣٤/١.

(٤) سقطت الآية من م/٣٦ بـ. وتمتها: **﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةَ أَسْجَدُوا لِلَّهِمَّ فَسَجَدُوا إِلَّا إِنَّلِيـسـ أـبـي وـأـسـتـكـبـرـ وـكـانـ مـنـ الـكـفـرـيـنـ﴾**. سورة البقرة: ٢/٣٤، وموضع أخرى في القرآن الكريم.

﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾<sup>(١)</sup>.

وبعض المعربين<sup>(٢)</sup> يقول في ذلك: إنه ظرف لـ(اذكر) محنوفاً. وهذا وهم فاحش؛ لاقتضائه حينئذ<sup>(٣)</sup> الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للستقبال؛ وذلك الوقت<sup>(٤)</sup> قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين<sup>(٥)</sup> مِنَّا، وإنما المراد ذكر ذلك الوقت نفسه لا الذكر فيه<sup>(٦)</sup>.

- والثالث<sup>(٧)</sup>: أن تكون بدلاً<sup>(٨)</sup> من المفعول، نحو: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَبِ مَرِيمَ إِذْ

= وفي البحر، ١٥١/١: «وَإِذْ» ظرف لما سبق، فقيل بزيادتها، وقيل العامل فيها فعل مضمر يشيرون إلى (اذكر)، وقيل هي معطوفة على ما قبلها يعني قوله: وإذ قال ربك، ويضعف الأول بأن الأسماء لا تزاد، والثاني: أنها لازم ظرفيتها، والثالث لاختلاف الزمانين، فيستحيل وقوع العامل الذي اختناه في (إذ) الأولى في (إذ) هذه...».

(١) الآية: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ نَظُرُونَ﴾. سورة البقرة: ٢/٥٠.

أي واذكروا إذ فرقنا بكم البحر، والمراد بقوله «بكم» الآباء؛ وذلك لأن الخطاب لبني إسرائيل الموجودين في زماننا. وانظر حاشية الدسوقي: ١/٨٥.

(٢) من عناء بقوله: «بعض المعربين» أبو حيان شيخه، وانظر البحر: ١/٩٧، فإن حديث أبي حيان في الآية لا يدل على أنه يعتقد ما أثبتته في إعرابها.

أي حين جعل «إذ» ظرفًا لـ(اذكر).

(٤) لأنه إما في زمن آدم أو موسى، وكيف يكون الذكر المأمور به في المستقبل واقعاً في الزمان الماضي. الدسوقي: ١/٨٥.

وعند الدمامي، ١٧٢: «فكيف يكون المستقبل واقعاً في الزمن الماضي».

(٥) في حاشية الأمير، ١/٧٤: «كأنه إشارة إلى أن المعنى اذكري يا من يتأتى منه الذكر، ويمكن تصحيح هذا الوهم بأنه ظرف مجازي، والمراد تذكرة في هذا الوقت، وتأمل في شأنه، فليتأمل» اهـ، و قريب من هذا عند الدسوقي: ١/٨٥ - ٨٦.

(٦) فتكون عندئذ مفعولاً به، لا مفعولاً فيه.

(٧) الثالث من استعمالات «إذ» في حال كونها اسمًا للزمن الماضي.

(٨) نص الدمامي، ١/١٧٢: «بدلًا».

أَنْتَبَذْتُ<sup>(١)</sup>، فَ(إذ): بَدَلُ<sup>(٢)</sup> اشتمالٍ من (مريم) على حَدِّ البدل في:  
 ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ<sup>٣</sup>

= وفي كتاب عضيمة (دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ١٧/١): «من أجاز التصرف في (إذ) بإعرابها مفعولاً به لـ (اذكر)، أجاز أن تكون (إذ) بدلًا من المفعول به، ومن منع تصرف (إذ) قدرً مضافاً محفوظاً أي خبر أو قصة ونحو ذلك يكون هو العامل في (إذ)».

(١) الآية: ﴿هُوَذُكْرٌ فِي الْكِتَبِ مَرِيمٌ إِذْ أَنْتَبَذْتَ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرِقِيًّا<sup>٤</sup>. سورة مريم: ١٦/١٩. وذكرت الآية كاملة في م ٣٦/٣٦ ب.

قال الزمخشري: «(إذ): بدل من (مريم) بدل اشتمال؛ لأن الأحيان مشتملة على ما فيها، وفيه أن المقصود بذلك مريم ذكر وقتها هذا لوقوع هذه القصة العجيبة». الكشاف: ٢٧٥/٢

وفي البحر: ١٧٩/٦، نقل أبو حيان نص الزمخشري ثم قال: «ونصب (إذ) بـ (اذكر) على جهة البدلية يقتضي التصرف في (إذ)، وهي من الظروف التي لم يتصرف فيها إلا بإضافة ظرف زمان إليها، فالأولى أن يجعل ثم معطوف محفوظ دل المعنى عليه، وهو يكون العامل في (إذ)، وتبقى على ظرفيتها، وعدم تصرفها،.. واستبعد أبوبقاء قول الزمخشري».

وقال العكبري: «في (إذ) أربعة أوجه: أحدها: أنها ظرف، والعامل فيه محفوظ تقديره: واذكر خبر مريم إذ انتبذت.

والثاني: أن تكون حالاً من المضاف المحفوظ.

والثالث: أن يكون منصوباً بفعل محفوظ، أي وبين إذ انتبذت..

والرابع: أن يكون بدلًا من (مريم) بدل الاشتتمال؛ لأن الأحيان تشتمل على الجثث، ذكره الزمخشري، وهو بعيد؛ لأن الزمان إذا لم يكن حالاً من الجثة، ولا خبراً عنها، ولا وصفاً لها لم يكن بدلًا منها..» التبيان: ٨٦٨

(٢) والرابط الضمير العائد إليها المستتر في الفعل، أي واذكر وقت انتباذ مريم، الدماميني: ١٧٢، وعنده أخذ الدسوقي: ٨٦/١.

(٣) الآية: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ<sup>٣</sup> قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسِيْدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجِ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ..<sup>٥</sup> سورة البقرة: ٢١٧/٢

قراءة الجمهور: (قتال فيه) بالكسر، وهو بدل من الشهر بدل اشتتمال، وقال الكسائي: هو مخوض على التكرار، وهو معنى قول القراء؛ لأنه قال: مخوض بعن مضمرة، ولا يجعل هذا خلافاً كما

وقوله تعالى: «أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءً»<sup>(١)</sup> يحتمل<sup>(٢)</sup> كونَ (إذ) فيه ظرفاً<sup>(٣)</sup> للنعمـة، وكـونـها<sup>(٤)</sup> بدلاً منها.

- والرابع<sup>(٥)</sup>: أن يكون مضافاً إليها اسم زمان صالح<sup>(٦)</sup> للاستغنـاء عنه نحو:

= يجعلـه بعضـهم، لأن قولـ البصـريـن: إن الـبدلـ علىـ نـيةـ التـكرـارـ فيـ العـامـلـ هوـ قولـ الـكـسـائـيـ والـفـراءـ..، وـمـذـهـبـ أـبـيـ عـيـدةـ عـلـىـ أـنـ (ـقـتـالـ)ـ خـفـضـ عـلـىـ الـجـوـارـ، وـذـهـبـ اـبـنـ عـطـيـةـ إـلـىـ أـنـ خـطـأـ. وـالـجـوـارـ مـنـ مواـضـعـ الـضـرـورـةـ وـالـشـذـوذـ فـلـاـ تـحـمـلـ الـآـيـةـ عـلـيـهـ.

وانظر هذه الآراء في البحر: ١٤٥/٢، والكتاف: ٢٧١/١، ومعاني الفراء: ١٤١/١، وبيان العكـبـريـ: ١٧٤، ومشـكـلـ إـعـرـابـ الـقـرـآنـ: ٩٤/١، ومجـازـ الـقـرـآنـ لـأـبـيـ عـيـدةـ: ٧٢/١، وتفـسـيرـ القرـطـبـيـ: ٤٤/٣.

ويكون تنظير ابن هشـامـ فـيـ الـبـدـلـيـةـ فـيـ هـذـهـ آـيـةـ بـحـمـلـ (ـإـذـ)ـ فـيـ إـبـدـالـهـ مـنـ (ـمـرـيمـ)ـ عـلـىـ (ـقـتـالـ)ـ وـإـبـدـالـهـ مـنـ (ـالـشـهـرـ)، وـالـجـامـعـ بـيـنـ الـحـالـيـنـ الـاشـتـمـالـ، أـمـاـ فـيـ آـيـةـ الـأـوـلـيـ فـالـأـحـيـانـ مـشـتـمـلـةـ عـلـىـ الـجـثـثـ، وـمـنـهـ مـرـيمـ، وـأـمـاـ الثـانـيـةـ فـالـشـهـرـ مـشـتـمـلـ عـلـىـ الـقـتـالـ؛ إـذـ هـوـ وـاقـعـ فـيـهـ.

(١) الآية: «وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَقُولُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءً وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَأَتَنْكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَلَمِينَ». سورة المائدة: ٥٢/٢٠.

(٢) في م٢٤١: «محـتمـلـ» وـسوـاءـ كـانـ اـسـمـاـ أـمـ فـعـلـاـ فـهـوـ وـاقـعـ خـبـراـ لـقولـهـ: «وقـولـهـ تـعـالـيـ» فـيـ أـوـلـ آـيـةـ.

(٣) فيـكونـ منـ الاستـعمـالـ الـأـوـلـ لـ (ـإـذـ)ـ وـهـوـ كـونـهاـ ظـرفـيـةـ.

وتعرض العـكـبـريـ للـحـدـيـثـ عـنـ هـذـهـ آـيـةـ (١١)ـ «مـنـ هـذـهـ السـوـرةـ، وـأـحـالـ عـلـيـهـ فـيـ حـدـيـثـهـ عـنـ آـيـةـ (٢٠)ـ، وـهـيـ مـوـضـعـ الشـاهـدـ هـنـاـ، فـكـانـ مـاـ قـالـ: (ـإـذـ)ـ ظـرفـ لـلـنـعـمـةـ أـيـضاـ، وـإـذـ جـعـلـ (ـعـلـيـكـمـ)ـ حـالـاـ جـازـ أـنـ يـعـملـ فـيـ (ـإـذـ).ـ التـبـيـانـ: ٤٢٥، ٤٣٠، وـتـحـدـثـ فـيـ هـذـاـ أـبـوـ حـيـانـ فـيـ آـيـةـ (١٠٣)ـ مـنـ سـوـرةـ آلـ عـمـرـانـ، وـذـلـكـ فـيـ الـبـحـرـ: ١٩/٣، قـالـ: (ـوـجـوـزـ الـحـوـفـيـ فـيـ (ـإـذـ)ـ أـنـ يـنـتـصـبـ بـ(ـإـذـكـرـوـاـ)، وـجـوـزـ غـيـرـهـ أـنـ يـتـصـبـ بـنـعـمـةـ أـيـ إـنـعـامـ اللـهـ، وـبـالـعـامـلـ فـيـ عـلـيـكـمـ، إـذـ جـوـزـوـاـ أـنـ يـكـونـ حـالـاـ مـنـ نـعـمـةـ).ـ

(٤) ويـكونـ منـ الاستـعمـالـ الثـالـثـ لـهـاـ وـهـوـ مـاـ نـحـنـ فـيـهـ، أـيـ الـبـدـلـيـةـ.

(٥) الرابعـ منـ أـوـجـهـ استـعمـالـ (ـإـذـ)ـ فـيـ حـالـ كـونـهاـ اـسـمـاـ لـلـزـمـنـ.

(٦) فيـ مـ٤٣٧ـ بـ: (ـصـالـحـ)ـ كـذـاـ بـالـجـرـ عـلـىـ أـنـ نـعـتـ لـلـفـظـ (ـزـمـانـ).

«يُوْمَئِذٍ، وَحِينَئِذٍ»<sup>(١)</sup>، أو غَيْرُ صَالِحٍ لِهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا»<sup>(٢)</sup>. وزعم الجمهرة أنَّ (إِذ) لا تقع إلا<sup>(٣)</sup> ظرفاً، أو مضافاً إليها، وأنَّها في نحو:

ولا يضاف إلى (إِذ) إلا اسم زمان، وفي الخزانة، ٤٨/٣ «وَجَدَتْ بِخَطِّ صَاحِبِ الْقَامُوسِ تَرْكِيبَ هَذِهِ الظَّرْفَ مَعَ (إِذ)، قَالَ: لَا يُضَافُ إِلَى (إِذ) فِي كَلَامِ الْعَرَبِ غَيْرَ سَبْعَةِ أَفْنَاطٍ وَهِيَ: يُوْمَئِذٍ، حِينَئِذٍ، سَاعَئِذٍ، لِيَلَئِذٍ، غَدَائِذٍ، عَشِيَّئِذٍ، عَاقِبَئِذٍ.

وقيل ومقتضاه أنه لا يقال: وَقَتَنِيدٌ وَلَا شَهْرَئِيدٌ وَلَا سَنَتَنِيدٌ، وقد ورد أو انتَنِيدٌ في شعر الهدلي».

وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣٨/١، واللسان والتاج (إِذ)، والبحر: ٤٦١/٣.

وفي حاشية الأمير، ٧٤/١: «تَقُولُ: أَكْرَمْتِي فَأَثْنَيْتُ عَلَيْكَ حِينَئِذٍ، وَهَذَا صَالِحٌ لِلسَّقْوَطِ بَأْنَ تَقُولُ: فَأَثْنَيْتُ عَلَيْكَ إِذْ أَكْرَمْتِي، إِنْ قَلْتَ كَذَلِكَ، إِذْ تَصْلُحُ لِلسَّقْوَطِ بَأْنَ تَقُولُ: حِينْ أَكْرَمْتِي، فَالصَّالِحُ لِلسَّقْوَطِ أَحَدُهُمَا لَا بَعْيَنِهِ، فَلَأَيِّ شَيْءٍ خَصُّ الْمُضَافُ بِصَالِحِيَتِهِ لِلسَّقْوَطِ، وَعَلَى فَرْضِ إِرَادَةِ التَّخْصِيصِ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَعْكُسَ؛ لِأَنَّ الثَّوَانِي هِيَ الَّتِي تَوْصِفُ بِالْزِيَادَةِ». وَانْظُرُ الدَّسوقيَّ: ٨٦/١ وَالدَّمَامِيَّ: ١٧٣.

(١) ذهب ابن مالك إلى أنَّ هذه الإضافة من إضافة المؤكّد إلى التأكيد، وذهب غيره إلى أنَّه من إضافة الأعم إلى الأخص، كشجر أراك، وذلك أنَّ (إِذ) مضاف إلى جملة محدّوفة، فإذا قلت: جاء زيد وأكرمه حِينَئِذٍ، فالمعنى، حين إِذ جاءني، فالثاني مُخْصَصٌ بالإضافة إلى المجيء، والأول عارٍ من ذلك، فهو أعمُ منه، فلا يكون الثاني مؤكداً له.. انظر الدسوقي: ٨٦/١، والدَّمَامِيَّ: ١٧٣.

(٢) الآية: ﴿رَبَّنَا لَا تُرْغِّبْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ﴾. سورة آل عمران: ٨/٣.

والظرف المضاف هنا وهو «بعد» لا يصلح للاستغناء عنه فيحذف لعدم ما يدل عليه لو ترك مع أنه مقصود. الدَّمَامِيَّ: ١٧٣.

والتقدير في الآية: ربنا لا تزع قلوبنا بعد زمن هدايتنا، ولو أسلقنا «بعد» لصار التقدير: ربنا لا تزع قلوبنا زمن هدايتنا، وهو خلاف الأول، وهو غير المراد في الدعاء في نص الآية.

وانظر الرضي في شرح الكافية: ١٠٨/٢، ودراسات عضيمة: ٢/١.

(٣) ذكرتُ هذا من قبل، ويُبَيَّنُ أَنَّ رأيَ الجمهرةِ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ مِنَ الظَّرْفَةِ إِلَّا لِكُونِهِ مُضَافاً إِلَيْهَا، ووافق أبو حيان الجمهور قولًا وخالفهم عملاً.

وذكرت مَذَهَبَ مَنْ ذَهَبَ فِيهَا إِلَى وقوعِهَا مَفْعُولاً بِهِ وَمُبْتَدَأً وَبِدَلَّا وَحَرْفَ تَعْلِيلٍ وَلِلْمَفَاجَأَةِ، وَرَدَّ هَذَا كُلَّهُ أَبُو حَيَّانَ. انظر البحر: ١٩٢/١، ٤١٠، ٨٥/٤، والرضي: ١٠٨/٢، وأمالي الشجري: ١٧٦/١، والجني الداني: ١٨٧، وهمع الهوامع: ١٧٢/٣.

﴿وَذَكَرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾<sup>(١)</sup> ظرف لمفعول<sup>(٢)</sup> ممحض، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، وفي نحو: ﴿إِذْ أَنْبَدْتُ﴾<sup>(٣)</sup> ظرف لمضاف إلى مفعول ممحض<sup>(٤)</sup>، أي: واذكروا قصة مريم، ويؤيد هذا<sup>(٥)</sup> القول التصريح بالمفعول في:

(١) الآية: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَأَصْدُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ أَمَّنَ بِهِ وَتَبَعُونَهَا عَوْجَانًا وَذَكَرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثُرْتُمْ وَأَنْظَرُوا كَيْفَ كَانَ عَيْقَبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾. سورة الأعراف: ٨٦/٧.

(٢) وليست مفعولاً به. وفي هموم الهوامع: ١٧٢/٣، جوز الأخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولاً به في نحو هذه الآية. والجمهور لا يثبتون هذا.

وفي الكشاف، ٥٦٠/١ «إذ مفعول به، غير ظرف، أي: واذكروا على جهة الشكر وقت كونكم قليلاً عدكم، فكثركم الله ووفر عدكم».

وفي البحر: ٣٤٠/٤، أثبت أبو حيان نص الزمخشري، ثم قال: «وذكر غيره أنه منصوب على الظرف، فلا يمكن أن يعمل فيه (واذكروا)؛ لاستقبال (اذكروا)، وكون (إذ) ظرفاً لما مضى».

(٣) تقدمت الآية، وهي من سورة مريم، ١٦/١٩: ﴿وَذَكَرَ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذْ أَنْبَدَتِ﴾.

(٤) المضاف هو قصة أو خبر، أي واذكر قصة مريم، أو خبر مريم. قوله: «إلى مفعول»، إلى ما هو مفعول بعد حذف قصة أو خبر، وهو: مريم.

وقال الدماميني، ١٧٤: «ولو عُرِفَ فقيل إلى المفعول لكان أحسن» قلت هو كذلك في ١٤/٢ بـ: «المفعول».

وفي حاشية الأمير، ٧٥/١: «الأوضح نسخة التعريف، أي المفعول قبل الحذف». ويدوأن (إلى) ثبتت في نسخ الكتاب جميعها غير أن الدماميني رأى أنه لو قيل: «المضاف مفعول ممحض» لكان حسناً، فإن القصة المقدرة هي لفظ مضاد إلى مريم، وهو مفعول ممحض، وما ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بأن يكون قوله: ممحض، صفة لمضاف. انظر: ص ١٧٤.

وقوله: (محض) هنا نعت للفظ «مضاد».

(٥) أي يؤيد ما سبق من حذف المفعول ما صُرِّح به في الآية التالية.

وَإِذْ كُرِّبُوا نَعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً<sup>(١)</sup>.

ومن الغريب أنَّ الزمخشري قال في قراءة بعضهم<sup>(٢)</sup>:

﴿لَمِنْ مَنْ أَلَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ<sup>(٣)</sup> بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾: إِنَّهُ<sup>(٤)</sup> يَجُوزُ أَنْ يَكُونُ

(١) الآية: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَإِذْ كُرِّبُوا نَفَّعَتْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَاصْبَحْتُمْ يُنْهَمِّيَهُ لِعْنَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَقَّا حُقْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ عَيْنَيْهِ لَعَلَّكُمْ تَهَدَّوْنَ﴾. سورة آل عمران: ٣/١٠.

و (إذ) في الآية بدل من المفعول به وهو (نعمه). وذهب أبو حيyan في البحر: ١٩/٣ ، إلى أنه حال من نعمة.

<sup>٥٣/٣</sup> وانظر البيان للعكبي: ٢٨٣، وحاشية الشهاب:

(٢) الآية : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتَلَوُ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيْهِمْ وَيَعْلَمُهُمْ كِتَابًا وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ لَفْقِ ضَلَالٍ لَّمْ يُبْيِنُوهُ ﴾ . سورة آل عمران: ١٦٤/٣ .

والقراءة التي أشار إليها المصنف والزمخشي هي قراءة عيسى بن سليمان عن بعض القراء، وذلك على جعل «من» جارّة، و«من» اسم مجرور بها. وانظر البحر: ٣٠٣/١، ومحتصر ابن خالويه: ٢٣، والكشاف: ١/٣٥٩، وحاشية الشهاب: ٣/٧٨، وفيها نص البيضاوي، وهمع الهوامع: ٣/١٧٣. وكتابي معجم القراءات ١/٦١٥.

(٣) من هنا إلى آخر الآية غير مثبت في م ٢٧/١، ولا في م ١٤/٢، وفي م ٣٦/٣ ب حاشية نقل فيها نص الكشاف في هذه القراءة.

(٤) قال الزمخشري: (وَقَرِئَ: ﴿لَمَنْ مَنْ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾) وفيه وجهان: أن يراد: لمن مَنَ الله على المؤمنين منه أو بعثه إذ بعث فيهم، فحذف لقيام الدلالة، أو يكون (إذ) في محل الرفع كإذا في قوله: أَخْطَبَ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ إِذَا كَانَ قَائِمًا، بمعنى: لمن مَنَ الله على المؤمنين وقت بعثه). الكشاف: ٣٥٩/١.

وقابل الدمامي بين نص المصنف ونص الزمخشري، وأشار إلى أنه نقل بالمعنى وغالب اللفظ،  
وقول ابن هشام: «إنه يجوز» لم يقع في نص الزمخشري حتى يحكيه ابن هشام. الدمامي: ١٧٤.

التقدير: مئه<sup>(١)</sup> إذ بعث، وأن تكون<sup>(٢)</sup> (إذ) في محل رفع ك (إذا)<sup>(٣)</sup> في قولك<sup>(٤)</sup>: «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ إِذَا كَانَ قَائِمًا»<sup>(٥)</sup>، أي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه، انتهى<sup>(٦)</sup>.

فمقتضى هذا الوجه<sup>(٧)</sup> أن (إذ) مبتدأ، ولا نعلم بذلك<sup>(٨)</sup> قائلًا، ثم تنظيره

= ذكر الدمامي أنه لا يجوز في «أنه» إلا الفتح، وترك ذكر العلة، وبيان ذلك أن هذا ليس تعبير الزمخشري، وبالتالي فلا تكسر الهمزة خلافاً لمن توهم ذلك، وظن هذا فيها لأنها وقعت بعد القول، ويذهب فيها الدمامي إلى أنها وما بعدها مصدر مبتدأ، ومن الغريب، وما بعده الخبر المقدم. ولم يصرح الدمامي بهذا غير أنه لا يقوم به إلا هذا الوجه من الإعراب.

(١) الأمير/ ١٧٥، فهي ظرف لمبتدأ مؤخر دل عليه الخبر المقدم.. وفي الدسوقي/ ١٨٦: مئه: مبتدأ مؤخر، وإذ بعث ظرف لمبتدأ مؤخر لمحدود دل عليه الخبر المقدم.

(٢) في ١٤/٢ م ب: «يكون».

وقوله: إذ في محل رفع، أي مبتدأ، ولمن من الله خبره، وعلى هذا فلا حذف، ويكون جعل الوقت من الممن مبالغة - انظر الحواشي.

(٣) قوله «إذا» تنظير في احتمالي النصب والرفع على الخبرية، ومبني هذا الكلام على أنهما من الظروف المتصرفة. الأمير: ١٧٥.

(٤) في هذا القول: أَخْطَبُ: مبتدأ، ما: مصدرية، ويكون: صلة و «إذا كان قائماً»: خبر، والتقدير: أَخْطَبُ أحوال الأمير كائن وقت قيامه، وعلى هذا التقدير جاء «إذا» في محل رفع خبر «أَخْطَبُ»، أو أنه ظرف للخبر.. وانظر الدسوقي: ١٨٦.

(٥) انظر هذا القول في شرح المفصل: ١٩٧، برواية مختلفة.

(٦) انتهى نص الزمخشري. كذلك، وهو لم ينقل نص الزمخشري بحروفه، وإنما نقل معناه كما أشرت فيما سبق.

وقوله «انتهى» ليس في ١٤/٢ م.

(٧) أي الوجه الأخير، وهو كونها في محل رفع.  
وفي الدمامي، ١٧٤: «هذا الترجيح».

(٨) ذكر الأمير: ١٧٥، أنه حكاها الشمني عن بعضهم، وذكر الدمامي أنه لا مانع منه حيث جاز خروجها عن الظرفية، ولا يحتاج إلى سماع يخصه.

بالمثال<sup>(١)</sup> غير مناسب؛ لأن الكلام في (إذ) لا في (إذا)، وكان حَقُّهُ<sup>(٢)</sup> أن يقول : «إذ كان»؛ لأنهم يُقدِّرون في هذا المثال ونحوه (إذ) تارةً، و (إذا) أخرى بحسب المعنى المراد<sup>(٣)</sup>.

ثم ظاهره<sup>(٤)</sup> أن المثال يُتكلَّم به كذا<sup>(٥)</sup>، والمشهور أن حذف

قال الدماميني (١٧٤) : «أقول، إذا كان الجمّهور يجُوّزون خروجها عن الظرفية عند إضافتها، وغيرهم عند الإتيان بها مفعولاً به أو بدلاً منه صدق حينئذ أنها ظرف متصرف فلا يمتنع جعلها مبتدأ، ولا يحتاج فيه إلى سماع يخصه عن العرب». =

وقال الشمني : «يرد عليه - على ابن هشام - إنه لا يلزم من عدم العلم بقاتل قول عدم قائله، ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته، على أن في شرح اللُّبِّ وضوء المصباح ما يقتضي أن لذلك قائلًا وهو: وإذا لا يلزمان الظرفية، نصَّ على ذلك سيبويه في الكتاب، وأجاز: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو بمعنى: وقت قيام زيد وقت قعود عمرو، فأوقع إذا ه هنا مبتدأ وخبراً. اهـ..

انظر همع الهوامع: ١٧٣/٣، والرضي: ١١٤/٢.

(١) في م ٣٧/٣: «بهذا المثال». وهو قوله: «أَخْطَبَ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ إِذَا كَانَ قَائِمًا؟؛ لَأَنَّ (إِذ) لِلْمَاضِي، و(إذا) لِلْاسْتِقبَالِ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّقَرَّ (إِذ) يَأْذِي.

وذكر الأمير أن الزمخشري قد يكون أراد مطلق التنتظير في الوجهين، واتحاد شخص الطرفين غير لازم.

(٢) «حَقُّهُ» بالنصب خبر «كان» مقدَّم، واسم كان هو المصدر المؤول من «أن يقول» وما بعده.

(٣) قد يكون عدول الزمخشري عن ذلك من أجل أن يفيد أن كلاماً من (إذ) و (إذا) يستعمل اسماء غير ظرف. ويقصد بقوله «المعنى المراد» من حيث الماضي والاستقبال.

(٤) قال الدماميني، ١٧٥/١: «أَيْ يَتَكَلَّمُ بِهِ كَذَا عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي يَلْفَظُ بِهَا». وعند الأمير، ١٧٥/١: «الزمخشري أشار إلى هذا حيث لم يقل: قولهم، أي العرب، وإنما قال: قوله أو تقديرك».

(٥) أي على الصورة التي رواها الزمخشري.

وقوله «كذا» كذا جاء في المخطوطات ماعدا الأول منها، ومثلها في الدماميني والدسوقي، وعند الأمير: ١٧٥/١، وطبعة محمد محبي الدين: ٨١/١، ومبarak: ١١٣/١: «هكذا».

الخبر<sup>(١)</sup> في ذلك واجب، وكذلك<sup>(٢)</sup> المشهور أن (إذا) المقدرة في المثال في موضع<sup>(٣)</sup> نصب، ولكن جوز عبد القاهر<sup>(٤)</sup> كونها في موضع رفع؛ تمسكاً بقول<sup>(٥)</sup> بعضهم: «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ»، بالرفع؛ ففاس<sup>(٦)</sup> الزمخشري (إذ) على (إذا)، والمبتدأ على الخبر.

(١) المشهور أن يقال: «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا».

وذكر السيوطي في حاشيته الخلاف في الوجوب، وأن ابن الحاج قال بعدم الوجوب في نقهه على ابن عصفور، وذكر هذا أبو حيان في الارتشاف. انظر حاشية الأمير: ٧٥/١.

(٢) في م ٣٦/٣٦، وم ٤/٣٧ ب: «وكذا».

(٣) وهذا اعتراض عليه أيضاً، وحاصله أن (إذا) في محل نصب، والخبر هو كائن أو حاصل، وليس (إذا) هو الخبر، بل ظرف للخبر المحذوف الدسوقي: ٨٧/١.

(٤) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، ولم يأخذ عن غيره لأنه لم يخرج من بلده، وكان من كبار أئمة العربية والبيان، صنف المغني في شرح الإيضاح، وإعجاز القرآن الكبير والصغير، والعوامل المئة، وله غير ذلك توفي سنة (٤٧١هـ) بغية الوعاة: ١٠٦/٢.

وقوله هذا جواب عن الزمخشري، فقد جوز عبد القاهر الرفع في «يوم» وتكون، «إذا» الحالة محله في محل رفع مثله، وتبع الزمخشري عبد القاهر، ثم قاس «إذا» في الآية على «إذا» التي حملها عبد القاهر على يوم، وهو غير مناسب، لاختلاف الزمانين، فإذا للماضي، وإذا للمستقبل، ولا جامع بينهما. وانظر الدسوقي: ٨٧/١.

(٥) في م ٣٧/٣٦: «بِقَوْلِهِمْ».

(٦) في م ٤/٢ ب: «وقاس».

وقال الدمامي، ١٧٥: «هذا تشنيع على الزمخشري، ولعل الزمخشري لم يتتبه إلى هذا القياس».

والوجه الثاني<sup>(١)</sup>:

أن تكون اسمًا للزمن المستقبل<sup>(٢)</sup>، نحو: «يَوْمَئِنْ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا»<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>، والجمهور لا يثبتون هذا القسم<sup>(٥)</sup>، ويجعلون الآية من باب: «وَفُخَّ في الصُّور»<sup>(٦)</sup>، أعني من تنزيل المستقبل<sup>(٧)</sup> الواجب الوقع منزلة ما قد وقع<sup>(٨)</sup>. وقد<sup>(٩)</sup> يُحتج لغيرهم بقوله تعالى: «فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ \* إِذْ الْأَغْلَلُ فِي

(١) في م ٤/٣٧ ب: «الثاني»، واستدرك النص.

(٢) كذا في الجنى الداني: ١٨٨، بمنزلة «إذا»، وذهب إلى هذا قوم من المتأخرین منهم ابن مالك، وفي شرح الفريد، ٤/٤٣٣: «وربما وقعت (إذا) موقع (إذ) و (إذ) موقعها، كذا في التسهيل»، وانظر التسهيل: ٩٣، وبيان العکری / ١٣٥، ١١٢٢، وهمع الهوامع: ٣/١٧٢، والرضی: ٢/١٠٨، وشاهد التوضیح لابن مالک: ٩، والبحر المحيط: ١/٣٨٧، وموضع آخر فیه.

(٣) سورة الزلزلة: ٤/٩٩، أي يوم ترزلل الأرض زلزالها، وهو يوم النفحۃ الثانية، وهذا مستقبل.

(٤) في م ٣/٣٧، أثبتت الآية الخامسة من سورة الزلزلة: «إِنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهُمْ».

(٥) الجمهور لا يثبتون الاستقبال في «إذا»، وإنما يجعلونها للماضي دائمًا، وذهب جماعة إلى أنها تقع للاستقبال، ومنهم ابن مالك، واحتجوا بآية الزلزلة السابقة.

(٦) الآية: «وَرَرَكَنا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِنْ يَمُوْجُ فِي بَعْضٍ وَفُخَّ في الصُّورِ فِيمَعْنَاهُمْ جَمِيعًا». سورة الكھف: ١٨/٩٩.

(٧) وهو النفح في الصور. والنصل في همع الهوامع: ٣/١٧٢.

(٨) وذلك باستعمال صيغة الماضي المتحقق الواقع، وفي الآية: «يَوْمَئِنْ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا» نزل التحدیث الواقع في المستقبل منزلة الماضي، ومن هنا صَحَّ جعل «إذا» ظرفاً للمستقبل.

وفي الجنى الداني / ١٨٨: «وذهب أكثر المحققين إلى أن (إذ) لا تقع موقع (إذا)، ولا (إذ) موقع (إذ)، وهو الذي صصحه المغاربة، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله تعالى مُتَيقِّنةً مقطوعاً بها غير بلفظ الماضي، وبهذا أجاب الزمخشري وابن عطیة وغيرهما».

(٩) النصل من هنا إلى قوله: بمنزلة (إذا) في همع الهوامع: ٣/١٧٢.

(١٠) الآيات: «الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسْلَانًا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ \* إِذْ الْأَغْلَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَسُلُ يَسْجِبُونَ \* فِي الْحَمِيمِ ثَمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ». سورة غافر: ٤٠ / ٧٠ - ٧٢.

**أَعْنَتِّهِمْ**<sup>(١)</sup>، فإنَّ (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى؛ لدخول حرف التتفيس<sup>(٢)</sup> عليه، وقد عمل<sup>(٣)</sup> في (إذ)، فيلزم أن تكون بمنزلة (إذا)<sup>(٤)</sup>.

والثالث<sup>(٥)</sup> : أن تكون للتعليل، نحو: **وَلَن يَنْفَعُكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكَرَ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ**<sup>(٦)</sup>، أي : ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل<sup>(٧)</sup> ظلمكم في الدنيا .

(١) قال العكيري: «(إذ) ظرف زمانٍ ماضٍ، والمراد بها الاستقبال هنا». انظر ص: ١١٢٢، ومن قبل ص/١٣٥.

وقال أبو حيان في البحر، ٤٧٤/٧: «و (إذ) ظرف لما مضى فلا يعمل فيه المستقبل، كما لا يقال: سأقوم أمس، فقيل (إذا) يقع موقع (إذ)، وإن موقعها على سبيل المجاز، فيكون (إذ) هنا بمعنى (إذا)، وحسن ذلك تيقن وقوع الأمر، وأخرج في صيغة الماضي وإن كان المعنى على الاستقبال». وفي الكشاف، ٥٩/٣ - ٦٠: «فإن قلت: وهل قوله: **فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ أَذْلَلْتُ فِي أَعْنَتِّهِمْ**<sup>(٨)</sup> إلا مثل قولك: سوف أصوم أمس؟ قلت: المعنى على (إذا) إلا أنَّ الأمور المستقبلة لما كانت في إخبار الله تعالى متيقنة مقطوعاً بها غير عنها بلفظ ما كان ووجد، والمعنى عن الاستقبال»، وعبارة الجنى الداني هي نص الزمخشري، وقد أشار إلى هذا المرادي. انظر: ص ١٨٨.

(٢) وذهب الدماميني إلى أنه لا مانع من أن يتأول هذا بما تأول به الجمهور: **بِيَوْمٍ مِّنْ تَحْدِيثِ أَخْبَارِهَا**<sup>(٩)</sup>، فيقال: هذا من باب: **وَتَقْرَئُ فِي الصُّورِ**<sup>(١٠)</sup>، أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقع منزلة ما قد وقع، وحرف التتفيس، ليس بصادٌ عن ذلك (ص ١٧٥)، وانظر حاشية الأمير: ٧٥/١.

(٣) في حاشية الأمير: «أعمل»، ومثله طبعة مبارك وزميله: ١٣، وطبعه الشيخ محمد محبي الدين: ٨٠. وفي المخطوطات ونص السيوطي دون همز كما أثبته.

(٤) أي في الاستقبال.

(٥) الوجه الثالث من معاني «إذ».

(٦) الآية من سورة الزخرف: ٤٣/٣٩.

قال أبو حيان: «وقيل: إذ للتعليل، حرف بمعنى (أن)»، البحر: ٨/١٧، وعند العكيري: «فاما (إذ)، فمشكلة الأمر، لأنها ظرف زمانٍ ماضٍ، ولن ينفعكم وفاعله واليوم المذكور ليس بماضٍ...». التبيان: ١١٣٩.

(٧) وعند العكيري (١١٤٠): «وقيل: إذ بمعنى أن، أي لأن ظلمتم».

وهل هذه<sup>(١)</sup> حرف بمنزلة لام العلة، أو ظرف، والتعليق مستفاد من قوة الكلام، لا من اللفظ، فإنه<sup>(٢)</sup> إذا قيل: ضربته إذ أساء، وأريد<sup>(٣)</sup> الوقت اقضى ظاهر الحال آن<sup>(٤)</sup> الإساءة سبب الضرب؟ قولان<sup>(٥)</sup>، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول<sup>(٦)</sup>، فإنه لو قيل: لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب، لم يكن التعليل

(١) أي «إذ» التي للتعليق. وقال الرضي، ١١٥/٢: «ويجيء (إذ) للتعليق نحو: جئتك إذ أنت كريم، أي لأنك، والأولى حرفيتها إذن؛ إذ لا معنى لتأنيلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم». وقال المرادي: «واختلف في (إذ) هذه، فذهب بعض المتأخرین إلى أنها تجردت عن الظرفية، وتمحضت للتعليق، وئیب إلى سبیویه، وصرح ابن مالک في بعض نسخ التسهیل بحرفيتها، وذهب قوم منهم الشلوین إلى أنها لا تخرج عن الظرفية، قال بعضهم: وهو الصحيح»، الجنى الداني: ١٨٩.

وانظر رد الرأي الأخير عند عضيمة في كتابه الدراسات: ١/٥٠، وفي الروض الأنف: «إذ» بمعنى أن المفتوحة، كما قال سبیویه في سواد الكتاب» ١/٢٨٦.

وانظر الخصائص: ٢/١٧٣، ٣/٢٢٢، ٤/٢٤٤، ٤/٢٠٨، والبرهان: ١/١٤٧. ولقد تبعثت موقع «إذ» في كتاب سبیویه فلم أجده لها عنده هذا المعنى الذي ذكروه فيه. (٢) في م ٣٧/٣: «لأنه».

(٣) في طبعة مبارك، ١١٣: «وأريد بـ(إذ) الوقت» ومثله في حاشية الأمير: ١/٧٥، وفي طبعة الشيخ محمد محبي الدين، ٨٢ ثبت «إذ» بين حاصرتين، ويبدو أنه كذلك في بعض المخطوطات. وما أثبته إنما هو من المخطوطات التي رجع إليها بإسقاط «إذ»، ومثله حاشية الدمامي: ١٧٦، والدسوقي: ١/٨٧.

(٤) ليس في م ٢/١ ب.

(٥) قال بهما بعض النحاة.

(٦) وهو جعل «إذ» حرف عِلَّة، وأما على جعلها ظرفاً والتعليق مستفاد من قوة الكلام، فلا يرتفع السؤال. الدمامي: ١٧٦.

مستفاداً<sup>(١)</sup>، لاختلاف زمني<sup>(٢)</sup> الفعلين، ويبقى إشكال في الآية<sup>(٣)</sup>، وهو أنَّ (إذ) لا تُبَدِّل من اليوم لاختلاف الزمانين<sup>(٤)</sup>، ولا تكون ظرفاً لـ(ينفع)، لأنَّه لا يعمل في<sup>(٥)</sup> ظرفين، ولا لـ(مشتركون)<sup>(٦)</sup>، لأنَّ معمول خبر الأحرف الخمسة<sup>(٧)</sup> لا يتقدَّم عليها؛ ولأنَّ معمول الصلة لا يتقدَّم<sup>(٨)</sup> على الموصول، ولأنَّ اشتراكيهم

(١) أي ومقتضى الثاني استفادته من قوة الكلام.

(٢) النفع المنفي والظلم، فإنَّ زمن الأول زمن الآخرة، وزمن الثاني زمن الدنيا. الدماميني: ١٧٦، وقال الدسوقي، ٨٨/١: «ال فعل الواقع علة، وهو الظلم وزمنه الدنيا، والفعل المُتعلَّل من حيث عدمه وهو النفع وزمنه الآخرة، واختلاف الزمان يمنع التعليل، بل في الحقيقة يمنع من تمام الكلام من أصله كما أشار إليه بقوله: و يبقى إشكال..» وهو نص الأمير: ٧٦/١.

(٣) سقط لفظ الآية من ١٤/٢ م و ٤/٤ ب.

والإشكال: هو المراد بالسؤال المذكور أولاً، وأجاب عنه بأربعة أجوبة:  
الأول: إذ حرف تعليل، الثاني: ما ذكره عن أيٍ عليٍ، الثالث: أنْ يقدِّر ثبت بعد إذ، الرابع: تقدير بعد قبل إذ، وتقدَّم الجواب الأول وستأتي الثلاثة.

(٤) الزمانان: زمن الآخرة وزمان الدنيا، وهما متبابنان، فلا يجوز إبدال أحدهما عن الآخر.  
وفي الخصائص جعل أبو الفتح (إذ) مفيدة للتعليق، قال: «.. ألا ترى أنَّ عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم في العذاب إنما سببه وعلته ظلمهم..».

(٥) أي الفعل «ينفع» لأنَّ العامل لا يعمل في ظرفين زمانين كالذِي نحن فيه، وهما (اليوم) و (إذ).

(٦) أي ولا يكون ظرفاً لـ(مشتركون).

(٧) ذكروا أنه كان عليه أن يقول الأحرف الستة، وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكن، وكأنَّ، وليت، ولعل. وكأنَّ هنا رأى أنَّ (أنَّ) المفتوحة هي عين المكسورة، فعدَّها خمسة.

ومعمول خبر هذه الأحرف لا يتقدَّم عليها، فلا يتقدَّم معمول خبر (أنَّ) المفتوحة الهمزة، لأنَّها فرع من تحتها وهي (إنَّ) المكسورة. وانظر الشمني: ١٧٦ - ١٧٧.

(٨) أي أنَّ المفتوحة موصول حرفٍ؛ لتأوِّلها مع صلتها بمصدر، وصلتها معمولاً لها الاسم والخبر، وقد فرض أنَّ (إذ) المتقدمة على (أنَّ) ظرفٌ لخبرها الذي هو مشتركون، فلزم تقديم معمول بعض الصلة على الموصول، وهو محذور. (الدماميني: ١٧٧)، ثم تعقبه في هذه المسألة، ورأى أن الصواب أحد أمرين: إما أن يسقط العلة الثانية، ويقال الأحرف الستة، أو يسقط العلة الأولى؛ وذلك لأنَّ العلة =

في الآخرة لا في زمن ظلمهم<sup>(١)</sup>.

ومما حملوه<sup>(٢)</sup> على التعليل: «وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ، فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ»<sup>(٣)</sup>، «وَإِذْ أَعْتَزَلُتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ فَأُولُوا إِلَى الْكَهْفِ»<sup>(٤)</sup>،

= في امتياز تقدُّم خبر الأحرف الخمسة عليها أنَّ لها صدر الكلام، والعلة في المفتوحة كونها موصولاً لا علة التقديم، فإنها مسلوبة الصدرية، بدليل: أعجبني أنك مُحسِّن، وإذا تقرر ذلك فنقول إنه أراد خصوص الخمسة فقط، فلا معنى لذكرها في هذا المقام، وإن أراد الخمسة مع ما يتفرع عنه لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الأمرين المذكورين؛ إذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة للمفتوحة كونها من الأحرف المشبهة بالفعل وكونها موصولاً حرفيًا، بل العلة هي الثانية فقط. وانظر تعليق الشمني على نص الدماميني.

(١) أي اشراكهم في عذاب الآخرة لا في زمن الظلم في الدنيا، فلا يصح تعلق (إذ ظلمتم) بـ(مشتركون).

(٢) أي أهل العلم والمفسرون، وأما الجمهور فلا يقولون بذلك. كذا عند الدسوقي: ١/٨٨، وفي همع الهوامع، ٣/١٧٥، «وتزاد (إذ) للتعليق خلافاً للجمهور».

(٣) الآية: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ، فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ». سورة الأحقاف: ٤٦/١١.

وفي البحر، ٨/٩ «العامل في (إذ) محدوف، أي: إذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم، قوله: فسيقولون. مُتَبَّبِّعٌ عن ذلك الجواب المحدوف، لأنَّ هذا القول ناشئ عن ذلك العناد، ويُمْتَنَعُ أن يعمل في (إذ)، فسيقولون لحيلولة الفاء، ولتعانيد زمان (إذ) وزمان (سيقولون...)».

ونصُّ أبي حيان هذا مثله في الكشاف: ٣/١٠١، والدماميني: ٧٧/١٧٧، وانظر العكري: ٥٥/١١٥، وشرح الرضي: ٢/١٠١.

(٤) تسمة الآية: «.. يَنْشَرَ لَكُمْ رَبِيعُكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ، وَيَهْبِطَ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقًا» سورة الكهف: ١٨/١٦. قال العكري: ١/٤٠، ٨٤: «(إذ) ظرف لفعل محدوف، أي وقال بعضهم لبعض...» وعند الدسوقي: ١/٨٨: «(إذ) في هذه الآية وما قبلها حرف تعليل لاظرف، إلا لزم عمل ما بعد الفاء فيما قبلها، وانظر الرضي: ٢/١٠١، والدماميني: ٧٧/١٧٧.

وقوله<sup>(١)</sup>:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم      إذ هم قريش وإن ما مثلهم بشر  
وقول الأعشى<sup>(٢)</sup>:

إن مَحَلًا وإن مُرْتَحلا      وإن في السَّفَرِ إذ مَضَوا مَهلا

(١) البيت من قصيدة للفرزدق مدح بها عمر بن عبد العزيز لما كان والياً بالمدينة، ويروى البيت أيضاً: «دولتهم» بدلاً من «نعمتهم».

ومعنى البيت: أن الناس أصبحوا بولاية عمر عليهم قد أعاد الله عليهم نعمة كانوا في مثلكاً من قبل حين كان جده مروان والياً عليهم.

والشاهد في البيت (إذ) في الموضعين فهي للتعليق. واستشهد سيبويه بالبيت على أن بعض الناس كان ينصب «مثلهم» خبراً لـ «ما» وـ «بشر» اسمها قال: وهذا لا يكاد يُعرف.

وذكر السيوطي في البيت شواهد أخرى: استعمال (أصبح) بمعنى (صار)، وافتراض جملة الحال الماضية بقد. وورود (إذ) للتعليق. ونصب خبر ما مع تقدم على اسمها وهو نادر.

وانظر البيت في: شرح البغدادي : ١٥٨/٢ ، والسيوطى: ٢٣٧/١ ، وسيبوه: ٢٩/١ ، والخزانة: ١٣٠/٢ ، ١٣٣/٤ ، والمقتضب: ١٩١/٤ ، ومجالس ثعلب: ١١٣ ، وشرح التصریح: ١٩٨/١ ، والجني الداني: ١٨٩ ، ٣٢٤ ، ٤٤٦ ، والمقرب لابن عصفور: ١٠٢/١ ، وهمم الهاوم: ١١٣/٢ ، وشرح الأشموني: ٣٣٢/٣ ، وشرح الأشموني: ٢٠٣/١ ، والديوان: ١٨٥ . وسوف يتكرر هذا البيت في ثلاثة مواضع أخرى.

(٢) البيت مطلع قصيدة للأعشى مدح بها سالمة ذا فائش الحميري، وروايته عند سيبويه: «إن في السفر ما مضى مهلاً»، وهي كذلك عند المالقي. وهذه الرواية لا شاهد فيها، وهي رواية الأعلم أيضاً. ورواية السيرافي: «إذ مضى»، وذكر أنه يُروى: «مضوا»، ورواية الأغاني: «إن في السفر من مضى مهلاً». والسَّفَر: المسافرون جمع صاحب جمع صاحب، أو هو اسم جمع مسافر، ويعني بالسفر من مات.

ومهلاً: قال أبو عمرو: مهلاً لمن بقى بعدهم، أي يستعد ويصلح من شأنه، وقال ابن الحاجب: «معناه: إنهم يقولون: إن لنا مهلاً في الدنيا وارتحالاً بالموت، وإن فيمن مضى قبلنا يعني موت من يموت مهلاً لنا لأننا نبقى بعدهم...».

أي<sup>(١)</sup>: إن لنا حلولاً في الدنيا، وإن لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا؛ لأنهم<sup>(٢)</sup> مضوا قبلنا وبقينا<sup>(٣)</sup> بعدهم، وإنما يصح ذلك كله على القول بأنّ (إذ)<sup>(٤)</sup> التعليلية حرف كما قدمنا . والجمهور<sup>(٥)</sup> لا يثبتون ذلك<sup>(٦)</sup>. وقال<sup>(٧)</sup> أبو الفتح: راجعت أبا علي

= والشاهد في البيت أن (إذ) تعليلية.

والأشعى: هو ميمون، وكتبه أبو بصير بن قيس بن جندل، وكان من فحول شعراء العجالة، وهو أول من سأله بشعره، وكانوا يسمونه صنّاجة العرب لجودة شعره، وقيل غير ذلك، واتجه إلى الرسول ومعه قصيدة ليشتم غير أنه مات قبل أن يتحقق له ذلك.

وانظر شرح البغدادي: ١٦١/٢، وشرح السيوطي: ٢٣٨/١، وأمالى الشجري: ٧٦/٢، وكذلك: ٣٢٢/١، والخزانة: ٣٨١/١، واللسان (حلل)، وسيبوه: ٢٨٣/١، ٢٨٤، ١٤١/٢، وشرح التسهيل لابن عقيل: ٣١١/١، وأمالى السهيلي/١١٥، والمقتضب: ١٣٠/٤، وشرح المفصل: ١٠٣/١، ٧٤/٨، والخصائص: ٣٧٣/٢، وأمالى ابن الحاجب: ٧٦/٢، ورصف المباني: ٢٩٨، وهمع الهوامع: ١٦١/٢، ودلائل الإعجاز: ٢١٠، والديوان: ٢٣٣.

(١) كلام المصنف مأخوذ من كلام ابن الحاجب في أمالى: انظر: ٧٦/٢.

(٢) البغدادي: كلام المصنف لأنهم مضوا، إشارة إلى معنى (إذ) التعليلية، والجيد أن تبقى على ظرفيتها، وأن يكون (إذ مضوا) بدل اشتتمال من السفر.

(٣) وتحقق الإمهال لأنّا لم نمض معهم.

(٤) ليست في م ٤/٢ ب.

(٥) الأقوال التي سبقت أقوال غير الجمهور.

(٦) في م ٤/٣٨ ب: «لا يثبتون هذا القسم»، ومثله طبعة مبارك وزميله: ١١٤، وفي طبعة الشيخ محمد محبي الدين، ١١٤: «هذا».

والمراد كونها للتعليل من أصلها ظرفاً أو حرفًا.

(٧) الواو ساقطة من م ٣٧/٣ ب. وأبو الفتح عثمان بن جني تلميذ أبي علي الفارسي. ونصه في تبيان العكيري: ١١٤٠، وفي البحر: ١٧/٨، والخصائص: ١٧٢/٢، وفي هذه المراجع زيادة عما هنا، ففي العكيري نهاية النص: «فتكون (إذ) بدلاً من (اليوم) حتى كأنها مستقبلة أو كأن اليوم ماض». وانظر نص الخصائص، فهو أكثر إحكاماً وبياناً مما أثبتته المصنف هنا.

مراراً<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: «وَلَن يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ..»<sup>(٢)</sup> الآية مستشكلاً إبدال (إذ) من (اليوم)، فآخر ما تحصل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء؛ فكان اليوم ماضٍ<sup>(٣)</sup>، وكأن (إذ) مستقبلة. انتهى<sup>(٤)</sup>.

وقيل: المعنى<sup>(٥)</sup>: إذ ثبت ظلمكم، وقيل: التقدير<sup>(٦)</sup> بعد إذ ظلمتم<sup>(٧)</sup>، وعليهما

(١) في م ٣٧/٣ ب: «مرات».

(٢) سورة الزخرف ٤٣/٣٩ وقد تقدمت قوله تعالى: «إِذْ ظَلَمْتُمْ» ليس في م ١٤/٢ ب، ولا م ٤/٣٨ ب.

(٣) أي أنك إما أن تلاحظ أن الجميع من جنس زمن الدنيا أو من جنس زمن الآخرة، فمراده بالماضي الدنيا، وبالمستقبل الآخرة، والمعنى على هذا: لن ينفعكم اليوم الحاضر الذي هو وقت الظلم حكماً أي متصل به، ولن ينفعكم اليوم الذي هو الآخر الذي هو وقت الظلم في الدنيا حكماً لاتصاله: كذا في تقريرات الشيخ دردير، وانظر الدسوقي: ١٨٨/١، والدماميني: ١٧٨.

(٤) «انتهى» غير مثبتة في م ٣٧/٣ ب.

ثم لا معنى لإنتهاء النص بهذا اللفظ، فهو لم ينقل نص ابن جني فيما جرى له مع شيخه، وإنما تصرف فيه بالزيادة والحذف.

(٥) هذا الكلام عند العكري/ ١١٤٠: «وَقَالَ غَيْرُهُ - أَيْ غَيْرُ ابْنِ جَنِيِّ - : الْكَلَامُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى: أَنْ ثَبُوتَ ظُلْمِهِمْ عِنْدَهُمْ يَكُونُ يَوْمُ الْقِيَامَةِ فَكَانَهُ قَالَ: وَلَن يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ صَحَّ ظُلْمُكُمْ عِنْدَكُمْ، فَهُوَ بَدْلٌ أَيْضًا».

ومثل هذا عند الدماميني: ١٧٨ - ١٧٩.

(٦) النص في العكري، ١١٤٠: «وَقَالَ آخَرُونَ: التَّقْدِيرُ بَعْدَ إِذْ ظَلَمْتُمْ، فَحَذْفُ الْمُضَافِ لِلْعِلْمِ بِهِ». وعند الدردير: «بعد إذ ظلمتم، أي في الزمن الذي يقدر زمن ظلمكم، ولاشك أن المراد بالزمن البعدي الآخرة». انظر النص عند الدسوقي: ١٨٨/١.

(٧) وذكر العكري رأياً ثالثاً قال: «وقيل: (إذ) بمعنى (أن)، أي لأن ظلمتم». قوله: «وعليهما»، أي: وإذا بنينا على الرأيين السابقين وهما تقدير: ثبت أو بعد.

أيضاً، ف(إذ) بدل من (اليوم)، وليس هذا التقدير مخالفًا لما قلناه<sup>(١)</sup> في «بعد إذ هَدَيْتَنَا»، لأن المدعى هناك أنها لا يستغني عن معناها كما يجوز الاستغناء عن (يُوْمَئِذٍ) في «يُوْمَئِذٍ»؛ لأنها<sup>(٢)</sup> لا تُحذَف لدليل، وإذا لم تُقدِّر (إذ) تعليلاً<sup>(٣)</sup>، فيجوز أن تكون (أن) وصلتها تعليلاً<sup>(٤)</sup> والفاعل<sup>(٥)</sup> مستتر راجع إلى قولهم: «يَلَيْتَ بَيْنِ وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ»<sup>(٦)</sup>، أو إلى «القرين»<sup>(٧)</sup>، ويشهد لهما<sup>(٨)</sup> قراءة بعضهم<sup>(٩)</sup> :

(١) في م ٢٨/١٠ و م ٤/٣٨ ب (لما قدمناه).

كان المصنف قد ذكر من قبل أن (بعد) و (قبل) غير صالحين للاستغناء عنهما عند إضافة (إذ) إليهما، وهذا يقتضي ألا يُحذَف، وتقديره هنا يقتضي الحذف، والجواب على ذلك أن معنى: لا يستغني عنهما أنه لا يستغني عن معناهما، ولا يشترط نص اللفظ، فلا بد من ملاحظة المعنى، وأما اللفظ فحذفه جائز إذا وجد الدليل. ونظر الدسوقي: ٨٨/١.

(٢) أي بل هذا جائز كما هو الحال هنا، والدليل على ذلك توقف صحة الكلام على تقديرها. الدسوقي: ٨٨/١.

وقال الدمامي، ١٧٩: «وهنا لم نقل استغنى عن معناهما حتى ينافي الكلام المتقدم، وإنما قلنا بأنها مراده مقصود معناها لكنها حذفت للدليل».

(٣) وذلك بأن نجعلها بدلًا بتقرير «ثبت» أو «بعد»، أو بملحوظة اتصال الدنيا والآخرة.

(٤) وذلك على حذف لام العلة.

(٥) وهو الضمير المستتر في: «ينفعكم».

(٦) في آية الزخرف: ٤٣ - ٣٩.

وعند الدمامي، ١٧٩: «أي ولن ينفعكم اليوم هو، أي هذا القول، أو لن ينفعكم هذا التمني، أو هذا الاعتناد لأنكم في العذاب مشتركون، أي لاشتراكم في سببه وهو الكفر». وانظر البحر: ١٧/٨.

(٧) أي هذا الضمير راجع إلى القرین المذكور في قوله: «بَيْنَ الْقَرِينَ».

(٨) أي لهذين الاحتمالين: وهما كون الفاعل ضميرًا راجعًا إلى قولهم: يا ليت بيني وبينك بعد المشرقيين، وكونه ضميرًا راجعًا إلى القرین مع كون «أن» وصلتها تعليلاً، انظر الدمامي: ١٧٩، والدسوقي: ٨٩/١.

(٩)قرأ بهذا ابن عامر ومجاحد، وفي القرطبي: ١٩/١٦، بالكسر ابن عامر باختلاف عنه والباقيون بالفتح.

(إنكم) بالكسر على الاستئناف<sup>(١)</sup>.

والرابع: أن تكون للمفاجأة<sup>(٢)</sup>، نص على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد (بينما) أو (بينما) قوله<sup>(٣)</sup>:

استقدر الله خيراً وأرضيَّنَّ به      في بينما العُسْرِ إذ دارت مياسيرُ

= قال أبو حيان: «وقرئ (إنكم) بالكسر، فدلل على إضمار الفاعل، ويقويه حملُ (أنكم) بالفتح على التعليل، واليوم وإذ ظرفان: فالاليوم ظرف حال، وإذ ظرف ماض..» البحر: ١٧/٨.  
وانظر التبيان للعكברי: ١١٤٠، وبيان الطوسي: ١٩٩/٩. والحججة لابن خالويه: ٣٢٢ وكتاب السبعة: ٥٨٦، وكتابي معجم القراءات.

(١) فإنه جواب لسؤال عن العلة مقدار كأنه قيل: لم لا ينفعنا ذلك؟ فقيل: إننا في العذاب مشتركون.  
الدماميبي / ١٧٩.

(٢) لم تأتِ «إذ» للمفاجأة في القرآن الكريم. ورد هذا المعنى أبو حيان. انظر البحر: ١٣٧/١.  
وقال سيبويه: «وتكون (إذ) مثلها أيضاً [أي مثل إذا]، ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك قوله: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد..» ٣١١/٢.

ونقل المرادي نص سيبويه في الجنى الداني / ١٨٩ قال: «الرابع أن تكون للمفاجأة، ولا تكون للمفاجأة إلا بعد بينما أو بينما قال سيبويه: بينما أنا كما إذ جاء زيد، فهذا لما توافقه وتهجم عليه». ذكر البغدادي أن هذا البيت من مقطوعة لحرث بن جبلة العذري أوردها أبو حاتم السجستاني في كتاب المعمّرين.

وفي اللسان: (دهن)، البيت مع ثلاثة أبيات تسبّها ابن بزّي لعثير بن لبيد العذري، قال: وقيل لحرث ابن جبلة العذري، أو عثمان بن لبيد العذري.

وفي بصائر الفيروزبادي تسبّ البيت لأبي عينة المهليبي، والرواية: «فاستقدر». قوله: استقدر الله خيراً: أي اطلب منه تعالى أن يقدر لك خيراً. والمعنى: مبتدأ خبره محدوف، وتقديره: موجود.

ومياسير: فاعل دارت، أي حدثت وحَلَّت في موضع العُسْرِ.  
والشاهد في البيت أن (إذ) للمفاجأة، وأورد البيت ابن جني في «الفاء» في سر الصناعة على أن إذ = وإذا بمنزلة الفاء الرابطة للجواب.

وهل هي ظرف<sup>(١)</sup> مكان أو زمان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف مؤكّد<sup>(٢)</sup>، أي زائد؟ أقوال.

وعلى القول بالظرفية<sup>(٣)</sup>، فقال ابن جنی: عاملها الفعل<sup>(٤)</sup> الذي بعدها؛ لأنها

وخرث: تصغير حارث، والعذري: نسبة إلى قبيلة عذرة في اليمن، وهو شاعر جاهلي.  
انظر البيت في شرح البغدادي: ١٦٨/٢، والسيوطی: ٤٤/٨، وأمالی ابن الشجري: ٢٠٧/٢، ٢٠٩، ودرة الغواص/٥٦: «فاستقدر الله»، وسيبویه: ١٥٨/٢، والمعمرون والوصایا: ٤٠، وسر الصناعة: ٢٥٥/١، واللسان: (دھر، قدن)، والأمالی: ١٦٨/٢٠، ١٧٠ - ١٦٨، وأسرار العربية: ٢٥٦، وشدور الذهب: ٢٦، وانظر التاج: (دھر، وقدن)، والأساس (قدن).

(١) أخذ هذا المصنف من المرادي، قال في الجنى الداني /١٩٠ - ١٨٩: «واختلف في إذ هذه، فقيل هي باقية على ظرفيتها الزمانية، وقيل هي ظرف مكان، كما قال بعضهم ذلك في (إذا) الفجائية. وقال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها، وذهب بعضهم إلى أنها زائدة..». وفي همع الهوامع ١٧٦/٣: «واختار الزمان أبو حیان إقراراً لها على ما استقرَ لها، واختار ابن مالك والشلوین معنى المفاجأة».

(٢) في طبعة مبارك وزميله: ١١٥، حرف «توکید»، ومثله في طبعة الشيخ محمد محی الدین: ٨٣، والدسوفي: ٨٩/١، والأمیر: ٧٧/١: «توکید».

وعند الدمامینی: ١٨٠، والسيوطی في الهمع: ١٧٦/٣، والمخطوطات: «مؤكّد». وهذا اختيار ابن مالك والشلوین.

(٣) زمانية أو مكانية.

(٤) وهو الفعل «دارت» في البيت، أي دارت میاسیر في الوقت أو المكان. والنصل في الجنى الداني: ١٩٠، وصورته: «إِنْ قَلْتَ: إِذَا جَعَلْتَ ظرفاً فَمَا الْعَالِمُ فِيهَا؟ قَلْتَ: قَالَ ابْنُ جَنِيْ: النَّاصِبُ لَهَا هُوَ الْفَعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا وَلَيْسَ مَضَافَةً إِلَيْهِ، وَالنَّاصِبُ لِ(بَيْنَا وَبَيْنَمَا) فَعْلٍ يَقْدِرُ مَا بَعْدَ (إِذًا)».

وقال الشلوین: العامل في (بينا) ما يفهم من سياق الكلام، و (إذا) بدل من (بينا)، أي حين أنا كذلك إذ جاء زید، وافتقت مجیء زید».

وفي همع الهوامع، ١٧٦/٣: «وعلى القول بالظرفية قال ابن جنی وابن الباذش: عاملها الفعل الذي بعدها، لأنها غير مضافة، وعامل بينا وبينما محدوف يفسّره الفعل المذكور».

غير مضافة<sup>(١)</sup> إليه، وعامل (بينا وبينما) ممحض يفسّره المذكور<sup>(٢)</sup>.

وقال الشلوبين<sup>(٣)</sup>: (إذ) مضافة إلى الجملة<sup>(٤)</sup>، فلا يعمل فيها الفعل، ولا في (بينا وبينما)؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف<sup>(٥)</sup>، ولا فيما قبله، وإنما عاملهما<sup>(٦)</sup> ممحض يدل عليه الكلام، و(إذ) بدل<sup>(٧)</sup> منهما.

وقيل: العامل ما يلي<sup>(٨)</sup> (بين) بناء على أنها مكفوفة<sup>(٩)</sup> عن الإضافة إليه<sup>(١٠)</sup>، كما يعمل تالي اسم الشرط فيه<sup>(١١)</sup>، وقيل: (١٢) (بين) خبر لممحض، وتقدير<sup>(١٣)</sup>

(١) الدمامي، ١٨٠: ولامانع حينئذ من عمله فيها.

(٢) فإذا قلت: بينما أنا قائم إذ جاء عمرو، يكون المعنى: جاء عمرو في زمان جاء بينما أوقات قيامي. وانظر الدسوقي: ٨٩، والأمير: ٧٧/١.

(٣) قول الشلوبين إلى «ولا في بينما ولا بينما» سقط من م ٣٨/٣، واستدرك على هامش النسخة.

(٤) في م ٤/٣٩ «للجملة» وأراد إلى الجملة الواقعة بعدها.

(٥) وهو «إذ»، وما قبل المضاف هو (بينا وبينما).

(٦) في م ١٢م، وطبعة الشيخ محمد محبي الدين، ٨٣: «عاملها» على الأفراد، وسياق الحديث يدل على أن الصواب ما أثبته.

(٧) أي من « بينما وبينما».

وفي حاشية الأمير، ١/٧٧: «ويتعين زمانيتها إذا أبدلت من الزمان».

وعند الدسوقي، ٨٩/١: «إذ ظرف زمان؛ لأن (بين) ظرف زمان ولا يُبدلُ الزمان إلا من الزمان».

(٨) والتقدير على هذا: العُسر حاصل في أوقات إذ دارت ميسير، ويكون العسر مبتدأ، والعامل فيما سبقه الخبر المقدر، وهو حاصل.

(٩) الكف بالألف في « بينما»، وبـ«ما» في « بينما».

(١٠) سقط «إليه» من م ٣٨/٣.

(١١) مثل: أَيَّاً تضرب أَصْرَب، وَأَيَّاً تُكْرِمُ أَكْرِم، فاسم الشرط «أَيَاً» يعمل فيه الفعل «تضرب».

(١٢) في م ١٤/٢م: «وقيل: هو بين». وفي هذه الحالة (إذ) حرف مؤكّد، أو للمفاجأة.

(١٣) في م ١٢٨/٢٨: «وتقديره»، وفي م ٣٨/٣: «وتقدير بينما»، ومثله في م ٤/٣٩ بسقوط «قولك».

قولك : « بينما أنا قائم إذ جاء عمرو »<sup>(١)</sup> : بين أوقات قيامي مجيء عمرو ، ثم حذف المبتدأ<sup>(٢)</sup> مدلولاً عليه بـ « جاء عمرو »<sup>(٣)</sup> ، وقيل : <sup>(٤)</sup> مبتدأ و (إذ) خبره ، والمعنى : حين أنا قائم جاء عمرو<sup>(٥)</sup> .

**وذكر ل (إذ) معنيان آخران<sup>(٦)</sup> :**

أحدهما : التوكيد ، وذلك بأن تحمل على الزيادة<sup>(٧)</sup> ، قاله أبو عبيدة ، وتبعه ابن

(١) كذا في المخطوطات « عمرو » ، ومثلها عند الدماميني : ١٨٠ .

وفي متن الدسوقي ، ٨٩ : « زيد » ، ومثله عند الأمير : ٧٧/١ ، وبارك وزميله : ١١٥ ، وطبعة الشيخ محمد محبي الدين : ٨٣ .

(٢) وهو مجيء عمرو .

(٣) الدماميني ، ١٨٠ : وكأن « إذ » عند هذا القائل إما حرف زائد أو للمفاجأة ، اه ، وقد أشرت إلى هذا قبل قليل .

(٤) أي « بين » مبتدأ . فخرجت بذلك عن الظرفية ، وكذا « إذ » ، وهذا ليس من الأقوال الأربع التي حكها المصنف في إذ الفجائية . انظر الدماميني : ١٨١ ، والدسوقي / ٨٩ .

(٥) في م ٣٨/٣ ، و م ٤/٣٩ : « جاء زيد » .

(٦) النص في همع الهوامع : ١٧٦/٣ - ١٧٧ من هنا إلى نهاية قول ابن الشجري ، وهو عند المرادي أيضاً في الجنى الداني : ١٩١ ، وأبي حيان في البحر المحيط : ١٣٩/١ ، وقد نقل المصنف هذا عن واحد منها من غير عزو .

(٧) قال أبو حيان : « واختلف النحويون في (إذ) فذهب أبو عبيدة وابن قتيبة إلى زيادتها ، وهذا ليس بشيء ، وكان أبو عبيدة وابن قتيبة ضعيفين في النحو » البحر : ١٣٩/١ .

وقال في موضع آخر في قوله تعالى : **﴿إِذْ قَالَتْ أُمَّرَأُتُ عَمْرَانَ﴾** سورة آل عمران ٣٥/٣ : « وذهب أبو عبيدة إلى أن (إذ) زائدة ، والمعنى : قالت امرأة عمران ، وتقديم له نظير هذا القول في مواضع ، وكان أبو عبيدة يضعف في النحو ». البحر : ٤٣٧/٢ .

وانظر شرح الرضي : ١٠٨/٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٢٠٧/٢ ، والعكربى / ٤٦ ، وذهب إلى الزيادة ابن الشجري . الأمالى : ٢٠٧/٢ .

قتيبة<sup>(١)</sup>، وحملها عليه آيات منها: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ»<sup>(٢)</sup>.

والثاني: التحقيق كـ<sup>(٣)</sup>«قد»، وحملت عليه الآية<sup>(٤)</sup>، وليس القولان بشيء<sup>(٥)</sup>.

واختار<sup>(٦)</sup> ابن الشجري أنها تقع زائدة بعد (بينا وبينما) خاصة، قال: لأنك إذا

(١) وفي تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة/ ٢٥٢: «و (إذ) قد تزاد كقوله: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ»، «وَإِذْ قَالَ لُقْمَانَ لِابْنِهِ»، سورة لقمان ١٣/٣١، وقال ابن ميادة: «إذ لا يزال قائل أبين أبين...».

وابن قتيبة هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري نزيل بغداد كان رأساً في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس ثقة دينياً فاضلاً، له مصنفات منها:

إعراب القرآن، معاني القرآن، مشكل القرآن.. وغيرها، ت (٢٧٦ هـ) بغية الوعاة: ٦٣/٢ - ٦٤.

(٢) الآية: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ حَلِيقَةً..» من سورة البقرة/ ٣٠ وقد تقدمت.

(٣) وذلك في حال كونها مع الماضي.

وقال المرادي: «وزاد بعضهم لـ(إذ) قسماً سادساً، وهو أن تكون بمعنى (قد)، وجعل (إذ) في قوله تعالى: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ» بمعنى (قد)، وليس هذا القول بشيء، والله أعلم». الجنى الداني: ١٩٢، ومثل هذا النص في البحر: ١٣٩/١.

(٤) أي آية الرخرف السابقة: «وَلَن يَفْعَلُوكُمْ أَلْيُومَ إِذْ ظَلَمْتُمْ..» الآية: ٣٩.

وذكر الدمامي أنه أراد هذه ولم يرد آية البقرة «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ»؛ لأنه سيقول: وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجملة معتبرضة بين الفعل والفاعل، وهذا متحقق في آية الرخرف؛ لأن (إذ ظلمتم) على القول فيه بأن (إذ) للتحقيق جملة معتبرضة بين الفعل وهو ينفع، وفاعله وهو أنكم في العذاب مشتركون، ومثل هذا في «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ» لا يتأتى بوجه (ص: ١٨١) وإلى مثل هذا ذهب الأمير: ٧٧/١.

(٥) أي الزيادة والتحقيق، وهو في رده لهما هنا تابع لشيخه أبي حيان.

(٦) سقط أول النص من م ٣/٣٨.

وفي الدمامي: ١٨١، وفي بعض النسخ: و «أجاز» من الإجازة. ومثله عند الدسوقي: ٩٩/١.

وجاء في أمالى ابن الشجري: ٢٠٨ - ٢٠٧، قوله: «سألني سائل فقال: ما العامل في الظرفين من قولهم: (بينما زيد إذ جاء عمرو)؟ ما هذان الظرفان؟ فأجبت بأن الأكثر في الكلام أن يقال: بينما =

قلت : بينما<sup>(١)</sup> أنا جالس إذ جاء زيد ، فقدرتها<sup>(٢)</sup> غير زائدة أعملت فيها الخبر<sup>(٣)</sup> ، وهي مضافة إلى جملة « جاء زيد » ، وهذا<sup>(٤)</sup> الفعل هو الناصب لـ (بين) ، فيعمل المضاف<sup>(٥)</sup> إليه فيما قبل المضاف<sup>(٦)</sup> » انتهى .

وقد مضى كلام النحويين في توجيه ذلك<sup>(٧)</sup> .

وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجملة<sup>(٨)</sup> معترضة بين الفعل<sup>(٩)</sup> والفاعل .

\* \* \*

زيد جاء عمرو ، فلذلك جعل بعض النحويين (إذ) ههنا زائدة ، فزيادة رفع بالابتداء ، وخبره محدوف يجوز إظهاره ، فالتقدير : بينما زيد حاضر أو في الدار أو خلف بكر أو نحو ذلك ، فالعامل في بينما الفعل المذكور .. ومما جاء على حذف الخبر وإثبات (إذ) قول الآخر :

استقدر الله خيراً وأرضيَّنَّ به      بينما الغُنْثُرُ إذ دارت مِيَاسِيرُ

وصواب هذا الكلام عندي الحكم بزيادة « إذ »؛ لأنك لو جعلتها غير زائدة أعملت فيها الخبر مذكورةً أو مُقدَّراً وهي مضافة إلى الجملة الفعلية التي هي جاء وفاعله ، وهذا الفعل هو الناصب لـ (بينما) ، فإذا قدرت (إذ) مضافة إليه وهي على بابها غير زائدة بطل إعماله في (بينما) ، لأن المضاف إليه كما لا يصح إعماله في المضاف كذلك لا يصح أن يعمل فيما قبل المضاف » .

(١) في م٢٥١، و م٤/٣٩: « بينما ».

(٢) في م٢٥/٢، و م٤/٣٩: « وقدرتها ».

(٣) وهو : جالس .

(٤) من هنا إلى آخر حديثه سقط من م١/٢٨، واستدرك على هامش السخة . والفعل هو : جاء .

(٥) أي جزء المضاف إليه وهو الفعل « جاء » .

(٦) ومثل هذا محنور .

(٧) يريد أنه قد مضى توجيهه فلا نأخذ بدعوى الزيادة .

(٨) آية الزخرف/٣٩: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشَرِّكُونَ﴾ .

(٩) وهو « ينفع » والفاعل هو : « أنكم في العذاب مشتركون » .

## مسألة

تلزم<sup>(١)</sup> (إذ) الإضافة إلى جملة، إما اسمية، نحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾<sup>(٢)</sup>، أو فعلية<sup>(٣)</sup> فعلها ماض لفظاً ومعنى<sup>(٤)</sup>: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾، ﴿وَإِذْ أَبْتَأَ إِبْرَاهِيمَ رَبِيعَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾<sup>(٦)</sup>، أو

(١) في م ٢٤١ و م ٣٨ ب: «يلزم» بالباء.

(٢) الآية: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعِفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَنْخَطِفُوكُمُ النَّاسُ فَقَاتُوكُمْ وَيَأْتِدُكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزْقَكُمْ مِنَ الظِّبَابِ لَعَلَّكُمْ تَشَكُّرُونَ﴾. سورة الأنفال: ٢٦/٨.

في الآية: إذ أنتم قليل، ما بعدها جملة اسمية خبرها مفرد، وإذا هنا مفعول بالفعل «اذكروا». ونص الدماميني وغيره على أنه يقع في مثل هذه الحالة أن يليها اسم بعده فعل ماض نحو: جئتكم إذ زيد قام؛ لأن الخبر من مظان الاسم أو مضارعه إلا إذا دعت ضرورة إلى العدول، ولا ضرورة هنا؛ فلذلك حشن: إذ زيد قائم وإذا زيد يقوم. الدماميني: ١٨١، وذكر مثل هذا السيوطي في همع الهوامع: ١٧٤/٣.

(٣) ذكر الشيخ عضيمة في كتابه دراسات: ١/٣، أن إضافة (إذ) إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الجملة الاسمية في القرآن الكريم.

(٤) الآية/ ٣٠ من سورة البقرة، وقد تقدمت.

(٥) الآية: ﴿وَإِذْ أَبْتَأَ إِبْرَاهِيمَ رَبِيعَ بِكَمْبَتِ فَأَتَمَهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمَنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنْأِلُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾. سورة البقرة: ١٢٤/٢.

(٦) الآية: ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ شَيْئًا الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدَ لِلْقَتَالِ وَاللهُ سَمِيعُ عَلِيهِم﴾. سورة آل عمران: ١٢١/٣.

(٧) قول الله للملائكة، وابتلاوه إبراهيم بكلمات، وغدو رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم بدر أو أخذ على خلاف ذلك، كله كان فيما مضى قبل نزول هذه الآيات، فهي ماضية لفظاً بحکم الأفعال: قال، ابتلى، عدوت، ومعنى تقدُّمها زمناً وفعلاً.

فعالية فعلها ماضٍ<sup>(١)</sup> معنى لا لفظاً نحو: «وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ»<sup>(٢)</sup>، «وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا»<sup>(٣)</sup>، «وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ»<sup>(٤)</sup>، وقد اجتمعت<sup>(٥)</sup> الثلاثة في قوله تعالى: «إِلَّا نَصْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَّاً إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا»<sup>(٦)</sup>.

الأولى<sup>(٧)</sup> ظرف لنصارة،

(١) في م ٣٨/٣ ب: «مضارع»، وهو غير الصواب، فلا يصح المعنى معه.

(٢) «وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَفَّلَّ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ». سورة البقرة: ١٢٧/٢.

الفعل: «يرفع» في الآية لفظه لفظ المضارع، ولكنه من حيث المعنى ماضٍ، فإنَّ رفع القواعد قد سبق ومضى، ولكنه عبر بالمضارع حكاية للحال الماضية.

(٣) الآية: «وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُتُشْكِرُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَمْكُرِينَ». سورة الأنفال: ٣٠/٨.

يمكر: لفظه لفظ المضارع ومعناه الماضي على تقدير: «إِذْ مَكَرَ فَعَرَ بالمضارع عن الحال الماضية».

(٤) «وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَأَتَقَ اللَّهَ وَتَخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبِدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَهُ..». سورة الأحزاب: ٣٧/٣٣.

«إِذْ تَقُولُ»: لفظه لفظ المضارع، وهو ماضٍ في المعنى والتقدير، «إِذْ قلت».

(٥) في م ٣٨/٣ ب: «وقد اجتمع ذلك كلُّه». قوله «الثلاثة» أي: الإضافة إلى جملة ماضية لفظاً ومعنى، والإضافة إلى جملة اسمية، والإضافة إلى جملة فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً، مثل الأولى: «إِذْ أَخْرَجَهُ، والثانية: «إِذْ هُمَا فِي الغَارِ، والثالثة: «إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ».

(٦) تتمة الآية .. فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيْكَدَهُ بِجُنُودِ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَكَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَشْفَلَهُ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْمُلِيقَةُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ». سورة التوبه: ٤٠/٩.

(٧) في ١١ م: «الأول». أي وقت إخراج الذين كفروا له.

والثانية<sup>(١)</sup> بدل منها، والثالثة<sup>(٢)</sup> قيل: بدل ثانٍ، وقيل: ظرف<sup>(٣)</sup> لثاني اثنين، وفيهما<sup>(٤)</sup> وفي إيدال<sup>(٥)</sup> الثانية نظر؛ لأن الزمن الثاني<sup>(٦)</sup> والثالث غير الأول<sup>(٧)</sup>، فكيف يُبدلان منه<sup>(٨)</sup>؟ ثم لا يُعرف أنّ البدل<sup>(٩)</sup> يتكرر إلا في بدل الإضراب<sup>(١٠)</sup>، وهو ضعيف لا يُحمل عليه التنزيل، ومعنى «ثَانِيْ أَثْنَيْنِ» واحد من اثنين، فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل؟

وقد يُجاب<sup>(١١)</sup> بأن تقارب الأزمنة يتزلها منزلة المتحدة، وأشار إلى ذلك أبو الفتح

(١) وهي: إذ هما في الغار، وفي التبيان للعكيري/٦٤٤: إذ هما ظرف لنصره لأنه بدل من (إذ) الأولى، ومن قال العامل في البدل غير العامل في المبدل منه قدر فعلاً آخر أي نصره إذ هما. وانظر البحر: ٤٣/٥، والكساف: ٤٠/٢، ودراسات عضيمة: ٢٠/١.

(٢) في م/١٥: «والثانية». والثالثة هي إذ يقول، بدل أيضاً.

(٣) انظر العكيري: ٦٤٤.

(٤) أي في القولين اللذين في «إذ» الثالثة، وهي: (إذ يقول)، على أنه بدل ثان من الأولى، أو ظرف لثاني اثنين، وكلام ابن هشام مأخوذ من ابن جني، وسيأتي.

(٥) وهي قوله: «إذ هما» على البدل من «إذ أخرجه».

(٦) وهو زمن كونهما في الغار. والثالث هو زمن قوله: لا تحزن إن الله معنا.

(٧) أي غير الزمن الأول، وهو زمن إخراج الكافرين له بحيث لا يصدق على شيء فيهما. الدماميني: ١٨٢، والدسوقي: ٩٠/١.

(٨) أي كيف يبدل منه بدل كل من كل مع أن الزمن مختلف؟

(٩) والمبدل منه واحد، أو مع اتحاد المبدل منه.

(١٠) كقولك: وجه زيد قمر شمس. الدماميني: ٨٢.

وعند الدسوقي، ٩٠/١: «أي كما في قولك: ركبت حماراً فرساً بغلاء، فتخير بأنك ركبت حماراً، ثم لما ثبت لك أن الذي ركبته غير حمار أخبرت أن المركوب فرس... ومنشأ ذلك النسيان أو الغلط والله مُنزَه عن ذلك».

(١١) النص من الاعتراض حتى آخره لابن جني في المحتسب، ومنه هذا الجواب، وإليك نص ابن جني قال: «وقوله: «إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ» بدل من قوله عزوجل: «إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا» فإن =

في المحتسب، والظرف يتعلّق بوهم الفعل وأيّسر روائحة<sup>(١)</sup>.

وقد يُخَذَّل أحدُ شطري الجملة، فيُظْنُ من لاخبرة<sup>(٢)</sup> له أنها أضيفت إلى المفرد،

قوله<sup>(٣)</sup>:

هل ترجعن ليالٍ قد مضيَّن لنا      والعيش منقلبٌ إذ ذاك أفناننا

قلت فإن وقت إخراج الذين كفروا له قبل حصوله بِكَلَّتِي في الغار فكيف يُنَادَلُ منه وليس هو هو، ولا هو أيضاً بعده، ولا هو أيضاً من بدل الاستعمال، ومعاذ الله أن يكون من بدل الغلط؟ قيل: إذا تقارب الزمانان وضع أحدهما موضع صاحبه، ألا ترك تقول: شكرتك إذ أحسنت إلي، وإنما كان الشكر مُسَبِّباً عن الإحسان، فزمان الإحسان قبل زمان الشكر، فأعملت شكرت في زمان لم يقع فيه الشكر. ومن شرط الظرف العامل فيه الفعل أن يكون ذلك واقعاً في ذلك الزمان كزرت يوم الجمعة، وجلست عندك يوم السبت، لكنه لما تجاور الزمانان وتقاربَا جاز عمل الفعل في زمان لم يقع فيه لكنه قريب منه...» (٢٩١/١).

(١) سيدِّر المصنف هذا في الباب الثالث. وهنا يصبح تعلقه بثاني اثنين، فكأن ثانِي اسم فاعل من ثيت بمعنى كررت، فلما توهم فيه هذا المعنى وهذا الاستدراك صَحَّ التعليق فيه.

(٢) أي من لا علم له بحكم «إذ» وهو إضافتها إلى الجملة.

(٣) هذا واحد من ثلاثة أبيات رواها أبو زيد في النوادر، وذكر في كتاب الهمز أنه أنسده شيخ أعرابي من بنى تميم لنفسه هذه الأبيات.

وذكر السيوطي أنه رأى في الأغاني ما يدل على أن هذا البيت لعبد الله بن المعتز وعجزه: «والدار جامعة أزمانَ أزماناً».

والأفنان: جمع فن، وهو الغصن الملتَفِ، أو جمع فن وهو الحال والنوع، ونصبه على الحال، وإذ ذاك: ظرف لقوله: مُنْقَلِبٌ.

ومعنى البيت عند البغدادي: هل ترجع ليالينا حال كونها مثل الأغصان الملتَفِة في نضارتها وحسنها، أو حال كونها ذات فنون من الحسن وضُرُوب شتى من اللذة؟ وهذه الليالي الالاتي ماضين في حال أن عيشنا منقلبٌ من طور إلى طور، إذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الأغصان في الرونق والبهجة، أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن.

والشاهد في البيت: أن الجملة المضاف إليها (إذ) حذف عجزها، والتقدير: إذ ذاك كائن.

انظر شرح البغدادي: ١٧٦/٢، والسيوطى: ٢٤٧/١، والأغاني: ٢٨٩/١، والنوادر: ٤٩٤، وهمع الهوامع: ١٧٤/٣، والدرر: ١٧٣/١.

والتقدير: إذ ذاك كذلك<sup>(١)</sup>، وقال الأخطل<sup>(٢)</sup>:

كانت منازلَ أَلْافِ عهْدُهُمْ      إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا

أَلْاف - بضم الهمزة - جمع ألف، بالمد، مثل كافر<sup>(٣)</sup> وكفار. ونحن وذاك، مبتدآن حذف خبراهما، والتقدير: عهدهم إخواناً إذ نحن متالّفون<sup>(٤)</sup>; إذ ذاك كائن، ولا تكون<sup>(٥)</sup> (إذ) الثانية<sup>(٦)</sup> خبراً عن (نحن); لأنه زمان<sup>(٧)</sup>، و(نحن) اسم عين، بل هي ظرف للخبر المقدّر<sup>(٨)</sup>، و (إذ) الأولى ظرف (العهدهم)<sup>(٩)</sup>، و (دون): إما ظرف

(١) ذاك: راجع إلى العيش، كذلك: اسم الإشارة في المحفوظ راجع للأفنان.  
وعند الأمير: ٧٨/١، والدسولي: ٩١/١، الأوضح أن يقول: إذ ذاك حاصل.

(٢) الشاهد في البيت أن خبر المبتدأ بعد «إذ» في الموضوعين محفوظ: إذ نحن متالّفون، وإذ نحن كذلك. وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٧٩/٢، والسيوطى: ٢٤٨/١، وأمالى ابن الشجري: ٢٠٠/١. وكتاب الشعر الفارسي ٢٨٤/١.

(٣) قال الدسولي: ٩١/١: «اختيار هذا البيت فيه لطيفة؛ لأن الأخطل نصراني» اهـ قلت: أظن أنه لم يخطر مثل هذا على بال المصنف عند ذكر المثال.

وقال البغدادي: «والكلام على هذا البيت أصله لأبي علي، قال في كتاب الشعر: لا يجوز أن يكون (إذ ذاك) خبر (نحن) كما لا يجوز: زيد أئس، ولكن (إذ) الأولى ظرف لعهدهم، كأنه قال: عهدهم إخواناً إذ نحن متاخون أو متالّفون إذ ذاك، أي إذ ذاك كائن، ويحتمل أن يكون دون الناس متعلقاً بالخبر المضمر، ويحتمل أن يكون إخواناً دون الناس، فإذا قدم الصفة صار نصبه على الحال». وقد أخذ ابن هشام هذا عن الفارسي، وهو عند ابن الشجري في أمالى: ١/٢٠٠، فلعله أخذه عن الفارسي أيضاً. وانظر كتاب الشعر للفارسي ٢٨٤/١.

(٤) في م ٣٩/٣: «متالّفون».

(٥) في م ٤/٣٩ ب: «ولا يكون».

(٦) إذ ذاك.

(٧) واسم الزمان لا يكون خبراً عن الجهة.

(٨) وهو: متالّفون.

(٩) والممتنى: عهدهم إذ نحن متالّفون.

له<sup>(١)</sup>، أو للخبر المُقدَّر، أو لحال<sup>(٢)</sup> من (إخواننا) ممحوظة، أي متصافين من دون الناس، ولا يمنع من<sup>(٣)</sup> ذلك تنكير صاحب الحال<sup>(٤)</sup>؛ لتأخره<sup>(٥)</sup>، فهو كقوله<sup>(٦)</sup>:

### لميَّةٌ مُوحشًا طَلَلْ [يَلْوُحُ كَائِنَهُ خَلَلْ]

ولا كونه<sup>(٧)</sup> اسم عين، لأن «دون» ظرف مكان لازمان، وال المشار إليه بـ«ذاك»

(١) أي لعهدهم. والخبر المقدر: متالفون.

(٢) أي متصافين من دون الناس.

(٣) «من» زيادة من م ٤/٣٩ بـ، وليست في بقية المخطوطات. ومن ذلك أي: كون دون ظرفاً لحال مُقدَّرة لا يمنع منه تنكير صاحب الحال وهو إخواناً، لتقديم الحال عليه، ومتى كان ذلك صحيحاً مجيء الحال من النكرة.

(٤) وهو «إخواناً».

(٥) في م ٢٨/١ بـ: «لتأخيره» أي تأخره عن الحال.

(٦) البيت لكثير عزة، وأثبتت المصنف صدره، وعجزه ما أثبته بين حاصرتين، وأنشد الرضي: لمية موحشاً طلل قديم. وفي سيبويه: لعزه موحشاً طلل قديم، وعزه اسم امرأة كان يحبها، ولا يبعد أنه كتى بمية عن عزة.

يلوح: أي تلوح آثاره وكأنها الوشي في خلل السيف وهي أغشية الأغماد واحدتها خلة، وخلل السيف بطائن تغشى بها أجفان السيف منقوشة بالذهب وغيره، والطلل: ما تبقى من آثار الديار. والشاهد في البيت: موحشاً حال من طلل، وهو نكرة، وكان صفة له، فلما قُدِّمَ عليه صار حالاً منه. وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٨١/٢، والسيوطى: ٢٤٩/١، والعيني: ١٦٣/٣، والخزانة: ٥٣١/١، واللسان/خلل، والصبان: ١٧٤/٢، وسيبوه: ٢٧٦/١، وشرح التصریح: ٣٧٥/١، ١٢٠/٢، وشذور الذهب: ٣٤ - ٥٣، وأمالي الشجيري: ٢٦/١، وشرح المفصل: ٥٠/٢، والخصائص: ٤٩٢/٢، ومجالس العلماء للزجاجي: ١٧٤، وشرح الأشموني: ٤١٧/١.

(٧) أي لا يمنع كونه اسم عين من أن يكون صاحب الحال؛ لأن دون اسم مكان لازمان؛ لأنه لا يخبر باسم الزمان عن العين. الدسوقي: ٩١/١.

التجاوز<sup>(١)</sup> المفهوم من الكلام.

وقالت الخنساء<sup>(٢)</sup>:

كأن لم يكونوا حمّى يُتّقى      إذ الناس إذ ذاك من عَرَّبَّا  
 «إذ»<sup>(٣)</sup> الأولى ظرف لـ «يُتّقى»، أو لـ «حمى»، أو لـ «يكونوا»؛ إن قلنا إن  
 لـ «كان» الناقصة مصدرًا<sup>(٤)</sup>،

(١) عند الشيخ محمد محبي الدين ١/٨٥: «التجاوز»، وهو تصحيف، ومثله لا يخفى عليه صواب العبارة. والتجاوز: أي المفهوم من المنازل، والإخوان: أي التالفة.

(٢) البيت من قصيدة تبكي فيها إخوتها وزوجها، ومطلعها:

تعزّني الدهر نهساً وحزناً      وأوجعني الدهر قرعاً وغمزاً  
 إلى أن قالت:

وكانوا سراة بنى مالك      وزين العشيرة فخرأً وعزّاً  
 كأن لم يكونوا...      ...      ...      ...      ...      ...

والحمى: نقىض المباح، وهو الشيء الممنوع، عَزْ: غالب، بَرْ: سلب.

أرادت أنهم كانوا حمّى يتقيه الناس، ولا يقربونه لعزم ومنتهم، والشاهد في البيت، أن «إذ» الأولى متعلقة بـ «يكونوا»، أو بـ «حمى»، أو بـ «يتّقى»، و «إذ» الثانية متعلقة بـ «برّ»، وذاك مبتدأ خبره محذوف تقديره كائن.

والخنساء: هي تماضر بنت عمرو بن الشريد، صحافية قدمت على الرسول مع قومها بني سليم، وكان يعجبه شعرها ويستتشدّها، ويقول: هي يا حنّاس.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٨٥/٢، والكامل/٣، ٧١، وأمالی ابن الشجري: ١/٢٤٦، والديوان/٦٥، وشرح السيوطي: ٢٤٩/١. وكتاب الشعر للفارسي ٢٤٧/١.

(٣) ما ذكره ابن هشام هنا في إعراب البيت أخذه من كلام أبي علي من كتاب الشعر للفارسي ١/٢٤٧، ونبه على هذا البغدادي في شرح الشواهد: ١٨٥/٢، وأخذه عنه أيضاً ابن الشجري في المجلس الثاني والثلاثين من أمالیه: ٢٤١/١.

(٤) ذكر الدماميني أنه الصحيح واختاره ابن مالك، وأنه سيأتي الحديث عنه، ولم يبين بابه ولا موضعه.  
 انظر الدماميني: ١٨٤.

والثانية<sup>(١)</sup> ظرف لـ«بَزْ»، وـ«مَنْ» مبتدأ موصول لا شرط؛ لأن «بَزْ» عامل في «إذ» الثانية، ولا يعمل ما في حَيْزٍ<sup>(٢)</sup> الشرط فيما قبله عند البصريين<sup>(٣)</sup>، وـ«بَزْ» : خبر «مَنْ» ، والجملة<sup>(٤)</sup> خبر «الناس» ، والعائد إِلَيْهِم<sup>(٥)</sup> ممحض، أي : من عَزَّ منهم، كقولهم : السَّمْنُ مَنْوَانٌ<sup>(٦)</sup> بِدِرْهَمٍ، ولا تكون «إذ» الأولى ظرفاً لـ«بَزْ»؛ لأنه جزء الجملة التي أضيفت «إذ» الأولى إليها، ولا يعمل شيء<sup>(٧)</sup> من المضاف إليه في المضاف، ولا «إذ» الثانية بدلاً<sup>(٨)</sup> من الأولى<sup>(٩)</sup>؛ لأنها إنما تكمل بما أضيفت إليه ، ولا يُتبع أَسْمَ حَتَّى يَكُمِلَ<sup>(١٠)</sup> ،

(١) وهي «إذ ذاك».

(٢) أي لو كانت «مَنْ» شرطية لزم عليه أن يكون «بَزْ» الذي هو جواب الشرط عاماً في «إذ» التي هي قبل «مَنْ»، فقد عمل ما في حَيْزٍ الشرط وهو بَزْ فيما قبله وهو «إذ» وهو ممنوع، ويتعين بهذا أنها موصولة لا وجه للشرط فيها.

(٣) والkovfion يجيزون ذلك.

(٤) والتقدير: الناس مَنْ عَزَّ منهم بَزْ، فيكون خبر الناس جملة اسمية: الناس مبتدأ أول، ومَنْ مبتدأ ثان، وـ«عَزَّ» جملة الصلة وـ«بَزْ» جملة خبر مَنْ، والجملة: من عَزَّ بَزْ خبر المبتدأ الأول: الناس.

(٥) أي إلى الناس، وهو ما يربط بين الجملتين. وـ«إِلَيْهِمْ» ليس في طبعة مبارك وزميله / ١١٨ ، ولا طبعة الشيخ محمد محبي الدين / ٨٥ .

(٦) أي منه، فالرابط ممحض في المثال. والسمن مبتدأ أول، ومنوان مبتدأ ثان، وبدرهم خبر عن الثاني، وجملة: منوان بدرهم خبر المبتدأ الأول، والمَنَان: الكيل أو الميزان الذي يوزن به، وتشبيه مَنْوان وَمَنْيان، والأول أعلى. كذلك في اللسان.

(٧) في ١٢/١ بـ: « شيئاً».

(٨) أي ولا تكون «إذ» الثانية بدلاً، وفي م ٣/٣٩: «بدل» بالرفع، ومثله طبعة مبارك وزميله / ١١٨ .

(٩) وهي: إذ الناس.

(١٠) ألا ترى أنك لا تقول: جاء الذي الفاضل قام، فتبعد الموصول قبل تمامه بالصلة، وليس هذا خاصاً بالموصول. الدسوقي: ٩٢/١

ولا تكون<sup>(١)</sup> خبراً عن الناس، لأنها زمان، و«الناس» اسم عين، و«ذاك»: مبتدأ محدود الخبر، أي كائن. وعلى ذلك فَقِسْنَ<sup>(٢)</sup>.

وقد تُحذف الجملة<sup>(٣)</sup> كلها للعلم بها، ويُعوض عنها التنوين<sup>(٤)</sup>، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين<sup>(٥)</sup>، نحو: «وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَجُ الْمُؤْمِنُونَ \* يُنَصِّرِ اللَّهُ». *وَيَوْمَئِذٍ*

*يَفْرَجُ الْمُؤْمِنُونَ* \* *يُنَصِّرِ اللَّهُ*». وزعم الأخفش أنَّ (إذ) في ذلك معربة<sup>(٦)</sup> لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعراب، لأن اليوم مضاف<sup>(٧)</sup> إليها، ورُدَّ<sup>(٨)</sup> بأن بناءها لوضعها على حرفين<sup>(٩)</sup>، وبأن الافتقار باقٍ<sup>(١٠)</sup> في المعنى كالموصول

(١) إذ الثانية. «خبرًا» وسقطت من م ١٥/٢١ و ٤٠/٤.

(٢) ما جاء شبيهاً به ومماثلاً له.

(٣) قال أبو حيان: الذي يظهر من قواعد العربية أن هذا الحذف جائز لا واجب. انظر همع الهوامع: ٣/٢٧٤.

(٤) وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيده، وهو هنا تنوين عوض، وذهب الأخفش إلى أنه تنوين تمكين. وانظر الدمامي: ١٨٥.

(٥) سكون الذال وسكون التنوين. والآية: «فِي يَضْعِسِنَتْ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَجُ الْمُؤْمِنُونَ». الآية/٤ من سورة الروم. وأول الآية (٥) «من سورة الروم، أثبتت في م ١٥/٢١ وليست في بقية النسخ، وقد تكون من صنع الناسخ.

(٦) في الجنى الداني، ١٨٦: «وذهب الأخفش إلى أنها كسرة إعراب، قال: لأن (إذ) إنما بُنيت لإضافتها إلى الجملة، فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب فَجَرَتْ بالإضافة». وانظر همع الهوامع: ٣/٢٧٥.

وعند الدسوقي / مجرورة بالكسرة، والتنوين للتمكين.

(٧) فتكون مجرورة بالإضافة وعلامة الجر الكسرة.

(٨) أي كلام الأخفش.

(٩) مثل: هل، وبل، وعن، وقد.

(١٠) أي إذا سقطت الجملة في اللفظ فهي باقية في المعنى لافتقارها إليها.

تحذف<sup>(١)</sup> صلته لدليل ، قال<sup>(٢)</sup>:

نَحْنُ الْأَلْيَ فَاجْمَعْ جَمْعُ عَكْ ثُمَّ وَجْهُمْ إِلَيْنَا  
أَيْ: نَحْنُ الْأَلْي<sup>(٣)</sup> عَرِفُوا.

<sup>(٤)</sup> ويَأْنَ الْعِوَضُ يُنْزَلُ<sup>(٥)</sup> مِنْزَلَةَ الْمُعَوَّضِ عَنْهُ<sup>(٦)</sup> ، فَكَأْنَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَذْكُورُ ،

(١) وافتقاره إلى الصلة هو سبب بنائه، وإن زالت الصلة في اللفظ.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص من قصيدة يخاطب بها أمرأ القيس، ومطلعها:

يَا ذَا الْمَخْوَفَنَا بَقْتَ—  
لَأْبِيهِ إِذْلَالًا وَحِينَا  
أَزْعَمْتَ أَنَّكَ قَدْ قَتَلَ—  
سَتْ سَرَاتِنَا كَجِيلًا وَمَيْنَا

قصة هذه الآيات أنه لما قتل بنو أسد حجر بن الحارث، أبا امرئ القيس اجتمعوا إلى امرئ القيس وعرضوا عليه الصلح بأن يعطوه ألف بعير دية أليه، أو يقتيدوه بأي رجل منبني أسد، أو يمهلهم حولاً، فقال: أما الدية فما ظنتكم تعرضونها على مثلي، وأما القود فلو قيد لي ألف رجل منبني أسد ما رضيتم، ولا رأيتم أكفاء لأبي، وأما النظرة فلكلم، وستعرفونني في فرسان قحطان أحكم فيكم ظبا السيف، وشبا الأسنة حتى أشفى نفسي، وأنال ثاري، فقال هذه القصيدة عبيد بن الأبرص يرد بها على امرئ القيس تهديده بمثله.

الْأَلْي: الذين، أي نحن الذين عُرِفُوا بالنجدة والشجاعة والباس.

وقوله: وَجْهُمْ، رواية البغدادي: جهزهم، ومثله في م ٣٩/٣ ب.

والشاهد في البيت هو حذف صلة الألبي، أي نحن الألبي عرفا، فحذفت الصلة لشهرتها. وعبيد ينتهي نسبة إلى أسد بن خزيمة، وهو من فحول الشعراء في الجاهليين، وذكر السجستاني أنه عاش مئتين وعشرين سنة، وقيل غير ذلك، وقتله المنذر بن امرئ القيس في يوم بؤسه.

وانظر البيت في الديوان: ١٣٧، وشرح البغدادي: ١٩٦/١، والحماسة البصرية: ٨٢/١، والعيني: ٤٩٠/١، والخزانة: ١٤٨/٣، وأمالي الشجري: ١٧٩/٢، ٣٠٨، وهمع الهوامع: ٣٠٦/١

(٣) في م ٢٥/١ ب، وم ٣٩/٣ ب، وم ٤٠/٤ أ: «الألبي».

(٤) أي ورد قول الأخفش بأن كسرة إذ كسرة إعراب.

(٥) في م ٢٩/١ أ، وم ٣٩/٣ ب: «يتنزل».

(٦) في م ٣٩/٣ ب: «منه». وهذا مبني على أن التنوين تنوين عوض والأخفش يمنعه.

ويقوله<sup>(١)</sup>:

نهيتك عن طلابك أَمْ عمرو بعافية وأنت إذ صحيح  
 فأجاب<sup>(٢)</sup> عن هذا بأن الأصل: «حيثني»، ثم حذف المضاف وبقي الجر<sup>(٣)</sup>،  
 كقراءة بعضهم<sup>(٤)</sup>: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَة﴾، أي ثواب الآخرة<sup>(٥)</sup>.

(١) أي ورد قول الأخفش بقول الشاعر..

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي من مقطوعة عدتها تسعه أبيات، والرواية عند البغدادي: «بعلبة» بالقاف،  
 وعند الدماميني، والأمير، وفي اللسان بالفاء، كما روي البيت: «وأنت إذاً صحيح»، فتكون الجواية  
 والجزائية، قوله: نهيتك: يذكر قلبه بما كان من وعظه له في ابتداء أمره وزجره قبل استحکام  
 الحب، وهو يقول: دفعتك عن طلب هذه المرأة باخر ما وصيتك به، أي بعاقبة وأنت سليم تقدر  
 على التملص.

والشاهد فيه أن الأخفش قال الأصل: وأنت حيثني صحيح، فحذف حين المضاف وبقي الجر في «إذ». وسها السيوطي عن هذا فقال: «استشهد به الأخفش على أن إذ معربة لعدم إضافة زمان إليها وقد  
 كسرت..» ونبه على هذا السهو البغدادي.

وانظر ديوان الهذليين: ١٧١/١، ١٩٨/٢، وشرح البغدادي: ٢٦١/١، وشرح السيوطي: ٣٧٦/٢، وشرح  
 المفصل: ٣١/٩، ٢٩/٣، والخصائص: ٣٧٦/٢.

(٢) أي الأخفش.

(٣) على حاله كما كان قبل الحذف.

(٤) الآية: ﴿لَمَا كَانَ لِنَّيٍ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُشْرَكَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. سورة الأنفال: ٦٧/٨.

جاء في البحر المحيط: ٥١٨/٤: «وقرأ سليمان بن جمماز المدني بالجر، واختلفوا في تقدير  
 المضاف المحذوف، فمنهم من قدره: عرض الآخرة، قال: وحذف للدلالة عرض الدنيا عليه،  
 ومن فعل ذلك الزمخشي، وقدره بعضهم عمل الآخرة».

انظر المحتسب: ٢٨١/١، والكتاف: ٢٤/٢، والعكاري: ٦٣٢، وهمع الهوامع: ٢٩٢/٤  
 وشرح التصریح: ٥٦/٢. وكتابي «معجم القراءات».

(٥) ضعف الدماميني هذا الرد فقال: «لا يخفى أن هذا الجواب ضعيف؛ لأنَّه مبني على تقدير أمر مستغنى  
 عنه وهو الحين، وعلى عدم إقامة المضاف إليه مقام المحذوف وهو شاذ». انظر: ص ١٨٥.

## تنبيه

أضيفت<sup>(١)</sup> (إذ) إلى الجملة الاسمية، فاحتلت<sup>(٢)</sup> الظرفية والتعليلية في قول المتنبي<sup>(٣)</sup>.

أَمِنَ ازْدِيَارُكَ فِي الدُّجَى الرَّقَبَاءُ      إِذْ حَيْثُ كُنْتِ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ  
وشرحه: أن (أَمِنَ) فعل ماضٍ<sup>(٤)</sup>، فهو مفتوح الآخر، لا مكسوره<sup>(٥)</sup> على أنه حرف جرٌ كما «توهم»<sup>(٦)</sup> شخص أدعى الأدب في زماننا، وأصرَّ على ذلك.  
والازديار أبلغ من الزيارة، كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب؛ لأنَّ الافتعال<sup>(٧)</sup> للتصرف، والدال بدل<sup>(٨)</sup> عن التاء، و «في» متعلقة به<sup>(٩)</sup>، لا بـ «أَمِنَ»؛ لأنَّ المعنى

(١) ذكر البغدادي أن ما ذكره المصنف هنا من تعليق على بيت المتنبي أخذه من أمالى ابن الحاجب. ولم أهتم إلى هذا في الأمالى.

(٢) في م ٣٩/٣ ب: «واحتلت».

(٣) البيت للمتنبي، ويروى الشطر الثاني: «إذ حيَثُ أَنْتِ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءً». ومعنى البيت: أَمِنَ رقباؤك أن تزوريني ليلاً إذ حيَثُ أَنْتِ ضياء بدلاً من الظلام، أو أَمِنَ الرقباء من زيارتك لأحبائك في الدجى، وأنشده المصنف على أن (إذ) فيه تحتمل الظرفية والتعليلية.

انظر الديوان: ٩/١، وشرح البغدادي: ٢٠٤/٢.

(٤) وفاعله: «الرقباء».

(٥) ولو كانت حرف جر لكان التون ساكنة، وهمزة الوصل من «ازديارك» ساكنة، ولما اجتمع ساكنان، وكسرت التون للتخلص من الساكنين، فلما لم تكسر التون حمل الأول على أنه فعل ماضٍ، ولو كانت حرف جر لكان الهمزة للاستفهام.

(٦) في م ١٥/٢ ب: «توهمه».

(٧) وهو السعي للكسب والمبالغة فيه.

(٨) الازديار أصله: الازيار على وزن الافتعال، وقلبت التاء دالاً لأن تاء الافتعال تقلب دالاً بعد الزاي.

(٩) أي بـ «ازديارك».

أنهم أَمِنُوا<sup>(١)</sup> دائمًا أن تزوري<sup>(٢)</sup> في الدجي .  
و«إذ»: إما تعليل<sup>(٣)</sup>، أو ظرف مُبْدَل<sup>(٤)</sup> من محل «في الدجي»، و«ضياء» مبتدأ  
خبره «حيث»<sup>(٥)</sup>، وابتدائ بالنكرة<sup>(٦)</sup> لتقدم خبرها عليها<sup>(٧)</sup> ظرفاً، ولأنها

= وقال ابن الحاجب: «في الدجي متعلق بازديارك لابْيَمَنْ؛ لأنَّه لو تعلق بأَمِنْ لكان المعنى تقيد الأمان  
بِزمان الظلام، وهم آمنون في كل وقت من زيارتها في الظلام، وإذا تعلق بازديارك قيد الزيارة المأمونة  
بأنها في الظلام وهو المقصود.. اه». شرح البغدادي: ٢٠٤/٢ .  
ولو تعلق بـ(أَمِنْ) لتقيد بذلك فلا يكون الأمان مطلقاً.

(١) في طبعة مبارك وزميله ١١٩، وطبعة الشيخ محمد محبي الدين ٨٦: «آمنوا».

(٢) ذهب ابن الحاجب إلى أنه هو الزائر، وكُلُّ صحيح، أي أَمِنَ الرقباء من زيارتي لك في الدجي. كذا  
عند الدسوقي: ٩٣/١، والأمير: ٧٩/١، وانظر البغدادي: ٢٠٤/٢ .

(٣) أي لقوله: «أَمِنَ» أي أَمِنَ الرقباء من زيارتك لعشاقك في الدجي لأنَّ الضياء حاصل في كل موضع  
حللت فيه بدلاً من الظلام.

الدسولي: ٩٤/١، والبغدادي: ٢٠٥/٢ .

(٤) لأنَّ موضع العjar والمجرور النصب على الظرفية. والمعنى: أَمِنَ الرقباء الزيارة وقت كونك ضياء في  
كل موضع حللت فيه.

(٥) وبجُوز ابن الحاجب أن تكون «حيث» مبتدأ، خبره ضياء على المبالغة أي المكان الذي تَحْلِّي فيه  
ضياء أو ذو ضياء.

قال البغدادي: «وكلا الوجهين مبني على تصريف (حيث) وهو خروجها عن الظرفية إلى الفاعلية  
والمفعولية ونحوهما، وعند ابن مالك تصريفها نادر، وصحح أبو حيان عدم تصريفها، وهو مذهب  
الواحدي، ولذلك جعل (ضياء) مبتدأ محدود الخبر». شرح البغدادي: ٢٠٥/٢ ، وانظر الشمني:  
١٨٦/١، والدماميني: ١٨٥ .

(٦) في م ٣٩ بـ: «وابْتَدَأ».

(٧) والنكرة هي «ضياء» وذكر الدماميني (١٨٦) أنَّ هذا معارض لما وقع في الباب الرابع في مسougات  
الابتداء بالنكرة، فإنه أَدعى في نحو (ولدينا مزيد) أنَّ المسوغ هو كون الخبر ظرفاً مختصاً، وأنَّكر  
على من قال من النحاة إنَّ للتقدم مدخلًا في التخصيص».

(٨) أي في البيت.

موصوفة<sup>(١)</sup> في المعنى؛ لأن «من الظلام» صفة لها في الأصل، فلما قُدّمت عليها صارت حالاً منها.

و«من»<sup>(٢)</sup> للبدل، وهي حال متعلقة بمحذوف<sup>(٣)</sup>. و«كان» تامة<sup>(٤)</sup>، وهي وفاعلاها خفض<sup>(٥)</sup> بإضافة «حيث»، والمعنى: إذ الضياء حاصل في كل موضع حصلت<sup>(٦)</sup> فيه بدلاً من الظلام<sup>(٧)</sup>.

\* \* \*

(١) في ١٢٩/١: «صفة».

(٢) في قوله: «من الظلام».

(٣) إنما كون مطلق كغيرها من الظروف المستقرة أي كائناً بدل الظلام، وإنما لفظ البديل كما حكاه المصنف فيما سبق عن بعضهم في أم..، أي بدلاً من الظلام. الدمامي: ١٨٦.

وعند البغدادي، ٢٠٥/٢: « وأنكر قوم مجيء من للبدل »، وهذا كلام المصنف في باب «من».

(٤) في قوله: حيث كنت بمعنى حصلت.

(٥) باعتبار المحل.

(٦) أشار بهذا إلى أن «حيث» بمعنى كل موضع، وعاملها محذوف. و«حصلت» تفسير لـ «كنت» التامة.

(٧) أي: فلذا أَمِنَ الرقباء من زيارتك في الليل.

## ٢٤ . إدما

إذ ما : أداة<sup>(١)</sup> شرط تجزم فعلين ، وهي<sup>(٢)</sup> حرف عند سيبويه بمنزلة (إن) الشرطية ، وظرف عند المبرد<sup>(٣)</sup> ،

(١) قال : «أداة» ليشمل القولين : «حرف ، وظرف». وهي مركبة من (إذ) و (ما) ، و (ما) كافية لها عن الإضافة ، ومهيأة لعمل الجزم. الدسوقي : ٩٣/١.

(٢) من هنا إلى آخر النص في الجنى الداني : ١٩١.

وذكر سيبويه ما يجازى به من الظروف فقال : «ولا يكون الجزء في حيث ولا في إذ حتى يُضمَّ إلى كل واحد منهما (ما) ، فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكلما..». الكتاب : ٤٣٢/١ ، ثم ذكر أمثلة من عملها الجزم ، وانظر شرح التصريح : ٢٤٧/٢ - ٢٤٨ ، والجنى الداني : ١٩١ و ٥٠٨ ، وشرح الكافية : ٢٥٣/٢ ، ورصف المباني : ٥٩ ، وبعد المناقشة قال : «والصحيح مذهب سيبويه لخواص الحرفية فيها ، ولم يقم دليل على القطع باسميتها..».

وذهب ابن مالك في التسهيل : ٢٣٦ ، إلى أن في اسمية (إدما) خلافاً.

وذكر الأمير أن ذهاب سيبويه إلى أنها حرف صححه ابن مالك بأنها بعد التركيب لا تدل على غير التعليق ، ولا تقبل علامات الاسمية كالإضافة والتنوين والمفعولية. حاشية الأمير : ٧٩/١.

وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٦٢٢ ، قال ابن مالك : «ومذهب سيبويه أن (إذ) ركبت مع (ما) ففارقتها الاسمية ، وصارت حرف شرط مثل (إن)».

ومذهب المبرد وابن السراج وأبي علي ومن تابعهم أن اسميتها باقية مع التركيب ، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد أن كان ماضياً.

قال ابن مالك : «والصحيح مذهب إليه سيبويه ، لأنها قبل التركيب حكم باسميتها ، لدلالتها على وقت ماضٍ دون شيء آخر يُؤْكِلُ أنها دالة عليه ، ولمساواتها بعض الأسماء في قبول بعض علامات الاسمية كالتنوين والإضافة إليها..» وانظر الدماميني : ١٨٦.

وذهب ابن الحاجب في الإيضاح : ٣٥/٢ ، إلى أن المختار أنها حرف ، وردد رأي من ذهب إلى اسميتها ، وقال : ليس بالقوى.

(٣) هي عند هؤلاء العلماء ظرف للاستقبال بعد أن كانت للمضي ، و (ما) كافية لها عن طلب الإضافة ، =

وابن السراج<sup>(١)</sup>، والفارسي<sup>(٢)</sup>، وعملها الجزم قليل<sup>(٣)</sup>، لاضرورة، خلافاً لبعضهم.

\* \* \*

وهيئه لها لمالم يكن لها من معنى، وهو: الاستقبال وعمل الجزم. انظر الدمامي: ٨٦، وشرح الكافية الشافية: ١٦٢٢.

ومن الغريب أن المبرد يقول في المقتصب: ٤٦/٢، بعد أن عَدَ أدوات الشرط من الظروف والأسماء: «ومن الحروف التي جاءت لمعنى إن و إذما» وهذا رأي سيبويه. ثم يعود المبرد مرة أخرى في ص/٤٧، فيقول: «ولا يكون الجزء في إذ ولا حيث بغير ما، لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال».

وفي ص/٤٥ يقول: «وأما (إذ) فتبين عن زمان ماضٍ، وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال، فلما وصلتها بما جعلتهما شيئاً واحداً، فانفصلت من الإضافة فعملت».

(١) ذكر ابن السراج في أصوله: ١٥٦/٢، أدوات الجزم فقال: «والأسماء التي يُجازى بها على ضررين: اسم غير ظرف، واسم ظرف، وهو نحو: ما ومن وأي وأين ومتى وحيثما ومهما وإذما». وذكر مثل هذا: ١٥٨/٢، مرة أخرى.

وابن السراج هو محمد بن السري البغدادي التحوي أبو بكر بن السراج، أخذ عن المبرد، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وأخذ عن الكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرمانى. من كتبه: الأصول في التحوى، والموجز، والجمل، وله غيرها. مات سنة (٣١٦هـ) وهو شاب. انظر بغية الوعاة: ١٠٩/١ - ١١٠.

(٢) جاء مثل هذا عن الفارسي في كتابه الإيضاح: ٣٢١/١، فقد ذكر الظروف التي يُجازى بها، وعد منها «إذما».

وانظر آراء العلماء الثلاثة في شرح الأشموني: ٣٢١/٢، وشرح الكافية: ٢٥٤/٢، وممن ذهب إلى ظرفيتها ابن يعيش في شرح المفصل: ٤٦/٧.

(٣) في م/٥٢٣: «قيل». وأثبتت الصواب على هامش النسخة.

وقال المرادي: «ونَخَصَ بعضهم الجزم بـ(إذما) بالشعر، وجعلها كـ(إذا)، والصحيح أن الجزم بها جائز في الاختيار». الجنى الداني: ١٩١، ونقله عن المرادي الدمامي في حاشيته: ١٨٦/١.

## ٢٥ - إذا

إذا: على وجهين<sup>(١)</sup>:

- أحدهما: أن تكون للمفاجأة<sup>(٢)</sup>; فتختص بالجمل الاسمية<sup>(٣)</sup>، ولا تحتاج لجواب<sup>(٤)</sup>، ولا تقع في الابتداء<sup>(٥)</sup>، ومعناها الحال<sup>(٦)</sup> لا الاستقبال، نحو: «خرجت فإذا الأسد بالباب»، ومنه: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرُ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) الأول: المفاجأة، والثاني: ظرف للمستقبل متضمنة معنى الشرط.

(٢) أي المباغته، وذلك إذا فوجئت بأمر وأنت غير متوقع له.

(٣) هذا أحد الأقوال فيها، وذكر المصنف هذه الأقوال في آخر حديثه عن «قد» وهي: الأول، اختصاصها بالجمل الاسمية كما هو الحال هنا، والثاني: جواز دخولها على الاسمية والفعلية، والثالث: إذا افترنت الفعلية بقد فيجوز دخولها عليها، وإذا لم تفترن بها فيمتنع ذلك. وانظر الدمامي: ١٨٦، والشمني: ١٨٦.

(٤) «لجواب» كذا في المخطوطات والحواشي، وفي طبعة مبارك، ١٢٠: «إلى جواب»، ومثلها طبعة الشيخ محمد محبي الدين: ٨٧.

وهي لا تحتاج لجواب؛ لأنها متضمنة معنى الشرط.

(٥) أي في صدر الكلام؛ وذلك أن الغاية منها الدلالة على أن ما بعدها حصل على سبيل المفاجأة بعد وقوع ما قبلها؛ ولهذا فلا بد من أن يتقدّم شيء عليها.

(٦) الحال باعتبار ما قبلها، أي أن ما بعدها حصل بحصول ما قبلها نحو: خرجت أمس فإذا الأسد. الدسوقي: ٩٣/١.

(٧) أي من هذا الباب. الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَقْرَأَ الْقَرْبَى يَمُوسَى \* فَأَقْرَأَنَّهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَ﴾. طه: ٢٠ - ١٩/٢٠.

(٨) الآية: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَنَّ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرُ﴾ في إِيَّاينَا قُلْ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرُ﴾ إِنَّ رَسُولَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكِرُونَ﴾. سورة يونس: ٢١/١٠.

أي إذا أذقنا الناس خصيًّا وسُوءً بعد قحط وجوع مكرروا بآياتنا بدفعها وإنكارها. الدمامي: ١٨٦، وانظر البحر: ١٣٦/٦.

وهي<sup>(١)</sup> حرف عند الأخفش، ويرجحه قولهم: «خرجت فإذا إن زيداً بالباب»، بكسر (إن)؛ لأنّ (إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها<sup>(٢)</sup>.

وظرف<sup>(٣)</sup> مكان عند المبرد، وظرف زمان<sup>(٤)</sup> عند الزجاج.  
واختار الأول<sup>(٥)</sup> ابن مالك،

(١) النص من هنا إلى قوله «عند الزجاج» في الجنى الداني: ٣٧٤  
وجاء في (٣٧٥): «أنها حرف، وهو مذهب الكوفيين، وحکي عن الأخفش، واختاره الشلوبيين في أحد قوله، وإليه ذهب ابن مالك..». وانظر البحر المحيط: ١٣١/٤.

(٢) ولو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل، ولا يكون ما قبل الفاء في المثال، فلم يبق إلا ما بعدها، وهو خبر إن، ولا يصح عمله فيها؛ لأنّ (إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.  
وذهب الدمامي إلى أنه قد يتجاذب بأن العامل مقدّر، فلا يتم هذا الترجيح للمصنف. انظر دمامي: ١٨٦ - ١٨٧، والشمني في الموضع نفسه.

وذهب الأمير في حاشيته: ١/٨٠، إلى أنه خصّها بكسر (إن) إذ لو كانت «أن» لعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأنها ليس لها الصدر، فيجوز أن يكون العامل خبر المبتدأ المؤول منها مع صلتها.  
في البحر المحيط: ١٣١/٤، ظرف مكان، ونسبة إلى سيبويه.

وفي الجنى الداني، ٣٧٤: «ظرف مكان، وهو مذهب المبرد والفارسي وابن جنى ونسبة إلى سيبويه، واستدل القائلون بأنها ظرف بوقوعها خبراً عن الجثة، نحو: خرجت فإذا زيد، وأجاب الأولون بأنه على حذف مضاد أي: حضور زيد». انظر المقتضب: ٣/١٧٨، وانظر: ٣/٢٧٤، وشرح الرضي: ١/٩٣، وأمالي الشجري: ١/٣٣٤، وشرح المفصل: ١/٩٤، و١/٩٨، وشرح التسهيل «حكاه السيرافي عن بعضهم». ١/٥٠٢.

(٤) في الجنى الداني، ٣٧٤: «أنها ظرف زمان، وهو مذهب الزجاج والرياشي، واختاره ابن طاهر وابن خروف، ونسبة إلى المبرد قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه». ومن ذهب إلى بقاء دلالتها على الزمان أبو حيان. انظر شرح التسهيل لابن عقيل: ١/٥٠٢، وفي البحر، ٤/١٣١: «ظرف زمان وهو مذهب الرياشي».

(٥) وهو كونها حرفاً، في التسهيل، ٩٣: «وتجيء حرفاً للتعليق والمفاجأة، وليس حيناً ظرف مكان، ولا زائدة خلافاً لبعضهم».

والثاني<sup>(١)</sup> ابن عصفور، والثالث<sup>(٢)</sup> الرمخشري، وزعم أن عاملها فعل مُقدَّر مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: «ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دُعَوَةً ..»<sup>(٤)</sup> الآية: إن التقدير<sup>(٥)</sup>: إذا دعاكم فأجأتم<sup>(٦)</sup> الخروج في ذلك الوقت<sup>(٧)</sup>.

وفي شرح التسهيل لابن عقيل، ٢١/٥٠٢: «.. ويحتمل أن يكون مراده أنها حيَّلَتْ حرف للمفاجأة، كما ذهب إليه بعضهم، وهو اختياره، وأن يكون مراده أنها مع كونها للمفاجأة باقية على ظرفيتها الزمانية، وهو اختيار شيخنا أبي حيان. فيكون قد اختلف اختياره، وكونها للمكان حكاه السيرافي عن بعضهم، وكونها زائدة حكاه السيرافي أيضاً عن بعضهم، وهي محكى عن أبي عبيدة..».

(١) في ٣/٤٠ أ: «وابن عصفور الثاني». والثاني هو كونها ظرف مكان.

(٢) في ٣/٤٠ أ: «والرمخشري الثالث». وهو كونها ظرف زمان.

قال الرمخشري في المفصل، ١٣١: «وقد تقعان - إذ، إذا - للمفاجأة، كقولك: بينا زيد قائم إذ رأى عمراً، وبينما نحن بمكان كذا إذا فلان قد طلع علينا، وخرجت فإذا زيد بالباب..»، ومفهوم النص أنها للزمان.

وانظر الحجى الدانى: ٣٧٨ - ٣٧٩، والكساف: ٢/٣٠٧، في حديثه عن الآية: ٦٦ من سورة طه،

وكذلك ٢/٥٠٥، في حديثه عن الآية: ٢٠ من سورة الروم.

(٣) الآية: «وَمَنْ يَأْتِيهِ أَنْ تَقْوَمَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دُعَوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَسْعَمْتَ مَخْرُجَنَّ». سورة الروم: ٣٠/٢٥.

(٤) «دُعَوَةً» غير مثبت في ٢١/٥٠ ب، وم٥/٢٣.

(٥) قال الرمخشري: «إذا دعاكم بمنزلة قوله: يربكم، في إيقاع الجملة موقع المفرد على المعنى، كأنه قال: ومن آياته قيام السماوات والأرض ثم خروج الموتى من قبورهم إذا دعاهم دعوة واحدة، يا أهل القبور اخرجوها، والمراد سرعة وجود ذلك من غير توقف ولا تثبات، كما يجيز الداعي المطاع مَدْعُوهً» كذا في الكشاف: ٢/٥٠٧، في تعليقه على الآية، ولم أجده نص ابن هشام فيه.

وفي البحر المحيط، ٧/١٦٧: «وإذا الأولى للشرط، الثانية للمفاجأة جواب الشرط، والمعنى أنه لا يتآخر طرفة عين خروجكم عن دعائه كما يجيز الداعي المطاع مَدْعُوهً».

قلت: ويجوز «المطاع» وهو عين كلام الرمخشري.

(٦) قوله: «فاجأتم» بيان للعامل.

(٧) ويدوأوضح من هذا كلام الرمخشري في الحديث عن آية الزحرف، وكان على المصنف أن

= يستشهد به وذلك في الآية، ٤٧: «فَلَمَّا جَاءَهُمْ يَغَيْرُونَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ».

ولا يُعرف هذا<sup>(١)</sup> لغيره، وإنما ناصبُها عندهم الخبر<sup>(٢)</sup> المذكور في نحو: «خرجت فإذا زيد جالس»، أو المقدّر في نحو: «إذا الأسد»، أي حاضر<sup>(٣)</sup>،

قال الزمخشري: «إذا للمفاجأة، فإن قلت كيف جاز أن يجاب (لما) بـ(إذا) المفاجأة؟ قلت: لأن فعل المفاجأة معها مقدّر، وهو عامل النصب في محلها، كأنه قيل: فلما فاجأهم بآياتنا فاجروا وقت ضحكتهم». انظر الكشاف: ٩٨/٣، وانظر مثل هذا عند المرادي في الجنى: ٣٧٩، فقد نقله عن الكشاف.

(١) أي هذا المعنى لا يعرف لغير الزمخشري، وهو أن يكون العامل فيها لفظاً مقدراً من لفظ المفاجأة. وهذا الرد ليس للمصنف وإنما هو لشيخه أبي حيان، قال أبو حيان، في البحر ٢٠/٨: «ولا نعلم نحوياً ذهب إلى ما ذهب إليه هذا الرجل من أنَّ (إذا) الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدر تقديره فاجأ، بل المذاهب فيها ثلاثة: مذهب أنها حرف، فلا تحتاج إلى عامل..، ومذهب أنها ظرف مكان..، ومذهب أنها ظرف زمان..، وما أدعاه الزمخشري من إضمار فعل المفاجأة لم يُنطق به ولا في موضع واحد..» وانظر الجنى الداني: ٣٧٩.

وفي حاشية الشهاب: ٣٤٢/٧، ذكر نص الزمخشري ثم قال: «وقال أبو حيان وابن هشام إنه لا يُعرف لغيره، وهو تحاملٌ عليه فإنه لا يُقلدُ غيره..». وأما الدمامي فقد قال مدافعاً عن الزمخشري: «وهذا لا يضره إذا كان المعنى معه صحيحاً، ولم يخرج عن قواعد العربية.

ووقع في كلام ابن الحاجب رحمه الله أن التقدير في «خرجت فإذا السبع بالباب»، خرجت ففاجأته وقت وجود السبع بالباب، فهذا تقدير العامل فعلاً من المفاجأة.. ثم قال: «ثم لم أر في الكشاف في الكلام على هذه الآية في سورة الروم شيئاً مما ذكره المصنف.. لكنه قبل ذلك عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُرْ بَشَرًّا تَنْتَشِرُونَ﴾ قال: «إذا للمفاجأة، أي: ثم فاجأتم وقت كونكم بشراً متشرين في الأرض، وظاهر هذا أنه أخرجها عن الظرفية، وجعلها اسم زمان مجدداً عنها مضافاً للاسمية الواقعية بعدها، كما فعل ابن الحاجب».

وانظر الكشاف: ٧٠/٢، في قوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ﴾ في يونس: ٢١/١٠، حيث قال: «إذا رحمناهم من بعد ضرائء فاجأوا وقوع المكر..».

(٢) عند من قال بظرفيتها زمانية أو مكانية. والخبر هو جالس في المثال التالي، وانظر مثله في البحر: ٢٠/٨.

(٣) حاضر، الخبر المقدّر هو العامل في إذا الفجائية، وانظر الجنى الداني: ٣٧٧.

وإذا<sup>(١)</sup> قدرت أنها الخبر فعاملها (مستقر) أو (استقر)<sup>(٢)</sup>، ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصراحاً<sup>(٣)</sup> به، نحو: «فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى»<sup>(٤)</sup>، «فَإِذَا هِيَ شَخْصَةٌ»<sup>(٥)</sup>، «فَإِذَا هُمْ خَدِيمُونَ»<sup>(٦)</sup>، «فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءٌ»<sup>(٧)</sup>، «فَإِذَا هُمْ يَالسَّاهِرَةَ»<sup>(٨)</sup>.

وإذا قيل: «خرجت فإذا الأسد»، صَحَّ كونُها عند المبرد<sup>(٩)</sup> خبراً، أي فالحضراء الأسد، ولم يَصِحَّ عند الزجاج<sup>(١٠)</sup>؛ لأن الزمان لا يُخَبِّرُ به عن الجنة، ولا عند

(١) في م/٥٢٣: «فَإِن» وقوله أنها الخبر أي في قوله: خرجت فإذا الأسد.

(٢) في م/٣٤٠: «استقر أو مستقر».

(٣) قال الشيخ عضيمة في كتابه دراسات، ١١٣/١: «جاء خبر المبتدأ بعد إذا الفجائية مصراحاً به في جميع مواقعه في القرآن الكريم، وجاء الخبر مفرداً مشتقاً وجاماً وجملة فعلية وجملة اسمية وجاراً ومجروراً»، ثم ذكر الآيات التي يستشهد بها لكل حالة. رحمه الله رحمة واسعة جراء ما بذل في هذا الكتاب.

(٤) سورة طه: ٢٠/٢٠، وتقديمت قبل قليل. وقوله: «تسعى» ليس في م/١٢٩، ولا م/٣٤٠.

(٥) هذه الآية غير مثبتة في المخطوطات التي بين يدي ولا الدمامي، وأثبتتها الدسوقي والأمير، وهي مثبتة في طبعة مبارك/١٢١، وطبعة الشيخ محمد محبي الدين.

والآية هي: «وَاقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَخْصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَنْوِيَنَا قَدْ كُنَّا فِي عَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَلَّلِينَ». سورة الأنبياء: ٩٧/٢١.

(٦) الآية: «إِنْ كَانَ إِلَّا صَيْحَةٌ وَجِدَةٌ فَإِذَا هُمْ خَدِيمُونَ». سورة يس: ٢٩/٣٦.

(٧) الآية: «وَرَبَّ يَدٍ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءٌ لِتَنَظِّرُونَ». سورة الأعراف: ١٠٨/٧، والشعراء: ٣٣/٢٦.

(٨) الآيات: «فَإِنَّا هِيَ زَجَرٌ وَجِدَةٌ \* فَإِذَا هُمْ يَالسَّاهِرَةَ». سورة النازعات: ١٣/٧٩ - ١٤. وفي الشواهد السابقة جاء الخبر مفرداً مشتقاً وغير مشتق مصراحاً به.

(٩) على أنها ظرف مكان عاملةً محدود تقديره مُشتقر، وظرف المكان يجوز أن يُخَبِّرَ به عن الجنة.

(١٠) ولا يَصِحُّ عنده؛ لأن «إذا» ظرف زمان، ولا يخبر به عن الجنة دون تأويل.

الأخفش<sup>(١)</sup>؛ لأن الحرف لا يُخْبِرُ به ولا عنـه، فإن قلت<sup>(٢)</sup>: «إذا القتال»، صَحَّت خبرِيَّتها عند غير<sup>(٣)</sup> الأخفش.

وتقول: «خرجت فإذا زيد جالس»، أو «جالساً»، فالرفع<sup>(٤)</sup> على الخبرية، وإن<sup>(٥)</sup> نَصَبَ به، والنَّصْبُ<sup>(٦)</sup> على الحالية، والخبر (إذا) إنْ قيل بأنها مكان، وإلا فهو محدود<sup>(٧)</sup>، نعم يجوز أن تقدِّرْها<sup>(٨)</sup> خبراً عن الجهة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاد<sup>(٩)</sup> كأن تقدِّر<sup>(١٠)</sup> في نحو: «خرجت فإذا الأسد»، فإذا حضور<sup>(١١)</sup> الأسد.

\* \* \*

(١) لأن «إذا» عنده حرف.

(٢) أي: خرجت فإذا القتال، وذلك بجعل المبتدأ اسم معنـى وهو قوله: القتال.

(٣) وهم الرَّجَاج والمبرد، لأن اسم المعنى يُخْبِرُ عنه بظرف الزمان والمكان، ولم يَصِحَّ عند الأخفش؛ لأن «إذا» حرف والحرف لا يُخْبِرُ به. انظر الحواشي.

(٤) الرفع في قولنا «جالس»، وهو الخبر العامل في «إذا» و«زيد» مبتدأ.

(٥) أي «إذا» منصوب بالخبر «جالس».

(٦) وهو قولنا: «جالساً» منصوب على الحال، والخبر «إذا»، أو الخبر محدود. وصاحب الحال الضمير المستكِنُ في الخبر.

(٧) لأن ظرف المكان يقع خبراً عن الجهة: قوله: «إلا»، أي إن لم يكن للمكان، وذلك بأن كان زماناً. والمحذف الخبر.

(٨) أي «إذا».

(٩) في م ٥/٢٣: «المضاف».

(١٠) في م ٤/٤ وأ م ٥/٢٣: «يقدر».

(١١) والخبر في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى: الحضور.

### مسألة (١)

قالت العرب: «قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعةً من الزُّنبور فإذا هو هي»<sup>(٢)</sup>.

وقالوا أيضاً: «إذا هو إياها»<sup>(٣)</sup>، وهذا هو الوجه الذي أنكره<sup>(٤)</sup> سيبويه لما سأله الكسائي.

وكان من خبرهما<sup>(٥)</sup> أن سيبويه قدَّم على البرامكة<sup>(٦)</sup>، فعزم يحيى بن خالد على

(١) انظر المسألة الزُّنبورية في مجالس العلماء للزجاجي: ٨، ومعجم الأدباء: ٨٥/١، ١١٩/١٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٠٣، والأشباه والنظائر للسيوطني: ١٥/٣.

(٢) الزُّنبور والزنبار والزنبور ضرب من الدباب لشاع. كذا في اللسان والتاج، وفي التهديب: طائر لشاع. هو: الزنبور. وهي: أي العقرب، وذكره هنا بلفظ التأييث لأنه الغالب عليه.

جاء في اللسان: العقرب واحدة العقارب من الهوام، يكون للذكر والأثني بلفظ واحد، والغالب عليه التأييث. وقد يقال للأثني عقربة وعقرباء ممدود غير مصروف، والعقربان والعقربان الذكر منها.

(٣) كذا بضمير النصب بعد ضمير الرفع.

(٤) وهو أن يكون الأول ضمير رفع، والثاني بعده ضمير نصب، وارتضى الأول: هو هي؛ لأن «هي» ضمير رفع خبر عن «هو» الذي وقع في قول العرب هذا مبتدأ.

(٥) خبر الكسائي وسيبوه.

(٦) البرامكة جمع برماكي نسبة إلى يومك، وهو جدُّ خالد بن يحيى وكان من مجوس بلخ، وكان يخدم التوبهار، وهو معبود الماجوس بمدينة بلخ، ثم إنَّ ابنه خالداً ارتفع مقامه في الدولة العباسية، وولي الوزارة لأبي العباس السفاح، ويحيى بن خالد هذا دفع إليه المهدي ولده هارون الرشيد، فلما صار خليفة قَلَّده الأمر. ودفع إليه خاتمه إلى أن نَكَبَ بهم، وقتل ابنه جعفرًا، وحبسه وابنه الفضل في الرقة إلى أن مات ستة تسعين. انظر حاشية الشمني: ١٨٩/١، والأمير: ٨٠/١، والدسوقي: ٩٥/١. ولا يُعرف سبب قدوة سيبويه على البرامكة، غير أنه الأغلب في مثل هذه الحالة أنه جاء من أجل الدنيا.

الجمع<sup>(١)</sup> بينهما، فجعلَ لذلك يوماً، فلما حضر سيبويه تقدّم إليه الفراء<sup>(٢)</sup> وخلف<sup>(٣)</sup>، فسأله<sup>(٤)</sup> خلف عن مسألة، فأجاب فيها، فقال له: أخطأت، ثم سأله ثانية وثالثة، وهو<sup>(٥)</sup> يجيبه، ويقول له: أخطأت، فقال له سيبويه<sup>(٦)</sup>: هذا سوء<sup>(٧)</sup> أدب، فاقبلَ عليه الفراء، فقال له<sup>(٨)</sup>: إنَّ في هذا الرجل<sup>(٩)</sup> حدةً وعجلةً، ولكن ما تقولُ فيمن قال: «هؤلاء أبون<sup>(١٠)</sup>، ومرثُ بأين»، كيف تقول على مثال

(١) الجمع بين سيبويه والكسائي للمناظرة.

(٢) هو تلميذ الكسائي، وهو يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكريا المعروف بالفراء، كان أعلم الكوفيين في النحو بعد الكسائي، أخذ عنه، وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس، وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر منه، وأهل البصرة يدفعون ذلك، مات بطريق مكة سنة (٢٠٧) عن سبع وستين سنة، له مؤلفات منها: معاني القرآن، والنواذر، والمذكر والمؤنث، وغيرها، انظر بغية الوعاة: ٢/٣٣٣.

(٣) في مجالس العلماء/٨: «الأحمر»، وفي الإنصاف، ٧٠٣: «خلف الأحمر»، والصواب أنه الأحمر الكوفي، وهو علي بن المبارك تلميذ الكسائي (ت/١٩٤) وانظر بغية الوعاة: ١٥٨/٢ - ١٥٩. وأما خلف الذي ذكره المصطف فليس هو صاحب القصة، فهو خلف الأحمر البصري أبو محزز بن حيتان، مات في حدود (١٨٠ هـ)، وانظر بغية الوعاة: ١/٥٤، والذي خدعا المصطف أنه ذكر لقبه «الأحمر» فظننه خلفاً، ولم يتتبه لهذا أصحاب الحواشي، وقد أتبه على ذلك الدكتور مبارك وزميله في طبعتهما.

(٤) أي سأله خلف سيبويه.

(٥) أي سيبويه. ويقول، أي: الأحمر يقول لسيبوبيه: أخطأت.

(٦) سقط «سيبوبيه» من المخطوطات، وهو في المطبوع: مبارك وزميله.

(٧) ولقد صدق سيبويه رحمة الله في أنَّ هذا سوء أدب من الأحمر. كما عند الدماميني: ١٨٩.

(٨) «له» غير مثبت في م/٣٤٠ ب و م/٤١٤.

(٩) يعني الأحمر، وعند الدماميني وغيره من أصحاب الحواشي: خلف الأحمر. وهو غير الصواب.

(١٠) جمْعُ أَبٍ جمِعاً سالماً.

ذلك من «وَأَيْتُ<sup>(١)</sup> أَوْ أَوْيَتُ<sup>(٢)</sup>». فأجابه<sup>(٣)</sup>، فقال له<sup>(٤)</sup>: أَعِدِ النَّظَرَ، فقال<sup>(٥)</sup>، لست أَكُلْمُكُما<sup>(٦)</sup> حتى يحضر صاحبكمَا، فحضر الكسائي، فقال له<sup>(٧)</sup>: تَسْأَلُنِي أَوْ أَسْأَلُكَ؟ فقال له سيبويه: سَلْ أَنْتَ، فسَأَلَهُ عن هذَا المَثَالِ<sup>(٨)</sup>. فقال سيبويه: «فِإِذَا هُوَ هِيَ»، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ<sup>(٩)</sup>، وَسَأَلَهُ<sup>(١٠)</sup> عن أَمْثَالِ ذَلِكَ، نَحْوَ<sup>(١١)</sup> «خَرَجْتُ فِإِذَا عَبْدُ اللَّهِ الْقَائِمُ أَوْ الْقَائِمَ»، فقال<sup>(١٢)</sup> له: كُلُّ ذَلِكَ بِالرَّفْعِ، فقال<sup>(١٣)</sup> الكسائي: الْعَرَبُ تَرْفَعُ كُلَّ ذَلِكَ وَتَنْصِبُهُ<sup>(١٤)</sup>، فقال

(١) وَأَيْتُ: وَعَدْتُ.

(٢) أَوْيَتُ: انضمتُ.

(٣) في م٥/٢٣ فأجابه به. كذا بزيادة «بَه» على النص، أي أجاب سيبويه الفراء عن المسألة.

(٤) أي الفراء لسيبوه. قوله: «أَعِدِ النَّظَرَ»، أي ليس جوابك بذلك، إنه ليس الصواب، والنَّصُ عند الزجاجي: فقلتُ أَعِدِ النَّظَرَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، يجيئُ وَلَا يَصِيبُ.

(٥) أي سيبويه. والنَّصُ في م٥/٢٣ أَ «فقال له».

(٦) أي الفراء والأحمر الكوفي.

(٧) أي لسيبوه. في طبعة مبارك وزميله وحاشية الأمير: «فقال له الكسائي». ولفظ الكسائي غير مثبت في المخطوطات، ولا الدمامي ولا الدسوقي ولا مجالس الزجاجي.

(٨) وهو: قد كنت أظن أنَّ العَرَبَ أَشَدُّ.. إلخ.

(٩) بعد هذا في مجالس الزجاجي/٩: «فقال له الكسائي: لَحْتَ».

(١٠) أي الكسائي سأله سيبويه.

(١١) من هنا إلى قوله: «وَتَنْصِبُهُ» سقط من م٥/٢٣.

(١٢) أي سيبويه للكسائي، ولفظ «له» سقط من م٢/١٥ بـ، وم٣/٤٠ بـ.

(١٣) في م٣/٤٠ بـ، وم٤/٤١ بـ بزيادة «له».

وفي مجالس الزجاجي/٩: «فقال الكسائي: ليس هذا من كلام العرب».

(١٤) في طبعة مبارك وزميله، ١٢٢: «وَتَنْصِبُ»، ومثله في الأمير: ١/٨٠، والشيخ محمد محبي الدين: ١/٨٨، وفي المخطوطات والدسوقي والدمامي بالهاء.

وفي مجالس الزجاجي/٩: «فدفع سيبويه قوله» بعد قوله: «تَنْصِبُهُ».

يحيى<sup>(١)</sup>: قد اختلفتما، وأنتما رئيساً بليديكم<sup>(٢)</sup>، فمن يحكم بينكم؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك، قد سمع منهم أهل البلدين<sup>(٣)</sup>، فيحضرُون ويسألُون، فقال يحيى وجعفر: أَنْصَفْتَ، فَأَحْضِرُوا<sup>(٤)</sup>، فوافقوا الكسائي، فاستكان<sup>(٥)</sup> سيبويه.

فأمر<sup>(٦)</sup> له يحيى بعشرة آلاف درهم، فخرج<sup>(٧)</sup> إلى فارس، فأقام بها حتى مات، ولم يُعد إلى البصرة.

فيقال: إن العرب قد أُرْشَوا<sup>(٨)</sup> على ذلك، أو أنهم علموا منزلة الكسائي<sup>(٩)</sup> عند

قال الدماميني: «وهذا خلاف ماحكا الرضي من أن الكسائي قال: لا يجوز إلا إياها، وكذلك الأندلسي في شرح المفصل، وأنا أظُنُّ أن الصواب ماحكا المصنف، فإن الكسائي لو أنكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من أن يخطئه في الحال بما ورد في القرآن، ولم ينقل ذلك فدلل على أن الكسائي أجاز الرفع والنصب معاً».

(١) يحيى بن خالد البرمكي.

(٢) سيبويه رئيس البصرة، والكسائي رئيس الكوفة.

(٣) البصرة والكوفة.

(٤) في م ٣/٤ ب «فحضرُوا». وفي مجالس الزجاجي / ١٠: «وفيهم أبو فقعن وأبو زياد وأبو العجراح».

(٥) خضع وانقبض. وفي مجالس الزجاجي: «فأقبل يحيى على سيبويه فقال له: قد تسمعُ أثُرها الرجل! قال: فاستكان سيبويه، وأقبل الكسائي على يحيى، فقال: أصلح الله الوزير إنه قد وفد عليك من بلده مؤملاً، فإن رأيت ألا ترده خائباً، فأمر له بعشرة آلاف درهم...».

(٦) في م ١/٢٩ ب، وم ٢/١٥ ب، وم ٣/٤٠ ب: «وأمر له».

(٧) في مجالس الزجاجي / ١٠: «خرج وصَرَّ وجهه إلى فارس».

(٨) في المخطوطات «أُرْشَوا» كما أثبتَهُ، وفي طبعة مبارك وزميله: ١٢٢ «رُشْوا»، والحوashi كالمخطوطات (أُرْشَوا) بالألف، أي دفعت لهم رشوة على إظهار موافقة الكسائي.

(٩) أي فوافقوا الكسائي تقرباً إلى الرشيد.

الرشيد، ويقال: إنهم إنما قالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوها بالنصب، وإن سيبويه قال ليحيى: مُرْهُم<sup>(١)</sup> أن ينطقوها بذلك؛ فإن أستهم لا تطوع<sup>(٢)</sup> به. ولقد أَخْسَنَ الإمام الأديب أبو الحسن حازم<sup>(٣)</sup> بن محمد الأنباري<sup>(٤)</sup>؛ إذ قال في منظومته في النحو حاكياً هذا الواقعة والمسألة:

والغُرْبُ قد تحذفُ الأخبارَ بعد إذا      إذا عَنْتَ فَجَأَةً الْأَمْرِ الَّذِي دَهْمَا<sup>(٥)</sup>  
وَرُبَّمَا نَصَبُوا بِالحَالِ بَعْدَ إِذَا      وَرُبَّمَا رَفَعُوا مِنْ بَعْدِهَا رُبَّمَا<sup>(٦)</sup>

(١) أي مُرْهُم هؤلاء الأعراب أن ينطقوها بالنصب.

(٢) أي لا يستطيعون تحريكها بالنصب.

(٣) «حازم» ليس في م ٤١/٣.

(٤) في طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد، وحاشية الأمير: «القرطاجني»، ووضعها الشيخ محمد بن حاصلين، وهذه الزيادة ليست في المخطوطات، ولا الدسوقي، ولا الدمامي.

حازم أديب أندلسي، وهو حازم بن محمد بن حازم الأنباري القرطاجني، نسبة إلى قرطاجنة كان إماماً بليناً، وأديباً مشهوراً، نزل بتونس، وامتحن بها المنصور والي إفريقياً توفي سنة ٦٨٤، وذكر الدمامي ما يثبت أنه أنسد من هذه القصيدة نحو مئتين وعشرين بيتاً، وأن أولها:

الحمدُ لِللهِ مُغْلِي قَدْرٍ مِنْ عَلِمًا      وَجَاعِلِ الْعُقْلِ فِي سُبُّلِ الْهَدِي عَلَمًا  
ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى الْهَادِي لِسْتَهُ      مُحَمَّدٌ خَيْرٌ مَبْعُوثٌ بِهِ اغْتَصَمَا

(٥) عنت: قَصَدَتْ، والفجأة: مباغطة الأمر، ومثله: دهما.

(٦) كذا في المخطوطات: «بالحال» وفي طبعة مبارك وزميله: ١٢٣، وطبعة الشيخ محمد محبي الدين: ٨٩/١، والدسوقي: ٩٦/١، والأمير: ٨٢: «للحال» وفي الدمامي بالباء، وهي للسببية، أي نصبوا الواقع بعدها بسبب إرادة الحال، أو تكون بمعنى على.

وقوله: «رفعوا» أي على الابتداء. والذي في م ١/٢٩ ب و م ٥/٢٣ ب: «وبعد ما رفعوا..» وهي كذلك في الدمامي: ١٩٠.

والمعنى: أنهم قد ينصبون ما بعد «إذا» قليلاً، ويرفعونه كثيراً، فتكون «ربما» الأولى للتقليل، والثانية للتکثير. الدمامي: ١٩٠.

وَجْهُ الْحَقِيقَةِ مِنْ إِشْكَالِهِ غَمَّا<sup>(١)</sup>  
أَهَدَتْ إِلَى سَيْبُوِيهِ الْحَتْفَ وَالْغَمَّا<sup>(٢)</sup>  
قَدْمًا أَشَدَّ مِنْ الرِّئْبُورِ وَقَعْ حَمَّا<sup>(٣)</sup>  
أَوْ هَلْ «إِذَا هُوَ إِيَّاهَا» قَدْ اخْتُصِّمَا<sup>(٤)</sup>  
مَا قَالَ فِيهَا أَبَا بِشْرٍ، وَقَدْ ظُلِّمَا<sup>(٥)</sup>  
يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَمَا<sup>(٦)</sup>  
يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَمَا<sup>(٧)</sup>  
مِنْ أَهْلِهِ إِذْ غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمَا<sup>(٨)</sup>

فَإِنْ تَوَالَى ضَمِيرَانِ اكْتَسَى بِهِمَا  
لَذَّاكَ أَغَيَّثَ عَلَى الْأَفْهَامِ مَسَالَةً  
قَدْ كَانَتِ الْعَرَبُ الْعَوْجَاءُ أَحْسَبَهَا  
وَفِي الْجَوابِ عَلَيْهَا هَلْ «إِذَا هُوَ هَنِيْ»  
وَخَطَّا أَبْنَ زَيْدٍ وَابْنَ حَمْزَةَ فِي  
وَغَاظَ عَمْرًا عَلَيْهِ فِي حُكْمَتِهِ  
كَفِيَظُ عَمْرُو عَلَيْهِ فِي حُكْمَتِهِ  
وَفَجَّعَ أَبْنَ زَيْدٍ كُلَّ مُنْتَحِبٍ

(١) المراد بالحقيقة أي المراد باللفظ. والغمّم: سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفاء، وتشبيه وجه المراد بالشيء المحتجب تحت الساتر استعارة بالكنایة، وإثبات الساتر له وهو الغمم استعارة تخيلية.

(٢) في م ١/٣٤: «عن الأفهام». قوله: لذاك، أي: للاكتساع المذكور. وأغيث: صبغت. والحتف: الموت. والغمّم: جمع غمّة وهي الكروبة.

(٣) وقع حمّا: أي في وقع سمّها على الإنسان.

(٤) «على» هنا بمعنى «عن». قوله: «اختصما». يجوز فيه البناء للمعلوم والألف فاعل ضمير الاثنين يعود على سيبويه الكسائي.

(٥) أي قد ظلم سيبويه، أو بالبناء للفاعل أي ظلماه. وهو كذلك في م ٢/٦١، و م ٣/٤١، وفي م ٤/٤١ ب، بالبناء للمفعول.

(٦) عمرو هو سيبويه، وعلى: الكسائي، والحكومة: أي في سؤال العرب، والهاء في (ياليته) تعود على الكسائي.

(٧) سقط هذا البيت من م ٣/٤١. وعمرو هو ابن العاص، وعلى ابن أبي طالب. وقصة التحكيم بعد مقتل عثمان معروفة حيث عين علي حكمًا عنه أبو موسى الأشعري، وعين معاوية عمرو بن العاص، واتفقا على عزل معاوية وعلي، وطلب عمرو من أبي موسى أن يخطب في الناس ويلغthem بما اتفقا عليه، ففعل وعزل علياً، ثم خطب عمرو، وثبتت معاوية خليفة.

(٨) في م ٣/٤١: «غداً منهم»، وكذلك في البيت الذي يليه وابن زيد هو الفراء، والمتحجب: الذي يики أشد البكاء. ومن أهله: أي من أهل سيبويه.

من أهله إذ غدا منه يفيض دمًا<sup>(١)</sup>  
 على كل طرسٍ كدفع سخّ وانسجماً<sup>(٢)</sup>  
 لولا التنافُسُ في الدنيا لما أضيماً<sup>(٣)</sup>  
 وأبرح الناسِ شجواً عالمٌ هضيماً<sup>(٤)</sup>

وقوله: «وربما نصبوا.. إلخ»<sup>(٥)</sup>، أي: وربما نصبوا على<sup>(٦)</sup> الحال بعد أن رفعوا ما بعد (إذا) على الابتداء<sup>(٧)</sup>؛ فيقولون<sup>(٨)</sup>: «إذا زيد جالساً». قوله: «ربما» في آخر البيت بالتحفيف توكيده<sup>(٩)</sup> لـ «ربما» في أوله بالتشديد.

و«غمماً» في آخر<sup>(١٠)</sup> البيت الثالث . بفتح الغين كنایة عن الإشكال والخفاء ، و«غمماً» في آخر البيت الرابع . بضمها . جمع غمة .

(١) ابن زياد هو ابن مرجانة، أي كتفجعة ابن مرجانة كُلُّ باكٍ من أهل عليٍ حيث سعى في قتل الحسين.

(٢) الأنفاس: جمع نفس، وهو المداد، ويجمع أيضاً على نفس. والطرس: الصحيفة. وسخ وانسجماً: أي سال، وفي م ٢٩/١ ب: «شخ» ولا يصح به المعنى.

(٣) أضم: أي مغضب. أي لما أضم سبيوته.

(٤) أشجي: أي أحزن، هو أفعل تفضيل من شجاه، أي أحزنه، وأبرح: أي أشدّه شجواً، أي حزناً.

(٥) في م ٢٢/٥ و ٤١/٣ و ٥٥/٢: «البيت» بدلاً من «إلخ».

(٦) جعل ابن هشام الباء في قوله: «وربما نصبوا بالحال» بمعنى (على) قال الدمامي في، ١٩١ ويجوز جعلها سبيبة.

(٧) في الدمامي، ١٩١: «والحسن أن لو قال على الخبرية، لأن الذي يجعل حالاً هو الذي كان قبل ذلك خبراً، ووجه قول المصطفى أن الخبر مرفوع بالابتداء على رأي جماعة، ولكنه ليس مذهب سبيوته».

(٨) أي بعد قولهم: فإذا زيد جالس.

(٩) وهو توكيده لفظي.

(١٠) في م ٢٩/١ ب: «في البيت الثالث».

وابن زياد هو الفراء، واسمه يحيى. وابن حمزة هو الكسائي<sup>(١)</sup>، واسمه عليّ، وأبو بشر: سيبويه، واسمه عمرو.

وألف «ظلماً» للثنية<sup>(٢)</sup>، إن بنية للفاعل، ولإطلاق<sup>(٣)</sup> إن بنية للمفعول.  
وعمر وعلي الأوان: سيبويه والكسائي، والآخران<sup>(٤)</sup>: ابن العاص<sup>(٥)</sup> وابن أبي طالب رضي الله عنهم.

و«حكماً»<sup>(٦)</sup> الأول اسم، والثاني<sup>(٧)</sup> فعل، أو بالعكس دفعاً للإعطاء<sup>(٨)</sup>. وزياد الأول: والد الفراء، والثاني: زياد<sup>(٩)</sup> ابن أبيه، وابنه المشار إليه هو ابن مرجانه<sup>(١٠)</sup> المرسل في قتلة<sup>(١١)</sup> الحسين رضي الله عنه.  
و«أضم»، كغضب وزناً ومعنى<sup>(١٢)</sup>، وإعجام<sup>(١٣)</sup> ضاد، والوصف منه أضم

(١) لأنه كان يتتوسّح بكساء في مجلس حمزة، ويقول حمزة: احرصوا على صاحب الكباء.

(٢) في الدماميني، ١٩٢: قوله للثنية فيه مسامحة، وإنما هي ضمير الاثنين.

(٣) والإطلاق هو إشاع حرفة الروي فيتولّد منها حرف مجنس لها، وكان في الأصل: ظلم.

(٤) في م ٤/٤٢: «والأخيران».

(٥) بثبات الياء: «ابن العاصي»، وبحذفها.

وفي م ١٣٠/٢ للأ، و١٦/٢ للأ: «ابن العاصي»، وابن العاص هو عمرو بن العاص توفي عام ٤٣ هـ، فتح

مصر وبعض مدن الشام، وقصته في التحكيم بين علي ومعاوية ذكرتها فيما سبق.

(٦) في البيت الثامن.

(٧) في البيت التاسع.

(٨) الإعطاء هو تكرر القافية بلفظها ومعناها.

(٩) وهو الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بأبيه، وكان يقرّ بأنه أخوه.

(١٠) في م ٤/٤٢: «عليه اللعنة والعداب الشديد». واسمه عبيد الله. (المرسل): أرسله يزيد بن معاوية في جيش من أجل ذلك، ويجوز بفتح السين؛ لأنّه أرسل جيشاً لهذه الغاية.

(١١) في م ٤/١٣: «قتل» وكذلك م ٥/٢٣ بـ، وفي م ٤/٤٢: «قتله».

(١٢) ويأتي بمعنى حسد وحدّ أيضاً.

(١٣) كذلك في المخطوطات، وفي طبعة مبارك: «الضاد» ١٢٤.

كَفَرْحٌ، و«هُضِّم» مبني للمفعول، أي لم يُوفَ حَقَّهُ.

وأما سؤال الفراء فجوابه أن «أَبُون» جمع أَبٍ، وأَبٌ فعل بفتحتين، وأصله أَبُو<sup>(١)</sup>، فإذا بنينا مثله<sup>(٢)</sup> من «أَوَى»، أو من «وَأَى» قلنا: أَوَى كَهْوَى، أو قلنا: وَأَى كَهْوَى أيضاً، ثم تجمعه بالواو والنون، فتحذف<sup>(٣)</sup> الألف كما تحذف<sup>(٤)</sup> ألف «مصطفى»<sup>(٥)</sup>، وتبقى<sup>(٦)</sup> الفتحة دليلاً عليها<sup>(٧)</sup>، فتقول: أَوْنَ<sup>(٨)</sup>، أو: وَأَوْنَ<sup>(٨)</sup> رفعاً، وَأَوْنَ، أو: وَأَيْنَ جرأً ونصباً، كما تقول في جمع عصاً وقفأً اسم رجل<sup>(٩)</sup>: عَصَوْنَ، وَقَفَوْنَ<sup>(١٠)</sup>، وَعَصَيْنَ وَقَفَيْنَ، وليس هذا مما يخفي<sup>(١١)</sup> على سيبويه، ولا على أصغر الطلبة، ولكنه<sup>(١٢)</sup> كما قال أبو عثمان المازني<sup>(١٣)</sup>:

(١) وحذفت لامه اعتباطاً، وتغير حركة الباء بحسب الحرف الذي يليها.

(٢) مع الاعتداد بلامه المحذوفة.

(٣) في م ٤١/٣ ب: «فَنَحْذَفَ.. كَمَا نَحْذَفُ» بالنون. وحذف الألف من وأى ومن أوى لالتقائهما ساكنة مع واو الجمع.

(٤) الضبط في م ٤٢/٤ أ.

(٥) فنقول: مُصْطَفَوْنَ، مُصْطَفَيْنَ.

(٦) في م ٣٠/١ أ: «وَنَبَقَّى»، وفي م ٤١/٣ ب: «وَنَبَقَّى» كذا من غير ضبط.

(٧) أي على الألف المحذوفة.

(٨) وأصلهما قبل الحذف: أَوْنَ، وَأَوْنَ.

(٩) أي في حال كونهما اسم رجل.

(١٠) وذلك على حذف الألف.

(١١) ولا بد من أن يكون سيبويه قد أجاب، وإنما خطأه الفراء لأن مذهبة أن أصل أَبٌ فعل بسكون العين فجمع على وَأَيْنَ من وأى، وعلى أَيْنَ من أَوى. الدسوقي: ٩٧/١.

(١٢) أي ولكن الأمر.

(١٣) تقدّمت ترجمته.

دخلت بغداد فأقيمت على مسائل كنت أجيب فيها على مذهبى، ويختلطونى على مذاهبهم<sup>(١)</sup>. انتهى. وهكذا اتفق<sup>(٢)</sup> لسيبويه رحمه الله تعالى.

وأما سؤال الكسائي<sup>(٣)</sup> فجوابه مقاله<sup>(٤)</sup> سيبويه، وهو: «إذا هو هي»، وهذا هو<sup>(٥)</sup> وجه الكلام، مثل: «إذا هي بيضاء»<sup>(٦)</sup>، «إذا هي حيّة تُشَعِّي»<sup>(٧)(٨)</sup>.

وأما «إذا هو إياها» إن ثبت<sup>(٩)</sup> فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء، كالجزم بـ«لن»<sup>(١٠)</sup>، والنصب<sup>(١١)</sup> بـ«لم»، والجر<sup>(١٢)</sup> بـ«لعل». وسيبويه وأصحابه<sup>(١٣)</sup> لا يلتفتون لمثل هذا<sup>(١٤)</sup>، وإن تكلم به<sup>(١٥)</sup> بعض العرب.

(١) في م ٤٢/٥: «مذهبهم» بالإفراد.

(٢) وما جرى مع المازني جرى لسيبويه.

(٣) وهو: .. فإذا هو هي أو فإذا هو إياها.

(٤) في م ٣٤٢ ب، وم ٢٤١ أ، وم ٥/٤٢: «قال».

(٥) أي هو مبتدأ، وهي خبر، وهذا هو الموفق لكلام العرب.

(٦) تقدّمت وهي في الأعراف: ١٠٨/٧، والشعراء: ٣٣/٢٦.

(٧) سوره طه ٢٠/٢٠ وقد تقدّمت.

(٨) قوله: «تشَعِّي» مثبت في م ٢٦/٢ أ، وم ٤٢/٤ أ.

(٩) إن ثبت أنّ العرب تكلّمت به.

(١٠) شاهده قول الشاعر:

لَنْ يَخْبِطِ الآنَ مِنْ رِجَائِكَ مِنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَةِ

(١١) كفراة: «أَنَّمَا نَسْرَحُ لَكَ صَدَرَكَ» بفتح الحاء، وهي قراءة أبي جعفر المنصور، ويأتي الحديث عنها مفصلاً في ثلاثة مواضع من هذا الكتاب.

(١٢) كما في قول الشاعر: «لعل أبي المغوار منك قريب».

(١٣) من أهل البصرة.

(١٤) في طبعة مبارك، ١٢٥: «المثل ذلك».

(١٥) «ولإن تكلم بعض العرب به» كما في طبعة مبارك: ١٢٥.

وقد ذُكر في توجيهه أمور:

أحدها: لأبي بكر بن الخياط<sup>(١)</sup>: وهو أنّ (إذا) ظرف فيه معنى «وَجَدْتَ» و«رَأَيْتَ»، فجاز له أن ينصب<sup>(٢)</sup> المفعول، وهو مع ذلك ظرف مُخْبَر<sup>(٣)</sup> به عن الاسم بعده<sup>(٤)</sup>. انتهى.

وهذا<sup>(٥)</sup> خطأ؛ لأن المعاني<sup>(٦)</sup> لا تنصب المفاعيل الصحيحة<sup>(٧)</sup>، وإنما تعمل<sup>(٨)</sup> في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج - على زعمه - إلى فاعل وإلى

(١) هو محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط، أصله من سمرقند، وقدم بغداد، وكان يخلط نحو البصريين بالковفيين، وناظر الزجاج، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي، وكان حميد الأخلاق، طيب العشرة، صنف معاني القرآن، والنحو الكبير، والموجز مات سنة (٣٢٠هـ). انظر بغية الوعاة: ٤٨/١.

(٢) أي جاز لـإذا أن ينصب المفعول كما ينصبه و (جد) و (رأى) ذلك لأنّ (إذا) متضمنٌ معنى هذين الفعلين، ولهذا فله أن يعمل عملهما.

(٣) قوله: «ظرف» ليس في طبعة مبارك وزميله: ١٢٥. وذكر الشيخ محمد محبي الدين في ص ٩١، أنه في نسخة «يُخْبَرُ به».

(٤) أي ظرف مكان خبر مقدم، و«هو» مبتدأ مؤخر، و«إيا» مفعول لـ (إذا) باعتبار ما تضمنه من معنى «وَجَدْتَ».

وذكر الدمامي في ص: ١٩٤، من حاشيته أنّ هذا التوجيه بعينه منقول عن الكوفيين؛ ولذلك قال الزجاج مشنعاً عليهم: «إِذَا عَنْهُمْ كَالنَّعَامَةُ، قُيلَ لَهَا: احْمَلِي! قَالَتْ: أَنَا طَائِرٌ، فَقِيلَ لَهَا: طَيْرٌ فَقَالَتْ: أَنَا جَمَلٌ، كَذَلِكَ (إِذَا) تُطَالَبُ بِرْفَعٍ مَا بَعْدَهَا فَتَقُولُ: أَنَا بِمَعْنَى (وَجَدْتَ) فَأَنْصِبُ، فَيَقُولُ لَهَا: فَانْصِبِي الْاسْمَ الْوَاقِعَ بَعْدَكَ فَتَقُولُ أَنَا ظَرْفٌ».

(٥) أي توجيه ابن الخياط.

(٦) أي الأسماء المتضمنة للمعنى.

(٧) في بعض النسخ «الصريحة»، كذا عند الدسوقي: ٩٨/١، والأمير: ٨٤/١.  
أي ما ليس ظرفاً ولا حالاً كالمحض به، والمفعول المطلق والمفعول معه.

(٨) في ١٦/٢: «يُعْمَلُ» بالياء.

مفعول<sup>(١)</sup> آخر، فكان حقها أن تنصب ما يليها<sup>(٢)</sup>.

والثاني<sup>(٣)</sup>: أن ضمير النصب استعير<sup>(٤)</sup> في مكان ضمير الرفع<sup>(٥)</sup>، قاله ابن مالك، ويشهد له<sup>(٦)</sup> قراءة الحسن: «إِيَّاكَ يُعْبُدُ»<sup>(٧)(٨)</sup> ببناء الفعل للمفعول، ولكنه<sup>(٩)</sup> لا يتأتى فيما أجازوه من قوله: «إِذَا زِيدَ الْقَائِمَ»، بالنصب،

(١) غير الذي نصبه في قوله: «إِذَا هُوَ إِيَّاهَا».

(٢) والمفعول الآخر يكون المفعول الثاني لها، وعلى هذا ينبغي أن يقول: فإذا هو إياها إياها، على تقدير: فوجدته إياها.

(٣) الثاني من الآراء التي قيلت في توجيه: «إِذَا هُوَ إِيَّاهَا».

(٤) لفظ «استعير» ساقط من م٥٤/٤، والنص: أن ضمير النصب للرفع.

(٥) وعلى هذا فلا تكون (إذا) هنا خبراً، أو هو مبتدأ، وإياها الخبر، وإنما تكون فجائية.

(٦) أي لوضع ضمير النصب مكان ضمير الرفع.

(٧) سورة الفاتحة/٥.

(٨) كذا في المخطوطات بالياء ماعدا م٥٤/٤ «تعبد» بالباء، وهو كذلك بالباء في طبعة مبارك: ١٢٥، والشيخ محمد محبي الدين: ٩١، وحاشية الدسوقي: ٩٨/١، ونُصْهُ مضطرب بين الياء والباء، وفي حاشيتي الدماميني والأمير بالياء أيضاً.  
وعزرا بن هشام القراءة للحسن البصري.

قلت: وهي قراءة أبي مجلز وأبي المتوكل، وهي كذلك بالياء في البحر المحيط: ٢٣/١، ومختصر ابن خالويه: ١، وكتابي «معجم القراءات» وفي الإتحاف/١٢٢: «استعير ضمير النصب للرفع والتفت؛ إذ الأصل: «أنت تُعْبُدُ».

وعند الدماميني: ١٩٤، أثبتتها بالياء ثم قال: «ولكني لا أتحرر الآن هل قرأ «تُعْبُدُ» بالباء الفوقية، وهذا ظاهر إذ المعنى: أنت تُعْبُدُ، أو قرأه بالياء التحتانية، وهذا يحتاج إلى حذف، أي أنت إله يُعْبُدُ، والظاهر الأول».

وجزم الشمني في: ١٩٤/١، بأنها بالياء، وأسقط ما ذهب إليه الدماميني من الشك في أمر القراءة.

(٩) أي هذا التوجيه.

فينبغي<sup>(١)</sup> أن يُوجَّه هذا<sup>(٢)</sup> على أنه نعت مقطوع<sup>(٣)</sup>، أو حال على زيادة «أَل»<sup>(٤)</sup>، وليس ذلك مما ينقاَس<sup>(٥)</sup>.

ومن جَوْز<sup>(٦)</sup> تعريف الحال، أو زعم أن (إذا) تعمل عمل<sup>(٧)</sup> (وَجَدَتْ)، وأنها رفعت<sup>(٨)</sup> (عبد الله) بناءً على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد<sup>(٩)</sup>، فقد أخطأ<sup>(١٠)</sup>؛ لأنَّ «وَجَدَ»<sup>(١١)</sup> ينصب الاسمين، ولأنَّ مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل<sup>(١٢)</sup>، وهو قابل للتأويل.

والثالث<sup>(١٣)</sup>: أنه مفعول به<sup>(١٤)</sup>، والأصل: فإذا هو يساويها، أو فإذا هو يشبهها<sup>(١٥)</sup>،

(١) في م ٤٢/٣ أ: «فيتَعَيَّن». والنصب لأنَّه لا يوجد هنا ضمير حتى يقال إنه استعير مكان ضمير آخر.

(٢) أي التركيب: فإذا زيد القائم.

(٣) على تقدير أنه مفعول لـ«أعني أو ذكر».

(٤) أهل الكوفة يجزون مجيء الحال معرفة مثل: ادخلوا الأول فال الأول، وأهل البصرة يذهبون إلى زيادة «أَل» وأن الأصل في الحال أن يكون نكرة.

(٥) بل هو شاذ عند أهل البصرة.

(٦) وهم الكوفيون.

(٧) هم الكوفيون وابن الخطاط.

(٨) وذلك في قولنا: «خرجت فإذا عبد الله القائم» وهو المثال الذي أورده الكسائي في مناظرته سبيوبيه.

(٩) أي وإن لم يعتمد على نفي أو استفهم.

(١٠) هذا تعليل لخطأ صاحب الرأي الثاني وهو ابن مالك.

(١١) في م ٤٢/٣ أ: «لأنَّ وَجَدَتْ تتصبَّ...».

(١٢) هذا بيان لخطأ الرأي الأول، وهو أن «القائم» حال على زيادة «أَل» في مثال الكسائي، خرجت فإذا عبد الله القائم.

(١٣) الثالث من الآراء في «إذا هو إِيَّاهَا».

(١٤) في م ٤٢/٣ أ: «أنَّه مفعول»، وأنَّه: أي (إِيَّاهَا) مفعول به.

(١٥) في م ١٦/٢ أ و م ٤٢/٤ ب «يُشَبِّهُهَا» من غير ألف.

ثم حُذف الفعل<sup>(١)</sup> فانفصل الضمير<sup>(٢)</sup>، وهذا الوجه<sup>(٣)</sup> لابن مالك أيضاً، ونظيره<sup>(٤)</sup> قراءة علي رضي الله عنه: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الظِّبْ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾<sup>(٥)</sup> بالنصب، أي نُوجَدُ عصبةً، أو نُرَى عصبةً.

وأما<sup>(٦)</sup> قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أَخْذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُم﴾<sup>(٧)</sup> إذا قيل: إن التقدير: يقولون<sup>(٨)</sup> ما نعبدهم فإنما حَسَنَهُ أَنَّ إِضمار القول

(١) وهو الخبر.

(٢) وكان قبل انفصاله مفعولاً به لل فعل «يساويها أو يشبهها»، فبقي على حاله بعد حذف الفعل منصوباً به، والفعل المحذوف هو الخبر.

(٣) في طبعة مبارك / ٢٦: «وهذا هو الوجه» بزيادة هو، وليس في المخطوطات، أي كالوجه الثاني السابق.

(٤) أي نظيره في حذف الخبر الفعل.

(٥) الآية.. ﴿إِنَّا إِذَا لَخَسِرْنَا﴾. سورة يوسف: ١٤/١٢. وانظر الآية/٨ من هذه السورة أيضاً، فالقراءة فيها وفي مختصر ابن خالويه/٦٢، بالنصب (عصبة) «رواه النزاٰل عن سيرة عن علي رضي الله عنه.. وسمعت ابن مجاهد يقول: ما قرأ أحد بالنصب، وإنما روی عن علي رضي الله عنه تفسير العصبة..».

وانظر البحر: ٢٨٣/٥، وشواهد التوضيح: ١١١، ١٥٤، ١، والكساف: ١٢٥/٢، والهمج: ٢٧/٢، ومعناه: ونحن نجتمع عصبة، فيكون الخبر محذوفاً، وهو عامل في عصبة، وانتصب «عصبة» على الحال، وانظر الرازي: ٩٣/١٨. وانظر كتابي «معجم القراءات ٤» ١٨٤/٤.

(٦) في م/٥ ٤/٢٤ أ «فأَمَا».

(٧) الآية.. ﴿أَلَا لِلَّهِ الْحَالِصُ وَالَّذِينَ أَخْذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِقَرِيبُونَا إِلَى اللَّهِ رُلْفَقٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَذِيبٌ كَفَّارٌ﴾. سورة الزمر: ٣٩/٣.

(٨) أي حذف خبر المبتدأ وهو «الذين».

وفي البحر، ٤١٥/٧: «واحتمل أن يكون الخبر (قال) المحذوف المحكى به قولهم ما نعبدهم..» وقراءة عبد الله بن مسعود صرّح فيها بالخبر: قالوا ما نعبدهم».

مُسْتَسْهَلُ<sup>(١)</sup> عندهم.

**والرابع**<sup>(٢)</sup>: أنه<sup>(٣)</sup> مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يitsu لسعتها، ثم حُذف الفعل<sup>(٤)</sup>، كما تقول: «ما زيد إلا شربَ<sup>(٥)</sup> الإبل»، ثم حُذف المضاف<sup>(٦)</sup>. نقله الشلوبيين في حواشي (المفصل)<sup>(٧)</sup> عن الأعلم<sup>(٨)</sup>، وقال: هو أشبه<sup>(٩)</sup> ما وُجِّه به النصب.

**والخامس**<sup>(١٠)</sup>: أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابت مثلها<sup>(١١)</sup>، ثم حُذف المضاف<sup>(١٢)</sup>، فانفصل<sup>(١٣)</sup>

(١) أي هو كثير عند النحاة حتى قال أبو علي: حذف القول من حديث البحر، قل ولا خرج. كما عند الدمامي: ١٩٥.

(٢) من توجيه ضمير النصب «إذا هو إياها».

(٣) أي «إياها».

(٤) أي «يسع»، وهو الخبر عن «هو».

(٥) أي: إلا يشرب شرب الإبل، فحذف الفعل «يشرب» وهو الخبر.

(٦) وهو «يسع» من قوله: «لسعتها»، فصار الهاء وهو المتصل منفصلاً، فاستعيض عنه بـ«إياها»، بفقد ما يتصل به، وصار الضمير المنفصل قائماً مقام المفعول المطلق.

(٧) المفصل. كتاب للزمخشري في النحو، وعليه شروح كثيرة طبع منها اثنان: الأول شرح المفصل لابن يعيش في عشرة أجزاء، والثاني الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب في جزأين كبيرين.

(٨) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشتميري المعروف بالأعلم كان عالماً بالعربية واللغة رحل إلى قرطبة، ولد سنة (٤١٠ هـ) وتوفي سنة (٤٧٠ هـ). انظر بعية الوعادة: ٣٥٦/٢.

(٩) أي أقرب وأحسن.

(١٠) من توجيه «إياها».

(١١) مثلها: كما بالنصب على الحال من الضمير في «ثبتت»، ومثل مضاد إلى الضمير غير أنه يبقى على التكثير لأنه موغل في الإبهام.

(١٢) وهو «مثل».

(١٣) أي الضمير. وانفصل الضمير لعدم وجود ما يتصل به.

الضمير، وانتصب في اللفظ<sup>(١)</sup> على الحال على سبيل النيابة، كما قالوا<sup>(٢)</sup>: «قضية ولا أبا حسّن لها»، على إضمار (مثل)<sup>(٣)</sup>، قاله ابن الحاجب في (أماليه)<sup>(٤)</sup>، وهو وجه غريب، أعني انتصار الضمير على الحال، وهو مبني على إجازة الخليل «له صوت صوت الحمار» بالرفع<sup>(٥)</sup> صفة لـ<sup>(٦)</sup>«صوت» بتقدير<sup>(٧)</sup>«مثل»<sup>(٨)</sup>.

وأما سيبويه فقال: هذا قبيح ضعيف<sup>(٩)</sup>، وممن قال بالجواز<sup>(١٠)</sup> ابن

(١) قال في اللفظ لأنّه في الحقيقة ليس هو المضروب، وإنّما هو مضارف إلى الحال، فلما سقط الحال قام هو مقامه، وانتصب على سبيل النيابة.

(٢) القائل هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه و «أبا حسن» هو علي بن أبي طالب، وصار هذا القول مثلاً يُضرب عند الأمر العسير.

قال ابن يعيش، ١٠٤/٢: «.. أي مثل أبي الحسن، كأنه نفى منكورين كلهم في صفة علي، أي لا فاضل ولا قاضي مثل أبي الحسن، فالمراد بالنفي هنا العموم والتنكير لا نفي هؤلاء المعربين..». وانظر حاشية الخضري: ١٤٠/١، وهمع الهوامع: ١٩٥/٢، والصبان: ٤/٢.

(٣) فمحذف «مثل» وأقيم المضارف إليه وهو «أبا حسن» مقامه، فتساءَلَ دخول (لا) التافية عليه.

(٤) قال ابن الحاجب: «أما قوله لا هي ثم وشبيه.. فعلى تقدير التنكير يعني أنّ (مثل) مقدرة في المعنى فصار نكرة في المعنى، فصح دخول لا عليه..، فإن كان مضارفاً فلا إشكال أنه معرب على كل تقدير مثل كقولك: ولا أبا حسن لها وشبيهه» أمالى ابن الحاجب: ١٢٥/٢.

(٥) أي لصوت المضارف إلى حمار.

(٦) الأول: له صوت..

(٧) أي صوت مثل صوت الحمار، ووصف النكرة بـ «مثل» لا يزول معه تنكيره بإضافته إلى المعرفة.

(٨) وجعل هذا كالذى أجازه ابن الحاجب من وقوع الضمير حالاً على سبيل النيابة عن المضارف المحنوف.

(٩) في م ٤٢/٣ ب و م ٢/٦ ب (ضعف قبيح). و «هذا» أي قوله: له صوت صوت الحمار.

وقال سيبويه: «وزعم الخليل أنه يجوز: له صوت صوت الحمار، لأنّه تشبيه، فمن ثمّ حسّن أن تصف به النكرة، وزعم الخليل أن يقول الرجل: هذا رجل أحوز زيد، إذا أردت أن تشبيهه بأحبي زيد، وهذا قبيح ضعيف، لا يجوز إلا في موضع الاضطرار..» انظر الكتاب: ١٨١/١.

(١٠) أي بجواز وقوع الضمير حالاً.

مالك<sup>(١)</sup>، قال: إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة (مثل) جاز أن تخلفها<sup>(٢)</sup> المعرفة في التنکير، فتقول: «مررت بـرجل زهير»<sup>(٣)</sup>، بالخض صفة<sup>(٤)</sup> للنکرة، و«هذا زيد زهيراً»<sup>(٥)</sup>، بالنصب على الحال<sup>(٦)</sup>، ومنه قولهم: «تفرّقوا أيادي سبا»<sup>(٧)</sup> و«أيدي سبا»، وإنما سكنت الياءان<sup>(٨)</sup> مع أنهما منصوبان<sup>(٩)</sup> لشقلهما بالتركيب والإعلال<sup>(١٠)</sup>، كما في (معد يكرب) و (قالي قلا)<sup>(١١)</sup>.

(١) في شرح الكافية الشافية لابن مالك/٩٧٠: «.. ومن ذلك قيام المعرفة المضاف إليها «مثل» مقامه في الحالية والتركيب مع «لا»، فالحالية كقولهم: تفرّقوا أيادي سبا» أي: مثل أيادي سبا، فحذف مثل، وخلفه أيادي سبا في الحالية، والحالية لا تصبح لغير نكرة».

(٢) أي تخلف «مثل» بعد حذفها.

(٣) في م٢/٤٢: «نصر».

(٤) أي مثل زهير.

(٥) أي مثل زهير.

(٦) مع أن «زهيراً» معرفة. قوله: «ومنه»، أي من باب: «هذا زيد زهيراً».

(٧) في مجمع الأمثال: ٢٧٥/١، وفيه رواية أخرى وهي: «ذهبوا..» ومعنى: تفرّقوا تفرقاً لا اجتماع معه. وانظر الموضع المشار إليه فيه بيان واف.

وأيادي وأيدي حال من الواو في تفرّقوا، أي تفرقوا حال كونهم مثل أيادي سبا، ويصح أن يكون مفعولاً مطلقاً على حذف مضاد أي: تفرّقوا تفرق أيادي سبا حين أرسل عليهم سيل العرم، ومُزقوا كل ممزق.

(٨) في م٣، وم٤ و٥: «سكتت الياء»، ومثله في طبعة مبارك: ١٢٧.

(٩) على الحال.

(١٠) أي لشقل أيادي وأيدي بالتركيب مع سبا، وهو تركيب إضافي. والإعلال آخر كل منهما حرف علة وهو الياء. وفي شرح الكافية الشافية، ١٦٩٦: «.. والتزام سكون الياء تشبيهاً بالألف، وإنهم قد يسكنون في النصب ياء المنقوص المفرد، فإن يُفعَل ذلك بالمنقوص المركب أولى وأحق».

(١١) معد يكرب: اسم رجل: مركب إضافي، قال قلا: اسم بلد مركب إضافي. قاس أيدي وأيدي =

## والثاني من وجهي (إذا):

أن تكون لغير مفاجأة<sup>(١)</sup>؛ فالغالب أن تكون<sup>(٢)</sup> ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتحتفل بالدخول على الجملة الفعلية<sup>(٣)</sup>، عكس الفجائية<sup>(٤)</sup>، وقد اجتمعا<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى: «ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ»<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: «فَإِذَا أَصَابَ يَهُهُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُوَ يَسْتَبِشُونَ»<sup>(٧)</sup>، ويكون

وسكون الياء فيهما على معد يكرب وقالي قلا، فإن الياء فيهما لا تتأثر بالعامل، مع أن الأول مضارف إلى الثاني، وتبقى ساكنة في حال النصب، وكذلك الحال في أيدي وأيدي فيهما منصوبان على الحال، والباء بقيت ساكنة.

(١) في م/٥٢٤: «المفاجأة» بالتعريف.

(٢) في شرح الرضي، ١٠٨/٢: «والأصل في استعمال إذا أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل...».

(٣) قال المبرد: «ولذا لا يقع بعدها إلا الفعل، نحو: آتيك إذا جاء زيد.. فاما امتناع الخبر عن «إذا» فلأن «إذا» في معنى الجزاء لا يكون إلا بالفعل» المقضب: ١٧٧/٣، وانظر: ٧٧/٢ - ٧٧ منه، وشرح المفصل: ٣/٩، وفي الهمج، ١٨١/٣: وحوز الأخفش إيلاءها جملة فيها اسمان مبتدأ وخبر.

(٤) في م/٥٢٤: «المفاجأة» وقد مضى ان الفجائية مختصة بالدخول على الجملة الاسمية.

(٥) في م ٢ و م ٣: «اجتمعا»، ومثله عند الأمير: ٨٤/١، وطبعه الشيخ محمد: ٩٣/١، وعند مبارك وزميله: ١٢٧/١. أي الظرفية والفجائية.

(٦) الآية.. «وَمَنْ عَانِيهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ». سورة الروم: ٢٥/٣٠.

قول: إذا دعاكُم.. الظرفية الشرطية.

وقوله: إذا أنتم تخرجون.. للمفاجأة، وهي تقوم مقام الفاء في جواب الشرط.

(٧) الآية: «اللَّهُ أَلَّا يُرِسِّلُ الرِّيحَ فَتُثْبِرَ سَحَابًا فَيَسْطُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَجَعَلَهُ كِسْفًا فَتَرَى الْوَدَقَ يَخْرُجُ مِنْ حِلَلِهِ فَإِذَا أَصَابَ يَهُهُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُوَ يَسْتَبِشُونَ». سورة الروم: ٤٨/٣٠.

ال فعل بعدها<sup>(١)</sup> ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون<sup>(٢)</sup> ذلك، وقد اجتمعا<sup>(٣)</sup> في قول أبي ذؤيب<sup>(٤)</sup>:

والنفسُ راغبةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا      إِذَا تَرَدَّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ  
وإنما دخلت الشرطية على الاسم في نحو: «إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَتْ»<sup>(٥)</sup>، لأنَّه<sup>(٦)</sup>

= قوله: فإذا أصاب.. هي الظرفية الشرطية.

وقوله: إذا هم يستبشرون: هي الفجائية، وهي تقوم مقام الفاء في حواب الشرط.

(١) أي بعد الظرفية الشرطية. في الجنى الداني، ٣٦٧: (وكثير مجيء الماضي بعدها مراداً به الاستقبال)، وفي الهمع، ١٨٠/٣: (زعم الفراء أنَّ (إذا) إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلا الماضي)، وانظر شرح المفصل: ٩٦، والبرهان: ٤/١٩٥.

(٢) أي هي مع المضارع أقلَّ من وجودها مع الماضي.

(٣) أي دخول الظرفية على الماضي والمضارع.

(٤) البيت من قصيدة لأبي ذؤيب، رثى بها أولاده، وكانوا خمسة هاجروا إلى مصر فهلكوا في عام واحد بالطاعون، ومطلع القصيدة:

أَمِنَ الْمُنْوِنِ وَرِيهَا تَتَوَجَّعُ      وَالدُّهْرُ لِيُسْ بِمُغْتَبٍ مِنْ يَجْرِعُ  
وذكر عن الأصمعي أنه قال: هذا أثرُغُ بيت، وأبدَغُ بيت قالته العرب.  
والمعنى: إنَّ النفس إنما ترَغَب بحسب بسطِكَ من رجائها، فأما إذا وقفتها على النزير اليسير،  
ورددتها إلى القليل فإنَّها ترضي به، وتكتفي ببنيله.  
والشاهد في البيت دخول «إذا» الظرفية على الماضي بقوله: إذا رَغِبَتْها، وعلى المضارع بقوله: وإذا تَرَدَّ.

وانظر البيت في شرح أشعار الهدلين: ٤/١، وشرح البغدادي: ٢٠٧/٢، وشرح السيوطي:  
١/٢٦٢، والخزانة: ٢٠٢/١، والمفضليات: ٤٢٢.

(٥) سورة الانشقاق: ١/٨٤.

(٦) أي الاسم وهو «السماء» والتقدير: إذا انْشَقَتْ السماء انْشَقَتْ، ثم حذف الفعل الأول الرافع لللفظ السماء، وأُبقي المفسِّر بعده وهو «انْشَقَتْ».

فاعل بفعل ممحوظ على شريطة التفسير، لا مبتدأ، خلافاً للأخفش<sup>(١)</sup>.

وأما قوله<sup>(٢)</sup>:

**إذا باهليٌ تحتَهُ حَذْلَيَةٌ لَهُ ولَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُدَرَّعُ**

(١) بجواز الأخفش أن يكون الاسم بعد «إذا» مبتدأ.

وعند الشعمني، ١٩٨/١: «قال: في الشرح، الأخفش يجوز كونه مبتدأ، ولا يمنع كونه فاعلاً، وظاهر عبارة المصنف لا تقييد هذا.

وعلق الشعمني على عبارة الدماميني هذه بقوله: وأقول: بل ظاهر عبارة المصنف تقييده؛ لأن الظاهر أن قوله «خلافاً» راجع إلى مайлية، وهو قوله: «لا مبتدأ»، فيكون الأخفش غير مانع من كونه فاعلاً، لكون «خلافاً» ليس براجع إليه، ومخبراً كونه مبتدأ كونه راجعاً للابتداء.

انظر الدماميني: ١٩٨، والدسوقي: ١٠٠/١.

وعند الأمير، ٨٥/١: «فمدح الأخفش جواز الأمرين».

وفي الجنى الداني: ٣٦٨، ونقل الشهيلي أن سيبويه يجوز الابتداء بعد «إذا» الشرطية، وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً، وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد «إذا»، قال ابن مالك: وبقوله أقول؛ لأن طلب «إذا» للفعل ليس كطلب إلّا...» وانظر همع الهوامع: ١٥١/٣.

وفي البحر: ٤٤٦/٨، وعن الأخفش: «إذا السماء» مبتدأ وخبره «وإذا الأرض» على زيادة الواو. وانظر معاني الأخفش: ٥٣٣/٢، فلم أجده حديثاً فيه عن الآية على هذا النحو المنقول عنه، فعله في مؤلف آخر مما ترك لنا.

وفي مشكل إعراب القرآن: ٤٦٥/٢، ما بعد «إذا» يرتفع على إضمار فعل عند البصريين، وعلى الابتداء عند الكوفيين، وانظر فيه أيضاً ص/٤٤٦، في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَتَيْتُمُوهُ﴾ الآية/٨ من سورة المرسلات.

(٢) البيت من قصيدة للفرزدق، وروايته في المخطوطات: «المدرّع» بالذال، وهو كذلك عند الدسوقي والدماميني، وفي طبعة شواهد البغدادي «المدرّع» بالذال، ومثله في الجنى الداني/ ٣٦، وشرح السيوطي: ٢٧٠/١ والديوان.

والباهلي منسوب إلى باهلة، وهي قبيلة من قيس عيلان، وقبيلة باهلة وضيّعه بين العرب والنسبة إليها مذمومة، لأنها اشتهرت بالدناءة والضمة حتى ضرب بها المثل.

فالتقدير: إذا كان<sup>(١)</sup> باهليٌ، وقيل: «حنظلية» فاعل بـ«استقر» ممحذوفاً<sup>(٢)</sup>، و«باهليٌ» فاعل<sup>(٣)</sup> بممحذوف يفسره العامل<sup>(٤)</sup> في «حنظلية»، ويَرُدُّه<sup>(٥)</sup> أنّ فيه حَذْفَ المُفَسِّر<sup>(٦)</sup> ومفسره<sup>(٧)</sup> جميعاً، ويُسَهِّلُهُ أن الظرف يدل على المفسّر فكأنه<sup>(٨)</sup> لم يُحذف.

وتحته حنظلية: أي استقر تحته حنظلية، منسوبة إلى حنظلة، وهي أكرم قبيلة في تميم. والمُدرَّع: الذي يلبس الدُّرَّع، والمُدرَّع من الناس الذي أُمِّه أشرف من أبيه، وإنما سُمِّي مُدرَّعاً تشبهاً بالبغل لأن في ذراعيه رقمتين كرقمتي ذراع الحمار، نزع بها إلى الحمار في الشبه، وأم البغل أكرم من أبيه.

وذهب البغدادي إلى أن رواية الدال عند الدماميني تصحيف، وأن الدماميني جعل البيت من قبيل المدح بناء على تصحيفه فقال: يعني أنه إذا ولد للرجل الباهلي من زوجة حنظلية ولد فذلك الولد هو النجيب الشجاع الذي يتأهل للبس الدرع لشرف أبيه. قال البغدادي: هذا كلامه - الدماميني - ولا يليق بمثله.

والشاهد في البيت هو على تقدير: إذا كان باهليٌ، و«كان» هنا تامة. انظر ديوان الفرزدق: ٤١٦/١، وشرح البغدادي: ٢١٦/٢، وشرح السيوطي: ٢٧٠/١، والدماميني: ١٩٨، والأمير: ٨٥/١، والجني الداني: ٣٦٨، وهمع الهوامع: ١٨١/٣، العيني: ٤١٣/٣، شرح التصریح: ٤٠/٢.

(١) «وكان» تامة.

(٢) أي إذا كان باهلي استقر تحته حنظلية.

(٣) في م ٢/١ ب: «بفعل»، زيادة على النص، وليس في بقية المخطوطات.  
وقوله: «بمحذوف» سقط من م ٢/١ ب و م ٤/٤ ب.

(٤) وهو الفعل «استقر» المقدّر.

(٥) أي يَرُدُّ هذا التقدير، وهو كون «باهليٌ» فاعلاً بـ«استقر».

(٦) وهو: استقر باهليٌ.

(٧) وهو استقر تحته حنظلية. وفي م ٤٣/٣ أ «المفسّر والمفسّر». وحذف الاثنين معًا أمر محذور.

(٨) أي كأن المفسّر لم يُحذف.

ولا تعمل (إذا) الجزم<sup>(١)</sup> إلا في ضرورة<sup>(٢)</sup> كقوله<sup>(٣)</sup>:

استغنِ ما أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغَنِيِّ      إِذَا تُصِبِّكَ خَصَاصَةً فَتَجْمَلِ  
قيل: وقد تَخْرُجُ عن كُلٍّ من الظرفية، والاستقبال، ومعنى الشرط<sup>(٤)</sup>، وفي كُلٍّ  
من هذه فصلٌ.

\* \* \*

(١) في الجنى الداني، ٣٦٧: «ولم يُجزم بها إلا في الشعر»، وعند ابن مالك في التسهيل، ٢٣٧: «وقد يُجزم بإذا الاستقبالية حملًا على (متى)، وتهمل (متى) حملًا على (إذا)، فلم يُحصَّ جزمه بالشعر، وهذا يدل على جواز جزمه في الكلام.

وفي شواهد التوضيح / ١٨: «.. أن يكون (متى) شبيهٌ بـ(إذا) فأهمِلْتُ، كما شبيهٌ بـ(إذا) بـ(متى) فأعملت..، وهو في التشر نادر وفي الشعر كثير».

(٢) في م ١٦/٢ ب، و٥/٢٤ ب: «الضرورة».

(٣) البيت من قصيدة عبد قيس بن خفاف، وهي ثمانية عشر بيتاً، وقيل لحارثة بن بدر. وفيه رواية: «.. وإذا تكون خصاصة» وهذه لا شاهد فيها.

وما: مصدرية ظرفية، والخصاصة: الفقر وال الحاجة، وتحمل «بالجيم» أي أظهر الجمال وعدم الحاجة، أو كُلِّ الجميل، وهو الشحم المذاب تعفناً، وتحمل «بالحاء» أي تكلف حمل المشقة. والشاهد في البيت أن (إذا) لا تجزم إلا في الشعر، كما في هذا البيت، فقد جاء «تصبِّكَ» مجزوماً، وجوابه «فتَجْمَلِ».

وعبد قيس بن خفاف من بني عمر بن حنظلة، من البراجم، شاعر جاهلي معاصر لحاتم الطائي، وذكر السيوطي أنه أدرك الإسلام.

انظر شرح البغدادي: ٢٢٣/٢، وشرح السيوطي: ٢٧١/١، والمفضليات: ٣٨٣، والأصمعيات: ٢٦٨،

والأمالى: ٢٩٢/٢، وسمط اللالى: ٩٣٧، وانظر اللسان (كرب) بيت الشاهد مع آيات أخرى.

(٤) وهو غالب أحوالها، وقد تقدّم الحديث عنه.

## الفصل الأول

### في خروجها عن الظرفية<sup>(١)</sup>

زعم أبو الحسن<sup>(٢)</sup> في «**حَتَّى إِذَا جَاءَهُوا**»<sup>(٣)</sup> أنَّ (إذا) جر<sup>(٤)</sup> بـ(حتى)، وزعم أبو<sup>(٥)</sup> الفتح في «**إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقْعَةُ**»<sup>(٦)</sup> الآيات، فيمن نصب «خَافِضَةً»

(١) قال ابن مالك في التسهيل، ٩٤: «... وقد تفارقها الظرفية، مفعولاً بها أو مجرورة بحتى أو مبتدأ». وانظر البرهان: ١٩٤/٤، والبحر: ٩٨/٤ - ٩٩. والدر اللقيظ من البحر المحيط: ٩٨ - ٩٩. وفي الهمع، ١٧٨/٣: «وزعم قوم أنها تخرج عن الظرفية، فقال ابن مالك: إنها وقعت مفعولاً به...، ومبتدأ...، ومجرورة بحتى، وسبقه إلى ذلك ابن جنني في الثاني، والأخفش في الثالث، والجمهور أنكروا ذلك كله...». وانظر الرضي: ١١٢/٢.

(٢) وهو الأخفش، ووافق الأخفش ابن مالك والزمخشري، وانظر الأمير: ٨٦/١.

(٣) الآية: «**وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمْ رُمْرِمًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهُا فُتَحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ حَزَنَتْهَا أَنَّمَا يَأْتِكُمْ رُشْلٌ مِنْكُمْ يَتَلَوَّنَ عَلَيْكُمْ إِذَا نَتَّ رَتِّكُمْ وَيُنَذِّرُوكُمْ لِيَقَاءَ يَوْمَكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَتَّى كَلْمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكُفَّارِينَ». سورة الزمر: ٧١/٣٩.**

(٤) في ١٦/٢ م بـ« مجرّة».

وفي الجنى الداني، ٣٧١: «أن تخرج عن الظرفية، تكون اسمًا مجرورة بحتى، كقوله تعالى: «**حَتَّى إِذَا جَاءَهُوا**»، وهو في القرآن كثير، فإذا في ذلك فيها وجهان: أحدهما أن تكون مجرورة بحتى، واختاره ابن مالك...». وذكرت من قبل أنه رأي الزمخشري. وانظر همع الهوامع: ١٧٩/٣، وشرح البغدادي: ٢٢٩/٢ - ٢٣٠.

وعند الدماميني، ١٩٩: «أي وسيقوا إلى وقت مجدهم إليها فجعلها اسم زمان، لا ظرفية فيه ولا شرطية، ولم ينقل الرضي هذا القول عن أبي الحسن على إمامته بل ذكره عن بعضهم ولم يسمّيه...». وانظر الرضي: ١١٢/٢.

(٥) هو عثمان بن جنني.

(٦) «**إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقْعَةُ \* لَيْسَ لِوَقْعِهَا كَاذِبَةً \* خَافِضَةً رَافِعَةً**». سورة الواقعة: ١/٥٦ - ٣.

رَافِعَةٌ<sup>(١)</sup>، أَنْ (إِذَا) الْأُولَى مُبْتَدأ<sup>(٢)</sup>، وَالثَّانِيَةُ<sup>(٣)</sup> خَبْرٌ، وَالْمَنْصُوَيْنِ<sup>(٤)</sup> حَالَانِ، وَكَذَا جَمْلَةً<sup>(٥)</sup> (لَيْسَ) وَمَعْمُولُهَا<sup>(٦)</sup>، وَالْمَعْنَى: وَقْتُ وَقْوِعِ الْوَاقِعَةِ خَافِضَةً لِقَوْمٍ<sup>(٧)</sup> رَافِعَةً لِآخَرِينَ هُوَ وَقْتُ رَجْحِ الْأَرْضِ.

وَقَالَ قَوْمٌ فِي<sup>(٨)</sup>: «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمْيْرُ قَائِمًا»<sup>(٩)</sup>: إِنَّ الْأَصْلَ أَخْطَبُ أَوْقَاتٍ

(١) قَرَأَهَا بِالنَّصْبِ زَيْدُ بْنُ عَلَيٍ وَالْحَسَنِ وَعَيْسَى وَأَبْوَ حَيْوَةٍ وَابْنِ أَبِي عَبْلَةٍ وَابْنِ مِقْسُمٍ وَالْزَعْفَرَانِيِّ وَأَبْوَ عَمِّ الدُّورِيِّ وَالْيَزِيدِيِّ: (خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ)، عَلَى الْحَالَيْنِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «كَاذِبَةٍ» فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ مِنْ فَاعِلِ «وَقَعَتْ» فِي الْآيَةِ الْأُولَى.

وَقِرَاءَةُ الْجَمَهُورِ بِالرِّفْعِ فِيهِمَا عَلَى أَنَّهُمَا خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَقْدُرٌ أَيْ: هِيَ خَافِضَةٌ قَوْمًا إِلَى النَّارِ رَافِعَةٌ آخَرِينَ إِلَى الْجَنَّةِ.

وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: لَوْلَا أَنَّ الْيَزِيدِيَّ سَبَقَنِي إِلَيْهِ - أَيِ النَّصْبِ - لَقَرَأْتُ بِالنَّصْبِ فِيهِمَا. وَانْظُرْ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ: ٢٠٣/٨ - ٢٠٤، وَمُختَصَرُ ابْنِ خَالَوِيَّةٍ/١٥٠، وَالْإِتْحَافُ: ٤٠٧، وَالْعَكْبَرِيُّ: ١٢٠٢، وَالْبَيَانُ: ٤١٣/٢، وَالْمَحْتَسِبُ: ٣٠٧/٢. وَقِيدُ الْأَمْرِ بِالنَّصْبِ هُنَا لِأَنَّهَا عَلَى قِرَاءَةِ الرِّفْعِ تَبْقَى عَلَى طَرْفِيَّتِهَا.

(٢) فِي الْجَنِّيِ الدَّانِيِّ، ٣٧٢: «وَذَهَبَ ابْنُ جَنِّيٍ إِلَى أَنَّ (إِذَا) قَدْ تَخْرَجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، وَتَكُونَ مُبْتَدَأً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ)، فَإِذَا مُبْتَدَأٌ. وَقَوْلُهُ: (إِذَا رُجِحَتْ) خَبْرُهُ فِي قِرَاءَةِ مِنْ نَصْبِ (خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ)، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَهُوَ صَحِيحٌ. وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِّيٍ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيِّ وَابْنُ مَالِكٍ وَانْظُرْ الْبَحْرَ: ٢٠٤/٨، وَهُمْ الْهَوَامِعُ: ١٧٩/٣. أَيْ: (إِذَا رُجِحَتْ).

(٤) وَهُمَا: «خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ» عَلَى قِرَاءَةِ مِنْ نَصْبِ.

(٥) (لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ) الْآيَةُ الثَّانِيَةُ.

(٦) فِي م٢/٦ بـ: «وَمَعْمُولُهَا، فَالْمَعْنَى» وَعِنْ الدَّسْوِقِيِّ: ١٠/١، وَمَعْمُولُهَا كَذَا فِي غَالِبِ النَّسْخِ عَلَى لِغَةِ مِنْ يَلْزِمُ الْمَشْتَنِيَ الْأَلْفَ، وَالْأَفْصَحُ مَعْمُولُهَا. اهـ.

قَلْتُ: قَوْلُهُ فِي غَالِبِ النَّسْخِ غَيْرُ صَحِيحٍ.

(٧) فِي م٢/٦ بـ: «خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ» بِالرِّفْعِ، كَذَا جَاءَ الضَّبْطُ.

(٨) كَذَا فِي الْمَفْصِلِ وَشَرْحِهِ: ٩٧/١. وَذَكَرَ رَوَايَةُ ابْنِ يَعْيَشٍ وَهِيَ: أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمْيْرُ يَوْمَ الْجَمْعَةِ.

(٩) وَهُنَا أَخْطَبُ: مُبْتَدَأٌ، مَا يَكُونُ مَضَافٌ إِلَيْهِ، وَمَا مَصْدَرِيَّةُ الْأَمْيْرِ: فَاعِلُ («يَكُونُ»)، قَائِمًا: حَالٌ مِنْ

فَاعِلٍ كَانَ التَّامَةُ الْمَحْذُوفَةُ، وَهِيَ خَبْرُ ذَلِكَ الْمُبْتَدَأِ وَهُوَ: إِذَا.

أكون<sup>(١)</sup> الأمير إذا كان قائماً، أي: وقت قيامه، ثم حُذفت الأوقات، ونابت (ما)<sup>(٢)</sup> المصدرية عنها<sup>(٣)</sup>، ثم حُذف الخبر المرفوع وهو (إذا)<sup>(٤)</sup>، وتبعها (كان) التامة وفاعلها في الحذف، ثم نابت الحال<sup>(٥)</sup> عن الخبر، ولو كانت (إذا) على هذا التقدير<sup>(٦)</sup> في موضع نصب لاستحال<sup>(٧)</sup> المعنى كما يستحيل إذا قلت: أخطب أوقات أكون الأمير يوم الجمعة، إذا نصبت<sup>(٨)</sup> اليوم؛ لأن الزمان لا يكون<sup>(٩)</sup> محلأ للزمان.

وقالوا في قول الحماسي<sup>(١٠)</sup>:

وبعد غدِ يا لهفَ نفسي من غدِ إذا راح أصحابي ولست برايح

(١) أي أحوال الأمير.

(٢) (ما) المصدرية وما دخلت عليه وهو «يكون».

(٣) أي عن الأوقات.

(٤) المضافة إلى «كان».

وفي م ١: «وتبعها»، وفي م ٤٣/٣ ب، وم ٤٣/٢ ب، وم ٤٣/١ ب: «وتبعتها».

(٥) وهو قوله: قائماً.

(٦) وهو: أخطب أوقات أكون الأمير إذا كان قائماً.

(٧) في م ٤٣/٣ ب «استحال». أي فَسَدَ؛ إذ المعنى: أخطب أوقات أكون الأمير كانت وقت وجوده قائماً.

(٨) لأن أ فعل التفضيل هو بحسب ما يضاف إليه، وأضيف إلى الأوقات فيكون وقتاً، وقد جعلت هذا الوقت واقعاً في يوم الجمعة فيستحيل.

كذا عند الدمامي: ١٩٩ - ٢٠٠.

وانظر تعليق ابن عييش في شرح المفصل: ٩٧/١، فقد ذهب إلى أن إذا في هذا المثال في موضع نصب، كما تقول: زيد عندك، وفيه ضمير، والضمير والظرف في موضع رفع لأن الخبر.

(٩) وإنما يكون محلأ للأحداث.

(١٠) صاحب البيت هو أبو الطمحان القيني، شاعر إسلامي، واسمه حنظلة بن الشرقي، وعزاه جماعة إلى هدبة بن حشرم.

إن «إذا» في موضع جرّ بدلاً من «غد».

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولاً في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: «إني لأعلم إذا كنت عنِي راضية، وإذا كنت على عَصْبَى»<sup>(١)</sup>.

= روایته في شرح البغدادي: «و قبل غد»، ورواية الأغانی «على غد» وقوله: قبل غد: أي قبل موتي في غد، والتلهف، التحسّر، ورجح الدمامي رواية: «قبل» وقال: هي الأولى.

و معناه: يالهف نفسي إذا مِثُ في غد، وقال ابن جنی في إعراب الحماسة: حديث «إذا» في هذا البيت طريف؛ وذلك أنها وقعت موقعاً غريباً، لأنها عندنا بدل «من غد» وفي موضع جرّ، كأنه قال: يا لهف نفسي من غد إذا راح أصحابي، إلا أنّ هذا بغير توشط المبدل منه يقبّح؛ لأنّ «إذا» قلما تباشر الجار.

وكان هذا الشاعر فاسقاً، وهو مُخْسِنٌ، ومن المعترفين، عاش مئة سنة، وهو شاعر إسلامي، وأورده ابن حجر في المخضرين، وقال أبو عبد البكري: إنه كان نديماً للزبير بن عبد المطلب في الجاهلية، وأدرك الإسلام.

وانظر ترجمة هدبة بن خشم في شرح البغدادي: ٢٣٣/٢.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢٢٩/٢، وشرح السيوطي: ٢٧٤/١، وحاشية الأمير: ٨٦/١، وأمالي الشجري: ٢٧٦/١، ٢٨٦، ٣٠٠، والحماسة: ١٣٢/٣، والأغانی: ١١/١٣ والرواية فيه «على غد».

(١) في م ١٦ ب، وم ٤٣ ب: «إذا كنت غصبي على».

ونص الحديث: «عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني لأعلم إذا كنت عنِي راضية، وإذا كنت على عَصْبَى، قالت: فقلت من أين تعرف ذلك؟ فقال: أما إذا كنت عنِي راضية، فإنك تقولين: لا وربُّ محمد، وإذا كنت عصبي قلت: لا وربُّ إبراهيم، قالت: قلت: أجل، والله، يا رسول الله، ما أهُجُر إلا إسمك». والحديث في الجنى الداني: ٣٧٣.

آخرجه البخاري في كتاب النكاح- باب غَيْرَةِ النِّسَاءِ وَوَجْدِهِنَّ: ٣٢٥/٩، من فتح الباري طبعة السلفية. ومُشَلِّمٌ - في فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رضي الله عنها: ٤/١٨٩٠، حديث (٨٠) طبعة دار إحياء بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

(إذا) على رأي ابن مالك جاءت مفعولاً به للفعل «أَعْلَمُ» على تقدير: إني لأَعْلَمُ وقت رضاك من عَصْبَيك. وانظر الجنى الداني: ٣٧٣.

والجمهور على أن (إذا) لا تخرج<sup>(١)</sup> عن الظرفية، وأن<sup>(٢)</sup> (حتى) في نحو: «**حَتَّى إِذَا جَاءَهَا**<sup>(٣)</sup>» حرف ابتداء<sup>(٤)</sup> داخل على الجملة بأسراها، ولا عمل له<sup>(٥)</sup>. وأمّا<sup>(٦)</sup> «**إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ**<sup>(٧)</sup>»، ف(إذا) الثانية<sup>(٨)</sup> بدل من الأولى، والأولى ظرف<sup>(٩)</sup>، وجوابها ممحض<sup>(١٠)</sup> لفهم المعنى؛ وحسنـه<sup>(١١)</sup> طول الكلام، وتقديره بعد «**إِذَا**<sup>(١٢)</sup>» الثانية<sup>(١٣)</sup> أي انقسمتم أقساماً<sup>(١٣)</sup>، «**وَكُنْتُمْ أَرْوَاجًا ثَلَاثَةَ**<sup>(١٤)</sup>» وأمّا (إذا)

(١) في الجنى الداني، ٣٧٣: «والظاهر أنها لا تكون مبتدأة ولا مفعولاً، وأنها لا تخرج عن الظرفية، وما استدل به - ابن مالك - محتمل للتأويل».

(٢) عند الدمامي، ٢٠٠: «وفي بعض النسخ: «أنها» والضمير يرجع إلى حتى .

(٣) سبقت الآية، وهي ٧١ من الزمر.

(٤) حتى حرف ابتداء، وإذا في موضع نصب على ما استقر لها، وبه جزم أبو البقاء، وجوز الرمخشري الوجهين: النصب والجر بحتى، وأشار إلى جواز الوجهين الفارسي في التذكرة. انظر الجنى الداني / ٣٧١ - ٣٧٢، وانظر همع الهوامع: ١٧٩/٣، والكساف: ١/٥٠٠، والبحر: ٤/٩٩، والعكري: ٤٨٨ في حديثه عن الآية/ ٢٥ من سورة الأنعام.

(٥) تكون الجملة بعدها مستأنفة لا محل لها.

(٦) سورة الواقعة: ١/٥٦.

(٧) لفظ «الواقعة» مثبت في ١٠/٣٠ بـ، وممحض من بقية المخطوطات والدمامي.

(٨) وهي قوله: «**إِذَا رُحِّتِ الْأَرْضُ رَجَّا**<sup>(٩)</sup>» آية/٤ من سورة الواقعة.

(٩) ظرف لفعل الشرط أو الجواب، وسوف يوضح المصتف الخلاف في هذه المسألة فيما يأتي.

(١٠) عند الشمني، ٢٠١ - ٢٠٠: «قال ابن أم قاسم: ويجوز أن يكون فأصحاب الميمونة وما بعده - آية: ٨ و ٩، أي: فأصحاب الميمونة ما أعظمهم وما أنجاهم، وأصحاب المشامة ما أحقرهم وما أشقاهم».

(١١) أي حسن حذف الجواب.

(١٢) قدره بعد «إذا» الثانية، لأنـه لو قـدره بعد الأولى لفصل بين البدل والمبدل منه. قوله: «أي انقسمتم» هو جواب الشرط.

(١٣) في م ١٧/٢ أ: «انقسمـاً» ومثلـه في حاشية الأمير: ١/٨٧.

(١٤) الآية، ٧ من سورة الواقعة/٥٦.

في البيت<sup>(١)</sup> فظرف «اللهف»<sup>(٢)</sup>، وأمّا التي في المثال<sup>(٣)</sup> ففي موضع نصب<sup>(٤)</sup>، لأنّا لا نقدر زماناً<sup>(٥)</sup> مضافاً إلى «ما يكون»؛ إذ لا مُوجِبٌ لهذا التقدير.

وأمّا الحديث<sup>(٦)</sup> فـ«إذا» ظرف لمحذوف، و<sup>(٧)</sup> هو مفعول «أَعْلَمُ»، وتقديره: «شأنك»<sup>(٨)</sup> ونحوه<sup>(٩)</sup>، كما تعلقت<sup>(١٠)</sup> «إذا» بالحديث في<sup>(١١)</sup> «هَلْ أَنْتَ حَدِيثٌ ضَيْفٌ إِبْرَاهِيمَ الْمُكَرَّمِينَ \* إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ»<sup>(١٢)</sup>.

(١) بيت حنظلة السابق:.. إذا راح أصحابي ولست برائج.

(٢) من قوله: يا لهف نفسي، أي يا لهفي في هذا الوقت عند رواح أصحابي.

(٣) أي «إذا» التي في المثال: «أخطب ما يكون الأمير...»، وكان في الأصل أخطب أكون الأمير إذا كان قائماً.

(٤) ونصبها بالخبر المحذوف، أي أخطب أكون الأمير حاصل في زمن وجوده قائماً. / الدمامي: ٢٠٠.

(٥) عند الدسوقي، ١٠١/١: «أي كما فعل هؤلاء القوم حيث قدرروا أوقاتاً قبل أكون، وحاصل هذا أنّ «ما» حينئذ لا تكون إلا مصدرية فقط لا ظرفية، كما قال أولئك، وإنما لم يقدروها ظرفية للزوم ظرفية الزمان في الزمان».

(٦) وهو ما احتاج به ابن مالك في قول رسول الله ﷺ: «إني لأعلم إذا كنت عنى راضية، وإذا كنت على غضبي».

(٧) سقط «و» من م٣/٤٣ بـ، وم٤/٤٤ أـ، وم٥/٥ أـ.

(٨) الضبط بالنصب على الحكاية.

(٩) الضبط بالرفع عطفاً على «شأنك» المحكى باعتبار الإعراب المقدر فيه.

(١٠) في طبعة مبارك، ١٢٩/١: «تعلق»، وطبعة الشيخ محمد محبي الدين: ٩٥/١، والأمير: ٨٧/١، مثلها، وما أتبته من المخطوطات والدماميني والدسوقي.

(١١) الآيات: «..إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَّمًا قَالَ سَلَّمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ» سورة الذاريات: ٢٤/٥١ - ٢٥.

(١٢) ويجوز أن تتعلق بـ«المكرمين» إذا فسر بإكرام إبراهيم لهم، وإلا فياضمار «اذكر» أي: اذكر وقت دخولهم عليه.. الدمامي: ٢٠٠ - ٢٠١، والدسوقي: ١٠٢/١.

وفي البحر، ١٣٨/٨: «فـ(إذا) معمولة للمكرمين إذا كانت صفة حادثة بفعل إبراهيم، وإلا فيما في (ضيف) من معنى الفعل، أو بإضمار (اذكر)، وهذه أقوال منقوله». قلت: وهذا بحروفه في الكشاف: ١٦٨/٣.

## الفصل الثاني

### في خروجها عن الاستقبال

وذلك على وجهين:

أحدهما: أن تجيء<sup>(١)</sup> للماضي كما جاءت (إذ) للمستقبل<sup>(٢)</sup>، في قول بعضهم،  
وذلك<sup>(٣)</sup> كقوله تعالى: «وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلُهُمْ قُلْتَ لَا أَحِدُ مَا  
أَحْمَلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّا»<sup>(٤)</sup>،

(١) أي «إذا»، قال ابن مالك: «وكم استعملت (إذ) بمعنى (إذا) استعملت (إذا) بمعنى (إذ) كقوله تعالى: «يَتَبَاهَ إِلَيْهَا الَّذِينَ أَمْنَوْا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْرَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا  
غُزَّى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَلُوْا وَمَا قُتِلُوْا» [آل عمران: ١٥٦].. وكقوله تعالى: «وَإِذَا رَأَوْا بَخْرَةً  
أَوْ هُوَا أَنْقَضُوا إِلَيْهَا» [الجمعة: ١١/٦٢].. فالمواضع.. صالحة لـ (إذ) وقد قامت إذا مقامها». اانظر شواهد التوضيح: ٩ - ١٠، والتسهيل: ٩٣، وشرح الكافية: ١٠٨/٢، وهمع الهوامع: ١٧٩/٣، والبرهان: ٤ - ١٩٠ - ١٩١.

وفي الجنى الداني، ٣٧١: «.. والذى صَحَّحَه المغاربة أن (إذا) لا تقع موقع (إذ) ولا (إذ) موقعها وتَأْتُوا مَا أُوهِمُوا بذلك».

ومنع الشهيلي أن تُشتمل (إذ) في موضع (إذا)، وكذلك العكس.  
انظر الروض الأنف: ٢٨٦/١ - ٢٨٧. وانظر اللسان (إذ) و (إذا) حرف الألف اللينة.

(٢) فتعارض الكلستان، حيث استعملت كل واحدة منها في معنى الأخرى.

(٣) أي مجيء «إذا» للماضي.

(٤) تتمة الآية: «... وَأَعْيُنُهُمْ نَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَا يَحِدُّونَ مَا يُنْفِقُونَ» . سورة التوبه: ٩٢/٩.

و قبلها «لَيْسَ عَلَى الْضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحِدُّونَ مَا يُنْفِقُونَ حَجَّ إِذَا  
نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ» . ٩١/٩.

﴿وَإِذَا رَأَوْا بَحْرًا أَوْ هَوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾<sup>(١)</sup>، وقوله<sup>(٢)</sup>:

وندمان يزيد الكأس طيبا سقيت إذا تغورت النجوم

ويصبح التقدير: وليس من حرج على الذين إذا ما أتوك لتحملهم.. قال الدماميني /٢٠٠/: «وهذا إخبار بقضية وقعت في الزمن الماضي، فتكون «إذا» له، و«تولوا» جوابها».

(١) الآية: ﴿وَإِذَا رَأَوْا بَحْرًا أَوْ هَوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَرَكُوكَ قَائِمًا فَلَمَّا عَنَّ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ الْأَهْوَى وَمِنَ الْبَحْرَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الْأَرْزَقَينَ﴾. سورة الجمعة: ٦٢/١١.

في الآية إخبار بقضية العبر التي قدمت المدينة، والنبي ﷺ يخطب الجمعة، ففرقوا عنه حتى لم يبق معه منهم إلا اثنا عشر رجلاً، وقد مضت هذه الواقعية قبل نزول الآية ف تكون «إذا» للدلالة على الماضي. انظر البحر: ٢٦٨/٨ والقصة فيه، والدماميني: ٢٠١.

(٢) قائل البيت: البروج بن مشهور الطائي. ويروى «تعرضت» بدلاً من «تغورت»، ويروى أيضاً «وقد تغورت النجوم». وهي رواية الأغاني، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. قوله: ندمان: الواو نافية عن رُبّ، ندمان: مجرور بها في محل نصب بـ«سقيت» فهو مفعوله، وذهب بعضهم إلى أن مفعول «سقيت» محدوف.

والنديم هو الندمان، وأصله المنادم على الشراب، ثم كثر حتى صار النديم الصاحب والمجالس على غير شراب.

والمعنى في هذا البيت: أن النديم بمحض عشرته يزيد الخمر طيباً في شربها، ومعنى تغورت: غابت وغرت.

والشاهد فيه: أن «إذا» في الماضي، لأن عامله ماضٍ وهو «سقيت»، وذهب ابن الصائغ إلى أنه لا يجوز أن تكون «إذا»، للماضي هنا؛ إذ قد يكون سقيت بمعنى أسيقي، وهو جواب «إذا»، أي إذا غربت النجوم أسيقيه.

وبناءً على ذلك أورد ابن الصائغ أبو حيان؛ فقال في شرح التسهيل: «سقيت بمعنى أسيقي مستقبل المعنى». وتبع الدماميني: ٢٠٢ ابن الصائغ فقال: «البيت ليس بقاطع على مجيء إذا للماضي لجواز أن سقيت بمعنى أسيقي، وهو دليل جواب إذا، أي إذا غربت النجوم أسيقيه».

والبروج بن مشهور أحد بنى جديلة من طيء، وهو أحد المعمرين، وفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم. انظر شرح البغدادي: ٢٣٤/٢، والأغاني: ١٤/١٣: (الثقافة)، والحماسة: ٣/١٣٥، وشرح السيوطي: ١/٢٨٠، والمؤتلف والمختلف للأمدي: ٨٠، واللسان (ندم).

والثاني<sup>(١)</sup>: أن تجيء للحال<sup>(٢)</sup>، وذلك بعد القسم، نحو: «وَالْأَيْلِ إِذَا يَغْشَى»<sup>(٣)</sup>، «وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى»<sup>(٤)</sup>، قيل: لأنها<sup>(٥)</sup> لو كانت للاستقبال<sup>(٦)</sup> لم تكن ظرفاً لفعل القسم؛ لأنه<sup>(٧)</sup> إنشاء، لا إخبار عن قسم يأتي؛ لأن قسم الله سبحانه قد يُقدم<sup>(٨)</sup>، ولا يكون محدوداً هو حال<sup>(٩)</sup> من<sup>(١٠)</sup> (والليل)، (والنجم)؛ لأن الحال والاستقبال<sup>(١١)</sup> متنافيان<sup>(١٢)</sup>، وإذا بطل هذان الوجهان<sup>(١٣)</sup> تعين أنه<sup>(١٤)</sup> ظرف لأحدهما على أن المراد به<sup>(١٥)</sup> الحال. انتهى.

(١) في م/٥٢٥، دون «الثاني» والنص: «وذلك أن تجيء للحال».

(٢) في همع الهوامع، ١٧٩/٣: «وقال قوم إنها وقعت للحال في قوله تعالى: «وَالْأَيْلِ إِذَا يَغْشَى»؛ لأن الليل مقارن للغشيان».

(٣) سورة الليل: ١/٩٢.

(٤) النجم: ١/٥٣.

(٥) أي «إذا» في الآيتين.

(٦) فلما لم تكن كذلك ذلت على الحال.

(٧) أي «أُقِسِّم».

(٨) ومن ثم فإنه لا يصح الإخبار عنه بأنه يأتي، وعلى هذا لا يصح أن يكون المستقبل ظرفاً له. انظر الأمير: ٨٨/١، والدسوقي: ١٠٢/١.

(٩) والمعنى عندئذ: أُقسِّم بالليل حال كونه كائناً وقت غشيانه. دسوقي: ١٠٢/١.

(١٠) سقط الواو من ١١/٣١، وثبتت في البقية.

(١١) في ٢٢ و ٣ و ٤ و ٥: «لأن الاستقبال والحال» على التقديم والتأخير. أي التي جعلت (إذا) ظرفاً له. و (الاستقبال) هو مدلول «إذا» في الأصل.

(١٢) ولما كان الأمر كذلك فإنه لا يجعل أحدهما ظرفاً للآخر.

(١٣) وهو كونها ظرفاً لفعل القسم، وكونها ظرفاً للحال.

(١٤) أي «إذا». و (أحدهما) هو فعل القسم، أو الكون المحدود الذي هو حال من الليل والنجم.

(١٥) بـ «إذا» وقال الدمامي، ٢٠٢: «فلا تنافي حيتنى، ولا مانع؛ لأن إنشاء حالى فلا ينافيه أن المراد بها الحال؛ وأن الكون المحدود حال بالفرض، فلا يمتنع كونه مظروفاً لإذا المراد بها الحال».

والصحيح<sup>(١)</sup> أنه لا يصح التعليق بـ«أُفْسِمُ» الإنسائي؛ لأنَّ القديم لازمان له، لا حالٌ ولا غيره، بل هو<sup>(٢)</sup> سابق على الزمان، وأنه<sup>(٣)</sup> لا يمتنع التعليق بـ«كائناً» مع بقاء إذا، على الاستقبال<sup>(٤)</sup>؛ بدليل صحة مجيء الحال المقدرة<sup>(٥)</sup> باتفاق كـ<sup>(٦)</sup>: «مررت برجل معه صقرٌ صائدًا به غدًا»، أي مُقدّرًا الصيد به غدًا<sup>(٧)</sup>، كذا يُقدّرون، وأوضَح

(١) في الدمامي: ٢٠٢، بعد أن أنهى التعليق على النص السابق: انتهى كلام هذا القائل وزيفه المصطف بقوله: «والصحيح...».

(٢) «وهذا ليس بخاص بالإنساء، بل يجري في الخبر أيضًا لأنَّ كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الأزمنة، وإنَّ خبره لا يتعلَّق بزمان، والمتعلَّق بزمان هو المخبر عنه فيلزم ألا تقع «إذا» ظرفًا لفعل خبري وقع في كلام الله تعالى، لأنَّه قديم والقديم لازمان له، فما أجاب به المصطف عن هذا فهو جواب خاصٍ عن ذاك». الدمامي: ٢٠٣.

وعَلَى الشمني على هذا بقوله: «وأقول: اللازم على هذا أن لا يتعلَّق ظرف بإخباره تعالى، لأنَّه يتعلَّق ظرف بفعل خبri في كلام الله تعالى، لأنَّ الفعل الخبر مخبر عنه والمخبر عنه يتعلَّق بزمان كما اعترف هو به».

(٣) في م٥/٢٦: «فإنَّه».

(٤) أي لأنَّ النافي للاستقبال الحال زمانية لا نحوية، والكلام في نحوية لا زمانية (الدسولي: ١٠٢/١). وقال الدمامي: ٢٠٣/١: «إذ لا مانع من وقوع الحال الصناعية مرادًا بها الزمن المستقبل، كما تقول: سأدخل البلد راكبًا، فإنَّ الحال مقيَّدة لعاملها، والعامل هنا مستقبل، وقيمة مقارنة له في الزمن».

(٥) في م٥/٢٦: «المقدَّر».

والحال المقدرة هي الحال المستقبلة، وذكرها المصطف في الباب الرابع عند الحديث عن أنواع الحال.

(٦) وذكر المصطف هذا المثال مرة أخرى في الباب الرابع في حديثه عن الحال المقدرة. وانظر همع الهوامع: ٤١/٤.

(٧) «غدًا» ليس في م٥/٢٥.

منه أن يقال: المعنى<sup>(١)</sup>: مريداً به الصيد غداً، كما فسر (فُمْتُم) في «إذا قُمْتُمْ إِلَى الْأَصْلَوَةِ»<sup>(٢)</sup> بـ«أردم»<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) «المعنى» مثبت في المخطوطين: الأول والثالث، وسقط من الثلاثة المتبقية.

(٢) «يَتَابَيْهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الْأَصْلَوَةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...» المائدة / ٦.

(٣) أي أردم القيام.

## مسألة

في ناصب<sup>(١)</sup> (إذا) مذهبان:  
 أحدهما: أنه شرطها<sup>(٢)</sup>، وهو قول المحققين<sup>(٣)</sup>، فتكون بمنزلة<sup>(٤)</sup> (متى)  
 و(حيثما) و(أيًّا).  
 وقول أبي البقاء<sup>(٥)</sup>: إنه مردود بأنَّ المضاف<sup>(٦)</sup> إليه لا يعمل في المضاف، غير

(١) ما ذكره المصطف هنا من بحث العامل في «إذا» إلى قوله: «حتى تردن» البيت هو عبارة أبي حيان في شرح التسهيل، ونقلها تلميذه ناظر الجيش في شرحه، ذكر هذا البغدادي في شرح الشواهد: ٢/

.٢٤٦

(٢) أي فعل الشرط.

(٣) كذا في همع الهوامع: ١٨١/٣، واختاره أبو حيان حملًا لها على سائر أدوات الشرط.  
 وفي الجنى الداني، ٣٦٩: «ذهب بعض النحوين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة بل هي معمولة لل فعل الذي بعدها لا لفعل الجواب». وانظر الرضي: ١١٠/٢.

وفي البحر: ٦٤/١، قال أبو حيان: «والذي نختاره أن الجملة بعدها التي تليها هي الناصبة لإذاء لأنها شرطية، وأن ما بعدها ليس في موضع خفض بالإضافة، فحكمها حكم الظروف التي يجازى بها».

(٤) في أنهن منصوبات بشروطهن، وعلى هذا يلزم أن تكون ظرفًا م بهما لا مختصًا، وهي من الظروف المختصة عندهم.

(٥) هو عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكيري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي، أصله من عكير، قرأ العربية والفقه والقراءات، كان ثقة صدوقاً كثير المحفوظ، دينًا متواضعاً من مؤلفاته: إعراب القرآن، وإعراب الحديث، ولد سنة (٥٣٨هـ)، ومات ليلة الأحد ٨ من ربيع الآخر (٦٦٦هـ).  
 بغية الوعاة: ٣٨/٢.

وانظر التبيان للعكيري: ١٦٢، في حدثه عن الآية: ١٩٨، من سورة البقرة، وانظر الكشاف: ٣٦٤/٣،

في ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَالْفَتَحِ﴾، وهو رأي الحوفي أيضًا.

(٦) وهو ما بعد إذا على اعتبار أنه ظرف وما بعده مضاف إليه.

وارد؛ لأنّ (إذا) عند<sup>(١)</sup> هؤلاء غير مضافة<sup>(٢)</sup>، كما ي قوله الجميع إذا جزّمت، كقوله<sup>(٣)</sup> :

[استغِنْ مَا أَغْنَاكَ رِبُّكَ بِالغَنْيِ]      إِذَا تُصْبِنَكَ خَصَاصَةً فَتَجْمَلِ

والثاني<sup>(٤)</sup> : أنه ما في جوابها<sup>(٥)</sup> من فعل أو شبيه<sup>(٦)</sup>، وهو قول الأكثرين، ويرد<sup>(٧)</sup> عليهم أمور :

- أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة<sup>(٨)</sup>؛ لأن<sup>(٩)</sup> الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول<sup>(١٠)</sup>

(١) أي عند المحققين القائلين بأن ناصبها هو شرطها.

(٢) إلى الشرط. والجميع يقولون بالإضافة.

(٣) البيت جاء عجزه في المخطوطات، وفي م ٤٤/٣ جاء تماماً.

وقائله زهير بن أبي سلمى، وتقدم في «إذا» عند الحديث عن مجيء المضارع بعدها، وجزمها الفعل في الشعر.

(٤) أي المذهب الثاني في ناصب «إذا».

(٥) في همع الهوامع، ١٨١/٣ : «أنه ما في جوابها من فعل وشبيه، وعليه الأكثرون؛ لما تقدم من أنها ملزمة بالإضافة إلى شرطها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف».

في الجنى الداني، ٣٦٩ : «ومذهب الجمهور أن (إذا) مضافة للجملة بعدها، والعامل فيها الجواب».

(٦) وهو ما فيه رائحة الفعل مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

(٧) في م ٣١/١ : «وتَرِدُ».

(٨) عند الدسوقي، ١٠٣/١ : «قد يقال إن الجملتين تصيران جملة واحدة بعد الربط، وقولهم إن جملة الشرط والجواب جملتان أي قبل الربط».

(٩) وهو «إذا» المضاف للشرط. وهو من جملة الجواب، إذ هو معمول لما فيها من معنى الفعل أو شبيهه.

(١٠) أراد بالمعمول الشرط، وإذا كان المعمول داخلاً في جملة عامله كانت جملة واحدة. كذا في الدسوقي.

داخل في جملة<sup>(١)</sup> عامله.

والثاني<sup>(٢)</sup>: أنه ممتنع في قول زهير<sup>(٣)</sup>:

بَدَالِي أَنِي لَسْتُ مُذْرِكَ مَا مَضِيَّ      وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًّا  
لأنَّ الْجَوابَ مَحْذُوفٌ، وَتَقْدِيرُهُ: إِذَا كَانَ جَائِيًّا<sup>(٤)</sup> فَلَا أَسْبِقُهُ، وَلَا يَصُحُّ أَنْ

وقال الدماميني: فكما لا يكون قوله: «قمت حين قام زيد» جملتين لا يكون: إذا قام زيد قمت، على ذلك التقدير: انظر ص/٤٢٠.

(١) وهو الجواب.

(٢) الثاني من الأمور التي ترد على قول الأكثرين من أن الجواب هو العامل في «إذا».

(٣) ذكر سيبويه في مواضع من كتابه أن البيت لصرمة الأنباري: ١٥٤/١، وكذلك ذكر ابن يعيش، ثم ذكرها في مواضع أخرى أنه لزهير من قصيدة مطلعها:

أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ يَرِي النَّاسُ مَا أَرَى      مِنَ الْأَمْرِ أَوْ يَدُوِّلُ لَهُمْ مَا بَدَالِي  
يقول الشاعر: نظرت في حال الزمان فبدالي أني لست أدرك ما فات، ولا أسبق ما لم يجيء بعد قبل وقته، أي إنَّ الإِنْسَانَ مُذَبِّرٌ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ جَلْبَ نَفْعٍ وَلَا دَفْعَ ضُرٍّ.

والشاهد في البيت هو إبطال قول من قال: إنَّ ناصب «إذا» ما في جوابها من فعل أو شبهه، لأنَّ تقدير الجواب في البيت: إذا كان جائياً فلا أسبقه. ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئاً وقت مجئه. واستشهد سيبويه وغيره بهذا البيت على حرف «سابق» بالعطف على «مذرك» على توهم الباء فيه؛ إذ يجوز زيادة الباء في خبر ليس، وهو الرواية الثانية في البيت «ولا سابق شيئاً».

وانظر البيت في المراجع التالية:

شرح البغدادي: ٢٤٢/٢، وشرح السيوطي: ١/٢٨٢، والديوان: ٢٨٧، وشرح المفصل: ٥٢/٢، ٧/٥٦، والخزانة: ٣/٦٦٥، والعيني: ٢/٢٦٧، و ٣/٣٥١، وسيبوه: ١/٨٣، ١٥٤، ١٥٠، ٤٢٩، ٤٥٢، ٤١٨، ٢٧٨/٢.

وفي سيبويه: ١/١٥٤، صرمة الأنباري، وزهير في بقية المواضع، وابن يعيش في: ٧/٥٦، صرمة، وفي الخزانة: ٣/٦٦٦، يروى لابن رواحة. الخصائص: ٣٥٣/٣، ٤٢٤، وشرح الأشموني: ١/٤٨٦، والإنصاف: ١/١٩١، ٢/٥٦٥.

(٤) اعترض أصحاب الحواشي على المصنف في إدخال الفاء على الجواب؛ إذ هذا يجعل الجواب جملة اسمية، أي: فأنا لا أسبقه، ولو لاها لباقي الجواب جملة فعلية، نحو: إذا كان جائياً لا أسبقه.

يقال: لا أسبق شيئاً وقت<sup>(١)</sup> مجئه؛ لأن الشيء إنما يُسبَقُ قبل مجئه<sup>(٢)</sup>، وهذا لازم لهم أيضاً إن أجابوا بأنها<sup>(٣)</sup> غير شرطية، وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق<sup>(٤)</sup>، وأما على القول الأول<sup>(٥)</sup> فهي شرطية محدوفة الجواب<sup>(٦)</sup>، وعاملها إما خبر (كان)<sup>(٧)</sup>، أو نفس (كان)<sup>(٨)</sup>، إن قلنا بدلاتها على الحدث.

والثالث: أنه يلزمهم في نحو<sup>(٩)</sup>: «إذا جئني اليوم أكرمتك غداً» أن يعمل «أكرمتك» في ظرفين متضادين<sup>(١٠)</sup>، وذلك باطل عقلاً؛ إذ الحدث<sup>(١١)</sup> الواحد

(١) في م ١٧/٢١ الريادة الثالثة: «أنها معمولة لما قبلها وهو سابق، وأما على القول الأول فهي شرطية محدوفة الجواب، وعاملها إما خبر كان أو نفس كان..» كذا ورد النص، وقد سقط من الناسخ أيضاً من قوله: لأن الشيء إنما يسبق.. إلى قوله: محدوفة الجواب.

(٢) أي فإذا علمت أن زيداً يأتي غداً وقت الظهر فتسقه وتأتي قبله وقت صحي. الدسوقي: ١٠٣/١.

(٣) أي إن أجابوا عن البيت الذي ورد عليهم.

(٤) لأن المعنى عندئذ: ولست سابقاً شيئاً في وقت مجئه.

(٥) وهو أن العامل فعل الشرط.

(٦) على التحو الذي قدره المصنف: إذا كان جائياً فلا أسبقه أو لا أسبقه.

(٧) أي هو: جائياً، عند التقدير: ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً، حيث جائياً خبر كان.

(٨) واختار هذا ابن مالك وجماعة، وسيأتي الحديث عنه عند المصنف في الباب الثالث.

وقال الدمامي، ٤/٢٠: «وقد عرفت أنه يرد على أصحاب هذا القول أنه يلزم كون إذا ظرفاً غير مخصوص، وللقليل أن يقول: السابق في البيت بمعنى الفائت، ويتجه مذهب الجمهور عندئذ؛ إذ المعنى: إني لا أدرك الماضي ولا أنفوت المستقبل العجائي، بل سيدركني، فهي شرطية.. وكذا يستقيم جعلها معمولة لما قبلها على أنها غير شرطية».

(٩) هذا لأبي حيان ذكره المرادي في الجنى الداني: ٣٦٩، قال أبو حيان في رد مذهب الجمهور: «والرابع اختلاف وقت الشرط والجواب في بعض الموضع نحو: إذا جئني غداً أجيئك بعد غد». وانظر الرضي: ١١١/٢.

(١٠) وهما: غداً، وزمن المجيء وهو اليوم.

(١١) «وهو الإكرام».

المعين لا يقع بتمامه<sup>(١)</sup> في زمانين، وقصدأ<sup>(٢)</sup>؛ إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم<sup>(٣)</sup>، فإن قلت<sup>(٤)</sup>: فما ناصب «اليوم» على القول الأول<sup>(٥)</sup>، وكيف يعمل العامل الواحد<sup>(٦)</sup> في ظرف<sup>(٧)</sup> زمان؟ قلنا<sup>(٨)</sup>: لم يتضادا كما في الوجه السابق<sup>(٩)</sup>، وعمل العامل<sup>(١٠)</sup> في ظرف<sup>(٧)</sup> زمان يجوز إذا كان أحدهما أعمّ<sup>(١١)</sup> من الآخر، نحو: «آتيك

(١) وإنما يقع بعضه في زمن، وبعضه في زمن آخر، وهو الفعل من قوله: جئتنى. الدماميني: ٢٠٥ والدسوقي: ١٠٣/١.

(٢) أي بحسب قصد المتكلم، أي أن المتكلم لا يقصده.

(٣) قال الدماميني، ٢٠٥: «ولهم أن يقولوا: معنى التركيب: إذا جئتنى اليوم يكون ذلك سبباً لإكرامي لك غداً، فليس (أكرمتك) في الحقيقة جواباً فطاح الإشكال».

(٤) أي إذا كان الأمر كذلك، وهو أن العامل لا يعمل في ظرفين متضادين.

(٥) وهو المنقول عن المحققين.

(٦) وهو قولك «جئتنى» في مثال المصطفى.

(٧) وهما: إذا، واليوم.

(٨) قلنا إن الناصب هو الفعل المذكور، وإنما عمل في الظرفين لأنهما لم يتضاداً، وفي م ٤/٤٥، وم ٥/٢٥: «قلت» على الإفراد.

(٩) أي الآتي على قول الجمهور.

(١٠) أي العامل الواحد.

(١١) قال الدماميني، ٤: «ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص، وذلك أن السحر هو الوقت الواقع قبيل الفجر بقليل، واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها، فليس شيء منها يصدق على شيء من الآخر، فهما متباینان، اللهم إلا إِنْ أطلق السَّحْرُ عَلَى أَوَّلِ الْفَجْرِ لَقُرْبِهِ مِنْهُ، مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ أَحَدِ الْمُتَجَاوِرِينَ عَلَى الْآخَرِ، فَيَكُونُ الْمَرَادُ: جئتك في جزء من يوم الجمعة سحر، ولاشك أن جزء يوم الجمعة أعمّ من سحره فتأمله»، وانظر الشمني: ٢٠٥/١.

ورد هذا الأمير، ولم يصرّح بلفظ الدماميني، بل قال: «ولا حاجة لما أطالوا به» الحاشية: ٩٠/١. وردّه الدسوقي فقال: «أراد باليوم مطلق زمن منسوب للجمعة من ليل ونهار، فظهرت الأعمية، ولا حاجة لما قاله الدماميني». انظر: ١٠٣/١ - ١٠٤.

يُوم الجمعة سَحْرَ<sup>(١)</sup>، وليس بدلًا<sup>(٢)</sup>؛ لجواز: «سِيرٌ عَلَيْهِ يُومُ الجمعة سَحْرَ»، برفع الأول<sup>(٣)</sup>، ونصلب الثاني<sup>(٤)</sup>، نَصَّ عَلَيْهِ سِيبوِيَّه<sup>(٥)</sup>، وأنشد<sup>(٦)</sup> للفرزدق<sup>(٧)</sup>:

أَدِينُهُمْ يَرْمِيُ الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوْرَا  
مَتَى تَرَدَنْ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدُ بَهَا

(١) أي آتيك في جزء من يوم الجمعة سَحْرَ، وجزء يوم الجمعة أَعْمَ من سَحْرَ.

(٢) أي ليس «سَحْرَ» بدلًا من يوم الجمعة، ليقال إنما عمل الفعل في الثاني بطريق التبعية، والكلام إنما هو في عمله في الطرفين بطريق الأصلية.

(٣) برفعه على أنه نائب عن الفاعل، وهو ظرف مختص فجاز فيه ذلك.

(٤) بنصبه على الظرفية.

(٥) إلى هنا يتنهى ما نقله المصنف عن أبي حيان من شرح التسهيل، ولم يغُرْه إلى صاحبه، وقد أشرت إلى هذا في أول حديثه عن العامل في «إذا».

(٦) سِيبوِيَّه لم ينشد هذا البيت في كتابه، ولا السيرافي في شرحه، وإنما أنشده ابن عصفور في «شرح الجمل»، فإن هذا الكلام برمته أخذ أبو حيان منه، ومن أبي حيان أخذ المصنف هذا.

(٧) الفرزدق يقول هذا البيت في أَدِينُهُمْ بن مرداش أحدبني كعب بن عمرو بن تميم، وكان شاعرًا خبيثاً. ورواية البيت في الصحاح: متى ما ترد يوماً.. كذا في مادة (سفر)، ويروى «المغورا» بدلًا من «المعورا».

ومتى ويوماً منصوبان على الظرفية وعاملهما: ترد، والورود الإيتان، وسفارِ: ماء لبني مازن بن مالك ابن عمرو بن تميم بين البصرة والمدينة، وهو مبني على الكسر باتفاق تميم وأهل الحجاز، وتجدهما: أي بقربها، أَدِينُهُمْ: مصغر أَذْهَم، والأَدْهَم: الأسود، والمستجيز: الذي يأتي القوم يستقيهم ماء أو لبناً، والمعوراً: من غَوْرُهُ عن الأمر أي صرفته عنه وطردته. والمعور: الذي أورد إبله في الهاجرة فأقام ليبرد.

والشاهد في البيت: أن المصنف أورد هذه على أن يوماً ظرف ثان للفعل «ترد»، ولا يجوز كونه ظرفًا لـ«تجد» لشلة ينفصل «ترد» من معموله وهو سفار بال أجنبى، ولا هو بدل من «متى» لعدم اقترانه بحرف الشرط.

انظر شرح البغدادي: ٢٤٦/٢، وشرح السيوطي: ٢٨٥/١، والتصریح على التوضیح: ٢٢/٢.

وانظر اللسان والتاج والصحاح (سفر). والديوان ٢٨٨ «متى ما ترد».

فـ «يوماً» يمتنع أن يكون بدلاً من «متى»؛ لعدم اقترانه<sup>(١)</sup> بحرف الشرط؛ وللهذا<sup>(٢)</sup> يمتنع في «اليوم» في المثال<sup>(٣)</sup> أن يكون بدلاً من «إذا»، ويمتنع<sup>(٤)</sup> أن يكون ظرفاً لـ «تجد»<sup>(٥)</sup> لثلا ينفصل «ترد» من معموله، وهو «سوار» بالأجنبي<sup>(٦)</sup>؛ فتعين أنه ظرف ثانٍ لـ «ترد».

والرابع<sup>(٧)</sup>: أن الجواب ورد مقروناً بـ<sup>(٨)</sup> «إذا» الفجائية نحو:

﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَتَمُّ تَخْرُجُونَ﴾<sup>(٩)</sup>

(١) والاقتران به شرط في البدل من اسم الشرط، تقول: متى جئتني إن يوم الجمعة وإن يوم الخميس أكرمتك، كما أن الاقتران بحرف الاستفهام شرط في المبدل من اسمه نحو: من جاءك أزيد أم عمره. الدمامي: ٢٠٥.

(٢) أي لأجل كون البدل من الشرط يجب قرنه بالشرط فيمتنع..

(٣) أي: إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً، فلا يصح أن اليوم بدل من «إذا»، لعدم قرنه بالشرط؛ فتعين من ذلك أنه ظرف ثانٍ لـ «جئتني».

(٤) أي الظرف «يوم» في بيت الفرزدق.

(٥) وهو جواب «متى».

(٦) وهو «يوماً» المعمول للفعل «تجد».

(٧) أي الرابع من الأمور الواردة على قول الجمهور.

(٨) هنا يأتي حيان شيخ المصنف ذكره المرادي في الجنى الداني، ٣٦٩، قال: «قال الشيخ أبو حيان؛ ومذهب الجمهور فاسد من وجوه: أحدها: أن إذا الفجائية قد تقع جواباً لـ (إذا) الشرطية؛ وما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها».

وفي البحر المحيط، ٣١٢/٦: «وفي الجواب لإذ يأن وما النافتين دليل واضح على أن «إذا» ليست معمولة للجواب، بل العامل فيها الفعل الذي يليها، وليس مضافة للجملة خلافاً لأكثر النحاة، وقد استدللنا بغير هذا من الأدلة في شرح التسهيل».

وذكر المرادي ما يشبه رد أبي حيان هذا في الجنى الداني: ٣٦٩ - ٣٧٠، ووُجِدَ مثل هذا عند الدمامي أيضاً، انظر: ص ٢٠٦.

(٩) الآية: ﴿وَمِنْ عَائِنِيهِ أَنْ تَقْوَمَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ...﴾ سورة الروم: ٢٥/٣٠.

وبالحرف<sup>(١)</sup> الناسخ، نحو: «إذا جئتني اليوم فإنني أكرمك»، وكل منها<sup>(٢)</sup> لا يعمل ما بعده فيما قبله، وَوَرَدَ<sup>(٣)</sup> أيضاً والصالح فيه للعمل<sup>(٤)</sup> صفة كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقْرَ في النَّافُورِ \* فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ سَهُ عَسِيرٌ﴾<sup>(٥)</sup>، ولا تعمل<sup>(٦)</sup> الصفة فيما

= قال أبو حيان: «وعن نافع ويعقوب أنهم وقفوا على «دعوة» ثم ابتدأوا: ﴿مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ علقا (من الأرض) بـ (تخرجون)، وهذا لا يجوز؛ لأن فيه الفصل بين الشرط وجوابه بالوقف على (دعوة)، فيه إعمال ما بعد «إذا» الفجائية فيما قبلها، وهو لا يجوز». انظر البحر المحيط: ١٦٨/٧.

(١) أي: ورد مقويناً بالحرف الناسخ.

(٢) أي إذا الفجائية والحرف الناسخ.

وذكرت من قبل زيد المرادي والدماميني، على أن أبا البقاء العكيري صرّح في إعرابه بأن الفاء الداخلة في جواب إذا لا تمنع من عمل ما بعدها في إذا، كما ذكر الحوفي والزمخشري أن العامل في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَالْفَتْحُ..﴾ هو (فسبح) وهذا يدل على أن الفاء عندهما لا تمنع، وفيه نظر. كذا في الجنى الداني: ٣٧٠، وال Kashaf: ٣٦٤/٣.

وقال الدماميني، ٢٠٦: «فإن قلت في قوله: فإنني أكرمك، مانعان الحرف الناسخ وفاء الجواب، فلم اقتصر على الأول وترك الثاني؟ قلت لعله اعتمد على ما صرّح به أبو البقاء في إعرابه..»، وبقية النص منقول عن المرادي، وصرّح بذلك الدماميني.

(٣) أي ورد الجواب.

(٤) في ١٧/٢١: «للعمل فيه».

(٥) سورة المدثر: ٨/٧٤ - ٩.

قال العكيري: «قوله: فإذا نُقْرَ: إذا ظرف، والعامل فيه ثلاثة أوجه: أحدها: هو ما دلّ عليه (فذلك)؛ لأنّه إشارة إلى النقر، و (يَوْمَئِذٍ) بدل من (إذا)، وذلك مبتدأ، والخبر: يوم عسير، أي نُقْرَ يوم. والثاني: العامل فيه ما دلّ عليه عسير، أي تعسّر، ولا يعمل فيه نفس عسير: لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها.

والثالث: يُخرج على قول الأخفش، وهو أن يكون (إذا) مبتدأ والخبر: ذلك، والفاء زائدة..».

التبيان: ١٢٤٩، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٤/٤٢.

(٦) في ٣/٤٥ ذكر جزءاً من الآية/١٠، وهو «على الكافرين».

(٧) أي فيمتنع عمل «عسير» في «إذا» فيرد على الجماعة، فإن قلت في كلام المصنف تداعٌ، لأنه جرم أولاً بأن الصالح للعمل فيه صفة، وجزم ثانياً بعدم الصلاحية فمنع عمل الصفة فيما قبل الموصوف =

قبل الموصوف، وتخريج بعضهم<sup>(١)</sup> هذه الآية على أنَّ (إذا) مبتدأ، وما بعد الفاء خبر لا يصح إلا على قول أبي الحسن<sup>(٢)</sup> ومن تابعه في جواز تصرُّف (إذا)، وجواز زيادة الفاء في خبر<sup>(٣)</sup> المبتدأ؛ لأنَّ عُسْرَ الْيَوْمِ لِيُسْمَّبَ<sup>(٤)</sup> عن النَّقْرِ، والجيد أن يُخْرَج<sup>(٥)</sup> على حذف الجواب مدلولاً عليه بعسير<sup>(٦)</sup>، أي عُسْرَ الْأَمْرِ، وأما قول

قلت: يتحمل أنه أراد بالصالح ماله صلاحية في الجملة مع قطع النظر عن المانع. انظر الدماميني: ٢٠٦، والشمني: ٢٠٦/١، والدسوقي: ١٠٤/١.

وذهب أصحاب الحواشي إلى أنه يخالفه تجويز الرمخشري تعلق الظرف في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيجًا﴾ بالصفة على معنى: قل لهم قولاً بليجاً في أنفسهم مؤثراً في قلوبهم، وجوز أنه متعلق بقل، أي: قل لهم في شأن أنفسهم.

وانظر الكشاف: ٤٠٤ - ٤٠٥، وسورة النساء: ٦٣.

ورد العكاري هذا فقال: «.. وقيل يتعلق بـ(بليجاً).. وهو ضعيف؛ لأنَّ الصفة لا تعمل فيما قبلها» التبيان:

٣٦٨، وانظر البحر: ٢٨١/٣، فقد ردَّ رأى الرمخشري وقال: إنه لا يجوز على مذهب البصريين.

(١) هذا تخرير العكاري، وقد ذكرته قبل قليل وانظر التبيان: ١٢٤٩، وهو منقول في البحر عنه أيضاً:

.٣٧٢/٨

(٢) في م٤٤٥: «الأخفش».

(٣) قال الدماميني، ٢٠٦: ولا يجوز أن تكون هذه الفاء هي الدالة على الخبر حيث يتضمن المبتدأ معنى الشرط للدلالة على السبيبة نحو: الذي يأتيني فله درهم.

(٤) فيلزم كون الفاء لمحض الزيادة. وقال الشمني: «هذا تعليل لعدم صحة هذا التخريج إلا على قول الأخفش بجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ، وذلك أنها على هذا التخريج لا تكون عاطفة، وهو ظاهر، إذ مع خبر المبتدأ لا يعطف عليه، ولا سبيبة؛ لأنَّ عُسْرَ الْيَوْمِ لا يتسَبَّبُ عن النَّقْرِ..». انظر: ٢٠٧/١.

(٥) في م٢، وم٣، وم٥ / «تُخْرَج» بالتاء.

(٦) هذا الرأي للرمخشري قال في الكشاف ٨٥/٣: «إِنْ قَلْتَ بِمَا انتَصَبْ (إِذَا)، وكيف صَحَّ أَنْ يَقُعْ يَوْمَئِذٍ ظرفاً لِيَوْمٍ؟ قَلْتَ: انتَصَبْ (إِذَا) بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِنْ تُقْرَ في النَّاقْرِ عَسْرَ الْأَمْرِ عَلَى الْكَافِرِينَ..»، وما كان يضير المصتف أن ينسب محسن هذا التقدير إلى الرمخشري، رحمة الله عليهما.

ونقل أبو حيان نص الرمخشري في البحر ٣٧٢/٨، ونسب الفضل إلى أهله.

أبي البقاء<sup>(١)</sup>: إنه يكون مدلولاً عليه بـ«ذلك» لأن إشارة إلى النقر فمردود<sup>(٢)</sup>؛ لأنّه إلى اتحاد السبب والمسبب، وذلك ممتنع<sup>(٣)</sup>.

وأما نحو: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله»<sup>(٤)</sup> فمؤول على إقامة السبب<sup>(٥)</sup> مقام المسبب؛ لاشتهر المسبب، أي فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين.

قال أبو حيان: «ورد مقروناً بما النافية، نحو: <sup>(٦)</sup> ﴿وَإِذَا نُثَرَ عَلَيْهِمْ مَا أَيْنَتْنَا بَيْتَنَتِ مَا

(١) نقلت قول أبي البقاء قبل قليل في إعراب الآية من التبيان: ١٢٤٩.

(٢) الرد لابن هشام.

(٣) قال الدماميني، ٢٠٧: (وعند التأمل لا يمتنع؛ لأن النقر سبب لوقوع الأهوال العظيمة، فإذا جعل جواباً للشرط المتحد معه لفظاً جعل الجواب مسبباً، وكان من حذف المسبيب، وإقامة المسبيب مقامه ولا إشكال حينئذ).

وقال الشمني: «وكلام أبي البقاء صريح في أن المدلول عليه بذلك هو العامل في إذا، وأنه مع ما بعده هو الجواب، وعلى هذا فلا يلزم اتحاد السبب والمسبب». وانظر حاشية الأمير: ٩١/١.

(٤) «فهجرته إلى الله ورسوله» سقط من م ٣/٤٥ أ.

والحديث في فتح الباري، ١٢٦/١: «حدثنا عبد الله بن مسلمة قال: أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقة بن وقاص عن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الأعمال بالنية، ولكل أمرٍ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه». «باب الإيمان».

(٥) قال الدماميني، ٢٠٧: «وهذا متأتٍ في قول أبي البقاء الذي تقدّم على ما أسلفناه».

(٦) الآية: <sup>(٦)</sup> ﴿وَإِذَا نُثَرَ عَلَيْهِمْ مَا أَيْنَتْنَا بَيْتَنَتِ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَتَثُورُ بِغَايَاتِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾. سورة الجاثية: ٤٥/٢٥.

قال أبو حيان: «.. وخالفت (إذا) أدوات الشرط بأن جوابها إذا كان منفيًا بما لم تدخل الفاء بخلاف أدوات الشرط فلا بد من الفاء، تقول: إن تزرننا فما جفوتنا؛ أي مما تجفونا، وفي كون الجواب منفيًا بما دليل على ما اختتناه من أن جواب إذا لا يعمل فيها لأن ما بعد النافية لا يعمل فيما قبلها». البحر:

كَانَ حُجَّتُهُمْ .. ﴿ الآية ، وما النافية<sup>(١)</sup> لها الصدر . انتهى .

وليس هذا بجواب ، وإنما لاقترن<sup>(٢)</sup> بالفاء مثل : ﴿ وَإِن يَسْتَعْتِبُوْ فَمَا هُم مِنَ الْمُعْتَيْبِيْنَ ﴾<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup> وإنما الجواب محذوف ، أي عمدوا إلى الحجج الباطلة .

وقول بعضهم<sup>(٥)</sup> : إنه جواب على إضمار الفاء مثل : ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا أَوْصِيَّةً لِلْوَالَّدِيْنِ ﴾<sup>(٦)</sup> ، مردود بأن الفاء<sup>(٧)</sup> لا تُحذَفُ إلا ضرورة<sup>(٨)</sup> ، كقوله<sup>(٩)</sup> :

من يفعل الحسنات الله يشكُّرُها [والشرُّ بالشُّرِّ عند الله مثلان]<sup>(١٠)</sup>

= ونص أبي حيان هذا في الجنى الداني مختصرًا . انظر ص/٣٦٩ .

(١) في م/٤٥/٣: «وما النافية لها صدر الكلام». ولها الصدر، أي: ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(٢) قرن المصنف جواب إن الشرطية باللام حملًا على لو وهو ممتنع، وسيأتي له مثله في مواضع ويقع في كلام المصنفين كثيراً، وذكر الأمير أنه ليس عربياً، وذهب الدسوقي إلى أنه لم يصرّح أحد بجوازه، ولم يقف له على شاهد.

دماميني / ٢٠٨ ، أمير: ٩١/١ ، دسوقي: ١٠٥/١ .

(٣) الآية: ﴿ فَإِن يَصْرِفُوْ فَالنَّارُ مَثْوَيْ لَهُمْ وَإِن يَسْتَعْتِبُوْ .. ﴾ . سورة فصلت: ٤١/٢٤ .

(٤) قال الدماميني: «السائل أن يقول لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك؛ لأن الشرط هنا بيان وهي أصلية في بايتها بخلاف إذا، قال الرضي: ولعدم عراقة إذا في الشرطية جاز أن يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء..» انظر حاشية الدماميني: ٢٠٨ ، والرضي: ١١٢/١ .

(٥) أي انتصاراً لأنبي حيان. كما عن الدسوقي.

(٦) الآية: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ إِن تَرَكَ خَيْرًا أَوْصِيَّةً لِلْوَالَّدِيْنِ وَالآَقْرَبِيْنَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُنْفَقِيْنَ .. ﴾ . سورة البقرة: ٢/١٨٠ .

(٧) مجمل ما ذكره المصنف هنا مذكور في بحر أبي حيان: ١٩/٢ - ٢٠ ، وهو شيخه، فتأمل !!

(٨) في م/٤٥/٣: «إلا في ضرورة».

(٩) تقدّم الكلام على هذا البيت في باب «أَمَّا» المفتوحة الهمزة المشددة الميم.

(١٠) في م/٥٢/٢ ب جاء البيت تماماً، وفي بقية المخطوطات أثبتت صدره.

و(الوصية) في الآية نائب<sup>(١)</sup> عن فاعل (كتب)، و (للوالدين) متعلق بها<sup>(٢)</sup>، لا خبر، والجواب<sup>(٣)</sup> ممحض، أي فليوص، قوله ابن الحاجب: إن<sup>(٤)</sup> (إذا) هذه<sup>(٥)</sup> غير شرطية؛ فلا تحتاج إلى جواب، وإن عاملها ما بعد (ما) النافية كما عمل ما بعد (لا) في (يوم) من قوله تعالى: «يَوْمَ يَرَوُنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشَّرَىٰ<sup>(٦)</sup> يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ»<sup>(٧)</sup>، وإن ذلك<sup>(٨)</sup> من التوسيع في الظرف، مردود بثلاثة أمور: أحدها: أن مثل هذا التوسيع خاص بالشعر<sup>(٩)</sup> كقوله<sup>(١٠)</sup>:

ونحن عن فضلك ما استغنينا

(١) وهو ما ذهب إليه الزمخشري، وسمّاها فاعلاً، وهو من اصطلاحاته المعروفة. وانظر الكشاف: ٢٥٤/١، والبحر: ١٩/٢، وذهب بعض المعتبرين إلى أن «الوصية» مبتدأ على تقدير الفاء والخبر ممحض: أي فعلية الوصية، أو منطوق به وهو قوله للوالدين والأقربين: فالوصية للوالدين والأقربين، ذكر هذا أبو حيان، وذكره العكبري، ونسبة إلى الأخفش، انظر التبيان: ١٤٦.  
ونص الأخفش: «فالوصية على الاستئناف كأنه . والله أعلم: إن ترك خيراً فالوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً». معاني القرآن للأخفش: ١٥٨/٢.

(٢) أي بالوصية. و«لا خبر» على ما ذهب إليه الأخفش وغيره.

(٣) أي جواب «إن» والتقدير: «إن ترك خيراً فليوص».

(٤) «إن» سقطت من م ٢/١٧ ب.

(٥) أي في قوله تعالى: «وَإِنَّمَا تُنَزَّلُ عَلَيْهِمْ مَا يَكْسِبُونَ مَا كَانُوا حُجَّهُمْ» . من سورة الجاثية، وقد تقدمت / ٢٥.

(٦) «لا بُشَّرَى» ظهر أولها وطمس آخرها في م ٣/٤٥ ب.

(٧) تتمة الآية: «.. وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا» . سورة الفرقان: ٢٢/٢٥.

(٨) أي عمل ما بعدها في الظرف المتقدم عليها.

(٩) وعلى هذا فلا يجوز تحرير القرآن عليه، فالضرورة بابها الشعر.

(١٠) البيت من رجز عبد الله بن رواحة الخزرجي قاله للنبي ﷺ، وقيل هو لعامر بن الأكوع، ويروى قبله:

إِنَّ الَّذِينَ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا

إِذَا أَرَادُوا فَتْنَةً أَبَيْنَا

والثاني: أنّ (ما) لا يُقاس<sup>(١)</sup> على (لا)، فإنّ (ما) لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين، وختلفوا في (لا)<sup>(٢)</sup>، فقيل: لها الصدر مطلقاً<sup>(٣)</sup>، وقيل: ليس لها الصدر مطلقاً، لتوسطها بين العامل<sup>(٤)</sup> والمعمول في نحو: «إِنْ لَا تَقْمُ أَقْمٌ»، «وجاء بلا زاد»، قوله<sup>(٥)</sup>:

أَلَا إِنْ قُرْطَأْ عَلَى آلَةِ أَلَا إِنْ كَيْدَه لَا أَكِيدَ

= وفيه غير هذه الرواية، والشاهد في البيت أنّ «عن فضلك» متعلق بـ«استغنينا»، وعمل ما بعد (ما) فيما قبلها لضرورة الشعر، الأصل في (ما) النافية ألاّ يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأنّ لها الصدر مثل «إن» النافية، والقرآن لا ضرورة فيه؛ فلا يصح في الشعر إذا حُمِّل على باب الضرورة. وعامر بن الأكوع هو عامر بن سنان الأننصاري، وقد استشهد يوم خير. وأما عبد الله بن رواحة الأننصاري الخزرجي فقد شهد بدرًا والعقبة، واستشهد سنة سبع، وكان في الطبة الأولى من أهل بدر، وليس له عقب.

وانظر شرح البغدادي: ٢٥٠/٢، وشرح السيوطي: ٢٨٦/١، وتكرر البيت في السيرة. وفي سيبويه: ٢٠١٥: «وفي: فَأَنْزَلَنَ سَكِينَةَ عَلَيْنَا»، وهو أحد هذه الآيات.

(١) في م٤٥/٤٤ بـ«لا يُقاس».

(٢) قال الدسوقي في ١٠٥/١: «وإذا كانت مختلفاً فيها فكيف يُقاس المتفق عليه على المختلف فيه، فهو قياس مع الفارق».

وقال الدمامي: «الظاهر أن اختلافهم في غير (لا) الناسخة، أمّا (لا) الناسخة فلا يختلفون في أنّ لها الصدر؛ وعلى هذا لا يتأتى هذا القول، فحرر النقل في هذه المسألة؛ فلست على وثيق منها الآن». انظر ص/٢٠٨، وحاشية الأمير: ٩٢/١.

(٣) سواء وقعت في صدر جواب القسم أو لا. دمامي.

(٤) فعلًا كان المعمول أو اسمًا.

(٥) في م٢٧/٢ بـ، وم٤٥/٣ بـ، وم٤٦/٤: «إِلَّا تَقْمُ أَقْمٌ».

فصل بين «تقْم» و «إِنْ» بلا كما فصل بين الجار وال مجرور بهما في «بلا زاد»، وهو المثال الثاني.

(٦) البيت للأخرم السنسي، وبعده:

بعيد الولاء بعيد المحلَّ من يئأ عنك فذاك السعيد

والرواية عند السيوطي: «ما أَكِيد».

وقيل: إن وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر<sup>(١)</sup>; لحلولها محل أدوات<sup>(٢)</sup> الصدر، وإلا فلا<sup>(٣)</sup>، وهذا هو الصحيح، وعليه اعتمد سيبويه؛ إذ جعل انتساب «حبّ العراق» في قوله<sup>(٤)</sup>:

### آلیت حَبَّ العَرَاقِ الْدَّهْرَ أَطْعَمُهُ [والْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوْسُ]

= وفُرط: رجل من سبיס، الآلة: الحالة، ولا يقال بغير هاء، قوله: لا أَكِيدُ: ذهبوا فيه إلى أن «لا» نافية، وعلى رواية السيوطي: ما أَكِيد، «ما» زائدة لا نافية، لأنّ ما في حيّزها لا يعمل في ما قبلها. والكيد: المكر والخبث.

والمعنى: إني أَكِيد كيده كما يكيدني، قال الدماميني: أي أنّ هذا الرجل على حالة سوء ولست أَكِيد كيده.

وقال الشمني: وهذا أيضاً مثال لتوسيط «لا» بين العامل ومعموله إلا أن العامل فيه مؤخر عنها، والمعمول مقْدَمٌ عليها عكس الذي قبله.

والشاهد فيه: أن «لا» لا صداره لها، ولهذا تقدُّم مفعول الفعل الذي بعدها عليها. والأخرم السنسي نسبة إلى سبיס بن معاوية.. بن طيء.

وانظر الشاهد في شرح البغدادي: ٢٥٥/٢، ٢٩٤/١، وشرح السيوطي: ٢٠٨، والدماميني: ٢٠٩/١.

(١) أي لها صدر الجواب، أي جواب القسم، فلا يجوز وقوعها في أثناء الجواب. الدسوقي: ١٠٦/١.

(٢) وهي الحروف التي يُحاجَب بها القسم مثل: اللام، ما النافية، إن الناسخة. وانظر الأمير: ٩٢/١.

(٣) أي إذا لم تقع في صدر الجواب فلا صداره لها، ويجوز وقوعها في أثناء الكلام.

(٤) البيت للمتلمس بن جرير بن عبد المسيح يخاطب به عمرو بن هند، وكان المتلمس هجاه هو وطرفة بن العبد بعد أن كانا نديمين له، فكتب لهما كتابين إلى البحرين، ثم عرف المتلمس ما في كتابيه، وهو أن عمرو بن هند طلب من أمير البحرين قتله، فألقى الكتاب في النهر، ولحق بالشام وهجا عمراً، وتتابع طرفة طريقه إلى حتفه. آلیت: أي حلفت، والخطاب لعمرو، الحبّ الحنطة، القمح. أطعمة: أكله، و(لا) النافية مقدرة، أي «لا أطعمه».

والحب يأكله.. يريد أنه مُبتدئ يقبع البخل به، وأنت تحلف عليه لا أطعمه.

ومعناه: حلفت على حبّ العراق لا أكله مدة الدهر من العراق، فأنا لا أُبالي بذلك؛ فالحب في الشام =

على التوسيع<sup>(١)</sup>، وإسقاط الخافض وهو «على»، ولم يجعله من باب: «زيداً<sup>(٢)</sup> ضربته»؛ لأن التقدير<sup>(٣)</sup>: لا أطعمه: و(لا) هذه<sup>(٤)</sup> لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يُفَسِّر في هذا الباب عاملاً<sup>(٥)</sup>.

كثير حتى إنه من كثره يأكله السوس، وأنا مقيم هناك، فأنا لست بحاجة لا إلى العراق ولا إلى حبه.  
والشاهد فيه: انتساب «حب» على نزع الخافض وهو «على»، وذهب المبرد إلى أنه من باب الاستعمال، لا من باب الحذف أي: آليت أطعم حب العراق، أي لا أطعم.

وذكر أبو حيان البیت في تذکرته، واستشهاد سبیویه على أنه على تقدیر: على حب، قال وخطأه الجرمي والمبرد، فرعمما أن حب العراق منصوب بإضمار فعل، وهو من باب الاستعمال يُفسِّره أطعمه..  
والمتملس شاعر جاهلي مقلقاً، والمتملس لقبه، وصحيفته يُضرب بها المثل لما ظاهره خير وباطنه شر.  
وانظر البیت في شرح البغدادي: ٢٥٩/٢، وسبیویه: ١٧/١، وأمالی الشجيري: ٣٦٥/١، وأوضح المسالک: ١٧/٢، والعنيي: ٥٤٨/٢، «آليت»، والصبان: ٩٠/٢، والتصریح: ٣١٢/١، والجنی الدانی: ٤٧٣، والدیوان: ٩٥، والمخصل: ١٥١/٧، وشرح الأشمونی: ٣٤٥/٢. والبيان في غريب إعراب القرآن: ١٦١/١، ٣٥٦.

(١) أي آليت على حب العراق، ثم حذف الجار، فانتصب حب بالفعل على إسقاط الخافض على التوسيع. (الدمامیني).

(٢) وهو ما حذف فيه العامل على شريطة التفسير، وذهب إلى هذا المبرد، انظر شرح البغدادي: ٢٥٩/٢.

(٣) وهذا جواب القسم «آليت»، و «لا» محدوفة، مثل قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿تَأَلَّهُ تَفَتَّأْ تَذَكَّرُ يُوسُفُ هُنَّ آيَةٌ ٨٥﴾ والأصل: لا تفتأ.

(٤) الواقعة في صدر الجواب. ولها الصدر لأنها واقعة في جواب القسم.

(٥) قوله: «في هذا الباب» سقط من م ١٧/٢ بـ. وهو باب الاستعمال «المنصوب على شريطة التفسير». وانظر حاشية الأمیر: ٩٣/١.

قال الدمامیني، ٢٠٩: «فخرج بهذا أنه لا يجوز أن يكون أصل التركيب في البیت: آليت لا أطعم حب العراق الدهر لأطعمه، فإن قلت: ما فائدة تقید المصنف بقوله في هذا الباب؟ قلت: الاحتراز عن مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ﴾. التوبة: ٦/٩، فإن (استجار) مفسر لعامل أحد، وهو لا يمكن عمله في ذلك المعنى لو سلط عليه؛ ضرورة أن رافع الفاعل لا يجوز تأثیره عند البصريين». وانظر حاشية الأمیر: ٩٣/١.

و<sup>(١)</sup> الثالث: أنَّ (لا) في الآية<sup>(٢)</sup> حرف ناسخ، مثله في نحو: «لا رَجُل»، والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده، ولو لم يكن نافياً، لا يجوز: «زيداً إني أضرب»، فكيف<sup>(٣)</sup> وهو حرف نفي، بل أبلغ من هذا<sup>(٤)</sup> أنَّ العامل الذي بعده مصدر<sup>(٥)</sup>، وهم يُطْلِقُونَ القولَ بأنَّ المصدر لا يعمل فيما قبله، وإنما العامل محذوف، أي اذْكُرْ يوْمَ، أو يُعَذِّبُونَ يوْمَ<sup>(٦)</sup>.

ونظير ما أورده<sup>(٧)</sup> أبو حيان على الأكثرين أنَّ يورِد<sup>(٨)</sup> عليهم قوله تعالى<sup>(٩)</sup>:

**﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَذْكُرُ عَلَى رَجُلٍ يُنَتَّكُمْ إِذَا مُزَقْتُمُ كُلَّ مُمْزَقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾** فيقال: لا يصح لـ(جديد) أن يعمل<sup>(٩)</sup> في (إذا)، لأنَّ (إنَّ) ولا م الابتداء يُمْنَعان من ذلك؛ لأنَّ لهما<sup>(١٠)</sup> الصدر، وأيضاً فالصفة لا

(١) «و» الواو ليست في م ١٧/٢ بـ، ولا م ٥/٢٦ أـ. والثالث، أي: والثالث من ردِّه على ابن الحاجب.

(٢) وهي **﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا يُشْرِئُ يَوْمَيْدٍ لِلْمُتَّحِرِّمِينَ﴾** الفرقان: ٢٢/٢٥.

(٣) أي فكيف يتقدم المعمول على العامل إذا كان نافياً كما هو الحال في الآية.

(٤) أي أبلغ من هذا في الرَّدِّ.

(٥) ذهب بعضهم إلى جواز عمل المصدر فيما قبله إذا كان ظرفاً، واغترف ذلك لكثرته في الكلام.

وذهب ابن كيسان إلى جواز تقديم غير الظرف. انظر حاشية الأمير: ٩٣/١، والدسوقي: ١٠٦/٢.

(٦) أي يرون الملائكة أو يمنعون البشري يوم يرون الملائكة، فمحذف العامل مدلولاً عليه بقوله: لا يُشْرِئُ لهم.

(٧) الذي أورده على الأكثرين هو الآية: **﴿وَإِذَا نَلَئَ عَلَيْهِمْ مَا أَيْكُلَنَا بَيْتَنِتِ مَا كَانَ حُجَّتْهُم﴾** سورة العجاثية: ٢٢/٢٥. على الأكثرين الذين ذهبوا إلى أنَّ العامل في «إذا» جوابها.

(٨) في م ١٧/٢ بـ: «أَنْ يُؤَرَّدَ». والآية في سورة سباء: ٧/٣٤.

(٩) ويعين في هذه الحالة أنَّ العامل في «إذا» شرطها، أي: إنَّ مُزَقْتم كل ممزق في أي وقت إنكم لفِي خلقٍ جديـدـ. الدسوقي: ١٠٦/١.

(١٠) في الشمني / ٢٠٩/١: «قال ابن الصائغ: جعل اللام مثل: (أنَّ) المصدرية ممنوع، فإنها مع إنَّ سلبت المصدرية على المختار، ولعله يقول هذا بعد هذا أو في كتاب غير هذا. انتهى.

تعمل<sup>(١)</sup> فيما قبل الموصوف.

والجواب<sup>(٢)</sup> أيضاً: أن الجواب<sup>(٣)</sup> ممحض مدلول عليه بجديد، أي إذا مُزّقت  
تُجَدِّدون؛ لأن<sup>(٤)</sup> الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرن بالفاء<sup>(٥)</sup>،

= وعلق الشمني عليه قائلاً، وأقول: «ذكر المصنف ذلك في لام الابتداء، وقال أيضاً:  
أصل إن زيداً لقائم: لأن زيداً قائم، فدخلت اللام، وسلبت الصدرية باعتبار ما بعد إن، بدل أنها  
يتخطّطها عمل إن نحو: إن زيداً لقائم، ويتحطّطها عمل ما بعدها نحو: إن زيداً طعامك لأكل، ولم  
تسليها باعتبار ما قبل إن، بدليل أنها تمنع من تسلط فعل القلب على إن وعموليها، ولذلك كسرت في  
نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ﴾.

وقضية هذا التحقيق أن اللام مع إن في الصدرية باعتبار ما قبل إن حتى يتمتع عمل ما بعد اللام فيما  
قبل «إن» كما هو مراد المصنف هنا».

ونقل الأمير في حاشيته: ٩٢/١، اعتراض ابن الصائغ وكلام الشمني في المسألة.

(١) ذكر الدماميني أنه وقع في كلام الزمخشري ما يخالف هذا. انظر ص ٢٠٩.

(٢) أي الجواب عن هذه الآية عند الأكثرين كالجواب عن الآية السابقة وهي: ﴿مَا كَانَ حَبَّبُهُمْ﴾.

(٣) أي ليس الجواب قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

قال أبو حيان: «إذا جوابها ممحض تقديره: تُبعثون، وحذف لدلالة ما بعده عليه، وهو العامل في  
إذا على قول الجمهور، وقال الرجاج أيضاً ذلك، وقال أيضاً هو والنحاس: العامل: مزقهم.. وقال ابن

عطية: هو خطأ، وإفساد للمعنى». ورد أبو حيان كلام ابن عطية بأن إذا الشرطية مختلف في العامل  
فيها، وأن الصحيح أن يعمل فيها فعل الشرط كسائر أدوات الشرط. البحر: ٢٥٩/٧.

فكلام المصنف هنا من كلام شيخه أبي حيان. وانظر الكشاف: ٥٥٤/٢.

(٤) هنا علة لكون الجواب ممحضاً. الدسوقي: ١٠٦/١.

(٥) قال الدسوقي: ولا يحتاج للفاء في جواب إذا فالاعتراض وارد.

وقال الدماميني، ٢٠٩: «أسلفنا أن الرضي أجاز وقوع الجملة الاسمية جواباً لإذا مع خلوّها عن الفاء  
لعدم عراقة إذا في الشرطية، وعليه تخرج هذه الآية إن صحيحة، ولا حذف.

قلت: نص الرضي هو ما يلي: «ولعدم عراقة إذا في الشرطية جاز مع كونها للشرط أن يكون  
جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا عَصَبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾. الشورى: ٤٢/٣٧.  
الرضي: ١١١/٢.

نحو: «وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ»<sup>(١)</sup>.

وأما: «وَإِنْ أَطْعَمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ»<sup>(٢)</sup>، فالجملة جواب لقسم ممحض مقتدٌ قبل الشرط<sup>(٤)</sup> بدليل: «وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمْسِئُنَّ»<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup> الآية، ولا يُسُوغ أن يقال: قدرها<sup>(٧)</sup> خالية من معنى الشرط، فتستغني<sup>(٨)</sup> عن

(١) الآية: «يُسْتَوِنُوكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَإِلَّا لِذَلِكَينَ وَالْأَقْرَبَينَ وَالْأَشْتَخَنَ وَالْمَسْكِينَ وَأَنِّي أَسْكَبْتُ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ». سورة البقرة: ٢١٥/٢.

(٢) الآية: «هُوَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَدْكُرْ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفَسْقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَيُؤْخُونَ إِلَى أَوْلَائِهِمْ لِيُجَدِّلُوكُمْ وَإِنْ أَطْعَمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ». سورة الأنعام: ١٢١/٦.

قال أبو حيان في جواب الشرط: «زعم الحوفي أنه: إنكم لمشركون على حذف الفاء، أي فإنكم، وهذا الحذف من الضرائر؛ فلا يكون في القرآن، وإنما الجواب ممحض، وإنكم لمشركون جواب قسم ممحض، والتقدير: والله إن أطعمتهم؛ لقوله: وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسئن، وقوله: وإن تغفر لنا وترحمنا لنكونن، وأكثر ما يستعمل التركيب بتقدير اللام المؤذنة بالقسم الممحض على إن الشرطية...». البحر: ٢١٣/٤، ومن هذا ترى أن ابن هشام نقل عبارة أبي حيان كاملة من البحر، وطوى على ذلك ألا يصرح باسم شيخه.

(٣) أي وليس جواباً لـ «إن»؛ لأنه لا يحسن ذلك.

(٤) أي ذلك القسم، ومن المعلوم أنه إذا اجتمع قسم وشرط فالجواب للمتقدم منهما، وهو هنا القسم: والله لعن أطعمتهم..

(٥) الآية: «لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَاتَلُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ تَلَذُّثٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَحْدَهُ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمْسِئُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ». سورة المائدة: ٧٣/٥.

ذكر أبو حيان في البحر أن «ليمسئن» جواب قسم ممحض قبل أداة الشرط، وأكثر ما يحيىء هذا التركيب وقد صحبت «إن» اللام المؤذنة بالقسم الممحض، كقوله: «لَئِنْ لَّمْ يَنْتَهِ الْمُنَفِّقُونَ». الأحزاب: ٦٠/٣٣، انظر البحر: ٥٣٦/٣.

(٦) في ٢٧/٢١ب: «.. الَّذِينَ كَفَرُوا» زيادة من بقية الآية.

(٧) أي قدر «إذا» في آية سباء، وهي «.. إِذَا مُزِقْتُمْ كُلَّ مُمْزَقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ». سباء: ٧/٣٤.

(٨) في ٣/٤٦أ: «فَسْتَغْنِي»، ومثله عند الدسوقي: ١/١٠٧، والدماميني: ٢٠٩ وفي الأمير: «فَسْتَغْنِي»، وهي كذلك في بقية المخطوطات.

جواب، وتكون معمولة<sup>(١)</sup> لما قبلها، وهو «قال» أو «نذلكم» أو «ينبئكم»؛ لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) وهو «قال» من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَذْلُكُمْ﴾.

(٢) أي وقت التمييز، وإنما وقعت في حال حياتهم، وعلى ذلك فلا تكون ظرفًا لها.

الفصل الثالث

في خروج (إذا) <sup>(١)</sup> عن الشرطية

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا عَصَبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابُوهُمْ أَعْبُجُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، ف(إذا) فيهما ظرف لخبر<sup>(٤)</sup> المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية، والجملة الاسمية جواباً لاقترنت بالفاء<sup>(٥)</sup> مثل: ﴿وَإِنْ يَمْسِكَ

(١) انظر الجنى الداني: ٣٧٠، وهمع الهوامع: ١٧٨/٣، والرضي: ١١١/٢.

(٢) الآية : ﴿ وَالَّذِينَ يَجْنِبُونَ كَثِيرًا الْأَثْمَ وَالْفَوْحَشَ وَإِذَا مَا عَصَبُوا هُمْ يَقْفَرُونَ ﴾ . سورة الشورى:

قال أبو حيyan: «ما يدل على أن (إذا) هنا غير شرطية، فقد قال أبو البقاء: هم مبتدأ، ويغفرون خبر، والجملة جواب إذا. هـ.

قال أبو حيان: وهذا لا يجوز، لأن الجملة لو كانت جواباً لـ «إذا» وكانت بالفاء، تقول: إذا جاء زيد فعمرو منطلق، ولا يجوز حذف الفاء إلا إن ورد في شعر». البحر: ٥٢٢/٧، وانظر التبيان للعكبري: ١١٣٥.

وفي البيان، ٣٥٠/٢: «هم: فيها وجهان: أحدهما: أن يكون تأكيداً لما في غضبوا، ويغفرون: جواب إذا، والثاني: أن يكون التقدير: فهم يغفرون فحذف الفاء، والمبتداً هم، ويغفرون خبر المبتدأ، وحذف الفاء في جواب الشرط».

(٣) «قوله تعالى» ليس في م٤٤٦ب، ولا م٥٢٦أ.

والآية (٣٩) من سورة الشورى.

وفي البيان: ٢/٣٥، تعليقه على هذه الآية مثل كلامه على الآية السابقة.

وقال أبو حيـان: «ولـا يجوز أـن يكونـ: هـم يـتـصـرونـ، جـوابـاً لـإـذـاـ، وـالـجـمـلـةـ الشـرـطـيـةـ وـجـوابـهاـ صـلـةـ؛ لـمـاـ ذـكـرـناـهـ مـنـ لـزـومـ الـفـاءـ». الـبـحـرـ: ٥٢٢/٧.

(٤) خبر المبتدأ في الآيتين: يغفرون، يتتصرون، ومعنى قوله: ظرف لخبر المبتدأ بعدهما أن خبر المبتدأ هو العامل فيها في الآيتين.

(٥) لما لم يتم الاقتران بالفاء دل على أنها لا تحتاج هنا إلى جواب، ولما كان الأمر كذلك بقي عندنا أن تكون ظرفية.

يُخْبِرُ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ<sup>(١)</sup>، وقول بعضهم: إنه على إضمار<sup>(٢)</sup> الفاء، تقدم رَدَهُ<sup>(٣)</sup>، وقول آخر: إن الضمير توكيده<sup>(٤)</sup> لا مبتدأ، وإن ما بعده الجواب، ظاهر التعسُّف<sup>(٥)</sup>، وقول آخر: إن جوابها محنوف<sup>(٦)</sup> مدلول عليه بالجملة بعدها، تكُلُّف<sup>(٧)</sup> من غير ضرورة<sup>(٨)</sup>.

وذكرت من قبل ما يُردد به على المصنف وهو أنه من حملها على الشرطية وجعل الجواب بعدها فإنما ذهب إلى عدم حاجتها إلى الاقتران بالفاء كبقية أدوات الشرط؛ لأنها غير عريقة ومتمكانة في باب الشرط، ومن ثم انحطّت درجة عن هذه الأدوات، في سلب الفاء منها في بعض الأحيان.

(١) الآية: هُوَ إِن يَمْسَكَ اللَّهُ يَضُرُّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يَمْسَكَ يُخْبِرُ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ<sup>(٩)</sup>. سورة الأنعام: ١٧/٦.

(٢) أي إذا شرطية، والجملة الاسمية جوابها، والفاء مقدرة.

(٣) رد المصنف وشيخه أبو حيان هذا القول بأن الفاء تحذف للضرورة؛ وليس في النص القرآني ضرورة ثراعي.

(٤) أي الضمير في: هم يغفرون، هم يتتصرون، في الآيتين ضمير فصل مؤكّد لامبتدأ، وقد نقلت هنا عن بيان ابن الأنباري قبل قليل، وذكر مثل هذا أبو حيان في البحر: ٥٢٢/٧، قال: «يجوز أن يكون هم توكيدياً للفاعل في غضبوا».

وما بعد هذا الضمير يكون جواب «إذا».

(٥) وفي الدسوقي: ١٠٧/١: «وفي نظر؛ إذ هذا القول موافق للقواعد؛ فلا تعسُّف أصلًا فضلًا عن كونه ظاهراً».

(٦) ذهب إلى هذا أبو البقاء في التبيان: ١١٣٥، قال: «وقيل: هم مرفوع بفعل محدود تقديره: غفروا، فحذف لدلالة يغفرون عليه». وذكر أبو حيان مثل هذا عن الحوفي في البحر ٥٢٢/٧، وذكره ابن الأنباري في البيان ٣٥٠/٢.

(٧) يذهب المصنف هنا إلى أن جعلها غير شرطية يعني عن التكليف في تقدير الجواب على هذا النحو.

(٨) في الشمني، ١/٢١٠: «هكذا في غالب النسخ، ووقع في نسخة الدماميني: تكُلُّف لا داعي إليه»، ولم أجده مثل هذا في النسخ المخطوطة التي بين يديّ.

ثم إن أصحاب الحواشى ردوا هذا على المصنف بأن هناك ضرورة تدعوه إلى مثل هذا التقدير، وهي جريان «إذا» على غالب أحوالها في كونها شرطية. انظر الدماميني: ٢١٠.

ومن ذلك<sup>(١)</sup> (إذا) التي بعد<sup>(٢)</sup> القسم نحو: «وَالْأَيْلُ إِذَا يَغْشَى»<sup>(٣)</sup>، «وَالنَّجْحُرُ إِذَا هَوَى»<sup>(٤)</sup>، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها<sup>(٥)</sup> جواباً في المعنى<sup>(٦)</sup> كما في قولك:  
 (٧) «آتَيْكَ إِذَا أَتَيْتَنِي»<sup>(٨)</sup>، فيكون التقدير<sup>(٩)</sup>: إذا يغشى الليل، وإذا هو النجم، أقسمتُ. وهذا ممتنع لوجهين:

(١) أي ومن مجئها مجرد عن الشرط ودالة على الظرفية مجئها بعد القسم. وانظر هذه المسألة وشهادتها في كتاب الشيخ عضيمة «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»: ١/٩٤ «إذا بعد القسم».

(٢) في طبعة مبارك، ١٣٦: «بعدها»، وهو غير الصواب.

(٣) سورة الليل: ١/٩٤.

قال الرضي في شرح الكافية: ١١/٢: «قيل ليس في (إذا) في نحو قوله تعالى: «وَالْأَيْلُ إِذَا يَغْشَى» معنى الشرط، إذ جواب الشرط إما بعده أو مدلول عليه بما قبله، وليس بعده ما يصلح للجواب، لا ظاهراً، ولا مقتداً لعدم توقف معنى الكلام عليه، وليس هنا ما يدل على جواز الشرط قبل إذا إلا القسم، فلو كان (إذا) للشرط كان التقدير: إذا يغشى أقسم، فلا يكون القسم منجزاً بل معلقاً بغشيان الليل، وهو ضد المقصود؛ إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلُّم بهذا الكلام، وإن كان نهاراً، غير متوقف على دخول الليل».

(٤) سورة النجم: ١/٥٧.

(٥) وهو أقسم، المدلول عليه بقوله تعالى: والليل، والنجم.

(٦) قال في المعنى لأنَّه في الظاهر محذوف، والسابق على الشرط دليل الجواب على الأصح وليس الجواب نفسه وانظر الدسوقي: ١٠٦/١.

(٧) في ١٧/٢م بـ: «آتَيْكَ» بالقصر.

(٨) أي نقدر جواب إذا في هذا المثال مما سبقها وهو الفعل آتَيْكَ.

(٩) هذا الذي ذكره هنا المصنف أخذه من شيخه أبي حيان فقد قال في البحر، ٤٨٠/٨: «والذي نقوله: إن المعرض هو تقرير إذا بعد الإقسام كقوله: «وَالنَّجْحُرُ إِذَا هَوَى»، «وَالْأَيْلُ إِذَا أَدْبَرَ» \* والصحيح إذا أَشَفَ ..» فإذا ظرف مستقبل لا جائز أن يكون العامل فيه القسم المحذوف، لأنَّ فعل إنشائي فهو في الحال ينافي أن يعمل في المستقبل؛ لإطلاق زمان العامل زمان المعمول، ولا جائز أن يكون ثم مضاد محذوف أقيم المقسم به مقامه، أي وطلع النجم ومجيء الليل؛ لأنَّه معمول لذلك الفعل، فالطلوع حال، ولا يعمل فيه المستقبل ضرورة أن زمان المعمول زمان العامل.

أحدهما: أن القَسْمَ الإِنْشائِي<sup>(١)</sup> لا يقبل التعليق؛ لأن الإِنشاء إِيقاع<sup>(٢)</sup>، والمعلق يحتمل<sup>(٣)</sup> الواقع وعَدْمه، فاما: «إِن جَاءَنِي فَوَاللهُ لِأَكْرَمْهُ»<sup>(٤)</sup>، فالجواب في المعنى<sup>(٥)</sup> فعل الإِكْرَام؛ لأنَّ المُسَبَّب<sup>(٦)</sup> عن الشَّرْطِ، وإنما دخل القَسْمَ بينهما

= ولا جائز أن يعمل فيه نفس المقسم به؛ لأنَّه ليس من قبيل ما يعمل؛ سيما إنَّ كَانَ جَزْمًا، ولا جائز أن يقدَّر مَحْذُوفَ قَبْلَ الظَّرْفِ، فَيَكُونُ قدَّ عَمَلَ فِيهِ، وَيَكُونُ ذَلِكُ العَالِمُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَتَقْدِيرِهِ: وَالنَّجْمُ كَائِنًا إِذَا هُوَ، وَاللَّيلُ كَائِنًا إِذَا يَغْشِي؛ لَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ كَائِنًا أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْعَالِمِ، وَلَا يَصْحُ أَنْ يَكُونَ مَعْمَلًا لِشَيْءٍ مَا فَرَضْنَاهُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا، وَأَيْضًا فَقَدْ يَكُونُ الْقَسْمُ جَثْثَةً، وَظَرْفُ الزَّمَانِ لَا تَكُونُ أَحْوَالًا عَنِ الْجَثْثِ كَمَا لَا تَكُونُ أَخْبَارًا».

انظر نصَّ أَيِّ حِيَانٍ هَذَا، ثُمَّ قارِنْهُ بِمَا فَعَلَ ابْنُ هَشَامَ فِي هَذَا وَمَا بَعْدِهِ، ثُمَّ احْكُمْ عَلَيْهِ بِمَا شَئْتَ أَنْ تَحْكُمْ.

(١) وهذا القسم إِنْشائِي في الآيتين.

(٢) قال الأمِيرُ في حاشيته، ٩٤/١: «أَيِّ فَإِنْ مَدْلُولُهُ واقعٌ بِنَفْسِ النَّطْقِ بِهِ، وَقَوْلُنَا: إِنْ دَخَلَتِ الدَّارُ فَأَنْتَ حَرٌ، إِنْشَاءُ لِلِّتَّعْلِيقِ لَا لِلِّتَّعْلِيقِ لِلِّإِنْشَاءِ»، كَذَا قَالَ نَجْمُ الدِّينِ سَعِيدٌ فِي شَرْحِهِ لِلْحَاجِيَّةِ وَرَدَّ هَذَا الرَّضِيِّ، وَاسْتَدَلَ عَلَى ذَلِكَ بِمَا وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْجَمْلِ الإِنْشائِيَّةِ جَزَاءً لِلشَّرْطِ مُثِلَّ «فَإِنْ شَهِدُوا فَأَنْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ»<sup>(٧)</sup> النساء: ١٥/٤.

«فَإِنْ أَطْعَنَكُمْ فَلَا تَبْعُدُوا عَلَيْهِنَّ سَكِيلًا»<sup>(٨)</sup> النساء: ٣٤/٤.

وانظر الدِّمَامِيَّ: ٢١، والدِّسْوِيَّ: ١٠٧/٣، وَشَرْحُ الرَّضِيِّ: ١١١/٢ - ١١٢.

(٣) في ٤٦/٣ بـ: «يَقْبِلُ».

(٤) هذا المَثَالُ جَوَابٌ عَمَّا يَقُولُ إِنَّهُ وَرَدَ وَقَعَ الْقَسْمُ الإِنْشائِيُّ جَوَابًا فِي قَوْلِكَ: إِنْ جَاءَنِي، فَجَاءَ فَعَلَ الشَّرْطَ، وَالْفَاءُ رَابِطَةٌ، وَلَا كَرْمَةٌ جَوَابُ الْقَسْمِ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ هُوَ الْقَسْمُ وَجَوَابُهُ بَدْلِيلُ قَرْنَهُ بِالْفَاءِ».

الدِّسْوِيَّ: ١٠٧/١.

(٥) أَيُّ وَفِي الظَّاهِرِ مَجْمُوعُ الْقَسْمِ هُوَ الْجَوَابُ، وَفِي الْمَعْنَى لَا كَرْمَةٌ، أَيُّ مَضْمُونُهُ الَّذِي هُوَ جَوَابُ الْقَسْمِ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَلَا يَكُونُ جَمْلَةُ الْقَسْمِ، كَذَا عَنِ الشَّيْخِ درَدِيرِ. وَانْظُرُ النَّصَّ فِي الدِّسْوِيَّ: ١٠٧/١.

(٦) أَيُّ لَأَنَّ مَضْمُونَهُ هُوَ الْمُسَبَّبُ عَنِ الشَّرْطِ.

لمجرد التوكيد، ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ جواب «وَأَتَيْل»<sup>(٢)</sup> ثابت دائمًا، وجواب «وَالنَّجْمِ»<sup>(٣)</sup> ماضٍ مستمر الانتفاء، فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط<sup>(٤)</sup>.

- والثاني<sup>(٥)</sup>: أنَّ الجواب خيري؛ فلا يدل عليه<sup>(٦)</sup> الإنشاء؛ لتبادر<sup>(٧)</sup> حقيقتهما.

\* \* \*

(١) أي في الآية.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ سَعِينَكُمْ لَشَقَّ﴾ الآية/٤ من سورة الليل، ومعنى قوله ثابت دائمًا أن تفريق السعي الوارد في الجواب يكون ثابتاً دائمًا.

(٣) الجواب هو: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا عَوَى﴾ آية/٢.

(٤) أي فلا يصلحان جواباً، بخلاف جواب القسم في الحال فيصلح أن يكون جواباً في المعنى للشرط.  
انظر الدسوقي: ١٠٨/١.

(٥) أي الردُّ الثاني عن الجواب المقدر في الآيتين حيث قيل: إنَّ التقدير في إذا يغشى الليل - إذا هو النجم. أقسمت - وهو خيري، لما قدمه من أن الإنشاء لا يقبل التعليق. انظر الأمير: ٩٤/١  
والدسوقي: ١٠٨/١.

(٦) أي لا يدل على الجواب المقدر بعد إذا، أي لا يكون ما قبل (إذا) الذي هو القسم دليلاً لجوابهما المحدوف لتبادر الدليل والمدلول عليه. الدسوقي: ١٠٨/١.

وعند الدمامي، ٢١١: «أي لا يدل عليه فعل الإنشاء وهو أقسم الذي يتعلّق به حرف القسم».

(٧) وفي حاشية الأمير، ٩٤/١: «هذا لا ينافي الدلالة؛ إذ يكفي فيها التزام، كيف، وكثيراً ما يؤرّل الإنشاء بالخبر؟ نعم ليس هنا المعنى على الإخبار».

## ٢٦ - أَيْمَنٌ<sup>(١)</sup>

أَيْمَنٌ: المختص<sup>(٢)</sup> بالقسم: اسم لا حرف، خلافاً للرِّجَاجِ والرِّمَانِي<sup>(٣)</sup>، مفرد<sup>(٤)</sup> مشتق من الْيُمِنِ، وهو البرَّكة<sup>(٥)</sup>، وهمزته همزة<sup>(٦)</sup> وصل، لا جمع<sup>(٧)</sup>

(١) في م ١٣٢/١: «أَيْمَنٌ» كذا بهمزة القطع، وهي على هذا الضبط جمع يمين.

(٢) في م ١٧/٢ ب: «المختصّة». وتخصيصه بالقسم هنا أخرج «أَيْمَنٌ» جمع يمين، فهو جمع باتفاق، وأيمن للقسم، لا يستعمل في غيره، فهو خاص باليمين.

قال الماليقي: « وإنما ذلك لأنّ «أَيْمَنٌ» لفظ غير متصرّف لا يكون إلا في القسم ». رصف المباني: .٤٢

(٣) قال المرادي: «ذهب الرِّجَاجِ والرِّمَانِي إلى أنه حرف جَرٍ، وشَدَا في ذلك» الجنى الداني: ٥٣٨. وفي همع الهوامع، ٤/٢٣٨: «قال أبو حيان: وهو خلاف شاذ».

والرِّمَانِي: هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرِّمَانِي، وكان يُعرف أيضاً بالإخشيدى، وبالوراق، وهو بالرماني أشهر، كان إماماً في العربية، علّاماً في الأدب في طبقة الفارسي والسيرافي معتزلياً، ولد سنة (٢٧٦هـ) وأخذ عن الرِّجَاجِ وابن السِّرَاجِ وابن دريد، وله من المصنّفات: التفسير، الحدود الأكبر الأصغر، شرح أصول ابن السِّرَاجِ، شرح سيبويه، شرح المقتضب، معاني الحروف، وغيرها. توفي سنة (٣٨٤هـ). انظر بغية الوعاة/٢/١٨١.

(٤) هذا رأى سيبويه والبصريين. انظر الكتاب: ٢/٤٧، والأزهية: ٢، وحمل الرِّجَاجِي: ٧٣.

(٥) قوله: «وهو البرَّكة» سقط من م ١٣٢/١أ، وم ٢/١٧ ب، وم ٣/٤٦ ب. وأثبتت فيما تبَقَّى والحواشي والمطبوع.

(٦) هي كذلك عند سيبويه، وعند الكوفيين وابن كيسان وابن درستويه همزته همزة قطع، وحذفت في الوصل لكثره الاستعمال.

وانظر رصف المباني: ٤٢، وهمع الهوامع/٤، ٣٢٩، والصحاح، واللسان، والنهاية (يمن)، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٤٠٧ - ٤٠٤.

(٧) قال المرادي: «وقال الكوفيون: هو جمع يمين، واعتبروا عن وصل همزته بكثرة الاستعمال، على أنّ أبا الحسن قد حكى قطعها». الجنى الداني: ٥٣٨، وانظر حاشية الأمير: ١/٩٤ =

يمين، وهمزته همزة قطع<sup>(١)</sup>، خلافاً للكوفيين.

ويرد<sup>(٢)</sup> جواز كسر همزته<sup>(٣)</sup>، وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك<sup>(٤)</sup> في الجمع من نحو: أَفْلُس<sup>(٥)</sup>، وَأَكْلُبْ، وقول نصيبي<sup>(٦)</sup>:

**فقال فريق القوم لما نشدتهم: نَعَمْ، وفريق: لَيَمِنُ اللَّهُ ما ندرى**

= وفي جمل الزجاجي / ٧٤: «قال الفراء: ألف «أيمن الله» ألف قطع. وهي جمع يمين عنده». وانظر الأزهية: ٣ «الفراء»، وكذا في رصف المباني: ٤٢، وفي الإنصال، ٤٠٤: «الكوفيون».

(١) كذا عند الكوفيين، وفي رصف المباني / ٤٣: «وهو فاسد».

(٢) أي يرد رأي الكوفيين في كونه جمعاً، وهذا مثبت في الجنى الداني: ٥٣٩، وعن أخذ ابن هشام هذه الردود.

وقال المرادي: «الثاني: من العرب من يكسر همزته في الابتداء، الثالث: أَنْ من العرب من يفتح ميمه، فيكون على وزن أَفْعَلْ، ولا يكون ذلك في الجموع...».

(٣) وصورته عندئذ: «إيمَنْ». وذكر الشمني فيه اثنى عشرة لغة.

(٤) أي كسر الهمزة وفتح الميم.

(٥) في رصف المباني، ٤٣: «وألف الجمع لا تكسر، لا يقال في أَفْلُس إِفْلُس، ولا في أَعْبُد إِعْبُد».

(٦) البيت من قصيدة لنصيبي مطلعها:

**أَلَا يَا عَقَابَ الرَّوْكَرِ وَأَكْرَرَ ضَرِيَّةَ سُقِيتِ الْغَوَادِيِّ مِنْ عَقَابِ عَلَى وَكْرِ**

وفي م ٤٧/٣ ب: «لا ندرى»، وهي المثبتة في هم الهوامع.

ذكر نصيبي أنه تعرض لزيارة حبيبة، فجعل ينشد ناقة ضلت له مخافة أن ينكِّر عليه مجيهه، ففريق قال: نعم، هي هناك، ومنهم من قال: ما ندرى أذلك صحيح أم لا، ومعنى نشدتهم: استحلفهم بالله.

والشاهد في البيت أَنَّ «أيمَنَ اللَّهُ» يرد به المصنف على الكوفيين مذهبهم في أَنَّ ألف «إيمَنْ» قطع، فلو كانت من باب القطع لثبتت مع اللام، ولهذا قال أبو علي: قولهم: ليمن الله يدل على أَنَّ ألف ألف وصل سقطت لما اتصل بما قبله، أعني باللام التي تدخل على المبتدأ.

ونصيبي مولىبني كعب من كنانة، وقيل غير ذلك، وكان حبشاً وأمه سوداء. وهو شاعر فعل فصيح مقدم في النسيب والمديح ولم يكن له حظ في الهجاء.

فحذف ألفها في<sup>(١)</sup> الدرج.

ويلزمـه<sup>(٢)</sup> الرفع بالابتداء، وحذف<sup>(٣)</sup> الخبر، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى، خلافاً لأنـ ابن دُرُستُوْيَه<sup>(٤)</sup>، في إجازة جـره بحرف<sup>(٥)</sup> القسم، ولاـبن مالـك في جواز إضافته إلى الكـعبـة<sup>(٦)</sup>، وكـاف الضـمير<sup>(٧)</sup>.

= وانظر البيت في المراجع التالية: الديوان: ٩٤، وشرح البغدادي: ٢٦٨/٢، وشرح السيوطي: ١/٢٩٩، وهـمـعـ الـهـوـامـعـ: ٢٣٩/٤، وـشـرـحـ المـفـصـلـ: ٣٥/٨، ٩٢/٩، وـسـيـوـيـهـ: ١٤٧/٢، ٢٧٣، والأـزـهـيـهـ: ٣ وـجـمـلـ الزـرـاجـاجـيـ: ٧٣، وـرـصـفـ المـبـانـيـ: ٤٣، والمـقـضـبـ: ٢٢٨/١، ٩٠/٢، ٣٣٠، والـمـنـصـفـ: ٥٧/١، وأـمـالـيـ القـالـيـ: ٢٠٦/٢ - ٢٠٧، والإـنـصـافـ: ٢٢٣، ٤٠٧.

(١) في هـمـعـ الـهـوـامـعـ، ٣٢٩/٤: «الأـصـحـ أنـ هـمـزـتـهـ هـمـزـةـ وـصـلـ بـدـلـيلـ سـقوـطـهـاـ بـعـدـ مـتـحـرـكـ». وـانـظـرـ رـصـفـ المـبـانـيـ: ٤٣. وـاعـتـذـرـ الدـمـامـيـ فـيـ صـ: ٢١٢، عـنـ الـكـوـفـيـنـ فـيـ أـنـ لـهـمـ أـنـ يـقـولـواـ إـنـهـاـ حـفـقـتـ بـذـلـكـ لـكـثـرـ الـاستـعـمـالـ، وـاعـتـذـارـهـ لـيـسـ بـذـاكـ، وـنـقـلـ هـذـاـ أـصـحـابـ الـحـوـاشـيـ وـلـمـ يـعـقـبـواـ بـشـيءـ.

(٢) أي لـفـظـ «ـأـيـمـنـ»، وـقـدـ اـنـتـقـلـ فـيـ هـذـهـ الفـقـرـةـ إـلـىـ بـيـانـ أـحـكـامـ تـخـصـهـ، بـعـدـ أـنـ عـرـضـ الـخـلـافـ فـيـ حـقـيقـةـ الـهـمـزـةـ. وـفـيـ الـجـنـيـ الدـانـيـ، ٥٤٠: «ـوـيـعـلـقـ بـايـمـنـ مـسـأـلـاتـانـ: الـأـوـلـيـ فـيـ حـكـمـهـ، وـهـمـ اـسـمـ يـلـزـمـهـ الرـفـعـ بـالـابـتـادـاءـ...».

(٣) والتـقـدـيرـ: أـيـمـنـ اللـهـ قـسـميـ.

(٤) ذـهـبـ اـبـنـ درـسـتوـيـهـ إـلـىـ جـواـزـ جـرـهـ بـوـاـوـ الـقـسـمـ نـحـوـ: وـاـيـمـنـ اللـهـ.. كـذـاـ فـيـ الـجـنـيـ: ٥٤٠.

(٥) سـقطـ منـ هـنـاـ إـلـىـ قـوـلـهـ: كـوـنـهـ خـبـراـ. مـنـ مـ٥/٥ـ بـ.

(٦) نـحـوـ أـيـمـنـ الـكـعـبـةـ.. كـذـاـ فـيـ الـجـنـيـ: ٥٤٠.

(٧) كـذـاـ فـيـ الـمـخـطـوـطـاتـ، وـفـيـ طـبـعـةـ مـبـارـكـ، ١٣٧: «ـوـلـكـافـ الضـمـيرـ».

وـقـدـ جـاءـ هـذـاـ فـيـ قـوـلـ عـرـوـةـ بـنـ الزـيـرـ «ـأـيـمـنـكـ لـعـنـ اـبـتـلـيـتـ لـقـدـ عـافـيـتـ» كـذـاـ فـيـ الـجـنـيـ: ٥٤٠، وـرـوـاـيـةـ الـهـمـعـ: ٤/٢٤٠: «ـأـيـمـنـكـ لـعـنـ اـبـتـلـيـتـ لـقـدـ عـافـيـتـ» مـنـ غـيـرـ لـامـ الـابـتـادـاءـ.

وـذـكـرـ الـمـرـادـيـ إـضـافـتـهـ إـلـىـ (ـذـيـ) كـقـولـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ: «ـوـيـمـ الذـيـ نـفـسـ مـحـمـدـ يـدـهـ» قـالـ: وـقـدـ أـضـيـفـ إـلـىـ غـيـرـ ذـلـكـ فـيـ الشـعـرـ، وـفـيـ الـهـمـعـ: ٤/٢٤٠: «ـقـوـلـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ: وـاـيـمـ الذـيـ نـفـسـيـ يـدـهـ..» ثـمـ قـالـ: «ـوـأـصـحـ أـنـ مـضـافـ لـهـ الـكـعـبـةـ وـالـكـافـ وـالـذـيـ، وـالـأـوـلـ هوـ الـأـغـلـبـ، وـقـالـ الـفـارـسـيـ لـاـ يـضـافـ إـلـاـ إـلـىـ اللـهـ وـالـكـعـبـةـ».

وَجَوْزُ ابن عصفور كونه<sup>(١)</sup> خبراً، والمبتدأ محذوف، أي: قسمي ايمن الله<sup>(٢)</sup>.

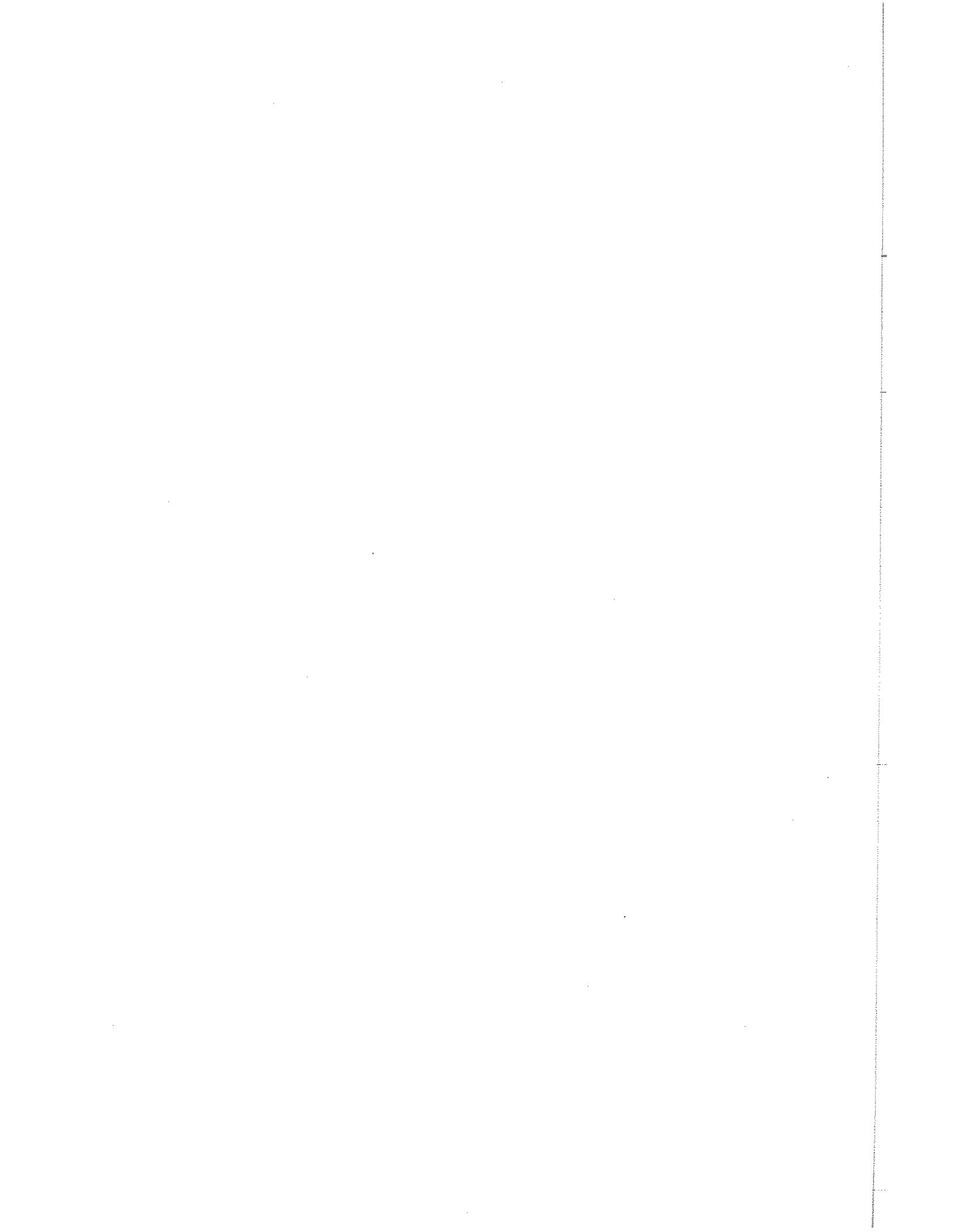
\* \* \*

(١) جاء في المقرب، ٢٠٧/٢: «.. أو الرفع على أنه خبر ابتداء مضمر.. ورفعه على تقدير: قسمي يمين الله».

وذهب الدسوقي إلى أن الأول وهو كونه مبتدأ أولى؛ لأنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه الثاني أولى. ونقل هذا عن الدماميني. انظر حاشية الدماميني: ٢١٢، والدسوقي: ١/١٠٨.

(٢) ترك المصنف شيئاً ذكره النحويون وهو اللغات فيها، وانظر الجنى الداني: ٥٤١، فقد ذكر فيها عشرين لغة، وانظر جمل الرجالجي: ٧٤، والإنصاف: ٢٢٢.

**حرف الباء**



## ٣٧ - الباء المفردة

الباء المفردة: حرف جر لأربعة عشر معنى:

أولها: الإلصاق<sup>(١)</sup>:

قيل: وهو معنى لا يفارقها<sup>(٢)</sup>; فلهذا اقتصر عليه سيبويه<sup>(٣)</sup>.

ثم الإلصاق حقيقي<sup>(٤)</sup> كـ«أمسكت بزيد»، إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على<sup>(٥)</sup> ما يحبسه<sup>(٦)</sup> من يد<sup>(٧)</sup> أو ثوب<sup>(٨)</sup> أو نحوه، ولو قلت: «أمسكته»، احتمل<sup>(٩)</sup>

(١) انظر الإلصاق في سير الصناعة: ١٢٣/١، وشرح المفصل: ٢٠/٨.

(٢) عند الدمامي، ٢١٢: «لا يفارقها في شيء من موارد استعمالها، فظاهر بذلك أنه معناها الأصلي الموضوعة هي له» وانظر رصف المبني: ١٤٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣/٢، والجني الداني: ٣٦.

(٣) كذا في الجنى الداني: ٣٦، وانظر المقتضب: ١٤٢/٤، وشرح المفصل: ٢٢/٨، والبرهان: ٤/٢٥٢، والرضي: ٣٠٤/٢، والمقرئ: ٢٠٤/١.

وفي الكتاب، ٣٠٤/٢: «وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط»، وفي رصف المبني، ١٤٤: «وهذا المعنى في كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها حتى إن بعض النحوين قد ردوا أكثر معاني الحروف إليه، وإن كان على بعد، وال الصحيح التسويع كما ذكر وينذكر».

(٤) النص في الجنى الداني / ٣٦.

(٥) سقط «أو على» من م ٢/١٨.

(٦) أي على شيء يحبس زيداً، أو على الذي يحبس زيداً - دمامي: ٢١٢.  
(٧) «يد» ليس في م ٢/١٨.

(٨) في حاشية الأمير، ٩٥/١: «ونازع الشارح كون الإلصاق حقيقياً إذا أمسك على الثوب بدون إمساك على الجسد تبعاً لابن الصائغ، وأجاب عنه الشمني بأنّ اللغة لم توضع على مثل هذه المضايقة».

وانظر الدمامي: ٢١٢، وسبق الدمامي إلى هذا ابن الصائغ، وانظر الشمني: ٢١٢.

(٩) أي ذلك المعنى، أي قبضت على شيء من جسمه.

ذلك، وأن تكون<sup>(١)</sup> مَنْعَتُهُ من التصْرِفِ. ومجازي<sup>(٢)</sup>: نحو: «مررت بزید»، أي أَصَقْتُ<sup>(٣)</sup> مروري بمكان يقرب من زید، وعن الأَخْفَش<sup>(٤)</sup> أنَّ المعنى: مررت على زید، بدليل: «وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ»<sup>(٥)</sup>.

وأقول: إن كُلًاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقاً إذا كان مُفْضِياً<sup>(٦)</sup> إلى نفس المجرور كـ«أَمْسَكْتُ<sup>(٧)</sup> بزید»، وـ«صَعِدْتُ عَلَى السَّطْح»، فإن أَفْضَى<sup>(٩)</sup> إلى ما يقرب منه فمجاز<sup>(١٠)</sup> كـ«مررت بزید»،

(١) في م ٤٧/٣، و م ٤٧/٤: «أَنْ يَكُونُ» بالياء.

(٢) النص في الخزانة ٦٧١/٣ نقله البغدادي عن المغني، وما عند المصنف هنا ذكره المرادي في الجنى الداني ٣٦ - ٣٧ عن الزمخشري، فالمعنى مسبق إليه، ولم يُشر إلى هذا.

(٣) في م ٤٧/٤ فوق «أَصَقْتُ» كُتِب «التصْرِفُ».

(٤) المقصود به الأَخْفَش الأَسْعَرُ، والنَّصُ في الخزانة ٦٧١/٣.

(٥) وفي الجنى الداني ٣٧ ذكر هذا المعنى عن ابن مالك، ثم قال وحکاه عن الأَخْفَش، ونقل مثل هذا الشمني، وقال الدمامي ٢١٣/٢: «فالباء عنده في هذا المثال ليست للإلصاق، وإنما هي للاستعلاء كعلى».

وفي حاشية الأمير ٩٥/١: «قوله عن الأَخْفَش يخالفه في شرح اللُّبِّ، لا يقال: مررت عليه إلا إذا جاوزته بكثرة السير، فكأنك استعليت عليه، وصِرُوتَ فوقه في السير، أو كان المرور من مكان مرتفع». ومثل هذا عند الشمني ٢١٣/١.

(٦) سورة الصافات ٣٧/٣٧.

وفي الكشاف ٦١١/٢: «داخلين في الصَّبَاحِ، يعني تَمُرُونَ على منازلهم في متاجركم إلى الشام ليلاً ونهاراً، فما فيكم عقول تعتبرون بها».

(٧) أي موصلاً معنى العامل.

(٨) في م ١٨/٢ «أَمْسَك».

(٩) أي أَوْصَلَ الحرف معنى العامل إلى ما يقرب منه، أي من المجرور. الدسوقي: ١٠٩/١.

(١٠) أي في الملاصقة والاستعلاء.

في تأويل الجماعة<sup>(١)</sup>، وكقوله<sup>(٢)</sup>:

[تُشَبِّثُ لِمَقْرُورَنِ يَصْطَلِيَانِهَا] وبات على النار النَّدَى والمُحَلَّقُ

فإذا استوى التقديران في المجازية<sup>(٣)</sup> فالأكثر استعمالاً<sup>(٤)</sup> أولى بالتخريج عليه، كـ «مررت بزید»<sup>(٥)</sup>، و«مررت عليه»، وإن كان قد جاء كما<sup>(٦)</sup> في: «كُنْرُونَ

(١) أي ما عدا الأخفش.

(٢) البيت من قصيدة للأعشى ميمون في مدح المُحَلَّق، وصدره ما أثبته بين حاصرتين، وقبله: لعمرى لقد لاحث عيون كثيرة إلى ضوء نار في يفاع تحرق وتحرق: رُوي بالبناء للفاعل والبناء للمفعول.

تُشَبِّثُ: تُوَقَّدُ، أي النار، المقرور: الذي أصابه القرء وهو البزد، والاصطلاء من صلبي النار وصلبي بها إذا وجد حَرَّها، وبات على النار: إذا سهر ليله كُلُّه، النَّدَى: الجود والكرم، والمُحَلَّق: هو الممدوح، واسمه عبد الغُرْبِي من بني عامر بن ضعفصة، وهو جاهلي، وهو صاحب النار. والشاهد في البيت هو أن المراد بالاستعلاء هنا في قوله «وبات على النار» استعلاء مجازيٌّ لأنَّ النَّدَى والمُحَلَّق لم يتمسَّا النار، وإنما هي بمكان قريب منهما.

وانظر البيت في المراجع التالية: الديوان: ٢٢٥، وشرح البغدادي: ٢٧٧/٢، وشرح السيوطي: ٣٠٣، والكتاف: ٢٩٧/٢، ٣٢٧/٣، والأغاني: ٩/١١٠، والخزانة: ١/٥٥١، و٢/٤١٠، و٣/٢٠٩.

(٣) قال الدماميني، ٢١٣: «إِنْ جَعَلَ الْبَاءَ لِالْإِلْصَاقِ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ لِيُسَمِّ حَقِيقِيَاً، ضَرُورةُ أَنَّ الْمَرْوَرَ لَمْ يَتَصَقَّبْ بِزِيدٍ، وَإِنَّمَا التَّصَقُّبْ بِمَلَابِسِهِ، وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يَقْرُبُ مِنْهُ.

وجعل الباء للاستعلاء هنا ليس حقيقةً أيضاً، ضرورة أنَّ المرور به لم يكن فوق زيد، فقد استوى التقديران المذكوران في المجازية، وانظر حاشية الدسوقي، ١/١٠٩: «التقديران: الإلصاق والاستعلاء».

(٤) وهو الإتيان بالباء في صلة هذا الفعل.

(٥) «كمررت بزید» سقط من ١م و ٢م و ٣م.

(٦) «كما» سقط من ٣م و ٤٧٪. وجاء: أي جاء في الفصيح.

عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>، يُمْرُّونَ عَلَيْهَا<sup>(٢)</sup>.

ولقد أَمْرُ عَلَى الْلَّهِ يَسْبُبُنِي [فَمَضَيْتُ ثُمَّ قَلْتُ لَا يَغْنِنِي]<sup>(٣)</sup>  
إِلَّا أَنَّ: «مَرَرْتُ بِهِ أَكْثَرُ»<sup>(٤)</sup>; فَكَانَ أَوْلَى بِتَقْدِيرِهِ أَصْلًا<sup>(٥)</sup>, وَيَتَّجِهُ<sup>(٦)</sup> عَلَى هَذَا

(١) الآية/١٣٧، من سورة الصافات وقد تقدّمت.

(٢) الآية: ﴿وَكَانَ مِنْ أَيَّتُهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمْرُونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُغَرِّضُونَ﴾. يوسف: ١٠٥ / ١٢

(٣) البيت لرجل من سلول، وبعده:

غضبان ممتلئاً على إهابه إنني وحقّك سخطه يرضيني  
والشاهد في البيت أنَّ المرور يتعدى بعلى أيضاً كما يتعدى بالباء، واستشهد به سيبويه على أنَّ أمْرَ  
قد وضع موضع مرثٍ، وذكر المصنف البيتين في الباب الثاني والخامس مستشهاداً على أنَّ اللعيم  
لتعرفه بأُل الجنسية في معنى النكرة، فيجوز في جملة يشُبُّهُ أن تكون صفة له أو حالاً منه.  
وانظر الشاهد في شرح البغدادي: ٢٨٧/٢، وسيبوه: ٤١٦/١، والخصائص: ٣٠٣/٣، ٣٣٢،  
وهمع الهوامع: ١/٢٣، وشرح التصریح: ١١١/٢، والعلینی: ٤/٥٨، وشرح السیوطی: ١/٣١٠.  
والخزانة: ١٧٣/١، و٥٢٨، ١٦١، ٢/١٦٦، ٢٩٣، ٤٩٧، ٣/٢٢٢، ٤/١٠٤، ٣١١  
وشرح ابن عقیل: ٢/٥٧ وأعمالی الشجيري: ٢/٢٠٣.

(٤) أي أكثر من مررت عليه، وهذا يقتضي أن «على» في مررت عليه تجعل بمعنى الباء، وفيه نظر؛ إذ لا داعي إلى إخراج حرف عن حقيقته، وحمله على حرف آخر في معنى ليس حقيقياً له. انظر الدماميني: ٢١٤

ونقل الدماميني قوله عن شرح اللّب مفهومه أنَّ «مررت عليه» إنما يقال إذا جاوزته في المرور؛ لأنَّك بجاوزتك إيه كأنك صرُوت فوقه في كثرة الشَّيْء، أو إذا كان المرور من جانب العلو، فيكون فيه معنى الاستعلاء أيضاً، فإنَّ صَحَّ هذا أَشْكَلَ قول المصنِّف، وقول الأَخْفَشِ أيضًا. وانظر الشِّمْتَي: ٢١٤/١.  
أي مُشَقِّلاً بذاته غير راجع لمعنى، بل يُخرج على الإلصاق المجازي، ولا يلزم من ذلك أن «على» فرع عن الباء كما فهم الشارح. حاشية الأمير: ٩٦/١، وهو يُؤْدِي بهذا على الدماميني. وانظر مثل هذا عند الدسوقي: ١٠٩/١.

(٦) في م ٤٧ ب، وطبعه مبارك: ١٣٨/١، وطبعة الشيخ محمد: ١٠٢/١، والدماميني/ ٢١٤، والأمير: ٩٦/١، والدسوقي: ١٠٩/١: «ويتخرّج»، وفي المخطوطات الأربع الباقية: «ويتّجه».

الخلاف خلاف<sup>(١)</sup> في المُقدَّر في قوله<sup>(٢)</sup>:

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَغُوْجُوا [كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْنَ حِرَامٍ]<sup>(٣)</sup>  
أَهُو الباء أَمْ عَلَى<sup>(٤)</sup>؟

(١) في م ٤٧/٣ ب: «الخلاف».

(٢) البيت من مطلع قصيدة لجرير هجا بها الأخطل، وأولها:

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بَذِي طُلُوحٍ سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيْتَهَا الْخِيَامُ

والبيت فيه رواية: «أتمضون الديار ولم تُحِبُّا»، وفي الديوان: «أتمضون الرسوم»، وذكر المبرد أن أهل الكوفة هم الذين غيروا الرواية، وصواب: مررت بالديار، ولا شاهد فيه.

قال البغدادي: فأما إنشاء أهل الكوفة له: تمرؤن الديار، ورواية بعضهم: أتمضون الديار، فليستا بشيء كما ذكرت لك، والسماع الصحيح، والقياس المطرد لا يفترض عليه بالرواية الشاذة، أخبرنا المبرد قال: قرأت على عمارة بن عقيل: مررت بالديار، فهذا يدلّك على أن الرواية مغيرة.  
ومعنى لم تعوجوا: لم تغطّفوا، يقال: عاج رأس بغيره إذا عطفه بالزمام.

واستشهد المصنف بالبيت ليدل على أن حرف الجر قبل «الديار» قد مُحْذَفٌ، وانتصب «الديار» بالفعل قبله، فإذا قدرناه على: «أتمرؤن على الديار» كان على مذهب الأخفش، وإذا قدرنا الباء «أتمرؤن بالديار» كان على مذهب غيره، وذهب أبو حيان في شرح التسهيل إلى تقدير: «عن الديار»، وليس بالديار، لقوله: «ولم تعوجوا».

وتقدير ابن عصفور على الديار، ويجوز الحذف إن كان المفعول أَنْ وَأَنْ مع صلتها، وخلاف ذلك لم يجز حذفه إلا حيث شمع، وساق البيت.

قال الدماميني: وعاج يستعمل بمعنى وقف وبمعنى رجع، وكل منهما محتمل في البيت، ومعنى: أتمرون بالديار ولم تقروا عندها إكراماً لنا، أو لم ترجعوا إلينا وإليها.

وانظر البيت في المراجع التالية:

الديوان: ٥١٢، وشرح البغدادي: ٢٩١/٢، وشرح السيوطي: ٣١١/١، والكامن: ٣٤/١، والخزانة

: ٦٧١/٣، والعيني: ٥٦٠/٢، وشرح ابن عقيل: ١٨٨/١، والمقرب: ١١٥/١، والدماميني: ١/

. ٢١٤، وهمع الهوامع: ٢٠/٥، وشرح المفصل: ٨/٨، و ١٠٣/٩، والأمالي: ١٢/١.

(٣) في م ٤/٤٧ نقل تتمة البيت وشرحه عن الدماميني.

(٤) أَهُو عَلَى الباء وَهُوَ رَأْيُ الْجَمَاعَةِ، أَمْ «عَلَى»، وَهُوَ رَأْيُ الْأَخْفَشِ.

الثاني : التعديّة<sup>(١)</sup> :

وُسَمِّي باء التَّقْلِي أَيْضًا، وَهِيَ الْمَعَاقِبَةُ<sup>(٢)</sup> لِلْهَمْزَةِ فِي تَصْبِيرِ الْفَاعِلِ مَفْعُولًا، وَأَكْثَرُ مَا تُعْدِي الْفَعْلَ الْقَاسِرَ، تَقُولُ فِي (ذَهَبَ زَيْدٌ) : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، وَأَذَهَبْتُهُ، وَمِنْهُ : (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ)<sup>(٣)</sup> ، وَقَرِئَ<sup>(٤)</sup> : (أَذَهَبَ اللَّهُ بِنُورَهُمْ)، وَهِيَ بِمَعْنَى الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ<sup>(٥)</sup>.

(١) سقط «الثاني: التعديّة» من م٥/٢٦ ب.

(٢) النص في شرح الأشموني: ٤٦٧/١.

ويشير إلى أنها تعديّة خاصة، وهي أن يتضمن الفعل معنى التصوير احترازاً من التعديّة العامة التي هي قدر مشترك بين جميع الحروف الأصلية، وهي إيصال معنى العامل إلى المجرور على المعنى الذي يقتضيه الحرف. وانظر الأمير: ٩٦/١، والدماميني: ٢١٤.

وقال المرادي: «وباء التعديّة هي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به». الجنى الداني: ٣٧، والبرهان: ٤/٢٥٤ - ٢٥٥، ورصف المباني: ١٤٣، ومعاني الحروف للرماني: ٣٦، وشرح اللمع: ١٧٤.

(٣) الآية: (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي أَسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَتِ لَا يَتَبَرَّوْنَ). سورة البقرة: ١٧/٢.

(٤) هذه قراءة اليماني، وانظر البحر المحيط: ٨٠/١، والكتاف: ١٥٢/١، وشرح الأشموني: ٤٦٨/١، والجنى الداني: ٣٨، وتفسير الرازى: ٧٦/٢، وشرح التصریح على التوضیح: ١٢/٢.

قال أبو حیان بعد ذکر القراءة: «وهذا يدلُّ على مرادفة باء للهمزة»، وقال المرادي: «ويؤيدُ أن باء التعديّة بمعنى الهمزة قراءة اليماني...». انظر كتابي «معجم القراءات».

(٥) هذا النص: «بمعنى القراءة المشهورة» لم أجده في المخطوطات، وهو مثبت في حاشية الأمیر: ٩٦/١، وعند الدماميني على أنه شرح منه، وليس من صلب النص، وأثبتهما مبارك وزميله في: ١٣٨/١، نقلًا عن الأمیر، وهو مثبت في نسخة الشيخ محمد محی الدین: ١٠٢/١، والدسوقي: ١٠٩/١.

وقولُ المبرد والسهيلي<sup>(١)</sup>: «إِنَّ بَيْنَ التَّعْدِيَتَيْنِ فَرْقًا، وَإِنَّكَ<sup>(٢)</sup> إِذَا قُلْتَ : ذَهَبَتْ بِزَيْدٍ، كُنْتَ مَصَاحِبًا<sup>(٤)</sup> لِهِ فِي الْذَّهَابِ»، مردود<sup>(٥)</sup> بالأية.

وأَمَّا قُولُهُ تَعَالَى : «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ»<sup>(٦)</sup>، فِيحتملُ أَنَّ الفاعل<sup>(٧)</sup> ضمير البرق. وَلَأَنَّ الْهَمْزَةَ وَالباءَ مَتَعَاقِبَتَانِ<sup>(٨)</sup> لَمْ يَجِزْ : أَقْمَثُ<sup>(٩)</sup> بِزَيْدٍ.

(١) في الجنى الداني، ٣٨: «وَذَهَبَ الْمَبْرُدُ وَالسَّهِيلِيُّ إِلَى أَنَّ الباءَ التَّعْدِيَةَ تَقْتَضِي مَصَاحِبَةَ الْفَاعِلِ لِلْمَفْعُولِ فِي الْفَعْلِ بِخَلْفِ الْهَمْزَةِ»، قال السهيلي: إذا قلت: قعدت به فلا بد من مشاركة ولو باليد».

(٢) وفي الكشاف، ١٥٤/١: «وَالْفَرْقُ بَيْنَ أَذْهَبَهُ وَذَهَبَ بِهِ أَنَّ مَعْنَى أَذْهَبَهُ أَزَالَهُ وَجَعَلَهُ ذَاهِبًا، وَيَقُولُ ذَهَبَ بِهِ إِذَا اسْتَصْبَحَهُ وَمَضَى بِهِ مَعَهُ..»

قال الدماميني: «وَدَرْجُ الزَّمْخَشْرِيِّ فِي الْكَشَافِ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ التَّعْدِيَتَيْنِ» انظر: ٢١٥، وَدَرْسَاتُ لِأَسْلَوبِ الْقُرْآنِ: ١٩/٢.

(٣) في م٥/٢٦ بـ: «فِي إِنَّكَ».

(٤) بخلاف ما إذا قلت: أَذْهَبْتُ زِيدًا فَإِنَّهُ لَا إِشْعَارٌ لَهُ بِهَذَا الْمَعْنَى.

(٥) وذلك لاستحالة مصاحبة الله لنورهم في الذهاب، وقال السهيلي لو كانت الباء كالهمزة في المعنى من غير زيادة لجاز أَمْرَضْتُهُ، وَمَرِضْتُ بِهِ، وَأَسْقَمْتُهُ وَسَقَمْتُ بِهِ الدماميني: ٢١٤.

وهذا مردود عند المرادي أيضًا قال: وَرُدَّ عَلَيْهِمَا بِقُولِهِ تَعَالَى : «وَذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ»، لأنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُؤْصَفُ بِالْذَّهَابِ مَعَ النُّورِ، وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى وَصْفَهُ نَفْسَهُ بِالْذَّهَابِ عَلَى مَعْنَى يُلْيِقُ بِهِ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْمَجِيءِ فِي قُولِهِ تَعَالَى : «وَجَاءَ رَبِّكَ»<sup>(٩)</sup> الْفَجْرُ: ٢٢، وهذا ظاهر الْبَعْدِ.

الجنى الداني: ٣٨.

(٦) الآية: «يَكَادُ الْبَرَقُ يَخْطُفُ أَبْصَرَهُمْ كُلَّمَا أَصَاءَ لَهُمْ مَشَوا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»<sup>(٩)</sup>. سورة الْبَرَقِ: ٢٠/٢.

وَعَلِقَ أبو حيَانُ عَلَى الآيَةِ بِقُولِهِ: «وَالْكَلَامُ فِي الباءِ بِسَمْعِهِمْ كَالْكَلَامِ فِي ذَهَبِ اللَّهِ بِنُورِهِمْ - ثُمَّ ذَكَرَ قراءة ابن أبي عَبْلَةَ: لَأَذْهَبَ بِأَسْمَاعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ» الْبَحْرُ: ٩١/١.

(٧) وفي الكشاف ١/١٧١ «لَذَهَبَ سَمْعُهُمْ بِقُصْبِ الرَّعْدِ وَأَبْصَارُهُمْ بِوَمِيسِ الْبَرَقِ».

(٨) انظر الأشباه والنظائر: ١/١٢٩.

وَعِنْ الدَّمَامِينِيِّ، ٢١٥/١: «مَتَعَاقِبَتَانِ عَلَى الْكَلْمَةِ فِي التَّعْدِيَةِ، فَإِذَا وُجِدَتْ إِحْدَاهُمَا فَقِدَتْ الْأُخْرَى، وَلَا يَجْتَمِعُانِ».

(٩) وَذَلِكَ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالباءِ.

وأما<sup>(١)</sup>: «تَبَتْ بِالدُّهْنِ» فيمن ضم<sup>(٢)</sup> أوله وكسر ثالثه، فخُرجَ على<sup>(٣)</sup> زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة<sup>(٤)</sup>، فالظرف حال من الفاعل، أي مصاحبة للدهن، أو للمفعول، أي تبَت الشمر مصاحباً للدهن<sup>(٥)</sup>، أو أن<sup>(٦)</sup> «أَبَتْ» يأتي بمعنى «نبت»<sup>(٧)</sup>،

(١) في م ٣٢ ب، وم ٢٦ أ، وم ٥٥ ب: «فَأَمَا».

والآية: «وَشَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ طُورٍ سِينَاءَ تَبَتْ بِالدُّهْنِ وَصَبَغَ لِلْأَكْلِينَ». المؤمنون: ٢٠/٢٣.

(٢) في م ٥٥ ب: «فيما ضم».

وقراءة: (تبَت بالدهن) قراءة ابن كثير وأبي عمرو والحسن ورويس وابن محىصن واليزيدى وسلام وسهل والحدىري وزرّين حبيش.

وانظر هذه القراءة في البحر المحيط: ٤٠١/٦، والإتحاف: ٣١٨، والنشر: ٣٢٨/٢، والرازي:

٨٩/٢٣، ومعاني الفراء: ٢٣٣/٢ و ١٩/١، والكشف: ٣٦٠/٢، والتيسير: ١٥٩، والتبيان: ٧/٧

٣١٤، ومعاني الفراء: ٢٣٢/٢، والكشف: ١٢٧/٢، والمحتسب: ٨٩/٢، واللسان: نبت،

والعكربى: ٩٥٢/٢. وكتابي «معجم القراءات».

(٣) في م ٤٧/٤ ب: «فَمُخْرَجٌ عَلَى».

قال أبو حيان: «قيل بالدهن مفعول، والباء زائدة، التقدير: تبَت الدهن، وقيل المفعول محنوف، أي تبَت جناها، وبالدهن في موضع الحال من المفعول المحنوف، أي تبَت جناها ومعه الدهن، وقيل: إن «أَبَتْ» لازم كَبَتَ ف تكون الباء للحال، وأنكر ذلك الأصمعي» البحر: ٤٠١/٦، وانظر الكشف: ٣٦٠/٢، والعكربى: ٩٥٢/٢، مشكل إعراب القرآن: ١٠٦/٢.

وذهب الدمامي إلى أن هذه الزيادة ليست مقيسة: ٢١٥.

(٤) أي تبَت هي مصاحبة للدهن.

(٥) فهو حال من المفعول المحنوف. وجملة «تبَت الشمر مصاحباً للدهن» سقطت من م ٤٧ ب، واستدركت على هامش النسخة.

(٦) «أَوْ أَنْ» ليس في م ٢١٨/١.

(٧) «نبت» ليس في م ٥٥ ب.

ومن ثم فإنَّ الهمزة لا تكون للتعدية، وليس يضرُّ اجتماعها مع الباء، قال العكربى: «والوجه الثاني - هو لازم، يقال: نبت البقل وأَبَتْ بمعنى، فعلى هذا الباء حال، وقيل هي مفعول أي تبَت بسبب الدهن» التبيان: ٩٥٢/٢.

كقول زهير<sup>(١)</sup>:

رأيَتْ ذُوي الحاجاتِ حَوْلَ بيوتهم قطيناً لهم حتى إذا أثَبَتِ البَقْلُ  
وَمِن ورودها مع المُتَعْدِي<sup>(٢)</sup> قوله تعالى: «دفع<sup>(٣)</sup> اللَّهُ أَنَّ النَّاسَ بَعْضَهُمْ»

(١) البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى مدح بها سنان بن أبي حارثة المري وقبله:  
إذا السَّئَةُ الشَّهَباءُ بِالنَّاسِ أَجْحَفَتْ وَنَالَ كَرَامُ الْمَالِ فِي الْحَجَرَةِ الْأَكْلُ  
وروايته في طبعة مبارك والأمير والشيخ محمد: «قطينا لها»، وفي المخطوطات: «لهم» ومثلها في  
شرح البغدادي.

رأيت: رواية أكثرهم على فتح التاء، ويجوز ضمها.  
الحاجة: الفقر، القطرين: جمع القاطن، وهو الساكن في الدار، يعني أن الفقراء يلزمون بيوت هؤلاء  
القوم يعيشون في أماواهم حتى يخصب الناس. والبَقْل: كل نبات اخضررت به الأرض.  
والشاهد في البيت: أن أبنت بمعنى بنت.

وفي معاني الفراء، ٢٣٢/٢: «تَبَيَّثُ بِالدُّهْنِ» وقرأ الحسن (تَبَيَّثُ بِالدُّهْنِ) وهما لغتان، يقال: بنت  
وأنبت كقول زهير.. وذكر البيت.

وانظر شرح الديوان/ ١١١، وشرح البغدادي: ٢٩٣/٢، وذرة الغواص/ ٣٦، والطبرى: ١٤/١٨  
والقرطبي: ١١٦/١٢، والمحتنس: ٨٩/٢، واللسان والناج: بنت.

(٢) «المُتَعْدِي» ليس في م ٢ ولام ٣ ولام ٤. أي ورود باء التعدية مع الفعل.  
وقوله مع المُتَعْدِي، أي مع الفعل المُتَعْدِي لمفعول واحد فتصير الفاعل مفعولاً ثانياً، وانظر  
الدسولي: ١١٠/١.

(٣) في م ٣٢ ب، وم ٥/٢٥ ب: «دفع الله بعض الناس ببعض»، وفي م ٢/١٨، وم ٤٧/٣ ب: «دفع الله  
الناس ببعضهم ببعض»، كذا ضبطت، ومثله عند الدماميني، ٢١٥: «وقولهم: دفع الله بعض الناس  
بعض» فلم يثبتها على أنها آية بل قول للعرب.

والآية: ﴿فَهَرَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَائِرُ دَائِرٍ جَالِوتَ وَأَتَكَلَ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْمُحْكَمَةَ وَعَلَمَهُ  
مَا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ أَنَّ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو  
فَضْلٍ عَلَى الْمُكْلَفِينَ﴾. سورة البقرة: ٢٥١/٢.

وَصَكَّ الْحَجَرَ (٢) الْحَجَرَ.

**الثالث<sup>(٣)</sup> : الاستعانة:**

وهي الدالة<sup>(٤)</sup> على آلة الفعل نحو: «كتبت بالقلم»، و«نجرت بالقدوم»، قيل  
ومنه باء<sup>(٥)</sup> البسمة؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها.

(١) فإن كلاً من دفع وصك متعدٌ قبل دخول الباء إلى واحد، والأصل قبل الإنيان بباء التعدية.. وفي الدماميني، ٢١٥: «بتقديم الفاعل»، وعند الأمير: ٩٧/١ «اعتربه الشارح بأنها لم تصير الفاعل مفعولاً، لأنها إنما دخلت على ما كان مفعولاً، قال - الشارح - : والأحسن أن يقدر الأصل: دفع بعض الناس بعض، بتقديم المفعول لتكون الباء داخلة على الفاعل» وانظر اعتراض الدماميني عند الدسوقي: ١١٠/١.

(٢) «الحجر» سقط من م٥/٢٦ بـ.

(٣) الثالث من معاني الباء الأربع عشر، وانظر رصف المبني: ١٤٣، والمقتضب: ٣٩/١، والبرهان: ٤/٢٥٦، وشرح الكافية: ٣٢٧/٢، والمقرب: ٢٠٤/١. وأسقط ابن مالك هذا المعنى للباء وأدرجه في السبيبية، قال: لأن مثل هذه الباء واقعة في القرآن، ولا يجوز التعبير بالاستعارة في الأفعال المسندة إلى الله تعالى.

انظر الدماميني: ٢١٦، وذكر مثل هذا السيوطى في همم الهوامع: ١٥٧/٤.  
ورجعت إلى التسهيل: ١٤٥، فوجدته يذكر السببية فقط غير أنه في شرح الكافية الشافعية: ٨٠٦،  
يدرك الاستعانة، والسببية فرع الاستعانة، ولذا اقتصر عليها، أعني الاستعانة، ابن مالك في الكافية  
الكبرى، وعكس في (التسهيل)، فاقتصر على السببية.. قال ابن مالك: «والنحويون يعبرون عن هذه  
الباء بباء الاستعانة، وأثرت على ذلك التعبير بالمسمية من أجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى، فإن  
استعمال المسية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز».

ورَدَ أبو حيَانُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ بِأَنَّ بَاءَ الْاسْتِعَانَةِ مَدْرَجَةٌ فِي بَاءِ السُّبْبَيَّةِ، قَوْلُ اَنْفَرْدِ بَهِ، وَالْعُلَمَاءُ فَرَسِقُوا بِيَنْهَمَا. الدَّمَامِيُّ: ٢١٦، وَالْبَرْهَانُ: ٤/١٥٧ - ١٥٨، وَانْظُرْ مَعْنَى الرَّمَانِيِّ: ٣٦.

(٤) هذا النص في الجنى الداني: ٣٨.

(٥) في طبعة مبارك سقطت الباء، وهي مثبتة في المخطوطات والحواشي. والقول للمرادي: ٣٨، قال: ومنه في أشهر الوجهين: ﴿شَهِدُوا بِمَا أَنْهَىٰ رَبُّهُمْ﴾.

الرابع: السببية<sup>(١)</sup>:

نحو: «إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ يَا تَخَذُوكُمُ الْعِجْلَ»<sup>(٢)</sup>، «فَكُلُّا أَخْذَنَا بِذَنْبِهِ»<sup>(٣)</sup>، ومنه: «لقيت بزيد الأسد»، أي بسبب<sup>(٤)</sup> لقائي إياه، وقوله<sup>(٥)</sup>:  
قد سُقِيتْ آبَالْهَمْ بِالنَّارِ

(١) الرضي: ٣٠٥/٢، وهي فرع الاستعانة. وانظر رصف المبني: ١٤٤.

(٢) الآية: «وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِرَوْمَهِ يَقُولُمْ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ يَا تَخَذُوكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِيْكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيْكُمْ فَنَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ النَّوَابُ الرَّحِيمُ». سورة البقرة: ٥٤/٢.

وفي البحر ٢٠٦/١: «الباء سببية». عند الدماميني، ٢١٦: «فاتخاذهم العجل سبب في ظلمهم الأنفس». وفي البرهان، ٢٥٦/٤: «الباء بمعنى لام التعليل».

(٣) الآية: «فَكُلُّا أَخْذَنَا بِذَنْبِهِ فَيَنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمَنْهُمْ مَنْ أَخْذَنَاهُ الصَّيْحَةُ وَمَنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمَنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ». سورة العنكبوت: ٤٠/٢٩.

أي كل واحد أخذناه بسبب ذنبه.

(٤) في حاشية الأمير: ٩٧/١، جعلها الشبكي للظرفية، وتحتمل كما في الشارح المعية، وكله مبالغة، ومن بعد ما نقله السيوطري في الحاشية إنها للتشبيه، أي كأنني لقيت بليق الأسد.

و عند الدماميني: ٢١٦، لها معانٍ: الأول السببية فجردت من زيد أسدًا مبالغة في كمال شجاعته، والثاني أنها للظرفية أي لقيت في زيد الأسد كما قال الشيخ بهاء الدين الشبكي.

(٥) البيت مجهول القائل وفيه رواية: «وقد سقوا آباليهم بالنار» ورواية الأزهري في التهذيب «حتى سقوا..» ورواية «تسقون».

وبعده:

**والنَّارُ قَدْ تَشْفَى مِنَ الْأَوَارِ**

وقد ذكرها في م ٣٤٧ ب، و م ٤٤٧ ب، و م ٥٢٧ أ.

والمراد بالنار في الموضعين الوسم وهو الكَيْ، وهو من كان له من السادات إبل وغيرها جعل له سمة =

أي إنها<sup>(١)</sup> بسبب ما وُسِّمت به<sup>(٢)</sup> من أسماء أصحابها يُخلل بينها وبين الماء.

والخامس<sup>(٣)</sup>: المصاحبة:

نحو<sup>(٤)</sup>: «أَهْبِطْ إِسْلَامِ»، أي معه، «وَقَدْ دَخَلُوا إِلَى الْكُفْرِ»<sup>(٥)</sup> الآية.

وعلامة من حديدة تُحْمَى في النار، وتكون بها الدابة، وتبقى معروفة بعلامة أصحابها، فهو يقول: إنَّ أصحاب هذه الإبل كانوا سادة في العرب، وكان لإبلهم وسم معروف، فإذا ورَدَت الماء عرف الناس ذلك الوسم، فأخرجوا لها، حتى تشرب إكراماً لأربابها، فكانت التي ضيق بها الوسم سبباً لتمكنها من الماء.

والمعنى الثاني: أنَّ الوسم قد شفى الإبل من حرارة العطش وهو الأوار.

والشاهد في البيت هو أنَّ الباء سبيبة، أي سُقِيتَ إبلهم بسبب النار.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٠٩/٢، والكامل: ٦٠٩، وشرح السيوطي: ٣١٦، ٣٠٩/١  
اللسان والتاج والتهذيب: (نور).

(١) بكسر الهمزة؛ لأنَّه يفسر الجملة المذكورة، يريد أنَّ معنى البيت هو معنى قوله: إنها.. الدمامي، ٢١٦، ومثله عند الدسوقي.

(٢) عند الدمامي، ٢١٦: «وهذا ليس بمعنٍ في البيت؛ لجواز أن تكون الباء فيه للاستعانة. اهـ» قلت: ليس هذا بعيد.

(٣) الخامس من المعاني الأربع عشر.

قال الرضي: «وقد تكون بمعنى «مع»، وهي التي يقال لها باء المصاحبة» شرح الكافية: ٣٢٥/٢  
والبرهان: ٤/٢٥٦، وانظر هم مع الهوامع: ٤/١٥٨، ورصف المباني: ١٤٤.

وفي الجنى الداني: «ولها علامتان: إحداهما أن يحسن في موضعها (مع)، والأخرى أن يعني عنها وعن مصحوبها الحال..»، انظر الصفحة: ٤٠، والدمامي: ٢١٧ - ٢١٦.

(٤) في م ٣٢ ب: «اهبطا»، وهو تحريف.

والآية: «قِيلَ يَنْتُوحُ أَهْبِطْ إِسْلَامِ مِنَا وَبَرَكَتِي عَيْنَكَ وَعَلَيَّ أَمْرِي مِمَّنْ مَعَكَ وَأَمْمٌ سَبَّبُوكُمْ ثُمَّ يَسْعُهُمْ مِنَا عَذَابُ الْيَمِّ». سورة هود: ٤٨/١١.

سلام: أي مع سلام، أو مُسْلِمًا عليك.

(٥) الآية: «وَإِذَا جَاءَكُمْ قَاتُلُوا إِمَّا نَّا وَقَدْ دَخَلُوا إِلَى الْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ».

وقد اختلفَ في الباء في قوله تعالى: «فَسَيِّعَ حَمْدُ رَبِّكَ»<sup>(١)</sup>، فقيل: للصاحبة<sup>(٢)</sup>، والحمد مضاد إلى المفعول، أي فسبحه<sup>(٣)</sup> حامداً له، أي: نزهه<sup>(٤)</sup> عملاً لا يليق به، وأثبت له ما يليق<sup>(٥)</sup> به، وقيل: للاستعانة<sup>(٦)</sup>، والحمد مضاد إلى الفاعل، أي سبّحه<sup>(٧)</sup> بما حمد به نفسه؛ إذ ليس كل تنزيه بمحمود<sup>(٨)</sup>، ألا ترى أن تسبيح<sup>(٩)</sup> المعزولة اقتضى تعطيل كثير من الصفات؟

- = والتمثيل بها من وجهين: ١- وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجن معه.  
٢- تقدير الحال، وقد دخلوا كافرين وهم قد خرجن كذلك.

(١) في م ٤٧/٤ ب: «سبح باسم ربك».

والآية: «فَسَيِّعَ حَمْدُ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرُهُ إِنَّمَا كَانَ تَوَابًا». سورة النصر: ٣/١١٠.

وفي البحر/٥٣: «أي متلبساً بحمده على هذه التعمّة» وانظر الهمع: ١٥٨/٤.

(٢) الفاعل هو المخاطب.

(٣) في م ٤٧/٤ ب و ٥٢٧/٥ «سبحه» من غير فاء. فجعل الباء ومصحوبها في موضع الحال.

(٤) هذا معنى التسبيح.

(٥) وهذا معنى الحمد.

(٦) فهي للآلة، فحمد الله آلة في التنزيه بأن يقول في تزييه: الحمد لله رب العالمين. انظر الدسوقي: ١١١/١.

(٧) في م ٢١/٢، وم ٣٤٨/٣: «أي فسبحه» بالفاء.

(٨) في م ٢١/٢: «محمود».

(٩) عند الدسوقي، ١١١/١: «مصدقون الكثير صفات المعاني، وخلق أفعال العبد، فليس تسبيحهم المقتضي لذلك بمحمود». اهـ.

قلت: هما في رأيهم من خلق العبد، وهو مردود عليهم؛ لما يقتضي من تعدد الخالقين، لأنهم يقولون بأن العبد يخلق أفعال نفسه، وهو يقرأون «من شرّ ما خلق»<sup>(١)</sup> بتونين «شر». وبمعنى «ما» نافية، لأنهم يرون أن الله سبحانه وتعالى متنزه عن خلق الشر، وما علموا أن ذلك يفضي إلى كثرة الخالقين، والقراءة هذه عن عمرو بن عبيد وعمرو بن فائد وأبي حنيفة.

وانظر «الجهة الثانية التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها» فلها تخریج على غير هذا، وانظر العکبری: ١٢١٠/٢، وختصر ابن خالویه: ١٨٢، والبيان: ٥٤٨/٢، والبحر المحيط: ٥٣٠/٨، ومشكل إعراب القرآن: ٥١١/٢.

واختلف في: <sup>(١)</sup> «سبحانك اللهم وبحمدك»، فقيل: جملة <sup>(٢)</sup> واحدة، على أن الواو زائدة، وقيل: جملتان <sup>(٣)</sup>، على أنها <sup>(٤)</sup> عاطفة، ومتعلقة بالباء ممحض، أي: وبحمدك سبّحتك <sup>(٥)</sup>، وقال الخطابي <sup>(٦)</sup> المعنى:

(١) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما صلَّى النبي ﷺ صلاةً بعد أن نزلت عليه: إِذَا جَاءَ نَصْرٌ أَللَّهُ وَالْفَتْحُ» إلا يقول فيها: سبّحانك ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي». البخاري - كتاب التفسير - سورة النصر/٣، وانظر ٧٣٣/٨ من فتح الباري.

وروى البخاري أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «سبّحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن» المرجع السابق، ومسلم كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود: ٣٥٠/١، حديث ٢١٧.

وفي مسلم أيضاً: «أنَّ عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات يقول: سبّحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك» كتاب الصلاة - باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة: ٢٩٩/١، حديث ٥٢.

والخلاف الذي ساقه المصنف لا يقتضي خلافاً في معنى الباء الداخلة على الحمد في هذا التركيب، بل هي محتملة للمصاحبة والاستعانة، وإنما الخلاف في كون الكلام جملة أو جملتين، وهذا لا مدخل له فيما هو بصدره من الكلام على الباء، فما ذكره خلاف استطرادي في الواو لا تعلق له بالباء. الدمامي: ٢١٧، الأمير: ٩٧/١، والدسولي: ١١١/١.

(٢) والأصل: سبّحانك بحمدك سبّحان، ثم أضيف سبّحان إلى المفعول، فوجبت حذف فعله كما في «فضَّرَوبَ الرَّقَابِ» فإنْ قلت: كيف عدَّ هذا جملة واحدة مع أنَّ فيه جملة النداء «اللهم»؟ قلت: هي معتبرة.. انظر الدمامي: ١١١/١.

(٣) أي سبّحناك يا الله.

(٤) أي الواو، وهذا يدلُّ على أنَّ الخلاف في الواو وليس في الباء كما ذكر.

(٥) في ٤٨/٣: «سَبَّحْتُ».

(٦) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان، من ولد زيد بن الخطاب، أخي عمر رضي الله عنهما، وقيل اسمه أحمد، كان حجة صدوقاً، رحل إلى العراق والحجاج وخراسان، ودرس الفقه، وأخذ الأدب عن أبي عمر الزاهد وإسماعيل الصفار، وألف في فنون، وله غريب الحديث =

ويمعونتك<sup>(١)</sup> التي هي نعمة توجب على حمدك سبّحتك لا بحولي وقوتي»، يريد أنه مما أقيم فيه المُسبّب مقام السبب<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الشجري في: «فَسَتْجِيْبُونَ بِحَمْدِهِ»<sup>(٣)</sup>: هو كقولك: «أجبته بالتلبية»، أي فتجيرونه بالثناء<sup>(٤)</sup>; إذ الحمد الثناء، أو الباء للمصاحبة<sup>(٥)</sup> متعلقة بحال محدوفة، أي معلنين بحمده، والوجهان<sup>(٦)</sup> في «فَسَيْحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ».

= وشرح البخاري، وغيرهما، وموالده في رجب سنة (٣١٩ هـ) ومات بيشت سنة (٣٨٨ هـ)، وانظر ترجمته في بغية الوعاة: ٥٤٦ - ٥٤٧.

وقول الخطاطي موافق لما قبله في أنه جملتان، وهو يخالفه في بيان المعنى. الدسوقي: ١١١/١.

(١) أي فالمراد بالحمد المعونة.

(٢) المسبب الذي هو الحمد، وهو مذكور. والسبب أي المعونة، والسبب محدوف، وهو المعونة التي هي نعمة من الله تُوجِّبُ حمدَهُ على العبد المُنْتَهَى إليه.

(٣) الآية: «يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَسَتْجِيْبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظْلَمُونَ إِنْ لَيَتَّمَ إِلَّا قَلِيلًا»<sup>(٧)</sup>. سورة الإسراء: ٥٢/١٧.  
وقول ابن الشجري في أماليه: ٦٢/١، المجلس العاشر.

وقد تصرف المصنف في النص هنا، وهو كما يلي: «سألني سائل عن قوله تعالى: «يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَسَتْجِيْبُونَ بِحَمْدِهِ» فقال: ما معنى تستجيرون بحمده؟ وبم تتعلق الباء؟ فقد زعم بعض المفسّرين بأن معنى بحمده بأمره، فأجبت:

بأن الحمد هو الثناء، والمدح ليس معروفاً في لغات العرب على اختلافها بمعنى الأمر، وأما تستجيرون فمعناه تجيرون..

ويجوز أن تتعلق الباء بـ«تستجيرون» كما يقال: ناداني فلان فأجبته بالتلبية، ويجوز أن تعلقها بحال محدوف، فالتقدير: معلنين بحمده، ومثله في جواز تعلق الباء بالفعل المذكور، وتعلقها بالمحذوف في قوله تعالى: «فَسَيْحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ»، إن شئت علقت الباء بالتسبيع، أي فسبّح بالثناء على ربك، وإن شئت قدرت: فسبّح مُقلِّنا بحمد ربك» وانظر حاشية الأمير: ٩٧/١.

(٤) والباء للاستعانة. قوله: «إِذْ الْحَمْدُ» سقط من م ٤٨/٣ أ، وأثبتت على هامش النسخة.

(٥) «للصاحبة» سقط من م ٤٨/١٨ أ، و ٤٨/٤ أ، و ٥٠/٢٧ أ، والباء بمعنى مع.

(٦) أي جواز كونها للاستعانة وللصاحبة.

والسادس: الظرفية<sup>(١)</sup>:

نحو «وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ»<sup>(٢)</sup>، «جَعَلَنَاهُمْ بِسَحْرٍ»<sup>(٣)</sup>.

والسابع: البدل<sup>(٤)</sup>:

قول الحماسي<sup>(٥)</sup>:

(١) علامة الظرفية أن يحسن وقوع الكلمة «في» في موقعها، وهي كثيرة في كلامهم، وذلك كما تقول:  
فلان في الموضع، والموضع، فيدخل الباء على في.

انظر الدمامي: ٢١٨، والبرهان: ٢٥٦/٤، والمتضب: ٣٣١/٢، والجني الداني: ٤٠، وشرح  
الأشموني: ٤٦٧/١.

وفي همع الهوامع: ٥٨/٤: «وهي التي يحسن في موضعها من» كذا، وانظر معاني الحروف  
للرماني: ٣٦، ورصف المباني: ١٤٥ وأدب الكاتب: ٥١٥ وأمثال الشجري: ٢٧١/٢  
والمرقب: ٢٠٤/١

(٢) الآية: «وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذْلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ». سورة آل عمران: ١٢٣/٣  
وما في الآية من قوله «بدر» إنما هو للظرف المكاني، والتقدير. «في بدر». وذهب العكري إلى أنه  
يجوز أن يكون حالاً.

انظر التبيان: ٢٩٠/١

(٣) الآية ليست في ١٣٣/١، ولا في ٢١٨/٢، ولا ٣/٤٨. وهي: «إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاسِبًا إِلَّا مَالَ  
لُؤْلُؤٌ بَجَيْنَاهُمْ بِسَحْرٍ». سورة القمر ٥٤/٣٤. وانظر الدمامي: ١٤٨/١. أي في سحر، وهذا مثال  
الظرف الزمانى.

(٤) وعلامة الباء التي للبدل أن يحسن الإitan في موضعها بكلمة بدل.  
وانظر همع الهوامع: ٥٩/٤، والدمامي: ٢١٨، وانظر شواهد غير ما ذكره المصنف للبدلية عند  
عصيبة في «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»: ١٥/٢. وانظر الجنى الداني: ٤٠ - ٤١ فقد ذكر  
المراidi من هذا حديث رسول الله ﷺ: «ما يشرني بها حمر النعم» أي بدلها.

(٥) أورد البيت أبو تمام في أول حماسته لقرنيط بن أنيف العنيري، والرواية فيه: «سَدُّوا» بدلاً من «شَنُوا»،  
ورواية السيوطي للبيت: «وليت لي بهم».

ومعنى قوله: فليت لي بهم: ليت لي بدلهم، وشدوا الإغارة: أي حملوا للإغارة فرساناً وركباناً  
ومثلها: شنوا.

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شَنُوا الإِغْارَةَ رُكْبَانَا وَرُسَانَا<sup>(١)</sup>  
وانتساب «الإغارة» على أنه المفعول لأجله<sup>(٢)</sup>.

الثامن: المقابلة<sup>(٣)</sup>:

وهي الدالة على الأعراض: كـ«أشترите بألف»<sup>(٤)</sup>، وكـ«كافأت إحسانه بضعف»، وقولهم: «هذا بذاك»، ومنه **﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾**<sup>(٥)</sup>،

ومعنى البيت: أنه يشكوا من قومه لتقاعدهم عن نصرته، وتخليص إبله من أغار عليها من ذهل بن شيان.

وموضع الشاهد فيه هو أن الباء في: «بهم» للبدل، وكان الأصل، فليت لي قوماً بدلهم على الوصفية.  
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٠٢/٢، وشرح الحماسة للتبريزي: ١٠/١، وشرح ابن عقيل:  
٢٠٤/١، وشرح السيوطي: ٣١٦/١، وانظر ص ٦٩ أيضاً، والعبني: ٧٢/٣، ١٣٥، وهو مع  
الهوامع: ١٥٩/٤، والجني الداني: ٤٠، وشرح الأشموني: ٤٦٧/١.

(١) في م ١٣٣، وم ٤٨٤: «شَنُوا» وفي بقية المخطوطات «شَنُوا».

(٢) في المخطوطات: «على المفعول لأجله»، وفي م ١: «على أنه المفعول لأجله» وفي طبعة مبارك «على أنه مفعول لأجله».

(٣) هذا الكلام في باء المقابلة لابن مالك في الجنى الداني: ٤١، وقد أخذ المصنف هذا عن المرادي.

وقد تسمى هذه أيضاً باء العوض. وانظر الدمامي: ٢١٨، ورصف المباني: ١٤٨.

(٤) في طبعة مبارك ودمامي والشيخ محمد: (نحو: اشتريته بألف)، وفي المخطوطات: كـأشتريته،  
والنص كذلك في فتح الباري: ٢٥٣/١١، وقد نقله ابن حجر عن المصنف.

وهذا مثال دخولها على العوض وهو ألف.

(٥) أي من مجئها للمقابلة.

والآية: **﴿الَّذِينَ نَزَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾**.  
سورة النحل: ٣٢/١٦.

قال ابن حجر في فتح الباري: ٢٥٣/١١: «قال الكرماني: الباء في قوله: **﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾**  
ليست للسببية، بل للإلصاق، أو المصاحبة أي أورثموها ملابسة أو مصاحبة، أو للمقابلة: نحو =

ولأنما لم نقدرها باء السببية كما قال<sup>(١)</sup> المعتزلة، وكما قال الجميع<sup>(٢)</sup> في: «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»<sup>(٣)</sup>.

= أُعطيت الشاة بالدرهم، وبهذا الأخير جزم الشيخ جمال الدين بن هشام في المعني فشيق إليه فقال: ترد الباء للمقابلة وهي الداخلة على الأعراض...». نقل ابن حجر التص كله عن المصنف ثم قال: «قلت سبقة - أبي ابن هشام - ابن القيم في كتاب مفتاح دار السعادة فقال:

الباء المقتضية للدخول غير الباء الماضية، فالأولي السببية الداخلة على أن الأعمال سبب الدخول المقتضية له كاقتضاءسائر الأسباب لمسبياتها، والثانية: باء المعاوضة نحو: اشتريت منه بكذا، فأخبر أن دخول الجنة ليس في مقابلة عمل أحد، وأنه لو لا رحمة الله لعده لـمـا دخله الجنة، لأن العمل ولو تناهى لا يوجب بمجرده دخول الجنة، ولا أن يكون عوضاً لها؛ لأنه ولو وقع على الوجه الذي يحبه الله لا يقاوم نعمة الله بل جميع العمل لا يوازي نعمة واحدة، فتبقى سائر نعمه مقتضية لشكراها، وهو لم يوفها حق شكرها، فلو عذبه في هذه الحالة لعذبه وهو غير ظالم، وإذا رحمه في هذه الحالة كانت رحمته خيراً من عمله..».

(١) في المطبوع «كما قالت».

(٢) أبي جميع أهل السنة في الحديث التالي: «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله» فإن المعتزلة يقولون: إن العمل الصالح يدخل صاحبه الجنة على سبيل الوجوب.

(٣) الحديث في البخاري: «... لا يدخل أحداً الجنة عملاً»، انظر البخاري كتاب الرقاق. باب القصد والمداومة على العمل، وهو في فتح الباري: ٢٩٤/١١، عن عائشة، وهذه الرواية لا شاهد فيها. وفي صحيح مسلم - في كتاب صفات المنافقين - باب «لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى»: ٤/٢١٧٠ برقم ٧٥ ولفظه: «لن يُدخل أحداً منكم عمله الجنة» عن أبي هريرة، وأخرجها في الباب نفسه بلفظ: لا يُدخل أحداً منكم عمله الجنة برقم ٧٧ في صحيح مسلم تحقيق فؤاد عبد الباقي.

وفي مسند أحمد بن حنبل: ٢٦٤/٢، بلفظ مسلم المتقدم عن أبي هريرة، وفي: ٣٢٦/٢، ولفظه: «ما منكم أحد يدخله عمله الجنة»، وفي ٣٨٦/٢: «والذي نفسي بيده إِنْ منكم من أحد يدخله عمله الجنة» وفي: ٣٩٠/٢ ولفظه «ما منكم من أحد يدخله عمله الجنة».

وفي ١٢٥/٦ لفظه: «لن يدخل الجنة أحداً عملاً» عن عائشة، وفي ٢٧٣/٢، ولفظه: «واعلموا أن لن يُدخل أحدكم عمله الجنة» عن عائشة.

لأن المعطى بعوض<sup>(١)</sup> قد يُعطى مجاناً، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب<sup>(٢)</sup>، وقد تبيّن<sup>(٣)</sup> أنه لا تعارض بين الحديث والأية؛ لاختلاف محملي الباءين<sup>(٤)</sup> جمعاً بين الأدلة<sup>(٥)</sup>.

= وفي الطبراني ولفظه: «لن يدخل الجنة أحد منكم بعمل». وانظر مجمع الزوائد: ٣٥٧/١٠، وقال رواه الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح. وعزاه إلى الطبراني أيضاً برواية أخرى ولفظها: «ما من أحد يدخل الجنة بعمله» عن أسامة بن شريك، وقال: فيه المفضل بن صالح الأستدي وهو ضعيف. وعزاه إلى الطبراني أيضاً بلفظ آخر وهو عن أسد بن كُرز قال: «قال رسول الله ﷺ: يا أسد بن كُرز: لا تدخل الجنة بعمل ولكن برحمة الله..». قال: وفيه بقية بن الوليد وهو مدلّس، وبقية رجاله ثقات. وما سبق تجد أنه ليست هنا رواية مطابقة لما ذكره المصنف غير رواية الطبراني مع خلاف بين بعمله، وبعمل، وبقية الروايات ليس فيها الباء.

(١) الضبط في طبعة مبارك على البناء للفاعل «لأن المعطى قد يعطى مجاناً»، والدماميني في ٢١٩/٢١٩ يصرّح بالبناء لمفعول في الثاني واسم المفعول في الأول، ووُجِدَت مثل هذا في م ٤٨/٣، ومثله عند الدسوقي: ١١١/١، وفي بقية المخطوطات على البناء للفاعل في الفعل، وقبه اسم فاعل. وقد اخترت ضبط البناء للمفعول ليناسب السياق مابعده، وهو قوله: وأما المسبب..

(٢) فلو كان العمل في الآية سبباً لدخول الجنة لاقضى أن المؤمن العاصي الذي لم يعمل لا يدخل الجنة، وهو ممنوع. انظر الدسوقي: ١١٢/١.

وفي البحر: ٤٨٩ - ٤٨٨، «وقوله: بما كنتم تعملون: ظاهره في دخول الجنة بالعمل الصالح».

(٣) أي تبيّن بما ذكره المصنف من جعل الباء للمقابلة في الآية، وللسبيبة في الحديث أنه..

(٤) الواقعتين فيهما أي في الآية والحديث.

(٥) في الدماميني، ٢١٩: «الدالة على أن الله لا يجب عليه شيء، وأنه وعد بالمجازاة على العمل الصالح بدخول الجنة تفضلاً منه سبحانه وتعالى».

## الناتع: المجاوزة:

كَعْنٌ<sup>(١)</sup>، فقيل: تختص بالسؤال، نحو: «فَشَّلَ بِهِ خَيْرًا»<sup>(٢)</sup>; بدليل: «يَسْأَلُونَ عَنْ أَبْنَائِكُمْ»<sup>(٣)</sup>، وقيل: لا تختص به؛ بدليل قوله تعالى: «يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ»<sup>(٤)</sup>، «وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) في الجنى الداني، ٤١: «وعبر بعضهم عن هذا بموافقة (عن)، وذلك كثير بعد السؤال...»، وذكر المرادي أن كونها بمعنى (عن) منقول عن الكوفيين، وفي همع الهوامع: ١٦/٤: «وظاهر كلام أبي حيان أن الكوفية كلّهم عليه».

وانظر أمالی الشجري: ٢٧٠/٢ - ٢٧١. ووصف المباني: ١٤٤، تأویل مشكل القرآن: ٥٦٨.

(٢) الآية: «الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا يَنْهَا مِنْ سَبَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنِ فَشَّلَ بِهِ خَيْرًا». سورة الفرقان: ٥٩/٢٥.

قال أبو حيان في البحر، ٥٠٨/٦: «وجوزوا.. بقاء الباء غير مضمنة معنى (عن)، أي فسائل عنه خيراً، كما قال الشاعر.

**فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ**

وهو قول الأخفش والزجاج». انظر مشكل إعراب القرآن: ٢، ١٣٥/٢، والمخصص: ٦٥/١٤

والكتاف: ٤١٣/٢، والعكبري: ٩٨٩/٢، وتأویل مشكل القرآن: ٤٢٦، ومعاني الزجاج: ٧٣/٤.

(٣) الآية: «يَخْسِبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَلَمْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوْدُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُورُكَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَبْنَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا فَنَلُوا إِلَّا قَلِيلًا». الأحزاب: ٢٠/٣٣.

وفي حاشية الأمير، ٩٨/١: «بدليل يسألون عن أبنائهم.. دليل لكونها بمعنى (عن) لا للاختصاص كما فهم الشارح فاعتراض».

ونص الشارح، وهو الدمامي، ٢١٩: «وفي كون هذا - أي في الآية - دليلاً للحكم المنظور نظر...».

(٤) الآية: «وَيَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشِّرَتُكُمُ الْيَوْمَ جَئْتُ بِهِرِي مِنْ تَحْتِيَا الْأَهْمَرِ خَلِيلِي فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ». الحديد: ١٢/٥٧.

قوله تعالى: «بِأَيْمَانِهِمْ» أي عن أيمانهم.

قال أبو حيان: «وقيل الباء بمعنى (عن)، أي عن أيمانهم، والمعنى في جميع جهاتهم، وعبر عن ذلك بالأيمان تشريفاً لها». البحر المحيط: ٢٢٠/٨ - ٢٢١.

(٥) الآية: «وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ وَزُلَّ الْمَكِّيَّةُ تَزِيلًا». سورة الفرقان: ٢٥/٢٥.

وجعل الزمخشري هذه<sup>(١)</sup> الباء بمنزلتها في «شققت السمام بالشفرة» على أن الغمام جعل كالآلة التي يُشَقُّ بها<sup>(٢)</sup>، قال<sup>(٣)</sup>: ونظيره: «السماء منفطرة به»<sup>(٤)</sup>. وتأول البصريون<sup>(٥)</sup>: «فَسَعَلَ بِهِ حَيْرًا»<sup>(٦)</sup> على أن الباء للسببية، وزعموا أنها

أي تششق السماء عن الغمام.

قال أبو حيان: «والباء باء الحال، أي متغيرة، أو باء السبب، بسبب طلوع الغمام منه كأنه الذي تنشق به السماء كما تقول: شقّ السماء بالشفرة وانشق بها.. أو بمعنى «عن»، أقوال ثلاثة. والفرق بين الباء السببية وعن أن انشق عن كذا تفتح عنه، وانشق بذلك أنه هو الشاق له». انظر البحر: ٤٩٤/٦، والبرهان: ٤٥٧/٤، وحاشية الجمل: ٣/٢٥٤.

(١) أي في آية الفرقان، وفي الكشاف: ٤٠٦/٢، قال الزمخشري: «ولما كان انشقاق السماء بسبب طلوع الغمام منها جعل الغمام كأنه الذي يُشَقُّ به السماء كما تقول: شقّ السماء بالشفرة، وانشق بها ونظيره قوله تعالى: «السماء منفطرة به»، فإن قلت: أي فرق بين قولك انشقت الأرض بالبات وانشققت عن النبات؟ قلت: معنى انشقت به أن الله شقّها بطلوعه فانشققت به، ومعنى انشقت عنه أن التربة ارتفعت عنه عند طلوعها».

وتقدّم قليل قریب من هذا عند أبي حيان في البحر المحيط، وانظر حاشية الشهاب الخفاجي: ٤١٩/٦.

(٢) فتكون الباء في الآية للاستعانة وليس للمجاوزة.

(٣) أي الزمخشري.

(٤) والأية: «السماء منفطرة به.. كان وعدهم مفعولاً». سورة المزمل: ١٨/٧٣. وفي البحر، ٣٦٦/٨: «والباء للسبب أي بسبب شدة ذلك اليوم أو ظرفية، أي فيه». وفي الكشاف: ٢٨٣/٣: «والباء في به مثلها في قوله: فَطَوَّرَتِ العود بالقدوم فانفطر به». وانظر الدماميني: ٢١٩.

(٥) ومعهم ابن مالك، وانظر همع الهوامع: ٤/١٦١.

وفيه: «والبصرية أنكروا هذا المعنى، وأؤلوا الآية على أن المعنى: أسأل بسببه خبيراً». ونسب المرادي هذا إلى الشلوبيين أيضاً قال: «قال الأخفش: قلت: أما كونها بمعنى عن بعد السؤال فهو منقول عن الكوفيين، وتأوله الشلوبيين على أن الباء في ذلك سببية أي فاسأل بسببه، وقال بعضهم: هو من باب التضمين أي فاعتن به أو فاهتم به». الجنى الداني: ٤٢.

(٦) آية الفرقان السابقة: ٥٩/٢٥.

لا تكون بمعنى (عن) أصلاً، وفيه<sup>(١)</sup> بُعد؛ لأنَّه<sup>(٢)</sup> لا يقتضي قوله: سأَلْتُ بِسَبِيلِهِ، أنَّ المجرور هو المسؤول عنه<sup>(٣)</sup>.

#### العاشر: الاستعلاء<sup>(٤)</sup>:

نحو: **﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ يُقْنَطِر﴾**<sup>(٥)</sup> .. الآية؛ بدليل<sup>(٦)</sup>: **﴿هَلْ ءَامَنْتُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا**

(١) أي في هذا التأويل الذي أذعوه.

(٢) والنص في همع الهوامع: ١٦٢/٤.

(٣) قال الدماميني في ٢٢٠: «بدليل أنك لو سألت بسبب زيد عن شيء آخر ساع لك أن تقول:.. سأَلْتُ بِزَيْدَ، والمقصود من مثل «فاسأَلْ بِهِ خَبِيرًا» أن يكون مجرور الباء مسؤولاً عنه، وتأويلهم لا يقتضيه فيكون فيه بُعد» وانظر الشمني: ٢٢١/١.

وفي الدسوقي، ١١٢/٢: «قوله: لأنَّه لا يقتضي إلخ.. أي مع أنَّ المراد أنَّ المجرور وهو الله هو المسؤول عنه اهـ تقرير دردير» ثم ذكر نص الدماميني السابق.

(٤) هذا النص مأخوذ بجملته من الجنى الداني: ٤٢ - ٤٣. وفيه «وعبر بعضهم عنه بموافقة على». وفي همع الهوامع، ١٦١/٤: «قال الكوفية بمعنى (على) أي الاستعلاء، وجزم به ابن مالك..»، وبقية نص المصنف فيه. وانظر شرح الأشموني: ٤٦٩/٢، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٨/٢، وأدب الكاتب: ٥٢٠.

(٥) الآية: **﴿وَمَنْ أَهْلَ الْكِتَابَ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ يُقْنَطِرُ يُؤْذَهُ إِلَيْكَ وَمَنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ يُدِينَكَ لَا يُؤْذَهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دَمَتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُتْمَى سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾**. آل عمران: ٧٥/٣.

وفي البحر، ٢/٥٠٠: «والباء في بقطر، وفي بدينار، قيل للإلصاق، وقيل بمعنى على؛ إذ الأصل أن تتعدي بعلى كما قال: «مالك لا تأمننا على يوسف»، وقيل بمعنى في أي في حفظ قنطر وففي حفظ دينار». وانظر العكري: ٢٧٢/١، والدماميني: ٢٢٠.

وقال الدماميني، ٢٢٠: «الشاهد فيها في موضع آخر غير الذي تلاه، وإلى ذلك أشار بقوله الآية». قلت: كلام الدماميني غير صحيح فالشاهد فيما تلاه وهو قوله بقطر، وهناك شاهد آخر فيما تركه من الآية وهو قوله: بدينار، فقوله الآية: شمل الموضعين ما صرَحَ به وما تركه.

(٦) أي أنه في الآية بمعنى: تأمنه على قنطر، والدليل على ذلك تعدي الفعل بعلى وهو في قوله تعالى **﴿هَلْ ءَامَنْتُكُمْ عَلَيْهِ..﴾** الآية، كذلك.

كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِنْ قَبْلٍ<sup>(١)</sup>، ونحو: «وَإِذَا مَرَوْا بِهِمْ يَنْغَامِرُونَ»<sup>(٢)</sup>؛  
بدلil<sup>(٣)</sup>: «وَإِنَّكُمْ لَمُرُونَ عَلَيْهِمْ»، وقد مضى البحث فيه<sup>(٤)</sup>، وقوله<sup>(٥)</sup>:

أَرْبُّ يَبْولُ الشُّعْلَبَانَ بِرَأْسِهِ

... ... ... ...

(١) في م ٢٧/٥: «أَمِنْتُكُمْ» بدلاً من «آمِنْكُمْ»، وهو تصحيف، وقوله: «من قبل» غير مشت في م ١٣٣/١  
ولام ٤/٤٨ ب ولا م ٥/٢٧ أ. والآلية من سورة يوسف ٦٤.

(٢) الآية: ٣٠/٨٣ من سورة المطففين وقبلها قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَافُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا  
يَضْحَكُونَ» آية ٢٩.

قوله تعالى: «مرروا بهم»: على رأي الأخفش أي عليهم، انظر الدمامي: ٢٢٠، ومثله في الجنى  
الداني: ٤٢، والبرهان: ٤/٢٥٧.

(٣) أي الدليل على أن «مر» يتعدى بعل وأن الباء بمعنى على في الآية ما جاء في الآية الثانية «التمرون  
عليهم».

تنتمي الآية «.. مُضِيَّحِينَ» الصاقفات: ١٣٧/٣٧، وقد تقدمت في المعنى الأول، وهو الإلصاق.

(٤) كون الباء مع مَّ للاستعلاء مضى في أول الباب عند الحديث عن معنى الإلصاق.

(٥) قائل البيت: راشد بن عبد ربه، أو غاوي بن عبد العزى، وقيل للعباس بن مرداس، وغاوي بن ظالم  
السلمي، ويروى لأبي ذر الغفارى.

وقصته أنه كان له صنم، وكان يأتي بالخبز والزبد فيضعه على رأسه، ويقول: اطعْمْ، فجاء ثعلبان  
فأكل الخبز والزبد، ثم بال على رأس الصنم، فقال هذا..

واختلف في ضم المثلثة من «الشعليان»، بعضهم رواه بالتشنيمة «الشعليان» بفتح الشاء مثلث ثعلب،  
وبعضهم رواه بضم الشاء «الشعليان» على أنه مفرد.

وفي رواية: لقد خاب، وفي أخرى: لقد هان، وفي المخطوطات: ذَلٌّ، وهو ما أخذت به.  
والشعليان: ذَكَر الشعالب.

والشاهد في البيت قوله: برأسه، أي على رأسه، فالباء بمعنى على، والدليل على ذلك المصراح  
الثاني: باليت عليه.

انظر البيت في همع الهوامع: ١٦١/٤، والجنى الداني: ٤٣، وأدب الكاتب: ١٠٣، ٢٩٠، وشرح  
البغدادي: ٣٠٤/٢، وشرح السيوطي: ٣١٦/١، وأمالى الشجري: ٢٧١/٢، واللسان والتاج  
والقاموس والصحاح: ثعلب، وانظر المناقشة في التاج.

بدليل تمامه:

لقد ذَلَّ من بالت عليه الشَّعَالِبُ      ...      ...      ...      ...

### الحادي عشر: التبعيض<sup>(١)</sup>:

أثبت ذلك الأصمسي<sup>(٢)</sup>، والفارسي<sup>(٣)</sup>، والقطبي<sup>(٤)</sup>، وابن مالك<sup>(٥)</sup>، قيل:  
والковيون، وجعلوا منه<sup>(٦)</sup> «عَيْنَا يَشَرِّبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ»<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر هذا المعنى عند الرضي: ٣٠٥/٢، والبحر المحيط: ٤٣٦/٣، وشرح اللمع: ١٧٤  
والعكوري: ١١٦/١، والبرهان: ٢٥٧/٤، والمخصص: ٤٩/١٤، ودراسات لأسلوب القرآن  
الكريم: ٢٧/٢، ٥٠، شرح الأشموني: ٤٦٨، وذهب ابن جني إلى أن أهل اللغة لا يعرفون لها  
هذا المعنى، بل يورده الفقهاء، ومذهبة أنها زائدة. وعبر عنه بعضهم بموافقة «من» يعني التبعيضية.

(٢) كذا في الجنى الداني: ٤٣، والنصل هنا منقول عنه بحروفه، ونص المصنف في همع الهوامع: ٤/٦٠.  
(٣) ذكر المرادي أن الفارسي ذكره في العذكرة.

(٤) هو عبد الله بن مُثَلِّم بن قتيبة الديبوري النحوي، ولـي قضاء الـدِّيـنـورـ، وقد وـقـهـ أـهـلـ عـصـرـهـ، وـكـانـ  
رـأـسـاـ فـيـ الـعـرـبـةـ وـالـلـغـةـ، وـالـأـخـبـارـ، وـكـانـ دـيـنـاـ فـاضـلـاـ.  
ولـهـ مـؤـلـفـاتـ مـنـهـ: إـعـرـابـ الـقـرـآنـ، مـعـانـيـ الـقـرـآنـ، غـرـيبـ الـقـرـآنـ، مـخـلـفـ الـحـدـيـثـ، مشـكـلـ الـقـرـآنـ،  
غـرـيبـ الـحـدـيـثـ.

ولد سنة (٢١٣هـ)، وتوفي سنة (٢٦٧هـ) انظر بغية الوعاة: ٢/٦٣ - ٦٤.  
وذكر هذا ابن قتيبة في كتابه تأويل مشكل القرآن: ٥٧٥، وذكره أيضاً في أدب الكاتب: ٥١٥.

(٥) ذكره ابن مالك في التسهيل: ١٤٥.

(٦) أي من مجيء الباء للتبعيض.

(٧) تتمة الآية: «يُعَجِّرُونَهَا تَقْتَيْرًا». سورة الإنسان: ٦/٧٦.

وفي العكوري، ٢٥٨: «قيل الباء زائد، وقيل هي بمعنى من..». وانظر البحر: ٨/٣٩٥، والكشف:  
٣/٢٩٦، والبيان: ٢/٤٨٢.

وفي تأويل مشكل القرآن، ٥٧٥: «ويكون بمعنى يشربها عباد الله ويشرب منها».

وقال قبل هذا: تقول العرب: شربت بماء كذا وكذا أي من ماء كذا. وانظر مثل هذا في أدب  
الكاتب: ٥١٥.

وقوله<sup>(١)</sup>:

شَرِينَ بِمَاء الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ [متى لَجَّ حُضْرٍ لَهُنْ نَئِيجٌ]

وقوله<sup>(٢)</sup>:

فَلَثِمَتْ فَاهَا آخِذًا بِقَرْوَنَهَا شَرَبَ التَّزِيفَ بِيَرْدَ مَاء الْحَسْرَجِ

(١) البيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي يصف سُجَّحاً، وأول القصيدة:

صَبا صَبْوَةَ بَلْ لَجَّ وَهُوَ لَجُوحٌ وزالت لها بالأنقمتين خُدُوجٍ

وفي المخطوطات صدر البيت، وعجزه مواضعه بين معقوفين، ورواية البيت في الديوان.

تَرَوَتْ بِمَاء الْبَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ عَلَى حَبْشَيَاتِ لَهُنْ نَئِيجٌ

وقوله: شرين بماء البحر: النون ضمير الحنائم في بيت سبق، وقوله: متى لجج أي من لحج.

وفي هذا البيت وصف للسحب بأنها تستقي من البحر، ثم تصعد في الجو. واللُّجُوح جمع لُجَّة، وهو

معظم الماء ونفيج: المَرُ السريع بصوت.

والشاهد في هذا البيت أن الباء للتبعيض بمعنى (من)، قال ابن جني في سر الصناعة، ١/١٣٥: «إنما

معناه شرب ماء البحر، هذا هو الظاهر، والعدول تعشّف، وقال بعضهم: معناه شرين من ماء البحر

فأوقع الباء موقع (من)».

وفي المحتبب، ٢/١١٤: «أي شرين ماء البحر، وإن كان قد قيل إن الباء هنا بمعنى في، أي في لحج

البحر، والمفعول محدود معناه: شرين الماء في جملة ماء البحر، وفي هذا التأويل ضرورة من الإطالة».

ومن هذا ترى ابن جني لا يرى جعلها بمعنى (من).

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢/٢٠٩، وشرح السيوطي: ١/٣١٨-٣١٩، والبحر المحيط: ٨/٣٩٥.

ومعنى الفراء: ٣/٢١٥، وسر الصناعة: ١/١٣٥، ٤٢٤، والجنى الداني: ٤٣، والخزانة: ٣/١٩٣،

والأزهية: ٢٠٩، وشرح أشعار الهذليين: ١/٥١ - ٥٢، وأمالي الشجري: ٢/٢٧٠، والخصائص:

٨٥/٢، وشرح الأشموني: ٢/٤٦٨، وتأويل مشكل القرآن: ٥٧٥، وأدب الكاتب: ٥١٥.

(٢) أثبت العجز في بعض المخطوطات، ووجده كاملاً في ٣/٤٨ بـ ٤/٤٨ بـ ٤/٤٨ بـ، والعجز مثبت في ٢/١٨ بـ، وصدر البيت مثبت على هامش هذه النسخة.

ويُنسب هذا البيت لعدد من الشعراء وهم: عمر بن أبي ربيعة، وجميل بن معمر، وعبيد بن أوس الطائي في أخت عدي.

ومعنى لثيمت فاهما: قَبَّلْتُهَا، وهو بكسر الثاء المثلثة وبالفتح.

= والزيف المحموم الذي مُنِعَ من الماء، والتزيف: السكران، وشَرَبَ: نَصَبَ على المصدر.

قيل ومنه: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُم﴾<sup>(١)</sup>.

والظاهر أن الباء فيهن<sup>(٢)</sup> للإلصاق، وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإن في الكلام حذفاً وقلباً، فإن «مسح» يتعدى إلى المزال<sup>(٣)</sup> عنه بنفسه، وإلى المزيل

وماء الحشرج: الماء الجاري على الحجارة، والخشرج: النقرة في الجبل يجتمع فيها الماء فيصفو. والشاهد في البيت أن الباء للتبييض بمعنى (من) أي شرب التزيف من ماء الحشرج، وقيل: الباء زائدة.

وانظر البيت في المراجع التالية:

شرح البغدادي: ٣١٣/٢، وشرح السيوطي: ٣٢٠/١، والعيني: ٢٧٩/٣، ٢٨٢، وهمع الهوامع: ١٥٩/٤، وديوان عمر بن أبي ربيعة: ٤٨٨، والكامل: ٢٥١/١، والجنى الداني: ٤٤، وديوان جميل: ١٥، واللسان والتاج: حشرج، والأغاني: ١٩٠/١ «دار الكتب».

(١) آية الوضوء: ﴿هَبَّا يَهَا الَّذِينَ أَمَنُوا إِذَا قَمْتُمْ إِلَى الْأَصْلَوَةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَنْظِلُوكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...﴾ سورة المائدah: ٦/٥.

وفي البحر، ٤٣٦/٣: «واختلفوا في مدلول باء الجر هنا، فقيل إنها للإلصاق، قال الرمخشري: المراد إلصاق المسع بالرأس وما مسع بعضه ومستوفيه بالمسع كلاماً ملخص المسع برأسه وليس كما ذكر.

وقيل: الباء للتبييض، وكونها للتبييض ينكره أكثر النحاة حتى قال بعضهم: وقال من لا خبرة له بالعربية: الباء في مثل هذا للتبييض، وليس شيء يعرفه أهل العلم. وقيل الباء زائدة مؤكدة.. وانظر الكشاف: ٤٤٩/١.

قلت: يبني على هذا الخلاف في مدخل الباء خلاف آخر بين الفقهاء في المقدار الممسوح من الرأس وأشار القرطبي إلى أحد عشر قولًا في المسألة. قلت: ومنها:  
- وجوب مسع الرأس كله.

- المشهور من مذهب الشافعي وجوب أدنى ما ينطلق عليه اسم المسع.  
- جواز الأمرين.

(٢) أي في الشواهد التي ذكرها المصنف. والإلصاق هو أول معاني الباء التي ذكرها المصنف، وانظر دماميني ٢٢١، وذكرت من قبل رد ابن جني رأي من ذهب إلى أن الباء للتبييض.

(٣) قال الدماميني، ٢٢١: «والرؤوس مُرَازَّ عنها الحدث فكان القياس أن يتسلط عليها فعل المسع بدون الباء».

بالباء<sup>(١)</sup>، فالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء<sup>(٢)</sup>، ونظيره<sup>(٣)</sup> بيت الكتاب<sup>(٤)</sup>:

**كَنْوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَةٍ** وَمَسَحْتَ بِاللَّثَّيْنِ عَصْفَ الْإِثْمَدِ

يقول<sup>(٥)</sup>: إِنَّ لِثَاتِكَ تَضْرِبُ إِلَى سُمْرَةٍ<sup>(٦)</sup>، فَكَانَكَ مَسْحِتَهَا بِمَسْحَوقِ الْإِثْمَدِ،

(١) المزيل هنا هو الماء الذي يمسح الرأس به، فالقياس أن يتعدى إليه الفعل المذكور بالباء. دماميتي.

(٢) فَخَصَّلَ قلب، بنقل الباء التي كانت داخلة على المُزيل وهو الماء إلى المُزال عنه وهو الرأس، وحذف المفعول الآخر. كما الدمامي: ٢٢١.

(٣) أي نظيره في القلب.

(٤) البيت من شواهد سيبويه، وهو الشاهد الثاني مما أورده في أول كتابه تحت عنوان: «باب ما يحتمل الشعر».

وقائله: خفاف بن ندبة، ونسبة الأمير إلى أبي خراشة، وهو ابن عم الخنساء، وكنيته خفاف.  
كناوح ريش حمامه: أراد كنواحي ريش، فحذف الياء في الإضافة للضرورة، ومسحت: يُزوَى  
بكسر التاء على خطاب الأنثى وبضمها للمتكلّم، والنجدية: من النجد، وهو مارتفع من الأرض.  
والعصف: ورق الزرع، وعصف الإثمد: سحيقه. واللثة: بكسر اللام مخففة ماحول الأسنان من  
اللحم، والإثمد: حجر الكحل.

فقد شبه الشاعر سواد لثة المرأة بسواد أطراف ريش الحمامنة النجدية، فهم يجعلون الإثمد على اللثة  
كاللشم في اليد.

والشاهد في البيت أنّ فيه قلباً، والأصل: مسحت اللثتين بعصف الإثمد.  
وخفاف ابن ندبة شاعر فارس صحابي، ونسبة: أم خفاف، وهي سوداء بنت شيطان بن قنان من بني  
الحارث بن كعب، وقد أدرك الإسلام، فحسن إسلامه، وشهد حنيناً كما شهد فتح مكة.  
انظر شرح البغدادي: ٣٢٣/٢، وشرح السيوطي: ٣٢٤/١، وشرح المفصل: ١٤٠/٣، وسيبوه:  
١/٩، والقرطبي: ٨٨/٦، الإنصال/٥٤٦. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤١٦/١، واللسان/  
جزء، يدي.

(٥) في م ١٣٣/١: «تقول»، بالباء من فوق.

(٦) في م ٥٢٧/٢ ب: «إلى السمرة».

فقلب معمولي «مسح»<sup>(١)</sup>.

وقيل<sup>(٢)</sup> في: «شرين»، إنه ضمّن معنى «رؤين»<sup>(٣)</sup>، ويصح ذلك<sup>(٤)</sup> في «يشرب بِهَا» ونحوه، وقال الزمخشري<sup>(٥)</sup> في «يشرب بِهَا» المعنى: يشرب بها الخمر، كما تقول<sup>(٦)</sup>: «شربت الماء بالعسل».

- الثاني عشر: القسم<sup>(٧)</sup>:

وهو أصل أحرفه<sup>(٨)</sup>؟

(١) حيث أدخل الباء على «اللثتين» وهو المسوحتان، ولم يدخلها على «عصف الإثم» وهو المسوح به.

وانظر الدمامي: ٢٢١، والدسوقي: ١١٣/١.

(٢) ما ذكره من هنا إلى قوله «رؤين» هو ابن مالك.

قال المرادي: «قال ابن مالك: والأجود تضمّين شَرِبَنْ معنى رَؤِينَ». انظر ص/٤٤.

وقد نقل المصطفى نص المرادي من قوله: في شرين إلى قوله: بالماء.

(٣) وعلى هذا تكون الباء للاستعانة ولكن مع التضمين، وأما على القول بأنها للإلصاق فهو بدون تضمين.

(٤) أي هذا التقدير.

(٥) ذكرت النص قبل قليل وهو في الكشاف: ٢٩٦/٣، وتقدّمه المرادي في الجنى الداني: ٤٤. والآية/٦ من سورة الإنسان وقد تقدّمت

(٦) وعلى هذا تكون الباء للإلصاق أو المصاحبة.

(٧) انظر دراسات لأسلوب القرآن: ٥٣/٢، والجنى الداني: ٤٥، ورصف المباني: ١٤٦، وشرح الأشموني: ٤٦٨/٢، ونص المغني فيه بحروفه، ومعاني الحروف للرماني: ٣٦، والمقرب: ٢٠٤/١.

(٨) في م/٤٩: «حروفه».

وفي همع الهوامع: ٤/٢٣٢: «وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها لأنها للإلصاق فهي تلتصق فعل القسم بالمقسم به».

ولذلك خصّت<sup>(١)</sup> بجواز ذكر الفعل معها، نحو: «أُقسِمُ بالله لَتَفْعَلَ»<sup>(٢)</sup>، ودخولها على الضمير<sup>(٣)</sup> نحو: «بَكَ لَأَفْعَلَنَّ». واستعمالها في القسم الاستعطافي<sup>(٤)</sup> نحو: «بِاللهِ هَلْ قَامَ زِيدٌ؟» أي أسائلك بالله مستحلفاً<sup>(٥)</sup>.

(١) النص في الجنى الداني: ٤٥: على النحو التالي: «.. ولذلك فضلت سائر حروفه بثلاثة أمور، أحدها: أنها لا يجب حذف الفعل معها، بل يجوز إظهاره، نحو أُقسِمُ بالله. والثاني: أنها تدخل على المضمر، نحو: بَكَ لَأَفْعَلَنَّ. والثالث: أنها تُشَتَّقَمُ في الطلب وغيره بخلاف سائر حروفه. وزاد بعضهم رابعاً، وهو أن الباء تكون جارّةً في القسم وغيره بخلاف واو القسم وتائه فإنهما لا تجران إلا في القسم.

قال المرادي: قلت ويشاركها في هذا بعض حروف القسم كاللام». وانظر حاشية الأمير: ٩٨/١، والدمامي: ٢٢٢.

(٢) في م٥/٢٧ بـ: «لَأَفْعَلَنَّ».

(٣) وغيرها من حروف القسم يجدر الظاهر لا الضمير، وهذا هو الأمر الثاني مما امتازت به.

(٤) قال ابن جنى: القسم جملة إنشائية موكّد بها جملة أخرى، فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف، وإن كانت طلبية فهو للاستعطاف، كقولك:

**بِرِيكَ هَلْ ضَمَّمْتَ إِلَيْكَ لِيَ فَيُبَلِّغَ أَوْ قَبَلْتَ فَاهَا**

انظر النص عند الشمني: ٢٢٢/١.

(٥) أي أسائلك بالله مستحلفاً: هل قام زيد. وذهب ابن عصفور إلى أن قولك «تالله هل قام زيد» ليس بقسم، لأنه ليس بخبر، قال: ألا ترى أن المعنى: أسائلك بالله هل قام زيد. انظر المقرب:

- الثالث عشر: الغاية<sup>(١)</sup>:

نحو<sup>(٢)</sup>: «وَقَدْ أَحْسَنَ بِي»<sup>(٣)</sup>، أي إلى، وقيل: ضُمن<sup>(٤)</sup> أَحْسَنَ معنى لطف.

## - الرابع عشر: التوكيد:

وهي الزائدة<sup>(٥)</sup>، وزیادتها في ستة مواضع<sup>(٦)</sup>:  
أحدها: الفاعل، وزیادتها فيه<sup>(٧)</sup>: واجبة، وغالبة، وضرورة.

(١) أي أن تكون الباء معنى (إلى).

وانظر هذا في الجنى الداني: ٤٥، والنص منه، وانظر شرح الأشموني: ٤٦٨/٢، فقد نقل نص المصنف على عادته في تتبع نصوص ابن هشام في معنى الليب. وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٥٠/٢.

(٢) الآية: «... وَقَالَ يَتَأَبَّتْ هَذَا تَأْوِيلُ رُءُوفَى مِنْ قَبْلِ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السَّجْنِ...» سورة يوسف: ١٢٠.

قال أبو حيان: «وأَحْسَنَ أصله أن يتعدى يالى قال: «وأَخْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ». وقد يتعدى بالباء، قال تعالى: «هُوَ بِالوَالِدِينِ إِحْسَانًا» وقد يكون ضُمن «أَحْسَنَ» معنى «لطف» فعداه بالباء». انتهى نص أبي حيان وهو في البحر: ٣٤٨/٥، وانظر الدماميني: ٢٢٢.

(٣) الآية في ٣/١٨: «... إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السَّجْنِ» وهذه الزيادة من نص الآية ليست في بقية المخطوطات.

(٤) انظر همع الهوامع: ٤/١٥٩، والجنى الداني: ٤٥، وشرح الأشموني: ٤٦٨/١.

(٥) في الدماميني، ٢٢٢: «وهي الزيادة» قال: وفي بعض النسخ وهي الزائدة. وما أثبته اتفقت عليه المخطوطات التي بين يدي.

وجاء في الخزانة عند البغدادي، ٤/١٦١: «ولقد أجاد ابن هشام في المعنى في تحرير زيادة الباء». اهـ. قلت: الفضل في التحرير للمرادي، وليس للمصنف، وانظر الجنى الداني: ٤٨، وهمع الهوامع:

٤٦٢/٤٠.

(٦) الموضع الستة هي: الفاعل، والمفعول، والمبدأ، والخبر، والحال، والتوكيد.

(٧) النص عند المرادي: «الأول الفاعل، وزیادتها معه على ثلاثة أضرب: لازمة، وجائزة في الاختيار، وواردة في الاضطرار». انظر الجنى الداني: ٤٨.

- فالواجبة في نحو: «أَخْسِنَ<sup>(١)</sup> بِزَيْدٍ»، في قول الجمهور<sup>(٢)</sup>: إن الأصل: أَخْسَنَ زِيدُ، بمعنى صار ذا حُسْنٍ، ثم غُيّرت صيغة الخبر إلى الطلب<sup>(٣)</sup>، وزيدت الباء إصلاحاً للفظ<sup>(٤)</sup>، وأمّا إذا قيل إنه أمرٌ لفظاً<sup>(٥)</sup> ومعنى، وأنّ فيه ضمير<sup>(٦)</sup> المخاطب مسترراً فالباء مُعَدّية<sup>(٧)</sup> مثلها في: «أَمْرُ بِزَيْدٍ».

(١) أي الواجبة في فاعل فعل التعجب وهو «بِزَيْدٍ»، فالباء حرف جر زائد، وزيد مجرور لفظاً مرفوعاً محلّاً على أنه الفاعل.

(٢) هذا عند المرادي مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

(٣) الخبر: أَخْسَنَ زِيدُ. والطلب: أَخْسِنَ بِزَيْدٍ، على صورة الأمر.

(٤) وهذه الزيادة واجبة؛ إذ لا يجوز حذفها إلا مع (أن) و (أن) كقول الشاعر: **وقال نبئ المسلمين: تقدموا وأخِبِّطْ إلينا أن يكون المقدما** وذهب صاحب (النهاية)، إلى أن حذف الباء من أنّ وأن في التعجب لا يجوز. انظر الجني الداني: ٤٩، والدماميني: ٢٢٢، والدسوقي: ١١٣/١، والأمير: ٩٩/١.

وإصلاح اللفظ لأنّه غير للطلب، وصار «أَخْسِنَ بِزَيْدٍ» يلزم بحسب الصورة أنّ فعل الأمر رفع الظاهر، فأتى بالباء ليكون «زَيْدٍ» صورته صورة فضلة. انظر الأمير: ٩٩/١.

(٥) أي الفعل «أَخْسِنَ» من حيث اللفظ أمر، ومن حيث المعنى أيضاً، وليس المراد به من حيث المعنى صورة الماضي «أَخْسَنَ».

(٦) شأن كل فعل أمر، فإنّ الفاعل المخاطب يكون مسترراً، والمعنى: أَخْسِنَ يا مخاطب بزيد، أي صيغة بالحُسْنِ، فإنه أهل لذلك.

وفي م ٢٧/٥ بـ: «فإن فيه ضمير».

(٧) الباء على هذا التوجيه حرف تقدير للإلصاق، وليس زائدة كما يقول هؤلاء العلماء. انظر الأمير: ٩٩/١.

وذهب الدماميني في: ٢٢٣، إلى أن هذا رأي الفراء، وتبعه الزمخشري وابن خروف، فأَخْسِنَ عندهم أمرٌ لكل أحد أن يجعل زيداً حسناً، وإنما يجعله كذلك لأنّ يصيغه بالحُسْنِ، فكأنه قيل: صيغة بالحُسْنِ كيف شئت.. قال: «وانما لم يتصرف أَفْعَلْ وإن كان المخاطب به غير مفرد مذكر لأنّه جرى مجرى المثل».

- والغالبة<sup>(١)</sup>: في فاعل (كفي):

نحو: «وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا»<sup>(٢)</sup>، وقال الزجاج<sup>(٣)</sup>: دخلت لتضمن<sup>(٤)</sup> (كفي) معنى (اكتف)<sup>(٥)</sup>، وهو من الحُسْن بمكان<sup>(٦)</sup>، ويصححه قولهم: «اتقى الله امرؤ فَعَلَ خَيْرًا يُثْبَتْ عَلَيْهِ»<sup>(٧)</sup>، أي ليتق<sup>(٨)</sup> وليفعل؛ بدليل جزم (يثبت)<sup>(٩)</sup>.

(١) وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة في زيادة الباء في الفاعل.

في الجنى الداني، ٤٩: «والجائزه في الاختيار في فاعل (كفي) بمعنى (حسب)».

(٢) الآية: ﴿لَكِنَ اللَّهُ يَشَهِدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكُ أَنَزَلْنَاهُ يَعْلَمُهُ وَالْمَلَائِكَةُ يَشَهِدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾. سورة النساء: ٤/١٦٦.

(٣) نص الزجاج في كتابه معاني القرآن، ٢/١٣٤: «معناه: وكفى الله شهيداً، والباء دخلت مؤكدة، والمعنى: اكتفوا بالله في شهادته»، وانظر حاشية الشهاب: ٤٠٧/٧.

(٤) في الدماميني، ٢٣٣: «في بعض النسخ: لتضمن الفعل».

(٥) وكأنك قلت: اكتف بالله شهيداً، فليس الجار والمجرور فاعلاً في المعنى، ولا الباء زائدة». اهـ. الدماميني.

قلت: وهذا مخالف للنص الذي نقلته عن الزجاج في الحاشية السابقة.

(٦) أي ما قاله الزجاج، وفي حاشية الشهاب: ٤٠٤/٧ ذكر نص الزجاج ثم قال: «وهو وجه استحسنه ابن هشام في المعني».

وقوله: ويصححه: أي: يصحح كون الماضي بمعنى الأمر، قول العرب..

(٧) في ٣/٤٩ و٥/٢٧ «وفعل خيراً» بزيادة الواو.

استعمل الماضي هنا بمعنى الأمر كما في «كفي» في الآية على قول الزجاج. وانظر هذا القول في: همع الهوامع: ٤/١٣٢، وشرح المفصل: ٧/٤٩.

(٨) قوله: «أي ليتق إلى قوله يثبت» ليس في ٢/١٨ بـ.

(٩) ولو لا أن الماضي معناه الأمر لما جاء جوابه مجزوماً.

ويوجبه<sup>(١)</sup> قولهم: «كفى بهند»، بترك التاء<sup>(٢)</sup>، فإن احتجَ<sup>(٣)</sup> بالفاصل فهو مُجَوْزٌ لا مُؤْجِبٌ؛ بدليل<sup>(٤)</sup>: «وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ»<sup>(٥)</sup>، «وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ»<sup>(٦)</sup>.

(١) أي يوجب المصير إلى ما قاله الزجاج من أن كفى ضمّن معنى اكتفي.

(٢) التاء التي للتأنيث، فلولا أن الفعل للأمر لقال: كفْتُ بهند. فترك التاء دليل على تضمين كفى معنى اكتفي والفاعل ضمير.

(٣) إن احتجَ بالذكر لوجود الفاصل وهو الباء الزائدة كقولهم: حضر إلى القاضي امرأة، وحضرت إلى القاضي امرأة.

ورَدَ المصنف أن الفاصل يُخرج الفعل من وجوب التأنيث إلى جواز الوجهين بتأنيث الفعل وتذكيره، وهو ليس موجباً لترك التأنيث.

(٤) الدليل على وجود التاء عند وجود الفاصل.

والآية: «وَعِنْدَهُ مَقَاتِعُ الْقَبَبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ يَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْضِ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَاسِنٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ» سورة الأنعام: ٥٩/٦.

فقد جاء الفعل «تسقط» بالتاء جوازاً لوجود الفاصل وهو «من» الزائدة، وأضيف على ذلك أن هناك سبباً آخر وهو أن «ورقة» مؤنث مجازي يجوز تأنيث الفعل معها وتذكيره سواء أُوجِد فاصل أو لا. واحتجاج المصنف بالآية هنا ضعيف؛ لأن وجود الفاصل هنا وعدمه سواء في إثبات التاء وحذفها.

(٥) في م ٣٣/١ ب، و م ٥/٢٧ ب: «من ثمرة».

(٦) الآية ليست في م ٣٣/١ ب، ولا م ٥/٢٧ ب. وفي بقية المخطوطات «من ثمرة» على الإفراد، وهو غير الصواب.

والآية: «إِلَيْهِ يُرْدَدُ عَلَمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْقَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا يُعْلَمُهُ، وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي قَالُواْ إِذَا ذَكَرْنَا مَا مِنْنَا مِنْ شَهِيدٍ» سورة فصلت: ٤١/٤٧.

والاستشهاد بالآية هنا من أجل تأنيث الفعل «تخرج» والفاعل بعده مؤنث، وذلك مع وجود الفاصل، والذي ذكره هنا يصلح فيه ما ذكرته على الآية السابقة من أن الفاعل مجازي التأنيث يؤنث معه الفعل ويذكّر.

فإن عُرِض بقولك : «أَخْسِنْ بِهِنْد»<sup>(١)</sup> ، فالباء لا تلحق بصيغ<sup>(٢)</sup> الأمر ، وإن كان معناها<sup>(٣)</sup> الخبر ، وقال ابن السراج<sup>(٤)</sup> : الفاعل<sup>(٥)</sup> ضمير الاكتفاء . وصححة قوله<sup>(٦)</sup> موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر ، وهو<sup>(٧)</sup> قول الفارسي

(١) أي هذا الذي أورده المصنف إن عُرِض بأن الفاصل وهو الباء ومن يُحَجِّز ترك التأنيث ولا يوجبه . فإن أَخْسِنَ بمعنى أَخْسَنَ الذي هو فعل مضارع ، والباء فاصلة ، والتأنيث ممتنع ، فثبتت أن الفاصل يوجب ترك التأنيث في بعض الصور ، فليكن : كفى بهند من هذا القبيل . الدماميني : ٢٢٣ .

(٢) في م ٢٧/٥ ب : «بصيغ الأمر» والباء هي التي تدخل للدلالة على تأنيث الفعل .

(٣) في م ٤٩/٣ أ ، وم ٥/٢٧ ب : «معناه» .

ولذلك امتنع التأنيث في «أَخْسِنْ بِهِنْد» رعاية لصيغة الأمر ، وهذا بخلاف : كفى بهند ، فإن الفعل فيه مضارع ، فلا مانع من إلحاق العلامة ولو كان معناه الخبر . الدماميني : ٢٢٣ .

وقال الأمير : «لعله أطلق الخبر باعتبار الأصل ، أي صار كذا ، وإلا فالتعجب إنشاء» . انظر : ١/٩٩ .

(٤) أبو بكر محمد بن التتربي (ت ٣١٦ هـ) ، وقد تقدّمت ترجمته .

(٥) الفاعل ضمير الاكتفاء وليس الاسم الظاهر ، فهو ضمير يعود على الاكتفاء المفهوم من المقام : قال ابن السراج في الأصول ، ٢٦٠/٢ : «وقولهم : كفى بالله ، قال سيبويه : إنما هو كفى الله ، والباء زائدة ، والقياس يوجب أن يكون التأويل : كفى كفايتي بالله ، فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه ، وهذا في العربية موجود» اهـ . نص ابن السراج ، وانظر الكتاب : ١/١٩ . وفي معاني الحروف للرماني : ٣٧ ، ذكر نص ابن السراج وقال : «وهذا التأويل بعيد لقبح حذف الفاعل ؛ ولأن الاستعمال يدل على خلافه» .

(٦) أي قول ابن السراج . والتعليق للمصنف ، مأخوذ عن المرادي ، ونصه في الجنى الداني ، ٥٠ : «ورُدَّ بـان الـباء عـلى هـذا لـيس فـي الـلفـظ مـا تـعلـق بـه إـلا الضـمير ، وـالمـصـدر لـا يـعـمل مـضـمـراً ، قـلـتـ : وـقـد ذـهـبـ بـعـضـهـم إـلـى جـواـزـ إـعـمـالـه مـضـمـراً ، وـهـوـ مـذـهـبـ الـكـوـفـيـنـ ، وـأـجـازـ اـبـنـ جـنـيـ وـالـرـمـانـيـ أـنـ يـعـملـ فـيـ الـمـعـجـرـ، وـحـكـيـ عـنـ الـفـارـسـيـ» .

(٧) أي تعلق الجار بضمير المصدر . قال الدماميني ، ٢٢٤ : «وـكـذـا قـالـ غـيرـ المـصـنـفـ ، قـلـتـ : وـهـوـ مـمـنـوعـ لـجـواـزـ كـوـنـ الـجـارـ مـتـعلـقاً عـلـى قـوـلـهـ بـمـحـذـفـ لـا بـضـمـيرـ الـمـصـدرـ ، وـالـمـعـنـىـ : كـفـيـ هوـ أـيـ الـاكـفـاءـ فـيـ حـالـ كـوـنـهـ مـتـلـبـساًـ بـالـلـهـ ، قـالـ الشـمـنـيـ بـعـدـ تـقـلـلـ نـصـ الدـمـامـيـ : وـأـقـولـ قـدـ سـبـقـهـ اـبـنـ الصـائـعـ إـلـىـ ذـلـكـ ، وـعـبـارـتـهـ : لـاـتـسـلـمـ تـوقـفـ الصـحـةـ عـلـىـ ذـلـكـ لـجـواـزـ أـنـ تـكـونـ الـباءـ لـلـحـالـ» .

والرُّمَانِي<sup>(١)</sup>، أَجَازَا: «مَرْوُرِي بِزَيْدٍ حَسَنٌ وَهُوَ بِعُمُرٍ قَبِيْحٌ»<sup>(٢)</sup>.

وأَجَازَ الْكَوْفِيُونَ إِعْمَالَهُ<sup>(٣)</sup> فِي الظَّرْفِ وَغَيْرِهِ، وَمَنْعِ جَمِيعِ الْبَصَرِيِّينَ إِعْمَالَهُ<sup>(٤)</sup> مُطْلِقاً، قَالُوا<sup>(٥)</sup>: وَمِنْ مَعْجِيْءِ فَاعِلِ (كَفِيْ) هَذِهِ مُجَرَّداً عَنِ الْبَاءِ قَوْلُ سَحِيْمٍ<sup>(٦)</sup>:

[عَمَيْرَةَ وَدَعَ إِنْ تَجْهِيزَتْ غَادِيَا] كَفِيْ الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرِءِ نَاهِيَا

(١) في م ٢٧/٥ ب الرمانى والفارسى.

(٢) النص في م ٢٧/٥ ب قلق وصورته: «مَرْوُرِي بِزَيْدٍ وَهُوَ حَسَنٌ وَهُوَ بِعُمُرٍ قَبِيْحٌ» كذا!

وذكر الدمامى وغيره أن الفارسى والرمانى استدلا على ذلك بقول زهير:

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذَقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجُمُ

(٣) أي إعمال ضمير المصدر في الظرف وغيره نظراً إلى أن المضمر هو مفسّره بحسب المعنى، والمفسّر يعمل فكذا المفسّر؛ فيجوز عندهم: ضَرُئِيْكَ زِيَاداً حَسَنٌ وَهُوَ عَمَراً قَبِيْحٌ. انظر الدمامى: ٢٢٤، والدسوقي: ١١٥/١.

وقال الدمامى: «ولم أقف لذا على شاهد».

(٤) أي سواء كان المعهول ظرفاً أو غيره لحصول الضعف بالإضمار من جهة زوال حروف الفعل التي كان عمل المصدر بسبب وجودها فيه فيشبه الفعل حينئذ، وبزوال حروفه بالإضمار زال التشبيه فامتنع الفعل. وانظر الدمامى: ٢٢٤.

(٥) أي الذين ذهبوا إلى أن فاعل «كفى» ثرَادٌ في الباء غالباً، وهو رأي الجمهور. كما في قوله تعالى: **﴿كَفَىٰ بِإِلَهٍ شَيْدَادًا﴾** مجردأ عن الباء وهي التي بمعنى حسب.

(٦) المثبت في المخطوطات عجز البيت، وصدره ما وضعته بين معقوفين، والبيت من قصيدة تزيد على ستين بيتاً لشحيم عبد بنى الحسحاس، وهي نسبة وغزل بعميره بنت سيده، وغيرها من النساء. وعَمَيْرَةَ بِالْتَّصْفِيرِ: مفعول مقدم له «وَدَعَ» والتوديع: الترك، وتجهيز: تهيات، غادياً: ذاهباً في الغداة، وهو حال.

وكفى: مفعوله محذوف، أي كفاك الشيب، والخطاب لنفسه، وناهياً: قد يكون تميزاً، وقد يكون حالاً، وذهب العيني إلى أنه مفعول كفى، وهو غير الصواب.

والشاهد في البيت أنه جاء فاعل «كفى» مجردأ عن الباء، وكان المعروف أن يقال: كفى بالشيب. وسَحِيْمٌ: كان عبداً أسود وهو مصيغ (أسحيم)، وكان من المخضرمين، وكان أعمى اللسان، وقتل في خلافة عثمان.

ووجه<sup>(١)</sup> ذلك على ما اخترناه<sup>(٢)</sup> أنه يُسْتَعْمِلُ (كفى) هنا<sup>(٣)</sup> بمعنى (اكتف).  
ولا تُزاد<sup>(٤)</sup> الباء في فاعل (كفى) التي بمعنى (أجزاء) و (أغنى)، ولا التي بمعنى  
(وقي)<sup>(٥)</sup>، والأولى<sup>(٦)</sup> متعدية لواحد كقوله<sup>(٧)</sup>:

قليل منك يكفيوني ولكن قليل لا يقال له قليل

= وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٣٨/٢، وسيويه: ٣٠٨/٢، والعيني: ٦٦٥/٣، وشرح المفصل: ٢/  
١١٥، و٧/٨٤، ٩٤، ٢٤/٨، والديوان: ١٦، وما بعدها، وشرح السيوطى: ٣٢٥/١، والخزانة: ١/  
٢٧٣، وسر الصناعة: ١٤١/١.

(١) قال الدماميني: «وكان المصنف لم يرضه، ولذلك عَبَر بقالوا: ووجه ذلك، أي تجريد فاعل كفى  
في قول صحيح من الباء». انظر الحاشية: ٢٢٤.

(٢) في م ٣٣ ب و م ٥/٥ ب: «ما اخترنا».

أي على ما اخترنا من أن الباء في فاعل «كفى بالله» غير زائدة، وإنما جاءت لكون كفى بمعنى  
اكتف، وهو قول الزجاج.

والخلاف بين الزجاج والجمهور حاصله أن الباء بعد كفى عند الجمهور زائدة وما بعدها فاعل،  
والزجاج يقول: الفعل متضمن معنى اكتف والباء أصلية، والفاعل ضمير مستتر، فإن لم تأتِ الباء بعد  
كفى فما بعدها فاعل باتفاق، ولا تضمين. وانظر الدسوقي: ١١٥/١.

(٣) في م ٣٣/٤ ب: «هنا» والمقصود أن سحيماً يستعمل..

(٤) في م ٥/٥ ب: «فلا تزاد». وإنما استعملها بمعناها الأصلي متضمنة لمعنى اكتف، فلذلك لم تدخل  
الباء على الفاعل.

(٥) في م ٣٣/١ ب: «وفي»، وفي م ٤٩/٣ ب: «وَقَى».

(٦) وهي التي بمعنى أجزاء وأغنى.

(٧) ذكروا أن البيت لأبي نصیر أحمد بن علي الميكالي، ورد هذا البغدادي وقال: هو لغيره، وأهمله  
السيوطى.

ومعناه: قليل منك يجزيني ويغيني، والقليل منك كثير عندي. والشاهد فيه: أن كفى التي بمعنى  
أجزاء وأغنى متعدية في البيت مفعول واحد وهو ياء المتكلم. وانظر شرح البغدادي: ٣٤٢/٢.

والثانية<sup>(١)</sup> متعدية لاثنين<sup>(٢)</sup>، كقوله تعالى: «وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ»<sup>(٣)</sup>، «فَسَيَكْفِئُهُمُ اللَّهُ»<sup>(٤)</sup>.

ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل «كفى» المتعدية<sup>(٥)</sup> لواحد، قال<sup>(٦)</sup>:

كفى ثعلا فخرًا بائك منهم      وَدَهْرٌ لَأَنْ أَنْسَيْتَ مِنْ أَهْلِ

(١) وهي التي بمعنى «وقى».

(٢) في م ٢٧/٥ ب: «للاثنين».

(٣) الآية: «وَرَدَ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعِظِيمِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا». الأحزاب ٢٥/٣٣

(٤) الآية: «فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنُتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدَوْا فَإِنْ تَوَلَّوْا إِنَّمَا هُمْ فِي شَقَاقٍ نَّبِيَّنَاهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ». سورة البقرة ١٣٧/٢

والفعل كفى في الآية الأولى أخذ مفعولين وهما: «المؤمنين، القتال» وفي الثانية: أخذ مفعولين وهما: الكاف والهاء.

ومثل ذلك وقى تقول: وقيته الشر.

(٥) في م ١٨/٢ ب و م ٤٩/٣ ب: «المتعددي».

(٦) البيت للمنتبي من قصيدة مدح بها شجاع بن محمد المنجبي، وروي في «دهر» الرفع والنصب، الرفع رواية ابن جني والربعي، والنصب رواية الشاميين، وعليها اعتمد المعجمي.  
وقوله: دهر: أي ليغدر دهر لأنْ أنسَيْتَ من أهله.

والشاهد في البيت عند المصطف: أنه وقع زيادة الباء هنا في فاعل كفى المتعددي لواحد، وشرط زيادة الباء في فاعل كفى عنده أن يكون كفى بمعنى اكتف، وهو فعل لازم يتعدى بالباء، فكفى هذا يُحَضِّ فاعله بزيادة الباء، فإن لم يكن كفى بمعنى اكتفي، فهو إما متعدّل واحد أو إلى اثنين، وكلاهما لا يجوز زيادة الباء في فاعلهما، فتكون كفى عند المصطف على ثلاثة أقسام.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٤٥/٢، وأمالي الشجري: ٢٠١ - ٢٠٣، وديوان المتنبي  
بشرح البرقوقي: ٣٧١/٣.

ولم يذكر السيوطي هذا البيت، فالمنتبي متأخر، لا يُنْهَجُ بشعره.

ولم أَرَ من انتقد<sup>(١)</sup> عليه ذلك؛ فهذا<sup>(٢)</sup> إما لِسَهْوٍ عن شرط الزيادة<sup>(٣)</sup>، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء<sup>(٤)</sup>.  
 وثُلَّ: رهط الممدوح، وهم بطن من طيئ، وصَرْفُهُ للضرورة؛ إذ فيه العدْلُ والعلمية، كعمر. ودهرٌ: مرفوع عند ابن جنِي<sup>(٥)</sup> بتقدير: وليفخر دُهْرٌ، وأهل: صفة له بمعنى<sup>(٦)</sup> مستحق، واللام متعلقة بأهل.  
 وجَّوز ابن الشجيري<sup>(٧)</sup> في «دهر» ثلاثة أوجه:

- (١) أي اعترض على المتبيّن، حيث أدخل الباء على المتعدي لواحد.
- (٢) أي هذا الذي فَكَلُوهُ من ترك الانتقاد عليه.
- (٣) أي زيادة الباء في فاعل كفى، وهذا يقتضي أنها لا تُزاد فيه إلا إذا كان قاصراً.  
 قال الدماميني: ٢٢٤، مُعْلِقاً على كلامه: «وفي نظر، وظاهر كلام ابن عصفور أنه متعدٌ، حيث قال في المقرب: والباء تكون زائدة في خبر ما وليس وفي فاعل كفى».
- قلت: انظر المقرب: ٢٠٣/١، وتمة النص عنده «.. وفي مفعولها نحو قوله:  
 فكفي بنا فضلاً على من غيرنا      حَبْ النَّبِيِّ مُحَمَّدٌ إِيَّاكَ  
 أي كفانا».
- (٤) في ٣٣/١م: «الباء».
- (٥) قال ابن جنِي: «ارتفاع أهل لأنَّه وصف لدهر، وارتفاع دهر بفعل مضمر ذَلٌّ عليه أول كلامه، فكأنَّه قال: وليفخر دهر لأنَّه أمسَى من أهله، لا يتوجه رفعه إلا على هذا؛ لأنَّه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، ولا وجه لرفعه بالابتداء إلا على حذف الخبر، وليس في قوة إضمار الفعل هنا» انتهى نص ابن جنِي، عن شرح البغدادي: ٣٤٩/٢، وانظر النص في أمالي الشجيري: ٢٠٢/١.
- (٦) هذه عبارة ابن الشجيري قال: «وأهل هنا معناه مستأهل ومستحق؛ فلذلك عُلِّقَ به لأنَّه أمسَى من أهله؛ لأنَّه بمنزلة اسم الفاعل المقوَى باللام في وصوله إلى المفعول». انظر أمالي الشجيري: ١/٢٠١.
- (٧) ذكر هذا ابن الشجيري في أماليه في المجلس الثلاثين: ٢٠١ - ٢٠٣/١.

- أحدها: أن يكون مبتدأ<sup>(١)</sup> حذف خبره، أي يفتخر بك، وصَحَّ الابتداء بالنكرة لأنَّه قد وصف بأهل.

- والثاني: كونه معطوفاً على فاعل (كفى)<sup>(٢)</sup>، أي أنهم فخرُوا بكونه<sup>(٣)</sup> منهم، وفخرُوا بزمانه لنضارة أيامه، وهذا وجه لا حَذْفَ فيه.

- والثالث: أن تجرَّه<sup>(٤)</sup> بعد أن ترفع فخراً على تقدير كونه فاعل «كفى»، والباء متعلقة بفخر، لا زائدة، وحيثئذٍ تجر الدهر بالعطف، وتقدر «أهلاً» خبراً لـ«هو» محدوفاً.

**وزعم المعري<sup>(٥)</sup>** أن الصواب نصب دهر بالعطف على «ثلاً» أي: وكفى دهراً

(١) عبارة ابن الشجري في الأimalي، ٢٠٢/١ قال: «إِنْ رَفَعْتَهُ بِالْأَبْدَاءِ وَأَضْمَرْتَ لَهُ خَبْرًا مَدْلُولاً عَلَيْهِ بِأَوْلِ الْكَلَامِ فَلَيْسَ بِضَعِيفٍ وَإِنْ كَانَ نَكْرًا؛ لِأَنَّهُ مَتَخَصِّصٌ بِالصَّفَةِ، وَالْتَقْدِيرُ: وَدَهْرٌ أَهْلٌ لِأَنَّ أَمْسِيَتْ مِنْ أَهْلِ فَانِخْرٍ بِكَ.

وأما قول أبي الفتح: إنه ليس قبله مرتفع يجوز عطفه عليه فقولُ من لم يمعن النظر، وقع بأول نظرة. انتهى».

وانظر شرح البغدادي: ٣٥٠/٢ فالنص فيه.

(٢) أي والباء زائدة في الفاعل.

(٣) قال ابن الشجري: «فَقَدْ يَجُوزُ عَطْفُ دَهْرٍ عَلَى فَاعِلٍ كَفِي وَهُوَ الْمَصْدُرُ الْمَقْدُرُ؛ لِأَنَّ أَنَّ مَعَ خَبْرِهِ هُنَّا بِمَعْنَى الْكَوْنِ لِتَعْلُقِهِمْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمَقْدُرِ الَّذِي هُوَ كَايْنٌ، فَالْتَقْدِيرُ: كَفِي ثُلَّاً كَوْنُكَ مِنْهُمْ وَدَهْرٌ مُسْتَحْقٌ لِأَنَّ أَمْسِيَتْ مِنْ أَهْلِهِ. أَيْ كَفَاكُمْ فَخْرًا دَهْرًا أَنْتَ فِيهِ». انظر الأimalي: ٢٠٣/١.

(٤) قال ابن الشجري: «وَيَتَجَهُ عِنْدِي فِي إِعْرَابِ الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا وَجْهٍ لَمْ يَذْهَبْ إِلَيْهِ مِنْ تَقْدِيمِ كَمَا لَمْ يَذْهَبَا إِلَى عَطْفِ دَهْرٍ عَلَى فَاعِلٍ كَفِي، وَهُوَ أَنْكَ تَرْفَعُ الْفَخْرُ بِإِسْنَادِ كَفِي إِلَيْهِ، وَتَخْرُجُ الْبَاءُ عَنْ كَوْنِهَا زَائِدَةً فَتَجْعَلُهَا مَعْدِيَّةً مَتَعَلِّقَةً بِالْفَخْرِ، وَتَجْرِي الْدَهْرُ بِالْعَطْفِ عَلَى مَجْرُورِ الْبَاءِ، وَتَرْفَعُ الْأَهْلُ بِالْمَبْدُأِ الَّذِي تَقْدِيمُ ذَكْرِهِ فَيَصِيرُ الْلَفْظُ: كَفِي ثُلَّاً فَخْرٌ بِكَوْنِكَ مِنْهُمْ وَدَهْرٌ هُوَ أَهْلٌ لِأَنَّ أَمْسِيَتْ مِنْ أَهْلِهِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ اكْتَفَوْا بِفَخْرِهِمْ وَبِزَمَانِهِ عَنِ الْفَخْرِ بِغَيْرِهِمَا». انظر الأimalي: ٢٠٣/١.

(٥) النص لابن الشجري قال: «وَالْمَعْرِي أَسْقَطَ حُكْمَ الرُّفْعِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: وَيَعْصُمُ النَّاسُ يَرْفَعُ دَهْرًا وَلَا يُشْغِلُ أَنْ يُلْتَفِتَ إِلَيْهِ، وَعَطْفُ دَهْرًا عَلَى ثُلَّاً، وَرَفْعُ أَهْلِ بِتَقْدِيرِهِ هُوَ أَهْلٌ...». انظر الأimalي: ٢٠٢/١.

هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله.

ولا يخفى مافيه<sup>(١)</sup> من التعسُّف، وشرحه أنه<sup>(٢)</sup> عطف على المفعول المتقدّم وهو «ثعَلاً»، والفاعل المتأخر وهو: «أنك منهم»، منصوباً ومرفوعاً، وهما<sup>(٣)</sup> (دهراً)، وأن<sup>(٤)</sup> (أن) ومعمولاها، ومتعلق بخبرها، ثم حذف المرفوع<sup>(٤)</sup> المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى.

وزعم الربّعي<sup>(٥)</sup> أن النصب بالعطف على اسم (أن)، وأن «أهل» عطف على خبرها، ولا معنى<sup>(٦)</sup> للبيت على تقديره.

= . والمعري هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله، والمعري نسبة إلى المعرة، وهي بلد بين حماة وحلب يقال لها معرة النعمان.

توفي عام (٤٤٩ هـ) وله مؤلفات منها: رسالة الغفران، وديوان اللزوميات، وسقوط الزند.

(١) قال ابن الشجري: «وهذا قول فيه إسهاب كما ترى وتتكلّف شاق، والرفع - وإن كان فيه تكليف إضمار فعل - أقرب متناولاً، وأصَحُّ معنى وأكثر فائدة». الأمالى: ٢٠١/١.

(٢) أي الشاعر.

(٣) في م١٤١: «ودهر».

(٤) قال الدماميني: «وهذا لا يتمشى على قول البصريين قاطبة، ولا الأكثرين من غيرهم، فإنهم لا يجوزون حذف الفاعل» انظر الحاشية: ٢٢٥.

(٥) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح البغدادي المنزل الشيرازي الأصل، اشتغل ببغداد على السيرافي ثم خرج إلى شيراز فقرأ على أبي علي الفارسي عشرين سنة ثم رجع إلى بغداد.

ولد سنة (٣٢٨ هـ)، وتوفي سنة (٤٢٠ هـ) ببغداد، والربّعي بفتح الراء نسبة إلى ربيعة. الترجمة من الشمني: ٢٢٥/١، وانظر بغية الوعاة: ١٨١/٢.

(٦) نص الشجري: «وحمل الربّعي نصب (ده) على أنه معطوف على اسم (أن)، وأنه خبر عنه، أي كفى ثعلاً فخر أنك منهم، وأن دهراً أهل لأن أمسيت من أهله.

قال ابن الشجري: وهذا القول بعيد من حصول فائدة» انظر الأمالى: ٢٠٢/١.

ومن هذا ترى أن الأحكام والتوجيهات التي يعلق بها المصنف على البيت هي لابن الشجري، وقد صرّح ببعضها، وأخفى بعضها موهماً أنها له. رحمة الله عليه.

والضرورة<sup>(١)</sup>، كقوله<sup>(٢)</sup>:

### أَلْمَ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقْتُ لَبُونُ بْنُ زِيَادٍ

(١) ذكر من قبل أن الباء تزداد في الفاعل وزياقتها واجبة وغالبة وضرورة، وقد مضى الحديث عن الواجب والغالب، وهذا هو النوع الثالث، هنا وهو تمام الحديث.

(٢) البيت أول آيات لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي في خلاف بينه وبين الريبع بن زياد في شأن درع. ويروى: «قلوص» بدل «لبون».

واللبون: جماعة الإبل ذات اللبن، والقلوص: الناقة الشابة، وبنو زياد هم الريبع وعمار وقيس وأنس بنو زياد بن أبي سفيان بن عبد الله القيسبي.

والأنباء: جمع نبأ، وهو الخبر الذي له شأن، وتنمي: من نميت الحديث أنميه بالتحفيف إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير، فإذا بلغته على وجه الإفساد والتهمة قلت: تَنَمِّيَهُ.

أَلْمَ يَأْتِيكَ: الكاف لمخاطب غير معين، بل هو لمن يصلح للخطاب، ورواية الأصمعي له: أَلَا هُلْ أَتَكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمِّي.

والشاهد في البيت في «بما» على أنه فاعل للفعل «يأتِيكَ»، والباء زائدة فيه، وزياقتها في خبر ما ليس، وفي فاعل كفى ومفعول وفاعل «أَفْعِل» بمعنى ما أفعله، وما عدا هذه الموضع لا تزداد الباء إلا في الضرورة.

وذهب الأعلم وابن الشجيري إلى أن زيادة الباء فيه ليست للضرورة، قالا: إن الباء زائدة بمنزلتها في: «كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا» الرعد/١٣ والإسراء/٩٦.

وحسن دخولها في «ما» أنها مبهمة كالحرف، فأدخل عليها حرف الجر إشعاراً بأنها اسم. وقيل إن الباء غير زائدة، ويأتي وتنمي تنازعاً قوله: «بما» الأول يطلب للفاعلية، والثاني للمفعولية، فأعمل الثاني على المختار، وأضمر الفاعل في الأول، وهو ضمير «ما لاقت» بتقدير مضاف أي خبر ما لاقت، وسيذكر المصنف في باب الجملة المعتبرة من الباب الثاني أنه مرجوح.

وقيل: «لبون» فاعل «يأتي»، على تقدير مضاف أي: ألم يأتِيكَ خبر لبونهم، فتكون الباء متعلقة بـ«يأتي»، وردد هذا البغدادي، فهو على التنازع مع إعمال الأول على خلاف المختار، ورأى فيه تعسفاً لتقدير المضاف في الأول وعدمه في الثاني.

وقيل فاعل «يأتي» مضمون، والباء متعلقة به، والتقدير: ألم يأتِيكَ النبأ بما لاقت، ودل على الباقي قوله: «الأنباء تَنَمِّي».

وقوله<sup>(١)</sup>:

### مهمالي الليلة مهمالية أودي بنعالي وسراليّة

= وذهب ابن جنی في (المحتسب) إلى زيادة الباء في «بما لاقت» لما كان معناه: ألم تسمع بما لاقت  
لبونهم. انتهى.  
يريد أنه من قبيل التضمين.

وفي البيت شاهد ثان وهو الاعتراض بجملة «والأنباء تنمي» ويأتي هذا عند المصنف في الحديث  
عن الجملة المعترضة.

وفيه شاهد ثالث، وهو أن حرف العلة لا يحذف مع الجازم ضرورة، «ألم يأتِك»، والأصل ألم  
يأتِك، وذهب الأعلم إلى أنها لغة ضعيفة، وسبقه إلى ذلك الزجاجي في الجمل، وفي سر الصناعة:  
«ورواه بعض أصحابنا ألم يأتِك على ظاهر الجزم».

وقيس بين زهير شاعر جاهلي وكان فارساً داهية، يُضرب به المثل فيقال: أذهبى من قيس.  
وانظر البيت في المراجع التالية:

شرح الشواهد للبغدادي: ٣٥٣/٢، وشرح السيوطي: ٣٢٨/١، ومجمع الأمثال: ١٩٤/١  
والخزانة: ٥٣٤/٣، والعيني: ٢٣٠/١، والإنصاف: ١٧/١، والنادر: ٢٠٣، وشرح المفصل:  
٤٩٨/٢، ٢٤/٨، ١٠٤، والخصائص: ٣٣٣/١، والمحتسب: ٦٧/١، ١٩٦، والمزهر: ٦٣،  
وأمالی ابن الشجيري: ٧٢/١، ٨٤، ١٩٢، ٣١٥، والكتاب: ٥٩/٢، وضرائر الشعر:  
والمقرب: ٥٠/١، ٢٠٣، وسر الصناعة: ٧٨، ٦٣١، ومعاني الحروف للرماني: ١٣٨  
والجنی الدانی: ٥٠، ووصف المباني: ١٤٩، والممتع: ٥٣٧.

(١) البيت مطلع قصيدة لعمرو بن ملقط الطائي، وهو بهذا البيت يخاطب نفسه.

ومهما: استفهام مبتدأ، ولی: خبره. والليلة: نصب على الظرف. وأعيدت الجملة تأكيداً.  
وقيل: مه: اسم فعل بمعنى اكف، وما: للاستفهام، وأودي: أهلك، والنعل: ما وقعت به الرجل من  
الأرض، والسرّيال: القميص، وقيل الدرع.

والشاهد في البيت هو زيادة الباء في قوله: أودي بنعالي، والأصل: أودي نعالي.

وذهب ابن الحاجب في أمالیه إلى أنها الباء للتعدية، قال: والباء باء التعدية، يعني: أذهبها، وأضلّها  
عني، يقال: أذهبته وذهبت به.

واختار المصنف قول أبي علي، وهو أنه يجوز أن تكون الباء زائدة، كأنه قال: أودي نعالي، فللحقت  
الباء كما في «وكفى بالله».

وقال ابن<sup>(١)</sup> الصائغ في الأول: إن الباء متعلقة بـ«تنمي»، وإن فاعل «يأتي» مضمر، والمسألة<sup>(٢)</sup> من باب الإعمال.

وقال ابن الحاجب في الثاني<sup>(٣)</sup>: الباء معدية<sup>(٤)</sup> كما تقول: «ذهب بنعلي»<sup>(٥)</sup>، ولم ي تعرض لشرح الفاعل<sup>(٦)</sup>، وعلام يعود، إذا قدر ضميراً في «أوذى».

= وعمرو بن ملقط شاهر جاهلي.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٦١/٢، ٣٣٠/١، وشرح السيوطي: ٦٣١/٣، والعيني: ٤٥٨/٢، والنواذر: ٦٢، وأمالی ابن الحاجب: ١٣٥/٣ - ١٣٦، والضرائر الشعرية: ٦٣، والجني الداني: ٥١، وسيذكر المصنف هذا الشاهد مرة أخرى عند الحديث عن «مهما».

(١) في ١٩/٢م: «الصائغ» والصواب أنه بالضد المعجمة والعين المهملة «الصائغ» والأول هو: ألم يأتيك.

(٢) عند مبارك وزميله: «فالمسألة» بالفاء. وباب الإعمال هو ما يعرف بباب التنازع، وهذا إنما يتمشى على قول البصريين القائلين إنك إذا أعملت الثاني وكان الأول يطلب العمل على جهة الفاعلية فإنك تضمر الفاعل في الأول، والkovioin يمنعون من الإعمال على هذه الصورة لما يلزم عليه من الإضمار قبل الذكر.. انظر الدمامي: ٢٢٥/١ - ٢٢٦.

وعند الدسوقي، ١١٦/١: «الأول يطلبه على أنه فاعل، والثاني على أنه مفعول، فأعمل الثاني فجره بالباء، وأضمر في الأول فاعله، وهذا هو مذهب البصريين».

(٣) في البيت الثاني وهو: مهمالي الليلة...

وحدث ابن الحاجب في أمالی: ١٣٦/٣، وفيه يقول: «يجوز أن تكون مه من قوله (مهما) اسم فعل من قولهم: مه، أي اسكت..، ثم قال: مالي الليلة، تعظيمًا للحال التي أصابته، والشدة التي أدركته، ثم ذكر الأمر الذي يحقق تعظيم الأمر فقال: أودى بنعلي وسراليه، يعني ذهب بنعلي سراليه، كقولك: (هلك عن سلطانيه) الحaque: ٢٩، وإذا ذهب عنه نعله وسراليه وضل دل على أن حاله بلغت مبلغاً أذهله عما لا يدخل متيقظ عن مثله».

(٤) وليس زائدة.

(٥) فجعل أوذى بمعنى ذهب، وعلى القول بالزيادة معناه هلك على ما صرخ به اللغويون، وما قاله ابن الحاجب محتمل، وانظر الدمامي: ٢٢٦/١.

(٦) ما هو؟ اسم ظاهر أو ضمير مستتر؟ ولم يذكر علام يعود ذلك الفاعل إذا قدر ضميراً في أوذى.

ويصح<sup>(١)</sup> أن يكون التقدير: أودى هو<sup>(٢)</sup>، أي: مُؤْدِ، أي ذهب ذاهب كما جاء في الحديث<sup>(٣)</sup>: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»<sup>(٤)</sup>.

أي: ولا يشرب هو، أي الشارب، إذ ليس المراد ولا يشرب الزاني<sup>(٥)</sup>.

والثاني<sup>(٦)</sup>: مما تزاد فيه الباء: المفعول<sup>(٧)</sup>:  
نحو: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْتَّهْلِكَةِ»<sup>(٨)</sup>،

(١) الكلام هنا للمصنف.

(٢) وليس هذا الضمير البارز هو الفاعل المستتر، ولكنه توكيده له. وانظر الدماميني: ٢٢٦ وأي مود، فالضمير راجع إلى ما يقتضيه الفاعل من المحل الذي قام هو به.

(٣) أخرج البخاري لهذا الحديث في كتاب المظالم، باب النهي بغير إذن صاحبه: ١١٩/٥، والحديث رقمه (٢٤٧٥) من الفتح وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان - باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي.. ١/٧٦ حديث ١٠٠.

ولفظه «.. ولا يشرب الخمر حين يشربها..» ورواية البخاري «ولا يشرب الخمر حين يشرب».

(٤) المنفي هنا هو كمال الإيمان وليس حقيقته.

(٥) فيقييد الوعيد بمن جمع بين وصفي الزنى وشرب الخمر، فلا يعود الضمير المستتر في «يشرب» إلى الزاني بخصوصه بل إلى الشارب من حيث هو زانياً كان أو غير زان. انظر الدماميني: ٢٣٦، والدسولي: ١١٦/١.

(٦) ذكر في أول حديثه عن الزيادة أن الباء تزداد في ستة مواضع، أولها: الفاعل، وقد تَم له الحديث عنه فيما مضى، وهذا هو الموضع الثاني من مواضع الزيادة وهو المفعول به. وانظر هذه الفقرة في الجنى الداني: ٥١.

(٧) وعند المرادي زيادتها مع المفعول غير مقيسة مع كثرتها.

(٨) الآية: «وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْتَّهْلِكَةِ وَأَخْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ». سورة البقرة: ١٩٥/٢.

نزلت هذه الآية في الأنصار، وقد أمسكوا عن النفقة في سبيل الله، وتأنلتها الناس على غير هذا في رجل من المسلمين حمل على جيش الروم ودخل وخرج، فقال الناس: ألقى بنفسه إلى التهلكة، فقال أبو أيوب الأنباري: تأولتم الآية على غير تأويلها..

﴿وَهُزِئَ إِلَيْكَ بِجَنْعِ النَّحْلَةِ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿فَلَيْمَدُدْ سَبَبٌ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعَ﴾<sup>(٢)</sup>،  
 «وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْحَادِمِ بِظُلْمٍ»<sup>(٣)</sup>، ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالْسُّوقِ﴾<sup>(٤)</sup>، أي يمسح

قال أبو حيان: وألقى يتعدى بنفسه كما قال «فالقى موسى عصاه» وجاء مستعملاً بالباء لهذه الآية..  
 قال أبو عبيدة وقوم: إن الباء زائدة، والتقدير: ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة، ويكون عبر باليد عن النفس، كأنه قيل: ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة.

وزيدت الباء في المفعول كقوله: سُودُ المحاجر لا يقرآن بالشّور، أي: لا يقرآن الشّور، إلا أن زيادة الباء في المفعول لا تنافي، وقيل المفعول محفوظ والتقدير: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة، وتكون الباء للسبب.

قال أبو حيان: والذي نختاره في هذا أن المفعول هو بأيديكم، لكنه ضمن «ألقى» معنى ما يتعدى بالباء، فعدها بها كأنه قيل: ولا تقضوا بأيديكم إلى التهلكة.. البحر: ٧١/٢، ١٨٤/٦، والكاف الشاف: ١/٢٦٠، والإنصاف: ٢٨٣/١، وشرح المفصل: ٢٥/٨.

(١) الآية: ﴿وَهُزِئَ إِلَيْكَ بِجَنْعِ النَّحْلَةِ سُقِطَ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيَّا﴾. سورة مريم: ٢٥/١٩.

قال أبو حيان في البحر: ١٨٤/٦، «والباء في بجذع زائدة للتوكيد...». ومثله في الكاف الشاف، ٢٧٧/٢: «.. أو على معنى افعلي الهَزِيَّة»، وانظر البيان: ١٢٢/٢.

(٢) الآية: ﴿مَنْ كَانَ يَطْنَبُ أَنَّ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ فَلَيْمَدُدْ سَبَبٌ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعَ فَلَيَنْظُرْ هَلْ يُدْهِبَ كَيْدُمُ مَا يَعِيْظُ﴾. سورة الحج: ١٥/٢٢.

وقوله «ثم ليقطع» مثبت في ٤/٥٠ وليس في بقية المخطوطات.

(٣) الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءَ الْعَنْكُفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْحَادِمِ بِظُلْمٍ نُذْقَهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾. سورة الحج: ٢٥/٢٢.

قال أبو عبيدة: مفعول «يرد» هو بـالحاد، والباء زائدة في المفعول، وكذا قراءة الحسن «ومن يرد فيه إلحاده بظلم» أي إلحاداً فيه فتوسع.

وقال الزمخشري: بـالحاد بظلم حالان مترادافان، ومفعول «يرد» متروك.

قال أبو حيان: «والأولى أن نضمّن «يرد» معنى «يتلبس»، فيعدى بالباء» انظر البحر: ٣٦٣/٦.  
 والكاف الشاف: ٣٤٥/٢، وشرح المفصل: ٢٢/٨.

و«بظلم» من نص الآية مثبت في ٤/٥٠، وليس في بقية النسخ.

(٤) الآية: ﴿رَدُوهَا عَلَى فَطَقِيقَ مَسْحًا بِالْسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾. سورة ص: ٣٣/٣٨.

السوق مسحاً<sup>(١)</sup>، ويجوز أن يكون صفة، أي مسحاً واقعاً بالسوق<sup>(٢)</sup>.

وقوله<sup>(٣)</sup>:

### نضرب بالسيف ونرجو بالفرج

الشاهد في الثانية<sup>(٤)</sup>، فأما الأولى فللاستعانة، وقوله<sup>(٥)</sup>:

= الباء في «بالسوق» زائدة كهي في قوله: «وامسحوا بوجوهكم وأيديكم». وحکى سیبویه: مسحت برأسه ورأسه بمعنى واحد. انظر البحر: ٣٩٧/٧ والسوق: جمع ساق أي يقطع بالسيف ساقات الخيل وأعناقها.

(١) وهو هنا مفعول مطلق حذف عامله وهو «يسحب».

(٢) وعلى هذا لا تكون الباء زائدة، بل تكون للإلاصاق.

(٣) هذا البيت في شعر النابغة الجعدي، ويروى قبله:

### نحن بنبي ضبة أصحاب الفَلَج

ويروى: نحن بنبي جعدة، وذهب البغدادي إلى أنه من تغير التساح. وفي الديوان: نضرب بالبیض. وبيت الشاهد یُروی: نضرب بالبیض. بدلاً من السيوف.

وضبة علم على رجل هو ابن أذ عم تميم بن مُرّ، وقد يكون المراد بالفلج الظفر والقوز، وهذا ما ذهب إليه الدمامي، وتعقبه البغدادي، وقيل: هو موضع لبني قيس، وحکاه صاحب الصحاح بسكنون اللام، وقد يكون الشاعر أتبه فتح الفاء للضرورة.

والشاهد في البيت زيادة الباء في قوله: بالفرج، فهي زائدة في المفعول به، والأصل: نرجو الفرج. وذهب ابن السید إلى أنه إنما عدّى الرجاء بالباء لأنّه بمعنى الطمع، والطمع يتعدّى بالباء كقولك: طمعت بهذا.

وانظر هذا البيت في شرح البغدادي: ٣٦٦/٢، وشرح السیوطی: ٣٣٢/١، والمخصص ١٤/٧٠، والخزانة: ٤/١٦٠، وأدب الكاتب: ٥٢٢، والضرائر الشعرية: ٦٣، وشرح المفصل: ٤/٨٩، والإنصاف: ١/٢٨٤، ومعجم البلدان: ٤/٢٧١، ومعاني الحروف للرماني: ٣٨، والجني الداني: ٥٢. رصف المباني/١٤٣، التاج/فلج، الديوان: ٨٤.

(٤) أراد في الباء الثانية في «بالفرج» وليس الأولى «بالسيف».

(٥) تقدّم الحديث في البيت في باب «أن» المفتولة الهمزة الساكنة النون، والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول في قوله: «لا يقرآن بال سور».

[هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٌ] سُودُ الْمَحَاجِرُ لَا يَقْرَأُنَّ بِالسُّورِ  
وقيل<sup>(١)</sup>: ضمّن (تُلْقُوا) معنى (تُفْضُوا)<sup>(٢)</sup>، و(يُرِدُ)<sup>(٣)</sup> معنى (يَهُمْ)<sup>(٤)</sup>،  
و(نرجو)<sup>(٥)</sup> معنى (نطمع)، و(يقرآن)<sup>(٦)</sup> معنى (يَرْقِينَ وَيَتَبَرَّكُنَّ)، وأنه يقال:  
«قرأت بالسوره» على هذا المعنى<sup>(٧)</sup>، ولا يقال: قرأت بكتابك<sup>(٨)</sup>، لفوات معنى  
التبرّك فيه، قاله السهيلي.

وقيل: المراد: لا تُلْقُوا أنفسكم إلى<sup>(٩)</sup> التهلكة بأيديكم، فحذف المفعول به،  
والباء للآلة كما في قوله<sup>(١٠)</sup>: «كُتِبَتْ بِالْقَلْمَنْ»، أو المراد بسبب أيديكم كما يقال:  
«لا تُفْسِدْ أَمْرَكْ بِرَأْيِكْ»<sup>(١١)</sup>.

(١) تقدّم هذا قبل قليل فيما نقلته عن أبي حيان.

(٢) وقد عُدّي بالباء، فيقال: أفضى بيده إلى الأرض إذا مسّ ببطن راحتيه موضع سجوده. انظر الدمامي: ٢٢٧، وعند الدسوقي الباء للاستعانة: ١١٧/١.

وانظر الجنى الداني، ٥٢: «فَقِيلَ لَا تَلْقُوا مُضَمِّنَ مَعْنَى لَا تَفْضُوا، وَقِيلَ حَذْفُ الْمَفْعُولِ وَالْبَاءِ لِلْسُبْبَيَّةِ، أَيْ لَا تَلْقُوا أَنْفُسَكُمْ بِسَبَبِ أَيْدِيكُمْ».

(٣) في الآية: ﴿وَمَنْ يُرِدُ فِيهِ بِالْحَادِمِ﴾. وفي بعض النسخ «يريد».

(٤) فعلّي بالباء كما تقول: هممت بالأمر أهُمْ به، والباء للإلصاق. الدسوقي: ١١٧/١.

(٥) في البيت الأخير «ونرجو بالفرج». معنى نطمع، فعلّاه بالباء الظرفية.

(٦) في البيت «لَا يَقْرَأُنَّ بِالسُّورِ». وانظر الخزانة: ٦٦٧/٣، فعلّي بالباء التي للإلصاق، ويرقين بكسر القاف، يقال: رقا يرقى إذا عزّذه. دمامي.

(٧) وهو معنى التبرّك، أي تبرّكت بالسوره.

(٨) حيث لا يكون المخاطب من يُتبرّك به.

(٩) في م ٣٤/١: «بِسَبَبِ أَيْدِيكُمْ كَمَا يُقَالُ: لَا تُفْسِدْ أَمْرَكْ بِيْدَكْ»، وسقط ما بينهما من النص، وذكرت هذا من قبل.

(١٠) «في قوله» ثبت هذا في المخطوط الأول وسقط مما تبقى.

(١١) في الجنى الداني: ٥٢، كما تقول: لَا تُفْسِدْ حَالَكْ بِرَأْيِكْ. والباء على هذا للسببية.

وكثرت<sup>(١)</sup> زيادتها في مفعول (عرفت)<sup>(٢)</sup> ونحوه، وقلت<sup>(٣)</sup> في مفعول ما يتعدّى  
لاثنين كقولك<sup>(٤)</sup>:

**تَبَلَّتْ فُؤَادُكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةُ تَسْقِي الْضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَامٍ**  
وقد زيدت في مفعول «كفى»<sup>(٥)</sup> المتعدية لواحد، ومنه الحديث<sup>(٦)</sup>: «كفى

(١) في م٥/٢٨: «وكثرة».

ونسب هذا المرادي لابن مالك قال في الجن، ٥١: «قال ابن مالك وكثرت زيادتها مع مفعول عرف وشبهه، وقلت زيادتها في مفعول ذي مفعولين كقول حسان...». وغير المصنف هنا بعض مفردات النص، ولم يعزم لابن مالك.

(٢) نحو عرفت بزید، وعلمت به، وسمعت بحال عمرو . دمامي: ٢٢٧.

(٣) أي قلت زيادتها، وذكر الدمامي أن في شرح الحاجية للرضي أن الباء تزاد قياساً في مفعول عملت، وعرفت، وجهلت، وسمعت، وسقيت، وأحسست، فجعلها قياساً فيما ادعى المصنف القليلة بالنسبة إلى سقيت. انظر الحاشية: ٢٢٧.

(٤) البيت لحسان بن ثابت من قصيدة ذكر فيها الحارث بن هشام المخزومي، وهزيمة يوم بدر. ويروى: «تسقي» و «تشفي» والرؤاد: القلب، وتَبَلَّتْ: أصابت بتبلا وهو الدخل، وتَبَلَّتْ: أفسدت، وتبله الحب أفسنه وأفسده، والخريدة: الخيبة أو العذراء، الضجيع: أي ضجيع الخريدة، والبارد البسام: الشفر.

والتقدير: تسقي الضجيع ريقها بيارد بسام، فقد وصف الريح البارد بأنه بسام. والشاهد في البيت زيادة الباء في المفعول الثاني «بيارد» والأصل: تسقي الضجيع بارداً بساماً. وذهب الدمامي إلى أن الباء قد تكون هنا للاستعانة مثل: سقيته بالقدر، أي تسقي الضجيع ريقها بيارد بسام، وعلى ماقاله المصنف فتكون الباء زائدة، وفيه نظر.

وحسان بن ثابت الأنباري الخزرجي يكنى أبا الوليد، وقيل غير ذلك، وهو شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم عاش (١٢٠) سنة بين الجاهلية والإسلام.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٧٣/٢، شرح السيوطي: ٣٣٢/١، وسيرة ابن هشام: ١٨/٢، والأغاني: ٤/١٣٧، والروض الأنف: ١١٠/٢، والديوان: ٣٦٢، والجنى الداني: ٥١.

(٥) انظر الخزانة: ٤٦/٥٤٦. وهي التي بمعنى «أغنى».

(٦) نص الحديث «كفى بالمرء إثماً...» بهذه الرواية أخرجه أبو داود في السنن - كتاب الأدب - باب في التشديد في الكذب: ٤/٢٩٨، حديث (٤٩٩٢). وانظر الجامع الصغير/٣٨٩.

بالماء كذباً أن يحدث بكل ماسمع».

وقوله<sup>(١)</sup>:

**فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبُّ النبِيِّ مُحَمَّدٌ إِيَّاكَ<sup>(٢)</sup>**

وقيل: <sup>(٣)</sup> إنما هي في البيت زائدة في الفاعل، و«حب» بدل اشتغال على المحل.

= وفي المطبوع: «إثماً»، عند مبارك، والشيخ محمد، والدماميني والدسولي والأمير. وفي المخطوطات «كذباً» قوله: أن يحدث، فاعل كفى، وبالماء: مفعول، والباء زائدة، كذباً: تميز.

(١) قائل البيت كعب بن مالك الأنصاري، وقيل عبد الله بن رواحة الأنصاري، وقيل بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، وقيل حسان بن ثابت.

والشاهد في البيت أن الباء زائدة في مفعول «كفى» المتعدية لواحد أي كفانا، والفاعل: حب. وذهب أبو حيان إلى أن الباء زائدة في الفاعل، وجعل «حب النبي» بدل اشتغال من المجرور بالباء والتقدير: فيكفينا حب النبي، وهذارأي ابن جنني.

وكتب بن مالك أحد شعراء الرسول الذين كانوا يرددون الأذى عنه، وكان شاعراً مجيداً، توفي في خلافة معاوية سنة خمس وخمسين وهو ابن سبع وسبعين.

وعبد الله بن رواحة من فضلاء أصحاب رسول الله شهد العقبة، ثم بدرأً وما بعدها، وقتل يوم مؤتة سنة ثمان، وهو أحد شعراء الرسول المحسنين.

وانظر البيت في الجنى الداني: ٥٢، وديوان كعب: ٢٨٩، ٣١٢ - ٣١٣، والخزانة: ٥٤٢/٢، وشرح السيوطي: ٣٣٧/١، وشرح البغدادي: ٣٧٧/٢، وسيوطيه: ٢٦٩/١، وأمالى الشجري: ٢/٦٩، والحديث عنده على لفظ «غيرنا»، أي على حبي غيرنا أو قوم غيرنا.

(٢) يجوز ضبط (غيرنا) هنا بالضم على أنه خبر مبتدأ محذوف أي من هو غيرنا، وقد حذف صدر الصلة، والخض على تقدير الوصف على حبي أو قوم غيرنا وانظر حاشية الأمير: ١٠١/١.

(٣) ذكر الدماميني أن هذا القول نقله ابن قاسم عن ابن أبي العافية. قلت: النص عند المرادي كما يلي: «فقيل هي في البيت زائدة مع المفعول، ورده ابن أبي العافية وقال: هي داخلة على فاعل كفى، وحب بدل اشتغال من الضمير على الموضع، وعلى هذا حمل بعضهم قول أبي الطيب:

كفى بجسمي نحوًأً أنسني رجل..

وقال المتنبي<sup>(١)</sup>:

كفى بجسمي نحولاً أني رجلٌ لولا مخاطبتي إياكَ لم ترني

والثالث<sup>(٢)</sup>: المبتدأ:

وذلك في قولهم<sup>(٣)</sup>: «بحسبك درهم»، و«خرجت فإذا<sup>(٤)</sup> بزيد»، و«كيف بك

انظر الجنى الداني: ٥٣ - ٥٢ والدماميني: ٢٢٧، وابن أبي العافية إشبيلي توفي سنة (٥٨٣هـ)، وانظر  
ترجمته في بغية الوعاة: ١٥٥/١.

قلت: من مقاولة هذين النصين يتضح لك مدى المطابقة بين صنيع ابن هشام وصنيع المرادي، ولا  
أدرى ما الذي منع ابن هشام من الإشارة إلى الأصل الذي أخذ عنه.

(١) الباء زائدة في المفعول وهو جسمي، و«أني رجل» فاعل، فزاد الباء في مفعول كفى المتعدي لواحد.  
ومتنبي لا يُحتاج بشعره، ولكنه ذكره هنا للاستئناس به، فقد جرى على نهج المسألة التي يناقشها،  
وهذا شأن المتقدمين في ذكر شعر المحدثين.

وانظر البيت في الديوان ١٨٦/٤ وشرح البغدادي ٣٨٢/٢ والجنى الداني/٥٣ ورصف المباني/٧٠  
والخزانة ٥٤٦/٢.

(٢) من مواضع زيادة الباء.

(٣) قال ابن يعيش: «فاما زياتها مع المبتدأ فهي مواضع واحد وهو قوله: بحسبك أن تفعل الخير، معناه  
حسبك فعل الخير، فالجار وال مجرور في مواضع رفع بالابتداء.. ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر  
في الإيجاب غير هذا الحرف». انظر شرح المفصل: ٢٣/٨، ونقله المرادي في الجنى: ٥٣،  
وذهب الدماميني إلى أن المصنف مثل بدرهم المذكر ليكون المثال مما اتفق فيه على زيادة  
الباء في المبتدأ، وإلا فهو مثل بالمعنى نحو: بحسبك زيد لكان محل الزيادة مختلفاً فيه هل  
هو خبر كما يقول ابن مالك أو مبتدأ كما يقول غيره. الدماميني: ٢٢٨.

وفي الجنى: ٥٣: «الثالث المبتدأ، نحو بحسبك زيد، بهذا مثل الزمخشري وغيره، ومثله ابن مالك  
بقوله: بحسبك حديث، وقال في بحسبك زيد: الأجدود أن يكون زيد مبتدأ، وبحسبك خبر مقدم  
فإن حسبياً من الأسماء التي لا تُعرفها الإضافة»، وانظر المفصل: ١٣٢، وحاشية الدسوقي: ١/  
١١٧، والإنصاف: ٢٨٣/١.

(٤) والمعنى: خرجت فإذا زيد.

إذا كان كذا»<sup>(١)</sup>، ومنه عند سيبويه: «يأيّتكم المفتون»<sup>(٢)</sup>، وقال أبو الحسن<sup>(٣)</sup>: «يأيّكم متعلق باستقرار محدود مخبر به عن المفتون»، ثم اختلف<sup>(٤)</sup> فقيل:

(١) في م ١٩/٢: «كذلك». والمعنى: كيف أنت إذا كان كذا.

قال المرادي: «جعل بعض المتأخرین الباء في قولهم: كيف بك، وكيف بنا، زائدة مع المبتدأ، والأصل كيف أنت، وكيف نحن»

وعلق بهذا النص على قول ابن يعيش: ولانعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب غير هذا الحرف «حسب».

انظر الجنى الداني: ٥٣.

وكيف في المثال اسم استفهام خبر مقدم، والباء حرف جر زائد، والكاف ضمير في محل جر بالباء، وفي محل رفع بالابتداء، والمعنى: كيف أنت إذا كان الأمر كذا، أي تكون على أي حالة تكون. وانظر الدسوقي: ١١٧/١.

(٢) الآية: «فَسَبِّصُرْ وَيَبْصِرُونَ \* يأيّتكم المفتون». سورة القلم: ٥/٦٨ - ٦.

ولم أجده عند سيبويه.

أما أبو حيان فقد قال: «قال قادة وأبو عبيدة معمر: الباء زائدة، والمعنى: أيكم المفتون، وزيدت الباء في المبتدأ كما زيدت فيه في قوله: بحسبك درهم، أي حسبك درهم. وقال الحسن والضحاك والأخفش: الباء ليست بزائدة. وقال مجاهد والفراء: الباء بمعنى في، أي في أي فريق منكم النوع المفتون».

قال أبو حيان بعد ذلك: «والباء ظرفية نحو: زيد بالبصرة، أي في البصرة، والمفتون الجنون». انظر البحر: ٨/٣٠، والبيان: ٢/٤٥٣، ومعاني الأخفش: ٢/٥٥: «يريد أيكم المفتون»، والعكري:

٢٣٤/٢.

(٣) «أبو الحسن» سقط من م ١٩/٢. وهو الأخفش.

(٤) سقط النص من هنا إلى قوله عن المفتون من م ١٩/٢.أ. وقوله: «متعلق»، أي ليست الباء فيه زائدة لما قال سيبويه، بل هي ظرفية أي إن الجنون مستقر في أيكم، أي في أي فريق منكم. وانظر دسوقي: ١١٧/١.

(٥) أي اختلف على كلام أبي الحسن. وعند العكري: «الثاني أن المفتون مصدر مثل المفعول والميسور، أي بأيكم الفتون، أي الجنون». البيان: ٢/١٣٤، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٩٧.

المفتون: مصدر<sup>(١)</sup> بمعنى الفتنة، وقيل: الباء<sup>(٢)</sup> ظرفية، أي في أي طائفة منكم المفتون.

\* \* \*

---

= وذهب الدماميني في ص: ٢٢٨، إلى أن مجيء صيغة مفعول للمصدر لم يثبته سيبويه، وأثبتته غيره مع الاعتراف بقلته كالميسور بمعنى اليسر والمعسور بمعنى العسر..

- (١) والمفتون على هذا اسم مفعول وليس مصدرأ.
- (٢) وقضية هذا أن الباء على القول الأول وهو جعل المفتون مصدرأ بمعنى الفتنة، ويحتمل أن تكون للسببية أو للإلصاق.

كذا عند الدماميني: ٢٢٨، وعند الأمير: ١٠٢/١: « قوله ظرفية: يحتمل الظرفية والمجازية والإلصاق».

## تنبيه

ومن الغريب<sup>(١)</sup> أنها زيدت فيما أصله المبتدأ، وهو اسم (ليس)<sup>(٢)</sup>، بشرط أن يتأخر<sup>(٣)</sup> إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم: ﴿لَيْسَ الْبَرُّ بِأَنْ تُولُوا﴾<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup> بنصب البر، وقوله<sup>(٦)</sup>:

(١) يزيد النادر القليل.

(٢) وينجز هذا على ما الحجازية ولا النافية للجنس.

(٣) السر في التأخير إلى موضع الخبر في ذلك أنه حينئذ يكتسب شبهها بالخبر من حيث الصورة بسبب حلوله محل الخبر، فيجسر ذلك على زيادة الباء كما تزداد في الخبر. انظر الدمامي: ٢٢٨، والدسوقي: ١١٨.

(٤) الآية: ﴿لَيْسَ الْبَرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبَرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ سورة البقرة: ١٧٧/٢.

(٥) هذه القراءة لابن مسعود وأبي بن كعب: ﴿لَيْسَ الْبَرُّ بِأَنْ تُولُوا﴾، وقد اختلف عنهما في ضبط البر، فقد ذكرها ابن جنني في (المحتسب) كذلك، وذكر عن ابن مجاهد أنه رد النصب في البر ولم يجز إلا الرفع، ووافقه ابن جنني بأنه هذا هو الظاهر إلا أنه ذهب إلى أنه يجوز أن ينصب مع وجود الباء، وخرج الباء على أنها زائدة في الاسم كما زيدت في قوله: كفى بالله، وذكر القراءة الزمخشري وخرجها على أن البر رفع وبأن تلوا هو الخبر، ويكون ذكر الباء معه في موضعه وهي زائدة للتوكيد، وكذلك مكي في (الكشف) لم يجز مع وجود هذه الباء في البر إلا الرفع لتكون الباء في موضعها. واشتربط من أثبتت قراءة النصب على زيادة الباء في الاسم أن يؤخر الاسم إلى موضع الخبر، وبذلك لا تخرج هذه الزيادة عن المكان المألف فيها. وانظر هذا الخلاف في المراجع التالية:

البحر المعحيط: ٢/٢، والمحسب: ١١٧/١، والكافشاف: ٢٥١/١، ومختصر ابن خالويه: ١١، والقرطبي: ٢٣٨/٢، ومجمع البيان: ١٩/٢، والكشف عن وجوه القراءات: ٢٨١/١، وحاشية الدسوقي: ١١٨/١، وشرح التصريح: ٢٠١/١، وحاشية الدمامي: ٢٢٨. وكتابي «معجم القراءات».

(٦) هذا البيت لمحمد بن حسن الوراق، وبعده.

فمن يبن بـاـءـ لـه مـوـجـعـ وـبـيـن مـعـزـ مـفـدـ إـلـيـهـ

= فـلـيـس يـعـزـيـ شـرـخـ الشـبـابـ وـيـسلـبـهـ الشـيـبـ

أليس عجيباً بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه<sup>(١)</sup>

والرابع<sup>(٢)</sup>: الخبر:

وهو ضربان:

آ. غير موجب فينقاس<sup>(٣)</sup>، نحو: «ليس زيد بقائم»<sup>(٤)</sup>، «ومَا أَلَّهُ بِغَافِلٍ»<sup>(٥)</sup>،  
وقولهم: «لا خير<sup>(٦)</sup> بخیر بعده النار» إذا لم تُحْمَل<sup>(٧)</sup> على الظرفية.

= وتعزى هذه الأيات لمحمد بن حازم الباهلي.

والشاهد في البيت أن الباء زيدت في اسم ليس المؤخر، وهو أن الفتى يصاب فهو في تأويل مفرد مرفوع.  
وتقديره: أليس مصاب الفتى ببعض ما في يديه عجيباً.

ومحمد الوراق لا يحتاج بشعره، وقد ذكره المصنف هنا للتمثيل، وقد توفي في خلافة المعتصم في حدود سنة (٢٣٠ هـ) وأكثر شعره في الوعظ.

وانظر البيت في المراجع التالية:

شرح البغدادي: ٣٨٥/٢، الكامل/٧٥٠، وأمالی القالی: ١٠٨/١، والبيان والتبيین: ١٩٧/٣ -  
١٩٨، وأمالی المرتضی: ٦٠٨/١، وحاشیة الأمیر: ١٠٢/١، والدسوقي: ١١٨، وشرح  
التصريح: ٢٠١/١.

(١) في م ١٩/٢: «بعض ما في يديه».

(٢) أي من مواضع الزيادة. وانظر هذا مفصلاً على الصورة التي تراها في الجنى الداني: ٥٣.

(٣) «فينقاس» في م ١٩/٢: «فينقاس» أي ينقاذه دخول الباء الرائدة عليه.

(٤) والأصل فيه: ليس زيد قائماً.

(٥) الآية: **﴿لَمْ قَسْتُ قُلُوبَكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَّا يَنْتَجِرُ مِنْهُ الْأَنْهَرُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَسْقُطُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَهْبِطُ مِنْ خَشِبَةِ اللَّهِ وَمَا أَلَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾**. سورة البقرة: ٧٤/٢، وانظر الآيتين: ٨٥، ١٤٠.

وذهب الدمامي إلى أن الظاهر أنه لا فرق بين ما الحجازية وما التميمية.

(٦) خير: اسم لا، وبخیر: خبرها، أي: لا خير خير بعد النار، فزيدت الباء في خبر لا.

(٧) أي الباء، وحملها عليها في ذلك هو الظاهر، وقد ذهب إلى هذا الرضي، ونقله عند الدمامي، وعلى ذلك فلا تكون زائدة. انظر دمامي: ٢٢٨.

ب - ومحب<sup>(١)</sup>، فيتوقف على السماع<sup>(٢)</sup>، وهو قول الأخفش ومن تابعه، وجعلوا منه<sup>(٣)</sup> قوله تعالى: «جَزَاءُ سَيِّئَاتِهِ بِمِثْلِهَا»<sup>(٤)</sup>.

وقول الحماسي<sup>(٥)</sup>:

(١) الجمهور لا يجوزون زيادة الباء في الخبر الموجب أصلًا، ولا يثبتون سماعها، وجعلها الأخفش من باب زيادة الفاء.

وانظر دمامي: ٢٢٨، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٥١/٢، وفي همع الهوامع: ١٢٩/٢  
جُوزَ الأَخْفَشَ زِيَادَةَ الْبَاءِ فِي مَوْجِبِهِ نَحْوَ زِيدِ يَقَائِمِ.

(٢) بخلاف المنفي فإن الزيادة فيه مقيسه. و«هو»، أي: توقف الزيادة على السماع في الموجب.  
(٣) أي من الزيادة في الموجب.

(٤) الآية: «وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَاتِهِ بِمِثْلِهَا وَرَهْقُهُمْ ذَلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَانُوا أَغْشَيْتُ مُجْوَهُهُمْ قِطْعًا مِنَ الْأَلَّ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَحَدُبُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ». سورة يونس: ٢٧/١٠.  
سيئة بمثلها: أي سيئة مثلها.

قال أبو حيان: «وجزاء مبتدأ، فقيل خبره بمثلها، واختلفوا في الباء، فقيل زائدة، قال ابن كيسان، أي جزاء سيئة مثلها، كما قال: وجزاء سيئة سيئة مثلها،.. وقيل ليست بزيادة، والتقدير: مقدر بمثلها أو مستقر بمثلها.

وقيل محنوف، فقدره الحوفي: لهم جزاء سيئة..، وقدره أبو البقاء، جزاء سيئة بمثلها واقع، والباء في قولهما متعلقة بقوله: جزاء..» انظر البحر: ١٤٧/٥، والبيان: ٤١٠/١.

وفي معاني الأخفش، ٣٤٣/٢: «وزيدت الباء كما زيدت في قوله: بحسبك قول السوء»، وانظر التبيان للعكاري: ٦٧٢/٢، وسر الصناعة: ١٣٨/١، ١٤٠، والجني الداني: ٥٥.

(٥) البيت لرجل منبني تميم، وهو عبيدة بن ربيعة، طلب منه ملك من الملوك فرساً يقال له سكاب فمنعه إياها، وأول الآيات:

أَبِيتُ اللَّعْنَ إِنَّ سَكَابَ عِلْقَ نَفِيسٌ لَا يُعَمَّازُ وَلَا يُبَاغِ

وقد أثبتت عجز البيت، وصدره ما ذكرته بين معقوفين، وفي م ٤٥١/٤ أثبتت البيت كاملاً، وفي م ٣/٥ أثبت صدر البيت على هامش الشَّيْخَة، وفي م ٢٨/٢ بـ: «فمنعكها» بالفاء.

وقوله: منعكها بشيء يستطاع: أي منعكها بمعنى من المعاني مما يستطاع، والشاهد فيه زيادة الباء في خبر المبتدأ الموجب، والأولى تعليقها بمنعها.

[فلا تطمع أبَيَ اللعْنَ فِيهَا] وَمَنْعَكُهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطِعُ<sup>(١)</sup>

وَالْأُولَى<sup>(٢)</sup> تعليق (بمثيلها)<sup>(٣)</sup> باستقرار محفوظ هو<sup>(٤)</sup> الخبر، وبشيء<sup>(٥)</sup> (يمنعكها)، والمعنى: ومنعكها بشيء ما يُستطيع<sup>(٦)</sup>.

= وانظر الشاهد في شرح البغدادي: ٣٨٨/٢، والخزانة: ٤١٣/٢، والعيني: ٣٠٢/١، والصبان: ١٨٨، ١٢٠، والجني الداني: ٥٥، والبحر المحيط: ١٤٧/٥.

(١) وذهب الدمامي في: ٢٢٨/١، إلى أن الواو من «ومنعكها» حالية، وذو الحال إما فاعل «تطمع» أو مجرور «في»، ولا تكون عاطفة لما يلزم عليه من عطف الخبر على الإنشاء.

(٢) هنا الترجيح للمرادي في الجنى الداني/٥٥.

(٣) في الآية السابقة: **﴿جَزَاءُ سَيِّئَاتِهِمْ بِمِثْلِهَا﴾**. وسبق مثل هذا في نص أبي حيان قبل قليل.

(٤) في م٥١/٣: «وهو الخبر».

(٥) في م٥١/٣: «وبشيء متعلق بمنعكها».

(٦) في م١٩/٢: «مما يُستطيع».

وعند الشمني، ٢٢٩/١: «الْأُولَى أَلَا يَأْتِي بِكَلْمَةِ (مَا)؛ لِأَنَّهَا تُزَادُ مَعَ كَلْمَةِ شَيْءٍ لِلدلالةِ عَلَى التَّقْلِيلِ أَوِ التَّحْقِيرِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطِبَ مَلِكٌ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ حَيَا بِتَحْيَةِ الْمُلُوكِ، بِلِ الْمَعْنَى عَلَى التَّكْثِيرِ أَوِ التَّعْظِيمِ وَهُوَ يَسْتَفَادُ مِنْ كَلْمَةِ شَيْءٍ».

ونقل هذا النص الأمير في حاشيته: ١٠٢/١، ثم قال: «وَفِيهِ نَظَرٌ أَمَا أَوْلَى: فَكَلْمَةُ (مَا) قَدْ تَأْتِي لِمَجْرِدِ تُوكِيدِ الْعُومَمِ، وَهُوَ هُنَا صَحِيحٌ أَيْ: مَنْعَكُهَا بِأَيِّ شَيْءٍ أَرْدَتْ مُسْتَطِعًا، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهَا هَمْتَكَ بِلِ اضْرَبْ عَنْهَا صَفْحًا وَأَطْلَقْهَا».

وأما الثانية: فالتحقير هنا صحيح، والمعنى أنك أيها الملك لا تستطيع معها بأقل شيء يصدر منك ككلمة مثلاً بـ«لـ» هو أبلغ من التعظيم، بل قد يقال التعظيم لا يصح، تأمل».

قلت: لا يزال اعتراض الشمني قائماً، ولا ينفع في ردّه ما ذهب إليه الأمير، فتأمل القولين، وترى في الحكم.

وفي الدمامي، ٢٢٩: «وَأَجَازَ ابْنُ جَنِي الْوَجَهَيْنَ قَوْلًا: هِيَ زَائِدَةٌ، وَالْمَعْنَى: مَنْعَكُهَا شَيْءٍ يُسْتَطِعُ، أَيْ أَمْرٌ مَطْأَقٌ غَيْرَ بَاهْظَ قَالَهُ عَنْهُ.. وَيَجُوزُ أَنْ يُزَيِّدَ: مَنْعَكُهَا بِمَعْنَى مِمَّا يُسْتَطِعُ.. وَالباءُ عَلَى هَذَا مَتَّعِلَّةٌ بِنَفْسِ الْمُصْبِرِ».

وقال ابن مالك في : «بحسبك زيد»، إنَّ زيداً<sup>(١)</sup> مبتدأ مؤخر لأنَّه معرفة، و«حسبك» نكرة.

**والخامس<sup>(٢)</sup> :** الحال المنفي عاملها:  
قوله<sup>(٣)</sup> :

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها  
وقوله<sup>(٤)</sup> :

[كائن دُعِيتُ إِلَى بأساء داهمة] فما انبعثت بمزؤود ولا وَكِيل

(١) وحسب خبر للمبتدأ «زيد»، وعلى هذا فإنه يكون قد زاد الباء في الخبر الموجب.

(٢) من مواضع زيادة الباء.

وفي الجنى الداني، ٥٥: «الحال المنفي لأنَّها شبيهة بالخبر، ذكر هذا ابن مالك، واستدل بقول الشاعر: فما رجعت بخائبة..».

وانظر مثل هذه في همع الهوامع: ١٢٩/٢، فقد ذكره لابن مالك، وانظر التسهيل: ٥٨، وشرح الكافية الشافية: ٧٢٨.

(٣) قائل البيت الفحيف المغيلي من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيب القشيري.  
قوله: بخائبة، أي ما رجعت خائبة، والخيبة: الحرمان من المطلوب، والركاب: الإبل التي يُسار عليها. ومتهاها: غايتها.

وال المسيب بفتح الباء، لا غير، كما ذكر السيوطي.

ومعنى البيت: إن الركاب التي متهاها هذا الرجل لم ترجع خائبة، بل رجعت بالظفر بالمقصود، ونيل المطلوب.

والشاهد في البيت: زيادة الباء في الحال المنفي وهي «بخائبة».

والفحيف: شاعر إسلامي ذكره الجمحي في الطبقة العاشرة من شعراء الإسلام، وهو مُقلّ.

انظر البيت في شرح البغدادي: ٣٩١/٢، والخزانة: ٤٩٤، والجنى الداني: ٥٥، وشرح السيوطي: ٣٣٩/١، وهمع الهوامع: ١٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٢٨.

(٤) قائله غير معروف، وفي المخطوطات أثبت عجزه، وصدره ما وضعته بين معقوفين.

وكائن: معناه كم، والأساء: الشدّه. وداهمه: آتىه على بغنة، وانبعثت: أسرعث، والواكل: بفتح الواو والكاف العاجز الذي يكل أمره إلى آخر، ويجوز كسر الكاف.

ذكر ذلك ابن مالك<sup>(١)</sup>، وخالفه أبو حيـان<sup>(٢)</sup>، وخرج البيتين على أن التقدير: بحاجة<sup>(٣)</sup> خائبة، وبشخص مزؤود، أي مذعور، يريد بالمزؤود نفسه، على حد قولهم: «رأيت منه أسدًا»<sup>(٤)</sup>

ومعنى البيت: كثير من الشدائـد دعـيـت لها، فتحرـكت مليـاً غير خائف ولا متـهـبـ من ذلك ملـقاـ ذلك على عـاتـقـ غيرـيـ.

والشاهد فيـ الـبيـتـ: زـيـادـةـ الـباءـ فـيـ الـحالـ: بـمـزـؤـودـ، وـالـأـصـلـ: فـماـ اـنـبـعـثـ مـزـؤـودـاـ، وـلاـ وـكـلـاـ. انظر شـرـحـ الـبغـدـادـيـ: ٣٩٣/٢ـ، وـالـسـيـوـطـيـ: ٣٤٠/١ـ، وـالـجـنـىـ الدـانـىـ: ٥٦ـ، وـشـرـحـ الـكـافـيـةـ الشـافـيـةـ: ٧٢٨ـ.

(١) ذـكـرـ هـذـاـ فـيـ الـجـنـىـ الدـانـىـ: ٥٥ـ - ٥٦ـ، وـهـمـعـ الـهـوـامـعـ: ١٢٩/٢ـ.

(٢) فـيـ الـجـنـىـ الدـانـىـ، ٥٦ـ: «وـاعـتـرـضـ بـأـنـهـ لـاـ حـجـةـ فـيـ الـبـيـتـيـنـ لـجـواـزـ كـوـنـ الـباءـ فـيـهـماـ بـاءـ الـحالـ وـالـمـعـنـىـ: فـماـ رـجـعـتـ بـحـاجـةـ خـائـبـةـ، وـمـاـ اـنـبـعـثـ بـشـخـصـ مـزـؤـودـ، يـعـنـيـ بـذـلـكـ نـفـسـهـ، وـيـكـونـ مـنـ بـابـ التـجـرـيدـ»ـ.

وانظر اعتراض أبي حـيـانـ فـيـ هـمـعـ الـهـوـامـعـ: ١٢٩/٢ـ.

أما أبو حـيـانـ فقدـ نـاقـشـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ فـيـ التـذـيلـ وـالـتـكـمـيلـ شـرـحـ التـسـهـيلـ: ٣٠/٢ـ عـلـىـ النـحوـ الـذـيـ عـرـضـهـ اـبـنـ هـشـامـ، وـنـاقـشـ ذـلـكـ أـيـضـاـ فـيـ آخـرـ مـؤـلفـاهـ وـهـوـ الـبـحـرـ، قـالـ فـيـ الـجـزـءـ الثـانـىـ صـ: ١٣١ـ: «وـتـكـونـ الـباءـ زـائـدـةـ فـيـ الـحالـ، وـقـدـ قـيـلـ إـنـ الـباءـ زـيـدـتـ فـيـ الـحالـ الـمـنـفـيـةـ، وـمـاـ قـيـلـ إـنـهاـ زـيـدـتـ فـيـ الـحالـ الـمـنـفـيـةـ قـوـلـ الشـاعـرـ:

مـمـاـ رـجـعـتـ بـخـائـبـةـ رـكـابـ حـكـيمـ بـنـ الـمـسـيـبـ مـنـتـهـاـهـاـ  
أـيـ فـمـاـ رـجـعـتـ خـائـبـةـ»ـ.

أما ابنـ مـالـكـ فقدـ قـالـ فـيـ التـسـهـيلـ، ٥٨ـ: «وـرـبـماـ زـيـدـتـ فـيـ الـحالـ»ـ.

وـمـنـ مـقـارـنـةـ نـصـ اـبـنـ مـالـكـ بـنـصـ أـبـيـ حـيـانـ نـجـدـ أـنـهـمـاـ مـتـفـقـانـ عـلـىـ أـنـ زـيـادـتـهـاـ فـيـ الـحالـ الـمـنـفـيـةـ إـنـ وـجـدـتـ فـهـيـ قـلـيـلـةـ.

وانظر شـرـحـ الـكـافـيـةـ الشـافـيـةـ لـابـنـ مـالـكـ: ٧٢٨ـ - ٧٢٩ـ.

(٣) فالباءـ للـإـلـصـاقـ أوـ للـمـصـاحـبةـ لـكـنـ هـذـاـ فـيـ حـذـفـ الـمـوـصـوفـ مـنـ غـيرـ دـلـيلـ، وـقـدـ يـخـرـجـ عـلـىـ جـعـلـ رـجـعـ مـنـ أـخـوـاتـ (ـكـانـ)ـ فـالـباءـ زـائـدـةـ فـيـ الـخـبـرـ عـلـىـ حـدـ: لـمـ أـكـنـ بـأـعـجـلـهـمـ، انـظـرـ الدـمـامـيـنـيـ: ٢٣٠ـ.

(٤) فـيـكـونـ مـنـ التـجـرـيدـ، وـهـوـ أـنـ يـتـنـزـعـ مـنـ أـمـرـ ذـيـ صـفـةـ آخـرـ مـثـلـهـ فـيـ مـبـالـغـهـ فـيـ كـمـالـهـاـ فـيـهـ، وـالـباءـ حـيـثـيـذـ لـلـمـلـابـسـةـ أوـ الـمـصـاحـبةـ. وـانـظـرـ دـسوـقـيـ: ١١٨ـ، وـدـمـامـيـنـيـ: ٢٣٠ـ.

وهذا التخريج<sup>(١)</sup> ظاهر في البيت الأول<sup>(٢)</sup> دون الثاني؛ لأن صفات<sup>(٣)</sup> الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة<sup>(٤)</sup> لم يتتبّع أصلها؛ ولهذا<sup>(٥)</sup> قيل في : «وَمَا رَبُّكَ يُظْلِمُ لِلْعَيْدِ»<sup>(٦)</sup>، إن فعالاً<sup>(٧)</sup> ليس للمبالغة، وإنما<sup>(٨)</sup> هو للنسبة،

(١) أي الذي ذكره أبو حيان ظاهر في البيت الأول، ورد هذا الظهور الدمامي من حيث إن حذف الموصوف مشروط بأن يعلم جنسه ولا دليل عليه في البيت، مع أن المصنف استظرف هذا التخريج على ذلك فيه.

(٢) وهو قوله: فما رجعت بخائبة.. أما الثاني قوله: فما انبعثت بمزؤود..

(٣) صفات الذم هنا هي المزؤود والوكل، والمبالغة فيما هنا من جهة التجريد الذي هو حدد قولهم: رأيت منه أسدًا، وهو أمر متزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها. الشمني: ٢٣١/١، وانظر الدمامي: ٢٣٠.

(٤) على سبيل المبالغة، أي وجاءت من التجريد؛ لأنه جرد من نفسه شخصاً متصفاً بالذعور، ويكون المعنى: لم أنبعث مع شخص موصوف بالذعور التام، ومصب النفي على القيد وأصل الذعور ثابت. وانظر الدسوقي: ١١٨/١.

(٥) لهذا، أي لأجل كون صفات المبالغة إذا كانت في حيز النفي ينصب النفي على المبالغة لا على أصلها بجعل «ظلاماً» في الآية للمبالغة لفساد ذلك المعنى حينئذ.

(٦) الآية : «مَنْ عَمِلَ صَلِحًا فَلَفَسِيهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ يُظْلِمُ لِلْعَيْدِ». سورة فصلت: ٤٦/٤١.

(٧) في م ٣/٥١: «فعيلاً»، وهو تصحيف.

(٨) في م ٤ و ٥: «بل للنسب».

وفي البحر: ١٣١/٣، وفي الآية/ ١٨٢ من آل عمران: «وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَيْدِ» قال أبو حيان: «وجاء لفظ ظلام للتکثیر، وهذا تکثیر بسبب المتعلق، وذهب بعضهم إلى أن فعالاً قد يجيء لا يراد به الكثرة.. وقيل إذا نفي الظلم الكثير اتبع القليل ضرورة، لأن الذي يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه في حق من يجوز عليه النفع والضرر كان للظلم القليل المنفعة أترك».

وعند الدمامي، ٢٣٠: «لعل يسلط النفي على شدة الظلم وكفرته فيثبت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً، وقد رأيت فيما اتجه إليه أبو حيان ما ينفي هذا المحذور».

قوله<sup>(١)</sup>:

[وليس بذى رمح فَيَطْعُنَنِي]      وليس بذى سيف وليس ببَال  
 أي وما ربك بذى ظلم؟<sup>(٢)</sup> لأن الله تعالى لا يظلم الناس شيئاً، ولا يقال<sup>(٣)</sup>:  
 لقيت منه أسدأ أو بحراً، أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة<sup>(٤)</sup> في الوصف بالإقدام  
 والكرم<sup>(٥)</sup>.

(١) قائل البيت امرؤ القيس، وصدره غير مثبت في المخطوطات.

وقوله: ببَال، أي: بذى نبل، وهو موضع الشاهد وعلى هذا التحويل تخرج الآية.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٩٥/٢، والديوان: ٣٣، وسيبوه: ٩١/٢، وشرح المفصل: ٦/٤، والمقتضب: ١٦٢/٣، وأوضاع المسالك: ٣/٢٨٣، والعيني: ٤/٥٤٠.

(٢) من هنا «لأن.. إلى شيئاً» نقله مبارك وزميله في ص ١٥٠، من حاشية الدسوقي، وأثباته بين حاصرين.

قلت: هذا النص مثبت في المخطوطتين ٤١/٥٥ و ٥٤/٢٨، وليس في البقية مما بين يديّ.

(٣) هذا تتمة الرد الأول: والمعنى: ولا يقال إلا عند قصد إثبات المبالغة، ولا يصح دخول النفي عليه، فلا تصح مقالة أبي حيان. انظر الدسوقي: ١١٨/١.

(٤) المبالغة في الوصف بالإقدام والشجاعة في «رأيت أسدأ»، والكرم في قوله: «رأيت منه بحراً» دماميني: ١/٢٣٠.

(٥) عند مبارك ص: ١٥٠: «أو الكرم»، ومثله عند الأمير: ١/١٠٢، وما أثبته من المخطوطات، وهو كذلك في الحواشي.

والسادس: التوكيد بالنفس<sup>(١)</sup> والعين:

وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصُنَ إِنْفَسِهِنَ﴾<sup>(٢)</sup>، وفيه نظر<sup>(٤)</sup>; إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكّد بالنفس والعين أن يؤكّد أولاً بالمنفصل كـ<sup>(٥)</sup>:

(١) مثل: جاء زيد بنفسه وعمرو بعينه، والأصل جاء زيد نفسه وعمرو عينه. وانظر الجنى الداني: ٥٥، والبحر المحيط: ١٨٥/٢.

وفي الدماميني، ٢٣٠: «ولم يحكوا خلافاً في زيادة الباء في ذلك، لكن وقع في (شرح الملحمة للحريري)، «أجاز بعضهم زيادة الباء في النفس والعين» فأأشعر بخلاف ذلك.

(٢) الآية: ﴿وَالْمُطْلَقُنَ يَتَرَبَّصُنَ إِنْفَسِهِنَ ثَلَاثَةَ فِرْوَهُ وَلَا يَحْلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمُنَ مَا حَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَعْلَمُهُنَ أَحَقُّ بِرِدَاهُنَ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَ إِلْمَعْرُوفُ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. سورة البقرة: ٢٢٨/٢.

(٣) ورأيهم على هذا أن الباء زائدة، وأنفسهن توكيد للضمير وهو التون في يتربصن.

(٤) الرد على المصنف هو ما ذكره شيخه في البحر قال أبو حيان: «وظاهر الباء مع (ترصن) أنها للسبب أي من أجل أنفسهن..، كما تقول: جاء زيد بنفسه، وجاء زيد بعينه، أي نفسه وعيه ولا يقال: إن التوكيد هنا لا يجوز لأنه من باب توكيد الضمير المرفوع المتصل وهو التون التي هي ضمير الإناث في (ترصن)، وهو يشترط فيه أن يؤكّد بضمير منفصل، وكان يكون التركيب: يتربصن هنّ بأنفسهن؛ لأن هذا التوكيد لما جرى بالباء خرج عن التبعية، وقد ثبت فيه العلة التي لأجلها امتنع أن يؤكّد الضمير المرفوع المتصل حتى يؤكّد بمنفصل إذا أريد التوكيد للنفس والعين». انظر البحر المحيط: ٥١/٢.

وقال الدماميني، ٢٣٠: «ليس حقه ذلك على التعين، بل حقه أحد أمرین: إما التأكيد، وإما الفصل، نص عليه أبو حيان في الارشاف، فيصبح أن يقال: جئتم يوم الجمعة نفسكم، ويمكن هنا أن يقال: اكتفى بالباء الزائدة في الفصل كما يكتفى بلا الزائدة في العطف نحو: ما قمت ولا زيد». وانظر الارشاف/٤. ١٩٥.

قلت: بيان أبي حيان في البحر أوضح من هذا، ولو أطلع عليه الدماميني لما فاته ذكره.

(٥) في طبعة مبارك وزميله: «نحو قمتم». أي ويأتي بعده التوكيد بالنفس، والعين نحو قمت أنت نفسك، وقامواهم أنفسهم، والآية لم يجر فيها هذا، فلا يصح التوكيد، بل الباء للإلاصاق متعلق بيترّبصن.

«قمتم أنتم أنفسكم»، ولأن التوكيد<sup>(١)</sup> هنا ضائع؛ إذ المأمورات<sup>(٢)</sup> بالتربيص لا يذهب الوهم<sup>(٣)</sup> إلى أن المأمور غيرهن، بخلاف قولك : «زارني الخليفة نفسه»<sup>(٤)</sup>. وإنما ذُكر الأنفس هنا لزيادة<sup>(٥)</sup> البعد على التربص لإشعاره بما يستنكفن<sup>(٦)</sup> منه من طموح أنفسهن إلى الرجال .

\* \* \*

(١) في م ٣٤ ب، وم ٥/٢٨ ب: «التأكد». ضائع، أي: لا فائدة منه، إذ فائدة التوكيد دفع ما يتوهّم ثبوته ونفيه، وليس هنا توهّم. (الدسوقي: ١١٩).

(٢) سقط «إذ» من م ٥/٢٨ ب: وفي م ٣٤/١١٩ ب: إذ المأمور أو المأمورات».

(٣) هذا كلام أبي حيان في البحر: ١٨٥ - ١٨٦، قال: «وفائدة التوكيد هنا أنها ي Ashton التربص، وزوال احتمال أن غيرهن تبادر ذلك بهن، بل هن أنفسهن المأمورات بالتربيص، إذ ذلك أوعى لوقوع الفعل منها، فاحتياج إلى ذلك التأكيد لما في طباعهن من الطموح إلى الرجال والتزويع، فمتى أكد الكلام دلّ على شدة المطلوبة».

(٤) قوله: «نفسه» سقط من م ١٩/٢ ب.

أي فإنه يتوهّم أن الزائر هنا غيره أو نائب عنه، فالتوكيده له فائدة، وهو رفع الأمر المتوجه، أمّا في الآية فليس كذلك.

انظر دسوقي ١١٩/١ ودماميني ٢٣١.

(٥) أي أنه لو حذف الأنفس لم يكن فيه إلا الحث على التربص، وليس فيه زيادة الحث عليه، فأتى بأنفسهن لزيادة الحث، وي بيان ذلك أن النساء لهن الميل للرجال، فلو اقتصر على قوله يتربصن لربما تطرّقت النساء إلى الميل للرجال وتركن التربص، فراد الحث بقوله بأنفسهن لئلا يستكبر النساء عنه إلى الميل للرجال. (الدسوقي ١١٩/١، والدماميني ١١٩).

قلّت: ما جاء من كلام المصنف وأصحاب الحواشى هو عين كلام أبي حيان الذي نقلته قبل قليل من البحر.

ومثل كلام أبي حيان أيضاً حديث الزمخشري في هذه المسألة في الكشاف: ٢٧٧/١.

(٦) أي لإشعار الأنفس. ويستنكفن: أي يستكبن عن التربص، من أجل ميل أنفسهن للرجال فأمّنون أن يغلبنها، ويُجبرنها على التربص.

## تنبيه

مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب<sup>(١)</sup> بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك<sup>(٢)</sup> فهو عندهم إما مُؤَوْلِ تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في «**وَلَا صَلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**»<sup>(٣)</sup> : إن (في)<sup>(٤)</sup>

(١) انظر نيابة حروف الجر بعضها عن بعض في كتاب ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن: ٥٦٧ وما بعدها، وأدب الكاتب ص: ٥٠٧، وما بعدها.

(٢) أي وقوع نيابة حرف جر عن حرف آخر.

(٣) الآية: **﴿قَالَ إِنَّمَا مُؤْلِي لَهُ قَبْلَ أَنْ مَادَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَمَكُمُ السِّرْجَرَ فَلَا قَطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خَلْفِ وَلَا صَلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾**. سورة طه: ٢٠/٧١.

(٤) النص في البحر: ٦٦١/٦: «ولما كان الجذع مقراً للمصلوب واشتمل عليه اشتعمال الظرف على المظروف عُدُّي الفعل بفي التي للوعاء وقيل في بمعنى على».

وفي الكشاف، ٢/٨٣٠: «شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء في الموعي بوعائه، فلذلك قيل في جذوع النخل».

وقال العكري، ٢/٩٧٨: «في هنا على بايهما، لأن الجذع مكان للمصلوب ومحتو عليه، وقيل هي بمعنى على».

وانظر البرهان: ٤/٣٣٠، والمخصص: ٤/٦٤، وهمع الهوامع: ٤/٩٣، وتأويل مشكل القرآن: ٥٦٧، وأدب الكاتب: ٥٠٦.

وفي شرح المفصل: ٨/٢١: «فليست في معنى «على» على ما يظنه من لا تحقيق عنده، ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن عُدُّي بفي كما يُعدُّ الاستقرار...».

ليست بمعنى على، ولكن شبه<sup>(١)</sup> المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإنما على تضمين الفعل معنى فعل<sup>(٢)</sup> يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم<sup>(٣)</sup> «شَرِبَنَ» في قوله<sup>(٤)</sup>:

**شَرِبَنَ بِماء البحْر [ثُمَّ ترَفَعَتْ مَتَى لَجَّ حُضْرَ لَهُنْ نَثِيجُ]**

معنى: «روين».

«وَأَحْسَنَ» في: <sup>(٥)</sup> «وَقَدْ أَحْسَنَ بِي» معنى<sup>(٦)</sup> «لَطْفَ»، وإنما على<sup>(٧)</sup> شذوذ إنابة الكلمة عن أخرى، وهذا الأخير<sup>(٨)</sup> هو محمل الباب كله عند أكثر<sup>(٩)</sup> الكوفيين، وبعض المتأخرین، ولا يجعلون ذلك

(١) في الدماميني، ٢٣١: «فأتى بفي على طريق الاستعارة التبعية»، ثم نقل نص الكشاف الذي ذكرته قبل قليل وهو شبه تمكّن المصلوب في الجذع... إلخ.

وعند الدسوقي، ١١٩/١: «ظاهره أنه استعارة بالكتابية، فشبه المصلوب بالحال في ظرف بجامع التمكّن، ثم طوى ذكر المشبه به، وذكر في تخيل، وهذا عند السكاكي، والمشهور أنه استعارة تبعية، شبه الاستعلاء بالظرفية الكلية فسرى التشبيه الكلي للجزئي».

(٢) أي وإنما أن يكون محمولاً على تضمين الفعل وهو منذهب أهل البصرة.  
في م٥/٢٨ بـ: «متعددي» كذا.

أي تضمين «أصلبْتُكُم» معنى فعل يتعدى بفي مثل أجعلتكم.

(٣) وهم ابن مالك وغيره، وتقدّم هذا عند الحديث عن الباء التي بمعنى «من» التبعيضية.

(٤) تقدّم البيت في تحديه عن المعنى الحادي عشر من معاني الباء وهو التبعيض.

(٥) الآية/١٠٠ من سورة يوسف، وتقدّم الحديث عنها في المعنى الثالث عشر من معاني الباء وهو الغاية.

(٦) في م٥/٢٩ أـ: «بمعنى».

(٧) أي وإنما أن يكون محمولاً على الشذوذ، وذلك يكون حيث لا يمكن التضمين أو الإنابة.

(٨) وهو جعل الكلمة نائبة عن أخرى لا بقيد الشذوذ بل بقيد عدمه.

(٩) «أكثر» سقط من م٥/٢٩ أـ.

شاداً، ومذهبهم أقل تعسفًا<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) ذكر الدسوقي أن هذا ميل من المصنف لمذهب الكوفيين، وهذا هو الأحسن على كلامهم؛ فلا استعارة في الحروف أصلًا ولا تضمين؛ إذ الحروف عندهم لها معانٍ عديدة موضوعة لها فاستعمالها في كل واحد حقيقة. انظر : ١١٩/١.

وذهب الدمامي في : ٢٣١/١ ، إلى أنه كان على المصنف ألا يذكر هذا التنبية هنا بل يضعه في مكان من اثنين :

الأول: بعد كلامه على «إلى» في حرف الألف، لأنه أول موضع وقع فيه الكلام في نيابة بعض أحرف الجر عن بعض.

الثاني: أنه إذا لم يذكره في «إلى» كان عليه أن يذكره عند آخر حرف من حروف الجر التي تقع فيها نيابة.

ثم قال: «هذا الذي تقتضيه صناعة الإعراب، والأمر في ذلك قريب».

## ٢٨ - بَجْلُ

بَجْلٌ: على وجهين: -

- حرف بمعنى: «نعم»<sup>(١)</sup>.

- واسم، وهي على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفي<sup>(٢)</sup>، واسم مرادف لـ «حسب»<sup>(٣)</sup>، ويقال على الأول<sup>(٤)</sup>: «بَجَلَنِي»<sup>(٥)</sup>، وهو نادر<sup>(٦)</sup>.

وعلى الثاني<sup>(٧)</sup> «بَجَلِي»<sup>(٨)</sup>،

(١) قال المالقي: «اعلم أن هذه اللفظة ليس لها في الكلام إلا معنى واحد وهو الجواب بمعنى نعم، وهذا إذا كان حرفاً...». انظر رصف المباني/١٥٢-١٥٣.

وقال المرادي: «بَجْلٌ: لفظ مشترك يكون اسمًا وحرفاً، فأئنا بَجْلٌ الحرافية فجواب بمعنى نعم، وتكون في الخبر والطلب» انظر الجنى الداني/٤٩.

(٢) لم يذكر هذا المالقي ولعله رأى أن «يكفي» و «حسب» سواء. انظر رصف المباني/١٥٣.

(٣) في م ١٩/٢ ب، «لِحَسِيبٍ» كذلك! والصواب أن يكون ساكن العين.

(٤) أي من حيث كونه اسم فعل بمعنى «يكفي».

(٥) إذا كانت اسم فعل بمعنى يكفي لتحققها نون الواقية مع ياء المتكلّم، فيقال: بَجَلَني.

(٦) في حاشية على م ١٩/٢ ب «قوله: وهو نادر: يريد كونها اسم فعل نادر».

وفي حاشية الأمير ١٠٣/١ « قوله: وهو نادر، هذا راجع للاستعمال الأول، وهو كونها بمعنى «يكفي»، لا للمقول وهو «بَجَلَنِي»؛ لأن لحاق النون لها حيث كانت بمعنى «يكفي» واجب، لا نادر، ولندرة المعنى الأول لم يذكره صاحب الصدح، وإن لم يذكر ابن أم قاسم في الجنى الداني التدور». قلت: ذكر أنه قليل، وسيأتي نصه.

وقال الدمامي في حاشيته ص ٢٣١: «نعم، إذا كانت بمعنى «حسب» جاز الأمران، إلا أن ترك النون أعرف من إثباتها، فندور «بَجَلَنِي» إنما هو إذا كانت بمعنى «حسب» لا بمعنى: يكفي...».

(٧) وهو الاسم المرادف لـ «حسب».

(٨) أي لا تتحققها نون الواقية، وتكون الياء مجرورة بالإضافة.

قال البغدادي: «.. وذكروا أنها تتحققها [أي: نون الواقية] قليلاً، وكذا قال في باب اسم الفعل من =

قال<sup>(١)</sup> :

[أَلَا إِنِّي شَرِبْتُ أَسْوَدَ حَالَكَا]      أَلَا بَجَلِي مِنَ الشَّرَابِ، أَلَا بَجَلِي<sup>(٢)</sup>

شرح التسهيل أخذناً من كلام ابن مالك..» انظر شرح الشواهد ٣٩٩/٢.  
وقال المرادي: «والثاني أن تكون اسمًا بمعنى: حشب، فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع، ولا تلحقها نون الوقاية، وذكروا أنها قد تلحقها نون الوقاية قليلاً، والأكثر ألا تلحق..» انظر الجنى الداني /٤٢٠.

وفي الناج «قال شيخنا: قوله: «بَجَلِي» جاء بها مقرونة بالياء ليووضح الأمر في اقتراحه بالنون الدالة على الوقاية، فمن قال: اسم فعل أوجبه، ومن قال: هي بمعنى «حشب» جوزه».

(١) البيت لطيفة بن العبد من قصيدة في أربعة عشر يثناً ومطلعها:

**لخولة بالأجزاع من إضم طلن وبالسَّفح من قوْ مقام ومحتمل**  
وتصدر البيت ما أثبته بين حاصلتين.

ويروى أشربٌ، وسقيٌ، وأسقيٌ، وجاء في طبعة مبارك وزميله: ألا بجلٍ من ذا الشراب.. بزيادة «ذا»، وقد وجدتها مثبتة في الحواشي، فأشار السيوطي إلى الروايتين.  
والذي وجدته في المخطوطات والمراجع الأخرى من غير «ذا»، والبيت من الطويل، ويصبح وزنه بدون «ذا» ويصبح أيضاً بإثباتها.

وكان على الدكتور مبارك وزميله الإشارة إلى الخلاف بين المخطوطات والمراجع التي ورد فيها البيت والحواشي.

والأسود: الماء، وبجلٍ: حسي.

ومنه قولهم: ما عنده طعام ولا شراب إلا الأسودان، وهو الماء والتمر، وقيل: المراد بالأسود كأس المنية، وهو يشير في البيت إلى فساد ما بينه وبين خولة.

والشاهد فيه قوله: بجلٍ، حيث ترك النون فيه، لأن ترك النون أكثر، وهو بالنون «بجلني» قليل.  
وطرفة شاعر جاهلي، جيد الشعر، وكان في حشبٍ من قومه، وجريأاً على هجائهم وهجاء غيرهم، وهجا ملك الحيرة عمرو بن هند فقتلته شاباً.

انظر البيت في الديوان/٧٥، ورصف المباني/١٥٣، والخزانة ٣٥/٣، والعيني ٣٨٠/١، وشرح البغدادي ٣٩٨/٢، وشرح الشواهد للسيوطى ٣٤٥/١، والناج/سود، بجل.

(٢) في م ٢٩ ب «بَجَلِي» كذا في موضع «بَجَلٍ» في آخر البيت.

## ٢٩ - بَلْ

بَلْ: حرف إضراب، فإن تلاها جملة<sup>(١)</sup> كان معنى الإضراب إِمَّا الإبطال<sup>(٢)</sup>، نحو: «وَقَالُوا أَنْخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبِّحْنَاهُ بَلْ عِبَادُ مُكْرَمُونَ»<sup>(٣)</sup>، أي<sup>(٤)</sup> بل هم عباد. ونحوه: «أَمْ يَقُولُونَ لِيهِ حِنْنَةً بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ»<sup>(٥)</sup>. وإِمَّا الانتقال من غرض إلى آخر، ووَهَم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته<sup>(٦)</sup> أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه<sup>(٧)</sup>.

(١) اسمية كانت أو فعلية.

(٢) أي إبطال حكم متقدم بحكم متاخر.

(٣) سورة الأنبياء ٢٦/٢١.

وقوله: «بَلْ عِبَادُ مُكْرَمُونَ»، أي: بل هم..، أي: الملائكة الذين زعم هؤلاء القائلون إنهم بنات الله سبحانه وتعالى، وعلى هذا يكون عباد: خبر مبتدأ محنوف، والواقع بعد «بَلْ» جملة اسمية. قال أبو حيyan في البحر ٣٠٧/٦: «وقيل نزلت في خزانة؛ حيث قالوا: الملائكة بنات الله، وقالت النصارى نحو هذا في عيسى، واليهود في عزير، ثم أضرب تعالى عن نسبة الولد إليه فقال: «بَلْ عِبَادُ مُكْرَمُونَ»، ويشمل هذا اللفظ الملائكة وعزيراً والمسيح» قلت: وإلى مثل هذا ذهب ابن عطية في المحرر ١٣٩/١٠، وأما الزمخشري فقد رأى أنه خاص بالملائكة، انظر الكشاف ٣٢٦/٢.

(٤) أشار بهذا إلى أن الواقع بعد «بَلْ» جملة، وليس مفرداً.

(٥) تتمة الآية: «.. وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَرِهُونَ»، سورة المؤمنين ٢٣/٧٠.

وقد ذكر هذه الآية مثلاً للجملة الفعلية الواقعة بعد «بَلْ» وهي «جاءهم الحق».

ومعنى الإبطال هنا ظاهر؛ إذ قوله: «جاءهم الحق» إبطال لقولهم: «به حِنْنَة».

(٦) الكافية الشافية أرجوزة لابن مالك جاءت في سبعة وخمسين وسبعيناً وألفين من الأيات، وقد نظمها بعد اطلاعه على ألفية ابن معطى، ثم شرح هذه الأرجوزة «شرح الكافية الشافية» وهذا الشرح مطبوع في عام ١٩٨٢ في جامعة أم القرى في خمسة أجزاء بتحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي.

(٧) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص/١٢٣: «وَمَا بَلْ فِي إِضْرَابٍ، وَحَالَهَا فِيهَا مُخْتَلِفٌ، فَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا جَمْلَةً فَهِيَ لِتَتَبَيَّهٍ عَلَى اِنْتِهَاءِ غَرْضٍ وَاسْتِئْنَافٍ غَيْرِهِ، وَلَا تَكُونُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ».

ومثاله<sup>(١)</sup>: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَ \* وَذَكَرْ أَسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى \* بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا»<sup>(٢)</sup>.  
ونحوه<sup>(٣)</sup>: «وَلَدَنَا كِتَبٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُنَّ لَا يُظْلَمُونَ \* بَلْ قَلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَذَا»<sup>(٤)(٥)</sup>.

وهي في ذلك<sup>(٦)</sup> كله حرف ابتداء<sup>(٧)</sup>، لا عاطفة، على الصحيح. ومن دخولها

قال المرادي بعد حديثه عن الإضراب، على جهة الترك للانتقال من غير إبطال: «يظهر بهذا أن قول ابن مالك في شرح الكافية..، ليس على إطلاقه»، الجنى الداني / ٢٣٥ - ٢٣٦.  
وقال الأمير في حاشيته ١٠٣/١ وقوله: «ووهم ابن مالك» تبع أبو حيان في شرح التسهيل، ففي حاشية السيوطي أن المعنى هنا مأخوذ منه، وأجيب كما في الشرح وغيره بأن ما سبق انتقال عن القول والحكاية، لاعن القول المحكى، ولعل ابن مالك أراد التعين، وأما أن الباطل لا يقع في القرآن فجوابه أنه يُحکى».

وقال الدسوقي: «والحاصل أن ابن مالك راعى القول، والمصنف راعى المقول، ولو راعى كُلُّ لما قال به الآخر لقال به، انتهى، تقرير دردير».

انظر ١٢٠/١، وشرح الدمامي / ٢٣٢، والشمني ٢٣٣/١.

(١) أي مثال الانتقال من غرض إلى آخر.

(٢) سورة الأعلى ١٤/٨٧ - ١٦.

(٣) في ٣ و ٥ «ونحو» كذا من غير هاء.

والمراد بقوله: «ونحوه»، الدلالة على الانتقال من غرض إلى آخر.

(٤) الآيات من سورة المؤمنون ٦٢/٢٣ - ٦٣، وتنمية الآية الثانية: «.. وَلَهُمْ أَعْمَلُ مِنْ ذَلِكَ هُمْ لَهُمْ عَمِلُونَ».

(٥) «من هذا» مثبت في ٣/٥٢ أ و ٤/٥٢ أ، وليس مثبتاً في بقية المخطوطات.

(٦) أي حيث تليها جملة، وتكون هي للإبطال أو لمجرد الانتقال تكون حرف ابتداء لا عاطفة.

(٧) ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة جملة على جملة، وصرح به ولده بدر الدين في شرح الألفية، والمالقي في رصف المباني.

قال المرادي: «فإن قلت: هل هي قبل الجملة عاطفة أولا؟ قلت: ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة، وصرّح به ولده في «شرح الألفية» وصاحب «رصف المباني»، وغيرهم يقول: إنها قبل الجملة حرف ابتداء، وليس بعاطفة»، انظر الجنى الداني / ٢٣٦.

على الجملة قوله<sup>(١)</sup> :

**بل بلِ مِلءٌ<sup>(٢)</sup> الفجاج قَتْمَةٌ**

إذ التقدير: بل رُبَّ بلِ موصوف بهذا الوصف قطعته، وَوَهَمُ<sup>(٣)</sup> بعضهم، فرغم أنها تستعمل جارة.

وإن تلاها مفرد<sup>(٤)</sup> فهي عاطفة، ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب<sup>(٥)</sup> كـ «أضرب زيداً

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج من أرجوزة طويلة يمدح بها أبي العباس السفاح، وأولها:

قُلْتُ لزير لم تَصِلْهُ مَرِيمَةٌ  
هَلْ تَعْرُفُ الرِّبْعَ الْمُحِيلَ أَرْسَمَةٌ  
عَفَّتْ عَوَافِيهِ وَطَالَ قِدَمَةٌ  
... ... ... ... ...  
**بل بلد ... ... ... ... ...**

والآيات منقولة من شرح البغدادي، وقد أنقص الثاني وهو:  
**ضِلْلِيلُ أَهْوَاءِ الصُّبَا يَنَدِمُهُ**

والقسم: الغبار، والفجاج: الطرق.

والشاهد فيه أن «بل» حرف ابتداء داخلة على الجملة، و«بلِ» اسم مجرور برب المضمرة لا بـ «بل»، وذهب بعضهم إلى أن «بل» جارة، ورد هذا المرادي، وجعل ابن مالك وابن عصفور الجر برب المحنوقة مما اتفق عليه، ولا خلاف في ذلك.

وانظر المراجع التالية: شرح الشواهد للبغدادي ٣/٣، الجنى الداني/٢٣٧، رصف المباني/١٥٦،

شرح ابن عقيل ٣٧/٣، شرح السيوطي ٣٤٧/١، شرح شذور الذهب/٣٢٣، الديوان/١٥١.

(٢) في ١٩/٢ بـ «ملء» كذا! وفي ٥٠/٢٩ «ملء الأكمام قتمه» كذا!

(٣) قال المرادي: «وذكر بعضهم لـ «بل» قسماً آخر، وهو أن تكون حرف جر خافض للنكرة بمنزلة «رب»، كقول الراجز: ...، وليس ذلك ب صحيح، وإنما الجار في البيت ونحوه «رب» المحنوقة، وحكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على ذلك قبل، فظاهر وهم من جعل «بل» جارة..، انظر الجنى الداني/٢٣٧، ورصف المباني/١٥٦.

(٤) وهو مقابل لقوله فيما سبق: «فإن تلاها جملة».

(٥) أي: أو خبر موجب.

أو عمرأً»، و «قام زيد بل عمرو» فهـي تُجْعَل<sup>(١)</sup> ما قبلها كالمـسـكـوت<sup>(٢)</sup> عنه؛ فلا يُحـكـم عـلـيـه بـشـيءـ، وإثـبـاتـ الحـكـمـ لـمـا بـعـدـهاـ<sup>(٣)(٤)</sup>.

وإن تقدمـهاـ نـفـيـ أوـ نـهـيـ فـهـيـ لـتـقـرـيرـ ماـ قـبـلـهاـ عـلـىـ<sup>(٥)</sup> حـالـتـهـ<sup>(٦)</sup>، وجـعـلـ ضـدـهـ<sup>(٧)</sup> لـمـا بـعـدـهـ<sup>(٨)</sup>، نحوـ: «ماـ قـامـ زـيـدـ بلـ عـمـرـوـ»، وـ<sup>(٩)</sup> «لاـ يـقـمـ زـيـدـ بلـ عـمـرـوـ».

(١) في م ٣/٥٥٢ أ « يجعل ».

(٢) فـرـيـدـ فـيـ المـثـالـينـ كـالـمـسـكـوتـ عنـ الـأـمـرـ بـضـرـبـهـ وـالـإـخـبـارـ بـقـيـامـهـ.

(٣) وـعـمـرـوـ فـيـ هـذـيـنـ المـثـالـينـ هوـ الـمـأـمـورـ بـضـرـبـهـ، وـالـمـخـبـرـ بـقـيـامـهـ.

(٤) وجـاءـ هـذـاـ النـصـ عـنـ الـمـرـادـيـ عـلـىـ الصـورـةـ الـآـتـيـةـ:

«وـإـنـ كـانـتـ بـعـدـ إـيـجـابـ نحوـ: قـامـ زـيـدـ بلـ عـمـرـوـ، أـوـ أـمـرـ نحوـ: اـضـرـبـ زـيـدـ بلـ عـمـرـأـ، فـهـيـ لـإـزـالـةـ الـحـكـمـ عـمـاـ قـبـلـهاـ حـتـىـ كـأـنـهـ مـسـكـوتـ عـنـهـ، وـجـعـلـهـ لـمـاـ بـعـدـهاـ». انـظـرـ الـجـنـىـ الدـانـيـ ٢٣٦ـ - ٢٣٧ـ.

(٥) في م ٣/٥٢ أ « حالـهـ ».

(٦) أيـ: منـ نـفـيـ أوـ نـهـيـ.

(٧) أيـ منـ إـثـبـاتـ أوـ أـمـرـ، فـقـيـ نـحـوـ: «ماـ قـامـ زـيـدـ بلـ عـمـرـوـ»، الـقـيـامـ مـنـفـيـ عـنـ زـيـدـ مـثـبـتـ لـعـمـرـوـ، وـفـيـ «لاـ يـقـمـ زـيـدـ بلـ عـمـرـوـ» مـنـهـيـ عـنـ صـدـورـهـ مـنـ زـيـدـ وـمـأـمـورـ بـصـدـورـهـ مـنـ عـمـرـوـ.

قالـ الـمـرـادـيـ: «وـإـذـاـ وـقـعـ بـعـدـ «بلـ» مـفـرـدـ فـهـيـ حـرـفـ عـطـفـ، وـمـعـنـاـهـ الـإـضـرـابـ، فـإـنـ كـانـتـ بـعـدـ نـفـيـ نحوـ: ماـ قـامـ زـيـدـ بلـ عـمـرـوـ، أـوـ نـهـيـ نحوـ: لاـ تـضـرـبـ زـيـدـ بلـ عـمـرـأـ، فـهـيـ لـتـقـرـيرـ حـكـمـ الـأـولـ، وـجـعـلـ ضـدـهـ لـمـاـ بـعـدـهاـ، فـهـيـ الـمـثـالـ الـأـوـلـ قـرـرتـ نـفـيـ الـقـيـامـ لـزـيـدـ، وـأـثـبـتـهـ لـعـمـرـوـ، وـفـيـ الـمـثـالـ الثـانـيـ قـرـرتـ النـهـيـ عـنـ ضـرـبـ زـيـدـ وـأـثـبـتـ الـأـمـرـ بـضـرـبـ عـمـرـوـ»، الـجـنـىـ الدـانـيـ ٢٣٦ـ، وـانـظـرـ الـدـسـوـقـيـ ١٢٠ـ/ـ١ـ، وـالـدـمـامـيـ ٢٣٤ـ.

(٨) في م ١/٣٥ أ « لماـ بـعـدـهاـ»، وـفـيـ مـ٥ـ/ـ٥ـ٩ـ أـ «ـ لـمـاـ قـبـلـهاـ».

(٩) في م ٥/٥٩ أ « فلاـ يـقـمـ...».

وأجاز المبرد وعبد الوارث<sup>(١)</sup> أن تكون ناقلة معنى<sup>(٢)</sup> النفي والنهي<sup>(٣)</sup> إلى ما بعدها، وعلى قولهما فيصحُّ: «ما زيد قائماً بل قاعداً»<sup>(٤)</sup>، و«بل قاعد»<sup>(٥)</sup>، ويختلف<sup>(٦)</sup> المعنى.

(١) في هامش م ٥٢/٣ أ «في الارتشاف: أبو الحسن بن عبد الوارث ولم نجد له ترجمة». انظر الارتشاف/١١٢٣.

وقوله لم نجد ترجمة ليس من كلام أبي حيان وإنما هو من قارئ هذه النسخة ومصححها. وعند مبارك وزميله ١٥٢: «لعله أبو المكارم عبد الوارث بن عبد المنعم عالم في النحو واللغة والأدب أخذ عن أبي العلاء المعربي».

وعلى هامش م ١٩/٢ ب: «عبد الوارث هو ابن [رحد] أبي علي الفارسي وهو شيخ عبد القاهر». كذا ورد النص، ولعله ابن أخي أبي علي الفارسي. إذ ما بين الحاصلتين على ما رسمته لك. [بعد هذا يزمن طويل وجدت ترجمته في بغية الوعاة ٩٤/١ وهو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث أبو الحسين النحوي الفارسي ابن أخت أبي علي الفارسي، أخذ عن خاله علم العربية مات سنة ٤٢١ هـ].

(٢) ذكر الدماميني وغيره أن ابن مالك صرَّح بأنَّ ما جوزه مخالف لاستعمال العرب. انظر ص ٢٣٤. وقال المرادي: «.. ووافق المبرد على هذا الحكم، وأجاز - مع ذلك - أن تكون ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها، ووافقه على ذلك أبو الحسن عبد الوارث، قال ابن مالك: وما جوزاه مخالف لاستعمال الحرب»، الجنى الداني ٢٣٦.

وانظر رصف المباني ١٥٤، وهمع الهوامع ٥/٢٥٥، وشرح الأشموني ١١٤/٢، والمقتضب ٤/٢٠١، ١٨٨/٤.

(٣) في م ٥٢/٣ أ «معنى النهي والنفي»، كذا على التقديم والتأخير.

(٤) بالنصب عطفاً على الخبر والإيجاب لأنها نقلت معنى النفي إلى ما بعدها.

(٥) قوله: «بل قاعد» بالرفع على أنها جعلت ضد النفي لما بعدها، فهو مثبت، لكن لا يصح العطف على الخبر ضرورة أنَّ «ما» لا تعمل عند انتقاد النفي، فيكون المرفوع بعدها خبر مبتدأ محنوف، أي: بل هو قاعد، وحيثَّ لا تكون عاطفة لوقع الجملة بعدها، ويخرج عما الكلام فيه؛ حيث يتلوها مفرد، فتكون عاطفة. انظر الدماميني ٢٣٤.

(٦) إذ القعود منفي على التقدير الأول مثبت على التقدير الثاني، ويعني هذا بالنفي والإثبات؛ لأنَّ ما بعد «بل» مع النصب منفي، ومع الرفع مثبت.

ومنع الكوفيون<sup>(١)</sup> أن يُعْطَفَ بها بعد غير النفي<sup>(٢)</sup> وشبيهه<sup>(٣)</sup>.

قال هشام<sup>(٤)</sup>: «مُحَالٌ: ضَرِبْتُ زِيداً بِلْ إِيَّاكَ» انتهى. ومَنْعُهم ذلك مع سعة روایتهم دليل على قلته<sup>(٦)</sup>.

وَزُزَادَ<sup>(٧)</sup> قَبْلَهَا «لَا» لِتَوْكِيدِ<sup>(٨)</sup> الإِضْرَابِ بَعْدَ الإِيْجَابِ، كَوْلَهُ<sup>(٩)</sup>:

وَجْهَكَ الْبَدْرُ، لَا، بَلْ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يَقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةً وَأَفْوَلُ

(١) قال المرادي: «وذهب الكوفيون إلى أن «بل» لا تكون نسقاً بعد الإيجاب، وإنما تكون نسقاً بعد النفي وما جرى مجرىه»، الجنى الداني/٢٣٧.

وقال السيوطي: «ومنع الكوفية وأبو جعفر بن صابر العطف بعد غيرهما» أي بعد النفي والنهي. همع الهوامع ٢٥٥/٥، وانظر توضيح المقاصد للمرادي ٣/٢٢٥.

(٢) نحو: ما قام زيد بل عمرو.

(٣) نحو: لا يَقْعُمْ بكر بل خالد.

(٤) في همع الهوامع ٢٥٦/٥ «قال هشام منهم» أي من الكوفيين. وقد تقدّمت ترجمته.

(٥) أي محال مجيء «بل» بعد الإيجاب كما في هذا المثال.

(٦) قال أبو حيان: «وهذا من الكوفيين، مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب، دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الإيجاب، أو على قلته»، همع الهوامع ٥/٢٥٦.

(٧) في ٣/٥٢٥ «ويزاد»، ومثله في ٤/٥٢٥.

(٨) انظر توضيح المقاصد ٣/٢٢٦، والتسهيل ١٧٧.

(٩) قائل البيت مجهول.

قال البغدادي: «وهذا البيت والذي بعده مذكوران في شرح التسهيل غفلاً، ولني مُدَّهُ في الفحص عن قائلهما وأصلهما بمراجعة دواوين العرب والمحدثين والمجاميع، ولعل الله يظفرني بالمطلوب». والكسفة: التغير إلى السواد. والأفول: الغيوبة.

وموضع الشاهد في البيت زيادة «لَا» لِتَوْكِيدِ الإِضْرَابِ بَعْدَ الإِيْجَابِ قَبْلَهُ، وهو قوله: «وجهك البدار»، وفيه دليل على العطف بعد الإيجاب، وهو ما ذهب إليه البصريون، ورده الكوفيون.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٢٣، وهمع الهوامع ٥/٢٥٧، وشرح الأشموني ٢/١١٥، وشرح التسهيل ٢/٤٦٥.

ولتوكيد تقرير ما قبلها<sup>(١)</sup> بعد النفي، ومَنْعَ ابن<sup>(٢)</sup> دُرُسْتُويه زيادتها بعد النفي،  
وليس بشيء<sup>(٣)</sup>؛ لقوله<sup>(٤)</sup>:

وَمَا هَجَرْتِكِ، لَا، بَلْ زَادَنِي شَغْفًا هَبْرٌ وَبَعْدَ تِرَاجُّهِ لَا إِلَى أَجَلٍ<sup>(٥)</sup>

\* \* \*

(١) ففي مثل قولك: ما قام زيد لا بل عمرو، تكون «لا» مزيدة لتوكيد تقرير نفي القيام عن زيد، وليس  
«بل» هنا للعطف باتفاق علماء البلدين.

(٢) قال أبو حيان في شرح التسهيل: «ذهب ابن درستويه في «الهدایة» أنه يزداد «لا» على «بل» بعد  
الإيجاب لا بعد النفي؛ لأنها حرف نفي، فأغنى عنها تقدّم حرف النفي نحو: جاءني زيد بل عمرو،  
ويجوز: لا بل عمرو، وفي النفي: «ما قام زيد بل عمرو» ليس إلا.

وذهب الجزولي إلى أنها تزداد بعد الإيجاب والأمر والنفي والنهي...، شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٤.

.١٤

وانظر توضيغ المقاصد ٣/٢٢٦، وشرح الأشموني ٢/١١٥.

(٣) أي: كلامه مردود بالبيت، فهو شاهد لزيادة «لا» بعد النفي.

وقال البغدادي: «وما ذهب إليه ابن درستويه، واستبعده ابن عصفور مسموع من لسان العرب...»،

انظر شرح الشواهد ٣/١٥.

(٤) البيت مجهول القائل:

قوله: تراخي: في رواية أخرى «تمادى»، والشفاف حجاب القلب وما يحيط به من جلد رقيقة.

وزادني: تعدى إلى مفعولين: الياء، وشغفًا. وتراخي: تطاول وامتدّ. والأجل: المدة.

والشاهد فيه زيادة «لا» بعد النفي لتوكيد تقرير ما قبلها.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٤، شرح السيوطي ١/٣٤٨، همع الهوامع ٥/٢٥٧،

وشرح الأشموني ٢/١١٥.

(٥) في ١١٣/٣٥ أ«أجل» كذا بالياء.

## ٣٠ - بَلِي

بَلِي: حرف جواب<sup>(١)</sup> أصله الألف<sup>(٢)</sup>، وقال جماعة<sup>(٣)</sup>: الأصل بَلْ، والألف زائدة<sup>(٤)</sup>.

وبعض هؤلاء<sup>(٥)</sup> يقول<sup>(٦)</sup>: إنها للتأنيث<sup>(٧)</sup>؛ بدليل<sup>(٨)</sup> إمالتها.

(١) قال الراغب: «بَلِي: رَدٌ للنفي». انظر المفردات.

وفي الناج: «هو حرف جواب استفهام مقصود بالجحد».

(٢) قال المرادي: «حرف ثالثي الوضع، والألف من أصل الكلمة، وليس أصلها «بَل» التي للعطف، فدخلت الألف للإيجاب أو للإضراب والرد، أو للتأنيث...». الجنى الداني/٤٢٠، وانظر همع الهوامع ٤/٣٧٢، وفي شرح الكافية ٢/٣٨٢: «والأولى كونها حرفاً برأسها».

(٣) في حاشية الدماميني/٢٣٤ ما يشير إلى أن الفراء هو صاحب هذا الرأي، قال: «قال الفراء: زيدت للوقف؛ فلذا كانت للرجوع عن النفي، لما كانت للرجوع عن الجحد في: ما قام زيد بـ بل عمرو». ووُجدت هذا في شرح الكافية ٢/٣٨٢، وانظر معاني الفراء ١/٥٣. فقد وجده بأخره.

(٤) قال الأزهري: «إنما صارت «بَلِي» تتصل بالجحد لأنها رجوع عن الجحد إلى التحقيق، فهو بمنزلة «بَل»، و«بَل» سبيلها أن تأتي بعد الجحد كقولك: ما قام أخوك بـ بل أبوك. وإذا قال الرجل للرجل: ألا تقوم؟ فقال له: بَلِي، أراد: بل أقوم، فزادوا الألف على «بَل» ليُخسِّن السكوت عليها»، انظر نص الأزهري في الناج، والتهذيب/ بال ١٥/٣٩٣. فليس النص كما ذكره صاحب الناج.

(٥) أي: القائلين بزيادة الألف.

(٦) في م ٥٢ ب و م ٥/٢٩ أ «يقولون».

(٧) كالناء في ثُمَّت ورَبَّت.

(٨) ولو كانت زائدة للتکثير كألف «قبعشى» لم تُتمَّل، فهي على هذا مثل ألف صغرى وكبيرى وما شابهما. وانظر النشر في القراءات العشر ٤/٤٢ باب الإمالة.

وقال الرمانى: «وهي تكتب بالياء لأن الإمالة تحسن فيها». معاني الحروف/١٠٥.

وتختص<sup>(١)</sup> بالنفي<sup>(٢)</sup>، وتفيد إبطاله، سواء كان<sup>(٣)</sup> مجرداً<sup>(٤)</sup> نحو: «زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ لَنْ يَبْعَثُ اللَّهُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي»<sup>(٥)</sup> أم<sup>(٦)</sup> مقروناً بالاستفهام. حقيقة<sup>(٧)</sup> كان نحو «أليس زيد بقائم» فتقول: بل<sup>(٨)</sup>، أو توبيخياً<sup>(٩)</sup>، نحو: «أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى»<sup>(١٠)</sup>، «أَيْحَسَبُ الْإِنْسَانُ أَنَّ نَجْمَعَ عِظَامَهُ» \* بل<sup>(١١)</sup> «لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى»<sup>(١٢)</sup>، «لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى»<sup>(١٣)</sup>

- (١) من هنا إلى قوله في الحديث: «أترتضون..» مثبت في هم الهوامع ٣٧٣/٤

(٢) قال أبو حيان: «بلى حرف جواب يثبت به ما بعد النفي، فإذا قلت: ما قام زيد، فقلت: نعم، كان تصديقاً في نفي قيام زيد، وإذا قلت: بلى، كان نقضاً لذلك النفي». البحر المحيط ٢٧٩/١

(٣) وقال المرادي: «وهي مختصة بالنفي، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ أو في المعنى» الجنى الداني ٤٢٠، وانظر هم الهوامع ٣٧٣/٤.

(٤) وذكر الدماميني أن الرضي أجاز استعمالها في الإيجاب. انظر حاشية الدماميني ٢٣٥. وفي شرح الكافية ٣٨٢/٢ «وزعم بعضهم أن بلى تستعمل بعد الإيجاب مستدلاً بقوله:

وقد بعثت بالوصل بينها      بلى إن من زار القبور ليبعدهن  
... واستعمال بلى في البيت لتصديق الإيجاب شاذ».

(٥) في م ٣٥ أ «أكان».

(٦) أي: مجردًا عن الاستفهام.

(٧) لفظ «وري» ليس مثبتاً في م ٣٥/١.

(٨) تتمة الآية: ﴿لَتَبْعَثُنَّ مِمْ لَنْتَبْعُثُ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾. سورة التغابن ٦٤/٧.

(٩) في م ١٩/٢ ب، وم ٥/٢٥ أ «أو».

(١٠) أي ذلك الاستفهام.

(١١) أي: هو قائم.

(١٢) تتمة الآية: ﴿... قَدَرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانُهُ﴾. سورة القيامة ٣/٧٥ - ٤.

(١٣) أي: بلى نجمعواها، وهو توبيخ.

(١٤) في م ٣/٥٢ «بلى قادرین».

أو تقريرياً<sup>(١)</sup> ، نحو: «الَّغَرِ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ \* قَالُوا بَلَى»<sup>(٢)</sup> ، «الَّسْتُ بِرِبِّكُمْ قَالُوا بَلَى»<sup>(٣)</sup> ، أجروا<sup>(٤)</sup> النفي مع التقرير مجرّى النفي المجرّد<sup>(٥)</sup> في ردّه بـ«بلى» . ولذلك<sup>(٦)</sup> قال ابن عباس رضي الله عنه، وغيره<sup>(٧)</sup> : «لو قالوا<sup>(٨)</sup> : نعم، لكفروا»<sup>(٩)</sup> .

(١) وهو الذي طلب به تقرير المخاطب، وحمله على الإقرار بما بعده.

(٢) الآياتان: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ سَالَّمَ حَرَّنَاهَا اللَّهُ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ \* قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبُنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَيْرٍ﴾ . سورة الملك ٨/٦٧ - ٩.

المطلوب بالآيتين بالاستفهام تقرير أنه جاءهم نذير، وقد كان منهم الإقرار بقولهم: بلى.

(٣) ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي هَامَ مِنْ ظُهُورِهِ دُرِّيَّهُمْ وَأَشَدَّهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلْسُتُ بِرِبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهَدْنَا أَنْ قَوْلُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ . سورة الأعراف ٧/١٧٢ .

والمراد من الاستفهام في الآية الإقرار بالربوبية، وقد فعلوا إذ قالوا: بلى أنت ربنا.

(٤) في م ٣٥/١ أ «أجري».

(٥) أي: المجرّد عن التقرير.

(٦) أي: لأجل إجرائهم النفي مع التقرير إجراء النفي المجرّد من التقرير.

(٧) قوله: «وغيره» ليس في م ٢/٩ ب.

(٨) قال الشهاب الخفاجي: «وبلي: جواب «السُّتُّ» ، قال ابن عباس رضي الله عنهم: لو قالوا: نعم، لكفروا، لأن النفي إذا أجب بنعم كان تصديقاً له [أي: للنفي] ، فكأنهم قالوا: لست بربنا، وقيل عليه: إن صحي ذلك عنه فيه أن النفي صار إثباتاً في تقدير التقرير، فكيف يكون كفرا؟ إنما المانع من جهة اللغة، وهو أن النفي إذا قصداً إيجابه أجب بيلي، وإن كان مقرراً بسبب دخول الاستفهام عليه تغليباً لجانب اللفظ، ولا يراعي المعنى إلا شذوذًا كقوله:

أليس الليل يجمع أم عمرو      وإيانا فذاك بنا تداني  
نعم وأرى الهلال كما تراه      ويعلوها النهار كما علاني

فأجاب: «أليس» بنعم مراعاة للمعنى لأنه إيجاب، وفيه نظر». انظر الحاشية ٤/٢٣٤، وهمع المهاومع

٤٢٢/٣٧٣ ، والجنى الداني/٤٢٢ ، ومعاني الحروف للرماني ١٠٥ ، وشرح الكافية ٢/٣٨٢ .

(٩) في م ٣٥/١ أ «كفروا» كذا من غير لام.

ووجهه أن «نعم» تصدق للمخبر بنفي أو إيجاب<sup>(١)</sup>؛ ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال: «أليس لي عليك<sup>(٢)</sup> ألف»؟ فقال<sup>(٣)</sup>: «بلى»، لزمه<sup>(٤)</sup> ، ولو قال: «نعم» لم<sup>(٥)</sup> تلزمـه<sup>(٦)</sup> .

وقال آخرون: تلزمـه<sup>(٧)</sup> فيهما، وجروا في ذلك على مقتضى العُرْف<sup>(٨)</sup> لا<sup>(٩)</sup> اللغة<sup>(١٠)</sup> .

ونازع السهيلي وجماعة<sup>(١٢)</sup> في المحيـي عن ابن عباس<sup>(١٣)</sup> وغيره في الآية<sup>(١٤)</sup> ،

(١) الواقع في الآية نفي، فلو أجابوا بنعم لكان تصديقاً للنفي، أي: لست بربنا، وهو كفر.

(٢) في م ٥٢/٣ أ «عندك».

(٣) في م ١٩/٢ ب «قال».

(٤) لأن «بلى» تفيد إبطال النفي، فكانـه قال: بلى لك على ألف، فهو إقرار بالدين فتلزمـه.

(٥) لم تلزمـه لأن «نعم» معناه: نعم ليس لك على ألف، وهذا ليس إقراراً بثوب الدين فلا يلزمـه.

(٦) في م ١٩/٢ م ب «لم يلزمـه» بالمثناة من تحت.

(٧) في م ٢٩/٥ أ «لم يلزمـه فيهما» كذا! وهو تحريف من الناسخ.

(٨) أي: تلزمـه الألف سواء أجاب بنعم أو بلى.

(٩) أي: على مقتضى العُرْف الجاري عندهم.

(١٠) أي لا على ما تدل عليه اللغة من الفرق في الاستعمال بين بلى ونعم.

قال الدماميـي في ص/٢٣٥ - ٢٣٦: «والآثارـيـن مبنـيـة على ما هو مستعمل عند أهل العُرْف، ولا يلزمـون فيها إلا بما هو المـتـعارـفـ بينـهمـ».

قال ابن الحاجـب: غير العـرـفـ نـعـمـ في الإيجـابـ نـفـيـ معـهـ استـفـهـامـ؛ ولـذـلـكـ لوـقـالـ شـخـصـ: نـعـمـ، فـيـ جـوابـ: أـلـيـسـ لـيـ عـلـيـ أـلـفـ؟ أـلـزـمـنـاهـ بـالـأـلـفـ تـغـليـباـ لـلـعـرـفـ، إـذـ المـرـادـ مـنـهـ غـرـفـاـ: لـكـ عـلـيـ أـلـفـ، وـالـعـرـفـ مـقـدـمـ عـلـىـ الـلـغـةـ باـعـتـارـ أـحـكـامـ الشـرـعـ، وـمـسـتـنـدـ إـخـرـاجـ العـرـفـ «نعم» عـنـ وـضـعـهـ الأـصـلـيـ أـنـ النـفـيـ الـوـاقـعـ بـعـدـ الـاسـتـفـهـامـ لـلـتـقـرـيرـ، فـيـكـونـ مـوجـباـ مـنـ حـيـثـ الـمعـنـيـ.

(١١) في م ٥٢/٤ أ «لا على اللغة».

(١٢) في ١٩/٢ م ب وم ٣ / «وغيره»، ومثلـهـ فيـ طـبـعةـ مـبـارـكـ وـزـمـيلـهـ.

(١٣) وهو قوله: «أنـهـمـ لـوـ قـالـواـ: نـعـمـ، لـكـفـرـواـ».

(١٤) وهو قوله تعالى: «أـلـسـتـ بـرـبـكـمـ قـالـواـ بـلـيـهـ..»

مستمسكين<sup>(١)</sup> بأن الاستفهام التقريري خبر موجب؛ ولذلك امتنع سيبويه من جعل «أم» متصلةً في قوله تعالى: «أَفَلَا تُبْصِرُونَ \* أَمْ أَنَا خَيْرٌ»<sup>(٢)</sup>؛ لأنها لا تقع بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الإيجاب<sup>(٣)</sup> تصديق له. انتهى<sup>(٤)</sup>.

ويُشكل عليهم<sup>(٥)</sup> أن «بَلَى» لا يُحاجُبُ بها الإيجاب<sup>(٦)</sup>، وذلك متفق عليه<sup>(٧)</sup>،

(١) في م ٥٢٤ و م ٢٩٥ ب والدسوقي والدماميني «متمسكين».

(٢) الآيات: «وَنَادَى فِرْعَوْنٌ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَقُولُ أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ وَصَرَّ وَهَذِهِ الْأَنْهَرُ بَحْرٌ مِنْ تَحْتِهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ \* أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكُادُ يُبْصِرُونَ». سورة الرخرف ٤٣ - ٥١. قال سيبويه في الكتاب ٤٨٤/٢:

«هذا باب أم منقطعة.. كأن فرعون قال: أَفَلَا تبصرون أم أنتم بصراء، فقوله: «أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا» بمنزلة أَم أنتم بصراء؛ لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء، وكذلك أَم أَنَا خير بمنزلته لو قال: أَم أنتم بصراء...».

(٣) ذكر الدماميني أن هذا معارض لما حکاه في الكلام على «أم» عن سيبويه من أنه يراها في الآية متصلة. انظر دماميني ٢٣٦ والشمني ٢٣٦.

وكان ابن هشام قد قال في باب «أم» مما تقدم: «سُمِّيَ حَذْفُ أَمِ المُتَضَلِّةِ وَمَعْطُوفُهَا..، وَأَجَازَ بعضاً مَحْذَفَ مَعْطُوفِهَا بِدُونِهَا، فَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَفَلَا تَبْصِرُونَ أَمْ» إِنَّ الْوَقْفَ هُنَّا، وَإِنَّ التَّقْدِيرَ: أَمْ تَبْصِرُونَ، ثُمَّ يُتَبَدِّلُ: «أَنَا خَيْرٌ»، وَهَذَا باطِلٌ؛ إِذَا لَمْ يُسْمَعْ حَذْفُ مَعْطُوفٍ بِدُونِ عَاطِفَةٍ إِنَّمَا الْمَعْطُوفُ جَمْلَةً «أَنَا خَيْرٌ»، وَوَجْهُ الْمُعَادِلَةِ بَيْنِهَا وَبَيْنِ الْجَمْلَةِ قَبْلَهَا أَنَّ الْأَصْلَ: أَمْ تَبْصِرُونَ، ثُمَّ أَقْيَمَتِ الْأَسْمَيْةُ مَقْمَمُ الْفُعْلِيَّةِ، وَالْسَّبِبُ مَقْمَمُ الْمُسَبِّبِ؛ لَأَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا لِهِ: أَنْتَ خَيْرٌ كَانُوا عَنْهُ بَصَرَاءُ، وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ سِبْوَيْهِ».

(٤) أي: انتهى كلام هؤلاء الجماعة.

(٥) أي على هؤلاء الجماعة في جعلهم الاستفهام التقريري خبراً موجباً.

(٦) قال الدماميني: «وَلَا إِشْكَالٌ فِي الْحَقِيقَةِ؛ فَإِنَّ هُؤُلَاءِ رَاغُوا صُورَةَ النَّفِيِّ الْمُنْطَوِقُ بِهِ، فَأُجِيبُ بِبَلَى حِيثُ يَرَادُ إِبْطَالُ النَّفِيِّ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ، وَجُوَزُوا الْجَوابُ بِنَعْمٍ عَلَى أَنَّهُ تَصْدِيقٌ لِمُضْمُونِ الْكَلَامِ جَمِيعِهِ: الْهَمْزَةُ وَمَدْخُولُهَا، وَهُوَ إِيجَابٌ». حاشية الدماميني ٢٣٦.

(٧) مما ذكره الدماميني نفهم أن الاتفاق ليس على إطلاقه؛ وقد ذكر فيه الرضي الخلاف، كما ذكره المصنف عن الشلوبيين وغيره في حرف «نعم».

ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يُجاب بها الاستفهام المجرد<sup>(١)</sup> ، ففي صحيح البخاري في كتاب الأيمان<sup>(٢)</sup> أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أترضون أن تكونوا رُبُع أهل الجنة؟ قالوا: بلـ»<sup>(٣)</sup> . وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة<sup>(٤)</sup> : «أَيْسَرُكُمْ أَنْ يَكُونُوا فِي الْبَرِّ سَوَاء؟

قال ابن هشام: «.. ولعل ابن عباس رضي الله عنهما إنما قال: إنهم لو قالوا: نعم لم يكن إقراراً كافياً، وجوز الشلوبيين أن يكون مراده أنهم لو قالوا: نعم جواباً للملفظ به على ما هو الأصح لكان كفراً، إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظاً، وفيه نظر لأن التفكير لا يكون بالاحتمال». مغني الليبـ / نعم. وانظر خزانة الأدب ٤٨١/٤.

(١) أي: المجرد عن النفي.

(٢) أي: كتاب الأيمان والنذور.

وجاء طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محبي الدين «الإيمان» كذا بهمزة من تحت، وهو غير الصواب.

(٣) جاء في صحيح البخاري: «.. حدثني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ مُضيّق ظهره إلى قبة من أدم يمان إذ قال لأصحابه: أترضون أن تكونوا رُبُع أهل الجنة؟ قالوا: بلـ: قال: أَفَلَمْ ترْضُوا أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قالوا: بلـ. قال: فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيدهِ إِنِّي لَأُرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

كذا جاء نص الحديث في صحيح البخاري «كتاب الأيمان والنذور» وانظر فتح الباري ٤٦٠/١١، وحاشية الدمامي ٢٣٦، وحاشية الأمير ١٠٤.

وللحديث رواية أخرى جاءت في صحيح البخاري وصحيح مسلم ونصها: «عن عبد الله قال: كنا مع النبي ﷺ في قبة فقال: أترضون أن تكونوا رُبُع الجنة؟ قلنا: نعم، قال أترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟ قلنا: نعم، قال أترضون أن تكونوا شطر أهل الجنة. قلنا: نعم، قال: والذى نفس محمد بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة..» صحيح البخاري: كتاب الرقاق، صحيح مسلم: كتاب الأيمان والنذور.

وعلى هذا ففي الجواب في النصين السابقين روایتان، واحدة بيلي مع أنه لا نفي فيها، وواحدة بنعم على ما جرى عليه العرف في هذه اللغة.

(٤) جاء في صحيح مسلم: «.. حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان ابن بشير قال:

قال: بَلَى، قال: فَلا إِذْن».

وفيه<sup>(١)</sup> أيضاً أنه قال: <sup>(٢)</sup> «أَنْتَ<sup>(٣)</sup> الَّذِي لَقِيتَنِي بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ<sup>(٤)</sup> لِهِ الْمُجِيبُ: بَلَى».

= انطَلَقَ بَنْيَ أَبِي يَحْمَلْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اشْهِدْ أَنِّي قَدْ نَحَلَّتُ النَّعْمَانَ كَذَا وَكَذَا مِنْ مَالِي، فَقَالَ: أَكَلَّ بَنْيَكَ قَدْ نَحَلَّتُ مِثْلَ مَا نَحَلَّتُ النَّعْمَانَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ فَأَشَهِدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي. ثُمَّ قَالَ: أَيْسَرُوكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءً قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَلَا إِذْن».

انظر صحيح مسلم ٦٨/١١ طبعة الريان - كتاب الهبة.

وانظر حاشية الدماميني/٢٣٦، وحاشية الأمير ١٠٤/١، وفي الحديث غير هذه الرواية. فقد ورد في صحيح البخاري في كتاب الشهادات صورة أخرى له.

(١) أي: في صحيح مسلم.

(٢) جاء في حديث طويل في صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها «.. قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّلَّمِ: كَثُرَ وَأَنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَطْلُنُ أَنَّ النَّاسَ عَلَى ضَلَالٍ، وَأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ. وَهُمْ يَعْبُدُونَ الْأُوثَانَ، فَسَمِعْتُ بِرَجُلٍ يَخْبُرُ أَخْبَارًا، فَقَعَدْتُ عَلَى رَاحْلَتِي، فَقَدِمْتُ عَلَيْهِ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسْتَعْخِفِيًّا، مُجْرِيًّا عَلَيْهِ قَوْمَهُ، فَلَنَظَفْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِمَكَّةَ، فَقَلَّتْ لَهُ: مَا أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا نَبِيٌّ، فَقَلَّتْ: وَمَا نَبِيٌّ؟ قَالَ: أَرْسَلْنِي اللَّهُ، فَقَلَّتْ: وَبِأَيِّ شَيْءٍ أَرْسَلْتَكَ؟ قَالَ: أَرْسَلْنِي بِصَلَةِ الْأَرْحَامِ، وَكَسَرَ الْأُوثَانَ، وَأَنَّ يُؤْخَذَ اللَّهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْءٌ، قَلَّتْ لَهُ: فَمَنْ مَعَكَ عَلَى هَذَا؟ قَالَ: حُرُّ وَعَبْدٌ، قَالَ: وَمَعَهُ يَوْمَيْدٌ أَبُو بَكْرٌ وَبَلَالٌ مَمْنَ آمَنُ بِهِ، فَقَلَّتْ: إِنِّي مُتَبَعِّكُ، قَالَ: إِنَّكَ لَا تَسْتَطِعُ ذَلِكَ يَوْمَكَ هَذَا، أَلَا تَرِي حَالِي وَحَالُ النَّاسِ، وَلَكِنْ ارْجِعْ إِلَى أَهْلِكَ، فَإِذَا سَمِعْتَ بِي قَدْ ظَهَرْتُ فَأَتَنِي، قَالَ: فَذَهَبْتُ إِلَى أَهْلِي، وَقَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ الْمَدِينَةَ، وَكَثُرَ فِي أَهْلِي فَجَعَلْتُ أَتْخِبِرُ الْأَخْبَارَ، وَأَسْأَلَ النَّاسَ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، حَتَّى قَدِمَ عَلَيَّ نَفْرٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَقَلَّتْ: مَا فَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي قَدِمَ الْمَدِينَةَ؟ قَالُوا: النَّاسُ إِلَيْهِ سَرَاعٌ، وَقَدْ أَرَادَ قَوْمَهُ قَتْلَهُ فَلَمْ يَسْتَطِعُوهُ ذَلِكَ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ قَلَّتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَعْرِفُنِي؟ قَالَ: نَعَمْ، أَنْتَ الَّذِي لَقِيَتِنِي بِمَكَّةَ؟ قَالَ: فَقَلَّتْ: بَلَى...».

(٣) على تقدير همزة الاستفهام، أي: أنت.

(٤) في م ٥٣/٢٥ أ «قال».

وليس لهؤلاء<sup>(١)</sup> أن يحتجوا بذلك<sup>(٢)</sup> ، لأنه قليل<sup>(٣)</sup> ، فلا يتخرج<sup>(٤)</sup> عليه التنزيل<sup>(٥)</sup> .

وأعلم أن تسمية الاستفهام في الآية تقريراً<sup>(٦)</sup> عبارة جماعية، ومرادهم أنه<sup>(٧)</sup> تقرير بما<sup>(٨)</sup> بعد<sup>(٩)</sup> النفي كما مرّ في صدر الكتاب ، وفي الموضع بحث أوسع من هذا [يأتيك]<sup>(١٠)</sup> في باب النون .

\* \* \*

(١) أي السهيلي ومن معه، ليس لهم أن يجيبوا عن الآية بذلك، يعني وقوع الجواب بلي في الإيجاب.

(٢) أي بالأحاديث السابقة.

(٣) أي لأن الإجابة للاستفهام المجرد بلي قليل.

(٤) في م ٢٩/٥ ب «ولا».

(٥) قال الدماميني في ص/٢٣٦: «وقد عرفت أن هؤلاء الجماعة في غيبة عن هذا الاحتجاج، وأن ما أورده المصنف عليهم غير وارد».

(٦) في م ٥٣/٣ أ تقريرياً.

(٧) في م ٢٩/٥ ب «ومرادهم تقرير» كذا من غير «أنه».

(٨) في م ٢٩/٥ ب «لما».

(٩) أي: لا بما بعد الهمزة، وإلا فلا يصح؛ لأنه يلزم عليه أنهم يقررون بأنه ليس رباً لهم.

(١٠) «يأتيك» زيادة من م ٥/٢٩ ب.

## ٣١ - بَيْدَ

**بَيْدَ**: ويقال<sup>(١)</sup> : **مَيْدَ**<sup>(٢)</sup> ، **بِالْمِيمِ** ، وهو <sup>(٣)</sup> **اَسْمٌ**<sup>(٤)</sup> ملازم للإضافة إلى «أَنَّ»<sup>(٥)</sup> وصلتها ، وله معنيان :

أحدهما: **غَيْرَ**<sup>(٦)</sup> ، إِلَّا أَنَّه لا يقع<sup>(٧)</sup> مرفوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً، ولا يقع صفة ولا استثناء<sup>(٨)</sup> متصلة ، وإنما يُستثنى به في الانقطاع خاصة ، ومنه الحديث<sup>(٩)</sup> :

(١) في م ٥٢/٤ ب «ويقال فيها».

(٢) كذا في الناج ، وفي غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ١٦٠/٣ : «قال أبو عبيد: وفيه لغة أخرى، **مَيْدَ**، **بِالْمِيمِ**، والعرب تفعل هذا تدخل الميم على الباء، والباء على الميم، كقولك: أَعْمَطْتُ عليه الحمي وأَعْبَطْتُ، وقولهم: سَبَدَ رأسه وسَمَدَه، وهذا كثير في الكلام».

(٣) على هامش ٥٣/٣ أ «ال الصحيح أنه حرف».

(٤) قال ابن مالك في الحديث: «نحن الآخرون السابعون يوم القيمة ييد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا»: «والمحتر عندي في «ييد» أن يجعل حرف استثناء، ويكون التقدير: إِلَّا كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا، على معنى لكن؛ لأن معنى «إِلَّا» مفهوم منها، ولا دليل على اسميتها». شواهد التوضيح والتصحيح ١٥٦.

وقال الدماميني: «أَنَا أَنَّه اسْمٌ فَدُعُوا لِمْ يَقُولُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ، وَلَوْ قِيلَ بِأَنَّه حَرْفٌ اسْتِثْنَاءٌ كَإِلَّا لَمْ يَعْدُ، هَذِه كَتَأْقُولُ مُدَّةً، ثُمَّ رَأَيْتَ فِي كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ عَلَى إِعْرَابِ مشكلاتِ الْبَخَارِيِّ مَا نَصَّهُ: وَالمحتر عندي في ييد أن يجعل حرف استثناء...». حاشية الدماميني ٢٣٧.

(٥) هذا هو المشهور غير أنه قد تأتي بدون «أَنَّ» كالحديث الذي ذكره ابن مالك، ويأتي عند المصنف بعد قليل.

(٦) أي في معنى غير.

(٧) كما تقع «غير» كذلك.

(٨) أي ولا أداة استثناء متصل.

(٩) جاء في صحيح مسلم: «عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: نحن الآخرون ونحن السابعون يوم القيمة ييد أن كل أمة أوتيت الكتاب من قبلنا، وأوتيناه من بعدهم، ثم هذا اليوم الذي كبه الله علينا هدانا الله له، فالناس لنا فيه تبع، اليهود غداً والنصارى بعد غداً».

«نَحْنُ الْآخِرُونَ<sup>(١)</sup> السَّابِقُونَ<sup>(٢)</sup> بِيدِ أَنَّهُمْ<sup>(٣)</sup> أَوْتَوْا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا».

وفي مسند الشافعي<sup>(٤)</sup> رضي الله عنه: «بَأَيْدِ<sup>(٥)</sup> أَنَّهُمْ».

وفي الصحاح<sup>(٦)</sup>: «بَيْدَ بِمَعْنَى غَيْرِهِ، يَقُولُ: إِنَّ كَثِيرَ الْمَالِ بِيدِ أَنَّهُ بَخِيلٌ»<sup>(٧)</sup>  
انتهٰى.

= وفي الحديث روایات أخرى ذكرها مسلم في صحيحه، انظر كتاب الجمعة فيه ١٤٢/٦، والنتهاية في غريب الحديث / بيد، وشواهد التوضيح لابن مالك/١٥٤، وشرح الشواهد للبغدادي ١٧/٣، وسنن النساءي: كتاب الجمعة، ومسند أحمد بن حنبل ٢٤٣/٢، ٢٤٩، ٢٧٤.

(١) أي زماناً ومكاناً.

(٢) أي منزلة وكراهة يوم القيمة في القضاء لنا قبل الخلاائق في دخول الجنة. انظر هذا عند الدمامي، وتعليق النwoي على صحيح مسلم في الموضع نفسه مما تقدّم.

(٣) أي اليهود والنصارى.

(٤) هو محمد بن إدريس، ولد سنة ١٥٠ هـ ببغزه، ومات ليلة الجمعة سنة ٤٢٠ هـ، ودفن بمصر، ومن مؤلفاته «الرسالة» وهو في علم الأصول، وكتاب «الأم» وهو في الفقه، وهو صاحب أحد المذاهب الأربع المعروفة.

(٥) قال الدمامي: «بألف بعد الباء، وهمزة بعد الألف، فإن قلت لا يتأتى في «بائداً» أن يكون حرفاً لكونه على زنة اسم الفاعل قلت: ليس مجرد زنة الاسم مقتضية للاسمية، فكم من حرف هو على زنة الاسم ولم يمنع ذلك من حرفيته، ولا اقتضى كونه اسمًا». الحاشية/٢٣٧. ولقد وجدته في التاج والقاموس واللسان والنتهاية «بأيدٍ» كذا باء بعد الألف.

وفي غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ١٦١/٣: «وَبَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ يَحْدُثُهُ «بَأَيْدِ» أَنَا أُعْطَيْنَا الْقُوَّةَ مِنْ بَعْدِهِمْ» يذهب إلى القوة، وليس له معنى تعرفه».

وفي النهاية في غريب الحديث لابن الأثير بيد: «وقيل معناه على أنهم، وقد جاء في بعض الروايات: بآيدهم، ولم أره في اللغة بهذا المعنى، وقال بعضهم «بأيدٍ»، أي: بقوّة، ومعناه: نحن السابقون إلى الجنة يوم القيمة بقوّة أعطاناها الله، وفضلنا بها».

(٦) هو كتاب الصحاح للجوهرى، وهو بالفتح اسم مفرد بمعنى الصحيح، وبالكسر: الصّحاح أيضاً، وهو المشهور وهو جمع صحيح، ومصنفه أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى.

(٧) في التاج: يقال: رجل كثیر المال بيد أنه بخیل، معناه غير أنه بخیل، حکاہ ابن السکیت، وقيل: هي بمعنى على، حکاہ أبو عبید.

وفي المحكم<sup>(١)</sup> أن هذا المثال حكاہ ابن السکیت<sup>(٢)</sup> ، وأن بعضهم<sup>(٣)</sup> فسّرها<sup>(٤)</sup> بمعنى على ، وأن تفسيرها بغير<sup>(٥)</sup> أعلى .

**والثاني<sup>(٦)</sup>** : أن تكون بمعنى «من أجل»<sup>(٧)</sup> ، ومنه الحديث<sup>(٨)</sup> : «أنا أفصل من

= وذهب ابن سیده إلى أن الأول أعلى ، وانظر إصلاح المنطق ليعقوب/٤٢ .

(١) كتاب في اللغة لابن سیده علي بن إسماعيل، مطبوع، ولا يرى كتاب المخصص أيضاً، وقد توفي عام ٤٥٨ هـ.

(٢) هو يعقوب بن السکیت مؤذب أولاد المتكلم، وهو صاحب كتاب إصلاح المنطق، كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، أخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء وأبي عمرو الشيباني وغيرهما، وله تصانيف كثيرة، وحصل خلاف بينه وبين المتكلم، فأمر الأتراك فداسوا بطننه، فعاش يوماً وبعض يوم، وكان ذلك لخمسة خلون من رجب سنة أربع وأربعين ومئتين، انظر بعية الوعاة ٣٤٩/٢ .

(٣) حکى هذا أبو عبيد، انظر الناج/يد.

(٤) كذا جاء النص في المخطوطات وحاشية الدمامي، وجاء في حاشية الأمير «فسّرها فيه» بزيادة حرف الجر والضمير، وعن هذه الحاشية نقل النص الشيخ محمد محبي الدين، ومازن مبارك وزميله.

(٥) هذا لابن سیده.

(٦) من معنني «يد».

(٧) نقل الزبيدي في الناج/يد، كلام ابن هشام.

(٨) في حاشية الأمير ١٠٥/١ «والحديث غريب لا يُعرف له سند، كذا في حاشية السيوطي». وفي هامش ٥٣/٣ أ: قال السيوطي في الآلئه المنتشرة في الأحاديث المشتهرة عن الحافظ ابن كثير: إن هذا الحديث المذكور لا أصل له، ونبه عليه في «الموايلف» [كذا] أيضاً ثم قال: لكن معناه صحيح».

وقد أورده العجلوني في كشف الخفاء برقم ٦٠٩ ج ٢٣٢ ونقل عن السيوطي أن معناه صحيح ولكن لا أصل له، ولا يُعرف له إسناد، وقد رواه ابن سعد عن يحيى بن زيد السعدي مرسلًا بلفظ: أنا أعرّبكم أنا من قريش، ولساناني لسان سعد بن بكر. ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ أنا أعرّب العرب، ولدت في بني سعد، فأنى يأتيني اللحن...، وقد أورد هذا الحديث أصحاب الغرائب، ولا يعلم من أخرجه ولا إسناده.

نطق بالضاد<sup>(١)</sup> بيد<sup>(٢)</sup> أني من قريش، واسترضيغت فيبني<sup>(٣)</sup> سعد بن بكر».

وقال ابن مالك وغيره: إنها هنا<sup>(٤)</sup> بمعنى غير<sup>(٥)</sup> ، على حد قوله:<sup>(٦)</sup>

وَلَا عِيبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سِيَوْفُهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِّنْ قِرَاءِ الْكِتَابِ

وأنشد أبو عبيدة على مجئها بمعنى «من<sup>(٧)</sup> أجل»

(١) في النهاية لابن الأثير «أنا أفصح العرب»، ومثله في غريب الحديث لأبي عبيد القاسم ١٦٠/٣

.١٦١

ومعنى أفصح من نطق بالضاد أنه أفصح العرب؛ لأن الضاد ليست في غير لسانهم.

(٢) في غريب الحديث: «وأنخبرني بعض الشاميين أن النبي قال: أنا أفصح العرب ميد أني من قريش..»  
كذا جاء بالمية فيه، ومعنى بيد هنا من أجل.

(٣) وهاتان القبيلتان من الفصاحة بمكان.

(٤) في م ٥٣/٣: «ههنا».

(٥) انظر شرح شواهد التوضيح لابن مالك/١٥٤، ونص ابن مالك في همع الهوامع ٢٨١/٣

(٦) البيت من قصيدة للنابغة الذبياني مدح بها عمرو بن العارث الأصغر من ملوك الشام الغسانيين،  
ويقال لهم: بنو حنيفة، وذلك عندما هرب من النعمان بن المنذر اللخمي من ملوك الحيرة، ومطلع  
القصيدة:

**كَلِينِي لَهُمْ يَأْمِمَةُ نَاصِبٍ وَلِيلُ أَقَاسِيهِ بَطِيءُ الْكَوَاكِبِ**

والفلول: جمع فلل، وهو كثير حد السيف، والقراء: المضاربة، وهو مصدر قارعته.

والكتائب: جمع كتبية، وهي الطائفة المجتمعة من الجيش.

والشاهد فيه عند ابن مالك أن بيد في نص الحديث «يد أني من قريش» معناها «غير» على حد ما جاءت في هذا البيت.

انظر البيت: في شرح الشواهد للبغدادي ١٦/٣، وشرح السيوطي ٣٤٩/١، والكتاب ٣٦٧/١،

والخزانة ٣٧٠/١، ٩/٢، وهمع الهوامع ٢٨١/٣، والديوان ٦٠.

(٧) في غريب الحديث ١٥٩/٣: «وقال الأموي: بيد معناها على، وأنشدنا لرجل يخاطب امرأة:  
عَمْدًا...»

قوله<sup>(١)</sup> :

عَمِدًا فَعَلْتُ ذَاكَ بَيْدَ أَنِّي  
أَخَافُ إِنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرِنِّي

وقوله: «تُرِنِّي» من الرنين<sup>(٢)</sup> ، وهو الصوت.

\* \* \*

(١) نُسِبَ هذان البيتان إلى منظور بن مرثد الأسدِي، ومناسبتهما أن رجلاً سافر فلما رجع في أصحابه تأخر عنهم ليعلم وَجْد امرأته به، وحاله عندها، فوجدها قد حزنت، فقال: عَمِدًا... ثم ذكر أنه يخاف إن هلك أنها لا تبكي عليه ولا تنوح، وفيهما روايات: أَخَالَ بَدْلًا مِنْ أَخَافَ، وَلَمْ تُرِنِّي فِي مَوْضِعٍ أَنْ تُرِنِّي، وفي الفائق في غريب الحديث ومراجع أخرى: تُرِنِّي، كذا من الرؤية.

وَفَعَلْتُ: كذا في المراجع بضم التاء، ووُجْدَتُه مصبوطًا بالكسر فَعَلْتُ، في غريب الحديث.  
وَذَاكَ: فيه كسر الكاف على مخاطبة المؤنث، وفيه فتحها.

وَمَنْظُورٌ راجزٌ من بني أسد، واسم أبيه مرثد بن فروة، واسم أمه حبة.  
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥/٣، والتهذيب ٢٠٦/١٤، والفائق ١٤١/١، واللسان/ بيد،  
وغريب الحديث ١٥٩/٣، وشرح السيوطي ٣٥٢/١، وشرح شواهد التوضيح ١٥٥،  
الصحاح/رن.

(٢) الصواب من الإرنان، قال الدماميني: «وكان ينبغي أن يقول من الإرنان، لأن الفعل هنا رباعي كما أشار إليه الجوهري». انظر ص ٢٣٩، وذكر الشمني أن مراد المصنف هنا بيان أصل هذا المعنى في الكلمة.

## ٣٣ - بَلْهَ

بَلْهَ: على ثلاثة<sup>(١)</sup> أووجه:

- اسم لـ «دع»<sup>(٢)</sup>.

- ومصدر بمعنى الترک<sup>(٣)</sup>.

- واسم مرادف لـ «كيف».

وما بعدها منصوب على الأول<sup>(٤)</sup>، ومحفوظ على الثاني<sup>(٥)</sup>، ومرفوع

(١) ترك المصنف وجهاً رابعاً ذهب إليه الأخفش وهو أنه حرف جر، ذكره المرادي في الجنى الداني /٤٢٦، ونقله عنه الدمامي في ٢٣٩/٢، وانظر هم الهوامع ٢٩٦/٣، ٢٩٨، وتوضيح المقاصد ٤/٨٧ وذكر صاحب التاج أنه بمعنى «على» من نقل ابن الأباري عن جماعة، قال: «وبَلْهَ بمعنى «على» نقله ابن الأباري عن جماعة، وقال الفراء: من خفض بها جعلها بمنزلة «على» وما أشبهها من حروف الخفض» التاج /بله.

(٢) بمعنى «ترک» فهو اسم فعل، وفي الصداح: «اسم معناها دع».

(٣) وقال المرادي: «وتكون مصدراً بمعنى «ترك» النائب عن اترك» وقال الدمامي بعد نقل نص المرادي: «وهذا القيد أهمله المصنف» انظر الجنى الداني /٤٢٤، وقال الدمامي بعد نقل نص المرادي: «والله أعلم» انظر الجنى الداني /٤٢٦، وحاشية الدمامي في ٢٣٩، وقال ابن مالك في شواهد التوضيح /٢٠٥: «وهو مصدر مهملاً الفعل من نوع التصرف».

(٤) ما بعدها على الوجه الأول وهو كونه اسم فعل، وهو منصوب على المفعولية.

(٥) والخوض على الوجه الثاني وهو كونه مصدراً، والخوض على إضافة المصدر إلى المفعول. وذهب الفارسي إلى أنه مصدر مضاد إلى الفاعل.

قال الدمامي: «قلت ولعل هذا هو العامل للمصنف على أن قال أولاً: مصدر بمعنى الترك، فأطلق ولم يقيده بالأمر ليشمل قول أبي علي وغيره». دمامي /٢٣٩.

وقال المرادي: «وتكون مصدراً بمعنى «ترك» النائب عن «ترک»، فتستعمل مضافة نحو: بَلْهَ زيد، وهو مصدر مضاد إلى المفعول، وقال أبو علي: مضاد إلى الفاعل». الجنى الداني /٤٢٤.

على الثالث<sup>(١)</sup>.

وفتحها بناء<sup>(٢)</sup> على الأول والثالث، وإعرابٌ على الثاني<sup>(٣)</sup>، وقد رُوي بالأوجه  
الثلاثة<sup>(٤)</sup> قوله يصف السيوف<sup>(٥)</sup>:

تَذَرُّ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًّا هَامَاتُهَا      بَلْهُ الْأَكْفُفُ كَانَهَا لَمْ تُخْلِقِ

(١) أي مرفوع على الوجه الثالث وهو كونها اسمًا مرادفًا لكيف، ورفعه على أنه مبتدأ مخبر عنه بما قبله.  
وقال المرادي: «أجاز قطرب وأبو الحسن أن تكون بمعنى كيف فتقول: بله زيد، بالرفع». الجنى  
الداني/٤٢٤ - ٤٢٥.

(٢) أي فتح «بله» بناء على الأول؛ لأنها اسم فعل، وأسماء الأفعال من المبنيات.  
وفي الناج: «وفيه إشارة للرد على الجوهري في قوله: مبنية على الفتح ككيف، قال ابن بري: حقه  
أن يقول مبنية على الفتح إذا نصبت ما بعدها فقلت: بله زيداً، كما تقول: رويد زيداً». وانظر  
الصباح/بله.

والفتح على الثالث بناء لتضمنها معنى حرف الاستفهام «كيف».

(٣) لأنها حينئذ مصدر، ولا ضرورة لبنيتها، وانظر شواهد التوضيح/٢٠٥.

(٤) الرفع والنصب والجر.

(٥) قائل البيت كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة في وقعة الأحزاب.  
والرواية عند البغدادي: فترى الجمامجم، وقال: «اشتهر في كتب النحو «تذر» ليعرى من التعلق بما  
قبله».

وبناء هذا البيت:

نصل السيف إذا قصرن بخطوننا      قُدْمًا وَتُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تُلْحِقِ

وقوله: تذر، الضمير يعود على السيف، قوله فترى: الرؤية بصرية، وضاحياً: من ضحا يضحك إذا  
ظهر وبرز من محله، والجمجمة عظم الرأس، والهامة وسطه ومعظمها.

ومعنى البيت: إذا كانت حالة الرؤوس هذه الحالة مع خفائها وعزّة الوصول إليها فكيف حال  
الأكف التي هي ظاهرة يوصل إليها بسهولة.

والشاهد في البيت رفع الأكف ونصبها وجراها، وهي:

وإنكار أبي<sup>(١)</sup> على أن يرتفع<sup>(٢)</sup> ما بعدها مردود بحكاية الحسن وقطرب له.  
وإذا قيل «بَلْهُ الزَّيْدِينَ، أَو الْمُسْلِمِينَ، أَو أَحْمَدَ، أَو الْهَنْدَاتِ» احتملت  
المصدرية<sup>(٣)</sup> ، واسم<sup>(٤)</sup> الفعل.

= بَلْهُ الْأَكْفُ: على معنى: كيف الأكف؟ وبَلْهُ الْأَكْفُ: على معنى: دع الأكف.  
معنى: تَرَكَ الْأَكْفُ.

وعلى رواية الرفع يكون المعنى: إن تلك السيف ترك قبائل العرب بارزة الرؤوس كأنها لم تخلق  
في محالها، أو ترك الجمامجم المستوره مكسوفة ظاهرة، فكيف الأكف؟  
وعلى رواية النصب: إنها ترك الجمامجم على تلك الحالة، فَدَعِ الْأَكْفُ، فإن أمرها أيسر وأسهل.  
وعلى رواية الجر: إنها ترك الجمامجم تَرَكَ الْأَكْفُ منفصلة من محالها كأنها لم تخلق متصلة بها.  
وتقدمت ترجمة كعب، وانظر البيت في الجنى الداني/٤٢٥، وأوضاع المسالك ٣٦/٢، وحاشية  
الصبان ١٢١/٢، وشرح السيوطى ٣٥٣/١، وشرح البغدادي ٢٥/٣، والخزانة ٢٠/٣، شذور  
الذهب/٤٠٠، همع الهوامع ٢٩٧/٣، والتاج والصحاح والمسان/بله، شرح الأشموني ٢/٢٠٢  
، توضيح المقاصد ٤/٨٧، شرح المفصل ٤/٤٨، الديوان/٧٧.

(١) لعل المصنف أخذ هذا من شيخه أبي حيان، ومن المرادي في الجنى الداني.  
قال البغدادي: «وقول المصنف: وإنكار أبي على أن يرتفع ما بعدها مردود، كذا قال أبو حيان في  
الارتشاش في باب الاستثناء.

وحكى الفارسي في حلبياته عن قطرب وفي غيرها عن أبي الحسن أنهما أجازا رفع ما بعدها على أن  
تكون بمعنى كيف، فنقول: بَلْهُ زَيْدٌ، وهذا غير محفوظ في كلامهم، ولا سيل إلى إجازته بالقياس». انظر شرح الشواهد ٢٧/٣، والجنى الداني/٤٢٤، والارتشاش/١٥٥٤ - ١٥٥٥.

(٢) في م ٢٠ م أ «أن ترفع».

(٣) وفي حال المصدرية يكون «الزيدين..» وما بعده في حالة الجر، والأول علامة الجر فيه الياء؛ لأنه  
مشى، وكذا في المسلمين، لأنه جمع، وأحمد علامة الجر فيه الفتح، والهنادات مجرّدة بالكسرة على  
بابها، على معنى: تَرَكَ الزيدين، تَرَكَ المسلمين.

(٤) واسم الفعل على معنى: «دع الزيدين، وتكون الياء في الأول والثاني، والفتحة في الثالث، والكسرة  
في الرابع علامة النصب في المفعول به.

ومن الغريب<sup>(١)</sup> أن في البخاري في تفسير «أَلَم السجدة»: يقول الله تعالى<sup>(٢)</sup>: «أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصالِحِينَ مَا لَا عَيْنَ رَأَتْ، وَلَا أُذْنَ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، ذُخْرًا، مِنْ بِلَهٖ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>.

واستعملت معربة مجرورة<sup>(٤)</sup> بمن خارجة عن المعاني الثلاثة، وفسرها بعضهم بغير<sup>(٤)</sup> ، وهو ظاهر، وبهذا يتقوى من يُعُدُّها<sup>(٥)</sup> في الفاظ الاستثناء.

(١) وجه الغرابة في الحديث دخول «من» على «بله» ويأتي نصه.

(٢) نص الحديث في فتح الباري ٣٩٦/٨ - ٣٩٤.

قال ابن حجر: «وأما إذا تقدمت «من» عليها فقد قيل هي بمعنى كيف، ويقال بمعنى: أَجَل، ويقال بمعنى: غير أو سوى، وقيل بمعنى فضل.

لكن قال الصاغاني: اتفقت.. نسخ الصحيح على «من بله»، والصواب إسقاط الكلمة «من». وتعقب بأنه لا يتعين إسقاطها إلا إذا فسرت بمعنى «دع»، وأما إذا فسرت بمعنى من أجل أو من غير أو سوى فلا، وقد ثبت في عدة مصنفات خارج الصحيح بإثبات مبنية على ذلك.

وقال الأخفش: «بله: هنا مصدر كما تقول: ضربَ زيد، وندر دخول «من» عليها زائدة»<sup>(٦)</sup>. وقال ابن مالك: «وندر دخول من عليه زائدة في قوله: «من بله ما أطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ». شواهد التوضيح/٥. ٢٠٥. وانظر نص الحديث في النهاية والتاج / بله، وشواهد التوضيح/٥. ٢٠٥.

(٣) تتمة الحديث: «ثُمَّ قَرَأَ الرَّسُولُ ﷺ: هُوَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أَخْفَى لَهُمْ مِنْ فَرَّأَ أَعْيُنُ جَرَاءٍ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ». السجدة آية/١٧.

(٤) قال ابن حجر: «ووقع في المعني لابن هشام أن «بله» استعملت مجرورة، وأنها بمعنى غير، ولم يذكر سواه، وفيه نظر؛ لأن ابن التين حكى رواية «من بله» مع وجود «من» فعلى هذا فهي مبنية، وما مصدرية، وهي وصلتها في موضع رفع على الابتداء، والخبر هو الجار والمجرور المتقدم، ويكون المراد بـ«بله» الاستبعاد، والمعنى: من أين اطلاعكم على هذا القدر الذي تقصر عيون البشر عن الإحاطة به؟ ودخول «من» على «بله» إذا كانت بهذا المعنى جائز..». فتح الباري ٣٩٧/٨ ثم ذكر ابن حجر أن أصح التوجيهات أنها بمعنى غير.

(٥) ذهب الكوفيون والبغداديون إلى أنها من الفاظ الاستثناء، وهو عند البصريين غير جائز.

قال المرادي: «وَعَدَهَا الْكَوْفِيُّونَ وَالْبَغْدَادِيُّونَ مِنْ أَدْوَاتِ الْاسْتِثْنَاءِ، وَأَجَازُوهَا النَّصْبُ بَعْدَهَا عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، نَحْوَ: أَكْرَمْتُ الْعَبْدَ بِلَهَ الْأَحْرَارَ، رَأَوْا مَا بَعْدَهَا خَارِجًا مَا قَبْلَهَا فِي الْوَصْفِ، فَجَعَلُوهُ =

استثناء؛ إذ المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد.  
 وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض.  
 [قال المرادي] وليس بصحيح بل النصب مسموع من «كلام العرب» ونقل هذا النص عنه الدماميني.  
 انظر الجنى الداني/٤٢٥ - ٤٢٦، وحاشية الدماميني/٢٤٠، وتوضيح المقاصد/٨٧/٤، ومثله ما  
 تقدم في همع الهوامع/٣ - ٢٩٦ - ٢٩٧ وفيه: « وأنكر ذلك البصريون لأن «إلا» لا تقع مكانتها، وأن  
 ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها، وأن حرف العطف يجوز دخوله عليه.  
 وقال ابن الصائغ، ولو صحي دخول «لاسيما» و «بله» في أدوات الاستثناء لدخلت فيها «حتى»؛ لأن ما  
 بعدها يختص بصفة لم تثبت لها قبلها، والجر لما بعدها مجتمع على سماعه.  
 وأجاز الكوفيون فيه النصب، وأنكره أكثر البصريين، وهم محجوجون بالسمع...».

# حرف التاء



### ٣٣ - التاء المفردة

التاء<sup>(١)</sup> المفردة: محركة في أوائل الأسماء، ومحركة في أواخرها، ومحركة في أواخر الأفعال، ومسكنة في أواخرها.

فالمحركة<sup>(٢)</sup> في أوائل الأسماء حرف جر معناه<sup>(٣)</sup> القسم، ويختص<sup>(٤)</sup> بالتعجب<sup>(٥)</sup>، وباسم الله تعالى، وربما قالوا<sup>(٦)</sup>: «تربي»، و«ترب الكعبة» و«تالرحم». 

---

(١) ذكر ابن هشام لها هنا أربعة أقسام، وذكر المرادي ثلاثة، قال: «وأقسامه ثلاثة: تاء القسم، وتاء التائث، وتاء الخطاب». الجنى الداني/٥٦.

(٢) وهو النوع الأول

(٣) قال الدمامي: «وفيه نظر، وإنما معناه كون مجروره مقسماً به». وتعقب الأمير الشارح في حاشيته ١٠٦/١ فقال: «وهذا من الشارح شيء عجيب، فإننا نراهم يقولون: على معناها الاستعلاء مثلاً، ولا يقولون كون مجرورها مشتعلة عليه، وهم متلازمان». وقال الرماني: «ولإنما عملت التاء في المقسم به لأنها مختصة بالاسم، وعملت الجر لأنها وصلت إلى المقسم به، كما يوصل حرف الجر الأفعال إلى الأسماء، وأنها بدل من عامل، فعملت كما كان ما هي بدل منه عملاً». معاني الحروف/٤٢.

(٤) كذا في المخطوطات بالياء، وفي م ٥٣/٣ والحوashi والمطبوع «وتختص» بالتاء. قوله: «يختص» أي: هذا الحرف، وهو التاء الجارة.

(٥) قال الدمامي: «وذلك لأن القسم عليه يجب أن يكون نادر الوقع، علم ذلك بالاستقراء، والنادر موقع للتعجب». انظر الحاشية/٢٤٠.

وقال الأمير: «أي أن المقسم بها لا بد أن يكون غريباً». الحاشية ١٠٦/١.  
وذهب أبو حيان إلى أن نصوص النحاة أنه يجوز أن يكون معها تعجب ويجوز ألا يكون. انظر البحر ٣٢١/٦.

(٦) قال المرادي: «حكي الأخفش دخولها على الرب، قالوا: ترب الكعبة، وخص بعضهم دخولها على الرب بأن يضاف إلى الكعبة، وليس كذلك، لأنه قد جاء عنهم: تربى، وحكي بعضهم أنهم قالوا: تالرحم، وتحياتك، وذلك شاذ». انظر الجنى الداني/٥٧، والبحر المحيط ٣٣٠/٥.

قال الزمخشري في «**وَتَالَّهُ لَا كِيدَنَ أَصْنَمُكُمْ**<sup>(١)</sup>» : «الباء أصل<sup>(٢)</sup> أحرف<sup>(٣)</sup> القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب<sup>(٤)</sup> ، كأنه تعجب من **تَسْهُل**<sup>(٥)</sup> الكيد على يده، وتأتيه مع **عُثُّونَمِرُودَ وَقَهْرَهُ**<sup>(٦)</sup> انتهى . والمحركة<sup>(٧)</sup> في أواخرها<sup>(٨)</sup> حرف خطاب<sup>(٩)</sup> نحو: أنت وأنت.

(١) سورة الأنبياء ٥٧/٢١: **وَتَالَّهُ لَا كِيدَنَ أَصْنَمُكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدْبِرِينَ**. وانظر الكشاف /٢ . ٣٣١

(٢) قال أبو حيان معقباً على الزمخشري: «أما قوله: إن الباء هي الأصل، إنما كانت أصلاً لأنها أوسع حروف القسم...، وأما أن التاء بدل من واو القسم الذي أبدل من باء القسم فشيء قاله كثير من النحاة، ولا يقوم على ذلك دليل، وقد رد هذا السهيلي، والذي يقتضيه النظر أنه ليس شيء منها أصلاً آخر». البحر المحيط ٣٢١/٦ - ٣٢٢.

وذكر المرادي أن قولهم إن التاء بدل من الواو والواو بدل من التاء مستضعف، ولا يقوم على صحته دليل. الجنى الداني ٥٧/١.

(٣) كذا في المخطوطات وحاشيتي الدماميي والدسوقي، وعند الأمير «حروف»، ومثله عند مبارك وزميله.

(٤) تقدّم أن هذا ليس بلازم دائماً، وإنما يلزم التعجب اللام.

(٥) كذا «تسهل» في الكشاف والمخطوطات ماعدا الثانية والثالثة. فقد جاء فيما تسهيل، ومثله في المطبوع.

(٦) النص في الكشاف ٣٣١/٢ على غير هذا: «وتائيه؛ لأن ذلك كان أمراً مقوطاً منه لصعوبته وتعذرها ولعمري إن مثله صعب متعدد في كل زمان، خصوصاً في زمان نمرود مع عته واستكباره وقوته سلطانه وتهاجمه على نصرة دينه...».

(٧) وهو النوع الثاني.

(٨) أي أواخر الأسماء.

(٩) هذا مبني على أن الضمير هو «أن» وحده، ولو قلت: أنت يكون مرتكباً من اسم وحرف، وهذا رأي الجمهور، وذهب الفراء إلى أن مجموعهما الضمير، وعلى هذا فالباء بعض الاسم، وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الضمير وحدها، وهي التي في فعلت وفعلت، ولكنها كثرت بـ «أن»، وعلى هذا فالباء اسم. انظر الجنى الداني ٥٨، والدماميي ٤٠.

والمحركة في أواخر<sup>(١)</sup> الأفعال ضمير نحو: قمت وقمت وقمت، ووهم ابن خروف فقال في قولهم في<sup>(٢)</sup> النسب «كُنتِي»<sup>(٣)</sup>: «إن التاء هنا<sup>(٤)</sup> علامه كالواو في: «أكلوني البراغيث». ولم يثبت في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة<sup>(٥)</sup>.

ومن غريب أمر التاء الاسمية<sup>(٦)</sup> أنها جُرِدت عن الخطاب، والتزعم فيها لفظ التذكير والإفراد<sup>(٧)</sup> في «رأيتُكما»، و«رأيتُكم»، و«رأيتَك»، و«رأيتَك»،

(١) وهو النوع الثالث.

(٢) في م ٥٣ / ٣ «في ضمير النسب».

(٣) الكُنتِي: الرجل العجوز الطاعن في السن، ومنه قوله:

فأصبحتْ كُنتِيًّا وأصبحتْ عاجنًا      وشُرُّ خصال المرء كُنتْ وعاجنْ

وـكُنتِي منسوب إلى «كُنتُ»؛ لأنك تقول: كنت كذا، وكنت كذا، والسبة إلى «كُنتُ» شاذة؛ لأن النسب فيها «كوني» سواء كانت التاء اسمًا أو حرفاً، إذ يُنسب إلى صدر المركب كما في «تائبٌ شرًا»، وما كان من بابه.

(٤) سقط لفظ «هنا» من م ٣٦ / ١ أ.

(٥) أي كالواو الدالة على الجمع في «أكلوني البراغيث»؛ فإنها علامه الجمعية، على وجه من أوجه أعاريها.

(٦) وهي اللاحقة للفعل.

(٧) وإن كان الخطاب فيه لمؤنث، أو غير مفرد، وقد جاء في كتاب الله من هذا الباب ثلاث آيات: الأولى في سورة الأنعام الآية/٤٠ ﴿فُلِّ أَرَءَيْتُكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ...﴾، والثانية في السورة نفسها الآية/٤٧ ﴿فُلِّ أَرَءَيْتُكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ...﴾، والثالثة في سورة الإسراء الآية/٦٢ ﴿فَقَالَ أَرَءَيْتُكَ...﴾.

وذهب العلماء إلى أن الفعل بمعنى أخبرني، أو أخبروني، وأن التاء تلازم الفتح كحالها للواحد المذكر، وأن الكاف تتصل بها مشيرة باختلاف المخاطب.

ومذهب البصريين أن التاء هي الفاعل، وأن ما لحقها حرف يدل على اختلاف المخاطب، وأغنى اختلافه عن اختلاف التاء، ومذهب الكسائي أن الفاعل هو التاء، وأن أداة الخطاب اللاحقة في موضع المفعول الأول.

و«أرأيتكَنَ» إذ لو قالوا: أرأيتما كُما<sup>(١)</sup> ، جمعوا بين خطابين<sup>(١)</sup> .

وإذا امتنعوا من اجتماعهما في «يا غلامكم» فلم يقولوه كما في «يا غلامنا» و«يا غلامهم» مع أن الغلام<sup>(٢)</sup> طارئ عليه الخطاب بسبب النداء، وأنه خطاب لاثنين<sup>(٣)</sup> لا لواحد؛ فهذا أجرد<sup>(٤)</sup>؛ وإنما جاز «واغلامكية»<sup>(٥)</sup> لأن المندوب ليس بمخاطب<sup>(٦)</sup> في الحقيقة.

ويأتي تمام القول في «أرأيتكَ» في حرف الكاف إن شاء الله تعالى.  
والباء الساكنة في أواخر<sup>(٧)</sup> الأفعال حرفٌ وُضعَ علامةً للتأنيث<sup>(٨)</sup> كقامت.

= ومذهب الفراء أن التاء حرف خطاب كهي في أنت، وأن أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل استعيرت ضمائر النصب للرفع.

وانظر تفصيل هذه المذاهب في البحر المحيط ١٢٥/٤ - ١٢٦ - ٥٧ وذكر ابن هشام هذه المذاهب في حرف الكاف.

(١) جاء الضبط في طبعة مبارك بضم التاء، وهو غير الصواب، قوله: «جمعوا بين خطابين» أي: لمخاطب واحد في كلام واحد، والخطاب الأول هو التاء، والثاني هو «كما».

(٢) في قولنا: يا غلامكم.

(٣) عند الدمامي ٤٠ / ٢٤٠ «وأنه خطاب لواحد [وهو الغلام] لا لاثنين [كما في أرأيتكما المحكوم بمنعه]» كذلك! والصواب ما جاء في المخطوطات والمطبوع، والاثنان هما المنادى والمضاف إليه.

(٤) أي أولى بالمنع لأن الخطاب فيه وضعٍ لا لطارئ، والممخاطب فيه اثنان لا واحد.

(٥) جاء هنا اجتماع خطابين: الأول هو الغلام، والثاني هو الكاف المكسورة لسيده.

وقد جاء من غير ضبط عند مبارك وزميله، والشيخ محمد محبي الدين.

(٦) وإنما هو متfragجع عليه.

(٧) وهذا هو النوع الرابع.

(٨) أي تأنيث المسند إليه.

قال المرادي: «وأما تاء التأنيث فهي حرف يلحق الفعل دلالة على تأنيث فاعله لزوماً في مواضع، وجوازاً في مواضع..، ولا تلحظ إلا الماضي، وتتصل به متصرفاً وغير متصرف..». الجنى الداني ٥٧، وانظر معاني الحروف للرماني ٤٢/٥٧.

وزعم الجلولي<sup>(١)</sup> أنها اسم<sup>(٢)</sup> ، وهو خرق لإجماعهم<sup>(٣)</sup> ، وعليه<sup>(٤)</sup> فيأتي في<sup>(٥)</sup> الظاهر<sup>(٦)</sup> بعدها<sup>(٧)</sup> أن يكون بدلاً<sup>(٨)</sup> ، أو مبتدأ ، والجملة قبله خبر .  
ويرد<sup>(٩)</sup> أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه<sup>(١٠)</sup> ، وأن عود الضمير على ما هو بدل منه نحو :

(١) هو أبو الحسن بن علي بن حمدون الأستي المعروف بالجلولي ، وله نكت على الإيضاح للفارسي .  
انظر همع الهوامع ١٦٠/٢ ، وفي غایة النهاية ٢٢٦/١ ترجمة لقارئ فلعله هو .

(٢) أي تاء التأنيث اسم كالباء في «قمت» .  
قال السيوطي : «تلحق آخر الماضي تاء ساكنة حرفاً ، وقال الجلولي : اسمًا ، ما بعدها بدلاً منها ، أو  
مبتدأ خبره الجملة قبله». همع الهوامع ٦٤/٢ .

(٣) أجمع التحويون على أن تاء التأنيث حرف ، قال المالقي : «وهي حرف تقدمت على الاسم المؤنث  
أو تأخرت عنه ، وأما مع تأخيره عنه فيدل على حرفيتها كون ضمير التثنية وهو ألف يرز معها نحو :  
الهندان قاتما ، فيجتمع مع الضمير ، ولو كانت اسمًا ما اجتمع ضميران». رصف المبني ٦٥ ، وانظر  
شرح المفصل ٩١/٥ .

(٤) أي على رأي الجلولي .

(٥) عند مبارك «في [الاسم] الظاهر» ثم قال في حاشية (٦) ص ١٥٨ : «زيادة نقلناها من حاشية  
الدسوقي» .

قلت : ماجاء عند الدسوقي ليس في المتن وإنما ذكره تفسيراً وبياناً . انظر حاشية الدسوقي ١٢٥/١ .

(٦) في نحو : قامت هند .

(٧) أي بعد التاء ، وفي م ٤/٥٣ ب : «بعدها نحو قامت زينب» .

(٨) على رأي الجلولي يكون «هند» بدلاً من التاء لثلا يجتمع فاعلان ، أو مبتدأ خبره الجملة قبله .  
أي : يرد هذا التوجيه على مذهب الجلولي .

(٩) كقولنا : قام زيد أخوه ، فأخوك وهو البدل صالح لأن يستغنى به عن المبدل منه وهو زيد ، وفي قولنا :  
قامت هند ، لا يستغنى بهند عن التاء ؛ لثلا يتبس بالمذكر لو حذف المبدل منه وهو التاء .

«اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> الرَّؤوفِ الرَّحِيمِ قَلِيلٌ، وَأَنْ<sup>(٢)</sup> تَقْدُمَ الْخَبَرَ الْوَاقِعَ جَمِيلًا قَلِيلًا  
أَيْضًا، كَقُولِهِ<sup>(٣)</sup>» :

إِلَى مَلِكِ مَا أُمِّهَ مِنْ مُحَارِبٍ      أَبُوهُ وَلَا كَانَتْ كُلَّنِيْبُ تُصَاهِرُهُ  
وَرِبِّمَا وُصِّلَتْ هَذِهِ التَّاءُ بِثُمَّ وَرَبِّ<sup>(٤)</sup> ، وَالْأَكْثَرُ تَحْرِيكُهَا مَعَهُمَا بِالْفَتْحِ<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) الضمير عاد إلى الرؤوف، مع أن الرؤوف بدل منه، وهو قليل، ومثله قامت هند، في عود التاء إذا عدّت اسمًا على ما بعدها، وهو هند. ويكرر قولهم هذا في الباب الرابع في الفرق بين البدل وعطف البيان.

(٢) أي مما يرمي رأي الجلوبي وتخرير «قامت هند» على اسمية التاء أنا إن جعلنا «هند» مبتدأ يكون خبره الجملة قبله هرباً من تابع اسمين نكون قد ارتكبنا محدوداً آخر وهو أن مجيء الجملة خبراً مقدماً على المبتدأ قليل في كلام العرب، وعلى هذا فكيف تخرج الكثير الشائع من مثل قولهم: «قامت هند» على مثل هذا القليل النادر؟

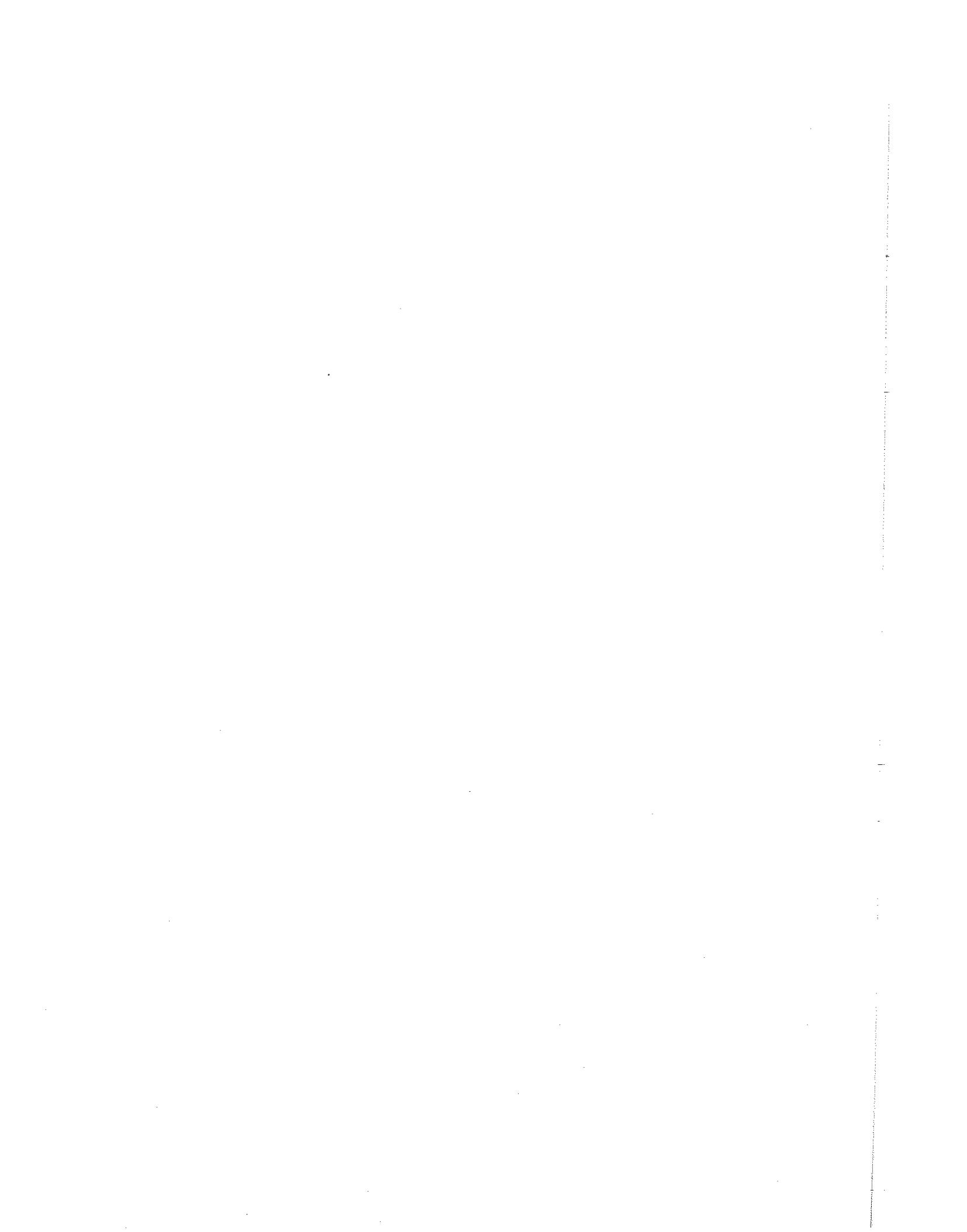
(٣) قائل البيت الفرزدق، وهو من قصيدة مدح بها الوليد بن عبد الملك.  
ومحارب: قبيلة من فهر، والمراد بكلب رهط الشاعر جرير، وهو كلب بن يربوع بن حنظلة، وأبوه: مبتدأ مُحَبِّبٌ عنه بالجملة الاسمية قبله، وهي «ما أُمِّهَ من مُحَارِبٍ».  
والجملة المركبة من هذا المبتدأ وخبره صفة لقوله: مَلِكٌ.

والذي رمى إليه ابن هشام من هذا البيت هو أن الخبر إذا كان جملة فإن تقدمه على المبتدأ قليل كما هو في هذا البيت مع أنه مقيس، فكيف يخرج عليه الكثير الشائع من مثل قولهم: قامت هند؟  
وانظر البيت في العيني ١/٥٥٥، وهمع الهوامع ٩١/٢، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٠، وشرح الشواهد للبغدادي ٣/٤٣، وشرح الشواهد للسيوطى ١/٣٥٧، ورصف المباني ١/١٨، والخصائص ٢/٣٩٤،  
الديوان/٢٥٠ برواية: «أبوها».

(٤) ذكر المرادي أنها توصل بثلاثة أحرف فتقول: رُبَّتْ وَثَمَّتْ وَلَاتْ، ثم ذكرها مع لعل فقال: لعلت،  
ونسب هذا لبعض النحويين، انظر الجنى الداني ٥٨، وكذا رصف المباني ١٦٩، وانظر رب  
ولات فيما يأتي. وانظر كتاب الشعر للفارسي ١/٧١ - ٧٢.

(٥) ويقل إسكانها.

# **حرف الثاء**



## ٣٤ - ثُمَّ

ثُمَّ، ويقال فيها<sup>(١)</sup> : فُمْ<sup>(٢)</sup> ، كقولهم<sup>(٣)</sup> في جَدَث<sup>(٤)</sup> : جَدَف، حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشيريك في الحكم، والترتيب، والمهملة، وفي كل منها خلاف.

فأما<sup>(٥)</sup> التشيريك فزعم الأخفش والkovfion أنه قد يتخلّف<sup>(٦)</sup> ، وذلك بأن تقع زائدة<sup>(٧)</sup> ؛ فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا على ذلك قوله تعالى: «حَتَّى إِذَا

(١) في م ٥/٣٠ «فيه».

(٢) قال الشماني في معاني الحروف/١٥٠: «ومن العرب من يقول: فُمْ، فيبدل من الثاء فاءً على حدد قولهم: جَدَث وجَدَف، وثوم وفُوم في أحد القولين، وكذلك ما جرى مجرأه». وانظر الجنى الداني/٤٣٢، وهو مع الهوامع ٥/٢٣٦.

وقال ابن جنني: «وأماماً البدل فأخبرني أبو علي قراءة عليه بإسناده إلى يعقوب أن العرب تقول في العطف: قام زيد فُمْ عمرو، وكذلك قولهم: جَدَف وجَدَث». سر صناعة الإعراب ١/٢٤٧ وانظر إبدال الألفاظ لابن السكيت/١٢٥.

(٣) في م ٣/٥٤ أ «كقولهم في الجدث: جَدَف».

(٤) وهو القبر.

(٥) في م ٣/٥٤ أ «أماماً» وسقط «فاماً» من م ٥/٣٠ أ.

(٦) أي يتخلّف ظاهره مع كونها عاطفة، أي: فلا تقع عاطفة.

(٧) قال ابن عييش: «والkovfion أيضاً يرون زيادة «ثُمَّ» كزيادة الواو والفاء عندهم» انظر شرح المفصل ٨/٣٦٨، وشرح الكافية ٢/٣٦٩.

وذهب أبو حيان في البحر ٥/١١٠ إلى أنه غير ثابت من لسان العرب زيادة ثُمَّ، وانظر البحر أيضاً ٣/٧٩.

وفي المحرر ٣/٣٧٠ نقل المهدوي عن أبي علي زيادة «ثُمَّ» في الآية ١٥٢ من سورة آل عمران «ثُمَّ صرفكم عنهم».

صَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحِبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُوا أَنَّ لَا مَلْجَأً مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>.  
وقول زهير<sup>(٢)</sup>:

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هُوَ فَثُمَّ إِذَا أَفْسَيْتُ أَفْسَيْتُ غَادِيَا<sup>(٣)</sup>  
وَخُرِّجْتُ الْآيَةُ عَلَى تَقْدِيرِ الْجَوابِ<sup>(٤)</sup>.

(١) الآية **﴿وَعَلَى الْأَلْأَاثِئَةِ الَّذِينَ خَلَقُوا ... ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَشْوُؤُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ النَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾** سورة التوبة ١١٨/٩.

وقد ذكرت رد أبي حيان على الكوفيين بأن دعوى الزيادة مردودة في الآية، وأن زيادة «ثم» غير ثابتة في لسان العرب. انظر البحر ١١٠/٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٢٠/٢.

(٢) رواية البيت عند ابن جني وابن يعيش والماليقي وابن مالك:  
أَرَانِي إِذَا مَا بَيْتُ بَيْتٌ عَلَى هُوَ فَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا  
وكذا جاءت الرواية في الديوان، وذكر الروایتين البغدادي.

وجاء الضبط عند السيوطي بفتح الثناء: فَثُمَّ، وقد تبع في هذا السيرافي لعلما يدخل عاطف على عاطف.  
ومعنى البيت أن له حاجة لا تنقضي أبداً.

وذكر البغدادي أن الشاهد فيه زيادة الفاء، وذكر مثله الرضي، ثم ذكر أن الأخفش زعم أن الزائد في البيت «ثم» لا الفاء.

قال الرضي: «قيل: الفاء زائدة، وقيل بل الزائد «ثم» لحرمة الصدر».  
وانظر البيت في الخزانة ٣/٥٨٨، ورصف المبني ٢٧٥، وشرح المفصل ٩٦/٨، وسر صناعة الإعراب ٦٤، ٣٨٦، وحاشية الصبان ٩٥/٣، وشرح الرضي ٣٦٨/٢، وشرح الشواهد للبغدادي ٣٧/٣، وشرح السيوطي ٢٨٢/١، ٢٨٤، ٣٥٨، وشرح التوضيح ١٩٤، والديوان ٢٨٥.

(٣) ذكر البغدادي في الخزانة ٣/٥٨٩ أنه في مغني الليب بالعين المهملة. قلت: لم أجده مثل هذا في المخطوطات، وجاء بالعين المهملة عند ابن مالك في شرح التوضيح ١٩٤ «عاديا».

(٤) قال أبو حيان: «وإذا كانت شرطية فجوابها محدود تقديره: تاب عليهم، ويكون قوله: «ثم تاب عليهم» نظير قوله: «ثم تاب عليهم» بعد قوله: «لقد تاب الله على النبي، الآية». انظر البحر ١١٠/٥.  
والآية التي ذكرها أبو حيان نظيراً لهذا التقدير هي الآية ١١٧ من سورة التوبة، وذكر أبو حيان أنه قد =

والبيت على زيادة<sup>(١)</sup> الفاء.

وأما الترتيب<sup>(٢)</sup> فخالف قوم<sup>(٣)</sup> في اقتضائها إِيَّاه، تَمَسِّكًا بقوله تعالى :

**﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾<sup>(٤)</sup>**

تجرد «إذا» بعد «حتى» عن الشرط فلا تحتاج إلى جواب، وتبقى لمجرد الوقت، فلا تحتاج إلى جواب، وتكون غاية للفعل قبلها وهو قوله: خَلَفُوا، أي: خَلَفُوا إلى هذا الوقت، ثم تاب عليهم، ونقل هذا الشمني عنه، انظر حاشيته ٢٤٢/١.

(١) تبع المصنف في هذا ابن جني، قال: «كأنه قال: ثم إذا أصبحت أصبت غاديا» سر الصناعة ١، ٢٦٤، وقد أشار إلى هذا الاتباع من المصنف البغدادي في الخزانة ٣/٥٨٨.

وقال الدمامي: «على زيادة الفاء لأنها قد عهدت زيادتها في بعض الموضع بيقين، ولم تُعهد زيادة ثم بيقين...». انظر حاشيته ٢٤/٢، وانظر زيادة الفاء عند ابن عصفور في ضرائر الشعر ٧٣/٧٣ في قوله:

**فرأيْتُ مَا فِيهِ فَثِمْ رُزْئِثَهُ      فَلَبِثْتُ بَعْدَكَ غَيْرَ رَاضٍ مَغْمُرِي**

(٢) وهو المعنى الثاني من معانيها.

(٣) ذكر المرادي أن مذهب الفراء والأخفش وقطرب هو أن «ثم» بمنزلة الواو، ولا ترتب. الجنى الداني ٤/٢٧، وانظر همع الهوامع ٥/٢٣٦، وشرح التصريح ٢/١٤٠.

(٤) كذا جاءت الآية في المخطوطات والمطبوع ماعدا طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محبي الدين، فقد سقط من النص في طبعهما **﴿هُوَ الَّذِي﴾**، وقد حذوهما قباوة في الجنى الداني ٤/٢٧، ولم يشيروا جميعاً إلى ما جاء في الأصول المخطوطة، ولا ما وقع فيه ابن هشام من الخلط بين آيتين.

(٥) قال الدمامي في حاشيته ص/٢٤٣: «هكذا هو في جميع النسخ التي وقفت عليها في هذا الكتاب، وهو سهو في التلاوة بلا شك، وما أظنه قصد بالتلاوة الآية التي في سورة الزمر، وليس فيها «هو الذي» وإنما هي **﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَمِ شَمِيمَةً أَرْوَحَ...**» [الزمر ٦/٣٩].. وأما الآية التي فيها **﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾** فهي في سورة الأعراف [١٨٩/٧]، وليس فيها «ثم»، وإنما هي هكذا **﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيُسْكُنَ إِلَيْهَا...**»، والحاصل أنه ليس في القرآن في هذا المعنى آية جمع فيها بين «هو الذي» وكلمة «ثم»، والاستشهاد حاصل بآية الزمر؛ فإن خلق حواء لم يكن خلق النّرية، فثبت أن «ثم» استعملت بمعنى =

﴿وَبَدَا خَلْقَ الْإِنْسَنِ مِنْ طِينٍ \* ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ مَاءٍ مَهِينٍ \* ثُمَّ سَوَّلَهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿ذَلِكُمْ وَصَنْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ \* ثُمَّ أَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾<sup>(٢)</sup>.

الواو مجازاً للاتصال الذي بينهما في معنى العطف، فالواو لمطلق العطف، و«ثم» لعطف مقيد، والمطلق داخل في المقيد فيثبت بينهما اتصال معنوي، فيجوز أن تستعمل بمعنى الواو، فقال هؤلاء القوم بذلك تمثّكاً بهذه الآية..» انتهى نص الدماميني.  
وانظر حاشية الأمير ١٠٧/١، وحاشية الدسوقي ١٢٦/١، ونقل بعض نص الدماميني على هامش م/٤٥ ب و م/٤٥.

وذهب أبو حيان في البحر ٤١٦/٧ إلى أن «ثم» في الآية جاءت لترتيب الأخبار كأنه قيل: ثم كان من أمره قبل ذلك أن جعل منها زوجها، فليس الترتيب في زمن العمل.

وتبع المرادي شيخه أبي حيان على هذا في الجنى الداني ٤٣٠/٤٣٠، وانظر همع الهوامع ٥/٢٣٦.  
(١) الآيات: ﴿الَّذِي أَخْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ وَبَدَا خَلْقَ الْإِنْسَنِ مِنْ طِينٍ \* ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ مَاءٍ مَهِينٍ \* ثُمَّ سَوَّلَهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ الْسَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئَدَةَ قَلِيلًا مَا شَكُرُونَ﴾. سورة السجدة ٧/٣٢ - ٩.

والشاهد في «ثم» الثانية لا الأولى، أي في الآية ٩ «ثم شوأه» فإن تشويه آدم لم تكن بعد جعل نسله من ماء مهين.

(٢) الآيات من سورة الأنعام ١٥٣/٦ - ١٥٤.

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَنْبِغِي إِلَيْهِمْ سُبُّلٌ فَنَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَنْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَنَّقُونَ \* ثُمَّ أَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَخْسَنَ وَنَفَضِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ يَلْقَائُهُمْ يَوْمَئِنَ﴾.

قال الدماميني في حاشيته ٢٤٣: «فالاستشهاد واضح؛ لأن إيتاء موسى الكتاب كان سابقاً على ذلك، فلا يكون «ثم» للترتيب».

وقال أبو حيان: «والذي ينبغي أن يذهب إليه أنها استعملت للعطف كالواو من غير اعتبار مهلة، وقد ذهب إلى ذلك بعض النحاة» البحر ٤/٢٥٥.

وقول الشاعر:<sup>(١)</sup>

إِنْ مِنْ سَادِ ثُمَّ سَادِ أَبُوهُ ثُمَّ قَد<sup>(٢)</sup> سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَهْدُه  
وَالجَوابُ عَنِ الْآيَةِ الْأُولَى<sup>(٣)</sup> مِنْ خَمْسَةِ أَوْجَهٍ .  
أَحَدُهَا: أَنَّ الْعَطْفَ عَلَى مَحْذُوفٍ<sup>(٤)</sup> ، أَيْ: مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، أَنْشَأَهَا، ثُمَّ جَعَلَ  
مِنْهَا زَوْجَهَا .

(١) البيت لأبي نواس الحسن بن هانئ، وهو من سبعة أبيات مدح بها العباس بن عبد الله بن أبي جعفر، وهو عم هارون الرشيد، ورواية الديوان:

قُلْ لَمْنَ سَادِ ثُمَّ سَادِ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَهْدُه  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: ثُمَّ سَادِ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ .. وَسِيَادَةُ الْأَبِ لَا تَكُونُ بَعْدَ سِيَادَةِ الْابْنِ، وَسِيَادَةُ الْجَدِ لَا  
تَكُونُ بَعْدَ سِيَادَةِ الْابْنِ، فَدَلِيلُ هَذَا عَلَى أَنَّ «ثُمَّ» لَمْ تَفْدَ تَرْتِيبًا .  
وَقَالَ الْمَرَادِيُّ نَقْلًا عَنِ ابْنِ عَصْفُورٍ: «وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ .. فَيُبَيِّنُ أَنَّ يَحْمِلُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَيَكُونُ  
الْجَدُّ قَدْ أَتَاهُ السُّؤُدُدُ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ، وَأَتَى الْأَبُ مِنْ قَبْلِ الْابْنِ، وَذَلِكَ مَا يَمْدُحُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ  
فِي كَلَامِهِمُ الْمَدْحُ بِتَوَارِثِ السُّؤُدُدِ ..»

وَفِي شَرْحِ الشَّوَاهِدِ الْمُبَغَّدَادِيِّ: «وَأَجَابَ الْفَرَاءُ عَنِ الْبَيْتِ وَنَحْوِهِ بِأَنَّ «ثُمَّ» فِيهِ لِلتَّرْتِيبِ الْذَّكْرِيِّ،  
وَيَقَالُ لَهُ التَّرْتِيبُ الْإِخْبَارِيُّ، وَتَرْتِيبُ الْلَّفْظِ أَيْضًا ..» .

وَانْظُرْ إِلَيْهِ الْبَيْتِ: فِي شَرْحِ الشَّوَاهِدِ الْمُبَغَّدَادِيِّ ٣٩/٣، الْجَنْيُ الدَّانِيٌّ ٤٢٨، شَرْحُ الرَّضِيِّ ٢/٣٤١،  
الْخَزَانَةُ ٤/٤١١، هَمْعُ الْهَوَامِعُ ٥/٢٣٦، رَصْفُ الْمَبَانِيٍّ ١٧٤، الْدِيْوَانُ ٣٨٠ «بِرَوَايَةِ الصَّوْلِيِّ» دَارُ  
الرِّسَالَةِ بَغْدَادٍ ١٩٨٠ .

وَلَمْ يَذْكُرْ السِّيَوْطِيُّ فَهُوَ مَنْ لَا يَحْتَاجُ بِشِعرِهِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ عَصْرِ الْاحْتِجاجِ.

(٢) سُقْطَ «قَدْ» مِنْ ١١٣٥/٢٠م بـ ٢٠/٢ بـ وَلَا يَسْتَقِيمُ الْوَزْنُ بِدُونِهَا، وَذَكْرُ مَثْلِ هَذَا الْدَّمَامِيِّ، وَهُوَ أَنَّهَا  
سُقْطَتْ سَهْوًا مِنْ بَعْضِ النَّسْخِ، وَذَكْرُ الشَّمْنِيِّ مَثْلُ ذَلِكَ، وَأَنَّهَا سَاقِطَةٌ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ النَّسْخِ الْمُعْتَمَدةِ .

(٣) أَيْ آيَةِ الزَّمْرِ ٦/٣٩ ﴿خَلَقْنَاكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَهُ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ .

(٤) قَالَ الدَّمَامِيُّ «إِنَّمَا حَذَفَ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَوَجَهَ الدَّلَالَةُ أَنَّ «مِنْ» فِيهِ قَوْلُهُ: «مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ»  
تَدَلُّ عَلَى أَنَّ النَّفْسَ مُبْتَدَأٌ وَمَنْشَأٌ لِلْخَلْقِ، وَعَلَى أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ وَمَنْشَأَةٌ؛ إِذَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ  
الْمَخْلُوقِ مَنْشَأً لِلْمَخْلُوقِ» ص/٢٤٣ .

الثاني: أن العطف على «واحدة» على تأويلها بالفعل<sup>(١)</sup> ، أي من نفس توحّدت<sup>(٢)</sup> ، أي: انفردت، ثم جعل منها زوجها.

الثالث: أن الذرّيّة أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذرّ<sup>(٣)</sup> ، ثم خلقت حواء من قصيّرها<sup>(٤)</sup> .

الرابع<sup>(٥)</sup> : أن خلق حواء من آدم عليه السلام لما لم تجِ عادة<sup>(٦)</sup> بمثله، جيء بشم إيداناً بترثّيه وتراثيه في الإعجاب، وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراثيه<sup>(٧)</sup> .

(١) كما في قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ أَكْسَبَنَا﴾ الأنعم ٩٦/٦ على قراءة عاصم، أي فلق الإاصباح وجعل الليل.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى أَطْيَرِ فَوْقَهُمْ صَنَقْتُ وَيَقِضِّنُ..﴾ أي يصفون ويقبضون، والآلية من سورة الملك ١٩/٦٧ والاحتجاج بالأيتين للدماميني ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٢) تعقب الدماميني المصنف في ص ٢٤٤ على لفظ «توحّدت»، وذكر أن الأولى أن يكون «وتحدّت»، وذلك لأن «واحدة» ليس مأخوذاً من المزيد، وإنما هو من الثلاثي، ويقال: وحد كعلم، ووحد كظرف، بمعنى انفرد، والثاني أنه كان يحسن حينئذ تفسيره بانفردت؛ لأن استعمال «وحد» بهذا المعنى ليس في الشهرة كتوحد.

(٣) وهي صغار النمل، والواحدة ذرة.

(٤) القصيّر: الضلع الأسفل، وهو أقصر الضلوع، وقد جاء شرح هذا اللفظ على هامش م ٢٠/٢ و م ٣٥/٥ ب.

(٥) في م ٣٠/٥ ب «أن الرابع إن خلق...».

(٦) كذا في المخطوطات والحواشي «عادة» وعند مبارك وزميله، والشيخ محمد محبي الدين «العادة».

(٧) ذكر الدماميني في ص ٢٤٤، أن كلام ابن هشام هذا مأخوذ من كلام الزمخشري، والذي وجده في الكشاف ٢٤/٣ قوله:

«فإن قلت: ما وجه قوله: «ثم جعل منها زوجها»، وما يعطيه من معنى التراخي؟ قلْتُ: هما آيتان من جملة الآيات التي عدّتها دالاً على وحدانيته وقدرته تشعيّب هذا الخلق الفائت للحصر من آدم، وخلق حواء من قصيّرها، إلا أن إحداهمما جعلها الله عادة مستمرة، والأخرى لم تجربها العادة، ولم تُخلق أشيٌ غير حواء من قصيّر رجل، فكانت أدخلت في كونها آية، وأجلب لعجب السامع، =

الخامس: أن «ثُمَّ» لترتيب الإخبار<sup>(١)</sup> لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: «بلغني ما صنعتَ اليوم، ثم ما صنعتَ أمسِ أَعْجَبُ»، أي<sup>(٢)</sup> ثم أخبرك أن الذي صنعته أمسِ أَعْجَبُ.

والاجوبة السابقة أَنْفَقُ من هذا الجواب؛ لأنها تُصَحِّحُ الترتيب<sup>(٣)</sup> والمهلة، وهذا<sup>(٤)</sup> يُصَحِّحُ الترتيب<sup>(٥)</sup> فقط؛ إذ لا تراخي بين الإخبارين، ولكنَّ الجواب الأخير أَعْمَم<sup>(٦)</sup>؛ لأنه يصح أن يُجاب به عن الآية الأخيرة<sup>(٧)</sup> والبيت<sup>(٨)</sup>.

= فعطفها بـ«ثُمَّ» على الآية الأولى للدلالة على مبaitتها لها، فضلاً ومزية، وترأخيها عنها فيما يرجع إلى زيادة كونها آية، فهو من التراخي في الحال والمنزلة، لا من التراخي في الوجود». وهذا النص عند أبي حيان في البحر ٤١٦/٦.

(١) هذا لأبي حيان في البحر ٤١٦/٦، ومثله في الجنى الداني ٤٢٨، وقد ذكره للفراء، وكذا في همع الهوامع ٢٣٦/٥.

ونص المرادي: «وقال ابن عصفور: ما ذكره الفراء من أن المقصود بـ«ثُمَّ» ترتيب الأخبار لا ترتيب الشيء نفسه، وكأنه قال: اسمع مني هذا الذي هو: بلغني ما صنعتَ اليوم، ثم اسمع مني هذا الخبر الآخر الذي هو: ما صنعتَ أمسِ أَعْجَب». وليس بشيء لأن «ثُمَّ» تقتضي تأخير الثاني عن الأول بمهلة، ولا مهلة بين الإخبارين».

ونص ابن عصفور في شرح الجمل، ولم أهتد إليه فيه، وقد نقله عنه صاحب الخزانة في ٤١١/٤، ومنه نقلت.

(٢) أي ليس في ١٣٦/١ أ، ولا ٢٠/٢ ، ولا ٣٥/٣ ب.

(٣) ففيها معنى الكلمة التي وضعت له، لأن «ثُمَّ» وضعت مفيدة للتشريك والترتيب والمهلة. كذا عند الدماميني.

(٤) أي الجواب الخامس، وهو آخر هذه الأَجْوبَة.

(٥) لأن أحدهما متعقب الآخر، ومتصل به بلا مهلة، فلم يتحقق ما وضعت له «ثُمَّ» وهو المهلة.

(٦) أي: أَعْمَم من الأَجْوبَة الأربع السابقة.

(٧) وهي: «ذلِكُمْ وصاكم بِهِ لعلَّكُمْ تَعْقِلُونَ، ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ»، الآياتان من سورة الأنعام.

(٨) أي بيت أبي نواس: «إِنْ مِنْ سَادْ ثُمَّ سَادْ أَبُوهُ.. الْبَيْتُ»، فإن اعتبار الترتيب بالنسبة إلى الأخبار ممكن، وقد ذكرتُ هذا، والأَجْوبَة الأربع الأخرى لا تجري على هذا في الآية الأخيرة والبيت.

وقد أجب<sup>(١)</sup> عن الآية<sup>(٢)</sup> الثانية أيضاً<sup>(٣)</sup> بأن «سَوَاه» عطف على الجملة الأولى<sup>(٤)</sup>، لا الثانية<sup>(٥)</sup>.

وأجاب ابن عصفور عن البيت<sup>(٦)</sup> بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قِبَلِ الأب، والأب من قبل الأبن<sup>(٧)</sup> ، كما قال ابن الرومي<sup>(٧)</sup> :

قالوا: أبو الصقر من شيبان قلت لهم: كلا لعمري ولكن منه شيئاً  
وكم أب قد علا ببابن ذرا حسب  
كما علّت برسول الله عدنان

(١) في م٤٤٥ ب «الجواب عن الآية الثانية».

(٢) وهي آية السجدة «.. ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين، ثم سوأه..».

(٣) أي بجواب آخر غير الجواب الخامس، وهو كون الترتيب باعتبار الإخبار، فإنه ممكן في هذه الآية، أو أنه أراد أنه أجيوب عن الآية الثانية كما أجيوب عن الأولى والثالثة، فالآضيطة باعتبار أصل الجواب، وإن كان ما أجيوب به عن تينك الآيتين مغاييرًا لما أجيوب به عن هذه الآية. دماميتي ٤٤ وعنه أخذ الدسوقي.

(٤) وهي «بدأ خلق الإنسان من طين».

(٥) وهي «جعل نسله من سلالة من ماء مهين»، والترتيب على هذا متحقق، وعلى هامش ٥٥ م/٣ قوله: «عطف على الجملة الأولى لا الثانية».

قال ابن الهمام: «إنَّ هذا إنما يجوز في العاطف غير المرتب، وأما المرتب فكالباء، وثم، فإنه لا يكون العطف إلا على ما يليه، ولا يجوز العطف على الأول فليتأمل».

(٦) أي بيت أبي نواس المتقدم. وكلام ابن عصفور نقله المرادي في الجنى الداني/٤٢٩، وعلق بعد هذين البيتين بقوله: «قلت ما ذكره ابن عصفور في تأويل البيت لا يساعد عليه قوله قبل ذلك» وقال البغدادي: «وخدشه المرادي في الجنى الداني بأن قول الشاعر قبل ذلك يمنعه» انظر شرح الشواهد ٣٩/٣.

(٧) مدح ابن الرومي بقصيدة بلغت مئتين وأربعة وثلاثين بيتاً أبا الصقر، وهو إسماعيل بن بليل لما ولّى  
وزارة للمعتمد، وشيبان بن ثعلبة بن ذهل قبيتان، وذكر الجوهرى أن شيبان حَقِّي من يكروهما  
شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل.

وأما المُهَلَّةُ<sup>(١)</sup>، فزعم الفراء أنها قد تختلف<sup>(٢)</sup> ، بدليل قوله: «أعجبني ما صنعتَ اليوم، ثم ما صنعتَ أمسِ أعجب»؛ لأن «ثم» في ذلك لترتيب<sup>(٤)</sup> الإخبار، ولا تراخي<sup>(٥)</sup> بين الإخباريين. وجعل منه ابن مالك<sup>(٦)</sup> ﴿ثُمَّ أَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَبَ تَمَامًا﴾<sup>(٧)</sup> الآية<sup>(٨)</sup> ، وقد مر<sup>(٩)</sup> البحث في ذلك.

والظاهر<sup>(١٠)</sup> أنها واقعة موقع الفاء<sup>(١١)</sup>

=  
والذرًا: الأعلى، والواحد منه ذروة، والحسب: ما يُعَدُّ الإنسان من مفاخره.  
والمراد من البيت هو ما ذهب إليه ابن عصفور من أن المتقدم قد يأتيه الشرف من المتأخر.  
وتعقب الدمامي ابن هشام بأن ما ذكره من قبل يخالف هذا المعنى.  
وابن الرومي هو علي بن العباس بن جريج أحد الشعراء المكتشرين المجدودين في الغزل والمديح والهجاء والوصف، ولادته سنة ٢٢١ هـ، ووفاته سنة ٢٨٣، وقيل غير هذا.  
وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٤٣/٣، والخزانة ٤١١/٤، والجني الداني ٤٢٩، ولم يذكره السيوطي فهو بعد عصر الاحتجاج، الديوان ٤٢٥/٦.

(١) وهو المعنى الثالث من معانٍ «ثم».

(٢) في م ٥/٥ ب «تختلف».

(٣) فتكون «ثم» مستعملة كما تستعمل الفاء للترتيب مع التعقب.

(٤) في م ٣٠/٥ ب «لتراخي الأخبار».

(٥) لأن أحدهما متصل بالآخر بلا مهلة في المثال، وفي هذا تخلف لبعض ما وضعت له وهو المهلة.

(٦) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام.

(٧) «تمامًا» زيادة من م ٢٠/٢ ب، وم ٣/٥٥ أ.

(٨) ليس في م ٤/٥٤ ب لفظ «الآية».

(٩) أي ما يقتضي أن يكون منه حيث قال: إن الجواب الأخير، وهو كون «ثم» لترتيب الإخبار يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة. دمامي ٢٤٥.

(١٠) قال الدسوقي في حاشيته ١٢٨/١ «قوله: والظاهر، أي فهذا لم يقله أحد إلا المصنف، وما وقع في بعض الكتب منقول عنه».

(١١) فهي لا تفيد المهلة، وإلى هذا ذهب ابن مالك.

في قوله<sup>(١)</sup>:

كَهَزَ الرُّدَيْنِيَ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ  
إِذَا الْهَزُّ مَتَى جَرَى فِي أَنَابِيبِ الرُّمْحِ يَعْقِبُهُ الاضْطَرَابُ، وَلَمْ يَتَرَاهُ<sup>(٢)</sup> عَنْهُ.

\* \* \*

قال المرادي: «وزعم بعضهم أنها تقع موقع الفاء..، وإليه ذهب ابن مالك، قال: وقد تقع «ثم» في عطف المتقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ، وهذا منقول عن الفراء» الجنى الداني /٤٢٧ - ٤٢٨.

(١) قائل البيت أبو دواد الإيادي، جويرية بن الحجاج، ويقال: خارجة..، وهو يصف الفرس، وكان من أوصاف الناس للخيول.

الرديني وقناة ردينية: منسوب إلى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القنا بخط هجر.

والعجاج الغبار، والأنباب جمع أنبوبة، وهي ما بين عقدتين من القصب.

يقول: إذا هززت الرمح جرت تلك الهرة فيه حتى يضطرب كله، فكذا هذا الفرس ليس فيه عضو إلا وهو يعين ما يليه، ولم يرد الشاعر الاضطراب ولا الرعدة.

والشاهد في البيت أن «ثم» واقعة موقع الفاء، وأن معنى قوله: ثم اضطراب، فاضطراب، وهذا ظاهر في عدم المهلة.

وأبو دواد شاعر جاهلي قديم، وأكثر أشعاره في وصف الخيول، وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٥٣/٣، والجنى الداني /٤٢٧، وأوضح المسالك ٤٣/٣، وهمع الهوامع ٢٣٧/٥، وشرح السيوطي ٣٥٨/١، وشرح التصريح ١٤٠/٢.

(٢) في شرح التصريح ١٤٠/٢: «قاله في المغني، واعتراضه قرييه فقال: والظاهر أنه ليس كذلك، بل الاضطراب والجري في زمن واحد. وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة».

## مسألة

أَجْرَى الْكُوفِيُّونَ «ثُمَّ» مَجْرِي الْفَاءِ وَالْوَاءِ فِي جُوازِ نَصْبِ<sup>(١)</sup> الْمَضَارِعِ الْمُقْرُونَ بَهَا بَعْدَ فَعْلِ<sup>(٢)</sup> الشَّرْطِ، وَاسْتُدِلُّ لَهُمْ بِقِرَاءَةِ الْحَسْنِ: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، بِنَصْبِ «يَدْرُكَ».

(١) قال أبو حيان في البحر ٣٣٧/٣: «ونقول أَجْرِي «ثُمَّ» مَجْرِي الْوَاءِ وَالْفَاءِ، فَكَمَا جَازَ نَصْبُ الْفَعْلِ بِإِضْمَارِ «أَنَّ» بَعْدَهُمَا بَيْنَ الشَّرْطِ وَجِوابِهِ، كَذَلِكَ جَازَ فِي «ثُمَّ» إِجْرَاءً لَهَا مَجْرَاهُمَا، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَاسْتَدَلُوا لَهُ بِقِرَاءَةِ الْحَسْنِ». وما ذكره ابن هشام - كما ترى - هو نص أبي حيان شيخه، فتأمل! .

(٢) ذَكَرَ الدَّمَامِيُّ أَنَّ الْمَصْنُّفَ قَدْ نَصَبَ الْمَضَارِعَ الْمُقْرُونَ بِثُمَّ بَعْدَ فَعْلِ الشَّرْطِ، وَمَسَأَلَةُ الْفَاءِ وَالْوَاءِ غَيْرُ مَقِيَّدةٍ بِذَلِكَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْرُرَ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ فِي الْمَسَأَلَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ وَقْعَهُ بَعْدَ فَعْلِ الشَّرْطِ وَوَقْعَهُ بَعْدَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ جَمِيعًا. حاشية الدَّمَامِيِّ ٢٤٦ .

(٣) الآية: ﴿وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا ... وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَّحِيمًا﴾. سورة النساء ٤/١٠٠ .

وَقَرَئَ «يَدْرُكَهُ» بِثَلَاثِ قِرَاءَاتٍ:

قِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ بِالْجَزْمِ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى فَعْلِ الشَّرْطِ «يَخْرُجُ»، وَبِالرَّفْعِ عَلَى الْإِسْتِنَافِ. وَقَرَأَهَا بِالْنَصْبِ الْحَسْنُ بْنُ أَبِي الْحَسْنِ وَنَبِيُّهُ وَالْجَرَاحُ وَقَاتِدَةُ، عَلَى إِضْمَارِ «أَنَّ» بَعْدَ «ثُمَّ»، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَذَهَبَ ابْنُ جَنِيٍّ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِالسَّهْلِ وَإِنَّمَا بِاَبِهِ الشِّعْرَ لَا الْقُرْآنَ، وَالنَصْبُ شَاذٌ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ خَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ فِي شَرْحِ التَّصْرِيفِ أَنَّ مَثَلَ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ لَا يَثْبِتُ بِهَا الْبَصَرِيُّونَ حَكِيمًا لِنَدُورِهَا.

انظر القراءة في البحر ٣٣٧/٣، والمحتسب ١٩٥/١، والكشف ٤٢٠/١، وفتح القدير ١/٥٠٥، وتبیان العکبری ١/٣٨٥، وحاشية الشهاب ١٧١/٣، والتوضیح ١٦٤ - ١٦٥، وشرح الكافية الشافیة ١٦٠٧، والمحرر ٤/١٩٨، وكتابي معجم القراءات.

وأجرها ابن مالك مجراهما بعد الطلب، فأجاز<sup>(١)</sup> في قوله ﷺ: «لا يبولن أحدهكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه»<sup>(٢)</sup> ثلاثة أوجه:

- الرفع: بتقدير: ثم<sup>(٣)</sup> هو يغتسل، وبه جاءت الرواية.

- والجزم بالعطف على موضع<sup>(٤)</sup> فعل النهي.

- والنصب، قال: بإعطاء «ثم» حكم واو الجمع، فتوهم تلميذه الإمام أبو زكرياء<sup>(٥)</sup> النووي رحمه الله. أن المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع، فقال<sup>(٦)</sup>: «لا يجوز النصب؛ لأنَّه يقتضي أنَّ المنهي عنِّه الجمع بينهما، دون

(١) قال ابن مالك في شواهد التوضيح ١٦٤ - ١٦٥: «قلت: يجوز: ثم يغتسل، الجزم عطفاً على «يبولن»، لأنَّه مجزوم الموضع بـ«لا» التي للنهي، ولكنهبني على الفتح لتوكيده النون. ويجوز فيه الرفع على تقدير: ثم هو يغتسل فيه، ويجوز فيه النصب على إضمار «أنْ»، وإعطاء «ثم» حكم واو الجمع.

ونظير «ثم يغتسل» في جواز الأوجه الثلاثة قوله تعالى: «وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ»، فإنه قرئ بجزم يدركه، ورفعه، ونصبه، والجزم هو المشهور، وهو الذي قرأ به السبعة، وأما الرفع والنصب فشاذان». وانظر فتح القدير ٢٩٩/١.

(٢) الحديث في باب الطهارة في صحيح مسلم ١٨٧/٣، وانظر فتح القدير ٢٩٨/١.

(٣) على الاستئناف، وبه جاءت الرواية عند حملة الحديث.

(٤) غير بالموضع لأنَّه مبني بسبب اتصاله بنون التوكيد، فليس بمعرب لفظاً ولا تقديرأ، وإنما هو في محل جزم.

(٥) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني الشافعي أبو زكرياء، ولقبه محبي الدين، علامه بالفقه والحديث، مولده ووفاته في «نوا» سوريا، ولادته سنة ٦٣١ هـ، ووفاته سنة ٦٣٦ هـ، تعلم في دمشق وأقام بها زمناً طويلاً، وله مؤلفات كثيرة، منها شرح صحيح مسلم الذي نقل منه المصنف هذا النص.

انظر الجزء الأول من صحيح مسلم، المقدمة، وانظر الأعلام ١٤٩/٨ - ١٥٠.

(٦) قال النووي: «الرواية «يغتسل» مرفوع، أي: لا تقبل ثم أنت تغتسل منه، وذكر شيخنا أبو عبد الله بن مالك رضي الله عنه أنه يجوز أيضاً جزمه عطفاً على موضع «يبولن»، ونصبه بإضمار «أنْ»، وإعطاء «ثم» حكم واو الجمع، وأما الجزم ظاهر، وأما النصب فلا يجوز؛ لأنَّه يقتضي أنَّ المنهي عنِّه الجمع بينهما دون إفراد أحدهما..» شرح صحيح مسلم ١٨٧/٣.

إفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول منهياً عنه، سواء أراد الاغتسال فيه، أو منه، أم لا» انتهى.

وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب، لا في المعية<sup>(١)</sup> أيضاً، ثم ما أورده<sup>(٢)</sup> إنما جاء من قبيل المفهوم<sup>(٣)</sup>، لا المنطوق، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته<sup>(٤)</sup>.

ونظيره أجازة الزجاج والزمخشي في قوله تعالى: «وَلَا تَلِسُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ  
وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ»<sup>(٥)</sup>،

(١) قال الدماميني: «وأنا أقول: ليست المعية حكماً من أحكام الواو التي ينتصب بعدها المضارع، وإنما المعية معناها، ومدلولها الذي وضعت هي بإزائها، وحكمها انتساب المضارع بعدها بإضمار «أن»، وكلام المصنف مشعر بأن المعية من أحكام الواو حيث قال: «إعطاؤها حكمها في النصب لا المعية»، وإنما كان ينبغي أن يقول: وإنما المراد إعطاؤها حكمها، ولم يرد المعية أصلاً انظر ص/ ٢٤٦ من الحاشية.

(٢) أي التووي من أنه يلزم ألا يكون إفراد أحدهما منهياً عنه.

(٣) المفهوم وهو ما دلّ عليه اللفظ لا محل النطق.

(٤) أي: إرادة المفهوم الذي مقتضاه عدم النهي عن البول وحده في ذلك الماء الظاهر، وذلك الدليل هو الإجماع القائم على النهي عن الفساد، والتصوّص الواردة فيه، فإذا كان ذلك الماء الظاهر يتّجّس بذلك البول كان منهياً عنه قطعاً لأنّه مُؤدّ إلى فساده، والله لا يحبّ الفساد. انظر الدماميني/ ٢٤٧.

(٥) تتمة الآية ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة ٤٢/٢.

وفي هذا اللفظ قراءتان هما:

- قراءة عبد الله بن مسعود «وتكتمون» بإثبات النون، على تقدير الحال، وقراءة الجماعة «وتكتمو» بحذف النون.

وانظر البحر ١٧٦/١ وص/١٨٠، وال Kashaf ٢١٣/٢، وعند سيسيويه ٤٢٦/١، قال: «إن شئت جعلت، «وتكتمو» على النهي، وإن شئت جعلته على الواو، أي بإضمار «أن»، وانظر بيان هذا في مجمع البيان ٢١٢/١، وتفسير ابن كثير ٨٤/١.

كون «تكتموا» مجزوماً<sup>(١)</sup>، وكونه منصوباً<sup>(٢)</sup> مع أن النصب معناه النهي عن الجمع<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) داخلاً تحت حكم النهي على معنى «ولا تكتموا».

(٢) على إضمار «أن».

(٣) قال الزمخشري في الكشاف ٢١٣/١: «وتكتموا جزم داخل تحت حكم النهي، بمعنى: ولا تكتموا، أو منصوب بإضمار أن، والواو بمعنى الجمع، أي: ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق، كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن قلت لبسهم وكتمانهم ليسا منفصلين متميزين حتى ينها عن الجمع بينهما؛ لأنهم إذا لبسو الحق بالباطل فقد كتموا الحق، قلت: بل هما متميزان؛ لأن لبس الحق بالباطل ما ذكر من كتمانهم في التوراة ما ليس منها، وكتمانهم الحق أن يقولوا: لا نجد في التوراة صفة محمد ﷺ، أو حكم كذا، أو يمحوا ذلك ويكتبوا على خلاف ما هو عليه». وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاجاج ١٢٤/١.  
وقال أبو حيان في البحر ١٧٩/١: «وتكتموا، مجزوم عطفاً على «تلبسوا»، والمعنى النهي عن كل واحد من الفعلين، كما قالوا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بالجزم نهياً عن كل واحد من الفعلين.

وجوزوا أن يكون منصوباً على إضمار «أن»، وهو عند البصريين عطف على مصدر متوهّم، ويسمى عند الكوفيين النصب على الصرف، والجريمي يرى أن النصب بنفس الواو.

وما جوزوه [أي النصب] ليس بظاهر، لأنه إذ ذاك يكون النهي منسحجاً على الجمع بين الفعلين، كما إذا قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، معناه النهي عن الجمع بينهما، ويكون بالمفهوم يدل على جواز الالتباس بواحد منهما، وذلك منهياً عنه، فلذلك رُجح الجزم.

## تنبيه

قال الطبرى<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿أَئُمْ إِذَا مَا وَقَعَ عَامِنْتُ بِهِ﴾<sup>(٢)</sup>: «معناه<sup>(٣)</sup>: أهناك ، وليس «ثُمَّ» التي تأتي للعاطف» انتهى .

(١) هو أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، مؤرخ مفسر، ولد في طبرستان، وعاش في بغداد، وتوفي بها، وهو أوثق الناس في نقل التاريخ، وفي تفسيره ما يدل على غزارة علمه وتحقيقه.

ولادته سنة ٢٢٤ هـ، ووفاته سنة ٣١٠ هـ. طبقات الداودى ١٠٦/٢، وانظر الأعلام ٩٦/٦.

(٢) الآية من سورة يونس ٥١/١٠ وتنتمى: ﴿إِنَّكُمْ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ سَتَّعِنْجُونَ﴾.

(٣) قال الطبرى في تفسيره ٨٥/١١: «يقول تعالى: أهناك إذا ما وقع عذاب الله بكم أيها المشركون آمنت به، يقول: صدقت به في حال لا ينفعكم فيه التصديق. ومعنى قوله: «أئم» في هذا الموضع: أهناك ، وليس «ثُمَّ» هذه ه هنا التي تأتي بمعنى العاطف».

ووُجِدَت مثل هذا عند ابن الجوزى في زاد المسير ٣٨/٧.

وتعقب ابن عطية الطبرى، فقال في المحرر ١٦٣/٧ «قال الطبرى:.. قال القاضى أبو محمد رحمة الله: والمعنى صحيح على أنها «ثُمَّ» المعروفة، ولكن إطباقه على لفظ التنزيل هو ما قلنا، وما أذاعه الطبرى غير معروف».

وتبع أبو حيان ابن عطية فقال في البحر ١٦٧/٥: «وما قاله الطبرى من أن «ثُمَّ» هنا ليست للعاطف، دعوى.

وأما قوله إن المعنى: أهناك، فالذى ينبعى أن يكون ذلك تفسير معنى؛ لأن «ثُمَّ» المضمومة الثاء معناها هنالك، وقرأ طلحة بن مصرف «أئم» بفتح الثاء، وهذا يناسبه تفسير الطبرى أهناك». ونقل القرطبي أيضاً تفسير الطبرى، انظر تفسيره ٣٥١/٨.

وتبع أبو حيان اثنان من تلاميذه ابن هشام فيما أثبته هنا، والسمين الحلبي في الدر المصور ٤١/٤. قال: «وَثُمَّ: حرف عطف، وقد قال الطبرى - ما لا يوافق عليه - وأئم هذه بضم الثاء ليست التي بمعنى العاطف، وإنما هي بمعنى هنالك، فإن كان قصد تفسير المعنى - وهو بعيد - فقد أبهم في قوله؛ لأن هذا المعنى لا يُعرف في «ثُمَّ» بضم الثاء...» وهذا عين كلام شيخه أبي حيان.

وهذا وَهْمٌ؛ اشتبه<sup>(١)</sup> عليه «ثُمَّ» المضمومة الثاء بالمفتوحتها<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) قلت لم يشتبه عليه الأمر، بل ذهب إلى أن «ثُمَّ» مع ضم ثائتها أَدْتَ معنى هنالك، وهذا ما يدل عليه صريح النص الذي نقلته عنه.

(٢) قال الدمامي بعد هذا: «والإِنْسَانِ مَحْلُ النَّسِيَانِ».

## ٣٥ . شَمْ

ثُمَّ<sup>(١)</sup> ، بالفتح ، اسم يُشار به إلى المكان البعيد<sup>(٢)</sup> ، نحو: «وَأَرْلَفْنَا ثُمَّ الْآخَرِينَ»<sup>(٣)</sup> ، وهو ظرف<sup>(٤)</sup> لا يتصرف<sup>(٥)</sup> ؛ فلذلك غلط<sup>(٦)</sup> من أعرابه مفعولاً لـ «رأيت» في قوله تعالى: «وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ»<sup>(٧)</sup> ،

(١) في همع الهوامع ١/٢٦٨ - ٢٦٩: «وهي كهنا في لزوم الظرفية» وفي البحر ١/٣٥٥: «ظرف مكان يُشار به للبعيد، لازم الظرفية، لم يتصرف بغير من».

(٢) وقد يستعمله المصنفوون للقريب، فهم يذكرون قاعدة، ويقولون على أثرها: «ومن ثُمَّ كان كذلك وكذا»، وأكأنهم تزلوا المتقدم منزلة بعيد لانقضائه والفراغ منه، أو عدده بعيد المنزلة باعتبار شرفه. انظر حاشية الدمامي ٢٤٧، وانظر م ٥٥ ب على هامش هذه اللوحة.

(٣) سورة الشعراة ٢٦، وفي البحر ٧/٢٠ «وَأَرْلَفْنَا: أي قربنا، ثُمَّ: أي هناك، وثُمَّ ظرف مكان للبعيد».

(٤) ظرف مكاني.

(٥) أي لا يستعمل غير ظرف، ولا يجدر بغير «من» وفي همع الهوامع ١/٢٦٩ ذكر أنه يجدر بمن وإلى. وفي حاشية الخضري ١/٦٩: «وهي هنا ملزمة للظرفية أو شبهها، هو الجر بمن أو إلى كما في أين، لا خصوص من، كما قال الدمامي» وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٩٢/١ وفي شرح الكافية ٢/٣٤ ذكر الجر بمن.

(٦) في م ٣٦ ب و م ٥٥ ب «غَلِطًا» بالبناء للفاعل والتخفيف.

(٧) الآية: «وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيًّا وَمُلَكًا كَيْرًا» سورة الإنسان ٢٠/٧٦ ووجه الغلط عند من أعرابه مفعولاً به أنه أخرجته عما وضع له من ملزمة الظرفية.

وقد ذهب الفراء والأخفش إلى أنه مفعول للفعل «رأيت»، وذهب الفراء إلى تحريره على وجه آخر، وهو أن المفعول به محنوف، وهو اسم موصول، وبقيت الصلة، والتقدير عنده: وإذا رأيت ما ثم رأيت.

وقد ردّ هذا العلماء، إذ لا يجوز حذف الموصول وبقاء صلته.

= وذهب آخرون إلى أن الفعل الأول غير متعدّ، وذكر هذا مكي عن أكثر البصريين.

وَلَا يَتَقَدَّمُهُ حِرْفُ التَّنْبِيَهِ<sup>(١)</sup> ، وَلَا يَتَأْخُرُ عَنْهُ كَافُ<sup>(٢)</sup> الْخُطَابُ .

\* \* \*

وَذَهَبَ أَبُو حِيَانٍ إِلَى أَنْ مَفْعُولَ فَعْلِ الشَّرْطِ حَذْفِ اقْصَارًا وَالْمَعْنَى: إِذَا رَمِيتَ بِي صُرُكَ هَنَاكَ . =  
وَإِلَيْكَ هَذِهِ النَّصْوصُ فِي الْمَسَأَةِ:

- قَالَ مَكْيٌ: «رَأَيْتَ الْأُولَى غَيْرَ مُعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ عِنْدَ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ، وَثُمَّ ظَرْفٌ مَكَانٌ .  
وَقَالَ الْفَرَاءُ وَالْأَخْفَشُ، ثُمَّ مَفْعُولٌ بِهِ لَرَأَيْتَ، وَقَالَ الْفَرَاءُ: تَقْدِيرُهُ: إِذَا رَأَيْتَ مَا ثَمَّ، فَمَا الْمَفْعُولُ،  
فَحُذِفَتْ «مَا» وَقَامَتْ «ثَمَّ» مَقَامَهَا، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ حَذْفُ الْمَوْصُولِ مِنْ هَذَا وَإِقَامَةِ صَلْتِهِ  
مَقَامَهُ» مَشْكُلٌ إِعْرَابُ الْقُرْآنِ ٤/٣٩ وَانْظُرْ مَثْلُ هَذِهِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ ٣/٥٧٩، وَمَعْنَى  
الْفَرَاءِ ٣/٢١٨ .

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: «يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ «رَأَيْتَ» لَا يَتَعَدَّى، كَمَا تَقُولُ: ظَنِنتُ فِي الدَّارِ خَيْرًا، لِمَكَانٍ ظَنَّهُ،  
وَأَخْبَرَ بِمَكَانٍ رَؤْيَتِهِ» انْظُرْ مَعْنَى الْأَخْفَشِ ٢/٥٢١ .

وَقَالَ ابْنَ عُطِّيَّةَ: «وَثُمَّ ظَرْفٌ، وَالْعَالِمُ فِيهِ رَأَيْتَ أَوْ مَعْنَاهُ، وَقَالَ الْفَرَاءُ: تَقْدِيرُهُ: إِذَا رَأَيْتَ مَا ثَمَّ رَأَيْتَ،  
وَحُذِفَتْ «مَا» انْظُرْ الْمُحَرِّرِ ١٥/٤٨٠ .

وَقَالَ أَبُو حِيَانٍ: «وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لَأَنَّهُ مِنْ حِيثِ جَعْلِهِ مَعْمُولاً لِرَأَيْتَ لَا يَكُونُ صَلْتَهُ لِمَا، لَأَنَّ الْعَالِمَ إِذ  
ذَاكَ مَحْذُوفٌ، أَيْ: مَا اسْتَقَرَ ثَمَّ» انْظُرْ الْبَحْرَ ٨/٣٨٨، وَهُمْ الْهَوَامِعُ ١/٢٦٩، وَمَعْنَى الْقُرْآنِ  
وَإِعْرَابُهُ لِلزَّجَاجِ ٥/٢٦٠ .

(١) فَلَا يَقُولُ: هَا ثَمَّ، قَدْ أُخْرِيَ مَجْرِيَ ذَلِكَ الْمَقْرُونِ بِاللَّامِ فِي مَنْعِهِ مِنَ الْهَاءِ.

(٢) فَلَا يَقُولُ ثَمَّكَ، لَأَنَّ ثَمَّ تَدْلِي عَلَى الْبَعِيدِ بِنَفْسِهَا، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى مَا يَفِيدهُ بِدُخُولِهَا كَمَا فِي «ذَاكَ» .

**حرف الجيم**



## ٣٦ - جَيْرِ

**جَيْرِ**: بالكسر<sup>(١)</sup> على أصل<sup>(٢)</sup> التقاء الساكنين كأمس<sup>(٣)</sup> ، وبالفتح<sup>(٤)</sup> للتخفيف كأين<sup>(٥)</sup> وكيف<sup>(٦)</sup>: حرف<sup>(٦)</sup> جواب بمعنى «نعم»، لا اسم بمعنى «حقاً»<sup>(٧)</sup> ، فتكون<sup>(٨)</sup>

(١) الأصل فيه أن تكون الراء المهملة ساكنة، وقد التقى ساكنان الياء والحرف الأخير، فحركت الراء بالكسر على الأصل في التقاء الساكنين. وانظر الكتاب ٤٤/٢.

(٢) «أصل» ليس في م٤٥ ب٥٥.

(٣) أي آخره مكسور مثل «أمس».

(٤) أي جاء فيه «جَيْرِ» بالفتح غير أن الكسر أشهر، وانظر الجنى الداني ٤٣٣، وفيه: «بكسر الراء وفتحها، والكسر أشهر».

(٥) الساكنان في: أين وكيف، سكون الوقف على الحرف الأخير والياء قبلهما، فلو كانوا على الأصل في التقاء الساكنين لكان الأولى: أين وكيف بكسر آخرهما، لكن جاء بالفتح على التخفيف.

(٦) القائلون باسميتها السيرافي والجوهري وابن بري، والفارسي وعبد القاهر في شرح الإيضاح، وهي عند أبي حيان اسم فعل واقع موقع المضارع «أعترف».

قال المرادي: «قال ابن مالك: جير، حرف بمعنى «نعم» لا اسم بمعنى حقاً؛ لأن كل موضع وقعت فيه «جَيْرِ» يصلح أن تقع فيه «نعم»، وليس كل موضع تقع فيه «نعم» يصلح أن تقع فيه «حقاً» فإلحاقها بـ«نعم» أولى...». الجنى الداني ٤٣٣، وانظر هم مع الهوامع ٥٧٥، وشرح الكافية الشافية ٨٨٣.

(٧) ذهب إلى هذا الجوهرى، قال: «يمين للعرب، ومعناها حقاً»، وذكر مثلاً على ذلك: جَيْرِ لا آتيك.  
انظر الصحاح/ جير، والتاج.

وحكى أبو زيد أنه يقال: جَيْرِ لا أفعل، قال: معناها: نعم، شرح الكافية الشافية ٨٨٦.

(٨) في م٤٥ ب٥: «فيكون».

مُصْدراً، وَلَا بِمَعْنَى «أَبْدَا» فَتَكُونُ ظَرْفًا<sup>(١)</sup>، وَإِلَّا<sup>(٢)</sup> لِأَغْرِبَتْ<sup>(٣)</sup>، وَدَخَلَتْ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهَا «أَلْ»<sup>(٥)</sup>، وَلَمْ تُؤَكِّدْ أَجَلَ بِجَيْرِ<sup>(٦)</sup> فِي قَوْلِهِ<sup>(٧)</sup> :

[وَقُلْنَ : أَلَا الْبَزْدِيُّ أَوْلَ مَشْرَبِ]      أَجَلَ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ رِوَاءَ أَسَافِلُهُ

(١) أَيْ ظَرْفًا زَمَانِيًّا.

وَفِي م ٢١/٢١ «فَتَكُونُ مُصْدراً أَوْ أَبْدَا، فَتَكُونُ ظَرْفًا».

(٢) أَيْ وَإِلَّا تَكُونُ حَرْفًا كَانَتْ اسْمًا بِمَعْنَى حَقًا، أَوْ ظَرْفًا بِمَعْنَى أَبْدَا، فَإِنَّهَا تُعَرِّبُ كَمَا أُعَرِّبُ هَذَا: حَقًا وَأَبْدَا.

وَهُذَا الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ هَشَامَ هُوَ كَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ، نَقْلُهُ الْمَرَادِيُّ قَالَ: «... وَأَيْضًا إِنْ لَهَا شَبَهًا بِنَعْمٍ لَفْظًا وَاسْتِعْمَالًا، وَلَذِكْرِ بَنِيَّتْ، وَلَوْ وَاقْتَ «حَقًا» فِي الاسميَّةِ لِأَغْرِبَتْ، وَلِجَازُ أَنْ يَصْبِحَهَا اللام، كَمَا أَنْ «حَقًا» كَذَلِكَ». الْجَنِيُّ الدَّانِي / ٤٣٣ - ٤٣٤.

(٣) أَدْخَلَ ابْنَ هَشَامَ اللامَ فِي جَوَابِ «إِنْ»، وَتَعَقِّبَهُ الدَّمَامِيُّنِيُّ وَالْأَمِيرُ.

قَالَ الْأَمِيرُ فِي حَاشِيَتِهِ ١٠٩/١ «قَوْلُهُ: لِأَغْرِبَتْ: سَبِقَ كَثِيرًا إِدْخَالَ اللامِ عَلَى جَوَابِ إِنْ إِلَحْاقًا بِلُو، وَهُوَ مُوَلَّدٌ» وَانْظُرْ حَاشِيَةَ الدَّمَامِيُّنِيِّ ٢٤٧ - ٢٤٨. وَنَصُّ شَرْحِ الْكَافِيَّةِ الشَّافِيَّةِ ٨٨٣ «وَلَوْ وَاقْتَ «حَقًا» فِي الاسميَّةِ لِأَغْرِبَتْ» وَعَنْهُ أَخْذَ ابْنَ هَشَامَ.

(٤) فِي م ٣١/٥ أَوْ «وَادْخَلَتْ».

(٥) تَعَقِّبَهُ الدَّمَامِيُّنِيُّ فِي أَنْ صِدْقَ الْمَلَازِمَةِ بَيْنَ كُونَهَا اسْمًا بِمَعْنَى حَقًا أَوْ أَبْدَا وَبَيْنَ الإِعْرَابِ، وَدَخْولُ أَلٍ عَلَيْهَا مَمْنُوعٌ، وَمَسْنَدُهُ «ما» الَّذِي بِمَعْنَى شَيْءٍ وَنَحْوِهَا.

قَلْتُ: لَا عَتَبِي عَلَى الْمَصْنُفِ إِنْ يَنْقُلُ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ، وَكَانَ الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ تَعْقِيبَ الدَّمَامِيُّنِيِّ عَلَى المَنْقُولِ عَنْهُ.

(٦) فِي م ٣٧/١١ أَوْ م ٢١/٢١ «وَلَمْ يُؤَكِّدْ أَجَلَ فِي قَوْلِهِ: أَجَلَ بِجَيْرِ»، وَفِي م ٣١/٥ أَسْقَطَ لَفْظَ «بِجَيْرِ».

(٧) كَذَا وَرَدَ عَجْزُ الْبَيْتِ فِي الْمَخْطُوطَاتِ، وَقَائِلُهُ طَفِيلُ بْنُ كَعْبِ الْغُنَوِيِّ، وَمُثِلُهُ هَذَا عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ وَعَنْهُ يَنْقُلُ ابْنُ هَشَامَ، وَجَاءَتْ رِوَايَتُهُ فِي طَبْعَةِ مَبَارِكٍ وَزَمِيلَهِ، وَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ مُحَمَّدِ الدِّينِ وَحَاشِيَةِ الْأَمِيرِ وَالْمَمَانِيِّ :

«أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَ أَبِيَحَتْ دَعَائِرِهِ».

وَالْبَيْتُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ لِمَضْرُسِ بْنِ رَبِيعِيِّ، وَذَكَرَ هَذَا الْبَغْدَادِيُّ فِي تَعْقِيبِهِ عَلَى الدَّمَامِيِّ، وَذَكَرَ السِّيَوْطِيَّ الرِّوَايَةَ الَّتِي أَتَبَثَّهَا ثُمَّ قَالَ:

ولا قوبل<sup>(١)</sup> بها «لا» في قوله<sup>(٢)</sup> :

إِذَا تَقُولُ : لَا ، ابْنَةُ الْعَجَيْرِ \* تَضَدُّقُ ، لَا إِذَا تَقُولُ : جَيْرِ

وللمضرس بن ربعي ييت يشبه هذا وهو :

تَحْمِلُ مِنْ ذَاتِ التَّنَانِيرِ أَهْلَهَا  
وَقَلَّصَ عَنْ نَهْيِ الدَّفِينَةِ حَاضِرَه  
وَقُلْنَ عَلَى الْفَرْدَوْسِ أَوْلُ مَشْرَبِ  
أَجْلِ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبَيْحِتْ دَعَائِرَه  
وَلَمْ أَجِدْ عِنْدَ مَبَارِكٍ وَزَمِيلِهِ أَثْرًا لِهَذَا الْخَلَافَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ وَصَاحِبِيِ الْبَيْتَيْنِ.

ولقد آثرت هذه الرواية لأنها كذلك في المخطوطات التي بين يدي، وعند ابن مالك، وهو ينقل عنه.

والبردي: غدير بنت البردي، وقيل: هو غدير لبني كلاب. وجير: في معنى أجل، ورواء: جمع رَيَانٌ ورَيَانًا كعطاش جمع عطشان وعطشى، وقلن: أي الظعائن، ألا: للاستفناح والتبيه، وذهب البغدادي إلى أن الهمزة للاستفهام عن النفي، والتقدير: أليس البردي أول مشرب.. والشاهد في البيت: تأكيد أجل بجير.

وطفيل الغنوبي: شاعر جاهلي، كان من أوصاف العرب للخيل، وقال فيه عبد الملك: «من أراد ركوب الخيل فليرو شعر طفيل» وكان يسمى طفيل الخيل لكثره وصفه إياها.

انظر البيت في شرح البغدادي ٣/٥٨، والعيني ٤/٩٨، والخزانة ٤/٢٣٦، والرضي ٢/٣٤١، والجني الداني ٤/٣٤، شرح الكافية الشافية ٤/٨٨، وشرح السيوطي ١/٣٦١، والتاج والصحاح واللسان/ جير، وشرح المفصل ٨/١٢٤، والديوان ٥/١١٥، والهمام ٤/٢٥٨.

(١) هذا كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤/٨٨، ولم يغز هنا إليه.

(٢) هذا رجز غير معروف قائله، ومعنىـه: أنها تصدق إذا قالت لا، ولا تصدق إذا قالت: جير.

وابنة العجيز: فاعل تقول، والعجيز مصغر: أغجر، وهو من عجر إذا غلظ وضخم بطنه.

وقد قابل الشاعر «لا» النافية في الجواب بجير

وجاءت الرواية عند ابن مالك:

إِذَا يَقُولُ : لَا أَبُو الْعَجَيْرِ  
يَضْدُقُ ، لَا إِذَا يَقُولُ : جَيْرِ

وانظر هذا الرجز في الجنى الداني ٤/٣٤، وشرح السيوطي ١/٣٦٢، وشرح البغدادي ١/٣٦٢، وهام الهوام ٤/٢٥٨، وشرح الكافية الشافية ٤/٨٨.

: (۲) قوله (۱) وأما

وقائلة: أَسِيتَ، فقلتُ: جَنِيرِيْ أَسِيْ، إِنِّي مِنْ ذَاكِ إِنَّهُ  
فَخُرُّجٌ عَلَى وَجْهِيْنِ<sup>(۲)</sup>:

أحدهما: أن الأصل: جير إن، بتأكيد جير بـ«إن» التي بمعنى «نعم»، ثم حذفت

(١) ذكر المرادي أن من ذهب إلى اسمية «جير» احتاج بهذا البيت لدخول التنوين عليه، وذكر السيوطي اسميتها عند سيبويه، وتقدم أن القائل باسميتها أبو علي الفارسي وابن بري عبد القاهر وأبو حيان والجوهرى. انظر همع الهوامع ٥٧/٥، والجني الدانى ٤٣٥.

وقال ابن مالك: «واحتج من ادعى اسمية «جيرو» بتونينه في قول الشاعر...».

(٢) نسب ابن السكين هذا الشعر إلى رجل من بني أسد، ولم يُسمّه، وينسب إلى ذي الرمة.  
وقائلة: الواو واو رُبْ، أي: وزَبْ امرأة قائلة. أَسِيَتْ: جواب رُبْ: والأَسِيَّ: الحزن، أَسِيَّ: حزين،  
وهـ خـ مـ تـ أـعـ: أنا أَسِيَّ، وخـ (انـ)ـ مـ حـ زـ نـ فـ، ذـاـ عـ لـ هـ ماـ قـ لـهـ

ومن ذاك: متعلق بمحذوف، أي: إنني أسي من أجل ما لقي بنو أسد بسبب التزوج بالقرىات، واقتالهم بسبب ذلك.

وإنه: الهاء للسكت، وإنْ بمعنى نَعْمٌ، أو إِنْ حرف ناسخ والهاء اسمها، والخبر ممحض، أي: إن الأمر كذلك.

والشاهد في البيت أن تنوين جير يدل على اسميتها.

وانظر البيت في الجنى الداني/٤٣٥، وشرح السيوطي ١/٣٦٢، وشرح البغدادي ٣/٧٢، وهو مع الهوامع ٤/٢٥٧، والخزانة ٤/٢٣٨، وشرح الكافية الشافية ٥/٨٨٥.

(٣) قلت: رحم الله ابن هشام أكان يضيره أن يشير إلى أنّ هذا التخريج لابن مالك؟! قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية/٨٨٥ - ٨٨٦: «ولا حجة فيه لأنّ فعل مضطرب، ويحتمل أن يكون قائله أراد توكيده «جيرو» بـ«إنّ» التي بمعنى «نعم» فحذف همزتها وخففت.

ويحتمل أن يكون شبهه آخر النصف بآخر البيت، فنون تنوين الترنم، وهو لا يختص بالأسماء، بل يلحق الحرف والفعل». كذا! تأمل هذا وقارن به نص ابن هشام، ولقد كانت تكفي الإشارة إلى مثل هذا النقل، ولكنني آليت على نفسي أن أرجع ما جاء في هذا المصنف إلى أصحابه، وأحسب أنني قد فعلت ذلك في كثير من نصوصه.

همزة «إن» وخففت<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن يكون<sup>(٢)</sup> شَبَهَ آخر النصف<sup>(٣)</sup> بأخر البيت، فنونه تنوين الترثيم، وهو غير مختص بالاسم<sup>(٤)</sup>، ووصل بنية الوقف<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

وقد نقل هذا عن ابن مالك أيضاً من غير عزو المرادي في الجنى الداني/٤٣٥.  
ولقد ذكر البغدادي أن المصنف ذكر هذا تبعاً لغيره، ثم ساق نص المرادي، وكان الأولى به أن يذكر نص ابن مالك وهو الأصل فيما جاء عندهما.

(١) أي خففت «إن» بحذف نونها الثانية، وذكر الدمامي أن هذا بعيد: إذ لم يثبت في موضع من المواضع تخفيف «إن» التي بمعنى نعم، ولا الحذف. حاشية الدمامي/٢٤٨.

(٢) أي الشاعر.

(٣) أي آخر الشطر الأول. وانظر الهمع ٤/٢٥٨.

(٤) بل يكون في الفعل والحرف، كما ذكر ابن مالك وغيره.

(٥) لأن الترثيم إنما يكون في الوقف. وعلى هامش ٤/٥٥ بـ«فالصواب أن يكتب: جَبِيرٌ».

## ٣٧ - جَلْلُ

جَلْلُ: حرف بمعنى «نعم»<sup>(١)</sup> حكاہ الزجاج في كتاب «الشجرة»، واسم<sup>(٢)</sup> بمعنى «عظيم»، أو «يسير»<sup>(٣)</sup>، أو «أَجَلْنَ»، فمن الأول<sup>(٤)</sup> قوله<sup>(٥)</sup> :

**قومي هُم قتلوا أَمِينَ أخِي      فإذا رَمَيْتُ يُصِيبِنِي سَهْمِي**

(١) ذهب المالقي إلى أن «جلل» ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة. رصف المباني/١٧٦ ونقل هذا عنه المرادي في الجنى الداني/٤٣٢-٤٣٣.

وتعقب البغدادي المالقي بقوله: «لقد أفرط صاحب رصف المباني في قوله: ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة.. اه وهذا شيء يكذبه الحسنه والتتقير» شرح الشواهد ٧٦/٣.

(٢) تعقب الدمامي ابن هشام بأن الحديث في «جلل» المبنية على السكون، ولا تكون إلا حرفاً، فحديثه عن الاسمية فيه خروج عما ذكره من قبل من أنه يذكر في هذا الباب الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف، وكان من المفترض به أن يتحدث عن «نعم» على أنها اسم، وواحدة الأنعام، وعن «إلى» وأنها تكون اسمًا بمعنى النعمة، وواحدة الآلاء.

واعتذر عنه الشمني والأمير بأن ما ذكره من غير الحروف إنما هو استطراد.

وتعقب البغدادي ابن هشام، وذكر نص الدمامي، ثم ذهب إلى أن ذكر «جلل» العرفية غير لازم؛ لأنها في غاية الشذوذ، حتى إنها ليست موجودة في كتب اللغة المدونة لجمع المستعمل والوحشي والغريب والنادر والشاذ، كالجمهرة، والتهذيب، والمحكم، والصحاح، والغتاب، والقاموس، ولسان العرب، وغيرها ككتب النوادر..، فهو شيء لم يذكر في هذه الكتب، ولا شاهد له في كلام العرب «فأي مسيس حاجة إلى ذكره»، وإنما هو قول انفرد به الزجاج، وكل من ذكرها إنما نقلها عنه». انظر شرح الشواهد ٧٦/٣، وحاشية الدمامي/٤٨.

(٣) فهو من أسماء الأضداد.

(٤) أي من حيث كونه اسمًا بمعنى عظيم.

(٥) البيتان من قصيدة للحارث بن وعلة الذهلي، أورد أبو تمام سبعه أبيات منها في حماسته. أميمٌ: منادي مرخم، أصله: يا أميمة، وأميّمة هذه كانت تُحرّضه على أخذ الثأر، وتلومه على تركه، فاعتذر إليها بما قال.

قال الخطيب التبريزى: «قومي هم الذى فجعني بأخي، فإذا رُمِيْتُ الانتصار منهم عاد ذلك بالنكارة في نفسي؛ لأن عز الرجل بعشيرته».

فَلَئِنْ عَفَوْتُ لَا عَفْوَنْ جَلَّا      وَلَئِنْ سَطَوْتُ لَا وَهَنَّ<sup>(١)</sup> عَظِيمٌ

وَمِنَ الثَّانِي<sup>(٢)</sup> قَوْلُ امْرَأِ الْقَيْسِ وَقَدْ قُتِلَ أَبُوهُ<sup>(٣)</sup> :

[بَقْتَلَ بْنِي أَسَدٍ رَبَّهُمْ]      أَلَا كُلُّ شَيْءٍ سَوَاهُ جَلَّا

وَمِنَ الْثَالِثِ<sup>(٤)</sup> قَوْلُهُمْ<sup>(٥)</sup> : «فَعَلْتُ ذَلِكَ<sup>(٦)</sup> مِنْ جَلَّكَ».

وعفوٌ: صفحٌ، أي: إذا تركت طلب الانتقام فإني أصفح عن أمر عظيم، وإن انتقمت منهم أو هنّ عظيم.  
والسُّطُوْ: الأَخْدُ بِغُنْفَ، والجلل: من الأَضْدَاد لِلصَّغِيرِ وَالْعَظِيمِ، وَهُوَ هُنَّ الْعَظِيمِ.  
والشاهد في البيت أَنَّ جَلَّا فِيهِ بِمَعْنَى عَظِيمٍ.

والحارث بن وعلة بن عبد الله من بني جرم بن زبان، ويكتن أبا خالد.  
وانظر البيتين في شرح السيوطي ٣٦٣/١، وشرح البغدادي ٧٥/٣، والأموالي ٢٦٢/١، وهو مع  
الهوامع ٣٧٣/٤، والحماسة بشرح التبريزي ١٠٧/١.

(١) وفي م ٣١/٥ أَ «الأَوْهِينَ» والمُعْنَى واحد.

(٢) أي مجيء «جلل» بمعنى يسير.

(٣) قصة امرأ القيس عندما بلغه خبر مقتل أبيه معروفة، وقبله:

أَرْفَثْ لَبْرِقَ بِلِيلَ أَهْلَ يَضِيءَ سَنَاهَ بِأَعْلَى الْجَبَلِ  
أَتَانِي حَدِيثُ فَكَذِبَتُهُ بِأَمْرِ تَزَعَّزَ مِنْهُ الْقُلْلُ  
بَقْتَلَ بْنِي أَسَدَ ... ... ... ... ... ... ... ...

والشاهد في البيت قوله: جلل، ومعناه يسير.

وامرأة القيس شاعر جاهلي معروف، وهو من أصحاب المعلقات.

انظر الديوان: ٢٦١، وشرح الشواهد للبغدادي ٨٧، وشرح السيوطي ٣٦٤/١ - ٣٦٥.

(٤) أي ورودها اسمًا بمعنى «أجل».

(٥) أي فعلت ذلك من أجل.

وقال ابن السكيت في كتاب الأضداد «يقال: فعلته من جللك، أي: من أجل عظمتك عندي». انظر  
ص/١٦٨.

(٦) «ذلك» كذا في م ٢١/٢ و م ٥٦/٣ أ، وحاشية الدمامي، وفي م ٣١/٥ أ «ذاك».

وفي حاشية الأمير ١٠٩/١ «كذا» وكذا في م ٣٧/١ أ و م ٥٥/٤ ب، ومثل حاشية الأمير جاء النص  
عند مبارك وزميله.

وقال جميل<sup>(١)</sup> :

**رَسِمْ دَارِ وَقَفْتُ فِي طَلَّةِ كِدْتُ أَقْضِي الْغَدَةَ<sup>(٢)</sup> مِنْ جَلَّةِ فَقِيلَ : أَرَادَ مِنْ أَجْلِهِ<sup>(٣)</sup> ، وَقِيلَ : أَرَادَ مِنْ عَظِيمِهِ<sup>(٤)</sup> فِي عَيْنِي .**

(١) رسم الدار: ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض، ورسم: مجرور برب المحدوفة. والطلل: ما شخص من آثارها، أقضى: أموت.

والغدة: ما بين صلاة الفجر وطلع الشمس.

والشاهد في البيت أنه أراد بقوله: «من جللته» من أجله.

وجميل: هو ابن عبد الله بن معمر، وقيل: معمر بن عبد الله العذري الحجازي الشاعر صاحب بشارة، وقد ترجمته في باب «أن».

وانظر البيت في شرح البغدادي ٨١/٣، وشرح السيوطي ٣٦٥٤/١، الخزانة ١٩٩/٤، شرح ابن عقيل ٣٨/٣، الجنى الداني ٥٥٤، العيني ٣٣٩/٣، ضرائر الشعر ٤٤، الخصائص ٢٨٥/١ و٣٠/١٥٠، الإنصاف ٣٧٨، همع الهوامع ٢٢٣/٤، ٢٣٤، شرح المفصل ٥٢/٨، سر صناعة الإعراب ١٣٣/١، الديوان ٥٥.

(٢) كذا في المخطوطات: الغدة، ومثله عند الدماميني، وفي حاشية الأمير: الحياة، ومثله في شرح البغدادي والسيوطي، وكذلك عند مبارك وزميله.

(٣) وهذا هو الظاهر.

(٤) أخذ ابن هشام هذا عن الجوهرى، قال: «أى من أجله، ويقال: من عظيمه في عيني» انظر الصحاح / جلل، وهو مع الهوامع ٤/٣٧٤.

ولقد تعقب الدماميني ابن هشام فقال: «وليس الجلل بمعنى العظم حتى يفشار به، وإنما هو بمعنى العظيم، فلو قال: أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسباً، والله أعلم بالصواب». الحاشية ٢٤٩/٤٩ وتعقب الشمني الدماميني فقال بعد ذكر نصه:

«وأقول: في الصحاح بعد إنشاد البيت... وهذا صريح في أنه قيل إن الجلل في البيت بمعنى العظم، لكن لا على أنه اسم جامد مما الكلام فيه، بل على أنه من الجليل بمعنى العظيم». انظر الحاشية ٢٤٩/٤٩. وتعقبه البغدادي فقال: «... وبما نقلنا يدفع قول الدماميني: ليس الجلل بمعنى العظم حتى يفشار به، وإنما هو بمعنى العظيم، فلو قيل: أراد من عظم أمره في عيني، لكان مناسباً، انتهى، وأى فرق بين من عظمه، ومن عظم أمره؟ وهل هما إلا سواء». انظر شرح الشواهد ٣/٨٢.

# حرف الحاء المهملة



## ٣٨ . حاشا

«حاشا» على ثلاثة أوجه<sup>(١)</sup> :

أحدها: أن تكون فعلاً<sup>(٢)</sup> متعدياً متصرفاً، تقول: «حاشيته» بمعنى استثنائه، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال<sup>(٣)</sup> : «أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَشِيَ فَاطِمَةٌ».

ما<sup>(٤)</sup> : نافية، والممعن أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن<sup>(٥)</sup> فاطمة، وتوهم<sup>(٦)</sup>

(١) انظر الجنى الداني ٥٥٨ وما بعدها.

(٢) قال المالقي: «اعلم أن «حاشى» تكون فعلاً، ومضارعها «أحاشى» وليس غرضنا». رصف المباني / ١٧٨ ، وفي همع الهوامع ٢٨٨/٣ نص ابن هشام من أوله إلى نهاية الحديث. وانظر شرح التصريح على التوضيح ٣٦٥/١ والظاهر عند الدماميني أنه مشتق من لفظ «حاشا» حرفاً أو اسماء، العاشية / ٢٤٩ ، وانظر المساعد على شرح التسهيل ٥٨٦/١.

(٣) في شرح ابن عقيل ٢٣٩/٢: «.. لا تقدّم عليها (ما).. وقد صاحتها «ما» قليلاً، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال:...» وانظر الجنى الداني ٥٦٥. وانظر الجامع الصغير ٦٥ «أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ» وذكر أنه حديث صحيح.

وفي طبعة الشيخ محمد محبي الدين وضع علامه التنصيص بعد «إليه» ليشعر القارئ أن «ما حاشى فاطمة» من كلام الراوي، وليس من متن الحديث، وأخذ هذا من تعليق ابن هشام على نص هذا الحديث.

(٤) من هنا إلى قوله: فاطمة، سقط من م ٣١/٥ ب.

(٥) ذهب فيها المصنف هذا المذهب بناء على أن «ما حاشى فاطمة» من كلام راوي الحديث، وليس من كلامه صلى الله عليه وسلم، وأن الحديث ينتهي عند قوله: «إليه».

يريد الراوي أن يبيّن أنّ الرسول ﷺ لم يستثن أحداً من أهل بيته، لا فاطمة، ولا غيرها، وعلى هذا تكون «ما» نافية، و«حاشى» فعل، و«فاطمة» مفعول به، والفاعل يعود على الرسول ﷺ . وقد أثبت ألف «حاشى» ياء لأنها رابعة في فعل متصرف.

(٦) من هنا إلى نهاية النص مثبت في شرح الأشموني ٤١٠/٤١١ .

ابن مالك أنها «ما» المصدرية<sup>(١)</sup>، «وحاشا» الاستثنائية، بناء على أنه<sup>(٢)</sup> من كلامه عليه الصلاة والسلام، فاستدل<sup>(٣)</sup> به على أنه قد يقال<sup>(٤)</sup>: «قام القوم ما حاشا زيداً»، كما قال<sup>(٥)</sup>:

رأيُ النَّاسِ مَا حَاشَا قَرِيشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالًا

(١) اختلاف النحويون في جواز دخول «ما» المصدرية على «حاشا» في الاستثناء، فمنع من ذلك سيبويه، ثم ذكر أن بعضهم أجازه على قلة، وقد سمع من كلامهم.

انظر الكتاب /١، ٣٧٧، وهم الهوامع /٣، ٢٨٧، وشرح الشواهد للبغدادي /٣، ٨٦، وشرح ابن عقيل /٢، ٢٣٩، والمساعد على تسهيل الفوائد /١، ٥٨٦، الخزانة /٢، ٣٨.

(٢) أي ما جاء في نص الحديث: «ما حاشى فاطمة» من كلام النبي ﷺ، وليس من كلام الراوي مدرجاً فيه.

(٣) أي استدل ابن مالك بما جاء في نص الحديث.

(٤) وذلك بدخول «ما» على «حاشا»، كما دخلت على «عدا» و «خلا».

وفي شرح التصريح /١، ٣٦٥: «ولا يجوز دخول «ما» عليها كما أفاده الناظم بقوله: «ولا تصحب ما» خلافاً لبعضهم»، واستدل ابن مالك بقوله ﷺ... بناء على أن «ما حاشى فاطمة» من الحديث، وليس بمدرج، ورده في المغني..».

(٥) ينسب البيت إلى الأخطل، وليس في ديوانه، وفيه رواية أخرى: فأئمَّا الناس، وفي م ٢١/٢ أ: وإننا نحن أفضلهم..

ورأيت: علمت، والناس: مفعوله الأول، والثاني محذوف، أي: دوننا.

وذهب بعضهم إلى أن «رأيت» من الرأي، فاكتفى بمحذف واحد، وهو الناس.

فعالاً: بفتح الفاء: كل فعل حسن، وبكسرها: صلح لما حسن من الأفعال، وما لم يحسن، ذكر هذا ابن الشجري.

والشاهد في البيت أن «ما» تذكر قبل «حاشا» وهي مصدرية.

وانظر البيت في شرح ابن عقيل /٢، ٢٤٠، والخزانة /٢، ٣٦، وشرح الشواهد للبغدادي /٣، ٨٥، وشرح التصريح /١، ٣٦٥، وحاشية الصبان /٢، ١٦٥، والعيني /٣، ١٣٦، والرضي /١، ٢٤٤، والجني الداني /٥٦٥، والمساعد على تسهيل الفوائد /١، ٥٨٦.

وَيَرُدُّهُ<sup>(١)</sup> أَنْ فِي مَعْجَمِ الطَّبَرَانِيِّ<sup>(٢)</sup> «مَا حَاشَىٰ فَاطِمَةَ وَلَا غَيْرَهَا»<sup>(٣)</sup> .  
وَدَلِيلٌ تَصَرُّفَهُ<sup>(٤)</sup> قَوْلُهُ<sup>(٥)</sup> :

وَلَا أَرَىٰ فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ      وَلَا أَحَاشِيٰ مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

(١) أي يَرُدُّ الاستدلال الذي استدل به ابن مالك في الحديث المذكور على جواز دخول «ما»، وانظر الخزانة ٣٧/٢.

(٢) الطبراني هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم، من كبار المحدثين، أصله من طبريا الشام، ولد بعكا، ورحل إلى الحجاز واليمن ومصر والعراق وفارس والجزيرة، وتوفي بأصبهان، له ثلاثة معاجم في الحديث، وكتب في التفسير وغيره، ولد سنة ٢٦٠ هـ، وتوفي سنة ٣٦٠ هـ. عن الأعلام. وانظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢١٥/١، والنجوم الزاهرة ٥٩/٤.

(٣) ذكر الدمامي أن زيادة «لا» بعد الواو لتأكيد النفي، وأنه يعنى على هذا أن تكون «ما» نافية لا مصدرية كما توهם ابن مالك، ويكون هذا من كلام الراوي، لا من نص الحديث.  
ثم تعقب المصنف فقال: «قلت: وهذا ليس بكلام قاطع؛ إذ يحتمل أن تكون «لا» نافية، و«غيرها» منصوب بمحذف، لا معطوف على فاطمة، والمعنى: ولا أستثنى أنا غيرها، فيكون من كلامه عليه الصلاة والسلام، ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة، فتأمله» الحاشية/٢٥٠.

(٤) أي دليل تصرف «حاشى» المحكوم ب فعليته.

(٥) البيت للنابغة الذبياني من قصيدة مدح بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة، وهي من قصائد الاعتذاريات، وقد تنصل بها مما قدفوه به.  
ومعنى البيت: لا أستثنى أحداً من يفعل الخير فأقول: حاشاً فلان.

والشاهد فيه قوله: ولا أحاشي. فهو ليس مضارع «حاشا» الاستثنائية.  
وانظر البيت في شرح البغدادي ٨٦/٣ - ٨٧، وشرح المفصل ٨٥/٢، و٤٨، وهمع الهوامع ٢٨٨/٣، وشرح الأشموني ٤١٠/١، وشرح السيوطي ٣٦٨/١، والخزانة ٤٤/٢، والجنى الدانى ٥٥٩، والرضي ٢٤٤/١، ومعانى الحروف للرماني ١١٨، والديوان ١٣.

وتوهّم<sup>(١)</sup> المبرد أن هذه<sup>(٢)</sup> مضارع «حاشا» التي يُسْتَشَنَّ بها، وإنما تلك<sup>(٣)</sup> حرف، أو فعل جامد لتضمّنه معنى الحرف<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن تكون تزويجية<sup>(٥)</sup>، نحو: «خَشَ لِلَّهِ»<sup>(٦)</sup>، وهي عند المبرد<sup>(٧)</sup> وابن جنی والکوفین فعل، قالوا: لِتَصْرُفُهُمْ فِيهَا بِالْحَذْفِ<sup>(٨)</sup>، ولإدخالهم

(١) في المقتضب ٣٩٢/٤ حاشية:

«قال محمد: أَمَّا حاشا بِمِنْزَلَةِ خَلَا إِذَا أَرَدْتَ بِهَا الْفَعْلَ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ جَاوزَ مِنْ قَوْلِكَ: خَلَا يَخْلُو، كَذَلِكَ: حَاشَا يَحَاشِي...، وَتَصْسِيرُهَا فَعْلًا بِمِنْزَلَةِ خَلَا فِي الْاسْتِثنَاءِ قَوْلُ أَيِّيْ عَمَرُ الْعَجْرَمِيِّ، وَأَنْشَدَ وَلَا أَرَى فَاعِلًا... .... ...».

وانظر شرح المفصل ٨٥/٢ و ٤٨/٨، وفي معانی الحروف للرماني ١١٨ «وذهب أبو العباس إلى أنها فعل تنصب ما بعدها..، واستدل على ذلك بقولهم: حاشی يحاشی، وأنشد: ولا أرى... ولا دليل في هذا؛ لأنّه يجوز أن يكون هذا الفعل مشتقاً من الحرف كما اشتقّ نحو: هَلَّتْ، من لا إله إلا الله...».

وانظر مشكل إعراب القرآن ٤٢٩/١، وشرح الشواهد للبغدادي ٨٦/٣، والجنی الداني ٥٦٣.

(٢) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «هذا».

(٣) أي التي يُسْتَشَنَّ بها حرف.

(٤) أي معنى الحرف الاستثنائي.

(٥) أي تذكر لتنزيه الله تعالى عن السوء.

وقال المرادي: «الثاني أن تكون للتزييه كقولهم: حاشی لزید، وحاشی هذه ليس معناها الاستثناء، بل معناها التزييه عمما لا يليق بالمذكور...» الجنی الداني ٥٥٩.

(٦) الآية: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَا كَرِهَنَ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْنَدَتْ لَهُنَّ شَكْكًا وَأَنْتَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِي أَخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ أَكْبَرْتُهُمْ وَقَطَعْنَ أَيْدِيهِنَّ وَقَلَّ حَشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَسْرًا إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ سورة يوسف ٣١/١٢.

(٧) النص من هنا إلى قوله «الفعالية» في الجنی الداني ٥٥٩ - ٥٦٠.

(٨) أي حذف الألف الأولى تارة، فتقول «حشی» والثانية تارة أخرى «حاش» انظر حاشية الأمير ١١٠/١. وذكر الرضي أن هذا ليس بقوى؛ لأنّ الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو: سو أفعل، بحذف الفاء من سوف، انظر شرح الكافية ٢٤٥/١.

إياها على الحرف<sup>(١)</sup>.

وهذان الدليلان ينافيyan<sup>(٢)</sup> الحرافية، ولا يثبتان الفعلية<sup>(٣)</sup> ، قالوا: والمعنى في الآية: جانب يوسف المعصية لأجل الله<sup>(٤)</sup> ، ولا يتأتى<sup>(٥)</sup> هذا التأويل في مثل<sup>(٦)</sup>: «حَشَّ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا».

والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة<sup>(٧)</sup> من كذا<sup>(٩)</sup> ، بدليل قراءة بعضهم<sup>(١٠)</sup> «حاشاً

(١) أي إدخال «حاشا» على لام الجر في لفظ الجلالة، والحرف لا يدخل على الحرف. وقد رُدّ هذا بأن اللام زائدة عوضاً عما حذف من «حاش»، وتعقب الدمامي القائلين بهذا بأنه بعيد؛ إذ لم يُفهَم الحذف من كلمة والتعويض عن المحذوف في كلمة أخرى ليست محل الحذف، ولو كان هذا الحذف للتعويض لم تجتمعا في قراءة بعض السبعة «حاشا لله». انظر الحاشية/٢٥١، وانظر شرح المفصل ٨٥/٢.

(٢) في م ٥٦٣ و م ٤٥٦ أ و م ٥٥١ ب «ينفيان».

(٣) هذا الرد للمرادي وليس للمصنف، قال المرادي: «قلت: وهذان الوجهان يدلان على انتفاء حرفيتها، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن الحذف من الحروف قليل، ولكنهما لا يدلان على الفعلية؛ لأن الاسم يشارك الفعل في هذين الأمرين» الجنى الداني/٥٦٠.

(٤) اختلف القائلون بفعاليتها، فقال أكثرهم فيها ضمير الفاعل، وقدرّه بعضهم: حاش يوسف نفسه من الفاحشة لله، وقيل حاش يوسف الفعلة لأجل الله. انظر الجنى الداني/٥٦٠.

(٥) في م ٣١٥ ب «.. مثل هذا التأويل في ..».

(٦) لا يتأتى في آية سورة يوسف؛ لأن تتمة الآية *«إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ»* يدل على أن المقام ليس مقام التبرئة من المعصية، وإنما هو مقام التعجب من الحسن البارع. انظر حاشية الدمامي/٢٥١.

(٧) في م ٣٧١ و م ٢١٢ أ «حاشى لله»، بإثبات الألف.

(٨) عند الدمامي: «في بعض النسخ: مرادف للتنتزية».

قلت: هو كذلك في م ٣٥٦ ب، وفي م ١٢١ أ «اسم مرادف للتشريك» كذا!!.

(٩) «من كذا» ليس في م ٣١٥ ب.

(١٠) المعروف أنها قراءة أبي السمال العدوبي، وقد ذكرها المرادي لأبي بن كعب، وهي بالتنوين مثل: رَعِيَا لِلَّهِ، وانظر هذه القراءة في المراجع الآتية:

للله» بالتنوين، كما يقال: «براءة لله من كذا»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فقراءة ابن مسعود<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه: «حاشَ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup> كمعاذ الله، ليسا<sup>(٤)</sup>

البحر المحيط ٣٠٣/٥، مختصر ابن خالويه/٦٣، الكشاف ١٣٤/٢، الأشباه والنظائر ١٦/٢ - ١٧،  
شرح الرضي ١١٨/١، ٢٤٤، همع الهوامع ٢٨٨/٣، شرح الأشموني ٤١٠/١، روح المعانى ١٢/٢ - ٢٣٠،  
الجني الدانى ٥٦١. وكتابي معجم القراءات.

وتكررت مرة أخرى هذه القراءة في «مغني اللبيب» «ما أُعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه، وله صور كثيرة..».

قال السيوطي: «والصحيح أنها اسم مرادف للتزييه بدليل قراءة بعضهم «حاشاً لله» بالتنوين، كما يقال: تزييهاً لله وبراءة». وانظر البحر المحيط.

(١) «من كذا» ليس في م ٤٥٦ أ.

(٢) هو عبد الله بن مسعود صحابي جليل، تنقل عنه قراءات كثيرة، ويحملها العلماء في غالب الأحيان على التفسير.

(٣) عن ابن مسعود وأبي بن كعب قراءتان:

الأولى: «حاشى الله» بإثبات الألف والإضافة، وهو مثل: سبحان الله، ومعاذ الله.

والثانية: «حاشَ اللَّهِ» على الإضافة، وحذف الألف للتخفيف.

مراجع القراءة الأولى:

البحر المحيط ٣٠٣/٥، مختصر ابن خالويه/٦٣، الكشاف ١٣٤/٢، الطبرى ١٢٣/١٢، القرطبي ١٨١/٩، مجمع البيان ٤٩/١٢، معانى القرآن للفراء ٤٢/٢، المحتسب ٣٤١/١، حاشية الشهاب ١٧٤/٥، البيان ٣٨/٢، فتح القدير ٢٢/٣، حاشية الصبان ١٦٤/٢، همع الهوامع ٢٨٨/٣، شرح الأشموني ٤١٠/١، روح المعانى ٢٣١/١٢.

مراجع الثانية: مختصر ابن خالويه/٦٣، القرطبي ١٨١/٩، المحرر ٤٩٦/٧.

وانظر القراءتين في كتابي: معجم القراءات.

(٤) في المطبوع «ليس» كذا عند مبارك وزميله، والدماميني، وبقية الحواشى.

جاراً ومجروراً كما توهّم<sup>(١)</sup> ابن عطية<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup> لأنها إنما تجر<sup>(٤)</sup> في الاستثناء، ولتنوينها<sup>(٥)</sup> في القراءة الأخرى<sup>(٦)</sup>، ولدخولها على اللام في قراءة<sup>(٧)</sup> السبعة، والجار لا يدخل على الجار، وإنما ترك التنوين في قراءتهم<sup>(٨)</sup>

(١) كذا في المخطوطات، وحاشية الدمامي، وجاءت عند الشيخ محمد محيي الدين وحاشية الأمير ومبark وزميله «وَهُم».

(٢) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن تمام بن عطية، من أهل غرناطة، ولد سنة ٤٨١ هـ، وتوفي سنة ٥٤١، وكتابه «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» من أجمل كتب التفسير، انظر طبقات المفسرين للداودي ٢٦٠ / ١ - ٢٦١.

(٣) ذكر ابن عطية قراءة ابن مسعود ثم قال: «فأما حاش فهي حيث بجزت حرف معناه الاستثناء، كذا قال سيبويه...»، ثم قال في موضع آخر: «وأما قراءة أبي بن كعب وابن مسعود فعلى أن «حاش» حرف استثناء، كما قال الشاعر:

حاشي أبي ثوبان...».

انظر المحرر ٤٩٦/٧، ٤٩٨، وانظر المحتسب ٣٤١/١، والجني الداني ٥٦٠، ومن نص ابن عطية ترى أن نقل ابن هشام لم يكن دقيقاً، ولم يتبع تعليلات ابن عطية في المسألة، بل اجتزأ بعض النص، وترك بعضه الآخر.

(٤) وليس في الآية استثناء.

(٥) في م ٣١/٥ ب «ولشيونتها» كذا!!

(٦) أي في قراءة أبي السمال وأبي «حاشاً لله»، والتنوين لا يدخل الحروف، فكانت هنا اسماء.

(٧) قراءة السبعة غير أبي عمرو، «حاش لله»، وأما أبو عمرو فقرأ «حاشي لله» بـالـفـ، وحـذـفـ الـأـلـفـ من قراءة الجماعة للتخفيف، وهي لغة أهل الحجاز، واتبع في الحذف خط المصحف، وحسنـ هذاـ الحـذـفـ كـثـرـةـ الـاسـتـعـمالـ، وذهبـ بـعـضـهـ إـلـيـ أنـ اللـامـ عـوـضـ عنـ الـأـلـفـ الـمـحـذـفـةـ، وقد ذـكـرـتـ منـ قبلـ رـدـ الدـمـامـيـ.

مراجع هذه القراءة: البحر المحيط ٣٠٣/٥، السبعة ٣٤٨، التبصرة ٥٤٧، الرازي ١٣١/١٨، الإتحاف ٢٦٤، الطبرى ١٢٣/١٢، التشر ٢٩٥/٢، الكشف عن وجوه القراءات ١٠/٢، المحرر ٤٩٦/٧، القرطبي ١٨١/٩، وانظر كتابي: معجم القراءات.

(٨) أي في قراءة الجماعة، وجاء في م ٢١/٢أ، وم ٣٥٦ ب، «في قراءة الجماعة».

لبناء<sup>(١)</sup> «حاشا» لشبهها بحاشا الحرفية.

وزعم بعضهم<sup>(٢)</sup> أنها اسم فعل بمعنى أثراً<sup>(٣)</sup>، أو برأ، وحامله<sup>(٤)</sup> على ذلك بناؤها، ويُرده<sup>(٥)</sup> إعرابها<sup>(٦)</sup> في بعض اللغات.

الثالث<sup>(٧)</sup> : أن تكون للاستثناء، فذهب<sup>(٨)</sup> سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائمًا بمنزلة «إلا»، لكنها تجر المسنن.

(١) هذا لابن مالك نقله المصنف من غير عزو على عادته قال المرادي: قال ابن مالك: الوجه فيها أن يكون حاش مبنياً لشبهه بحاشا الذي هو حرف، فإنه شابه لفظاً ومعنى، فجرى مجراه في البناء الجنى الداني ٥٦١.

(٢) غالب على ظن الدمامي أنه أراد «بعضهم» ابن الحاجب، وذكر أن رأيه هذا جاء في شرح مفصل الزمخشري، ونقل النص، ثم تعقب المصنف هنا.

قلت: النص جاء عند ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١٥٩/٢، قال: «وأما قوله: «حاش لله» إلى آخره، ففسره بمصدر، والأولى أن يقال إنه اسم من أسماء الأفعال كأنه: بمعنى: برأ الله من السوء، ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في هيات، كقوله تعالى: «هيئات هيات لما توعدون» المؤمنون ٣٦/٢٣.

ولعله لم يقصد إلا اسم الفعل، وفسره بالمصدر لكونه اسماء، فقصد إلى تفسيره باسم، ولذلك نصب براءة، ولا ينصب إلا بفعل مقدر، فكان المعنى: برأ الله، وصار حاصلاه التفسير بالفعل، وإذا فسر بالفعل فهو اسم فعل».

وانظر المفصل ٦٨، وشرحه لابن يعيش ٨٥/٢، وحاشية الدمامي ٢٥٢.

(٣) لم يقل هذا ابن الحاجب، والنح أمامك.

(٤) قال الدمامي: «وفيه نظر؛ إذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل حتى يكون بناء هذه الكلمة حاملاً على القول بأنها اسم فعل» الحاشية ٢٥٢.

(٥) أي يردد كونها اسم فعل، وأنها مبنية.

(٦) أي ببعض اللغات التي أعربت «حاشا» كقراءة ابن مسعود بالتونين؛ فإنه معرب مثل: تنزيهاً، وتعقب الدمامي المصنف هنا بأنه يجوز مع تونينه أن يكون مبنياً، وأن التونين تونين تنكير.

(٧) من أوجه «حاشا».

(٨) هي عند سيبويه وأكثر البصريين حرف خافض دال على الاستثناء مثل إلا، ولا يجوز سيبويه التنصب بها، وذكر بعضهم أن سبب هذا هو أنه لم يبلغه النصب.

وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني<sup>(١)</sup> إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً<sup>(٢)</sup> جاراً، وقليلًا<sup>(٣)</sup> فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى «إلا»، وسُمِعَ<sup>(٤)</sup> «اللهم اغفِرْ لِي وَلِمَن يَسْمَعُ<sup>(٥)</sup> حاشا الشيطانَ وَأَبَا الأَصْبَغِ»<sup>(٦)(٧)</sup>.

قال مكي: «ولا يحسن أن تكون حرفاً عند أهل النظر، وأجاز ذلك سيبويه، ومنعه الكوفيون» مشكل إعراب القرآن ٤٢٨/١، وعند الرضي في ٢٤٤/١: «التزم سيبويه حرفة حاشا لقولهم: حاشاي، من دون نون الوقاية، ولو كان فعلاً لم يجز ذلك». =  
وانظر الكتاب ٣٧٧/١، وهمع الهوامع ٣٨٦/٣، ورصف المباني ١٧٩، ١٧٨، وشرح المفصل ٢/٨٤، ٤٧/٨، والإنصاف ١/٢٧٨، والجني الداني ٥٦١.

(١) هو إسحاق بن مرار، أبو عمرو الشيباني الكوفي، يعرف بأبي عمرو والأحمر، وليس من شيبان، بل أدب أولاداً منهم فنسب إليهم، وكان راوية أهل بغداد، واسع العلم باللغة والشعر، ثقة في الحديث، كثير السماع نبيلاً فاضلاً، له كتاب العجم، والتواتر، والخليل، وغريب المصنف، وغريب الحديث وغيرها. مات سنة ٢٠٦هـ، وقيل غير هذا، وقد بلغ من العمر مئة وعشرين سنة. انظر بعية الوعاة ٤٣٩/١، ٤٤٠.

(٢) انظر شرح المفصل ٢/٨٥، والرضي ١/٢٤٤، والمقتضب ٤/٣٩١، ٢٣٨/٢، وشرح ابن عقيل ورصف المباني ١٧٩، والجني الداني ٥٦٢، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٤٩.

(٣) وذهب المرادي إلى أن مذهب هؤلاء هو الصحيح؛ لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان: الجر والنصب، وقال: «وممن حكى النصب بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف». الجنى الداني ٥٦٢.

(٤) في الجنى الداني ٥٦٢، وحكى الشيباني عن بعض العرب. وفي شرح المفصل ٢/٨٥ «حكى هذا أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: سمعت أعرابياً يقول...».

(٥) في رصف المباني ١٧٩ «ولمن سمع»، ومثله عند الرضي ١/٢٤٤، ومثله في الجنى الداني ٥٦٢، وفي همع الهوامع ٣/٢٨٣ «ولمن يسمعني».

(٦) وفي الجنى الداني: «ويروى: وابن الأصبغ»، ومثله في شرح المفصل ٢/٨٥، وعند الرضي ١/٢٤٤.

(٧) وانظر هذا القول في حاشية الصبان ٢٦٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٩/٢، وقال المالقي: «ولا يَعْوَلُ على ذلك لقلته، وإنما يَعْوَلُ على فعليتها إذا كان مضارعاًها أحاشي، بمعنى أستثنى، وأقول: حاش لله». رصف المباني ١٧٩.

وقال: <sup>(١)</sup>

**حاشا أبا ثوبان إن به ضئلاً على الملحقة والشتم**  
ويروى أيضاً «حاشا أبي» بالياء، ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من

= وفي حاشية الأمير ١١٠/١ «كلام منتشر، إن قلت قد سبق أن حاشا لا يستثنى بها إلا في مقام التنزيه والمغفرة لا ينزع منها قلُّ: بولغ في الشيطان وحيَّته حتى كأن الغفران يشنئه، وينقص بمরتبة لؤمه، فنزع عنه، أو أنه من باب التهكم، ولما كان أبو الأصبع لثيماً على حسب ما ظهر للشاعر [كذا!] أعطاه حكم الشيطان فيما ذكر...».

(١) هكذا أنشده المبرد والسيراقي وغيرهما من البصريين، وفيه تخليل من جهة الرواية، وذلك أنه ركب صدر البيت على عجز غيره.

والبيتان للجمييع الأ悉尼 وهما:

**حاشا أبا ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكرة فقدم**  
**عمرو بن عبد الله إن به ضئلاً على الملحقة والشتم**  
وفي البيت رواية أخرى وهي: حاشا أبي ثوبان...

والبكرة: الأبكم، والقدم: العي عن الحجة والكلام، والملحقة: من لحوت الرجل ولحيته إذا أححت عليه باللائمة.

والشاهد في البيت:

- على رواية «أبي ثوبان» يكون «حاشا» حرفاً جزءاً ما بعده.

وعلى رواية «أبا ثوبان» يكون «حاشا» فعلاً نصب ما بعده.

والجمييع لقب الشاعر، واسمها منقذ بن الطماح، وهو صاحب أمرئ القيس الذي دخل معه بلاد الروم، ووشى به إلى قيصر، فصار سبيلاً إلى هلاكه، وهو فارس شاعر جاهلي، قُتل يوم جبلة. انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/٨٨، والخزانة ٢/١٥٠، والعيني ٣/٢٨٠، وهمع الهوامع ٣/٢٨٤، وشرح السيوطي ١/٣٦٨، وشرح المفصل ٢/٨٤ و ٨٤/٤٧، والمفضليات ٣٦٧. وانظر اللسان / حشا «قال ابن بري عند قول الجوهري قال: سيبويه حاشى لا تكون إلا حرف جر، قال شاهده قول سيرة بن عمرو الأ悉尼.... قال: وهو منسوب في المفضليات للجمييع الأ悉尼 واسمها منقذ بن الطماح».

قال<sup>(١)</sup>:

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا \* [قد بلغا في المجد غايتها]

وفاعل<sup>(٢)</sup> «حاشا» ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها، أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل: «قام القوم حاشا زيداً» فالمعنى جانب هو - أي قيامهم ، أو القائم منهم ، أو بعضهم - زيداً.

\* \* \*

(١) تقدم هذا في باب «إن» المكسورة المشددة، وهو لرؤبة أو لأبي النجم، وقد تقدم تخرجه في موضعه، وهو على لغة بلحارث بن كعب في لزوم المثنى الألف دائمًا، وكذا قوله: «أبا أباها» في لزوم «أباها» الألف مع أنه في موضع الجر، وعلى هذا حمل المصنف الرواية في البيت السابق بالألف «حاشا أبا ثوبان» فجعل «أبا» مقصوراً معرياً بحركات مقدرة.

(٢) ذهب الفراء إلى أن «حاشا» فعل لا فاعل له، وتعقبه الرضي وابن يعيش وغيرهما، ورأوا هذا فاسداً لأن الفعل لا يخلو من فاعل، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل استعملت استعمال الحروف فحذف فاعلها.

وأتفق بقية البصريين والكوفيين على أن فاعل «حاشا» ضمير مستكئ فيها لازم الإضمار، ثم اختلفوا في التقدير على ما يلي:

آ. هو عند البصريين عائد على البعض المفهوم من الكلام، والتقدير: قام القوم عدا هو - أي بعضهم - زيداً.

ب - وهو عند الكوفيين عائد على المصدر المفهوم من الفعل، أي: عدا قيامهم زيداً.  
وانظر عرض هذه المذاهب عند الرضي في ٢٤٤/١، وشرح المفصل ٢، ٨٥/٢، ٤٩/٨، والجني  
الداني/٥٦٤، وهمع الهوامع ٢٨٦/٣.

## ٣٩ - حَتَّىٰ

حتىٰ: حرف يأتي لأحد ثلاثة معانٍ:

انتهاء الغاية<sup>(١)</sup> ، وهو الغالب ، والتعليل<sup>(٢)</sup> ، ويعني «إلا» في الاستثناء<sup>(٣)</sup> ، وهذا أقْلُها ، وقلًّا من يذكره<sup>(٤)</sup> .  
وتسعمل على ثلاثة أوجه: .

أحدها: أن يكون حرفًا جارًّا بمنزلة «إلى» في المعنى<sup>(٥)</sup> والعمل<sup>(٦)</sup> ، ولكنه يخالفه<sup>(٧)</sup> في ثلاثة أمور: .

أحدها: أن لمحفوظه شرطين: أحدهما عام، وهو أن يكون ظاهراً لا مضمراً، خلافاً للkovيين والمبُرِّد<sup>(٨)</sup> ، فاما قوله<sup>(٩)</sup> :

(١) عالمة كونها للغاية أن يُحشَن في موضعها «إلى أن»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَجِعَ عَلَيْهِ عَذَّابُكُفَّارٍ حَتَّىٰ يَرَجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ الآية/٩١ من سورة طه، وانظر الجنى الداني/٥٥٤.

(٢) مثل: أسلِمْ حتى تَدْخُلَ الجَنَّةَ، وفي الجنى الداني/٤٥٤ «لأَسِيرَنَّ حتى أَدْخُلَ الْمَدِينَةَ»، وعالمة كونها للتعليل أن يُحشَن في موضعها «كي».

(٣) مثل: لا يكون فلان عالماً حتى يَخْلُ المشكلات. انظر دماميني/٢٥٣.

(٤) ذكره ابن مالك في التسهيل، وابن هشام الخضراوي، وسيأتي بيانه مفصلاً.

(٥) أي انتهاء الغاية.

(٦) أي في الجر، وهي عند البصريين جارٌّ ب نفسها، وعند الفراء تخفض لنفيتها عن «إلى».

(٧) كذلك في المخطوطات، وفي طبعة مبارك وزميله والشيخ محمد: «أن تكون.... ولكنها تخالفها».

(٨) النص في الجنى الداني/٥٤٣، فهي لاتجر الضمير، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وأجازه المبرُّد والkovيون. وانظر همع الهوامع/١٦٦.

وفي رصف المباني/١٨٥ «واعلم أن «حتى» التي تكون خافضة لا تخفض إلا الظواهر كما ذكر، ولا تخفض المضمر إلا في الضرورة».

(٩) البيت معهول القائل، وذهب أبو حيَّان إلى أنه مصنوع، وفاعل «أَتَّ»، قيل: ضمير الناقة، وقيل ضمير السائلة، والفتح: الطريق الواسع.

أَتْهُ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجَّ  
تُرَجِّي مِنْكَ أَلْهَا لَا تُخِيبُ  
فَضَرُورَةٌ<sup>(١)</sup>.

وأختلف في علة<sup>(٢)</sup> المنع، فقيل: هي أنَّ مجرورها لا يكون إلا بعضاً لما<sup>(٣)</sup> قبلها، أو بعضٍ منه؛ فلم يمكن عودُ ضمير<sup>(٤)</sup> البعض على الكل، ويردُّ أنه<sup>(٥)</sup> قد يكون ضمير حاضر<sup>(٦)</sup> كما في البيت، فلا يعود على ما تقدَّم، وأنه<sup>(٧)</sup> قد يكون ضمراً غائباً عائداً على ما تقدَّم غير الكل، كقولك: «زیدٌ ضربتُ القوم حَتَّاه»<sup>(٨)</sup>.

= والشاهد في البيت دخول «حتى» على الضمير، وبجزه.  
وذهب أبو حيَّان في شرح التسهيل إلى أنه قد يكون مصنوعاً، قال: «وانتهاء الغاية في «حَتَّاك» هنا لا  
أفهمه، ولا أدرِي ما يعني هنا بحَتَّاك، فلعلَّ هذا البيت مصنوع». وخرج هذا البيت عند البصريين على الضرورة، وبمدحهم فيهأخذ المصطفى.  
انظر البيت في شرح البغدادي ٩٣/٣، وشرح السيوطي ٣٧٠/١، وهمع الهوامع ١٦٦/٤، وشرح  
الأشموني ٤٦٠/١، والخزانة ١٤١/٤.

(١) ولا يسُوغ ارتكاب مثله في السُّعَة.

(٢) أي علة المنع من جز الضمير.

(٣) كذا في المخطوطات «لما»، ومثله عند الدمامي والدسوقي، وفي حاشية الأمير «اما»، ومثله عند مبارك وزميله، والشيخ محمد محبي الدين. ونص ابن هشام في همع الهوامع ١٦٦/٤ «لما..».

(٤) تعقبه الأمير في حاشيته ١١١/١، قال: «فيه أنه قد يعود الضمير على البعض المتدرج تحت الكل نحو: يوصيكم الله في أولادكم، فإنْ كن نساء، فإن الضمير للبنات في عموم الأولاد».

(٥) يردُّه أمران، هذا أولهما.

(٦) كذا في المخطوطات «ضمير حاضر»، ومثله في همع الهوامع ١٦٧/٤، وعند الدمامي «ضمراً حاضراً»، ومثله في حاشية الأمير، والدسوقي، وطبعه مبارك وزميله، والشيخ محمد محبي الدين.

(٧) الردُّ الثاني.

(٨) حتَّاه: أي: حتى زيد، وليس الضمير عائداً على الكل المتقدم.

وقيل : العلة<sup>(١)</sup> خشية التباسها بالعاطفة<sup>(٢)</sup> ، ويرد<sup>(٣)</sup> أنها<sup>(٤)</sup> لو دخلت عليه<sup>(٥)</sup> لقليل في العاطفة : «قاموا حتى أنت»<sup>(٦)</sup> ، وأكرمُهم حتى إياك<sup>(٧)</sup> بالفصل<sup>(٨)</sup> ؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله<sup>(٩)</sup> ، وفي الخافضة<sup>(٩)</sup> : «حتاك» بالوصل كما في البيت<sup>(١٠)</sup> ، وحيثند فلا التباس<sup>(١١)</sup> ، ونظيره<sup>(١٢)</sup> أنهم يقولون في توكييد الضمير المنصوب : «رأيتك أنت»<sup>(١٣)</sup> ، وفي البدل منه<sup>(١٤)</sup> : «رأيتك إياك» ، فلم<sup>(١٥)</sup> يحصل لبس .

(١) أي علة المنع من جر «حتى» الضمير.

(٢) حتى العاطفة تدخل على الضمير، فلو كانت الجارة تدخل عليه أيضاً لحصل اللبس.

(٣) أي: يرد هذا التعليل بعدم دخول الجارة على الضمير خوفاً من اللبس بالعاطفة.

(٤) أي «حتى» العاطفة.

(٥) أي على الضمير.

(٦) أي أن «حتى» العاطفة تدخل على الضمير المنفصل كما هو في المثالين.

(٧) أي بالضمير المنفصل.

(٨) و«حتى» العاطفة غير عاملة كالواو.

(٩) أي «وحتى» الخافضة يتصل بها الضمير.

(١٠) البيت: أنت حتاك ..

(١١) لا التباس لاختلاف اللفظين، إذ العاطفة تدخل على المنفصل، والجارة تدخل على المتصل، فوال

السبب الذي ميّنَتْ به الجارة من الدخول على الضمير وجره.

(١٢) أي: ونظيره في عدم الالتباس.

(١٣) فيؤكّدون الضمير المنصوب المتصل بضمير الرفع المنفصل، وكان قياسه أن يؤكّد بالمنصوب المنفصل، فيقولون: رأيتك إياك، فعدلوا إلى ضمير الرفع «أنت» لرفع الإلباب بين البدل والتوكييد.

(١٤) أي بالإثبات بضمير النصب المنفصل بدلاً من الضمير المتصل كما في المثال.

وهذا على مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيجعلون «إياك» في هذا المثال من قبيل التوكيد

اللفظي. انظر دماميني / ٢٥٤ .

(١٥) في م ٢١/٢ ب «فلا».

وقيل<sup>(١)</sup> : لو دخلت<sup>(٢)</sup> عليه قلب ألفها ياء<sup>(٣)</sup> كما في «إلى»<sup>(٤)</sup> ، وهي فرع<sup>(٥)</sup> عن «إلى» ، فلا تتحمل<sup>(٦)</sup> ذلك.

والشرط الثاني<sup>(٧)</sup> : خاص بالمبوب بذي أجزاء ، وهو أن يكون المجرور<sup>(٨)</sup> آخرًا<sup>(٩)</sup> ، نحو «أكلت السمكة حتى رأسها» ، أو<sup>(١٠)</sup> ملقياً لآخر<sup>(١١)</sup> جزء ، نحو : «سَلَمْ هِيَ حَتَّى مَطْلَعُ الْفَجْرِ»<sup>(١٢)</sup> ،

(١) أي في علة المئن.

(٢) أي لو دخلت «حتى» على الضمير.

(٣) (ياء) سقط من م٥/٣٢ـ أ.

(٤) كما نقول : إليك ، وإلينا ، وإليه ..

(٥) في الجر.

(٦) أي لا تقلب الألف فيها ياء ؛ لأن قلب الألف ياء جعل الفرع كالأصل وهو «إلى» ، وهذا مخالف للملأوف ، وفرعية «حتى» عن «إلى» في المعنى والعمل يوجب ألا تتحمل ما تحتمله «إلى» إلا في المعنى والعمل.

(٧) الشرط الثاني لمخوض «حتى».

(٨) وهو مخوض «حتى».

(٩) في م١/٣٧ـ ب «ذا أجزاء» وفي م٤/٥٧ـ أ «آخر جزء» وفي م٢١/٢ـ ب وم٣/٥٧ـ ب «جزءاً آخر». في م٥/٣٢ـ أ والحواشي «آخرًا» كما أثبته ، ومثله في طبعة الشيخ محمد محبي الدين ، وبارك وزميله.

(١٠) في م٢١/٢ـ ب «وملقياً».

(١١) «والرأس هو جزؤها الأخير بحسب الخلقة إذا ابتدأنا من ذنبها». دماميني /٤٥ـ . وفي الهمع ٤/٦٥ـ «والثالث أنها لا تجر إلا آخرًا ، أي : آخر جزء نحو : أكلت السمكة حتى رأسها».

وقال المرادي : «ولو قلت : أكلت السمكة حتى نصفها أو ثلثتها لم يجز» الجنى الداني /٤٤ـ .

(١٢) سورة القدر ٩٧/٥ـ .

ومطلع الفجر في الآية ليس جزءاً أخيراً من الليلة ، وإنما هو ملقي آخر جزء منها.

وفي همع الهوامع ٤/٦٥ـ «و قال الأكثر أو ملقياً له ، أي متنصلاً به نحو : «سلام ..» الآية ، ولا يجوز : سرت حتى نصف الليل ، بخلاف إلى ، و مقابل أكثر قول السيرافي وجماعة : إنها لاتجر إلا الآخر فقط دون المتصل ، قال الرضي ، وهو مردود بالآية خلافاً لابن مالك ..».

ولا يجوز<sup>(١)</sup> «سرت البارحة حتى ثلثها<sup>(٢)</sup> أو نصفها»<sup>(٣)</sup> ، كذا<sup>(٤)</sup> قال المغاربة وغيرهم.

وتوهّم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري ، واعتراض عليه<sup>(٥)</sup> بقوله<sup>(٦)</sup> :

**عَيْنَتْ لِيلَةً فَمَا زَلَّتْ حَتَّى نِصْفُهَا رَاجِيًّا فَعُذْتْ بَؤْسًا**

وهذا ليس محل الاشتراط ؛ إذ لم يقل : فما زلت تلك الليلة حتى نصفها ، وإن كان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرّح به<sup>(٧)</sup> .

(١) ذهب السيرافي وجماعة إلى أن مجرورها يجب أن يكون جزءاً مما قبلها ، فلم يجُوزوا : نصف البارحة حتى الصباح . كذا نقله الرضي . انظر دماميني / ٤٥ .

(٢) كذا في المخطوطات ، وفي م ٣٧ ب «ثلثها» .

وعند الدماميني / ٤٥ «.. حتى ثلثها» قال : «وفي بعض النسخ : ثلثها بالإفراد » ، وبالإفراد جاءت عند مبارك وزميله ، وكذا عند الشيخ محمد محبي الدين .

(٣) الثالث والنصف ليسا جزءاً أخيراً من الليلة ، ولا ملائقياً آخر جزء منها ، والبارحة أقرب ليلة مضت .

(٤) أي أن المجرور لا بد أن يكون آخرأ أو ملائقياً آخر جزء .

(٥) أي على الزمخشري .

(٦) قائل البيت غير معروف ، وقبله :

**إِنَّ سَلْمِي مِنْ بَعْدِ يَأْسِي هَمْتْ بُو صَالِ لَوْصَحْ لَمْ ثَبَقْ بُوسَا**

والثوس : البؤس ، وضمير «عيّنت» راجع إلى سلمي ، وليلة : مفعول به لا ظرف .

والشاهد في البيت أن «حتى» دخلت على «نصفها» ، أي : نصف الليلة ، وهي ليست آخر جزء ، ولا هي ملائقة لآخر جزء ، فبطل على هذا كلام الزمخشري عند ابن مالك . وذهب البغدادي إلى أنه لا حجة في البيت .

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/٩٤ ، وشرح الشواهد للسيوطى ١/٣٧٠ ، وهمع الهوامع ٤/٦٥ ،

والجني الداني / ٤٤ ، والعيني ٣/٢٦٧ .

(٧) قال الدماميني / ٤٥ «وهذا كما تراه جمود على الظاهر ، وإذا كانت الليلة مراده قطعاً كانت في حكم الملفوظ بها ، ولا أثر لخصوص النطق بها في ذلك ؛ فإذا يكون اعتراض ابن مالك موجهاً» .

الثاني<sup>(١)</sup> : أنها<sup>(٢)</sup> إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها<sup>(٣)</sup> كما في قوله<sup>(٤)</sup> :

**أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُحَفَّ رَحْلَةً      وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَةُ الْقَاهَا**

(١) من الأمور الثلاثة التي تخالف «حتى» فيها «إلى».

(٢) أي «حتى».

(٣) أي: فيما قبلها.

(٤) قائل البيت أبو مروان النحوي في قصة المتلمس حين فرّ من عمرو بن هند، ونسبة الناس إلى المتلمس.

ونسبة ياقوت في معجم الأدباء ١٤٦/١٩ إلى مروان النحوي، وقال: «سمعت بعض النحوين ينسب إليه هذا الشعر، وقال في ترجمته: هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب ابن أبي صفرة أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو المبازين». وبعد البيت:

**وَمَضِي يَظْنُنْ بَرِيدَ عَمْرُو خَلْفَةَ      خَوْفًا وَفَارِقَ أَرْضَةَ وَقَلَا**  
والشاهد في البيت قوله: حتى نعله ألقاها.

ففي هذا قرينة لدخول ما بعد «حتى» في حكم ما قبلها، وهو «ألقاها»؛ إذ يعني أن النعل ملقةً قطعاً. وأنشد سيبويه البيت على أن «حتى» فيه حرف جر، وأن مجرورها غاية لما قبله، كأنه قال: ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتعاث حتى انتهى الإلقاء إلى النعل، ويكون «ألقاها» تكرير الفعل على طريق التأكيد.

ويجوز نصب «نعله» أيضاً على تقدير فعل يقتصره «ألقاها»، كأنه قال: حتى ألقى نعله ألقاها. والوجه الثاني أن تكون للعطف بمعنى الواو، كأنه قال: ألقى الصحيفة ونعله.

ويجوز الرفع، ويكون مبتدأ، و«ألقاها» الخبر، والهاء تعود على النعل، وحتى: ابتدائية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٦/٣، وشرح الشواهد للسيوطى ١/٣٧٠، وشرح المفصل ٨/١٩، والخزانة ١/٤٤٥، ٤/١٤٠، ٤/١٣٤، والعيني ٤/١٣٤، والصيانت ٢١٤/٢، والجني الدانى ٥٤٧، ٥٥٣، وهمع الهوامع ٤/١٧١، وقطر الندى ٤/٤٣١، والكتاب ١/٥٠ بولاق، وانظر طبعة هارون ١/٩٧. فقد نسبة إلى مروان النحوي، وتبع في هذا نص ياقوت. وانظر ديوان المتلمس ٣٢٧ «الشعر المنسوب للشاعر...».

أو عدم دخوله<sup>(١)</sup> كما في قوله<sup>(٢)</sup> :

سقى الحيا الأرض حتى أُمْكِنْ عَزِيزٌ لهم فلا زال عنها الخير مَجْلُوداً<sup>(٣)</sup>  
 حُمِّل<sup>(٤)</sup> على الدخول، وَيُحَكَّمُ في مثل ذلك<sup>(٥)</sup> لما بعد «إلى» بعدم<sup>(٦)</sup> الدخول،  
 حَمْلًا على الغالب في البابين<sup>(٧)</sup> ، هذا هو الصحيح في البابين<sup>(٨)</sup> .  
 وزعم الشيخ شهاب<sup>(٩)</sup> الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد

(١) أي فيما قبله.

(٢) قائله غير معروف.

الحياة: المطر، ويُمَدُّ فيقال: الحياة، غَرِيَّةٌ: ثُبِّتْ، المجدود: المقطوع، سواء جاء بالدال المهملة أو المعجمة.

والشاهد في البيت أن فيه قرينة على عدم دخول ما بعد «حتى» في حكم ما قبلها؛ لأن قرينة دعائه على أمكنتهم بدوام قطع الخير عنها يقتضي عدم دخولها في الأرض المدعو لها بالشفاعة، كذا قال ابن مالك في شرح التسهيل، ونقله أبو حيان في شرحه.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٩٩/٣، وشرح الشواهد للسيوطى ٣٧١/١.

(٣) في ٤٥٧ أ و ٥٥٢ أ «مجنوذاً» بالمعجمة.

(٤) هنا جواب «إذا» من قوله: «إذا لم يكن معها قرينة».

(٥) حيث لا تكون قرينة تقتضي الدخول، ولا قرينة تقتضي عدمه.

(٦) وهو عكس «حتى».

(٧) باب «حتى» وباب «إلى».

(٨) وذلك خلافاً لمن قال بالدخول فيهما، ولمن قال بعدمه فيهما.

(٩) هو أبو العباس أحمد بن أبي يعلى بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي البهنسى، المصرى أصلًاً وموالدًاً وسكنًاً، أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وتخرج به جماعة من الفضلاء، وإليه انتهت رئاسة فقه المالكية في زمانه.

وقيل إن سبب تسميته بالقرافي أنه كان يجيء للدرس من جهتها، ولها مؤلفات، وقد توفي عام ٤٦٨هـ ودُفِنَ بالقرافة.

انظر ترجمته في حاشية الشمني ٢٥٥/١، والأمير ١١١/١.

«حتى»<sup>(١)</sup>، وليس كذلك<sup>(٢)</sup>، بل الخلاف فيها<sup>(٣)</sup> مشهور، وإنما الاتفاق في «حتى» العاطفة، لا الخاضعة، والفرق أن العاطفة بمنزلة<sup>(٤)</sup> الواو.

والثالث<sup>(٥)</sup> : أن كلاً منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للأخر، فمما انفرد به «إلى» أنه يجوز: «كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو»<sup>(٦)</sup> ، أي: هو غايتي، كما جاء في الحديث<sup>(٧)</sup> : «أنا بك وإليك»، و«سرت من البصرة إلى الكوفة»، ولا

(١) أي الخلاف إنما هو فيما بعد «إلى».

(٢) في م ٥٧ / ٤ أ و م ٥ / ٣٢ أ «وليس كما ذكر».

(٣) أي الخلاف في الخاضعة مشهور بين الناس، فمنهم من يقول إن مذهب أكثر النحاة أن ما بعد «حتى» ليس بداخل فيما قبلها كما في «إلى»، ذكره صاحب الكشف من الحنفية، وذكر أن ابن جني ذهب إليه، وإليه كان يميل أبو نصر الصفار والبزدوبي.

قال الدمامي بعد الذي سبق: «ولكنه لا يستقيم على الإطلاق، بل إن كان ما بعد «حتى» بعضاً لما قبله نحو: رأني أشرف البلدة حتى الأمير، وإنما فلا، نحو: قرأت الليلة حتى الصباح». دمامي / ٢٥٥ ، دسوقي ١٣٤ / ١.

(٤) كذا في المخطوطات «بمنزلة»، ومثله عند الدمامي.

وفي حاشية الأمير، والدسوقي، وطبعه مبارك وزميله، والشيخ محمد محبي الدين «بمعنى». والنص عن ابن هشام في همع الهوامع ١٧٢ / ٤ وفيه: «قال ابن هشام: ووهم من ادعى الاتفاق في دخول الغاية في «حتى» مطلقاً، وإنما هو في العاطفة، والخلاف في الخاضعة مشهور، قال: والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو».

(٥) من الأمور الثلاثة التي تخالف «حتى» «إلى» فيها.

(٦) أي: أنا مُتّهٍ إلى عمرو، فهو غايتي، لا أتوجّه إلى غيره.

(٧) الحديث في صحيح مسلم ٥٨ / ٦ - ٥٩.

وهو من حديث الدعاء بالليل، كان الرسول ﷺ إذا قام إلى الصلاة قال: «وَجَهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ..، لِيَكَ وَسَعْدِكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدِكَ، وَالشَّرُّ لِيَسْ إِلَيْكَ، أَنَا بَكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكَتْ وَتَعَالَيْتَ..». ومعنى: أَنَا بَكَ وَإِلَيْكَ: مَتَوْقِنٌ بِكَ وَمُتَّهِيٌ إِلَيْكَ.

يجوز<sup>(١)</sup> : «حتى زيد»، و«حتى عمرو»، و«حتى الكوفة».

أما الأوّلان<sup>(٢)</sup> فلأنَّ «حتى» موضوعة لإفادة تَقْضِي<sup>(٣)</sup> الفعل قبلها شيئاً فشيئاً إلى الغاية، و«إلى» ليست كذلك<sup>(٤)</sup>، وأما الثالث<sup>(٥)</sup>، فلضعف<sup>(٦)</sup> «حتى» في الغاية؛ فلم يقابلوا بها ابتداء<sup>(٧)</sup> الغاية.

ومما انفردت به «حتى»<sup>(٨)</sup> أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو: «سرت حتى أدخلها»<sup>(٩)</sup> ، وذلك بتقدير: حتى أن أدخلها، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخوض<sup>(١٠)</sup> حتى، ولا يجوز: «سرت إلى أدخلها»<sup>(١١)</sup>.

(١) أي في المثال الأول وهو: كتبت إلى زيد...، فلا يجوز أن يقال: كتب حتى زيد، ولا يقال: وأنا حتى عمرو.

ولا يقال في المثال الثالث: سرت من البصرة حتى الكوفة.

(٢) وهما: كتب حتى زيد، وأنا حتى عمرو.

(٣) وليس ما قبل حتى في هذين المثالين مقصوداً به التَّقْضِي شيئاً فشيئاً، فلا وجه لدخولها فيهما.

(٤) أي ليست «إلى» موضوعة لتَقْضِي الفعل شيئاً فشيئاً، بل هي لانتهاء الغاية، فجاز دخولها فيما لانتفاء المانع.

(٥) وهو امتناع: سرت من البصرة حتى الكوفة.

(٦) لأن «إلى» أصل في الغاية، ولا تخرج عنه إلى معنى آخر، و«حتى» ضعيف في معنى الغاية، ويخرج إلى غيرها من المعاني. انظر دماميني/٢٥٥، ودسوقي ١٣٥/١.

(٧) أي لم يقابلوا بها «من» التي تكون لابتداء الغاية، فلا يقولون: خرجت من البصرة حتى الكوفة، ويقولون: خرجت من البصرة إلى الكوفة.

(٨) أي الجائزة.

(٩) انظر المقتضب ٤٢/٢.

(١٠) أي سرت حتى دخولها.

(١١) أي بنصب الفعل بإضمار «أن» بعد «إلى» قال الدماميني «ولم أُتَّحِّر العلة في ذلك» انظر ص/٢٥٥.

وإنما قلنا: إن النصب بعد «حتى» بأن مضمرة لا بنفس «حتى»<sup>(١)</sup> كما يقول الكوفيون<sup>(٢)</sup>؛ لأن «حتى» قد ثبت أنها تخفض<sup>(٣)</sup> الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا<sup>(٤)</sup> العكس.

ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معانٍ<sup>(٥)</sup> :

- مرادفة «إلى»<sup>(٦)</sup> ، نحو: **﴿حتى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾**<sup>(٧)</sup>.

(١) كذا في م ٢١/٢ ب و م ٥٨/٣ أ و م ٥٧ ب و م ٥/٤ ب ، ومثله في الدمامي، والدسوقي. وفي طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محبي الدين وحاشية الأمير «لا بنفسها».

(٢) رأى الكوفيين أن النصب بحتى نفسها، ويجوز اظهار «أن» بعدها توكيداً، وهي ليست عندهم حرف جز. وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة نفسها، وأنها جارةٌ بإضمار «إلى»، ومنذهب البصريين أنها جارة، والنصب بعدها بأن لازمة الإضمار وجواباً.

انظر شرح الأشموني ٢٩٤/٢، وهو مع الهوامع ١١١/٤، ١١٢، وشرح الرضي ٢٤١، ٢٤٥/٢١ والجني الداني ٥٤٢، ٥٥٤، والمقتبس ٤٢/٢ - ٤٣، وانظر الإنصاف ٥٩٧، المسألة «٨٣».

(٣) هذا الاعتراض يصح توجيهه إلى الكوفيين غير الكسائي، لأنه يرى الجر يالي المقدرة بعدها لا بحتى، ففي قوله تعالى: «سلام هي حتى مطلع الفجر» يقدر: ... حتى تنتهي إلى مطلع الفجر. وفي هذا من التكلف ما فيه، وهو حذف حرف الجر وإبقاء عمله.

قال الدمامي ٢٥٦: «فلا يَرِدُ عليه [أي على الكسائي] الاعتراض في «حتى» بأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال كما ورد على سائر الكوفية، بل يَرِدُ عليها بأنها غير مختصة بقبيل، لكن في مذهبه يُعَدُّ أن حذف الجار وإبقاء عمله في غاية القلة، فكيف اطُرد بعد «حتى»؟ وأيضاً كيف اطُرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم؟». وانظر شرح الرضي ٢٤١/٢.

(٤) في م ٣٨/١ أ «فكذلك».

(٥) انظر هذا في الجنى الداني ٥٥٤.

(٦) قال المرادي: «ويتعلق بها [حتى] مسألتان: الأولى في معناها، والمشهور أن لها معندين: أحدهما الغاية..، والثاني: التعليل..، وعلامة كونها للغاية أن يحسن في موضعها «إلى أن»، وعلامة كونها للتعليل أن يحسن في موضعها «كـي»».

(٧) الآية: **﴿قَالُوا لَن تَبْرُجَ عَلَيْهِ عَنِّكَفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾**. سورة طه ٩١/٢٠ أي لا يزالون عاكفين على عبادة العجل ومقيمين عليه إلى أن يرجع إليهم موسى.

- ومرادفة «كي»<sup>(١)</sup> التعليلية، نحو: «وَلَا يَرْأُونَ يُقَاتِلُوكُمْ حَتَّىٰ يُرْدُوْكُمْ»<sup>(٢)</sup>، «هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا نُفِيقُوا عَلَىٰ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا»<sup>(٣)</sup>، وقولك<sup>(٤)</sup>: «أَسْلِمْ حَتَّىٰ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ»، ويحتملها<sup>(٥)</sup>: «فَقَاتَلُوا أَلَّا تَبْغِي حَتَّىٰ تَقِيَّةً إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) في شرح الرضي ٢٤٣/٢ «وقال الأندلسي: لم يثبت حتى بمعنى كي، بل لا يأتي إلا للانتهاء...». وانظر دماميني ٢٥٦.

(٢) الآية: «يُشَلُّوكُمْ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ فَتَالِ فِيهِ قُتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْعَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرٌ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْفَتْلِ وَلَا يَرَأُوكُمْ يُقَاتِلُوكُمْ حَتَّىٰ يُرْدُوْكُمْ عَنْ دِيَنِكُمْ إِنْ أَسْتَطَعُوْ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِيَنِهِ فَيَمْتَأْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حِلْكَتُ أَعْمَلَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا حَنَدِلُوكُمْ». سورة البقرة ٢١٧/٢.

أي: لأجل أن يردوكم عن دينكم إن استطاعوا.

(٣) تمعة الآية: «.. حَتَّىٰ يَنْفَضُوا وَلَهُ حَزَنٌ أَسْمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُتَفَقِّينَ لَا يَفْقَهُونَهُ». سورة المنافقون ٧/٦٣.

أي: لأجل أن ينفضوا.

(٤) أي مما يرادف «كي» التعليلية، أي: لأجل أن تدخل الجنة.

(٥) أي يحتمل المعنين: مرادفة «إلى»، ومرادفة «كي» التعليلية ما يأتي في الآية.

وجاءت في طبعة الشيخ محمد محبي الدين «ويحتملها» على الإفراد وهو تحريف.

(٦) الآية: «فَوَلَمْ طَأْفِنَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتَلُوا أَلَّا تَبْغِي حَتَّىٰ تَقِيَّةً إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَأَتَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَاقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ». سورة الحجرات ٩/٤٩.

أي: كي ترجع إلى أمر الله، أو إلى أن ترجع.

وقال الدماميني في ص ٢٥٦: «وظاهر كلام المصنف أن الأمثلة المذكورة للقسم الثاني لا تتحتملها، فاما قولك: «أَسْلِمْ حَتَّىٰ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ» فمُسْتَلِمْ أَنْ حتى فيه لا تحتمل غير التعليلية، وأما الآياتان: «وَلَا يَرَأُوكُمْ يَقَاتِلُوكُمْ»، قوله: «.. حَتَّىٰ يَنْفَضُوا» فكُلُّ منها يحتمل =

- ومرادفة «إلا»<sup>(١)</sup> في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم<sup>(٢)</sup> : «والله لا أفعل إلا أن تفعل»، المعنى: حتى أن تفعل.

وصرح به ابن هشام الخضراوي<sup>(٣)</sup> ، وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم<sup>(٤)</sup> في «وما يعلمان من أحدٍ حتى يقولا»<sup>(٥)</sup> ، والظاهر في هذه الآية خلافه، وأن

= الأمرين كآلية الأخيرة، وحكي الرضي عن الأندلسي إنكار مجيء حتى بمعنى كي زاعماً أنها دائماً بمعنى إلى، وأول الأمثلة كلها بذلك».

(١) ذكر هذا ابن مالك في التسهيل ص/٢٣٠.

وقال المرادي في الجنى الداني/٥٥٤: «وزاد ابن مالك في التسهيل معنى ثالثاً، وهو أن تكون بمعنى «إلا أن»، فتكون بمعنى الاستثناء المقطوع..، وهو معنى غريب ذكره ابن هشام، وحکاه في البسيط عن بعضهم». وانظر همع الهوامع ١١٣/٤ و٥/٥٢٥٩.

قالت: جعل العكيري من هذا الباب ما جاء في سورة البقرة الآية/١٠٢ وهي قوله تعالى: «وما يعلمان من أحدٍ حتى يقولا إثما نحن فتننا فلا تكفر» قال: «حتى يقولا، أي: إلى أن يقولا...، وقيل: حتى بمعنى إلا، أي: وما يعلمان من أحد إلا أن يقولا». انظر البيان ٩٩/١ وتعقبه أبو حيان في البحر ٣٣٠/١، فقال: «وهذا معنى لحتى لا أعلم أحداً من المتقدمين ذكره، وقد ذكره ابن مالك في التسهيل...».

وانظر شرح الأشموني ٢٩٣/٢ - ٢٩٤، وتوضيح المقاصد ٢٠٣ - ٢٠٢، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٣٥/١.

(٢) النص في الكتاب ٣٧٤/١: «وأما قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل، فإن تفعل في موضع نصب، والمعنى حتى تفعل، أو كأنه قال: أو تفعل».

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنباري الخزرجي الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء، كان رأساً في العربية، أخذ عن ابن خروف، ومصعب، والرندي، القراءات عن أبيه، وأخذ عنه الشّلّوبيين.

وله مؤلفات، وقد ولد سنة ٥٧٥ هـ، ومات بتونس سنة ٦٤٦ هـ. انظر بغية الوعاة ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٤) ذكرت هذا قبل قليل عن البيان ٩٩/١.

(٥) الآية: «وَاتَّبَعُوا مَا تَنَوَّأُ الشَّيْطِينُ عَلَى مُلْكِ سَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيْطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَإِلَ هَرُوتَ وَمَرُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانَ =

المراد<sup>(١)</sup> معنى الغاية، نعم<sup>(٢)</sup> هو<sup>(٣)</sup> ظاهر فيما أنسده ابن مالك في قوله<sup>(٤)</sup> :

ليس العطاء من الفضول سماحةٌ حتى تجود وما لديك قليلٌ

= منْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرُونَ مِنْهُمَا مَا يُقْرِبُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَوْرِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَعْلَمُونَ مَا يَصْرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ أَشْرَكَهُمْ مَا كَلُّهُ فِي الْأَخْرَةِ مِنْ حَلْقَتِهِ وَلَيُسَكِّنَ مَا شَكَرُوا بِهِ أَفْسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ<sup>﴿﴾</sup>. سورة البقرة/١٠٢، وانظر البحر المحيط ٣٣٠/١.

(١) ذهب إلى هذا شيخه أبو حيان، قال في البحر ٣٣٠/١ «حتى هنا حرف غاية، والمعنى: انتفاء تعليمهما أو إعلامهما، على اختلاف القولين في «يَعْلَمَان» إلى أن يقولا: إنما نحن فتنة».

(٢) نعم: ليس في م ٢١/٢ ب، بل فيه: وهو ظاهر.. كذا النص.

(٣) أي معنى الاستثناء.

(٤) البيت للمقنع الكندي، وهو من أبيات ثلاثة أوردها أبو تمام في باب الأضياف والمديح، وهي:  
نَزَلَ الْمُشِيبُ فَأَيْنَ تَذَهَّبُ بَعْدَهُ      وَقَدْ ازْعُوْيَتْ وَحَانَ مِنْكَ رَحِيلُ  
كَانَ الشَّبَابُ خَفِيفَةً أَيَّامُهُ      وَالشَّيْبُ مَحْمَلُهُ عَلَيَّ ثَقِيلُ  
ليـسـ العـطـاءـ...ـ الـبـيـتـ.

وذكر العيني أنه لم يقف على اسم قائله.

والفضول: جمع فضل، وهو الزيادة، والسماحة: الجود.

والشاهد في البيت محيء «حتى» بمعنى «إلا أن»، فحتى هنا بمعنى الاستثناء.  
قال أبو حيان في شرح التسهيل: «ومثال المرادفة لـ«إلا أن» ما أنسده المصنف مستشهاداً على أن  
«حتى» بمعنى «إلا» قولُ الشاعر: ليس العطاء...»

وقد أغنانا ابن المصنف عن الرد على أبيه في ذلك فقال: «وأرى أنك لو جعلت «إلى أن» مكان  
«حتى» يعني في البيت الذي أنسده والده لم يكن المعنى فاسداً» انتهى.

وإذا احتمل أن تكون «حتى» فيه للغاية فلا دليل في البيت على أن «حتى» بمعنى «إلا أن».

وال المقـنـعـ الـكـنـدـيـ هوـ مـحـمـدـ بـنـ عـمـيرـ،ـ كـانـ أـجـمـلـ النـاسـ وـجـهـاـ،ـ وـأـمـدـهـمـ قـامـةـ،ـ وـكـانـ إـذـاـ أـسـفـرـ عـنـ  
وـجـهـهـ لـقـعـ،ـ أـيـ:ـ أـصـيـبـ بـالـعـيـنـ،ـ فـكـانـ يـقـنـعـ دـهـرـهـ،ـ فـشـمـيـ الـمـقـنـعـ،ـ وـهـوـ شـاعـرـ مـقـلـ منـ شـعـراءـ الدـوـلـةـ  
الأـمـوـيـةـ،ـ وـكـانـ لـهـ مـحـلـ كـبـيرـ وـشـرـفـ وـسـؤـدـدـ فـيـ كـنـدـةـ.

وفي قوله<sup>(١)</sup> :

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بِاطَّلَأْ  
حَتَّى أَبْرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا

لأن ما بعدهما<sup>(٢)</sup> ليس غاية<sup>(٣)</sup> لما قبلهما، ولا مُسَبِّبا<sup>(٤)</sup> عنه<sup>(٥)</sup>.

وجعل ابن هشام من ذلك الحديث<sup>(٦)</sup> : «كُلُّ مَوْلُودٍ يُؤْلَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونُ

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٠٠، وشرح السيوطي ٣٧٢/١، وهمع الهوامع ٤/١١٣، والجني الداني ٥٥٥/٥٥٥، والتسهيل ٢٣٠، والعيني ٤١٢/٤، وشرح الأشموني ٢٩٣/٢، والبحر المحيط ٣٣٠/١ وشرح الحماسة للتبريزي ١٢٥/٤ - ١٢٦، وانظر أيضاً ٩٣/٤.

(١) هذا رجز، قائله امرؤ القيس لما سمع أنّ بنى أسد قتلوا آباء وبعده:

يَا خَيْرُ شِيخِ حَسَبًا وَنَائِلًا \* وَخَيْرُهُمْ قَدْ عَلِمُوا شَمَائِلًا  
وَأَيْرًا: أَهْلَكَ، وَقُولَهُ: شَيْخِي، أَيْ لَا يَذْهَبُ دَمُ شَيْخِي، وَأَرَادَ بِالشَّيْخِ وَالَّدَّهِ، وَبِاطَّلَأْ: هَدْرَا.  
وَالشاهد في البيت ما تقدّم من كون «حتى» فيه بمعنى: إِلَّا أَنْ.

وفي شرح البغدادي: «قال ابن وحبي [كذا] لا نزاع في الاحتمال والجواز المجرد، ولكن معنى الاستثناء أَتَسْ وإن كان قليلاً في استعمال حتى فيه».

وتقدّمت ترجمة امرؤ القيس. انظر الآيات في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٠٤، وشرح الشواهد للسيوطى ٣٧٢/١، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢، وحاشية الصبان ٣/٢٩٨، وهمع الهوامع ٤/١١٣، وانظر الديوان ١٣٤.

(٢) أي: ما بعد «حتى» التي في البيت الأول، و«حتى» التي في البيت الثاني، وهو الجود مع القلة، والإبارة لذينك الحسين.

(٣) وهو انتفاء كون العطاء من الفضول سماحة في البيت الأول، والانتقاء وانتفاء ذهب شيخه باطلاً في البيت الثاني.

(٤) وكلما هذين الأمرين في خير المنع.

(٥) وفي م ٣٢/٥ ب: «.. قبلهما ولا مستنى عنه» كذا!!.

(٦) في همع الهوامع ٤/١١٣ قال ابن هشام الخضراوي في حديث: كل مولود.. إلخ عندي أنه يجوز أن يكون «على الفطرة» حالاً من الضمير، و«يولد» في موضع خبر، و«حتى» بمعنى «إِلَّا أَنْ» المنقطعة، كأنه قال: إِلَّا أَنْ يكون أبواه، والمعنى: لكن أبواه يهودانه أو ينصرانه).

أبواه هما اللذان يهودانه أو<sup>(١)</sup> ينصرانه أو يمجسانه<sup>(٢)</sup> »؛ إذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون<sup>(٣)</sup> «حتى» فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علة<sup>(٤)</sup> لليهودية والنصرانية، فتكون<sup>(٥)</sup> فيه<sup>(٦)</sup> للتعليل<sup>(٧)</sup>، ولنك أَن تحرجَهُ على<sup>(٨)</sup> أَن فيه<sup>(٩)</sup> حذفًا، أي: يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون.

= وجاءت الرواية في صحيح مسلم ٢٠٧ / ١٦ «باب القدر»: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه».

وذكر النwoي في تعليقه على الحديث أنه فيه روايات، وهي: «ما من مولود يولد إلا وهو على الملة» وفي رواية «ليس من مولود يولد إلا على هذه الفطرة حتى يعبر عنه لسانه».

ولقد وجدت روايات أخرى في صحيح مسلم، إلا أنني لم أجده الرواية التي أثبتها المصنف وهي قوله: «حتى يكون أبواه..».

وفي فتح الباري ٤٤٢ / ١١ «باب القدر» ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه.. وليس فيه رواية المصنف كما ترى.

(١) وفي ٢١/٢ م ب «وينصرانه».

(٢) زيادة من ١١ م ٣٨ أ.

(٣) في ٢١/٢ م ب «فيكون فيه حتى للغاية».

(٤) كذا في المخطوطات «علة»، وعند الدمامي<sup>١</sup> «علته» بإضافة العلة إلى الضمير العائد إلى الكون المذكور، أي ولا علة كونه يولد على الفطرة هي اليهودية.. وعلته: كذا عند مبارك وزميله، والشيخ محمد محبي الدين، وحاشية الأمير.

(٥) في ٢٣ م ٥٨ أ و ٤٥٨ أ «فيكون» وسقط لفظ «فيه».

(٦) أي حتى، فلم يتبين إلا أن تكون «إلا» الاستثنائية والاستثناء منقطع.

(٧) وفي ٢١/٢ م ب «التعليل».

(٨) في ٥/٣٢ م ب «عن»، وهو تحريف.

(٩) فتكون على تقدير الخلاف بمعنى «إلى».

وتعقبه الدمامي<sup>١</sup> بأن التخريج على هذا متأثر بدون ارتكاب الحذف، وذلك بجعل قوله: و«يولد» صفة المولود، قوله: «على الفطرة» ظرفًا مستقرًا خبراً لمبتدأ، أي: كل مولود يولد مستقرًا على الفطرة حتى يكون أبواه..

ولا ينتصب الفعلُ بعد «حتى» إِلَّا إذا كان مستقبلاً<sup>(١)</sup> ، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلُّم فالنَّصْبُ واجبٌ ، نحو: «لَنْ تَبْرَحْ عَلَيْهِ عَنِّكِفَيْنَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ»<sup>(٢)</sup> ، وإن كان بالنسبة إلى ما<sup>(٣)</sup> قبلها خاصة فالوجهان<sup>(٤)</sup> ، نحو<sup>(٥)</sup> : «وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ

= والمعنى أن استقراره على الفطرة متددٍ إلى أن يقع التهويذ والتصير، فيزول عنده ذاك الاستقرار. انظر  
الحاشية/٢٥٧.

ونقل هذا عنه الأمير، وكان قد قال قبله: «ويتأتى للمصنف تخریج فيه بأنَّ على الفطرة يتعلَّق بحالٍ محدوفة، وحتى غاية لها، أي: كائناً على الفطرة، إلى أن يكون إلخ، وكأن الحال متظاهرة». قلتُ: هذا عين ما ذكره ابن هشام الخضراوي، وقد ذكرت النص عنه قبل قليل نقاًلاً عن همع الهوامع.

(١) وليس بينها وبينها فاصل في اللفظ، وأجاز الأخفش الفصل بينهما بشرط غير مجزوم لفظاً أداته «إِنْ» وقد يكون مُؤَوِّلاً بالمستقبل نحو: سرت حتى أدخل المدينة، فهو ماض في حكم المستقبل، أي: مُؤَوِّل به. انظر الجنى الداني/٥٥٥، وهمع الهوامع ١١٤/٤.

وعلة كونه مستقبلاً أو مُؤَوِّلاً به هو أنَّ «إِنْ» للاستقبال، ولو كان الفعل للحال للزم التناقض بين العامل والمعمول.

(٢) سورة طه ٩١/٢٠ وقد تقدَّمت.

ورجوع موسى عليه السلام كان مستقبلاً بالنظر إلى زمن المتكلِّم بقولهم: «لن تبرح عليه عاكفين»، ومستقبل بالنسبة لعدم الانفكاك عن عبادة العجل.

(٣) أي إلى ذات ما قبلها.

(٤) أي النَّصْبُ على جعل «حتى» بمعنى كي أو إلى، والنَّاصِبُ «أَنْ» مضمرة، وأنَّ وصلتها مُؤَوِّلة بمصدر مجرور بحتى، وإن رفعت الفعل كانت «حتى» ابتدائية.

(٥) الآية: «أَنْ حَيْبَتْهُ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهِمٌ أَلْبَاسَاهُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعْلُوٌ مَنِ نَصَرَ اللَّهَ أَلَا إِنَّ نَصَرَ اللَّهَ قَرِيبٌ». سورة البقرة ٢١٤/٢.

وقد جاء في «حتى يقول» القراءاتان الرفع والنَّصْبُ، وبيان ذلك كما يلي:

١ - قراءة الجمهور «حتى يقول» بالنَّصْب، إِمَّا على الغاية، وإِمَّا على التعليل، أي: وزلزلوا إلى أن يقول الرسول، أو زلزلوا كي يقول الرسول، والمعنى الأول أظهر.

**الْرَّسُولُ** الآية؛ فإنّ قولهم<sup>(١)</sup> إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر<sup>(٢)</sup> إلى زمان قصّ ذلك علينا.

وكذلك<sup>(٣)</sup> لا يرتفع الفعل بعد «حتى» إلا إذا كان حالاً<sup>(٤)</sup> ، ثم إن كانت حاليته

٢ - وقرأ نافع والكسائي ومجاهد وابن محيصن وشيبة والأعرج «حتى يقول» بالرفع، وهي اختيار أبي عبيد، وهي قراءة أهل الحجاز.

قال ابن مجاهد: «وقد كان الكسائي يقرأها دهراً رفعاً، ثم رجع إلى النصب، هذه رواية الفراء، أخبرنا بذلك محمد بن الجهم عن الفراء عنه». وانظر مراجع هاتين القراءتين فيما يلي:

البحر ١٤٠، الكشاف ٢٠٧/١، الإتحاف ١٥٦ - ١٥٧، الحجۃ لابن خالویہ ٩٥، العکبری ١٧٢/١، السبعة ١٨١، الكشف عن وجوه القراءات ٢٩١/١، الرازی ٢٠/٦، إرشاد المبتدی ٢٤٢، معانی الزجاج ٢٨٦/١، التبصرة ٤٣٩، التبیان ١٩٨/٢، المحرر ٢١٣/٢، الطبری ٢١٣/٢، إعراب النحاس ٢٥٤/١، النشر ٢٢٧/٢، التیسیر ٧٠، دمامینی ٢٥٩، حجۃ الفارسی ٢٣٢/٢، المکرر ١٨، الکافی ٦٨، المبسوط ١٤٦، شرح اللمع ١٨١، توضیح المقاصد ٤، شرح الكافیة الشافیة ١٥٤/٣، شرح الكافیة ١٤٣/١، شرح التصریح ٢٣٧/٢، شرح الأشمونی ٢٩٦/٢، البیان ١٥٠/١، أمالی الشجري ٣٧٤/١، شرح المفصل ٣١، ٢٠/٧، الصبان ٢٧٢/٣، فتح القدیر ٢١٥/١، شرح المقدمة المعسبة ٢٣٢/١، معنی اللیب ١٧٠، جمل الزجاجی ١٤٢، التبصرة والتذکرة ٤٢١، الجنی الدانی ٥٥٥، المقتضب ٤٣/٢، معانی الرمانی ١١٩، شرح المفصل ٢٠/٧، الکاب ٤١٧/١، فهرس سیبویہ ١٤، شواهد التوضیح ٧٣، قطر الندى ٩٥، رصف المبانی ١٨٠، اللسان والتاج والصحاح/حت، معانی الفراء ١٣٣/١، بصائر ذوی التمیز/حتی، الأشباه والنظائر ٤٥٧/٤، وانظر ٣٨٦/١.

(١) أي قولُ الرسول والذين آمنوا معه «متى نصر الله ألا إِنْ نَصَرَ اللَّهَ قَرِيبٌ».

(٢) فهو ماض بالنسبة له، وهو زمن تزول الآية.

(٣) في م ١/٣٨٠ ٥٨/٣٠ ب «ولذلك».

(٤) لأنه إذا كان الفعل حالاً لا يصح النصب بأنّ التي للاستقبال، وإلا لزم التناقض، وإذا انتفى النصب تعين الرفع.

بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب<sup>(١)</sup>. كقولك: «سرت حتى أدخلها»، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول<sup>(٢)</sup>، وإن كانت حالتي ليست حقيقة بل كانت محكية<sup>(٣)</sup> رفع، وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية<sup>(٤)</sup> نحو: «وَزَلَّوْا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ» قراءة نافع<sup>(٥)</sup> بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ<sup>(٦)</sup> أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا.

**واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط:**

- أحدها: أن يكون حالاً<sup>(٧)</sup>، أو مسؤولاً بالحال كما مثنا.

- والثاني: أن يكون مسبباً<sup>(٨)</sup> عما قبلها، فلا يجوز: «سرت حتى تطلع الشمس»<sup>(٩)</sup>، ولا «ما سرت حتى أدخلها» و«هل سرت حتى تدخلها».

(١) وتكون «حتى» ابتدائية لا جارّة.

(٢) وقد وجب الرفع عند إرادة الحال، فتقدير أن عاملة معه منافٍ له، وإذا رفع الفعل فحتى حرف ابتداء.

(٣) معنى حكاية الحال أن يفرض ما كان واقعاً في الزمن الماضي واقعاً في الحال فيعبر عنه بلفظ المضارع.

(٤) أي حكاية الحال، بل نظرت للاستقبال بالنظر للزلزال، وهو في الجنى الداني/ ٥٥٥ مؤول بالمستقبل كما في الآية.

(٥) تقدم أنها قراءة الكسائي أيضاً وغيره من القراء.

(٦) أي حين إذا وقع الزلزال، وكان المناسب حذفها لأن «إذ» للماضي، ويقول: حتى حالهم حين الزلزال أن الرسول.. إلخ. انظر حاشية الدسوقي ١٣٧/١.

(٧) الحال الحقيقي كقولك في حال دخولك البلد: سرت حتى أدخلها، والمؤول بالحال كالآية «وَزَلَّوْا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ» على قراءة نافع ومن معه.

(٨) وذلك بأن يكون مضمون ما قبلها مؤدياً إلى حصول ما بعدها، سواء اتصل مضمون الأول بمضمون الثاني نحو: سرت حتى أدخلها الآن، أو لم يتصل نحو: رأى زيد بالأمس مني شيئاً حتى لا أستطيع أن أكلمه اليوم بشيء. انظر دماميني/ ٢٥٩، والدسوقي ١٣٧/١.

(٩) أي إذا قلت ذلك حال طلوع الشمس، فالطلوع ليس مسبباً عما قبلها وهو السير.

أما الأول<sup>(١)</sup> فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني<sup>(٢)</sup> فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم<sup>(٣)</sup> السير، وأما الثالث<sup>(٤)</sup> فلأن السبب<sup>(٥)</sup> لم يتحقق وجوده<sup>(٦)</sup>.

ويجوز: <sup>(٧)</sup> «أَيُّهُمْ سارَ حتَّى يَدْخُلُهَا» و«مَتَى سَرَتْ حَتَّى تَدْخُلُهَا»، لأن السير<sup>(٨)</sup> مُحَقِّق، <sup>(٩)</sup> [فيصح أن يكون سبباً]، وإنما الشك في عين<sup>(١٠)</sup> الفاعل، وفي عين<sup>(١١)</sup> الزمان.

وأجاز<sup>(١٢)</sup> الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً<sup>(١٣)</sup> ، ثم أذَّخَلَتْ أَدَاءُ النفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل «حتى» خاصة.

(١) وهو امتناع: سرت حتى تطلع الشمس.

(٢) وهو امتناع: ما سرت حتى أدخلها.

(٣) بل عن السير نفسه، وهو قوله: ما سرت حتى أدخلها.

(٤) وهو: هل سرت حتى تدخلها.

(٥) وهو السير.

(٦) لأنه استفهام فهو غير محكوم بشروطه، بل هو مشكوك فيه.

(٧) هنا لا يعلم من السائر. لكن السير وقع، فالدخول إن كان حالياً تعين الرفع، وإن كان استقبالياً تعين النصب، وإن كان ماضياً جاز الوجهان. انظر شرح الرضي ٢٤٢/٢.

(٨) أي محكم بحصوله غير مستفهم عنه.

(٩) ما بين الحاصرين زيادة من ٤/٥٨ ب.

(١٠) وذلك في قوله: أَيُّهُمْ سار.. إلخ.

(١١) أي الزمان الذي وقع فيه السير، وهو في قوله: متى سرت... إلخ.

(١٢) ذكر الدمامي/ ٢٥٩ أن الأخفش ذكر مع إجازته أن العرب لم تتكلّم به، ونقل ذلك عن الرضي فكانه إنما أجازه بالقياس لا بالسماع.

قال الرضي: «وقال الأخفش: يجوز: ما سرت حتى أدخلها، بالرفع، إلا أن العرب لم تتكلّم به، وقد غلط فيه». انظر شرح الكافية ٢٤٢/٢.

(١٣) أي أصله: سرت حتى أدخلها، ثم أتى بـ«ما» فقال: ما سرت..

ولو عُرِضَت<sup>(١)</sup> هذه المسألة<sup>(٢)</sup> بهذا المعنى<sup>(٣)</sup> على سيبويه لم يمنع الرفع<sup>(٤)</sup> فيها، وإنما مَنَعَهُ إذا كان النفي مُسَلِّطاً على السبب<sup>(٥)</sup> خاصةً، وكل أحَدٍ يمنع ذلك. والثالث<sup>(٦)</sup> : أن يكون فضلةً، فلا يصح<sup>(٧)</sup> في نحو «سَيْرِي حتَّى أَدْخُلَهَا» لشَاء يبقى المبتدأ بلا خبر<sup>(٨)</sup> ، ولا<sup>(٩)</sup> في نحو: «كَانَ سَيْرِي حتَّى أَدْخُلَهَا» إن قَدِرْتَ  
«كَانَ» ناقصةً، فإنْ قَدِرْتَها تامةً، أو قلت: «سَيْرِي أَمْسٍ<sup>(١٠)</sup> حتَّى أَدْخُلَهَا» جاز  
الرفع<sup>(١١)</sup> ، إِلَّا إِنْ عَلِقَتْ «أَمْسٍ» بِنَفْسِ السَّيْرِ ، لَا باستقرارِ مَحْذُوف<sup>(١٢)</sup> .

(١) الكلام هنا لابن هشام.

(٢) أي على ما ذهب إليه الأخفش.

(٣) أي أن الأصل الإيجاب ثم دخل النفي.

(٤) اعترض بأنه إذا دخل النفي على الكلام برمهته صار قوله: «حتى أَدْخُلَهَا» ليس واقعاً في الحال، بل منفياً، والمعنى: انتفى السير المترتب عليه الدخول، فلذلك أن تقول: لو عرضت على سيبويه لمنعها، وأما جعلها حالاً تأويلاً بأن يقدر لحكاية الحال ثم نفي فهو بعيد. حاشية الدسوقي ١٣٧/١ نقلًا عن الدردير.

(٥) وهو السَّيْرِ.

(٦) من شروط ارتفاع الفعل بعد «حتى».

(٧) أي: الرفع.

(٨) لا يصح الرفع في هذا المثال؛ لأنك إذا رفعت الفعل كانت «حتى» حرف ابتداء، والجملة الواقعة بعدها مستأنفة، فيلزم على هذا خلو المبتدأ «سَيْرِي» من الخبر.

وذهب بعضهم إلى أن الخبر مقدّر في هذه الحال، أي: سَيْرِي حاصل.

وذهب الدماميني إلى أن بقاءه بلا خبر لفظاً مُسَلِّمٌ به، ولا يضرّ، قال: «ومَا أَظَنْهُمْ يَمْنَعُونَ الْمَسْأَلَةَ إِلَّا  
عِنْدَهُمْ تَقْدِيرُ الْخَبَرِ». انظر الحاشية/٢٦٠.

(٩) أي: ولا يجوز الرفع في: كَانَ سَيْرِي... إِلَّا، لأن الناقصة تقضي خبراً، ومع رفع الفعل تكون الجملة مستأنفة كما ذكرت، فتبقى كَانَ الناقصة بغير خبر لفظاً، وتقديره يفسد معناها انظر دماميني/٢٦٠.

(١٠) بزيادة الطرف.

(١١) هذا راجع إلى قوله: «إِنْ قَدِرْتَهَا تامةً»؛ لأن التامة لا خبر لها، وأَمْسٍ: خبر السير، فارتفاع المانع، وهو بقاء المبتدأ بلا خبر.

(١٢) فالمنع باقٍ وهو بقاء المبتدأ بلا خبر.

والثاني من أوجه حتى :

أن تكون عاطفة<sup>(١)</sup> بمنزلة الواو<sup>(٢)</sup> ، إلا أنَّ بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه:

- أحدها: أن لمعطوف «حتى» ثلاثة<sup>(٣)</sup> شروط :

أحدها: أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أنَّ ذلك شرط مجرورها، ذكره<sup>(٤)</sup> ابن هشام الخضراوي، ولم أقف عليه لغيره.

والثاني<sup>(٥)</sup>: أن يكون إما بعضاً من<sup>(٦)</sup> جمع قبلها ك «قدم الحاج»<sup>(٧)</sup> حتى

(١) روى العطف بها سيبويه وغيره من أئمة البصريين، وخالف الكوفيون، فقالوا: «حتى ليست بعاطفة»، ويعربون ما بعدها على إضمار عامل. انظر الجنى الداني /٢٤٦.

قال السيوطي: «والعطف بها قليل، ومن ثم، أي من أجل قوله، أنكره الكوفية، فقالوا: لا يعطف بها البة...». همع الهوامع /٥٢٦٠.

(٢) أي لا تفيد ترتيباً ولا مهلة، وفي معاني الحروف للرماني /١١٩ «فتحري مجرى الواو في العطف»، ومثل هذا في الأزهية /٢٢٣، وفي رصف المباني /١٨١ لم يصرح بأنها بمنزلة الواو، ومثله في الجنى الداني ص /٤٦٤، لكنه قال في ص /٥٥٠: «حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو، خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشري».

وفي شرح الرضي /٢٣٦٩: «وحتى مثلها، يعني مثل ثمَّ في الترتيب والمهلة»، ثم ذهب بعد ذلك إلى أنها لا مهلة فيها.

وفي حاشية الدماميني /٢٦٠ «وصرَّح ابن الحاجب بأنَّ حتى مثل ثمَّ فتفيد الترتيب والمهلة، قال الجزولي: والمهلة في حتى أقل منها في ثمَّ، فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وثم المفيدة للمهلة».

وفي همع الهوامع /٥٢٥٨: «حتى هي كالواو لمطلق الجمع، وقيل هي للتترتيب، قال ابن مالك، وهو دعوى بلا دليل...». وانظر شرح الكافية الشافية /١٢١١.

(٣) بخلاف الواو فلا يشترط في عطفها شروط.

(٤) في همع الهوامع /٥٢٥٩: «قال ابن هشام الخضراوي: ولا تغطِّف إلا ما كان ظاهراً، كما لا تجر إلا الظاهر، قال في المغني: ولم أرَه لغيره».

(٥) أي الشرط الثاني من شروط العطف بها.

(٦) في الجنى الداني /٥٤٧ «أن يكون بعض ما قبلها، أو كبعضه...». وانظر همع الهوامع /٥٢٥٨، وحاشية الدماميني /٢٦٠.

(٧) في م ٣٥٩ /٣ «الحجاج»، ومثله عند الدماميني /٢٦٠.

المُشَاهِدَةُ<sup>(١)</sup> ، أو جزءاً من كُلّ نحو: «أكَلْتُ السُّمْكَةَ حَتَّى رَأَسَهَا» ، أو كجزء نحو: «أعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةَ حَتَّى حَدَّيْثُهَا»<sup>(٢)</sup> ، ويُمْتَنَعُ أَنْ تَقُولَ<sup>(٣)</sup> : «حَتَّى وَلَدُهَا». والذِي يُضَبِّطُ<sup>(٤)</sup> لِكَ ذَلِكَ أَنَّهَا تَدْخُلُ<sup>(٥)</sup> حِيثَ يَصِحُّ دُخُولُ الْإِسْتِثنَاءِ ، وَتَمْتَنَعُ<sup>(٦)</sup> حِيثَ يُمْتَنَعُ؛ وَلَهُذَا<sup>(٧)</sup> لَا يَجُوزُ: «ضَرَبْتُ الرِّجَالَيْنَ حَتَّى أَفْضَلَهُمَا»<sup>(٨)</sup> ، وَإِنَّمَا جَازَ<sup>(٩)(١٠)</sup> :

... حتى نعلمه القاهما

<sup>١١</sup> لأنَّ ألقى الصحفة والزاد في معنى: ألقى ما يُثقله<sup>١٢</sup>.

(١) قال الدماميني: «حيث لا يُرَاذ بالحجاج المجموع من حيث هو المجموع، وإنما كان المشاة حيتاً جزءاً لا جزئياً» .٢٦٠

(٢) وحديثها ليس بجزء ولكنها بمنزلة الجزء.

<sup>٥</sup> وفي الجنى الداني /٤٧ «ومثال كونه كبعض: قدم الصيادون حتى كلامُهم».

(٣) أي: أعجبتني الجارية حتى ولدها، لأنه ليس جزءاً منها ولا بمنزلة الجزء.

(٤) الذي ذكره المصنف هنا مثبت في همم الهوامع .٢٥٩/٥

(٥) النص في م٥/٣٣أ: «أنها تدخل ذلك من حيث يصح..».

(٦) أي ويتمكن دخول «حتى» حيث يمكن دخول الاستثناء، والمراد المتصل، ولهذا لا يجوز: ضربت الرجلين حتى أفضلاهما، ولا صمت الأيام حتى يوماً. انظر هموم الهوامع/٢٥٩، والجني الداني/٤٧٥.

(٧) أي لهذا الضابط.

(٨) لا يجوز لأنه لا يصح تقدير الاستثناء، فلا يقال: ضربت الرجلين إلا أفضلهما.

(٩) قوله: «جاز» جواب عما يقال: إنه يلزم على هذا الضابط امتناع العطف في قول الشاعر؛ لأن الاستثناء المتصل فيه ممنوع لعدم شمول الصحفة والزاد لل فعل مع أنهم أجازوا العطف فيه، فدلل على عدم اعتبار الضابط. انظر دماميني /٢٦١.

<sup>١٠</sup>) تقدُّم البيت قبل قليل عند الحديث عن شرطٍ مخوض «حتى». وانظر شرح الكافية الشافية/  
١٢١١، وسيوبيه ٥٠/١.

(١١) لأن «ألقى الصحيفة والزاد» كذا في المخطوطات، وحاشية الدمامي، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد محيم الدين وحاشيته، الأمين والدسوقي، (لأن إلقاء الصحيفة والزاد...).

۱۲) فی م ۳/۰۹ آ (يُشَقْلُه) کذا.

والثالث<sup>(١)</sup> : أن يكون<sup>(٢)</sup> غايةً لما قبلها إما في زيادة أو نقص، فال الأول<sup>(٣)</sup> نحو: «مات الناس حتى الأنبياء»، والثاني<sup>(٤)</sup> نحو: «زارك الناس حتى الحجاجون»<sup>(٥)</sup>، وقد اجتمعا<sup>(٦)</sup> في قوله<sup>(٧)</sup> :

قهرناكم حتى الكمة فإنكم لتخشوننا حتى بنينا الأصاغر

= وباعتبار هذا التأويل يصح الاستثناء، وفي هم الهوامع ٢٥٩/٥ : «فالتأجل ليست بعض الصحيفة والزاد ولكن كبعضه؛ لأن المعنى ألقى ما يثقله».

(١) أي من شروط معطوف «حتى».

(٢) في م ٥٩ / ٣ «أن تكون». والمراد هنا المعطوف.

(٣) أي ما كان غاية لما قبله في زيادة، فالأنبياء صلوات الله عليهم أرفع الناس منزلة، وأعلاهم شرفاً.

(٤) وهو ما كان غاية لما قبله في نقص.

(٥) في الدمامي ٢٦١ «كفى بنقص صناعتهم قوله عليه الصلاة والسلام: كشب الحجاج خبيث».

(٦) أي الزيادة والنقص.

(٧) لم أهتد إلى قائل البيت.

وجاءت الرواية في م ١٣٨ / ب ٤٥٩ أ «إنكم..»، وعند الدمامي «فأنتم».

وفي حاشية الأمير «فأنتم تهابوننا» وكذا جاء في طبعة مبارك وزميله، فقد نقلنا هذا عن حاشية الأمير، ومثله في حاشية الدسوقي، وطبعة الشيخ محمد محبي الدين..

والكماء: جمع كمي وهو الشجاع المتكمي بسلاح لأنه ستر نفسه بالدرع وغيره.

والشاهد في البيت في شطريه:

ففي صدره في ذكر الكمة، وهذا غاية لما قبله في القوة. وفي عجزه ذكر «بنينا الأصاغر» وهذا غاية لما قبله في الضعف.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٧٣/١، وشرح السيوطي ١٠٧/٣، وهم الهوامع ٥/٢٥٨، وشرح الأشموني ١٠١/٢، وحاشية الصبيان ٩٠/٣، والجنى الداني ٥٤٩، وشرح الكافية الشافية ١٢١٠.

**الفرقُ الثاني<sup>(١)</sup>** : أنها<sup>(٢)</sup> لا تعطفُ الجمل<sup>(٣)</sup> ؛ وذلك لأنَّ شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه، كما قد كناه<sup>(٤)</sup> ، ولا يتاتي ذلك إِلَّا في المفردات<sup>(٥)</sup> ، هذا هو الصحيح، وزعم ابن السَّيِّد<sup>(٦)</sup> في قول امرئ القيس<sup>(٧)</sup> :

**سَرِيَتْ بِهِمْ حَتَّى تَكَلُّ مَطِيَّهُمْ      وَحْتَى الْجَيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ**

فيمن رفع «تكَلُّ» أن جملة «تكَلُّ مَطِيَّهُمْ» معطوفةٌ بحتى على «سرِيَتْ بِهِمْ».

(١) أي بين حتى والواو.

(٢) أي حتى، وفي الجنى الداني ٥٥١ «ولا تكون حتى عاطفة للجمل، وإنما تعطف على مفرد، وذلك مفهوم من اشتراط كون معطوفها بعض المعطوف عليه». وانظر همع الهوامع ٢٩٥/٥.

(٣) بخلاف الواو، فإنها تعطف المفردات والجمل.

(٤) قال الدمامي ٢٦١: «أو يكون بعضاً مما قبلها كما مرّ، ولو غير بهذا فقال: أن يكون بعضاً أو بعض لكان أولى...».

(٥) ذهب الدمامي إلى أنه في بعض الجمل إذا كان مضموناً إحداها بعضاً من مضمون أخرى، وضرب مثلاً على ذلك، وهما: أكرمت زيداً بما أقدرُ عليه حتى أقمت نفسي خادماً له، قال: «إِقَامَةُ نَفْسِكَ خادماً بعضاً من الإِكْرَامِ بِمَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ».

وكذا قوله: بخل علي زيد بكل شيء حتى منعني دانقاً، قال: «فَقَنْعَ الدَّانِقُ بعضاً من البخل بكل شيء»، وقد نصَّ علماء المعاني في باب الفصل والوصل على أنَّ الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الأولى، كقوله تعالى: «أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ \* أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَمِهِ وَبَنِيهِ»، الآية. الشعراة ٢٦/١٣٢. انظر ص ٢٦١.

(٦) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى، وقد تقدّمت ترجمته.

(٧) الرواية عند سيبويه: حتى تكَلُّ عَزِيَّهُمْ، وفي موضع آخر «.. مَطِيَّهُمْ» وفي الديوان: مطوت بهم . وحتى هنا حرف غایة تقع بعدها الجمل المستأنفة لا حتى العاطفة وذلك لمصاحبتها الواو، وزعم ابن السَّيِّد أنها عاطفة لجملة «تكَلُّ..» على جملة «سرِيَتْ بِهِمْ».

قال: «وأئمَّا من رفع فليست الجملة مخوضة الموضع، ولكنها معطوفة على «سرِيَتْ» كأنه قال: سريت بهم حتى كَلَّتْ..»

والشطر الثاني ليس مثبتاً في ٢٢/٢م أولاً ولا في ٣٣/٥م بـ.

والثالث<sup>(١)</sup>: أنها<sup>(٢)</sup> إذا عَطَفْتُ على مجرور أُعِيد<sup>(٣)</sup> الخافض، فرقاً بينها<sup>(٤)</sup> وبين الجارأة، فتقول: «مررت بالقوم حتى بزید»، ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف، نحو: «عجبت من القوم حتى بنיהם»<sup>(٥)</sup>، وقوله<sup>(٦)</sup>:

جُودُ يُمناكَ فاضَ في الْخَلْقِ حَتَّىٰ      بائِسٌ دَانَ بِالإِسَاعَةِ دِينَا  
وهو حَسَنٌ، ورَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ<sup>(٧)</sup> ، وَقَالَ فِي الْمَثَالِ<sup>(٨)</sup> : هِي جَارَةٌ؛ إِذْ لَا يُشْرِطُ

= وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٠٨/٣، وشرح السيوطي ٣٧٤/١، وشرح المفصل ٥/٨٧٩، ٣١/٧، ١٥/٨، ١٩، وهمع الهوامع ٢٥٩/٥، وشرح الأشموني ١٠٢/٢، ومعاني القرآن، للفراء ١٣٣/١، والكتاب ٤١٧/١، ٢٠٣/٢، والمقتضب ٤٠/٢، الديوان/٩٣.

(١) أي من الفرق بين حتى والواو.

(٢) أي حتى.

(٣) انظر همع الهوامع ٢٥٩/٥، والجني الداني ٥٥١، وبيان آراء المتقدمين كما يلي.

- ابن عصفور: يعاد الخافض رجحانًا لا وجوباً.

- وابن الخباز وأبو عبد الله المعروف بالجليس النحوي: يعاد الخافض وجوباً.

- ابن مالك: إن لم يتعين العطف وجب إعادة الخافض. وانظر التسهيل ١٧٥ - ١٧٦.

(٤) أي بين حتى العاطفة...

(٥) حتى هنا عاطفة لبنيهم على القوم.

(٦) البيت مجهول قائله، ودان بالإساءة أي تعبد بها، أي اتخاذها عادة وطريقاً كالدين الذي يتبعه به الإنسان، والمعنى أن جوده عَمَّ من أساء ومن لم يُسَئ. والشاهد فيه هو أن «حتى» عطفت بائساً على الخلق.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١١٣/٣ - ١١٤، وشرح السيوطي ٣٧٧/١، وهمع الهوامع ٢٦٠/٥.

(٧) انظر نص أبي حيان فيه في همع الهوامع ٢٦٠/٥.

(٨) وهو «عجبت من القوم حتى بنיהם».

في تالي الجارَّةُ أَنْ يَكُونَ بعضاً أَوْ كَبِيعَضاً<sup>(١)</sup> ، بِخَلَافِ الْعَاطِفَةِ ، وَلِهَذَا مُنْعِيَا<sup>(٢)</sup> : «أَعْجَبْتِنِي الْجَارِيَّةُ حَتَّى وَلَدُهَا» ، قَالَ<sup>(٣)</sup> : «وَهِيَ فِي الْبَيْتِ مُحْتَمَلَةً»<sup>(٤)</sup> انتهى<sup>(٥)</sup> .

وَأَقُولُ<sup>(٦)</sup> : إِنَّ شَرْطَ الْجَارَّةِ التَّالِيَّةِ مَا يُفْهَمُ الْجَمْعُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورُهَا بعضاً أَوْ كَبِيعَضاً<sup>(٧)</sup> ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ<sup>(٨)</sup> فِي بَابِ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَأَقْرَأَهُ أَبُو حِيَانَ<sup>(٩)</sup> عَلَيْهِ ، وَلَا يَلْزَمُ<sup>(١٠)</sup> مِنْ امْتِنَاعِ «أَعْجَبْتِنِي الْجَارِيَّةُ حَتَّى ابْنُهَا» امْتِنَاعُ «عَجَبَتْ مِنِ الْقَوْمِ حَتَّى بَنَيْهُمْ» ؛ لَأَنَّ اسْمَ الْقَوْمِ يَشْمَلُ أَبْنَاءَهُمْ<sup>(١١)</sup> ، وَاسْمُ الْجَارِيَّةِ لَا يَشْمَلُ ابْنَهَا<sup>(١٢)</sup> .

- (١) حتى يمتنع في المثال كونها جارة؛ إذ بنو القوم ليسوا بعضهم ولا كبعضهم، وإذا لم يكن هذا شرطاً فلا مانع من جعلها في المثال جارة. انظر دماميني ٢٦٢.

(٢) لأن الولد ليس بعضاً ولا كبعض.

(٣) أي أبو حيأن.

(٤) أي محتملة لأن تكون جارة أو عاطفة؛ فإن البائس بعض الخلق، قال الدماميني: «ومع الاحتمالين لا ينتهض الدليل».

(٥) أي كلام أي حيأن.

(٦) القول هنا للمصنف.

(٧) أي فلا يصح على هذا إطلاق أي حيأن القول بأنه لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض، بل ذلك مقيد بما إذا لم يكن ما قبلها مفهماً للجمع، وأما إذا كان مفهماً فلا بد من اشتراطه. وعقب الدماميني قائلاً: «إذا كان هذا شرطاً فليم أهمله المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة؟». ص ٢٦٢.

(٨) نص ابن مالك في التسهيل ٤٦ «ومجرورها إما بعض لما قبلها من مفهم جمع إفهاماً صريحاً أو غير صريح وإما كبعض».

(٩) وإذا كان هذا فليم خالفه هنا. وفي م ٥/٣٣ ب «ابن حيأن» كذا!!

(١٠) في م ٥/٣٤ أ «فلا يلزم».

(١١) في م ٤/٥٩ أ «الأبناء».

(١٢) وذهب الدماميني إلى أن لأبي حيأن أن يقول: إنما يشمل القوم الأبناء إذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك، والقرينة هنا قائمة، وهي إضافة البنين إلى ضمير القوم، فليم أن المراد من القوم غير بنيهم، وإنما =

ويظهر لي أن الذي لاحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصح أن تحل فيه «إلى» محل «حتى» العاطفة فهي فيه محتملة للجارة، فيحتاج حينئذ<sup>(١)</sup> إلى إعادة الجار عند قصد العطف<sup>(٢)</sup>، نحو: «اعتكفت<sup>(٣)</sup> في الشهر حتى في آخره»<sup>(٤)</sup>، بخلاف المثال<sup>(٥)</sup> والبيت السابقين، وزعم ابن عصفور أن إعادة<sup>(٦)</sup> الجار مع «حتى» أحسن، ولم يجعلها واجبة.

\* \* \*

= لم تصح الإضافة، وحينئذ يستوي المثلان في أن تالي «حتى» فيما ليس ببعضًا مما قبله، لكنه في مثال الجارية علم من جهة الوضع، وفي مثال القوم علم من جهة القرينة. انظر ص/٢٦٢.

- (١) أي حين إذ يقع الاحتمال بسبب ذلك.
- (٢) فيتغير المراد ويرتفع الاحتمال.
- (٣) في م/٥٩ أ «اعتكف».
- (٤) فإذا قلنا «حتى آخره» ولم نعد «في» احتملت وجهين: العطف على الشهر، والجر، وإذا أعدنا «في» ارتفع هذا الاحتمال وخلصت للعطف.

- (٥) هو: عجبت من القوم حتى بنיהם، فلا يقال: عجبت من القوم إلى بنיהם، فالاحتمال غير وارد، ومثله البيت: جود يمناك.. حتى بائس، فلا يقال إلى بائس.
- وتعقب الدمامي المصطف فقال: «هذا كما ترى دعوى عارية عن الدليل، وأي مانع يمنع من كون العجب من القوم انتهى إلى بنיהם، وفيض الجود في الخلق انتهى إلى البائس، فيكون المحل صالحًا لإالي فتأمله». انظر الحاشية/٢٦٣.
- (٦) يثبت هذا الخلاف من قبل، ورأي ابن عصفور وغيره.

## تنبيه

العطفُ بحتى قليل<sup>(١)</sup> ، وأهل الكوفة ينكرونه البتة، ويحملون نحو: « جاء القوم حتى أبوك»<sup>(٢)</sup> ، و«رأيُهم حتى أباك»<sup>(٣)</sup> ، و«مررت بهم حتى أبيك»<sup>(٤)</sup> على أن «حتى» فيه ابتدائية، وأن<sup>(٥)</sup> ما بعدها على إضمار عامل<sup>(٦)</sup> .

الثالث من أوجه حتى: أن تكون<sup>(٧)</sup> حرف ابتداء، أي حرفًا يبدأ<sup>(٨)</sup> بعده الجمل، أي ستأنف<sup>(٩)</sup> ، فتدخل<sup>(١٠)</sup> على الجملة الاسمية كقول جرير<sup>(١١)</sup> :

فما زالت القتلى تمجُّ دماءها بِدجلة حتى ماء دجلة أشكَل

(١) انظر همع الهوامع ٢٦٠/٥.

(٢) التقدير فيه: جاء القوم حتى جاء أبوك، وحتى على هذا عند أهل الكوفة ابتدائية.

(٣) والتقدير عند الكوفيين: رأيُهم حتى رأيت أباك.

(٤) والتقدير فيه: مررت بهم حتى مررت بأبيك، وفي هذا المثال حذف الجار وباقي عمله، وهو شاذٌ.

(٥) « وأن» ليست في م٢/بـ بـ.

(٦) من جنس المتقدم قبل «حتى» يعمل فيما بعدها.

(٧) في م٥/٣٣ بـ «أن يكون».

والنص نفسه في الجنى الداني ٥٥١ - ٥٥٢ «القسم الثالث حتى الابتدائية، وليس المعنى أنها يجب أن يليها المبتدأ والخبر، بل المعنى أنها صالحة لذلك، وهي حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام، فيقع بعدها المبتدأ والخبر...، ويليها الجملة الفعلية..» قائلً ما عند المصنف بنص المرادي وتأمل !!.

وانظر همع الهوامع ١٦٩/٤ ، ورصف المباني ١٨٠/٤ والخزانة ١٤١/٤ .

(٨) في م٣٩/١ أ: «تببدأ» كذا بالباء من فوق. وهذا سواه.

(٩) في م٦٠/٣ أ «أي ستأنف» بالياء من تحت.

(١٠) في م٢٢/٢ بـ وم٥/٣٤ أ «فيدخل..» بالياء من تحت، ومثله في طبعة مبارك وزميله.

(١١) البيت من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل، وذكر ما أوقعه الجحاف بيسي تغلب.

= وتمجُّ: تقدُّف، وفيه رواية أخرى، تمور، ومعناه: تجري، والأشكل الذي يخالفه حمرة.

وقول الفرزدق<sup>(١)</sup> :

**فَوَاعْجَبَ حَتَّى كُلَّيْبَ تَسْبِينِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ  
وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ قَبْلَ «حَتَّى» فِي هَذَا الْبَيْتِ يَكُونُ مَا بَعْدَ «حَتَّى» غَايَةً لَهُ،  
أَيْ : فَوَاعْجَبَ يَسْبِينِي النَّاسُ حَتَّى كُلَّيْبَ تَسْبِينِي<sup>(٢)</sup> ، وَعَلَى الْفَعْلِيَّةِ<sup>(٣)</sup> الَّتِي  
فَعَلَهَا مَضَارِعٌ كَفَرَاءٌ نَافِعٌ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى «حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ»<sup>(٤)</sup> بِرْفَعٍ «يَقُولُ»،**

= والشاهد في البيت أن «حتى» فيه ابتدائية.  
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١١٤/٣، وشرح السيوطي ٣٣٧/١، والخزانة ٤/١٢٤، والعيني ٤/  
٣٨٦، وشرح المفصل ١٨/٨، وهمع الهوامع ٤/٥٧، ١٦٩، والجني الداني ٥٥٢، والديوان/  
٤٧٥ واللسان والتاج/شكل.

(١) البيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريراً، وهي من النفائض، ونهشل ومجاشع ابنا دارم، ومجاشع  
قبيلة الفرزدق، ونهشل أعمامه، وهو أشرف من كليب. ورواية الديوان: فيا عجيبي.  
والشاهد في البيت هو أن «حتى» ابتدائية.

قال سيبويه في باب «حتى» بعد إنشاد هذا البيت: «فتحى هنا بمنزلة إذا، وإنما هي كحرف من  
حروف الابتداء».

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٢٠/٣، وشرح السيوطي ٣٧٨/١، وشرح المفصل ١٨/٨،  
٦٢، والكتاب ٤١٣/١، والخزانة ٤١٣/٣، ٦٦٩، ١٤١/٤، وهمع الهوامع ٤/١٦٩،  
والديوان ٤١٩/١، والنفائض ٩٩٦، ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/١، رصف المباني ١٨١.

(٢) قال الدماميني: «ويلزم في الاسمية الواقعه بعد حتى أن يكون خبر المبتدأ فيها من جنس الفعل  
المتقدم نحو: ركب القوم حتى الأمير راكب، ولو قلت: حتى الأمير ضاحك لم ينفذ». وأخذ الدماميني هذا عن الرضي ثم قال: «وهذا يتأنّى في بيت الفرزدق، وأماماً في بيت جرير المتقدم،  
وفي قول أمير القيس سريت بهم...، فيه نظر». انظر حاشية الدماميني ٢٦٣. ولم أهتد إلى موضع  
هذا النص في شرح الرضي.

(٣) أي: وتدخل «حتى» الابتدائية على الجملة الفعلية.

(٤) الآية من سورة البقرة ٢١٤، وقد تقدّمت عند الحديث عن نصب المضارع، وقد ذكرت فيما تقدّم  
قراءة نافع وتحريجهها.

وكقول حسان<sup>(١)</sup> :

يُغْشَوْنَ حَتَّىٰ مَا تَهِرُّ كَلَابُهُمْ      لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوادِ الْمُقْبَلِ

وعلى الفعلية التي فعلوها ماضٍ، نحو: «حتى عفوا و قالوا»<sup>(٢)</sup>، وزعم ابن مالك أن «حتى» هذه جارأة<sup>(٣)</sup>، وأن بعدها «أن» مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفاً<sup>(٤)</sup>،

(١) البيت من قصيدة لحسان مدح بها آل جفنة من ملوك الشام، والهير: الثباح، ويغشون: أي يأتهم الناس وهم يرجون فضلهم، فمتنازلاً لهم لا تخلو من الأضيف. وهم لا يسألون عن عدد القادمين إليهم، وهذا ما أراده بالسواد المقبل.

والشاهد فيه أن حتى ابتدائية، وقد جاء بعدها جملة فعلية فعلها مضارع، وهي قوله «تهير كلابهم». قال سيبويه: «ويدلك على «حتى» أنها من حروف الابتداء أنك تقول: حتى إنه ليفعل ذلك، كما تقول: فإذا أنه يفعل ذاك، ومثل ذلك قول حسان: يغشون...».

وحسان هو أبو الوليد، حسان بن ثابت بن المنذر الأنباري من بني التجار، وأمه الفزعية، وهي بنت حنفية من بني الخزرج، عاش في الجاهلية ستين سنة، ومثلها في الإسلام، فهو من المخضرمين، مات في زمن معاوية عام أربعة وخمسين، وقد كف بصره في آخر عمره.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٢٤/٣، وانظر فيه ٨٩/٢ - ٩٠، والخزانة ٢٤١/٢، والكتاب ٤١٣/١، وشرح السيوطي ٣٧٨/١، والشعر والشعراء ٣٠٥/١، والديوان ١٨٠.

(٢) الآية: **﴿ثُمَّ بَدَّلَنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْمُحَسَّنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ أَبْيَانَنَا الْضَّرَّةُ وَأَسْرَرَنَا فَلَأَخْذُنَّهُمْ بَعْنَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾**. سورة الأعراف ٩٥/٧.

ومعنى عفوا: كثروا وتناسلو، أو كثرت أموالهم وأولادهم. وانظر الجنى الداني ٥٥٢.

(٣) التقدير إلى أن عفوا وقالوا: كذا عند ابن مالك، وفي همع الهوامع ١٧٠/٤ «خلافاً لابن مالك في زعمه أنها جارأة قبل الفعل الماضي بإضمار «أن» بعدها على تأويل المصدر» ووجدت مثل هذا عند العكري في التبيان ٥٨٤/١ قال «أي: إلى أن عفوا، أي كثروا».

وفي الجنى الداني ٥٥٢ «والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب خلافاً للزجاج، فإنه ذهب إلى أن «حتى» هذه جارأة، والجملة في موضع جر بـ «حتى» وهو ضعيف، قال ابن الخباز: لأنه يفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل، وذلك غير معروف».

(٤) هذا الذي ردّ به ابن هشام سبقة إليه شيخه أبو حيان. انظر همع الهوامع ١٧٠/٤، وحاشية الدماميني ٢٦٤.

وفيه تكُلُّف<sup>(١)</sup> إضمار من غير ضرورة، وكذا قال<sup>(٢)</sup> في «حتى» الداخلة على «إذا» نحو: «**حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ**<sup>(٣)</sup>: إنها الجارّة، وإن «إذا» في موضع جرّ بها.

وهذه المقالة<sup>(٤)</sup> سبقه إليها الأخفش<sup>(٥)</sup> وغيره، والجمهور على خلافها، وأنها<sup>(٦)</sup>

(١) يعني أن «حتى» الابتدائية تدخل على الفعلية كما تدخل على الاسمية، ف يجعلها جارّة يستدعي إضماراً لم تدع إليه ضرورة، وإن كان إضمار «أن» بعد «حتى» سائغاً شائعاً لكن حيث تدعو إليه ضرورة بأن يقع بعدها المضارع منصوباً.. انظر دماميني/٢٦٤.

(٢) أي ابن مالك.

(٣) الآية: «**وَلَقَدْ صَدَقْتُمُ اللَّهَ وَعْدَهُ إِذْ تَحْسُونَهُمْ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَيْتُكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الَّذِي كَانَ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفْتُمْ عَنْهُمْ لِبَتَّيْكُمْ وَلَقَدْ عَفَّ اللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ**». سورة آل عمران ١٥٢/٣.

قال أبو حيان في البحر ٧٩/٣: «إذا في قوله: إذا فشلت، قيل بمعنى إذ، وحتى حرف جر، ولا جواب لها إذ ذاك، ويتعلق بتحسونهم، أي: تقتلونهم إلى هذا الوقت. وقيل: حتى: حرف ابتداء دخلت على الجملة الشرطية كما تدخل على جمل الابتداء...».

وانظر حاشية الشهاب ١٧٨/٦، وكذلك ٧١/٣.

و عند القرطبي ٢٣٦/٤: «.. وقيل: حتى بمعنى إلى، وحيث لا جواب له، أي: صدقكم الله وعده إلى أن فشلتكم، أي كان ذلك الوعد بشرط الثبات».

(٤) وهي جعل «إذا» في محل جر بحتى.

(٥) بحثت عن هذا في كتابه «معاني القرآن» ولم أهتد إلى مقالته هذه.

وقال ابن عطية في المحرر ٣٧٠/٣: «.. يحتمل أن تكون حتى غاية مجردة كأنه قال: إلى أن فشلتكم، ويقوّي هذا أن «إذا» بمعنى إذ، لأن الأمر قد انقضى، وإنما هي حكاية حال فتستغنى «إذا» على هذا النظر عن جواب...، والأظهر الأقوى أن «إذا» على بابها تحتاج إلى جواب، وتكون «حتى» حرف ابتداء على نحو دخولها على الجمل». وانظر التبيان للعكيري ٣٠١.

(٦) أي «حتى».

حرف ابتداء، و«إذا» في موضع نصب بشرطها<sup>(١)</sup> أو جوابها<sup>(٢)</sup>.

والجواب<sup>(٣)</sup> في الآية ممحض، أي: امتحنتم، أو انقسم قسمين؛ بدليل «منكم من يُرِيدُ الدُّنيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ»، ونظيره حذف جواب «لما» في قوله تعالى: «فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ»<sup>(٤)</sup>، أي انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك.

وأمام قول ابن<sup>(٥)</sup> مالك: إن «فِيْنَهُمْ مُّقْتَصِدٌ» هو الجواب فمبني على صحة مجيء جواب «لما» مقرروناً بالفاء<sup>(٦)</sup>، ولم يثبت، وزعم<sup>(٧)</sup> بعضهم أن الجواب في الآية الأولى<sup>(٨)</sup> مذكور، وهو «عصيتم» أو «صرفكم»، وهذا مبني على زيادة<sup>(٩)</sup>

(١) كذا عند المحققين.

(٢) كذا عند الأكثرين، وتقدم هذا في باب «إذا».

(٣) هذا لأبي حيان، قال في البحر ٢٩/٣: «ويظهر لي أن الجواب الممحض غير ما قدّره، وهو انقسم إلى قسمين، ويدل عليه ما بعده، وهو نظير «فلما نجّاهم إلى البر فمنهم مقتصد» التقدير: انقسموا إلى قسمين: فمنهم مقتصد..».

أتري هذا من اتفاق الخواطر بين ابن هشام وشيخه؟! وانظر حاشية الشهاب ٣/٧١.

(٤) الآية: «وَإِذَا غَشِيْهِمْ مَوْجٌ كَالظُّلْلَلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِمَا يَرَى إِلَّا كُلُّ خَتَارٍ كَفُورٌ». سورة لقمان ٣١/٣٢.

(٥) وهو قول أبي حيان أيضاً.

(٦) يأتي هذا في باب «لما»، فقد ذهب ابن مالك إلى أن جوابها يكون فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقررونة يإذا الفجائية أو بالفاء.

(٧) من هنا إلى قوله «ولم يثبت ذلك» سقط من م ٢/٢ ب.

(٨) سورة آل عمران ٣/١٥٢، وقد تقدّمت.

(٩) قال هذا الفراء، وانظر كتابه معاني الفراء ١/٢٣٨ وانظر باب الواو فيما يأتي «فهي واو دخولها كخروجها، وهي الزائدة، أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة». وانظر رصف المبني / ٤٢٥.

الواو وثم<sup>(١)</sup> ، ولم يثبت ذلك.

وقد دخلت «حتى» الابتدائية على الجملتين: الاسمية والفعلية في قوله<sup>(٢)</sup> :

**سَرِيَّثُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلُّ مَطِيهِمْ      وَحَتَّى الْجَيَادُ مَا يُقَدِّنْ بِأَرْسَانِ**

فيمن رواه برفع «تكلّ» ، والمعنى<sup>(٣)</sup> حتى كُلُّ ، ولكنه جاء<sup>(٤)</sup> على حكاية<sup>(٥)</sup> الحال الماضية، كقولك<sup>(٦)</sup> : «رأيت زيداً أمس وهو راكب» ، وأما من نَصَبَ<sup>(٧)</sup> فهي «حتى» الجارة<sup>(٨)</sup> كما قَدَّمنا ، ولا بُدَّ على النَّصِبِ من تقدير زمن مضارف إلى «تكلّ»<sup>(٩)</sup> ، أي إلى زمان<sup>(١٠)</sup> كلال مطيهيم.

(١) تقدّمت زيادتها في بابها، وقد قال هذا الكوفيون والأخفش، وانظر الخزانة ٣/٥٨٨.

(٢) تقدّم البيت قبل قليل، وهو لامرئ القيس.

والجملة الفعلية: تَكَلُّ مَطِيهِمْ ، والاسمية: الْجَيَادُ مَا يُقَدِّنْ بِأَرْسَانِ.

(٣) أي سرت بهم حتى كُلُّ.

(٤) جاء النص في طبعة مبارك وزميله: «ولكنه جاء بلفظ المضارع على حكاية» ولم أجدها في المخطوطات، ولكنهما نقلنا النص عن حاشية الأمير، وكذا جاء فيها، وأثبتت الشيخ محمد محبي الدين الريادة بين حاصرتين: [بلفظ المضارع] كذلك، ولم أجده هذه الزيادة عند الدماميني.

(٥) ذهب الدماميني إلى أن هذا ليس بمعني لاحتمال أن يكون «تكل» للحال حقيقة بأن يكون أخبر بهذا في حال كلال المطي، كما تقول: سرت إلى المدينة حتى أدخلها، وأنت في حالة الدخول. انظر ص ٢٦٥.

(٦) وهذا حكاية للحال الماضية، فالعامل ماضٍ، وقد جاءت الحال «وهو راكب» مقيدة لهذا العامل، فتكون الحكاية واقعة في الماضي.

(٧) أي نصب الفعل «تكلّ» في بيت امرئ القيس.

(٨) إذا نسبت فهي تنصب بأن مضمرة، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها في محل جر، وبذلك تكون «حتى» داخلة على مفرد، ويقى في البيت شاهد واحد في عجزه، وهو دخول «حتى» على الجملة الاسمية: وَحَتَّى الْجَيَادُ مَا يُقَدِّنْ بِأَرْسَانِ.

(٩) كذا في م ٣٩/١ ب والمطبوع، وسقط قوله «إلى تكل أي..» من بقية المخطوطات، فالنص: من تقدير زمن مضارف إلى زمان كلال مطيهيم.

(١٠) أي سرت بهم إلى زمان..

وقد يكون الموضع صالحًا لأقسام «حتى» الثلاثة<sup>(١)</sup>، كقولك: «أكلت السمكة حتى رأسها»، فلنك أن تخفض على معنى «إلى»<sup>(٢)</sup> وأن تنصب على معنى «الواو»<sup>(٣)</sup> ، وأن ترفع<sup>(٤)</sup> على الابتداء<sup>(٥)</sup> ، وقد روي<sup>(٦)</sup> بالأوجه الثلاثة قوله<sup>(٧)</sup> :

**عَمَّفْتُهُمْ بِالنَّدِي حَتَّى غُواصُهُمْ فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غِيْ وَذِي رَشَدٍ** وَقُولُهُ<sup>(٨)</sup> :

... حتى نغلّه ألقاها

- (١) كونها حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء.

(٢) أي: أكلت السمكة إلى رأسها.

(٣) أي: أكلت السمكة ورأسها، وحتى هنا عاطفة.

(٤) أي: أكلت السمكة حتى رأسها مأكول، ودخول الرأس في الأكل لا خلاف فيه على النصب والرفع، وأما الأول ففيه خلاف.

(٥) دسوقي ١٤١/١ في نسخة «على معنى الابتداء»، قال: أي والخبر ممحظف، وهو مأكول.

(٦) هذا مأخوذ عن أبي حاتمان شيخ المصنف من شرح التسهيل، وانظر النص في شرح الشواهد للبغدادي

١٣٢/٣، والجني الداني ٥٥٣.

(٧) البيت غير معروف قائله.

وعلمه شملتهم، النَّدِي: العطاء، الغُواة: جمع غَاوٍ من الغواية، وهي الضلال، والرُّشْد: الاهتداء والشاهد في البيت: رفع غواتهم، ونصبه، وجره.

أما الرفع، فعلى أن «حتى» حرف ابتداء، وغواتهم: مبتدأ والخبر محذوف.  
وأما النصب فهو بعطف «حتى» له على الضمير المنصوب في «عمتهم».

وأما الجر فهو «بحتى»، وهو الوجه الثالث فيها، والبصريون لا يجيزون فيه أن يكون مبتدأ إلا إذا كان ما بعده يصلح أن يكون خبراً، وقد أجاز ذلك بعض الكوفيين.

قال أبو حيـان: «ولـن صـحـ في «غـواـتـهـمـ» الرـفـعـ عنـ العـرـبـ كـانـ حـجـةـ لـهـذـاـ المـذـهـبـ». (الكتاب المأثور)

وذكر المرادي الخلاف، وما ذكره أبو حيان ثم قال: «فإن صَحَّ الرفع في «غواتهم» كان حجّة على الجواز».

<sup>٣</sup> انظر البيت في الجنى الداني / ٥٥٣، وشرح الشواهد للبغدادي . ١٣٢/٣

(٨) تقدّم البيت قبل قليل، وانظر الجني الداني/٥٥٣.

**فالجُرُّ على أنْ حتَّى جَارَةٍ، والرُّفُعُ على أنْ حتَّى ابتدائيةٍ، ونُعلِّمُ مبتدأً، وألقاها: خَبْرٌ، والنَّصْبُ عَلَى =**

إلا أنَّ بينهما<sup>(١)</sup> فرقاً من وجهين:

- أحدهما: أنَّ الرفع<sup>(٢)</sup> في البيت الأول شاذٌ، لكون الخبر غير مذكور<sup>(٣)</sup>، ففي الرفع تهيئة العامل<sup>(٤)</sup> للعمل، وقطعه عنه، وهذا قول<sup>(٥)</sup> البصريين، وأوجبوا إذا قلت: <sup>(٦)</sup> «حتى رأسها» بالرفع أنْ تقول «مأكول»<sup>(٧)</sup>.
- والثاني: أنَّ النصب في البيت الثاني<sup>(٨)</sup> من وجهين:
- أحدهما: العطف<sup>(٩)</sup>.
- والثاني إضمار العامل<sup>(١٠)</sup> على شريطة التفسير، وفي البيت الأول من وجه واحد<sup>(١١)</sup>.

= أنَّ حتى عاطفه، أو على أنها ابتدائية، ويكون النصب بفعل مقدار يفسِّر الظاهر المتأخر عنه، ويكون من باب الاستغلال.

(١) أي بين البيتين.

(٢) وهو رفع «غواتهم» على الابتداء.

(٣) وهذا لا يجوز عند البصريين وأجازه الكوفيون.

(٤) تهيتها للعمل جعله صالحًا له، وقطعه: منعه من العمل الذي كان صالحًا له، قوله: عمتهم، مُهِيأً للعمل فيما بعد حتى وهو «غواتهم» وعمله النصب، وقطعه نشأ من رفع «غواتهم».

(٥) كلام المصنف يشعر أنَّ هذا كلامهم جميعاً، وعند ابن الحاجب ما يدل على أنه كلام بعضهم.  
انظر دمامي/٢٦٥، وحاشية الأمير ١١٥/١ - ١١٦.

(٦) في المثال: أكلت السمكة حتى رأسها.

ورفع الرأس هنا موجب لقطع الفعل «أكل» عن العمل الذي كان صالحًا له، وهو النصب، فإذا صرِّح بالخبر فقيل: مأكول، لم يق في تهيئة العامل للعمل.

(٧) أي لا بد من التصرِّح بالخبر، فإذا لم تصرِّح به تكون قد هيأت العامل للعمل في الاسم، ثم قطعته عنه.

(٨) وهو قوله: ألقى الصحيفة..

(٩) في ٣٤/٥ م أـ «أحدهما النصب».

(١٠) أي: حتى ألقى نعله ألقاهما، وحتى: هنا ابتدائية لا عاطفة؛ إذ الواقع بعدها جملة على هذا التقدير، وتقدم أنها لا تعطف الجمل.

(١١) في ٦٠/٤ ب زيادة: «من وجه واحد وهو العطف على الضمير المنصوب في عمتهم».

وإذا قلت : «قام القوم حتى زيد قام» جاز<sup>(١)</sup> الرفع والخض<sup>(٢)</sup> دون النصب<sup>(٣)</sup> ، وكان لك في الرفع أوجه<sup>(٤)</sup> :

- أحدها : الابتداء<sup>(٤)</sup> .
- والثاني : العطف<sup>(٥)</sup> .
- والثالث : إضمار الفعل<sup>(٦)</sup> .

والجملة التي بعده<sup>(٧)</sup> خبر على الأول<sup>(٨)</sup> ، ومؤكدة<sup>(٩)</sup> على الثاني ، كما أنها كذلك<sup>(١٠)</sup> مع الخضر ، وأما على الثالث<sup>(١١)</sup> فتكون الجملة مفسرة .

- (١) أي في زيد ، والرفع على بجعل «حتى» ابتدائية .
- (٢) والخض على بجعل «حتى» بمعنى إلى ، أي : قام القوم شيئاً فشيئاً إلى زيد قام . كذا ! لأن الناصبة لا تدخل على الأسماء .
- (٣) وخبره الجملة بعده «قام» .
- (٤) وذلك على الفاعل المتقدم «القوم» .
- (٥) على شريطة التفسير فيكون «زيد» فاعلاً لفعل محنوف يفسره ما بعده ، أي : قام القوم حتى قام زيد .
- (٦) أي بعد «زيد» .
- (٧) وهو على تقديره مبتدأ ، ومحل الجملة التي بعده الرفع على الخبرية .
- (٨) على جعله فاعلاً لفعل محنوف فتكون الجملة الثانية وهي «قام» مؤكدة للجملة المقدمة «حتى قام زيد» .
- (٩) أي مؤكده كذلك في حال خضر «زيد» ، ولم يبدُ لي وجه التأكيد إلا أن يردد إلى أول الجملة ، وهي «قام القوم ..» ، إذ زيد من القوم فأخبر بقيامه أولاً ثم أكده بالفعل قام ، فإن أراد المصنف هذا فقد كان ، ولم أفهم من حديثه غير هذا !! .
- (١٠) أي من قولك «زيد فاعل بمحنوف» ، أي حتى قام زيد قام ، فتكون الجملة الثانية «قام» مفسرة للأولى .

وزَعَمَ بعضُ المغاربةِ أَنَّه لا يجوزُ «ضربُتُ القومَ حتى زَيْدٌ ضربَتُه» بالخُفْضِ<sup>(١)</sup>، ولا بالعطفِ<sup>(٢)</sup>، بل بالرُفعِ<sup>(٣)</sup>، أو بالنصبِ<sup>(٤)</sup> بإضمارِ فعلٍ؛ لأنَّه يمتنع جعل «ضربَتُه» توكيداً لـ«ضربتُ القوم»، قال: وإنما جازَ الخُفْضُ في<sup>(٥)</sup> «حتى نعله» لأنَّ ضمير «أَلقاها»<sup>(٦)</sup> للصَحِيقَةِ، ولا يجوزُ على هذا الوجه<sup>(٧)</sup> أنْ يُقدَّر<sup>(٨)</sup> أنه<sup>(٩)</sup> للنَّعْلِ.

ولا مَحَلٌ<sup>(١٠)</sup> للجملة الواقعَة بعد «حتى» الابتدائيةِ، خلافاً للزَّجاجِ وابن

(١) لا يجوزُ الخُفْضُ لأنَّه إذا خُفِضَ أفادَ أنَّ الضربَ مُسْلَطٌ على «زيْدٍ» فيكون «ضربَتُه» توكيداً لـ«ضربتُ القوم»، وهو لا يجوزُ.

(٢) أي بحيث يكون منصوباً، قوله: ولا بالعطفِ أي: ولا بالنصبِ على العطفِ، ولم يجز هؤلاء النَّصْب؛ لأنَّ الضربَ يكون مسلطاً على «زيْدٍ»، فيكون «ضربَتُه» توكيداً لـ«ضربتُ القوم».

(٣) على أنه مبتدأ خبره «ضربَتُه».

(٤) وذلك على إضمارِ فعلٍ على شريطة التفسيرِ، أي: ضربَتْ زَيْدًا ضربَتَه.

(٥) في البيتِ: ألقى الصحيفةَ كي يخففَ رحله...

(٦) فيكون التقدير على هذا: ألقى الصحيفة.. حتى نعله ألقى الصحيفةَ كذلك!

(٧) أي الخُفْضُ الذي هو أحدُ الوجوهِ الثلاثةِ في «نعله».

(٨) أي في ضمير «أَلقاها» المنصوبُ أنه للنَّعْلِ، لأنَّ الجملةَ حينئذٍ لا تصلحُ أن تكون مؤكدةً لـ«أَلقى الصحيفة»، فيمتنع التركيبُ على هذا التقديرِ كما امتنع: ضربَتُ القومَ حتى زَيْدٌ ضربَتَه، على تقدير التأكيدِ، وأمّا إذا قُدِّرَ أنَّ ضمير «أَلقاها» عائدٌ إلى الثلاثةِ: الصحيفةِ، والزادِ، والنَّعْلِ، جازَ التأكيدُ بلا شك لارتفاعِ المحنورِ. دماميٍّ ٢٦٦.

(٩) أي ضمير «أَلقاها» عائدٌ للنَّعْلِ.

(١٠) قال المرادي في الجنى الداني/ ٥٥٢ «والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب خلافاً للزجاجِ، فإنه ذهب إلى أنَّ «حتى» هذه جارَة، والجملة في موضع جرٍ بـ«حتى»، وهو ضعيف...».

وفي همع الهوامع/ ٤٧٥ «وقد اختلف في جُمْلِي أَلْهَا محلَّ أمْ لَا؟ ومنشأ الخلافُ أهي مستأنفة أم لا؟ الأولى: الجملة بعد «حتى» الابتدائية كقوله: حتى ماءِ دجلةِ أشكَل. فقال الجمهورُ: إنَّها مستأنفة فلا محل لها، وقال الزجاجُ وابن درستويه: إنَّها في موضع جرٍ بحتى، ورُدَّ بأنَّ حروفَ الجر لا تُعلقُ عن العمل».

دُرُسْتَوِيْهُ، زعماً أنها في محل جَرْ بحتٍ، ويردُهُ<sup>(١)</sup> أن حروف الجر لا تُعلق<sup>(٢)</sup> عن العمل، وإنما<sup>(٣)</sup> تدخل على المفردات، أو ما في تأويل<sup>(٤)</sup> المفردات، وأنهم<sup>(٥)</sup> إذا أوقعوا بعدها<sup>(٦)</sup> «إن» كسروها<sup>(٧)</sup>، فقالوا: «مَرِضَ زِيدٌ حتى إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ»، والقاعدة أن حروف<sup>(٨)</sup> الجر إذا دخلت على «أن» فتحت همزتها، نحو: «ذَلِكَ يَانَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ»<sup>(٩)</sup>.

\* \* \*

- (١) هذا الرد ليس للمصنف فقد قال ابن الخباز: «لأنه يفضي إلى تعليق حروف الجر عن العمل وذلك غير معروف». انظر الجنى الداني/٥٥٢، والدماميني/٢٦٦.
- (٢) معنى التعليق منع العمل لفظاً لقيام مانع، وهذا ثابت في الأفعال، ولم يثبت في العروض الجارة.
- (٣) في م ٦١/٣ أ «وأنها».
- (٤) نحو: عجبت من ذلك قائم، أي: من قيامك.
- (٥) هذا رد ثان على الزجاج وابن درستويه، حاصله أن حروف الجر إذا دخلت على «إن» فتحت همزتها، فلو كانت «حتى» هنا حرف جر وكانت فتحت همزة «إن» معها، ولما كانت «حتى» الابتدائية تدخل على «إن» وهي مكسورة الهمزة، فبطل كونها حرف جر.
- (٦) أي بعد «حتى» الابتدائية.
- (٧) أي كسرروا همزتها.
- (٨) كذا في م ٦١/٣ أ و ٤٠/٤ ب و ٥٥/٣٤ ب «.. حروف الجر إذا دخلت..» ومثلها في الدماميني، وفي م ١ و ٢ وطبعه مبارك وزميله، وكذا حاشية الأمير، وطبعه الشيخ محمد محبي الدين «حرف الجر إذا دخل».
- (٩) الآية: «ذَلِكَ يَانَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَإِنَّهُ يَحْيِي الْمَوْتَىٰ وَإِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» سورة الحج ٦/٢٢.

٤٠ - حیث

حيث: وطيء<sup>(١)</sup> تقول<sup>(٢)</sup>: حَوْثُ<sup>(٣)</sup> ، وفي الثناء فيهما<sup>(٤)</sup>: الضم تشبيهاً بالغaiات<sup>(٥)</sup>؛ لأن الإضافة إلى الجملة كلا<sup>(٦)</sup> إضافة؛ لأن أثراها - وهو الجر - لا يظهر، والكسر على أصل التقاء الساكنين<sup>(٧)</sup> ، والفتح للتخفيف<sup>(٨)</sup>.

(١) طيئ قبيلة من النمر من اليمن، سُميت باسم أبيها طيئ بن أدد بن زيد بن كهلان بن سباء بن حمير، وربما خُفِّف بحذف الهمزة. انظر حاشية الأمير ١١٦/١.

(٢) في م ٢٢/٢ ب «يقولون».

(٣) في هموم الهوامع ٢٠٥/٣ قال السيوطي: «ولغة طيء إبدال يائها واواً، فيقولون: «حُوت»، وفي ثائها أيضاً الحركات الثلاث».

وزعم ابن سيده أن الأصل «حُوت» وأن «حيث» فرع عنها. انظر الدماميني ٣٦٧.  
والذي وجدته في المحكم في ٣٣٢/٣ «ح ي ث»: «حيث ظرف من الأمكنته مبهم مضموم، وبعض العرب يفتحه، وزعموا أن أصلها الواو، وإنما قلبوا الواو ياء قلب الخبرة، وهذا غير قوي». ومن هذا النص ترى أن نقل الدماميني غير دقيق.

(٤) أي حيث وحْوَثُ، وانظر التسهيل/٩٧.

(٥) وهي ما قطع عن الإضافة، وبنبي مثل: قبل وبعد، والجهات الست، وقد سميت غاية لصيروتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطاً. انظر شرح الكافية ٢/١٠٢، والدماميني ٢٦٧، وانظر شرح المفصل ٤/٩١.

(٦) الأصل الإضافة إلى المفردات، والإضافة إلى الجملة كلاً إضافة، لأنها لا يظهر عليها أثر الإضافة فأثبتت الغایات المقطوعة عن الإضافة. ونصّ المصنف في همم الهوامع ٢٠٥/٣.

(٧) سكون الياء وسكون الوقف على الثناء، انظر التسهيل / ٩٧.

(٨) لثلا يتتابع ياء وكسر، ففرّوا إلى الفتح طلباً للخففة. وانظر البحر المحيط ٤/٢١٦، والكتاب ٤٥/٢.

وقال العكيري في التبيان ١/٥٣٧ «وقد روی حيث بفتح الثاء، وهو بناء عند الأکثرين، وقيل فتحة إعراب».

ومن العرب<sup>(١)</sup> من يُعرب «حيث»، وقراءة من قرأ «مَنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ»<sup>(٢)</sup> بالكسر تحتملها<sup>(٣)</sup> ، وتحتمل لغة البناء على الكسر.

وهي للمكان اتفاقاً<sup>(٤)</sup> ، قال الأخفش<sup>(٥)</sup> : «وقد ترد للزمان» ، والغالب كونها في

(١) هم بنو فقعن، وهم حيٌّ من بني أسد. انظر البحر المحيط ٤/٢١٦، والتسهيل ٩٧، شرح الكافية الشافية ٩٥٢، شرح المفصل ٤/٩١.

(٢) الآية من سورة الأعراف ١٨٢/٧ ونصّها: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِعَيْنِنَا سَنُنَذِّرُهُمْ مَنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

- أما قراءة الجماعة وبالضم «حيث»، وهو بناء.

- وقرئ «من حيث» بالكسر، وهو يتحمل الإعراب، والبناء.

وفي التاج: «قال الكسائي: «.. وسمعت في بني العارث بن أسد بن العارث بن ثعلبة وفي بني فقعن كلها يخضونها في موضع الخفظ، وينصبونها في موضع النصب، فيقولون: من حيث لا يعلمون، وكان ذلك حيث التقى».»

وانظر هذه القراءة في شذور الذهب ١٣٠، ومعنى الليب ١٧٦، وهم مع الهوامع ٣/٢٠٦، والتاج للسان والصحاح والمحكم والمصباح / حيث، وشرح المفصل ٤/٩١. وكتابي «معجم القراءات».

(٣) أي تحتمل الإعراب.

(٤) انظر همع الهوامع ٣/٢٠٧، وفي المقتضب ٣/١٧٥ «وحيث ظرف من المكان» وانظر فيه ٢/٥٤. ٤/٣٤٦.

وفي الكتاب ٢/٣١١: «وأما حيث فمكان بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد...»، وانظر شرح المفصل ٤/٩١.

(٥) في التسهيل ٩٧ «وقد يراد بها الحين عند الأخفش» واحتاج الأخفش بقول طرفة:  
**للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه**

أي في زمن الهدایة، وقد ردّ هذا الدمامي لاحتمال المكان فيه  
وانظر همع الهوامع ٣/٢٠٧، وشرح المفصل ٤/٩٢.

وقد ردّ هذا أيضاً ابن مالك لاحتمال إرادة المكان على ما هو له في الأصل؛ إذ المعنى: أين مشى، لاحين مشى. انظر الخزانة ٣/١٦٢.

محل نصب على الظرفية<sup>(١)</sup>، أو خفضِ بمن<sup>(٢)</sup> ، وقد تُخْفَضُ بغيرها<sup>(٣)</sup> ، كقوله<sup>(٤)</sup> :

(١) وقد تنصب على المفعولية، وقد تنصب على التمييز..، وهي عند أبي حيان ظرف لا يتصرف، فلا يكون فاعلاً ولا مفعولاً به، ولا مبتدأ، انظر همع الهوامع ٢٠٨/٣، والمقتضب ٣٣٤/٤، ٣٣٩.

(٢) كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ حَيَثْ حَرَجَتْ فَوْلَ وَجْهَكَ سَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ سورة البقرة ١٤٩/٢.

(٣) أي بغير «من» فتجزأ بالباء، وهو نادر، كقول الحصين بن بكير الربعي:

### كان منا بحيث يُفْكِي الإزارا

وقد يجر بالي و«في». انظر همع الهوامع ٢٠٧/٣ - ٢٠٨، وشرح الشواهد للبغدادي ١٣٣/٣.

(٤) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى، ومطلعها:

**بِأَمْنِ أُمْ أَوْفَى دَمْنَةً لَمْ تَكُلِّمِ بِحَرْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَشَّلِّمِ**

وفي البيت رواية أخرى: إلى حيث. وصدر البيت ما أثبته بين حاصرين، وفي حاشية الأمير: «فشدّ ولم يُفْزِعْ بيوتاً كثيرةً»، ومثله عند مبارك وزميله، وعند الشيخ محمد محبي الدين: «ولم يُنْظَرْ بيوتاً كثيرةً».

وفي شرح السيوطي: «ولم تُفْزِعْ» كما على البناء لما لم يُسْمَعْ فاعله.

وقصة البيت أنه لما اصطلححت قبيلة ذبيان مع قبيلة عبس امتنع حصين بن ضمضم من هذا الصلح، واستتر من القبيليتين، لأنّ ورد بن حابس العبسي كان قتل هرم بن ضمضم، وهو أخو حصين هذا، فحلف حصين لا يغسل رأسه حتى يقتل ورداً، أو رجلاً منهم، ثم أقبل رجلٌ منبني عبس، فنزل بحسين بن ضمضم، فلما علم أنه عبسي قتله، فكاد الصلح يتৎقض، فسعى بالصلح وتحمل الدية الحارث بن عوف وهرم بن سنان المريّبين.

قوله: فشدّ: أي: حمل حصين على العبسي فقتله. قوله: ولم تُفْزِعْ بيوت كثيرةً: أي: لم يعلم أكثر قومه بفعله.

وأراد بالبيوت الأحياء والقبائل. ولو علموا بفعله لفزعوا، أي: لأنّا ثنا العبسي.

وقوله: إلى حيث ألقـت رحلـها: أي حيث كان شدة الأمر، يعني موضع الحرب، وأمـقـقـشـعـمـ: كنية الحرب، ويقال كنية المنيـةـ.

والمعنى: أنّ حصينا شدّ على العبسي فقتله بعد الصلح، وحين سكتت الحرب، ويقال: هو دعاء على الحصين، أي خالف الجماعة، وعدا على الرجل، فصيـرـهـ اللـهـ إـلـىـ هـذـهـ الشـدـةـ.

الشاهد فيه: خفض «حيث» بإضافة «لدى» إليها، ففارقـتـ بذلكـ الـظـرـفـيـةـ.

[فَشَدَّ وَلَمْ تَفْرَعْ بِيُوتُ كَثِيرَةٍ] لَدِي حَيْثُ<sup>(١)</sup> أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَسْعَمِ  
وَقَدْ تَقَعُ<sup>(٢)</sup> مَفْعُولًا بِهِ<sup>(٣)</sup> وَفَاقًا لِلْفَارَسِيِّ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ: «اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ  
رِسَالَتَهُ»<sup>(٤)</sup>؛ إِذَاً الْمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ نَفْسَ الْمَكَانِ الْمُسْتَحْقَقُ لَوْضِعُ الرِّسَالَةِ فِيهِ، لَا  
شَيْئًا فِي الْمَكَانِ، وَنَاصِبُهَا «يَعْلَمُ»<sup>(٥)</sup>، مَحْذُوفًا مَذْلُولًا عَلَيْهِ بِ«أَعْلَمُ» لَا بِ«أَعْلَمُ» نَفْسِهِ؛

٣

= انظر: شرح الشواهد للبغدادي ١٣٣/٣، وشرح السيوطي ٣٨٥/١، وهمع الهوامع ٢٠٨/٣، والخزانة ١٥٧/٣، وما بعدها، وانظر الديوان/٢٢.

(١) في م/١ «لَدِي حَيْثُ» وفي م/٦١ ب «لَدِي حَيْثُ»، وفي الباقي من غير ضبط.

(٢) أي: حيث.

وَفِي طَبْعَةِ مَبَارِكٍ وَزَمِيلِهِ «وَقَدْ تَقَعَ حَيْثُ» كَذَا مُصَرَّحًا بِهَا، وَلَيْسَ فِي الْمُخْطُوطَاتِ، وَمُثَلُهُ فِي  
حَاشِيَةِ الْأَمِيرِ ١١٦/١، وَوَضْعُهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ الدِّينُ بَنْ حَاصِرَتِينَ إِشَارَةً إِلَى زِيادَتِهِ مِنَ  
الْحَوَاشِيِّ، وَلَمْ أَجِدْهَا فِي نَصِّ الدَّمَامِيِّيِّ.

(٣) في همع الهوامع ٢٠٨/٣ نقل السيوطي نص أبي حيان أن الصحيح أنها لا تتصرف، فلا تكون  
فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ.. وانظر الخزانة ١٧٥/٣.

(٤) قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ أَيَّاهُ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُوقَنَ مَثَلَ مَا أُوْقِنَ رَسُولُ اللَّهِ أَعْلَمُ حَيْثُ  
يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيِّصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَفَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ يَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَنْكُرُونَ﴾  
سورة الأنعام ٦/١٢٤.

هذا الرأي للحوفي، ومثله لأبي البقاء، ورد أبو حيان نصبهما على المفعولية.

(٥) قال أبو حيان في البحر ٤/٢١٦: «وَقَالُوا: حَيْثُ، لَا يَمْكُنُ إِقْرَارُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، قَالَ الْحَوْفِيُّ: لَأَنَّهُ لَا  
يَكُونُ فِي مَكَانٍ أَعْلَمُ مِنْهُ فِي مَكَانٍ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ ظَرْفًا كَانَتْ مَفْعُولًا عَلَى السَّعْدَةِ، وَالْمَفْعُولُ عَلَى  
السَّعْدَةِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ «أَعْلَمُ» لَأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولَاتِ، فَيَكُونُ الْعَالَمُ فِيهِ فِعْلٌ دَلِيلٌ عَلَيْهِ «أَعْلَمُ».  
وَقَالَ أَبُو الْبَقاءِ وَالْتَّقْدِيرِ: يَعْلَمُ مَوْضِعُ رِسَالَتِهِ، وَلَيْسَ ظَرْفًا لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: يَعْلَمُ فِي هَذَا الْمَكَانِ كَذَا  
وَكَذَا، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَكَذَا قَدْرُهُ ابْنُ عَطِيَّةَ..

[قال أبو حيان]: وما قاله من أنه مفعول به.. تأباه قواعد النحو؛ لأن النحو نصوا على أن «حيث» من  
الظرف التي لا تتصرف، وشدّ إضافة «لَدِي» إلَيْهَا، وجرّها بالباء، ونصوا على أن الظرف الذي يتسع  
فيه لا يكون إلا متصرفًا، وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب «حيث» على المفعول به لا على السعة  
ولا على غيرها.

لأن أَفْعَل التفضيل لا يناسب المفعول به<sup>(١)</sup> ، فإن أَوْلَتَه بِعَالِم جاز أن ينصلبه في رأي<sup>(٢)</sup> بعضهم .

ولم تقع<sup>(٣)</sup> اسمًا لـ «إن»<sup>(٤)</sup> خلافاً لابن<sup>(٥)</sup> مالك؛ ولا دليل له<sup>(٦)</sup> في قوله<sup>(٧)</sup> :

إِنْ حِمَّى اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيٌّ بِهِ حِمَّى فِيهِ عِزَّةٌ وَآمَانٌ

= والذي يظهر لي إقرار «حيث» على الظرفية المجازية على أن تضمن أعلم معنى ما يتعدى إلى الطرف، فيكون التقدير: الله أَنْفَدَ عِلْمًا حيث يجعل رسالته، أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز كما قلنا..).

وانظر المحرر ٥/٣٤٠، وحاشية الأمير ١/١١٧، والتبيان ١/٥٣٧، وشرح الكافية ١/٨٧، والشمني

١/٢٦٨.

(١) لا يناسب أَفْعَل التفضيل المفعول به مع بقائه على معنى التفضيل باتفاق؛ لضعف مشابهته لل فعل، فإن وُجِدَ ما يُؤْهِمُ ذلك قدر ناصب المفعول الواقع بعده محدوفاً كما فعل السابقون، وقد تبعهم المصطف. وانظر في هذا شرح الكافية ٢/٢١٩.

(٢) صرَحَ بهذا ابن مالك في التسهيل قال: «ولا يناسب مفعولاً به، وقد يُذَلِّ على ناصبه، وإن أَوْلَ بما لا تفضيل فيه جاز على رأيِّي أن ينصلبه» انظر ص ١٣٥، وشرح الكافية ٢/٢٢٠ - ٢١٩ . والدماميني ٢٦٨، والخزانة ٣/١٥٧.

(٣) في م ٥ / «ولم يقع».

(٤) في طبعة مبارك وزميله: لـ «آن» كذا بهمزة مفتوحة، ومثله في طبعة الشيخ محمد محبي الدين ١٣٢.

(٥) قال ابن مالك: تصرُّفها نادر، ومن وقوعها مجردة عن الظرفية إن حيث.. البيت، ويأتي الحديث عنه. وانظر همع الهوامع ٣/٢٠٨.

(٦) أي لابن مالك.

(٧) البيت مجهول القائل، والشاهد فيه عند ابن مالك خروج «حيث» عن الظرفية، ومجيئها اسمًا لـ آن. وقد ردَّ هذا أبو حيان، وجعل «حمى» اسمها مؤخراً، والظرف خبراً مقدماً كقولهم: إن عندك زيداً. وتعقب البغدادي أبا حيان، فقال: «وفي نظر [أي في تخريرجه] فإن هذا الحمل غير مراد، وإن المعنى: إن مكاناً استقرَ فيه جماعة أنت راعيهم وحافظتهم هو حمى فيه العزة والأمان». انظر شرح البغدادي ٣/١٣٩، والخزانة ٣/١٥٧، ولم يذكره السيوطي.

لجواز تقدير «حيث» خبراً، و«حمى»<sup>(١)</sup> اسمًا<sup>(٢)</sup> ، فإن قيل: يُؤدي إلى جعل المكان<sup>(٣)</sup> حالاً في المكان<sup>(٤)</sup> ، قلنا: هو نظير<sup>(٥)</sup> قولك: «إنَّ في مكةَ دارَ زيدٍ»، ونظيره في الزمان<sup>(٦)</sup> «إنَّ في يوم الجمعة ساعة الإجابة».

وتلزم<sup>(٧)</sup> «حيث» الإضافة إلى جملة<sup>(٨)</sup> : اسمية<sup>(٩)</sup> كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر<sup>(١٠)</sup> ،

(١) هذا تخریج أبي حیان.

(٢) في م ٦١/٣ ب «اسم إن».

(٣) وهو الحمى.

(٤) وهو محل الاستقرار، بخلاف تقریر ابن مالك فإنه ليس فيه إلا الإخبار عن مكان استقرار من يرعاه المدحوب بأنه مكان فيه عِزَّة وأمان، وهذا لا محذور فيه. انظر دمامي/٢٦٨، والدسوقي ١٤٣/١.

(٥) أي من جهة أن الأصغر متذرع في الأكبر، والكل ظرف للجزء، أي هو من ظرفية الخاص في العام، ولو كان ذلك العام اعتباراً كما هنا؛ لأن مكان من هو راعيه ليس أعم من المكان الذي يحميه بحسب المفهوم. دسوقي/١٤٣.

(٦) صحيح مسلم ١٣٩/٦ - ١٤٠ «عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إنَّ في الجمعة لساعة لا يوافقها مسلم يسأل الله فيها خيراً إلا أعطاه إياه، قال: وهي ساعة خفيفة» باب الجمعة وفي الحديث روایات أخرى.

وانظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٤٤/٢ - ٣٤٥ «باب الساعة التي في يوم الجمعة».

(٧) في م ٦١/٤ أ و ٣٤/٥ ب «ويلزم».

(٨) النص في همع الهوامع ٢٠٦/٣، وشرح الكافية الشافية/٩٣٧، وفي م ٦١/٣ ب و ٣٤/٥ «الجملة».

(٩) في شرح التصریح على التوضیح ٣٩/٢: «شرط الإضافة إلى الاسمیة ألا يكون الخبر فيها فعلًا، نص على ذلك سیبویه». وانظر الكتاب ٥٤/١.

(١٠) قال الدمامي في الحاشية/٢٦٨: «أكثر من إضافتها إلى الاسمیة، وذلك لأنَّ «حيث» دالة على المجازاة في المكان كإذ في الزمان نحو: حيث تجده فأكرمه، وكانت موقعاً للفعلية، لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمال «إذا»، ولعدم عراقتها في المجازاة دخلت على الاسمیة التي جرَّأها اسمان اتفاقاً نحو: اجلس حيث زيد جالس».

ومن ثم<sup>(١)</sup> ترجم<sup>(٢)</sup> النصب في نحو «جلست حيث زيداً أراه»، وندرت إضافتها إلى المفرد<sup>(٣)</sup> كقوله<sup>(٤)</sup> :

[ونطعْنُهم حيث الْجَبَا بَعْدَ ضَرْبِهِم]      بِيَضِّ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ  
[أنشده ابن مالك]<sup>(٥)</sup> ، والكسائي<sup>(٦)</sup> يقيسه.

(١) أي ومن وجهة كون إضافتها إلى الفعلية أكثر.

(٢) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك وزميله ١٧٧ «رَجَح». وترجم النصب على الرفع لأنه ملزم لعدم استعمالها على أكثر حالاتها بخلاف النصب.

انظر دماميني ٢٦٧٨، والدسولي ١٤٤/١، وهمع الهوامع ٣/٢٠٦.

قلت: هذا الذي رجحه هنا رأى غيره في أوضح المسالك ١٠/٢ في باب الاشتغال. وتعقب ابن مالك حيث ذهب إلى النصب بعد حيث في المثال: حيث زيداً تلقاء أكرمه. وانظر شرح التصريح

.٣٠١/٢

(٣) انظر التسهيل ٩٧.

(٤) البيت غير معروف قائله، ونسبة العيني إلى الفرزدق، وليس في ديوانه، وصدره ما أثبته بين معقوفين، ويروى: تحت الجبا، وكذا تحت الكل، ويروى عجزه: من تحت لوث العمائم ونطعهم: بضم العين، وأجاز الفراء الفتح، والجبا: جمع لجبا وقيل: جبوا بالكسر، وهو ما يحتفي به، وذلك بأن يجمع ظهره وساقيه بعمامته، والبيض: السيف، الموضعي: القواطع، لِي العمائم: لفها على الرؤوس.

والشاهد في البيت إضافة «حيث» إلى «الجبا»، ثم إلى «لي العمائم»، أي: إضافته إلى المفرد، وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٤٠ وما بعدها، وهمع الهوامع ٣/٢٠٦، والخزانة ٣/١٥٢، وشرح التصريح ٢/٣٩، وشرح الكافية الشافية ١/٩٣٨، وشرح الأشموني ١/٥٠٧، وشرح السيوطي ١/٣٨٩، وأوضح المسالك ٢/١٩٣، وحاشية الصبان ٢/٢٤٣، والعيني ٣/٣٨٧ «الفرزدق»، وشرح المفصل ٤/٩١ و ٩٢، الارتشاف ١٤٤٩، شرح المفصل ٤/٩١.

(٥) ليس في المخطوطات، وهي زيادة من حاشية الأمير ١/١٧١، وقد أثبتتها عنه مبارك وزميله في ص ١٧٧ وكذا الشيخ محمد محبي الدين فقد وضعها بين معقوفين انظر ص ١٣٢.

(٦) في شرح التصريح ٢/٣٩ «ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي» وانظر الخزانة ٣/١٥٥ ونص الكسائي فيه منقول من الارتشاف لأبي حيان، انظر الارتشاف ١٤٤٩.

[١) ويمكن أن يُخَرِّج عليه قول الفقهاء: من حيث أَنَّ كذا].

وأندرُ من ذلك [٢) إضافتها إلى جملة [٣) محدوفة] ، كقوله [٤) :

**إذا رَيْدَةً من حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرِئَاهَا خَلِيلٌ يَوَاصِلُهُ**

(١) هذه الزيادة ليست في المخطوطات، وهي مثبتة في حاشية الأمير ١١٧/١، وذكر هذه الزيادة الدمامي في حاشيته ٢٦٩ على أنها شرح من شرحه قال: «والكسائي يقيسه»، ويمكن أن يُخَرِّج عليه قول الفقهاء: من حيث أَنَّ كذا، بفتح همزة «أَنَّ»، والأولى عندي أن يُخَرِّج على أَن «حيث» مضافة إلى الجملة على الجادة، وأن معنوا لها بتأويل مصدر هو مبتدأ تلك الجملة، والخبر محفوظ، وحذف خبر المبتدأ بعد «حيث» عزيز».

وجاءت هذه الزيادة هنا في المتن في حاشية الدسوقي ١٤٤/١، ونص ابن هشام في الخزانة ١٥٢/٣، ولم أجده هذه الزيادة فيه.

وفي شرح الشواهد للبغدادي ٤٨/٣ عن أبي اليمن الكندي: «وأما وقوع المفتوحة بعد حيث، فلا أعلمه ورد أيضاً عن العلماء، ولا عن العرب، ولكنني عثرت عليه في عبارات الفقهاء والمتكلمين، وبعض متأخري التحاة على سبيل التعليل، يقولون: من حيث أنه كذا وكذا، يريدون: من أجل كذا وكذا، وليس ذلك في عباراتهم مما يجعل أصلاً يُرجع إليه، أو يُعْتَدُ به، إلا أن المفتوحة وإن كانت مع ما بعدها في تأويل المفرد فإنها تقع موقع الجملة من المبتدأ والخبر...».

(٢) أي من إضافتها إلى المفرد.

(٣) في م ٣٤ ب «الجملة».

(٤) في همع الهوامع ٢٠٧/٣ «وأندر من ذلك عدم إضافتها لفظاً بأن تضاف إلى جملة محفوظة معروضاً عنها «ما»، كقوله: إذا ريدة من حيث ما نفحت له، أي من حيث هبت».

(٥) البيت لأبي حيطة التميري، يصف فيه حماراً.

والرِّيَدَة: ريح لَيْثَةَ الْهَبَوبِ، و«ما» بعد «حيث» زائدة، ونفحة: هَبَتْ، والرِّيَّا: الريح التي تملأ الأنف، وقيل: المراد بالخليل هنا الأنف.

والشاهد في البيت إضافة «حيث» إلى جملة محفوظة، والتقدير: إذا ريدة نفحت له من حيث هبت. فريدة: فاعل بفعل محفوظ يفسره «نفحة».

وقال أبو حيان في شرح التسهيل «جعل ما عوضاً كما جعل التنوين في حيطة» أراد أنها عوض عن الجملة المحفوظة.

أيْ : إذا ريدة نفتح له من حيث هبَّت ؛ وذلك لأنَّ «ريدة» فاعل بمحذوف<sup>(١)</sup> يُفسِّره «نفتح»، فلو كان «نفتحت» مضافاً إليه «حيث» لَزِمَ بطلاً التفسير<sup>(٢)</sup> ؛ إذ المضاف<sup>(٣)</sup> إليه لا يعمل فيما قبل<sup>(٤)</sup> المضاف<sup>(٥)</sup> ، فلا<sup>(٦)</sup> يُفسِّر عاماً فيه<sup>(٧)</sup> .

قال أبو الفتح في كتاب «التمام»<sup>(٨)</sup> : «ومن أضاف «حيث» إلى المفرد أعرابها». انتهى.

= وأبو حية النميري هو الهيثم بن الربيع، وقيل اسمه المشمر، شاعر مجيد متقدّم من مخضري الدولتين: الأموية والعباسية، ومدح الخلفاء فيما جمعياً، وكان فصيحاً راجزاً من ساكني البصرة، وكان أهوج جباناً بخيلاً كذاباً معروفاً بذلك، توفي في بضع وثمانين ومة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٤٨/٣، وشرح السيوطي ٣٩٠/١، وهمع الهوامع ٢٠٧/٣ والخزانة ١٥٢/٣، والعيني ٣٨٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٣٨، واللسان والتاج / ريد، خلل، الدر المصنون ٨٩٥/٥، البحر ٢٩٤/٦ «نفتحت له».

(١) في ٢٣/٢ م أـ «لمحذوف».

(٢) أي تفسير «نفتحت» لعامل «ريدة» المحذوف.

(٣) وهو «نفتحت».

(٤) في ٤٠/١ م أـ «فيما قبله».

(٥) أي لا يعمل «نفتحت» فيما قبل «حيث».

(٦) في حاشية الأمير ١٨٨/١ «لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعمل لا يفسِّر عاماً» وقد أثبتت هذه الزيادة مبارك وزميله في ص ١٧٨، وكذا الشيخ محمد محبي الدين في ص ١٣٢ وهذه الزيادة ليست فيما بين يدي من المخطوطات، ولم أجدها في حاشية الدماميني.

(٧) فيه: مثبتة في ٤٠/١ م أـ و ٣٢/٢ م أـ و ٤١/٤ م بـ و ٣٦/٦ بـ، وليس في ٥/٥ مـ، ولا هي في المطبوع.

(٨) هو كتاب في تفسير ما أغفله السكري من أشعار الهدللين، ونص ابن جني هذا في الخزانة ١٥٣/٣ وشرح الشواهد للبغدادي ١٤٣/٣.

ورأيت بخط الضابطين<sup>(١)</sup> :

**أما ترى حيث سهيل طالعاً**

بفتح ثاء<sup>(٢)</sup> «حيث»، وحَفْضِ «سهيل»<sup>(٣)</sup> ، و«حيث» بالضم، و«سهيل»<sup>(٤)</sup> ، أي موجود ، فحذف الخبر.

وإذا اتصلت بها «ما» الكافية<sup>(٥)</sup> ضممت معنى الشرط، وجزمت<sup>(٦)</sup> الفعلين، كقوله<sup>(٧)</sup> :

**حيثما تستقم يقدر لك اللة نجاحاً في غابر الأzman**

(١) الرجز مجهول القائل، وبعده: نجماً يضيء كالشهاب لاماً. وحيث: منصوب على الظرفية، أو المفعولية، وتكون «رأى» من القلب تستدعي مفعولين: الأول: حيث، والثاني: طالعاً، أو من رؤية البصر، وحيث: مفعوله، وطالعاً: حال.

وانظر الشاهد في شرح البغدادي ١٥١/٣، والسيوطى ٣٩٠/١، والخزانة ١٥٥/٣، والعيني ٣٨٤/٣، والصبان ٢٥٤/٢، وهمع الهوامع ٢٠٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٣٧.

(٢) كذا في المخطوطات وحاشية الدماميني، وعند مبارك وزميله ص ١٧٨ «بفتح الثاء من حيث»، وكذا عند الشيخ محمد محبي الدين رحمة الله تعالى.

(٣) حيث ظرف أضيف إلى سهيل، فلذلك جرّه، وطالعاً: مفعول «ترى» لأنّه من رؤية البصر.

(٤) وهو مبتدأ، وتكون الإضافة على هذا الض宾 إلى جملة اسمية.

(٥) أي عن الإضافة، واحتزز بهذا عن «ما» الزائدة، و«ما» المصدرية، وفي شرح الكافية ٢٥٤/٢ «وأما حيثما فنقول «ما» فيها كافية لحيث عن الإضافة لا زائدة..»، وذلك لأن «حيث» كانت لازمة للإضافة، فكانت مخصوصة بسبب المضاف إليه ففكتها عن طلب الإضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط، وإنما وجب إبهام كلمات الشرط لأنها كلها تجزم لتضمنها معنى «إن» التي هي للإبهام..» وانظر المقتضب ١٦٢/٢، والبحر ٤٢٩/١، والكتاب ٤٣٢/١ - ٤٣٣.

(٦) وفي توضيح المقاصد ٤٤٢/٤: «وأجاز الفراء الجزم بحيث دون ما».

(٧) قائله غير معروف.

وغاير الأzman: ماضيها ومستقبلها؛ لأن المستقبل باق، وهذا هو المراد.

= والشاهد فيه أن «حيث» عندما اتصلت بها «ما» الكافية جزمت الفعلين: تستقم، ويقدر.

وهذا البيت دليل عندي<sup>(١)</sup> على مجئها للزمان.

\* \* \*

---

= انظر شرح الشواهد ٥٣/٣، وشرح السيوطي ١/٣٩١، وشرح الأشموني ٢/٣٢٠، وشرح ابن عقيل ٤/٣٠، والعيني ٤/٤٢٦، وشذور الذهب ٣٣٧، وقطر الندى ٨٩، والصبان ٩/٤.

(١) في حاشية الأمير ١١٨/١ «الحق أنه لا مانع من بقائها للمكان».

كما تعقبه الدماميني بأن ذلك جاءه من ذكر الزمان، وأنه ليس بقاطع لاحتمال أن يكون المراد: أينما تستقيم يقدر لك الله النجاح في المستقبل. وتعقب الشمني الدماميني انظر ١/٢٧٠ - ٢٧١. ورد الدماميني في الخزانة ٣/١٦٢.

**حرف الخاء**



## ٤٤ . خَلَا

**«خلَا» على وجهين:**

أحدهما: أن تكون حرفًا جازًا<sup>(١)</sup> لل Mastani ، ثم قيل<sup>(٢)</sup> : موضعها<sup>(٣)</sup> نَصْبٌ عن تمام<sup>(٤)</sup> الكلام ، وقيل : تتعلق<sup>(٥)</sup> بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر ، والصواب عندي الأول<sup>(٦)</sup> ؛ لأنها لا تُعَدُّ<sup>(٧)</sup> الأفعال إلى الأسماء ، أي لا تُؤَصِّلُ

(١) مثل: قام القوم خلا زيد.

وفي رصف المبني/ ١٨٥ «حرف استثناء تخفض ما بعدها فيه..، هذا هو الكثير فيها». وقال ابن يعيش: «بعض العرب يجعل «خلَا» حرف خفض، فيخفض المستنى على كل حال» شرح المفصل ٧٨/٢.

وانظر التسهيل/ ١٠٥ ، وشرح التصريح/ ١ ، والجني الداني/ ٤٢٦ ، ومعاني الحروف للرماني/ ١٠٦ ، وشرح الكافية الشافية/ ٧٢١.

(٢) النص للمرادي، قال في الجنى الداني/ ٤٣٧ : «واعلم أن «خلَا» إذا جررت فيفها خلاف، فقيل: هي في موضع نصب عن تمام الكلام، وقيل تتعلق بالفعل أو معنى الفعل كسائر حروف الجر غير الزوائد، وما في حكم الزوائد» تأمل! وقارن بين النصين!!.

(٣) أي موضعها مع معمولها وهو المجرور في محل نصب.

(٤) فيكون الناصب لموضعهما الجملة المتقدمة عليهما التي انتصبا عن تمامها.

وقال الدمامي: «نصب لأنه مستنى بعد تمام الكلام، فينصب كما ينصب المستنى في قوله: قام القوم إلا زيداً» الحاشية/ ٢٧٠.

(٥) أي فيكون معمولها في محل نصب بالعامل قبلها على قاعدة أحرف الجر، فيكونان في موضع المفعول به، كمررت بزيد، إلا أن تعيتهما على جهة السلب، قاله الجرجاني. انظر شرح التصريح ٣٦٣/١ . ٣٦٤

(٦) أي النصب عن تمام الكلام، وتعقبه الدمامي فقال: «ولسائل أن يقول لا نسلم أن التعدية ماذكره، وإنما معناها جعل المجرور مفعولاً لذلك الفعل، ولا يلزم فيه إثبات ذلك المعنى للمجرور، بل إيقافه على الوجه الذي يقتضيه الحرف، وهو هنا مفيد لانتفائه عنه..» ص/ ٢٣٠.

(٧) في حاشية الأمير/ ١١٨ «قوله: لا تُعَدُّ، يقال: التعدية هي الربط على المعنى الذي يقتضيه الحرف، وهو هنا الإخراج، وقد قال المصنف بذلك في «على الاستدراكيه».

معناها<sup>(١)</sup> إليها، بل تزيل معناها عنها، فأشبّهت في عدم التعديّة الحروف الزائدة، ولأنها<sup>(٢)</sup> بمنزلة «إلا»<sup>(٣)</sup>، وهي غير متعلقة<sup>(٤)</sup>.

والثاني<sup>(٥)</sup>: أن تكون فعلاً متعدّياً<sup>(٦)</sup> ناصباً<sup>(٧)</sup> له، وفاعلها<sup>(٨)</sup> على الحد المذكور

= وانظر مثل هذا عند الشمني ٢٧١/١.

وتوسيع النص السابق أنه في قولنا: مررت بزيد، فالباء أوصلت المرور إلى زيد، فصار ممروراً به، وأما في: قام القوم خلا زيد فإن القيام مُزال عنه.

ونص المصنف في «على» الاستدراكية: «وتَعْلُقُ «على» هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق «حاشا» بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضمار والإخراج...».

(١) أي معنى الأفعال إلى الأسماء.

(٢) أي: خلا.

(٣) قال الدمامي في ص/٢٧٠: «وأما الاستدلال بأنها بمنزلة إلا وهي غير متعلقة فساقط؛ لأنه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته في جميع أحكامه، ألا ترى أن «إلا» التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر، وهذا الحرف يعمله؟!».

(٤) أي: «إلا» غير متعلقة، فكذا «خلا».

(٥) الثاني من وجهي «خلا».

(٦) قال المرادي: «خلا: لفظ مشترك، يكون حرفًا من حروف الجر، وفعلاً متعدّياً، وهي في الحالين، من أدوات الاستثناء، فإذا كانت حرفًا جرّت الاسم المستثنى بها..، وإذا كانت فعلاً نصبت الاسم المستثنى، نحو: قام القوم خلا زيداً، وكل الوجهين، أعني الجر والنصب، ثابت بالنقل الصحيح عن العرب». انظر الجنى الداني/٤٣٦، وشرح المفصل ٧٨/٢.

وقوله متعدّياً، أي: بنفسه واحترز بهذا عن أن يكون قاصراً متعدّياً بغيره أي: بواسطة، كقولك: خلت الدار من الأنبياء، وهذا المعنى ليس مراداً بالاستثناء، وإنما المراد فيه معنى المجاوزة الذي به يتعدّى بنفسه كقولهم: افعل هذا، وخلاك ذم. انظر دمامي/٢٧١، وكذا الدسوقي ١٤٥/١.

(٧) أي ناصباً للمستثنى.

(٨) أي فاعل «خلا» الناصب للمستثنى.

في فاعل «حاشا»<sup>(١)</sup>.

والجملة<sup>(٢)</sup> مستأنفة<sup>(٣)</sup>، أو حالية، على خلاف في ذلك، وتقول: «قاموا خلا زيداً»، وإن شئت حفظت، إلّا<sup>(٤)</sup> في نحو قول لبيد<sup>(٥)</sup>:

**أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَ اللَّهُ بَاطِلٌ [وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ]**

(١) أي ضمير اسم الفاعل، أو المصدر، أو البعض المفهوم من الكل المتقدم.

فإذا قلنا: قام القوم خلا زيداً فالتقدير: خلا هو، أي القائم، زيداً. وأما على مصدر الفعل أي: خلا القيام زيداً، وأما على البعض المدلول عليه بكله السابق أي: خلا هو أي بعضهم زيداً.  
وانظر شرح التصريح ١/٣٦٤، وشرح المفصل ٢/٧٧ - ٧٨، والكتاب ١/٣٧٧، وشرح الكافية ١/

.٢٣٠

(٢) أي الجملة الاستثنائية.

(٣) أي: لا محل لها من الإعراب، ونسب الاستئناف والحالية المرادي إلى السيرافي، قال: «إذا نصبت فاختلف في جملتها هل لها محل أم لا؟ أجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال، كأنك قلت: خالين زيداً، وأجاز أيضاً ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإن كانت مفتقرة من حيث المعنى إلى ما قبلها من حيث كان معناها معنى إلّا، قال ابن عصفور: وهو الصحيح». انظر الجنى الداني ٤٣٧ - ٤٣٨.

(٤) أي: إن المفهوم جائز في كل تركيب إلّا في قول لبيد هذا لوجود «ما»، وسيأتي في آخر هذا الباب أن هناك من أجاز الجر مع جمود «ما».

(٥) قائل البيت لبيد، وشطره الثاني غير مثبت في المخطوطات، والشاهد فيه أن «خلا» إذا تقدّمت «ما» المصدرية، وجب نصب المستثنى بها.

وتقدّم البيت في باب «أم». وهو من قصيدة رثى بها النعمان بن المنذر، ملك الحيرة، كما تقدّمت ترجمة لبيد.

وانظر هذا البيت في شرح البغدادي ٣/١٥٤، والصبان ١/٢٨، ٢/١٦٤، وشرح التصريح ١/٣٦٤، وأوضح المسالك ٢/٧٤، والعيني ١/٥٧، ٣/١٣٤، وشرح السيوطي ١/١٥٣، ١٥٠، ١٩٣، ٣٩٢، ٥٣١، وشرح المفصل ٢/٧٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٢٢، الديوان ٢/٥٦

.٣٤٠/١

وذلك لأنّ «ما» في<sup>(١)</sup> هذه مصدرية؛ فدخولها<sup>(٢)</sup> يعُين الفعلية، وموضع «ما خلا» نَصْبٌ، فقال السيرافي<sup>(٣)</sup> : على الحال، كما يقع المصدر الصريح في نحو<sup>(٤)</sup> «أرسلها العراق».

وقيل: على الظرف<sup>(٥)</sup> على نيابتها وصلتها<sup>(٦)</sup> عن الوقت؛ فمعنى: «قاموا ما خلا

(١) يعُين النصب مع «ما» على مذهب الجمهور، شرح الكافية الشافية/٧٢٢  
قال سيبويه: «إِذَا قلْتَ مَا خلا، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّ «ما» اسْمٌ، وَلَا تَكُونُ صَلْتَهَا إِلَّا الْفَعْلُ هُنَاءً، وَهِيَ «ما» الَّتِي فِي قَوْلِكَ: أَفْعَلْ مَا فَعَلْتَ». انظر الكتاب/٣٧٧/١.  
وانظر شرح التصريح/٣٦٤، وشرح الكافية الشافية/٧٢٢، معاني الحروف للرماني/١٠٦، رصف المباني/١٨٦، وشرح الكافية/٢٣٠/١.

(٢) دخول «ما» يعُين الفعلية المقتضية للنصب، وينفي الحرفة.

(٣) قام القوم مالخلا زيداً، أي: خالين أو مجاوزين زيداً، فهو حال من الفاعل.

قال المرادي: «إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهَا «ما» الْمُصْدَرِيَّةَ فِي «ما» وَالْفَعْلُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِلَا خَلَافٍ، وَلَكِنَّ اخْتَلَفُوا فِي وَجْهِ اِنْتَصَابِهِ، فَقَوْلٌ: إِنَّهُ مُصْدَرٌ مَوْضِعٌ مَوْضِعَ الْحَالِ، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمُصْدَرِ الْصَّرِيحِ، وَهَذَا قَوْلُ السِّيرَافِيِّ...». انظر الجنى الداني/٤٢٨.

(٤) أي أرسلها معتبرة، وهذا إشارة إلى بيت لبيد يصف حماراً وأنثه فيقول:

**فَأَرْسَلَهَا الْعَرَاقَ وَلَمْ يَذْدُهَا**      **وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَفْسِ الدَّخَالِ**

وقد ذكر المصنف هذا ليرد على اعتراض المعترض بأن تقدير «خلوهم» يؤدي إلى مجيء الحال معرفة، بأن حكمه كحكم ما جاء في بيت لبيد، وقد تعقبه الدمامي. انظر الحاشية/٢٧١/١، وحاشية ياسين على شرح التصريح/٣٦٤ - ٣٦٥.

(٥) أي موضع «مالخلا» نصب على الظرف.

(٦) وعن الدمامي/٢٧١ «أي بالنصب على أنها مفعول معه، أي نيابتها مع صلتها عن الوقت، وجُرّ الصلة بالعطف على الضمير المخوض بدون إعادة الخافض بأباء أكثر البصريين...». وقال الدسوقي في ١٤٥/١ «أي مع صلتها، فالواو بمعنى «مع» لا عاطفة، وإلا لزم العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار».

زيداً» على الأول<sup>(١)</sup> : قاموا خالين عن زيد، وعلى الثاني<sup>(٢)</sup> : قاموا وقت خلوهم عن زيد، وهذا الخلاف المذكور في محلها<sup>(٣)</sup> خافضةً وناصبةً ثابت في «حاشا» و«عدا».

وقال ابن خروف : «على الاستثناء<sup>(٤)</sup> ، كانتصاب «غير» في «قاموا غير زيد».

وزعم الجرمي والربيعى والكسائى والفارسى<sup>(٥)</sup> وابن جنى أنه قد يجوز الجر<sup>(٦)</sup>

(١) أي: على تقدير الحال، وفيها معنى الاستثناء.

(٢) وهو الظرف، قال المرادي: «وقيل منصوب على الظرف، وما: مصدرية ظرفية، أي: وقت خلوهم، ودخله معنى الاستثناء». الجنى الدانى/٤٣٨، وانظر شرح التصريح ٣٦٥/١.

(٣) أي في محل «خلا» في حال خفضها ما بعدها ونصبه.

(٤) أي: موضع «ماخلا» نصب على الاستثناء، لا على الحال على مذهب السيرافي، ولا على الظرفية على مذهب غيره.

قال المرادي: «وذهب ابن خروف إلى أن انتسابه على الاستثناء كانتصاب «غير» في قوله: قام القوم غير زيد».

انظر الجنى الدانى/٤٣٨، وهذا عين نص ابن هشام.

(٥) الفارسي لم يجز فيه غير النصب في الإيضاح العضدي ٢١٠/١، وذكر الجر في كتاب الشعر ٢٥/١.

(٦) أغلب النقل في هذه المسألة عن الجرمي.

قال ابن مالك: «وحکى الجرمي الجر مع «ما» عن بعض العرب، حکاه في كتاب الفرج». ثم قال: «وانفرد الجرمي بإجازة الجر بعداً وخلاً مقووتين بما، على أن تكون زائدة» انظر شرح الكافية الشافية/٧٢٢.

ولم ينقل هذا ابن مالك في التسهيل عن غير الجرمي انظر ص/١٠٥ وكذا المرادي في الجنى الدانى/٤٣٦.

وذكره الرمانى في معاني الحروف ص/١٠٧ عن الكسائى وحده.

وقال أبو حيان في التسهيل: «وأجاز الكسائى والجرمي وأبو علي في «كتاب الشعر» والربيعى الجر بعد ما خلا واما عدا، فعلى قولهم تكون «ما» زائدة، وخلا وعدا حرفاً جر.

على تقدير «ما» زائدة، فإن<sup>(١)</sup> قالوا ذلك بالقياس ف fasid؛ لأنّ «ما» لا تُزاد قبل الجاز<sup>(٢)</sup> وال مجرور، بل بعده<sup>(٣)</sup> ، نحو قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : «عَمَّا قَلِيلٍ»،<sup>(٥)</sup> «فِيمَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ»<sup>(٦)</sup> ، وإن قالوه بالسمع فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاسُ عليه.

\* \* \*

قال بعض أصحابنا: النصب هو الكثير الشائع، والجريمي يخفي، فإن كان ذلك منه قياساً فهو فاسد؛ لأنه ليس من مواضع زيادتها، وإن كان حكي فهو شذوذ. اهـ.

[قال أبو حيان]: والجريمي حكاية عن العرب، ذكر ذلك في باب الجر من كتاب الفرح». انظر نص أبي حيان في شرح البغدادي ١٥٥/٣.

(١) النص ليس للمصنف، بل هو لشيخه أبي حيان فيما نقله عن بعض أصحابه، وقد نقلت هذا النص قبل قليل من شرح الشواهد للبغدادي، وهو منقول من شرح التسهيل، والنصل نفسه مثبت في الجنى الداني للمرادي ٤٣٦ - ٤٣٧ ويدو أنه هو أيضاً أخذه من شيخه أبي حيان.

(٢) أي: قبل خلا، وما بعده مجرور بها.

(٣) أي بعد الجار.

(٤) الآياتان: ﴿قَالَ رَبِّي أَنْصَرْنِي بِمَا كَنَّبُونِي \* قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيَصِحُّنَّ نَدِينَ﴾ . سورة المؤمنين ٤٠ - ٤١.

أي: عن قليل، و معناه من وقت قليل.

قال أبو حيان: «أي عن زمن قليل، وما: توكيد للقلة، وقليل صفة لزمن محدود..» البحر ٤٠٥/٦.

(٥) الآية: ﴿فِيمَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ لِنَّتَ لَهُمْ وَكَوْ كُنْتَ فَطَأَ غَلِظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلَكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَأَسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاءُرُهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَّمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ . سورة آل عمران ١٥٩/٣.

قال أبو حيان: «وما: هنا زائدة للتأكيد، وزيادتها بين الباء وعن ومن والكاف وبين مجروراتها شيء معروف في اللسان، مقرر في علم العربية، وذهب بعض الناس إلى أنها نكرة تامة، ورحمة بدل منها، وقيل: «ما» هنا استفهامية..». البحر المحيط ٩٧/٣.

(٦) قوله تعالى: ﴿رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ مثبت في م ٢٣/٢ أ و م ٥/٣٥ أ.

**حُرْفُ الرِّاءِ**



## ٤٢ - رُبٌّ

**رُبٌّ**: حَرْفٌ جَرٌّ<sup>(١)</sup> ، خلافاً<sup>(٢)</sup> للكوفيين<sup>(٣)</sup> في دعوى اسميته، وقولهم إنه أُخْبِرَ عنه في قوله<sup>(٤)</sup> :

**إِنْ يَقْتُلُوكُ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبٌّ قَتْلٌ عَارٌ**

(١) هي حرف جر عند البصريين، ورجح هذا ابن يعيش. انظر شرح المفصل ٢٦/٨ - ٢٧ . وقال ابن مالك: «وليس اسمًا خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوله، بل هي حرف تكثير وفاماً ليسويه، والتقليل بها نادر..» التسهيل ١٤٧ - ١٤٨ .

وانظر معاني الحروف للرماني ١٠٦ ، والجني الداني ٤٣٩ ، وهمع الهوامع ١٧٣/٤ ، والأصول لابن السراج ٤١٦/١ .

(٢) قوله «خلافاً» يعني أنه يُؤيد البصريين فيما ذهبوا إليه.

(٣) هو رأي الكوفيين والأخفش وأبن الطراوة، ورجح الرضي في شرح الكافية هذا المذهب في «رُبٌّ» قال: «وهي حرف جر عند البصريين خلافاً للكوفيين والأخفش، وإنما حملتهم على ارتكاب جعلها حرفاً مع أنها في التقليل مثل «كم» في التكثير، ولا خلاف في اسميتها، بل هي مفيدة للتکثير في الأغلب كإفاده «كم» أنهم لم تزد ها تنجوا بحرف جر، ولا بإضافة كما ينجز «كم»، فلا يقال: بربٍ رجل، ولا غلام رُبٌّ رَجُلٌ...»

ويقوّي عندي مذهب الأخفش والkovيين أعني كونها اسماءً، فربٌّ مضاد إلى التكثرة، فمعنى: ربٌّ رجل، في أصل الوضع قليل من هذا الجنس، كما أنّ معنى: كم رجل، كثير من هذا الجنس، وإن رفع أبداً على أنه مبتدأ لا خير له...». شرح الكافية ٣٣٠/٢ - ٣٣١ .

وانظر حاشية الأمير ١١٨/١ فقد نقل رأي الرضي.

(٤) تقدم الحديث عن البيت في باب «إِنْ» في الجزء الأول، وقاتله ثابت قطنة يرشي يزيد بن المهلب. وقد ذهب الكوفيون إلى أن «رُبٌّ» مبتدأ مضاد إلى «قتل»، وخبره «عار»، وهذا عندهم دليل على اسميته.

قال المرادي: «ورُدّ [أي احتجاج الكوفيين به] بأن الرواية الشهيرة: وبعض قتل عار. وإن صحت هذه الرواية [أي: رب..] فعارض خبره مبتدأ محدوظ في أي: هو عار. أو خبره من مجرور رب؛ إذ هو في موضع رفع بالابتداء، ودخل عليه حرف جر هو كالرائد». انظر الجنى الداني ٤٣٩ .

ممنوع<sup>(١)</sup> ، بل «عَارٌ» خبر لممحذوف<sup>(٢)</sup> ، والجملة<sup>(٣)</sup> صفة للمجرور، أو خبر<sup>(٤)</sup> للمجرور؛ إذ هو في موضع<sup>(٥)</sup> مبتدأ كما سيأتي.

وليس معناه<sup>(٦)</sup> التقليل<sup>(٧)</sup> دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن دُرُستُويه وجماعة، بل تردد للتکثير كثيراً وللتقليل قليلاً.

(١) ممنوع: خبر لقوله: وقولهم إنه أخیر عنہ.. والنص هنا مأخوذ من المرادي.

(٢) في م ٣٥/٥ أ «ممحذوف».

وقوله خبر لممحذوف يعني أن الأصل فيه: رُبٌّ قُتِل هو عازٌ.

(٣) جملة: هو عاز، صفة للمجرور وهو «قتل».

(٤) الجملة الاسمية: هو عاز خبر عن «قتل» لأنه مبتدأ.

(٥) وجاز الابتداء بالنكرة هنا لوجود المُسْتَوْغ، وهو الوصف المقدر، أي: رُبٌّ قُتِل ذمِيم، والدليل على هذا الوصف قوله: «عاز».

انظر حاشية الأمير ١١٩/١ والدمامي ٢٧٢، والدسوقي ١٤٦/١.

(٦) في طبعة مبارك وزميله «معناها» بضمير المؤنث، ومثله عند الشيخ محمد محبي الدين، وحاشية الأمير، وما أثبته من المخطوطات، وحاشيتي الدمامي والدسوقي.

(٧) تلخيص مذاهب المتقدّمين في معنى «رُبٌّ» على ما يلي:

١ - للتقليل، وهو مذهب أكثر السعويين والزمخري، ونسبة صاحب البسيط إلى سعويه والخليل وعيسي بن عمر ويونس وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء والأخفش والمازني وابن السراج والجرمي والمبرد والفارسي.

٢ - للتکثير، ونقله صاحب الإفصاح عن صاحب العين وابن دُرُستُويه وجماعة.

٣ - تكون للتکثير والتقليل، فهي من الأضداد من غير غلبة أحدهما على الآخر، وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب الحروف، ونقله أبو حيان عن بعض المتأخرین.

٤ - أنها أكثر ما تكون للتقليل، وهو للفارابي وطائفة.

٥ - أنها أكثر ما تكون للتکثير، والتقليل بها نادر، وهو اختيار ابن مالك في التسهيل، واختياره ابن هشام.

٦ - أنها حرف إثبات لم يؤوضَع للتقليل ولا للتکثير، بل ذلك مُشتَقَّاً من السياق، واختياره أبو حيان.

٧ - أنها للتکثير في موضع المباهاة والافتخار، وهو قول الأعلم وابن السید.

فمن الأول<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿رَبَّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي الحديث<sup>(٣)</sup>: «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة».

= انظر الجنى الداني/٤٣٩ - ٤٤٠، وهم الهوامع ٤/١٧٤، والمقتضب ٣/١٣٩، وشرح المفصل ٨/٢٨، ورصف المباني ١٨٨.

(١) وهو مجئها للتکثیر.

(٢) سورة الحجر ١٥/٢.

قال أبو حيان: «ولما كان عند الزمخشري وغيره أنَّ «ربَّ» للتقليل احتاجوا إلى تأويل مجيء «ربَّ» هنا، وطَوَّل الزمخشري في تأويل ذلك.

ومن قال: إنها للتکثیر، فالتكثير فيها هنا ظاهر؛ لأن ودادتهم ذلك كثيرة، ومن قال: إنها للتقليل، والتکثير يفهم من سياق الكلام لا من موضوع «ربَّ» قال: دلَّ سياق الكلام على الكثرة، وقيل: تَدْهَشُهُمْ أهْوَالُ ذَلِكَ الْيَوْمِ فَيَقُولُنَّ مَبْهُوتِينَ، فإذا كان منهم إفادة في بعض الأوقات من سكرتهم تمَّنُوا ذلك، فقلَّلَ».

انظر البحر ٤/٤٤، والكاف الشاف ٢/١٨٦، والمحرر ١/٢٨٠.

وقال أبو البقاء: «وأصلُّ ربَّ أَنْ يَقَعَ للتقليل، وهي هنا للتکثير والتحقيق» التبيان/٦٧٧.

(٣) جاء الحديث في باب التهجد في صحيح البخاري.

قال ابن حجر في فتح الباري ٣/٨: «حدثنا ابن مقاتل.. عن أم سلمة رضي الله عنها أنَّ النبي ﷺ استيقظ ليلة فقال: سبحان الله! ماذا أنزل الليلة من الفتنة، ماذا أنزل من الخزائن، من يُؤْقَظ صَوَاحِبَ الْحُجَّرَاتِ، يا ربَ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة» وفي الحديث تحريض على صلاة الليل، وأصحاب الحجرات: أزواجه عليهم السلام.

وتكرر الحديث في باب الفتنة مع خلاف في اللفظ، فليس فيه «يا» قبل «رب»، وفيه زيادة فإنه «فَرَبٌ»، وفيه رواية أخرى «كم من كاسية..» كذا.

قال ابن حجر في الفتح عند حديثه عن رواية «كم» ١٣/١٩ «وهو يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك من أن ربَ أكثر ما ترد للتکثير..». وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ٤/١٠٤، فقد ذكر ابن مالك نص الحديث من النثر شاهداً للتکثير، قال: «فليس المراد أن ذلك قليل بل المراد أن الصنف المتَّصف بهذا من النساء كثير».

وانظر شرح الأشموني ١/٢٧٨، وحاشية الصبان ٢/٢٢٦.

وسمع أعرابي يقول بعد انتهاء رمضان<sup>(١)</sup>: «يا رب صائمه لن يصومه، ويا رب قائمه لن يقومه» وهو مما تمثّل به الكسائي على إعمال اسم الفاعل<sup>(٢)</sup> المجرد<sup>(٣)</sup> بمعنى الماضي، قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

فيما رب يوم قد لهؤُلَّةِ وليلَةِ بـأـنـسـةِ كـائـنـهـا خـطـطـ تـمـثـالـ

(١) قول الأعرابي ذكره ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ص/١٠٦، قال: «وقد اجتمع المضي والاستقبال فيما حكى الكسائي من قول بعض العرب بعد الفطر لاستكمال رمضان: رب صائمه لن تصومه ورب قائمه لن تقومه».

كذا جاء النص: صائمه، قائمه، وليس بالصواب فالخطأ من المحقق! أو هو تصحيف. ونص هذا القول يُحرّض على القيام والصيام، والمعنى أن كثيراً من صام هذا الشهر لا يصوم مثله بعده، وكثيراً مما قامه لا يقوم مثله بعد لاحترام المبنية له، فاجتهدوا في صيام مثله وقيامه إن أدركتموه، فغرضه تعلق بالتكلّف لا التقليل. انظر الدماميني/٢٧٣، وشرح التصریح ٢/١٨، وشرح الأشموني ١/٢٧٨، وحاشية الصبان ٢/٢٢١.

(٢) ما تمثّل به الكسائي ردّه العلماء، فهو عند الجمهور من باب حكاية الحال. وفي حاشية الأمير ١/١١٩ «لأن صائم» مضاد للهاء، فلو لم يكن عاملاً فيها كانت الإضافة مخصوصة، فيكون معرفة، ومدخله رب لا يكون إلا نكرة، والقوم يجعلونه من حكاية الحال». وقال الشعبي ١/٢٧٣: «وجه التمثّل أنَّ اسم الفاعل فيه ماضٍ، ولو كان غير عامل في الضمير النصب لكان مضاداً إليه، وامتنع جرّه برب؛ لأن إضافته هيئته من إضافة الوصف إلى غير معموله، وهي إضافة مخصوصة مفيدة للتعرّيف إذا كان المضاف إليه معرفة، رب لا تدخل إلا على النكرة» وانظر تعليق الدماميني على ما ذهب إليه الكسائي، في الموضع نفسه.

(٣) في م٥ بـ«المجرور»، وفي م٦٢ بـ«المجرد من ألل».

(٤) البيت لأمرئ القيس، من قصيده التي مطلعها:

\*ألا عِمْ صِبَاحًا أَيْهَا الطَّلْلُ الْبَالِيِّ      وَهُلْ يَعْمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْغَصْرِ الْخَالِيِّ

وبقائه:

\*ألا زَعْمَتْ بِسَبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنِّي      كَبَرْتْ وَأَلَا يَشْهَدَ اللَّهُوْ أَمْثَالِي

= قوله: فيما رب: وروي أيضاً: بل رب يوم. وبسباسة: امرأة من بني أسد، ويا: للتبنيه.

وقال آخر<sup>(١)</sup> :

**رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعْنَ ثُوبِي شَمَالاتُ**

ووجه<sup>(٢)</sup> الدليل<sup>(٣)</sup> أن الآية والحديث والمثال مسوقة<sup>(٤)</sup> للتخييف، والبيتين<sup>(٥)</sup> مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً منهمما التقليل.

= والآئنة: المرأة التي تأنس بحديثها، والخط: الكتابة. والتمثال: الصورة ومعنى البيت: لهوت أياماً وليلياً كثيرة بامرأة تشبه في الحسن صورة التمثال. والشاهد في البيت مجيء «رب» للتکير.

وقد تقدم عن بعض النحوين أنها تكون للتکثير في موضع المباهاة والافتخار. وانظر الشاهد في ديوانه ٢٩ «ط دار المعارف»، والمقرب ١٩٩/١، وشرح الشواهد للبغدادي ٣/٦٦، وهمع الهوامع ١٧٦/٤، وشرح السيوطي ٣٩٣ و٣٤١/١، وشرح التصريح ١٨/٢. وفي الديوان «وياب رب».

(١) البيت لجذيمة الأبرش، وهو ملك الحيرة، وهو آخر من ملك من قضاة فيه، وهو يصف سريّة أشرى بها، وأوفى: أشرف، والعلم: الجبل، والشماليات: جمع الشمال من الرياح، وهي تهب بشدة في أكثر أحوالها، والمعنى: أنه كان رئيساً لجيشه فقد صعد إلى موضع عالي يرقب من يأتיהם، ولم يكل ذلك إلى أحد أحداً بالحزن والثقة.

والشاهد في البيت: مجيء «رب» للتکثير، قال أبو علي: «هذا موضع التکثير فيه أولى من التقليل». وجذيمة كان شاعراً، ويقال له الوظاح ليtrinsic كان به، وقد ملك بعد أبيه ستين سنة.

انظر البيت في شرح البغدادي ١٦٣/٣، وشرح اللمع ١٦٨/١، ووصف المباني ٣٣٥، والكتاب ١٥٣/٢، والخزانة ٥٦٧/٤، والعيني ٣٤٤/٣، وأمالي الشجري ٢٤٣/٢، وشرح المفصل ٤٠/٩، والإيضاح العضدي ٢٥٣/١، وشرح السيوطي ٣٩٣/١، والمقتضب ١٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٤٠/٦، وشرح التصريح ٢٢/٢، ٢٠٦، وهمع الهوامع ٤/٢٣٠.

(٢) في م ٢٣/٤ ب و م ٦٢/٤ ب و نسخة الدمامي «وتوجيه ذلك»، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «ووجه الدليل»، وقال الدمامي: «وفي بعض النسخ «وجهه»، أي الدليل».

(٣) أي وجه الاستدلال بالشواهد المذكورة للتکثير، وهي: «ربما يود الذين كفروا..» الآية، ونص الحديث «يا رب كاسية..» وقول الأعراب «يا رب صائمه..».

(٤) قال الدمامي ٢٧٤/١: «والأخشن مسوقات».

(٥) بيت أمر القيس: فيها رب يوم...، وبيت جذيمة: ربما أوفيت..

ومن الثاني<sup>(١)</sup> قول أبي طالب<sup>(٢)</sup> في النبي<sup>(٣)</sup> ﷺ :  
 وأَيْضَ يُسْتَسْقِي الغمامُ بوجهِهِ      ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةُ الْأَرَاملِ  
 وقول الآخر<sup>(٥)</sup> :  
 أَلَا رَبُّ مَوْلَودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ      وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَسْلِدْهُ أَبْوَانٌ

(١) وهو مجيء «رب» للتقليل.

(٢) عمُّ النبي ﷺ، وهو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، وقد توفي في النصف الثاني من شوال في السنة العاشرة، وهو ابن بضع وثمانين سنة، واحتفظ في إسلامه.

(٣) هذه الزيادة جاءت بعد البيت: «يريد النبي ﷺ» في م ٦٢ / ٤٠ و ٢٣ / ٢٢ ب.

(٤) قبل هذا البيت:

وَمَا تَرَكُ قَوْمٌ - لَا أَبَا لَكَ - سَيِّدًا      يَخُوطُ الدُّمَارَ غَيْرَ ذَرْبِ مُواكِلٍ  
 والبيتان من قصيدة تزيد على مئة بيت لأبي طالب قالها في الشعب لما اعتزل قريشاً معبني هاشم  
 وبني عبد المطلب.

قوله: وأَيْضَ: العرب تمدح السادة بالبياض، ولا يريدون بياض اللون، وإنما النقاء من العيوب، أو طلاقة الوجه. الثِّمَالُ: العماد والملجأ والمطعم والكافي، العِصْمَةُ: ما يعتصم به، الأَرَاملُ: المساكين رجالاً ونساء.

والشاهد في البيت مجيء «رب» مقدرة بعد الواو للتقليل، إلى هذا ذهب المصنف.  
 ولقد تعقبه العلماء، البغدادي والسيوطى والشمنى والدمامى.

قال البغدادى: «والمحصن فى هذا تابع لأبي حيان فى شرح التسهيل وهذا غفلة من أبي حيان؛ فإن الواو عاطفة، وأيضاً معطوف على مفعول فى البيت قبله. وما ترك قوم لَا أَبَا لَكَ سَيِّدًا.. فـأيضاً معطوف على قوله: «سَيِّدًا» المنصوب بالمصدر».

وانظر شرح البغدادى ١٦٨/٣، والدمامى ٢٧٤، وشرح السيوطى ٣٩٥/١، وحاشية الأمير ١/١١٨، وحاشية الشمنى ١/٢٧٥.

وفي فتح البارى ٤/١٢ «باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا». وقال ابن حجر: «وهو مجرور برب مقدرة، أو منصوب بإضماره أعني أو أخْصُ. والراجح أنه بالنصب عطفاً على قوله سيداً في البيت الذي قبله» وانظر سيرة ابن هشام ٢٧٦/١ والضبط فيه «وأَيْضُ» كذا بالضم. (٥) الآيات لرجل من أزد الشّرّاة، وقيل: هي لعمرو الجنبي، وأراد مصدر البيت الأول عيسى، وبالشطر الثاني منه آدم، وفي البيتين: الثاني والثالث أراد القمر.

وَذِي شَامَةٍ غَرَاءً فِي حُرْ وَجْهِهِ  
مُبَحَّلَةً لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِ  
وَيَكْمُلُ فِي تِسْعِ وَخَمْسِ شَبَابَةِ  
وَيَهْرَمُ فِي سَبْعِ مَعَا وَثَمَانِ  
أَرَادَ<sup>(١)</sup> عِيسَى وَآدَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَالقَمَرَ.

ونظير «رب» في إفادة التكثير «كم»<sup>(٢)</sup> الخبرية،

وَحَرَّ الوجهَ مَا بَدَا مِنَ الوجنةِ، وَمُبَحَّلَةً: مِنَ التَّجْلِيلِ وَهُوَ التَّغْطِيَةُ، وَفِي صَدْرِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ رَوْاْيَةً: عَجَبَتْ  
لِمَوْلَودِ..

وَجَاءَ فِي عَجَزِ الْبَيْتِ الثَّانِي رَوْاْيَةً: مُبَحَّلَةً لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِ  
وَفِي عَجَزِ الْبَيْتِ الْثَالِثِ رَوْاْيَةً: وَيَهْرَمُ فِي سَبْعِ مَضَاثٍ وَثَمَانِ.  
وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ مُجَيِّءٌ «رَبٌّ» لِلتَّقْلِيلِ.

وَانْظُرْ شَرْحَ الشَّوَاهِدِ للْبَغْدَادِيِّ ١٧٣/٣، وَالْخَزَانَةِ ١٧٦/٤، وَهُمُّ الْهَوَامِعِ ٣٩٧/١، وَالكتاب ١/٣٤١، ٢٥٨/٢، وَشَرْحَ السَّيُوطِيِّ ١/٣٩٨، وَالْجَنِيِّ الدَّانِيِّ ٤٤١، وَالْعَيْنِيِّ ٣٥٤/٣، وَشَرْحَ التَّصْرِيبِ ١٨/٢، وَشَوَاهِدَ التَّوْضِيَّةِ وَالتَّصْحِيفِ ١٠٥، وَشَرْحَ المَفْصِلِ ٤٨/٤، ١٢٣/٩، ١٢٦، وَالْمَقْرُبِ ١٩٩/١، وَالْخَصَائِصِ ٣٣٣/٢، وَرَصْفَ الْمَبَانِيِّ ١٨٩، وَأَوْضَعَ الْمَسَالِكِ ١٤٥/٢، وَإِيْضَاحَ الْعَضْدِيِّ ٧/٢، شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ١/٢٧٨.

(١) فِي م ٦٣/٣ أ «أَرَادَ آدَمَ وَعِيسَى...».

(٢) قَالَ ابْنُ مَالِكَ: «.. فَأَتَأْنَا نَصْرًا سَيْوِيَّهُ فِي بَابِ كَمٍ: وَاعْلَمُ أَنَّ كَمَ الْخَبْرِيَّةِ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا تَعْمَلُ فِيهِ رَبٌّ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّ كَمَ اسْمٌ، وَرَبٌّ غَيْرُ اسْمٍ، فَجَعَلَ مَعْنَى رَبٌّ وَمَعْنَى كَمَ الْخَبْرِيَّةِ وَاحِدًا، وَلَا خَلَافٌ فِي أَنَّ مَعْنَى كَمِ التَّكْثِيرِ، وَلَا مُعَارِضٌ لِهَذَا الْكَلَامِ فِي كِتَابِهِ، فَصَحَّ أَنَّ مَذَهِبَهُ كُونَ رَبٌّ لِلتَّكْثِيرِ لَا لِلتَّقْلِيلِ» انْظُرْ شَوَاهِدَ التَّوْضِيَّةِ وَالتَّصْحِيفِ ١٠٥، وَعَنْهُ أَخْذَ ابْنَ هَشَامَ هَذِهِ الْمَسَأَةَ، وَالنَّصَانِ عَنْدَ سَيْوِيَّهِ، الْأَوَّلُ فِي ٢٩١/١ «هَذَا بَابُ كَمٍ»، قَالَ: «وَمَعْنَاهَا مَعْنَى زَبٌّ». وَالثَّانِي فِي ٢٩٣/١ قَالَ: «وَأَغْلَمُ أَنَّ كَمَ فِي الْخَبْرِ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا تَعْمَلُ فِيهِ رَبٌّ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّ كَمَ اسْمٌ وَرَبٌّ غَيْرُ اسْمٍ بِمِنْزَلَةِ مِنْ...» وَتَعَقَّبَ الْمَرَادِيُّ فِي الْجَنِيِّ الدَّانِيِّ ابْنِ مَالِكَ، فَذَكَرَ مَا نَقَلَهُ ابْنُ مَالِكَ عَنْ سَيْوِيَّهِ ثُمَّ قَالَ:

«وَأَمَّا اسْتِدَالَةُ بِصَلَاحِيَّةِ «كَمٍ» فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَقَعَتْ فِيهِ، غَيْرُ نَادِرٍ، فَقَدْ أَجَابَ الشَّلُوْبِينَ عَنِ ذَلِكَ بِمَا مَعْنَاهُ: إِنَّ لِمَجْرُورِ «رَبٌّ» فِي تِلْكَ الْمَوْضِعَيْنِ نَسْبَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ: نَسْبَةُ كُثْرَةٍ إِلَى الْمُفْتَخَرِ، وَنَسْبَةُ قَلَةٍ إِلَى غَيْرِهِ، فَتَارَةً يَأْتِي بِلِفْظِ «كَمٍ» عَلَى نَسْبَةِ الْكَثْرَةِ، وَتَارَةً يَأْتِي بِلِفْظِ «رَبٌّ» عَلَى نَسْبَةِ الْقَلَةِ. =

وفي إفادته<sup>(١)</sup> تارةً، وإفادة<sup>(٢)</sup> التقليل أخرى «قد»، على<sup>(٣)</sup> ما سيأتي إن شاء الله تعالى في حرف القاف، وصيغ التصغير<sup>(٤)</sup>، يقول: حَجَير<sup>(٥)</sup> ورُجَيل، فتكون<sup>(٦)</sup> للتقليل، وقال<sup>(٧)</sup>:

**فُوقِنْقَ جَبَيْلِ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ بِقُثْتِهِ حَتَّى تَكِلُّ وَتَعْمَلَا**

= وأما قوله: «ولا معارض له في كتابه» فغير مسلم؛ لأن سيبويه إذا تكلم في الشوادف في كتابه فمن عادته في كثير منها أن يقول: ورب شيء هكذا، يريد أنه قليل نادر.. قال الشلوبيين: فكيف يتوهم أنه أراد بقوله: «إن معنى كم كمعنى رب» أنها مثلها في الكثرة، وهو يستعملها في كلامه بقصد ذلك؟ قال: وكل من شرح كتاب سيبويه لم يقل أحد منهم إن سيبويه أراد بهذا الكلام أن رب للتکثير.

وقد فسر أبو علي هذا الموضع فقال: إنما قال: «إن معنى كم كمعنى رب» لأنها تشارك رب في أنها تقع صدرًا، وأنهما لا تدخلان إلا على نكرة، وأن الاسم المنكور الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد، وإن كان الاسم الواقع بعد كم يدل على كثير، والواقع بعد رب يدل على قليل. كما قال ابن درستويه والرمانى وغيرهما في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه...». انظر الجنى الدانى/٤٤٦ - ٤٤٧.

(١) أي إفادة التكثير.

(٢) ولننظر «إفادة» ليس في م ٦٣/٣ أ، وفي م ٦٢/٤ ب: «وفي إفادة التقليل...».

(٣) في م ٦٣/٣ أ «كما سيأتي».

(٤) صيغ التصغير تفيد التقليل والتکثير، ومراده بالتكثير التعظيم، ومراده بالتقليل التحقيق.

(٥) أي: حقير، ورجيل، أي: حقير، وانظر نص شرح المفصل في معاني التصغير ١١٣/٥ - ١١٤.

(٦) في م ٦٢/٤ ب «فيكون».

(٧) البيت لأوس بن حجر، وهو في وصف نبعة قوس ذكر فيها أنواع سلاحه.

وروايته في شرح المفصل والديوان:

فُويق جَبَيْلِ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لَتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلُّ وَتَعْمَلَا

فُوقِنْقَ: مصغر فوق، وكل يكيل: أي تعب وأعيا، والثنة: القمة. وتعملاء: رُوي أيضًا «تعملاء».

والشاهد في البيت هو جَبَيْلِ، فقد جاء مُضطربًا، وهو تصغير للتقليل، والتصغير عند الكوفيين فيه للتعظيم.

وقال لبيد رضي الله عنه<sup>(١)</sup> :

وَكُلَّ أَنَاسٍ سُوفَ تَذْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةً تَضَفَرُ مِنْهَا الْأَنَامُ  
إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ فِي «قَد» وَالتَّصْغِيرُ إِفَادَتَهُمَا التَّقْلِيلُ<sup>(٢)</sup> ، وَرَبُّ<sup>(٣)</sup> بِالْعَكْسِ.  
وَتَنْفَرِدُ «رَبُّ»<sup>(٤)</sup> بِوجُوبِ تَصْدِيرِهَا<sup>(٥)</sup> ، وَوجُوبِ تَنْكِيرِ<sup>(٦)</sup> مَجْرُورِهَا،

وسياق البيت يشهد للكوفيين، ولو كان الأمر لتقليل شأن هذا الجبل لما احتاج إلى عمل، ولما كان منه كلّ.

قال ابن يعيش: «قال: مجبيلاً، ثم قال: شاهق الرأس، وهو العالي فدلّ على أنه أراد تفحيم شأنه». وانظر البيت في شرح البغدادي ١٧٧/٣، وشرح السيوطي ٣٩٩/١، وأمالي الشجري ٢٥/١، وشرح شواهد الشافية ١٩٢/١، والديوان ٨٧، والخزانة ٥٦١/٢، وشرح المفصل ١١٤/٥.

(١) تقدّم شرح البيت في باب «أم».

قال: «وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله: » وذكر البيت.  
والشاهد فيه عند المصنّف أن «دوئهية» للتقليل؛ فهي تصغير داهية.

قال الدمامي ٢٧٦ «فالظاهر أنه للتقليل، وقول القائل: الدهمية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير للتقليل المدّة، فيه تعشّف».

(٢) في م ٢٣ ب وم ٤٢ ب وم ٥٥ ب (لتقليل).

(٣) أي في الغالب تفيد التكثير.

وفي م ٤٠ ب وم ٥٥ ب (العكس).

(٤) من سائر حروف الجر.

(٥) أي في الجملة التي وقعت فيها، وهذا لا ينافي وقوع الجملة خبراً، نحو: إني ربّ رجلٍ كريمٍ لقيته.  
وقد استشكل هذا أبو حيان في البيت [وهو لحاتم الطائي]:

أَمَاوَيْ إِنِيْ رَبْ وَاحِدِ أَمْهِ قَتْلَثُ فَلَا أَشْرَكْ لَدِيْ وَلَا قَتْل

وتعقبه الدمامي فقال: «وهذا كما تراه غلط ظاهر..»

قال الشمني: «والجواب أن المراد بتصديرها في كلام هي فيه وإن كان ذلك الكلام مبنياً على غيره...» ٢٧٦/١. قلت: انظر الديوان ٢٠١ والرواية فيها بعض خلاف.

(٦) هذا هو المشهور، وأجاز بعض النحوين تعريفه، وأنشد قول الشاعر:

ونَعْتِه<sup>(١)</sup> إن كان ظاهراً، وإنفاده، وتذكيره، وتمييزه بما يُطابِقُ المعنى إن كان ضميراً<sup>(٢)</sup>،

ربما الجامِل المؤَيَّل فيهم.. البيت بجر الجامِل وصفته، فإن صحت هذه الرواية حمل على زيادة «أَل». ويشترط مع التنکير المباشرة، فلا يرد اتفاقهم على ذلك قوله: رب رجل وأخِيه، لأنهم يتسامحون في الثنائي والتواضع، وحكایة الأَصْمعی: رب أخِيه ورب أَيِّه، نادرة، وهي على تقدير: رب أخ له ورب أَب له.

انظر أَمالي الشجيري ١/٢٣٠، والجَنِي الدَّانِي ٤٤٨، والتسهيل ١٤٨، والمقتضب ٤١٣٩.

(١) قال المرادي في الجنى الداني / ٤٥٠ - ٤٥١ :

«.. ذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرین إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر، إما بمفرد نحو: رُبٌّ رجل صالح، وإما بجملة نحو: رُبٌّ رجل لقيته، فـ«لقيته» جملة في موضع خفض على الصفة، قال بعضهم: لأن المراد التقليل، وكوْن النكرة موصوفة أَبْلَغ في التقليل، وأنه لما كثر حذف عاملها أَلزموها الصفة لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل. وذكر في البسيط [الاستراباذی] أن وجوب وصفها رأي البصرین.

وذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور، ونقله ابن هشام عن المبرد، واستدل من لم يلتزم بالسماع، مع ضعف ما عَلَّل به الملتمون، قال ابن مالك: وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح.. اهـ. أي مجيء مجرورها من غير وصف.

ولذلك قال في التسهيل: «ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد» انظر ص ١٤٨.

(٢) إذا كان مجرور رُبٌّ ضميراً لزم أن يكون مبهماً مفسراً بنكرة متأخرة، منصوبة على التمييز نحو: رُبُّه رجالاً أَكرمت.

وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير استغناء بثنية تمييزه وجمعه وتأنيثه، نحو: رُبُّه رجلاً، ورُبُّه امرأة.

وحکى الكوفيون ثنتينه وجمعه وتأنيثه، فيطابق التمييز نحو: رُبُّهما رجلاً.. وقال ابن عصفور: إنهم أَجازوا ذلك قياساً.

وذهب إلى أن هذا الضمير معرفة كثیر، منهم الفارسي، وهو عندهم جرى مجرى النكرة، وذهب آخرون إلى أنه نكرة، ومنهم الزمخشري وابن عصفور. انظر الجنى الداني ٤٤٩، والدماميني ٢٦٧،

وشرح المفصل ٢٨/٨.

وَعَلَيْهِ حَذْفِ مُعَدّاهَا<sup>(١)</sup> ، وَمُضِيَّهِ<sup>(٢)</sup> .

وَإِعْمَالُهَا مَحْذُوفَةٌ<sup>(٣)</sup> بَعْدِ الْفَاءِ<sup>(٤)</sup> كَثِيرًا ، وَبَعْدِ الْوَao<sup>(٥)</sup> أَكْثَر ، وَبَعْدِ «بَلٍ» قَلِيلًا ، وَبِدُونِهِنَّ أَقْلَى ، كَقُولِهِ<sup>(٦)</sup> :

فَمِثْلِكَ حُبْلِيْ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِيْ [فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُخْوِلٍ]

(١) أي الفعل الذي تتعلق به، كأن يقال: ما لقيت رجلاً عالماً، فنقول في الجواب: ربُّ رجلٍ عالم، أي: قد لقيت.

قال ابن يعيش: «ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل، حتى إن بعضهم قال: لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر...» شرح المفصل ٢٨/٢٩ - ٢٩.

(٢) من خصائص «ربٌّ» عند أكثر النحوين أن يكون الفعل الذي تتعلق به ماضياً، نحو: ربُّ رجلٍ كريم لقيت، وإنما لزم ذلك فيها لأنها جواب لفعل ماضٍ.

(٣) من خصائص «ربٌّ» أنها تُحذَفُ ويبقى عملها.

قال ابن مالك في التسهيل ٤٨/١: «يُبَرِّ بِرَبٍّ مَحْذُوفَةٌ بَعْدِ الْفَاءِ كَثِيرًا ، وَبَعْدِ الْوَao أَكْثَر ، وَبَعْدِ بَلٍ قَلِيلًا ، وَمَعَ التَّجَرْدِ أَقْلَى» ، وهذا كما ترى مطابق لنص ابن هشام رحمه الله. وانظر الجنى الداني / ٤٥٤.

(٤) تعقب المرادي ابن مالك في هذا، وأنه ذكر نصه تعقيباً على ابن هشام، قال: «وقول ابن مالك إن الجر بها ممحوظة بعد الفاء كثيراً. فيه نظر؛ لأنه لم يرد إلا في بيتهن كما قال بعضهم، ولعل أراد بالنسبة إلى بَلٍ».

انظر الجنى الداني / ٤٥٥ ، وحاشية الدمامي / ٢٧٧ ، والأمير ١ / ١٢٠ .

(٥) في همع الهوامع ٤/٢٢ «والواو العاطفة كثيراً جداً، حتى قال أبو حيان: لا يحتاج إلى مثال؛ فإن دواوين العرب ملأى منه».

(٦) البيت لامرئ القيس، وقد ذكر المصطفى صدره، وعجزه ما أثبته بين معقوفين. وقد جاء العجز مثبتاً في م ٦٢، ٤ ب و م ٦٣/٣ أ، وجاء في م ٥/٣٥ ب «ومثلك.. ومرضاً».

وروايته عند سيبويه: ٢٩٤/١

وَمِثْلَكَ بَكْرًا قَدْ طَرَقْتُ وَثِيَّا  
فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْبِلٍ  
وَأَشَارَ الْأَعْلَمُ إِلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ فِيهِ.

وقوله<sup>(١)</sup> :

وأَبِيضَ يَسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوجْهِهِ [ثَمَالُ الْيَتَامَى عَصْمَةً لِلْأَرَاملِ]

وقوله<sup>(٢)</sup> :

بَلْ بَلَدِ ذِي صُعْدِ وَأَكَامِ

وقوله<sup>(٣)</sup> :

رَسْمٌ دَارٌ وَقَفَتْ فِي طَلَّةِ [كِذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَّهُ]

= والشاهد في البيت أن «مثلك» مجرور بعد الفاء بإضمار «رب».

انظر شرح البغدادي ١٨٥/٣ و ١٣١، وشرح السيوطي ٤٠٢/١، والعيني ٣٣٦/٣، شرح الأشموني ٤٨٢/١، وشرح التصریح ٢٢/٢، والخزانة ٢٠٢/٤، والكتاب ٢٩٤/١، وشرح ابن عقیل ٣٦/٣، وهمع الهوامع ٢٢٢/٤، والديوان ١٢ «مرضاً».

(١) تقدّم البيت قبل قليل، وقد أبه النحاة على أن «أبيض» معطوف على منصوب في بيت متقدم، وهو قوله «سيداً»، وليس مجروراً، فارجع إليه. وقد ذكرت في التعليق مما ذكرت تعقب النحاة له ولشيخه أبي حيان من قبله، وهو في هذا تابع له.

(٢) البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يمدح بها مسلمة بن عبد الملك، وقد جاء على غير هذه الرواية عند النحوين وهي في ديوانه ٦:

بَلْ بَلَدِ ذِي صُعْدِ وَأَصْبَابِ

وَبَعْدَهُ يُخْشَى مَرَادِيهِ وَهَجْرِ دَوَابِ

والبلد: الأرض، وصعد: جمع صعود، وهي العقبة الشاقة والأكام: جمع أكمة، وهي التل المرتفع والأصباب: ما انحدر من الأرض. والشاهد فيه مجيء «بلد» مجروراً بـ«رب» المضمرة بعد بل. وانظر البيت في شرح البغدادي ١٨٩/٣، والخزانة ٢٠٤/٤، وشرح السيوطي ٤٠٣/١، واللسان والتاج / صبب.

(٣) البيت لجميل بن معمر العذري، وتقدّم الحديث عنه في «جلل» في حرف الجيم، والشاهد فيه مجيء «رسم» مجروراً بـ«رب» المحنوفة من غير أن يكون فاء أو واو أو بل. وعجز البيت فيه روايتان ذكرتهما من قبل، وقوله من جلل: أي: من أجله.

وبأنها<sup>(١)</sup> زائدة في الإعراب دون المعنى<sup>(٢)</sup> ، فمحل مجرورها في نحو «رُبٌّ رَجُلٌ صالح عندي» رفع على الابتدائية<sup>(٣)</sup> ، وفي نحو: «رُبٌّ رَجُلٌ صالح لقيت» نصب على المفعولية<sup>(٤)</sup> ، وفي نحو: «رُبٌّ رَجُلٌ صالح لقيته» رفع<sup>(٥)</sup> أو نصب، كما في قوله<sup>(٦)</sup> : «هذا لقيته»<sup>(٧)</sup> .

ويجوز<sup>(٨)</sup> مراعاة<sup>(٩)</sup> محله كثيرةً، وإن لم يجُزْ نحو: «مررت بزيد

(١) هذا عطف على قوله «بوجوب تصديرها» أي: أنها تتفرق بزيادتها في الإعراب دون بقية حروف الجر، واعتبرت على هذا بعلّ، فإنها تجر وهي زائدة لفظاً ومعنى؛ لأن معناها الترجي، وبلا العجارة للضمير، فإنها زائدة لفظاً.

وقال الأمير في ١/١٢٠ «بقي أنّ هذا ينافي قوله سابقاً: وغلبة حذف معداها؛ فإنه يفيد أنها غير زائدة في الإعراب، فكانه مَرَّ في كلّ على قول، فإنه سيفيد فيها خلافاً في الباب الثالث». وانظر همع الهوامع ٤/١٨٢، والجني الداني ٤٥٣.

(٢) أي: في المعنى غير زائدة؛ لأنها أفادت التقليل أو التكثير.

(٣) رجل: هو المبتدأ، والخبر هو «عندي».

(٤) هو مفعول به، وناصبه الفعل «لقيت» وانظر همع الهوامع ٤/١٨١.

(٥) هو رفع على الابتداء، ولقيته: هو الخبر، أو نصب على أنه مفعول به لفعل محنوف على شريطة التفسير، أي: لقيت لقيته.

(٦) «قولك» ليس في م ٣/٦٣ أ.

(٧) هذا المثال يحتمل وجهين: الرفع والنصب.

قال الدمامي ٢٧٧: «لكن يفترقان في أنّ هذا المثال يجوز فيه تقدير الناصب مقدماً على المفعول به؛ إذ لا مانع منه و«رُبٌّ رَجُلٌ صالح لقيته» لا يجوز تقدير الناصب مقدماً؛ لاستلزمـه خروج رُبٌّ عن الصدرية فهو باطل؛ فيجب تقديره مؤخراً».

(٨) في م ٢٣ ب «ويجوز»، وكذا جاءت في حاشية الدمامي ٢٧٨، وحاشية الدسوقي ١/١٤٨. وفي م ٤/٦٣ أ و م ٥/٣٥ أ «ولجواز».

وفي م ١ و م ٣: «ويجوز..»، وكذا جاءت في حاشية الأمير، ولم أجـد إشارة في المطبوع إلى هذا الخلاف بين النسخ.

(٩) قوله: ويجوز مراعاة.. إلخ أي: وتنفرد «رُبٌّ» بجواز مراعاة محل مجرورها كثيراً؛ وذلك أن رُبٌّ الجارّة في حكم الزائد كقولنا: رب رجل كريم وامرأة، فامرأة: رفع مراعاة لمحل رجل.

وَعِمْرًا<sup>(١)</sup> إِلَّا قَلِيلًا، قَالَ<sup>(٢)</sup> :

ذَعَرْتُ بِمَدْلَاجِ الْهَجِيرِ نَهْوَضِ  
وَسِنَّ كَسْتَيْقِ سَنَاءَ وَسِنَّاً

فَعَطَفَ «سِنَّاً» عَلَى مَحَلٍ «سِنٌّ».

وَالْمَعْنَى: ذَعَرْتُ بِهَذَا الْفَرَسِ ثُورًا وَبَقْرَةً عَظِيمَةً، وَسِنَّيْقٌ: اسْمُ جَبَلٍ بَعِينِهِ، وَسَنَاءٌ: ارْتِفَاعًا.

وَزَعْمُ الزِّجَاجِ وَمَوْافِقُوهُ أَنَّ مَجْرُورَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مَحَلٍ نَصِيبٍ<sup>(٣)</sup> ، وَالصَّوَابُ  
مَا قَدَّمَنَا<sup>(٤)</sup> .

(١) وذلك بنصب «عِمْرًا» عطفاً على محل «بزيده».

(٢) البيت لامرئ القيس، وقيل لأبي دؤاد الإيادي، وجاءت رواية البيت في اللسان «مدلاج» بدلاً من «مدلاج» وفي الديوان: «بمدلاج» بالجيم أيضاً.

السَّنَّ: هو الثور الوحشي، واللَّوَّا: واوْ رُبٌّ، وسِنَّيْقٌ: جبل، وسَنَاءٌ: ارْتِفَاعٌ، ونصب على الحال.  
وَسِنَّاً: بقرة وحشية، وقيل: اسم جَمَلٍ، ونهوض: كثير النهوض، فهو صيغة مبالغة، والهَجِيرُ: من زوال الشمس إلى العصر، ومَدْلَاجٌ: فرس كثير السير والتعرق.

والشاهد في البيت عطف سِنَّاً على موضع «سِنٌّ» المخوض بـ اوْ رُبٌّ؛ لأنَّه في المعنى مفعول  
لل فعل «ذَعَرْتُ».

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٩٠/٣، والخزانة ١٧٩/٤، وهمع الهوامع ١٨٢/٤  
وشرح السيوطي ٤٠٣/١ - ٤٠٤ - ٤٠٥، والديوان/٧٦، وانظر اللسان/سنن «ويروي سناماً وسِنَّاً» والتاج/  
سنن «بمدلاج الهجين».

(٣) أي: دائمًا، فحيث لا يكون في اللفظ ما يصلح لعمل النصب قَدْرُوهُ، قال الدمامي: «وَهُوَ تَكْلُفٌ لَا  
دَاعِيٌ لَهُ»/٢٧٨.

(٤) في ٢٣/٢م أو ٦٣/٣ ب «ما قدمنا».

وقوله: «ما قدمنا» هو أنه تارة يكون في محل رفع قطعاً، وأخرى في محل نصب قطعاً، وتارة  
يتحمل الأمرين: النصب والرفع.

وإذا زِيدَتْ «ما» بعدها فالغالب<sup>(١)</sup> أن<sup>(٢)</sup> تُكْفَهَا عن العمل، وأن تهيئها للدخول على الجملة الفعلية<sup>(٣)</sup>، وأن يكون الفعل<sup>(٤)</sup> ماضياً لفظاً ومعنى<sup>(٥)</sup>، كقوله<sup>(٦)</sup> :

رَبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَغَنَ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ  
وَمِنْ إِعْمَالِهَا قَوْلُهُ<sup>(٧)</sup> :

رَبَّمَا ضَرْبَةً بَسِيفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَفْقَةِ نَجْلَاءِ

(١) قال: الغالب، لأنها تزداد بعدها «ما» فتكون كافة وغير كافة، وزيادتها كافة أكثر. انظر الجنى الداني / ٤٥٦ ، ٤٥٦ .

(٢) في م ٣٦ / ٥ أ «فأن» وكذا في « وأن تهيئها» جاء «فأن...».

(٣) وتدخل على الجملة الاسمية كما سيأتي، وهو مذهب المبرد وغيره.

(٤) ليس لفظ «الفعل» في م ٣٦ / ٥ أ.

(٥) في المقرب ١/٢٠٠ : «وتدخل على الفعل الماضي لفظاً ومعنى، ومعنى دون لفظ».

(٦) البيت لجذيمة الأبرش، وقد تقدم شرحه عند الحديث عن إفاده «رَبَّ» التكثير.

والشاهد فيه هنا أن «ما» عندما دخلت على «رَبَّ» كفتها عن العمل، وأدخلتها على الجملة الفعلية، و فعلها ماض لفظاً ومعنى، وهو «أوفيت»، فهو هنا إخبار عن حال ماضية.

(٧) أي مع زيادة «ما».

(٨) قائل البيت عدي بن الرعاء الغساني.

ورُوي: دون بصرى. قوله: رَبَّما ضربة: ربما هنا للتکثیر، قوله: بسيف متعلق بضربة، وبين بصرى: أي بين أماكنها؛ لأن بين تضاد إلى متعدد، فحذف أماكن، وأقيم المضاف إليه مقامه، وطعنة معطوفة على سيف، ونجلاء صفة طعنة، والنجلاء: الواسعة.

والمعنى أنه مدح رجال بصرى بالشجاعة.

والشاهد فيه أن «رَبَّ» عاملة في «ضربة» الجر مع زيادة «ما» بعدها.

وعدي بن الرعاء شاهر جاهلي، والرعاء اسم أمه، وقد اشتهر بها.

وانظر البيت في شواهد البغدادي ٣ / ١٩٧ ، وشرح الشواهد للسيوطى ١ / ٤٠٤ ، ووصف المباني / ١٩٤ ، وأمالى الشجيري ٢٤٤ / ٢ ، والعيني ٣٤٢ / ٣ ، والجنى الداني / ٤٥٦ ، وحاشية الصبان ٢٢٢ / ٢ ، والأزهية / ٨٠ ، ٩٤ ، والخزانة ١٨٧ / ٤ ، وهمع الهوامع ٢٣٠ / ٤ ، وشرح التصريح ٢١ / ٢ ، شرح الكافية ٣٣٢ / ٢ .

ومن دخولها على الاسمية<sup>(١)</sup> قول أبي دؤاد<sup>(٢)</sup> :

**رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبِّلُ فِيهِمْ [وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ]**

(١) مذهب المبرد أن رُبّ إذا كُفت بما جاز أن يليها الجملتان: الاسمية والفعلية، وإلى هذا ذهب الزمخشري.

وذهب سيبويه فيما نقل عنه إلى أنها إذا كُفت بما لا يليها إلا الجملة الفعلية، قيل: وهو مذهب الجمهور، وتأولوا البيت المتقدم على أن «ما» نكرة موصوفة، والاسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذف، والجملة صفة، وعلى هذا تأول الفارسي وابن عصفور.

قال ابن مالك: «والصحيح أنّ «ما» في البيت زائدة كافة، هيأت رُبّ للدخول على الجملة الاسمية، كما هيأتها للدخول على الفعلية».

انظر الجنى الداني / ٤٥٦ ، وشرح المفصل ٢٩/٨ - ٣٠ ، والمقتضب ٤٨/٢ ، شرح الكافية الشافية / ٨١٨ .

(٢) المثبت في المخطوطات التي بين يديّ صدر البيت، وعجزه ما وضعه بين معقوفين، وكذا الحال عند الشمني والدماميني. وجاء تماماً في نسخة واحدة هي ٦٣/٤ أ.

وفي البيت روایات: فقد جاء برواية: ربما الطاعن، كما عند المالقي وابن الشجري، وجاء برواية رفع «الجامل» وهو موضع الشاهد، وروي بالخض، وردّ هذه الرواية ابن عصفور.

وَرَبِّمَا: للتکثیر، وجوابها محذف، والمراد بالجامع القطیع من الإبل، ولا واحد له من لفظه؛ فهو اسم جمع الجمل كالباقي اسم جمع للبقرة، ويقال: إبل مؤبّلة إذا كانت للقینة والمؤبّل: اسم مفعول من أبل الرجل أي اتخد الإبل واقتناها، والعناجيح: الخيل الطوال الأعناق، واحدها عنجوج. والشاهد في البيت أن «رُبّ» مكافحة عن عملها بـ «ما» الكاففة المهيءة للدخول «رُبّ» على الجملة الاسمية، فالجامل مبتدأ، وفيهم الخبر.

قال ابن مالك في التسهيل: «وإن ولی رَبِّما اسم مرفوع فهو مبتدأ بعده خبر، لا خبر مبتدأ محذف، و«ما» نكرة موصوفة بهما خلافاً، لأبي علي في المسألتين» انظر ص ١٤٧ .

وذهب ابن عصفور إلى أن «ما» اسم في موضع نكرة مخوض بِرُبّ، والجامل خبر مبتدأ مضمر، والجملة في موضع الصفة، كأنه قال: رُبّ شيء هو الجامل المؤبّل، وهذا عند أبي حيان هو الصحيح، وهو مذهب الفارسي.

وتقدّمت ترجمة أبي دؤاد في شواهد «ثم».

وقيل: لا تدخل المكافوفة على الاسمية أصلًا<sup>(١)</sup>، وإن «ما» في البيت نكرة موصوفة، والجامل: خبر لـ«هو» محدوداً، والجملة صفة لـ«ما».

ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: ﴿رَبَّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٢)</sup>، وقيل هو مؤول بالماضي<sup>(٣)</sup> على حد قوله تعالى: ﴿وَقُنْعَنَ فِي الصُّورِ﴾<sup>(٤)</sup>، وفيه تكليف<sup>(٥)</sup>:

= وانظر البيت في شرح البغدادي ١٩٨/٣، وشرح السيوطي ٤٠٥/١، وشرح الكافية ٣٣٢/٢ والأزهية ٩٣، وشرح الكافية الشافية ٨١٩، وشرح التصريح ٢٢/٢، وأمالي الشجري ٢٤٣/٢، وشرح المفصل ٢٩/٨، وهمع الهوامع ٧٧/٤، والخزانة ١٨٨/٤، والجني الداني ٤٤٨، ٤٥٥ والعيني ٣٢٨/٣، وشرح ابن عقيل ٣٢/٣.

(١) وإنما تدخل على الجملة الفعلية خاصة، وتنسب هذا القول إلى سيبويه والجمهور، وعلى هذا فالبيت يحتاج إلى تأويل، وما ذكره المصنف في تخریج البيت هو للفارسي، وكذا ابن عصفور، وانظر شرح البغدادي ١٩٩/٣، وهمع الهوامع ١٧٧ - ١٧٨، وشرح الأشموني ٤٨١/١.

(٢) الآية من سورة الحجر ٢/١٥ وتمامها ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾.  
وفي م ٦٣/٣ جاءت «ربما» كذا بشد الباء وهي قراءة فيها.

(٣) قال المرادي: «قال بعضهم: وقد أُولِئِتِ العَامَةُ بِادْخالِهَا عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ نَحْوَ: رِبَّمَا يَوْدُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ فظاهره الاستقبال، وتَأْلُوهُ عَلَى تَقْدِيرِ: رِبَّمَا وَدَّ، جَعَلَ فِيهِ الْمُسْتَقْبَلَ بِمَعْنَى الْمَاضِيِّ، لِصَدْقِ الْمَوْعِدِ بِهِ، وَلِفَضْلِ التَّقْرِيبِ لِوَقْعَهُ، فَجَعَلَ وَلَنْ كَانَ غَيْرَ وَاقِعٍ كَأَنَّهُ وَاقِعٌ مِثْلَهُ» انظر ص ٤٥٧.

وجعل ابن عصفور هذا من باب دخولها على الفعل الماضي معنى دون لفظ، وذكر الآية ثم قال: «فلصدق خشية الوعد، وقرب الدنيا من الآخرة، جعل المستقبل كأنه وقع» المقرب ٢٠٠ - ٢٠١.  
وانظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٤٤ ، والأصول لابن السراج ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ ، والإيضاح للفارسي ٢٥٤ . وفي البحر ٤/٤ ناقش هذا التخریج أبو حیان ثم قال: «وليس ذلك بلازم، بل قد تدخل على المستقبل، لكنه قليل بالنسبة لدخولها على الماضي».

(٤) الآية: ﴿وَرَرَّكَ بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمْوِي فِي بَعْضٍ وَقُنْعَنَ فِي الصُّورِ جَمِيعَهُمْ جَمِيعًا﴾ سورة الكهف ٩٩/١٨.

(٥) انظر همع الهوامع ١٨٤/٤، وحاشية الشهاب ٢٨١/٥ . وانظر الشمني ٢٧٩/١، فقد تعقب المصطف. وذكر أن في كلامه نظراً.

لاقتضائه أنَّ الفعل المستقبل عُبِرَ به عن ماضٍ متوجَّزٍ به عن المستقبل.

والدليل<sup>(١)</sup> على صحة استقبال ما بعدها قوله<sup>(٢)</sup> :

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرْبَّ فَتَنَّ سِبْكَيٍ عَلَيْ مُهَذَّبِ رَخْصِ الْبَنَانِ

وَقُلْهُ (۳)

**يَا رَبَّ قَائِلَةٍ غَدَا:** يَا لَهْفَ أُمٌّ مُسَعَّاً وَيَهْ

(١) هذا الكلام والشاهدان بعده لأبي حيأن شيخه، انظر البحر ٤٤٤/٥.

(٢) البيت لجحدر بن مالك من قصيدة قالها عندما سجنه الحاج، وقد أرسل يطلب أسدًا ليقتله به، فقال جحدر هذه القصيدة يتسوق إلى أهله وبلاده اليمن، ومطلعها:

تاؤنني فبٌ لها كبيعاً هموم لا تفارقني خوانِ

وفي البيت رواية «مُخَضَّب» بدلاً من «مُهَذَّب»، والرَّخص: الناعم، والبنان: أطراف الأصابع.

والشاهد فيه: أن فيه دليلاً على جواز استقبال ما بعد «رُبّ»، فقد دخلت السين على الفعل «ييكي» فصرفته إلى الاستقبال.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٠٣/٣، وشرح السيوطي ٤٠٧/١  
والجني الداني ٤٥٢، والخزانة ٤٨٣/٤، والبحر المحيط ٤٤٤/٥، وشواهد التوضيح  
والتصحیح ١٠٦.

(٣) الصواب: قولها، فالبيت لهند أم معاوية، والبيت آخر أبيات لهند بنت عتبة بن ربيعة، رثت بها أباها وعمها شيبة، وأنجحها الوليد، وقد قتلوا يوم بدر، وأبياتها هذه كانت قبل إسلامها، ومطلعها:

لله عَيْنَا مَن رَأى هُنَّكَ أَكْهُنْكَ رِجَالِيَّة

قولها: يا رب، يا للنداء، والمنادى ممحظى، ويجوز أن تكون للتنبيه، ورُبّ للتكتير، وويع: الكلمة ترحم لمن وقع في شدة، وهي رواية ابن مالك. والشاهد فيه دخول «ربّ» على المستقبل، فإنَّ «قائلة» اسم فاعل مستقبل؛ لعمله في الظرف المستقبل.

أسلمت هند يوم فتح مكة، وهي زوج أبي سفيان، وكانت أحسن نساء قريش وأعقلهن.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٢/٣، وشرح السيوطي ٤١٠/١، وهمع الهوامع ٤/١٨٤، والبحر  
٤/٤٤، وشواهد التوضيح والتصحیح ٦/١٠٦، والجنجی الدانی ١/٤٥١.

وفي<sup>(١)</sup> «رُبٌّ» سَتَّ<sup>(٢)</sup> عَشْرَةَ لغة<sup>(٣)</sup> : ضَمُ الراءِ وفتحُها، وكلاهما مع التشديد والتخفيض، والأوْجُهُ الأربعةُ مع تاءِ التأنيث ساكنةً أو محركةً، ومع التجرد منها<sup>(٤)</sup> ، فهذه اثنتا عَشْرَةً، والضمُّ والفتحُ مع إسْكَانِ الباءِ، وضمُّ الحرفين مع التشديد، ومع التخفيض<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) انظر الجنى الداني ٤٤٧ - ٤٤٨.

(٢) في م ٢٣/٢ ب «ستة عشر»، وفي م ٤/٦٣ ب «ست عشر».

(٣) هذه اللغات هي:

رُبٌّ، رَبٌّ، رُبٌّ، رَبٌّ، رُبٌّ، رَبٌّ، رُبٌّ، رَبٌّ، رُبٌّ، رَبٌّ، رُبٌّ.

(٤) عند الدمامي «منهما»، أي من تاءِ التأنيث الساكنة والمتحركة.

(٥) ترك المصيّف لغة حكاهما المرادي في الجنى الداني: وهي «رُبٌّ»، فهي عنده سبع عشرة لغة، انظر ص ٤٤٧.

قال السيوطي: «فهذه سبع عشرة لغة حكاهما ماعدا «رُبٌّ» ابن هشام في المغني، وحكى ابن مالك منها عشرة، وزاد أبو حيان: ربنا». انظر همع الهوامع ٤/١٧٣.

وفي إعراب القرآن للتحاس ١٨٩/١: «وحكى أبو زيد: رُبَّنَا ورُبَّنَا.. وحكى أبو حاتم: ربما ورَبَّنَا ورَبَّنَا»، وانظر هذه اللغات في المقرب ١/٢٠٠، وشرح المُفَصَّل ٨/٣٢، ورصف المبني ٩٢، ومعاني الحروف للرماني ٧/١٠٧.



**حرف السين المهملة**



## ٤٣ - السين المفردة

**السين المفردة:** حرف يختص<sup>(١)</sup> بالمضارع<sup>(٢)</sup>، ويخلصه للاستقبال<sup>(٣)</sup>، ويتنزل<sup>(٤)</sup> منه منزلة الجزء؛ ولهذا لم يعمل<sup>(٥)</sup> فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً<sup>(٦)</sup> من «سوف» خلافاً للكوفيين، ولا مدة الاستقبال معه أضيق<sup>(٧)</sup> منها مع

(١) في م ٤٢ ب «يُختَصُّ» كذا ضبط بالبناء لما لم يسم فاعله.

(٢) في الجنى الداني/٥٩: «حرف مهم يكون للتنفيذ...، فأما سين التفيس فمختصة بالمضارع، وتخلصه للاستقبال، نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ النبا/٤»، وانظر رصف المباني/٣٩٦.

(٣) قبل دخول السين كان المضارع صالحًا للحال والاستقبال. وانظر الكتاب ٣/١.

(٤) كذا في المخطوطات «ويتنزل»، ومثلها عند الدمامي/٢٧٩، والدسوقي ١٤٩/١، والأمير ١/١٢٢.

وجاء في طبعة مبارك وزميله ١٨٤/١ «ويتنزل منه»، وكذلك جاء في طبعة الشيخ محمد محبي الدين ١٣٨/١.

وقوله: «يتَنَزَّلُ منه» أي: يتَنَزَّلُ حرف السين من المضارع منزلة الجزء، فكأنه بعض أجزاءه.

(٥) أي: لم يعمل السين في المضارع، وكل حرف اختص باسم أو فعل عمل فيه، وتختلف العمل هنا لهذا العارض، وهو أنه بمنزلة الجزء منه. انظر دمامي/٢٧٩.

(٦) السين عند البصريين حرف مستقل، وذهب الكوفيون إلى أنها مقتطعة من «سوف»، كما قالوا: سو وسني وسف، فهي فروع لها، ولتكن السين كذلك، واختار ابن مالك هذا المذهب فيها.

انظر هذا الخلاف مبسوطاً في المسألة ٦٢ من كتاب الإنصاف ص/٦٤٦، والجنى الداني/٥٩، ورصف المباني/٣٩٧، والدمامي/٢٧٩ - ٢٨٠، وحاشية الأمير ١٢٢/١، والأمير ٤٥٩/١، والمقتضب ٥/٢ - ٨، وهم الهوامع ٣٧٧ - ٣٧٥/٤.

(٧) في همع الهوامع ٤/٣٧٥ «قال البصريُّ: وزمانه مع السين أضيق منه مع سوف نظراً إلى أن كثرة الحروف تقيد مبالغة في المعنى، والكوفيون أنكروا ذلك».

وقال المرادي في الجنى الداني/٦٠: «واستدل بعضهم على أصلالة السين بتفاوت مدة التسويف، فإن سوف أبلغ في ذلك، فلو كانت السين فرعها لتساوت مدة التسويف.

«سوف» خلافاً للبعض، ومعنى قول المعربين فيها<sup>(١)</sup> «حرف تنفيس» حرف توسيع؛ وذلك أنها<sup>(٢)</sup> نقلت<sup>(٣)</sup> المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال، وأوضح<sup>(٤)</sup> من عبارتهم قول الزمخشري وغيره<sup>(٥)</sup>: «حرف استقبال».

وزعم بعضهم<sup>(٦)</sup> أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى:

= قال ابن مالك: وهذه دعوى مردودة؛ لأن العرب عبّرت عن المعنى الواحد الواقع في الوقت الواحد بـ «سيفعل» وـ «سوف يعمل»، وسياق الحديث عند المصطف يدل على أنه ارتأح إلى ما ذكره ابن مالك، وإن كان المرادي قد سبقه إلى هذا، وتعقب الدمامي ابن مالك، وذلك أن ما قاله لا يلتفت إليه، فهو قياس غير صحيح. انظر الحاشية ص/٢٨٠.

(١) في السين.

(٢) في م ٦٣/٤ «أنها».

(٣) في المخطوطات م ٢ / ٤٤ أ و م ٣ / ٥٤ أ و م ٣٦ / ٥ أ «نقلت»، ومثلها عند الدمامي قال في ص/٢٨٠: «وذلك أنها نقلت من النقل، وفي بعض النسخ: تقلب من القلب»، ومثله عند الدسوقي ١٤٩/١.

وفي م ٤١/١ أ «تقلب» وكذا في طبعة مبارك، وفي م ٤/٦٣ أ «تقلب»، ثم كتب فوقه «نقلت» خ. كما. وفي طبعة الشيخ محمد محبي الدين ص/١٣٨ «نقلت»، وأشار إلى الخلاف في الحاشية.

(٤) كانت أوضح لأن فيها تصريحًا بالاستقبال، ذكر الدمامي أن النحوين اقتدوا في ذلك بإمام النحو  
سيبوه.

وانظر المفصل ص/٣١٧ وشرح المفصل ٤٨/٨، والدمامي ص/٢٨٠.

(٥) في م ٦٤/٣ أ «أنها حرف استقبال». كما بزيادة «أنها».

(٦) ذكر هذا أبو حيان في البحر المعحيط، ولم يُسمّ صاحب هذا الرعم، ولقد رجعت إلى كتب التفسير فلم أجده تصريحًا باسم صاحب هذا القول.

ونَصَ ابن هشام مُتَّسِرًا من بحر شيخه أبي حيان ٣١٩/٣ قال أبو حيان: «والسين في «ستجدون» للاستقبال، قالوا: إنما هي دالة على استمرارهم على ذلك الفعل في الزمن المستقبل كقوله: «سيقول السفهاء»، وما نزلت إلَّا بعد قوله: «ما ولَّاهم عن قبلتهم» فدخلت السين إشعارًا بالاستمرار. انتهى.

﴿سَتَجِدُونَ أَخْرَيْنَ﴾<sup>(١)</sup> الآية، واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الْسُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَدُهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> مدعياً<sup>(٣)</sup> أن ذلك إنما نزل بعد قولهم: ﴿مَا وَلَدُهُمْ﴾، قال: «فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال» انتهى.

وهذا<sup>(٤)</sup> الذي قاله<sup>(٥)</sup> لا يعرفه النحويون، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم<sup>(٦)</sup>: ﴿مَا وَلَدُهُمْ﴾ غير موافق<sup>(٧)</sup> عليه.

[قال أبو حيان]: ولا تحرير في قولهم: إن السين ليست للاستقبال وإنما تشعر بالاستمرار، بل السين للاستقبال، لكن ليس في ابتداء الفعل لكن في استمراره» وانظر البحر ٤٢٠/١، والمحرر ٢/٢، وحاشية الجمل ٤١١/١، وقد نقل هذا عن الكراخي.

وفي الدُّرُّ المصنون ٤١٢/٢ «للستقبال على أصلها، وقالوا ليست هنا للستقبال، بل للدلالة على الاستمرار. وليس بظاهر» وانظر هم مع الهوامع ٤/١٧٦، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٧٥/٢.

(١) الآية: ﴿سَتَجِدُونَ أَخْرَيْنَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمُونُكُمْ وَيَأْمُنُوا قَوْمَهُمْ كُلُّ مَا رُدُوا إِلَى الْفِنَاءِ أَرْكَسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ وَيَكْفُوا أَيْدِيهِمْ فَخَدُودُهُمْ وَأَفْتُوْهُمْ حَيْثُ شَفَقُتُمُوْهُمْ وَأُولَئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَنَةً مُّبِينَ﴾. سورة النساء ٤/٩١.

(٢) الآية: ﴿سَيَقُولُ الْسُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَدُهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمْ أَلَّا كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ﴾ سورة البقرة ٢/١٤٢.

(٣) ذهب قوم إلى أنها متقدمة في التلاوة متأخرة في النزول، وأنه نزل قوله «قد نرى تقلب وجهك» الآية، ثم نزل «سيقول السفهاء من الناس» نص على ذلك ابن عباس وغيره. البحر ٤١٩ - ٤٢٠.

(٤) هذا النص في هم مع الهوامع ٤/١٧٦.

(٥) من أن السين تأتي بالاستمرار لا بالاستقبال.

(٦) قوله: «ما ولهم» ثبت في ٤/٦٤، وليس في بقية المخطوطات، وهي ليست في حاشية الدمامي ٢٨٠/٢، وثبتت في متن حاشية الدسوقي ١٥٠/١، وحاشية الأمير ١٢٢/١ والمطبوع.

(٧) ذكر البخاري من حديث البراء بن عازب قال: «لما قدم رسول الله ﷺ المدينة فصلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً وكان رسول الله ﷺ يحب أن يتوجه نحو الكعبة فأنزل الله تعالى: ﴿فَقَدْ نَرَى تَقْلِبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ البقرة ١٤٤. الآية فقال السفهاء من الناس وهم اليهود ما ولهم عن قبلتهم التي كانوا عليها فقال الله تعالى: «قل لله المشرق والمغرب الآية». =

قال<sup>(١)</sup> الزمخشري<sup>(٢)</sup> : «إِنْ قَلْتَ : أَيُّ<sup>(٣)</sup> فَائِدَةٌ فِي<sup>(٤)</sup> الْإِخْبَارِ بِقُولِهِمْ قَبْلَ وِقْوَاعِدِهِ؟ قَلْتَ : فَائِدَتُهُ أَنَّ الْمَفَاجَأَةَ<sup>(٥)</sup> لِلْمَكْرُوهِ<sup>(٦)</sup> أَشَدُّ، وَالْعِلْمُ بِهِ قَبْلَ وِقْوَاعِدِهِ أَبْعَدُ عَنِ الاضطرابِ إِذَا وَقَعَ»<sup>(٧)</sup> انتهى.

ثم<sup>(٨)</sup> لو سُلِّمَ<sup>(٩)</sup> ، فالاستمرار إنما استفيد من المضارع<sup>(١٠)</sup> ، كما تقول: «فَلَان يَقْرِي الضَّيْفَ وَيَصْنَعُ الْجَمِيلَ» ت يريد أن ذلك دأبهُ .

قال أبو حيان: «سيقول: ظاهر في الاستقبال وأنه إخبار من الله تعالى لنبيه ﷺ أنه يصدر منهم مثل هذا القول في المستقبل، وذلك قبل أن يؤمروا باستقبال الكعبة، وتكون هذه الآية متقدمة في النزول على الآية المتضمنة الأمر باستقبال الكعبة، فتكون من باب الإخبار بالشيء قبل وقوعه..» البحر ٤١٩/١

(١) ذكر قول الزمخشري دليلاً على مسبق، وأنه غير موافق عليه.

(٢) انظر الكشاف ٤١٩/١ ، والبحر ٤٢٤/٢ فقد ذكر رأي الزمخشري.

(٣) في ٤١/١ ب «فَأَيِّ».

(٤) سقط «في» من ٢٤/٢ أ.

(٥) في الكشاف «مفاجأة المكروره».

(٦) في ٢٤/٢ أ «بالمكروره».

(٧) تتمة النص في الكشاف: «لَمَا يَتَقَدِّمَهُ مِنْ تَوْطِينِ النَّفْسِ، وَأَنَّ الْجَوابَ الْعَتِيدَ قَبْلَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ أَقْطَعَ لِلْخُصُمِ، وَأَرَدَ لِشَغْبِهِ، وَقَبْلَ الرَّمِيِّ يَرَاشُ السَّهْمَ».

(٨) كذا جاء بالواو بعد «ثم» في المخطوطات وحاشيتي الدمامي والدسولي، وجاء في طبعة مبارك «ثم لو سلم»، ومثله في حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد محبي الدين. وعلق الدمامي على ذلك بقوله: «وَلَا مَحْلٌ لِلْوَاوِ هُنَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ، إِنْ قَلْتَ : لَعْلَهَا لِلْعَطْفِ، أَيْ : ثُمَّ لَا نَسْلِمُ أَنَّهَا فِي الْآيَةِ لِلْاسْتِمْرَارِ، وَلُو سُلِّمَ».

وعلق على كلام الدمامي الشمني في حاشية ٢٨٠/١ قائلاً: «قلت: يلزم عليه حذف المعطوف، يعني بضم دون عاطفة، وهو باطل، وأقول: يمكن أن يقال: إنْ ثُمَّ هنا ليست للعاطف بل لمجرد التدرج مما قبلها لما بعدها..».

(٩) أي لو سلم بوجود معنى الاستمرار.

(١٠) من المضارع الذي يصلح للحال والاستقبال في الأصل، وليس من السين.

والسين مفيدة للاستقبال؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل<sup>(١)</sup>.

وزعم الزمخشري<sup>(٢)</sup> أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكره أفادت أنه واقع لا محالة، ولم أَرَ مَنْ فَهِمَ<sup>(٣)</sup> وجْهُ ذلك. ووجْهُهُ أنها<sup>(٤)</sup> تقييد الوعد بحصول<sup>(٥)</sup> الفعل؛

(١) تعقب الدمامي المصطف فقال:

«وفي نظره لانتقاده بنحو «لو يطيعكم في كثير من الأمر»، إذ الاستمرار فيه بالنسبة إلى الزمن الماضي، ولعله لا يريد بهذا الكلام كونه كلياً، وإنما يريد أن الاستمرار في «سيقول السفهاء» أن يكون في المستقبل، فلا يرد النقض» انظر الحاشية/٢٨١.

(٢) قال الزمخشري في الكشاف ٤٨/٢ - ٤٩ في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْجُهُمُ اللَّهُ﴾ الآية/٧١ من سورة التوبة: «السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكّد الوعد، كما تؤكّد الوعيد، في قولك: سأنتقم منك يوماً، تعني أنك لا تفوتي وإن تباطأ ذلك.

ونحوه: «سيجعل لهم الرحمن وِدًا» و «السوف يعطيك ربك ففترضي» «سوف يؤتيمهم أجورهم». ونقل الشهاب الخفاجي نصًّا ابن هشام في حاشيته ٣٤٤/٤ ثم قال: «وليس كما قال [أي ابن هشام]، والذي غَرَّه قول الزمخشري إنها تؤكّد الوعد كما تؤكّد الوعيد، بل المراد كما صرّح به شرّاحه، وقع في مضلالات النحو، وهو مُصرّح به في الكتاب وشرحه أيضاً أنَّ السين في الإثبات في مقابله «لكن» في النفي، فتكون بهذا الاعتبار تأكيداً لما دخلت عليه، ولا يختص بالوعد والوعيد...». هذا وانظر أيضاً حاشية الشهاب ٦/١٨٠.

ونقل أبو حيان نص الزمخشري في البحر ٧١/٥ ثم قال: «وفي دفينة من الاعتزال بقوله: السين مفيدة وجوب الرحمة لا محالة، يشير إلى أنه يجب على الله تعالى إثابة الطائع كما تجب عقوبة العاصي، وليس مدلول السين توكيده ما دخلت عليه، إنما دلّ على تخلص المضارع للاستقبال فقط، ولما كانت الرحمة هنا عبارة عما يترتب على تلك الأعمال الصالحة من الثواب والعقاب في الآخرة أتى بالسين التي تدل على استقبال الفعل».

(٣) رأيت توجيه الشهاب المتقدّم، وانظر الدمامي/٢٨١.

(٤) أي السين.

(٥) في م ٣٦ ب «الحصول».

فدخولها على ما يفيد الوعيد<sup>(١)</sup> أو الوعيد<sup>(٢)</sup> مقتضٍ لتوكيده<sup>(٣)</sup> وتشييت معناه. وقد أومأ<sup>(٤)</sup> إلى ذلك في سورة البقرة فقال في ﴿فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup> : «ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين»، وصرّح به في سورة براءة فقال في: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْجُهُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٦)</sup> : «السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة؛ فهي تؤكّد الوعيد كما تؤكّد الوعيد إذا قلت<sup>(٧)</sup> : سأنتقم منك» انتهى.

(١) نحو: سأكرنك.

(٢) نحو: سيعاقب الظالم.

(٣) قال الدمامي في حاشيته ص/٢٨١: «لأنه إخبار على إخبار، والمتعلق واحد، وهذا ظاهر، حيث تدخل على المحبوب، فإنه وعد، وأما حيث تدخل على المكروه الذي هو وعيد فكيف تفيد تأكيده وهو للوعد المباين للوعيد، وكأنه أراد بالوعيد الذي تفиде السين مجرد الإخبار بوقوع ما تدخل عليه لا الوعيد المقابل للوعيد».

(٤) أي الزمخشري. وانظر الكشاف ٢٤١/١.

(٥) الآية: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدَوْا فَإِنْ لَوْلَا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شَقَاقٍ نَّبِكِّهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ سورة البقرة ١٣٧/٢.

ونقل الشهاب نص الزمخشري من الكشاف في حاشيته ٤٧/٢، ثم قال: «وقول الشرح في توجيهه إن دلالتها على التأكيد من جهة كونها في مقابلة «لن» الدالة على تأكيد النفي، قال سيبويه: لن أفعل نفي سأفعل، فيه تأمل».

ونص سيبويه في الكتاب ٦٨/١ «ولن أضرب نفي لقوله: سأضرب» وفي شرح المفصل ١٤٨/٨: «قال الخليل: إن سيفعل جواب لن يفعل».

(٦) الآية: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُنَّ أَزْيَاءٌ بَعْضٌ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقْسِمُونَ الصَّلَاةَ وَيَقُولُونَ الْزَّكُورَةَ وَيُطْبِعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْجُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة التوبه ٧١/٩.

وانظر الكشاف ٤٨/٢ - ٤٩، وقد نقلت من قبل نص الزمخشري وتعليق أبي حيان على الزمخشري، وتعليق الشهاب على ابن هشام.

(٧) في الكشاف «في قولك»، ومثله عند الدمامي، وذكر الرواية كما جاءت في مغني الليب، ثم قال: «والذي رأيته الآن في نسخة معتمدة من الكشاف: كما تؤكّد الوعيد في قولك: سأنتقم منك» انظر ص/٢٨٠.

## ٤٤ - سوف

**سوف**: مُرادة<sup>(١)</sup> للسين، أو أَوْسَع<sup>(٢)</sup> منها، على الخلاف<sup>(٣)</sup>، وكان القائل بذلك<sup>(٤)</sup> نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وليس<sup>(٥)</sup> بمطرد<sup>(٦)</sup>. ويقال<sup>(٧)</sup> فيها:

(١) أي عند الكوفيين، قوله: مرادة للسين، أي في الدلالة على الاستقبال، وليس المدّة معها أَوْسَع من المدة بالسين بل هما متساويان. واختار هذا فيها ابن مالك، انظر الجنى الداني ٤٥٩، والدسوقي ١٥٠.

(٢) هذا مذهب البصريين، إذ سوف عندهم أَبْلَغ من السين.  
قال أبو حيان في البحر ١١/١ في ﴿فَسَيَنِحُّهُمُ اللَّهُ﴾: «والمعنى بالسين يدل على قرب الاستقبال، إذ السين في وضعها أقرب في التتفيس من سوف».

وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٨/٨ «وفي سوف دلالة على زيادة تنفيسي، ومنه سَوْقُه..». وفي رصف المباني ٣٩٨: «إلا أنها أَبْلَغ في التتفيس من السين».

(٣) أي على الخلاف المتقدّم بين البصريين والكوفيين، فقد نظر البصريون إلى كثرة الحروف، ورأوا أنها تفيد المبالغة في المعنى، وأنكر هذا الكوفيون. انظر همع الهوامع ٣٧٥/٤.

(٤) أي أن الرمان المستقبل مع سوف أَوْسَع مما هو في السين.

(٥) النص في م ٦٤ أ «ليس ذلك بمطرد».

(٦) ذكر الدمامي مثلاً على ذلك بلفظ «محير» فهو يدل على المبالغة دون «حاذر» مع أن الثاني أكثر حروفاً من الأول.

وذكر مثل هذا التفتازاني في حاشية الكشاف. انظر دمامي ٢٨١/١، والشمني ٢٨١/١ - ٢٨٢.

(٧) القول للكوفيين، فقد زعموا أنَّ العرب يقولون في سوف «سو» تارة و«سف» و«سي»، وذكر المرادي: أنها لغات حكاهَا الكوفيون، وذكر مثل هذا السيوطي ثم قال: «وقيل: إن الحذف بوجوه ضرورة خاص بالشعر لا لغة».

انظر همع الهوامع ٣٧٦/٤، ورصف المباني ٣٩٧، والجنى الداني ٤٥٨، والإنصاف / مسألة ٩٢. ص ٦٤٦.

وقال ابن يعيش: «وأما سو أَفْعَل وسف أَفْعَل فحكاية ينفرد بها بعض الكوفيين مع قلتها». انظر شرح المفصل ١٤٩/٨.

«سَفَ» بحذف الوسط<sup>(١)</sup>، و«سَوْ» بحذف الأخير<sup>(٢)</sup>، و«سَيْ» بحذفه<sup>(٣)</sup> وقلب الوسط ياء مبالغة<sup>(٤)</sup> في التخفيف، حكاها<sup>(٥)</sup> صاحب المحكم.

(١) وهو الواو، ومثله: «منذ» في قولهم: مُدْ، ويأتي الحديث عنه في بابه.

(٢) وهو الفاء، وشاهد الكوفيين على ذلك قول الشاعر:

فإن أهلك فَسَرْ تجدون بعدي     وإن أَشَلَّمْ يطِب لِكُم الْمَعَاش  
وذهب بعضهم إلى أنه شاذ، وحذف الفاء ضرورة. وقيل إن الكسائي نقل عن أهل الحجاز: سوأَقْعُلْ، بحذف الفاء في غير ضرورة.

انظر الجنى الداني/٤٥٨، والبيت برواية «فَقْدِي»، ورصف المباني/٣٩٧، وهمع الهوامع/٤٣٧٦، والارتشاف/٢٤١٨، وفي الضرائر الشعرية/١٤١ «عدي بن زيد».

(٣) أي بحذف الفاء، وقلب الوسط وهو الوااء ياء.

(٤) قال الدسوقي في ١٥١/١ «أَيْ لَأَنَّ الْيَاء أَخْفَ من الْوَاء؛ لَأَنَّ الْيَاء فِيهَا إِعْمَالُ الشَّفَةِ السُّفْلَى». قلت: ليس الأمر كذلك، ولم تبلغ الواو هذا القدر من الثقل مما يقتضي قلبها إلى ياء، فإن قيل: هي لغة فذلك أقرب.

(٥) في حاشية الدسوقي ٥١/١ «وحكاها: يحتمل الأخيرة، ويحتمل الثلاثة»  
قلت: الغالب الأخيرة، إذ وجدت في التكملة للصاغاني قوله: «وَسَفْ أَفْعُلْ وَسَوْ أَفْعُلْ: لغتان في سوف أَفْعُلْ، وقال ابن جنني: حذفوا تارة الواو وأخرى الفاء» ومن هذا ترى أنه حكى لغتين وترك الثالثة وهي «سَيْ». انظر / سوف.

وفي التاج / سوف «وسوف أَفْعُلْ، ويقال: سَفْ أَفْعُلْ وَسَوْ أَفْعُلْ لغتان في سوف أَفْعُلْ، قال ابن جنني: حذفوا تارة الواو وأخرى الفاء، وفيه لغة أخرى، وهي: سَيْ أَفْعُلْ هكذا هو في النسخ، وفي اللسان: «سا يكون» فحذفوا اللام وأبدلوا العين طلياً للخفة» وانظر اللسان / سوف.

وتُنفرد<sup>(١)</sup> عن السين بدخول اللام<sup>(٢)</sup> عليها نحو<sup>(٣)</sup> : «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى» وبيانها<sup>(٤)</sup> قد تُفصَل<sup>(٥)</sup> بالفعل المُلْغى<sup>(٦)</sup> ، كقوله<sup>(٧)</sup> :

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخْالُ أَدْرِي      أَقْوَمُ الْجِنْزِينَ أَمْ نِسَاءً

\* \* \*

(١) أي سوف عن السين.

(٢) قيل ولا تدخل اللام على السين لثلا يجتمع حرفان زائدان على الكلمة، لشدة اتصال بعضهما ببعض، واتصالهما بالكلمة؛ فإنه قد يؤدي في بعض الكلمات إلى اجتماع أربعة متحرّكات نحو: لَسَيَتَكَلَّمُ، فتشغل الكلمة. ورَدَ مثل هذا السيرافي؛ فذهب إلى أن الأمرين دخول اللام والفصل جائزان في السين. كما جازا في سوف. انظر همع الهوامع ٤/٣٧٩.

وقال المالقي: «.. وهي متصلة به [المضارع] كبعض حروفه كالسين أيضاً؛ فلذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه إلا أنها تكونها على ثلاثة أحرف أشبهت الاسم، فدخل لام التوكيد والابداء عليها في نحو قوله تعالى: «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى» وقوله: فلسوف تعلمون. الشعراء/٤٩». انظر رصف المبني ٨/٣٩٨.

(٣) سورة الضحى ٥/٩٣ وقوله: «فترضى» ليس في المخطوطات: ١، ٢، ٤، ٥.

(٤) أي سوف.

(٥) أي تُفْصَلُ عن مدخلها.

(٦) ولا يجوز ذلك في السين.

(٧) البيت لزهير بن أبي سلمى، وتقديم في «أم» والأصل فيه: وسوف أدرى، ففصل بينهما بالفعل الملغى وهو «إخال»؛ لأنه لا عمل له في المفعول، ويكون إخال في قوة قوله: في ظني.

## ٤٥ - سِيَّ

سيّ<sup>(١)</sup> : من «لا سِيَّ» اسم بمنزلة «مِثْل»<sup>(٢)</sup> وزناً<sup>(٣)</sup> ومعنى، وعینه في الأصل واو<sup>(٤)</sup> ، وتشتته سِيَّان ، وتستغني<sup>(٥)</sup> حينئذ<sup>(٦)</sup> عن الإضافة كما استغنت عنها<sup>(٧)</sup> «مِثْل» في قوله<sup>(٨)</sup> :

[من يفعل الحسنات اللهم يشكرها] والشّرُّ بالشّرِّ عند الله مثلان  
واستغنوَا بِتَشْتِيتِهِ<sup>(٩)</sup> عن تثنية «سَوَاء»<sup>(١٠)</sup> ، فلم يقولوا «سَوَاءان» إلا شاذًا ،

(١) في شرح البغدادي ٢١٧/٣ «وقد لَخَصَّ المصنفُ كلامَ أبِي حيَانَ في شرح التسهيلِ، وجمعَ ما ذكره في «ولا سِيَّ» منه».

(٢) انظر الكتاب ١٣٥٠/١.

(٣) أصله سِيَّ، عينه واو ساكنة فقلبت ياء لسكنونها وكسر ما قبلها وأدغمت في الياء.  
انظر همّ مع الهوامع ٢٩٤/٣ ، وحاشية الدسوقي ٥١/١ ، وحاشية الدمامي ٢٨٢ ، وفي حاشية الأمير ١٢٣/١ : «دخله ما دَخَلَ سَيِّدًا».

(٤) بدليل أمثلة الاشتراق مثل: استويا وتساويا وهمما مستويان ومتساويان. وانظر شرح البغدادي ٢١٥/٣.

(٥) في م ٤١/١ ب «ويستغنى».

(٦) أي تستغني «سيّ» عن الإضافة إذا ثبّتت.

(٧) أي كما استغنت «مِثْل» عن الإضافة عند التثنية.

(٨) البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وقيل لغيره، وتقديم في باب «أَمَّا»، وكان الشاهد فيه حذف الفاء من جواب «من»، وذهب المصنف إلى أنه ضرورة.  
فانظر تحريرجه فيما تقدّم. وانظر البحر ٢٠/٢ والكتاب ٤٣٥/١ «سيَّان».

(٩) أي تثنية «سيّ» حين قالوا: سِيَّان.

(١٠) لأنّ معنی سِيَّ وسواء هو معنی «مِثْل»، فاستغنوَا بِتَشْتِيتِهِ واحد عن الآخر.

وفي التاج / سوو «وهما سوايان وسِيَّان بالكسر، أي مثلان، الواحد سواء، وسيّ، والجمع أسواء». وعلى هذا فما ذهب إليه المصنف لا يصح.

كقوله<sup>(١)</sup>:

فِي رَبِّ إِن لَم تَقْسِمِ الْحُبَّ بَيْنَا سَوَاعِينَ فَأَجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدًا  
وَتَشْدِيدُ يَائِهِ، وَدُخُولُ «لَا»<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ، وَدُخُولُ الْوَاوِ<sup>(٣)</sup> عَلَى «لَا» وَاجِبٌ.

قال ثعلب<sup>(٤)</sup>: «من استعمله على خلاف ما جاء في قوله<sup>(٥)</sup>:

[أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنْ صَالِحٌ]      وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ  
فَهُوَ مُخْطَئٌ». انتهى.

(١) قائل البيت قيس بن معاذ، وذكر البغدادي أنه قيل إن الأصح أنه قيس بن الملوح العامري، وصاحبته ليلى بنت مهدي أم مالك العامري، ورواية الديوان: أيا ربّ.  
 وأنشد المصنف البيت شاهداً على أن تثنية سواء في قوله: «سواعين» شاذ، وقد استغفوا عنه بقولهم: سيبان.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢١٥/٣، والخزانة ٤/٣٣١، وانظر اللسان/ سوا، وروايته: أيا ربّ، ونسبة إلى قيس بن معاذ. وشرح السيوطي ١٢/١، والديوان/ ٨٦.

(٢) في الهمع ٢٩٤/٣: «وَلَا تَحْذِفْ «لَا» من «لاسيما»، لأنَّه لَم يُشَمَّعْ إِلَّا في كلام المولدين...»  
وحكى في البديع عن بعضهم أن «لَا» في «لاسيما» زائدة، قال أبو حيان: وهو غريب».

(٣) ذكر ثعلب أنه يجب اقتران «لَا» بالواو، وجوز غيره حذفها. انظر همع الهوامع ٢٩٤/٣، وانظر حاشية الصبان ١٦٥/٢.

(٤) النص في شرح الأشموني ٤١١/١، وهمع الهوامع ٢٩٤/٣.

(٥) البيت لامرئ القيس من معلقته، وصدره ما وضعته بين حاضرتين، وجاء تماماً في م ٢٤/٢ أ.  
ودارة جُلْجُلٍ: موضع بديار كندة، والمشهور أنه غدير، ويوم: جاء بالروايات الثلاث: الرفع، والنصب، والجر.

والشاهد في البيت الذي ساقه ثعلب ملازمة الواو لـ «لَا»، وقد سبق أن غيره أجاز حذفها.  
وانظر البيت في شرح البغدادي ٢١٦/٣، والجني الداني ٣٣٤، ٤٤٣، وشرح المفصل ٢/٨٥،  
وهمع الهوامع ٢٩٣/٣، والخزانة ٦٣/٢، وشرح السيوطي ٤١٢/١، الديوان/ ١٠.

وذكر غيره<sup>(١)</sup> أنه<sup>(٢)</sup> قد يُخَفَّفُ، وقد تُحْذَفُ الواو<sup>(٣)</sup>، كقوله<sup>(٤)</sup> :

**فِهِ بِالْعَقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ، لَا سِيمَا عَقِدَ وَفَاءُ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقَرْبِ**  
 وهو<sup>(٥)</sup> عند الفارسي نَصَبٌ على الحال<sup>(٦)</sup> ؛ فإذا قيل : «قاموا لاسِيمَا زيداً»<sup>(٧)</sup>  
 فالناصب قام ، ولو كان كما ذَكَرَ لامتنع دخول الواو<sup>(٨)</sup> ، ولَوْجَبَ تكرار «لا» كما

(١) أي غير ثلث، وقد حكى هذا الأخفش وابن الأعرابي وآخرون، ومنه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرف على حرفين. وعند التخفيف يكون المحذوف لام الكلمة، وتفتح الياء بالقاء حركة اللام عليها.

وذهب أبو حيان إلى أن الأولى حذف العين؛ لأنَّه لو كان المحذوف اللام لرَدَّت العين واوَا كما كانت، إذ يزول الموجب لقلبها ياء، فكان يقال: لا سِيِّما. انظر هموم الهوامع ٢٩٥/٣  
 وذهب إلى حذف الوسط الدمامي في ٢٨٢/١، وذكر أنه مثل «سَنَة».

(٢) في ٦٥/٣ أ «وذكر غيره أنه قد تحذف الواو، وقد تخفف...» كذا على التقديم والتأخير.  
 (٣) الواقعة قبل «لا».

(٤) لم يُغَرِّ البيت إلى قائل.

وفة: أمر بالوفاء من وفي يفي، والهاء للسكت، وقد زيدت الهاء من أجل النطق في الوقف.  
 وفي ٤٢/١م أ «فِي» ومثله في ٥/٣٦ ب من غير هاء السكت. والقرب: جمع قُرْبة.  
 والشاهد في البيت من جهتين: الأولى: تخفيف الياء من: لاسِيمَا، والثانية: حذف الواو قبل «لا».  
 وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٩/٣، وشرح السيوطي ٤٢٣/١، وشرح الأشموني ٤١١/١  
 وهموم الهوامع ٢٩٤/٣، والخزانة ٦٤/٢، وحاشية الصبان ١٦٥/٢.

(٥) كذا في المخطوطات ماعدا ٢٤/٢ أ فقد جاءت فيه «وهي»، وفي طبعة مبارك وزميله «وهي»،  
 وكذا جاءت في حاشية الأمير، ومثله في نسخة الشيخ محمد محبي الدين. وعند الدمامي «وهو»  
 كما جاء في المخطوطات.  
 قوله: وهو، أي: سِيِّ الواقع بعد «لا».

(٦) ذكر في الهمم ٢٩٤/٣ أنه منصوب على الحال من الجملة السابقة، وأنه رُدَّ بوجوب تكرار «لا»،  
 وبمنع الواو؛ إذ لا يقال: جاء زيد ولا ضاحكاً.

(٧) يكون التقدير على الحالية: قاموا حال كونهم غير مماثلين لزيد. وجاء المثال عند الدمامي والأمير:  
 «قاموا لاسِيمَا زيداً»، كذا! بالنصب.

(٨) الحال مفردة والواو لا تدخل عليها، وبما أنه ثبت دخول الواو هنا فإنه يدل على بطلان النصب على  
 الحال. انظر الدمامي ٢٨٣/١.

تقول: «رأيْتُ زيداً لَا مِثْلَ عَمْرٍ وَلَا مِثْلَ خَالِدٍ»، وعند غيره<sup>(١)</sup> هو اسم لـ«لا» التبرئة.  
ويجوز في الاسم الذي بعدها<sup>(٢)</sup> الجر<sup>(٣)</sup>، والرفع مطلقاً، والنصب أيضاً إذا كان  
نكرة، وقد رُوي بهنَّ<sup>(٤)</sup>:

... ولا سِيمَا يَوْمٌ ...

والجر<sup>(٥)</sup> أَرْجَحُهَا، وهو على الإضافة<sup>(٦)</sup>، وـ«ما» زائدة بينهما<sup>(٧)</sup>، مثلها في<sup>(٨)</sup>  
﴿أَيَّمَا أَلْأَجَلَيْنِ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) الجمهور على أن «سيِّ» اسم «لا» التبرئة، وفتحته بناء كهي في: لارجل، والخبر محفوظ، وتقديره:  
موجود.

(٢) أي بعد «ما».

(٣) الجر على الإضافة، ويأتي بيانه.

(٤) في إعراب البيت ثلاثة أوجه:

- الرفع على أنه خبر مبتدأ محفوظ أي: هو يوم، وهذه الجملة صلة «ما» والتقدير: ولا سيِّ الذي  
هو يوم.

- والجر بالقاء «ما»، وإضافة سِيِّ إلى يوم.

- والنصب على التمييز لأن «سيِّ» مبهم، أي: ولا سِيمَا يوماً.

(٥) في ٤٢/١ أ «فالجر».

(٦) كأنه قال: ولا مِثْلَ يوم.

وفي الكتاب ٣٥٠/١ «وسائل الخليج» - رحمه الله - عن قول العرب: ولا سِيمَا زيد، فزعم أنه مثل  
قولك: ولا مِثْلَ زيد، وـ«ما» لغو. وانظر شرح المفصل ٨٥/٢، والتاج والصحاح/سود.

(٧) بين المضاف والمضاف إليه.

(٨) الآية: ﴿فَقَالَ ذَلِكَ بَيْتٌ وَبَيْنَكَ أَيَّمَا أَلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا مُعَذَّبٌ عَلَىٰ وَلَكَ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَسَكِيلٌ﴾<sup>(١٠)</sup>  
سورة القصص ٢٨/٢٨.

ويشهد للزيادة قراءة ابن مسعود «أَيَّ الأَجَلَيْنِ» بحذف «ما» انظر البحر ١١٥/٧.

(٩) في طبعة مبارك وزميله ١٨٧، وطبعة الشيخ محمد محبي الدين ١٤٠ وحاشيتي الأمير والدسوقي  
بأيات «قضيت» في نص ابن هشام. ولم أجده مثبتاً في المخطوطات، ولا حاشية الدمامي ٢٨٣/١.

والرفع على أنه خبر لمضمير<sup>(١)</sup> ممحض، و«ما» موصولة، أو نكرة موصوفة<sup>(٢)</sup> بالجملة، والتقدير: ولا مثل الذي هو يوم، أو لا مثل شيء هو يوم، ويضعفه<sup>(٣)</sup> في نحو: «ولاسيما زيد» حذف العائد<sup>(٤)</sup> المرفوع مع عدم الطول<sup>(٥)</sup>، وإطلاق «ما» على من يعقل، وعلى الوجهين<sup>(٦)</sup> ففتحة «سي» إعراب؛ لأنه مضاف<sup>(٧)</sup>، والنصب على<sup>(٨)</sup> التمييز، كما يقع التمييز بعد «مثل»<sup>(٩)</sup> في نحو<sup>(١٠)</sup>: «لَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا»، و«ما» كافة<sup>(١١)</sup> عن الإضافة، والفتحة بناء<sup>(١٢)</sup> مثلها في «لا رَجُل».

(١) أي ولا سي الذي هو زيد. وتقدم نص سيبويه عن الخليل.

(٢) أجاز مثل هذا ابن خروف، وانظر همع الهوامع ٢٩٢/٣.

(٣) أي يضعف الرفع.

(٤) وهو قوله: «وهو» الذي يجعل زيد خبراً عنه.

(٥) أي مع عدم طول الصلة، ومثل هذا الحذف شاذ.

(٦) أي: الجر والرفع.

(٧) إما إلى الاسم المجرور بعد «ما»، أو إلى نفس «ما» موصولة أو موصوفة، والخبر ممحض.

(٨) في همع الهوامع ٢٩٣/٣ «واختلف في وجه النصب، فقيل: إنه على التمييز، و«ما» نكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالإضافة، والمنصوب تفسير لها، أي: ولا مثل شيء يوماً.

وقيل إنه على الظرف، و«ما» بمعنى الذي، وهو صلة لها، أي: ولا مثل الذي اتفق يوماً، فحذف للعلم، كما قالوا: رأيت الذي أمس، أي: الذي وقع واتفق.

وقيل: إن «ما» حرف كاف لـ «سي» عن الإضافة، والمنصوب تمييز مثل قولهم: على التمرة مثلها زيداً، واستحسن ابن مالك والشلوبيين...).

(٩) لأن سي بمعنى مثل، فهو مبهم يحتاج إلى مفسر.

(١٠) الآية: «لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لِكَلَمَتِ رَبِّي لَنَفَدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنَفَّدَ كَلَمَتُ رَبِّي...» سورة الكهف ١٠٩/١٨.

(١١) كافة لـ «سي».

(١٢) لأنه مفرد، لا هو مضاف، ولا شبيه بالمضاف.

وأما انتصار<sup>(١)</sup> المعرفة نحو: «ولا سيما زيداً» فمنعه الجمهور<sup>(٢)</sup>، وقال<sup>(٣)</sup> ابن الدهان<sup>(٤)</sup>: «لا أعرف له وجهًا»<sup>(٥)</sup>.

ووجهه بعضهم بأن «ما» كافية، وأن «لا سيما» تَنَزَّلت<sup>(٦)</sup> منزلة «إلا» في الاستثناء<sup>(٧)</sup>.

ورد بـأن المستثنى مُخْرَج، وما بعدها<sup>(٨)</sup> داـخل في بـاب الأـولى<sup>(٩)</sup>،

(١) ما سبق كان حديثاً عن النكارة إذا وقعت بعد «لا سي» كبيت أمرئ القيس، وأما في المعرفة فلا يجوز إلا الرفع والجر.

(٢) علة المنع مع المعرفة أنه لا يوجد ما يتضمن النصب، لأن التمييز نكارة عند البصريين بخلاف الكوفيين، فقد أجازوا تعريفه.

(٣) النص من هنا إلى آخره «منقطعاً» منقول في الخزانة ٦٤/٢.

(٤) ابن الدهان هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الإمام ناصح الدين بن الدهان ظلماً ليلة الجمعة حادي عشر رجب سنة أربع، وقيل ثلاـث وتسـعين وأربعـمـائـة، وتـوفـيـ بالـموـصلـ لـيـلـةـ عـيـدـ الفـطـرـ سـنةـ ٥٦٩ـ.

كان من أعيان النحو المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، وقد سمع الحديث، ووصفه العماد الكاتب بسيبوـيـهـ عـصـرـهـ، وله مؤلفات في النحو والعروض والقوافي والتفسير وغير ذلك. انظر بغية الوعاة ١٥/٥٨٧.

(٥) وقد يُوجـهـ بـأنـ «ـماـ»ـ تـامـةـ بـمـعـنـيـ شـيءـ،ـ وـالـنـصـ بـتـقـدـيرـ:ـ وـلـاـ مـثـلـ أـرـىـ زـيـداـ.ـ انـظـرـ دـمـامـيـ ٢٨٤ـ.

(٦) كذلك في المخطوطات ماعدا م/٥ حيث جاء فيها «فـهـوـ مـنـزـلـ مـنـزلـةـ..»ـ وكـالـمـخـطـوـطـاتـ جاءـ نـصـ الخـزانـةـ ٦٤ـ/ـ٢ـ،ـ وـالـدـمـامـيـ،ـ وـالـدـسوـقـيـ،ـ وـعـنـدـ مـبـارـكـ وـزـمـيلـهـ ١٨٧ـ/ـ«ـنـزلـتـ»ـ،ـ وـمـثـلـهـ فيـ حـاشـيـةـ الـأـمـيرـ،ـ وـكـذـاـ جـاءـتـ عـنـ الشـيـخـ مـحـمـدـ مـحـيـ الدـينـ.

(٧) بنصب الاسم الواقع بـعـدـهاـ كماـ يـنـصـ بـعـدـ «ـإـلاـ»ـ الـاسـتـشـانـيـ،ـ وـتـعـقـبـ الدـمـامـيـ هـذـاـ الرـأـيـ فـقـالـ:ـ «ـلـكـنـ يـقـدـحـ فـيـ اـقـرـانـهـ بـالـوـاـوـ،ـ وـلـاـ يـقـالـ:ـ جـاءـ الـقـومـ إـلـاـ زـيـداـ،ـ وـالـقـولـ بـزـيـادـتـهـ ضـعـيفـ»ـ انـظـرـ الحـاشـيـةـ ٢٨٤ـ.

(٨) ما بـعـدـ «ـلاـسيـماـ»ـ.

(٩) كذلك في المخطوطات والدماميني وعند مبارك وزميله «أولى» ومثله في حاشية الأمير، والشيخ محمد محيي الدين.

وأجَبَ<sup>(١)</sup> بأنه مُخْرَجٌ مما أَفْهَمَهُ الْكَلَامُ السَّابِقُ من مساواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناءً منقطعاً<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

---

= وفي حاشية الدسوقي ١٥٢/١ «أى فهي أداة إدخال فكيف تجعل الأداة التي للإدخال بمنزلة الإخراج، فأى جامع؟».

(١) أجَبَ من ذكر أن المستثنى مُخْرَجٌ وما بعده داخل في الأولى، قال الدسوقي في ١٥٢/١ نقلًا عن الدردير: «حاصل هذا الجواب أنا لا نسلم أنها للإدخال بل للإخراج من المساواة المفادة بقوله: قام القوم، فمعنى قام القوم ولا سيما زيد، تساوى القوم في القيام إلا زيداً، فاقهم فيه، وأولى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه فيه، وانظر وجه كونه منقطعاً فإنه لو لا «سيما» لما عملت تلك السدة [كذا]، بل لم يفد الكلام إلا الاستواء في القيام».

وفي دماميني ٢٨٤ «يكون معنى: جاءوني القوم ولا سيما زيداً، جاءوني لكن زيداً جاءوني مجيناً هو أولى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه، وليس مساوياً لهم في ذلك الحكم».

(٢) يذهب الدماميني إلى أن الاستثناء متصل، وليس منقطعاً؛ لأن المعنى: تساوى القوم في القيام إلا زيداً فإنه فاقهم. قال: وفيه تأمل؛ لأن زيداً مخرج من المستثنى الشامل له لو لا الإخراج، وهذا معنى الاتصال».

انظر الدماميني ٢٨٤، وحاشية الأمير ١٢٤/١.

## ٦٤ - سواء

سواء: تكون بمعنى «مستوى» ويُوصَفُ<sup>(١)</sup> بها المكان، بمعنى أنه نصف<sup>(٢)</sup> بين مكانيْن، والأفصح فيه حينئذ أن يُقصَر مع الكسر نحو: «مَكَانًا سُوَى»<sup>(٣)</sup>،

(١) النص في م ٢٤/٢ ب «.. تكون بمعنى مستوى، فيقصر مع الكسر نحو: مكاناً سوى، ويمد مع الفتح نحو مرت ب الرجل سواء والعدم..» مثله في م ٦٥/٣ أ وقد سقط قوله: «ويوصَف..» إلى قوله «والأنصَح فيه حينئذ..».

ووُجِدَت مثل هذا في حاشية الدماميَّيِّن/٢٨٥ وكذا عند الدسوقي في ١٥٢/١، وقد أشار الشيخ محمد محبي الدين إلى هذا النص في حاشية الدسوقي. انظر ص ١٤٠.

(٢) مثل هذا في أمالِي الشجري ١/٢٣٦.

(٣) قال تعالى: «فَلَنَأْتِنَّكَ سِحْرِ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا تُخْلِفُهُ مَنْ هُنَّ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوَى» سورة طه ٥٨/٢٠.

وفي هذه الكلمة «سوى» قراءات أذكر منها اثنتين:

الأولى: «سوى» بضم السين والتونين في الوصل، وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وخلف ويعقوب والأعمش والحسن وقتادة وطلحة وابن أبي ليلى وأبي حاتم وابن جرير.

والثانية: «سوى» بالكسر والتونين في الوصل، أي مكاناً وسطاً، وهو ما أراده المؤلف. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو والكسائي وأبي جعفر.

قال النحاس: «والكسر أشهر وأعرَف».

وفي تفسير القرطبي: «واختار أبو عبيد وأبو حاتم كسر السين لأنها اللغة العالية الفصيحة».

وعند الطبرى: القراءاتان سواء، وهما مشهورتان في العرب، وقرأ بكل واحدة علماء من القراء.

وانظر مراجع هاتين القراءتين فيما يلي: البحر ٢٥٤/٦، معانى الزجاج ٣٦٠/٣، روح المعانى ١٦/٢١٧

الطبرى ١٣٤/١٦، غرائب القرآن ١٢٣/١٦، النشر ٣٢٠/٢، الإتحاف ٣٠٤، الكشاف

٣٠٥/٢، حجة القراءات ٤٥٣، زاد المسير ٢٩٤/٥، القرطبي ٢١٢/١١، الكشف عن

وجوه القراءات ٩٨/٢، التيسير ١٥١، السابعة ٤١٨، مجمع البيان ١٠٩، العكربى ٨٩٣/٢.

= إعراب النحاس ٣٤١/٢، شرح الشاطبية ٢٤٧، البيان ١٤٣/٢، مشكل إعراب القرآن ٦٩/٢،

وهو<sup>(١)</sup> أحد الصفات التي جاءت على « فعل » كقولهم<sup>(٢)</sup> : « ماءٌ روئٌ » و« قومٌ عدَى ».

[ وقد يمْدَّ<sup>(٤)</sup> مع الفتح أو<sup>(٥)</sup> يكسر أو يضم ، وكلاهما مع القصر ، وقرئ بهما<sup>(٦)</sup> ، ويوصف بهما غير المكان ، فيجب أن تمَّدَّ مع الفتح نحو<sup>(٧)</sup> : مررت ب الرجل سواء والعدم ].

= التبصرة/٥٩١، حاشية الجمل ٩٨/٣، معاني الفراء ١٨١/٢ - ١٨٢، المكرر/٨١، التبيان ١٨١/٧  
الكافي/١٣٣، العنوان/١٢٩، الرازي ٧١/٢٢، المبسوط/٢٩٥، المحرر ٤٢/١٠، اللسان والتاج/  
سوى، فتح القدير ٣٣١/٣، تأويل مشكل إعراب القرآن/٥٢١، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٢  
٣٣، وفي البيان ١٤٣/٢ : « فمن قرأ بالكسير فلأنْ فعلًا لم يأت في الوصف إلا نادرًا نحو قوم عدَى ،  
ولحم زَيْم ، والضم أكثر لأنْ فعلًا في الوصف كثير نحو لَكَع وحُطَم ». تفسير المادرسي ٤٠٩/٣ .  
الذكرة في القراءات الثمان ٤٣١/٢ ، وانظر كتابي : « معجم القراءات ».

(١) النص مضطرب هنا في ٤٢/١م أ قال: « وهو مع الفتح نحو: مررت ب الرجل سواء والعدم ، وبمعنى الوسط وبمعنى التام... كذا» ثم شطب مقدار سطرين مما خالف الأصول الأخرى .

(٢) وفي البيان لابن الأنباري ٤٢/٢ : قوم عدَى ، ولحم زَيْم .

(٣) كذا جاء النص في ٤٢/١م أ و ٤٥/٤ أ و ٦٥/٥ أ و ٣٧/٥ أ ولم أجده مثل هذا في المطبوع .  
وجاء النص في ٢٤/٢م ب و ٦٥/٣ ب « وقد تمَّدَ مع الفتح نحو: مررت ب الرجل سواء والعدم ».

(٤) أي: سواء .

(٥) أي: سوئي ، وسُوئي .

(٦) تقدم: تخریج هاتين القراءتين في الصفحة المتقدمة .

(٧) عطف « العدم » على ضمير مستتر في « سواء » بدون فاصل من تأكيد أو غيره ، والتقدیر: ب الرجل مستوى هو والعدم .

قال سيبويه: « وأما قوله: مررت ب الرجل سواء والعدم ، فهو قبيح حتى تقول: هو العدم ». انظر الكتاب ٢٣٢/٢ والتاج / سود .

وفي شرح الكافية الشافية/١٢٤٥ نقل نص سيبويه ، ثم قال: فعطف « العدم » دون فصل ، ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء» كذا! ولم ينقل نص سيبويه الصريح بقبحه . وانظر أمالی الشجيري ٢٣٦/١ .

ويعنى الوسط<sup>(١)</sup>، وبمعنى التام، فتتمدّ فيهما مع الفتح، نحو قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: «فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ»، وقولك<sup>(٣)</sup>: «هذا درهم سواء»<sup>(٤)</sup>، وبمعنى<sup>(٥)</sup> القصد؛ فتقصر مع الكسر. وهو<sup>(٦)</sup> أغرب معانيها، كقوله<sup>(٧)</sup>:

### فَلَا صِرْفَنْ سُوَى حَذِيفَةَ مِدْحَاتِي لَفْتَى العَشَيِّ وَفَارَسُ الْأَجْرَافِ

(١) انظر أمالی الشجري ٢٣٦/١.

(٢) الآية: «فَاطَّلَعَ فَرَّاءٌ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ» الصافات ٥٥/٣٧. في سواء الجحيم: أي في وسط الجحيم. وانظر البحر ٣٦٢/٧.

قال أبو حيان: «سواء الجحيم وسطها، تقول: تعبت حتى انقطع سوائي. قال ابن عباس: سُمِّي سواء لاستواء المسافة منه إلى الجوانب، يعني سواء الجحيم» وانظر أمالی الشجري ٢٣٦/١.

(٣) سقط من م ٢٤ ب من هنا إلى قوله: «ابن الشجري».

(٤) أي تام، قال سيبويه: «إذا قلت: هذا درهم سواء، كأنك قلت هذا درهم تام» انظر الكتاب ٧٥/١.

(٥) نص ابن الشجري في أماليه ٢٣٦/١:

«وقد استعملوا المقصورة بمعنى القصد، فقالوا: قصدت سوى فلان، أي قصدت قصده، وهذا أغرب ما جاء فيها، قال...».

(٦) في م ٦٥/٣ ب «وهذا».

(٧) البيت لقيس بن الخطيم، وقد ورد مثله في ديوان حسان، وفي المخطوطات والمطبوع: فارس الأحزاب، وليس بالصواب، والصواب هو فارس الأجراف، والأجراف: اسم موضع، وقد ورد كذلك في م ٤٢/١ ب «الأجراف»، وكذا ورد عند ابن الشجري، وقد نقله عنه المصنف، وقد صُوّب على هامش م ٦٥/٣ ب، وهو بالفاء في الديوان.

قال البغدادي: «وقد وقعت القافية في نسخ المعني «الأحزاب»، وهذا تحريف من الكتاب، وإنما القافية، والرواية هي الأجراف، وهو موضع، وليس في أول البيت فاء ولا واو وإنما الرواية بدونهما». والشاهد في البيت مجيء سوى: بمعنى القصد، أراد: فلأصرفن قصد حذيفة.

وقيس شاعر فارس، قدم مكة، فدعاه النبي ﷺ، وتلا عليه القرآن، فقال: إني لأسمع كلاماً عجياً، فدعني أنظر في أمري هذه السنة، ثم أعود إليك، فمات قبل الحول، وهو من الأوس.

انظر البيت في شرح البغدادي ٢٢٠/٣، وأمالی الشجري ٢٣٦/١، والديوان ١٢٧، واللسان والتاج والصحاح، ولم يذكره السيوطي.

ذكره ابن الشجري.

وبمعنى مكان<sup>(١)</sup>، أو غير، على خلاف في ذلك، فيمد مع الفتح، ويُقصَر مع الضم، ويجوز الوجهان<sup>(٢)</sup> مع الكسر، وتقع هذه<sup>(٣)</sup> صفة، واستثناء، كما تقع «غير»، وهو عند الزجاجي<sup>(٤)</sup> وابن مالك كغير<sup>(٥)</sup> في المعنى والتصرف، فتقول<sup>(٦)</sup> : « جاءني سواك» بالرفع على الفاعلية، و«رأيت سواك» بالنصب على المفعولية، و«ما جاءني أحد سواك» بالنصب<sup>(٧)</sup> ، والرفع<sup>(٨)</sup> ، وهو الأرجح.

(١) في الكتاب ٢٠٣/١: «وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك» وانظر أمالی الشجري ١/٢٣٦.

(٢) المد والقصر.

(٣) في م ٦٥/٥ و م ٣٧/٥ «هذا» وكذا جاء عند الدماميني.

وقال: «وفي بعض النسخ: وتقع هذه، بالتأنيث على إرادة الكلمة» قوله: هذه، أي: التي بمعنى مكان أو غير.

(٤) الزجاجي، هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، نسبته الزجاجي إلى شيخه إبراهيم الزجاج، وأصله من ضيمر، ونزل بغداد، ولزم الزجاج حتى بَرَعَ في النحو، ثم سكن طبرية، وصنف «الجمل في النحو» بمكة، كما حَدَّثَ بدمشق عن الزجاج ونقطويه..، ومن تأليفه: الأمالی، المختصر في القوافي، والإيضاح الكافي، وغير ذلك.

توفي بطبرية في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، وقيل سنة أربعين. انظر بغية الوعاة ٢/٧٧.

(٥) في التسهيل ١٠٧ «ويساويها [أي: غير] مطلقاً «سوى».

وفي همع الهوامع ٣/٦٦ «وذهب الزجاجي وابن مالك إلى أنها ليست ظرفاً البتة، فإنها اسم مراد لغير، فكما أن «غير» لا تكون ظرفاً، ولا يلتزم بها النصب، فكذلك سوى».

(٦) في م ٦٥/٣ ب و م ٤/٦٥ ب « سواءك» كذا بالمد والهمز في الأمثلة الثلاثة.

وفي الإنصاف ٢٩٨ «وما ما رَوَوْهُ عن بعض العرب أنه قال: أتاني سواءك، فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان، وهي رواية شاذة غريبة فلا يكون فيها حجة».

(٧) أي على الاستثناء.

(٨) أي على البدل من «أحد»، وهو أرجح لأنه تامٌ منفي.

وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف<sup>(١)</sup> مكان ملازم للنصب، ولا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة. وعند الكوفيين وجماعة<sup>(٢)</sup> أنها ترد بالوجهين.

(١) قال سيبويه في ٣٧٨/١ «أما أتاني القوم سواك، فنعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك».

وفي الكتاب ٢٠٣/١ «هذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك»، وتجد مثل هذا عند المبرد في المقتضب ٢٧٤/٢ و٤٤٩/٢.

وشرح المفصل ٨٣/٢، وشرح الكافية ١/٢٤٧ - ٢٤٨، والإنصاف/٢٩٤.

ولقد رد ابن مالك على البصريين ما ذهبوا إليه قال في شرح الكافية الشافية/٧١٦ - ٧٢٠: «سوى: المشار إليه اسم يستثنى به، ويُجَرِّ ما يستثنى به لإضافته إليه، ويُغَرِّب هو تقديرًا كما تعرب «غير» لفظاً، خلافاً لأكثر البصريين في ادعائهم لرومها النصب على الظرفية وعدم التصرف.

وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك، واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: إن «سوى» عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.

الثاني: أن من حَكَمَ بظريفتها حَكَمَ بلزموم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثراً ونظمًا خلاف ذلك؛ فإنها قد أضيف إليها، وابتدا بها، وعمل فيها نواسح الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية. فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: «سألت ربي ألا يُسْلِطَ على أمتي عدواً من سوى أنفسهم»، قوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود»، ومن ذلك قول الشاعر:

**وَكُلُّ من ظنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مَخْطُؤَهُ مُعَلَّ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ**  
ومن الإسناد...».

(٢) ذهب جماعة منهم الرماني وأبو البقاء إلى أنها تستعمل ظرفًا كثيراً وغير ظرف، وذهب ابن هشام إليه، ونقل في البسيط عن الكوفيين. انظر الهمع ٣/١٦٠، وأوضح المسالك ٢/٧٢، وشرح الكافية .٢٤٨/١

ورُدَّ على مَنْ نَفَى ظِرْفِيَّتِهَا بِوَقْوِعِهَا صَلَةً، قَالُوا: «جَاءَ الَّذِي سِوَاكَ»<sup>(١)</sup>.

وأَجِيب<sup>(٢)</sup> بِتَقْدِيرِ «سَوَى» خَبْرًا<sup>(٣)</sup> لـ«هُوَ» مَحْذُوفًا، أَوْ حَالًا لـ«ثَبَتَ»<sup>(٤)</sup> مَضْمُرًا، كَمَا قَالُوا: «لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنَّ حِرَاءَ<sup>(٥)</sup> مَكَانَهُ»<sup>(٦)</sup>.

وَلَا يَمْنَعُ الْخَبْرِيَّةُ<sup>(٧)</sup> قَوْلَهُمْ: «سَوَاءَكَ» بِالْمَدِّ وَالْفَتْحِ؛ لِجُوازِّ أَنْ يَقَالُ: إِنَّهَا بُنِيتُ لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْمَبْنَى كَمَا فِي «غَيْرِهِ»<sup>(٨)</sup>.

\* \* \*

(١) وهو كقولك: جاءَ الَّذِي مَكَانَكَ. وانظر شرح المفصل ٢/٨٤، وشرح الكافية ١/٢٤٨.

(٢) كذا في المخطوطات، وحاشية الدمامي/٢٨٥. وفي المطبوع: «أَجِيبُ بِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرٍ».

(٣) وذلِكَ عَلَى تَقْدِيرٍ: جَاءَ الَّذِي هُوَ سِوَاكٌ، أَيْ: غَيْرُكَ. وَذَكَرُوا أَنَّ هَذَا التَّخْرِيجَ شَاذٌ لِحَذْفِ الْعَائِدِ مِنْ غَيْرِ طَولٍ فِي الصَّلَةِ.

(٤) صاحب الحال هو الضمير العائد على الاسم الموصول، وهو فاعل «ثَبَتَ». أَيْ: جَاءَنِي الَّذِي ثَبَتَ حَالُ كُونِهِ غَيْرُكَ. انظر دمامي/٢٨٥.

(٥) عند الدمامي والدسولي «حِرَاءَ» بالقصر.

(٦) ووجه المشابهة هو حذف «ثَبَتَ» إِذَ التَّقْدِيرُ: لَا أَفْعَلُهُ مَا ثَبَتَ أَنَّ حِرَاءَ مَكَانَهُ.

(٧) أَيْ: في المثال المتقدِّم: جَاءَنِي الَّذِي سِوَاكَ.

(٨) فَتَقُولُ: جَاءَ غَيْرُكَ، بِالْفَتْحِ؛ فَهِيَ مَبْنَى لِإِضَافَتِهَا إِلَى الضَّمِيرِ.

## تنبيه

يُخبر بسواء التي بمعنى «مستوي» عن الواحد<sup>(١)</sup> بما فوقه، نحو<sup>(٢)</sup> : ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾، لأنها في الأصل مصدر<sup>(٣)</sup> بمعنى الاستواء، وقد أجيّز في قوله<sup>(٤)</sup> : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ إِنْذِرْهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُم﴾ كونها خبراً<sup>(٥)</sup> عما قبلها<sup>(٦)</sup>، أو عما<sup>(٧)</sup> بعدها، أو مبتدأ<sup>(٨)</sup> ، وما بعدها فاعل على الأول، ومبتدأ على الثاني، وخبر على الثالث.

(١) تعقب الدمامي المصنف، فذكر أنه لو قال: عن غير الواحد لكان صواباً، إذ لا يقال: زيد سواء، بمعنى مستوي؛ إذ الاستواء كالاختصاص أمر نسيبي لا يتعقل إلا مع العدد. انظر ص/٢٨٦، والدسوقي ١٥٣/١.

(٢) الآية: ﴿لَيْسُوا سَوَاءٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّلَوَنَّ إِيمَانُهُمْ أَنَّهُمْ أَتَّلَىٰ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ سورة آل عمران ١١٣/٣.

وفي النهر «سواء: خبر ليس، يخبر به عن الاثنين وعن الجمع». انظر البحر ٣٣/٣.

(٣) وقد روعي الأصل، وعمّلت معاملة المصدر، فلم تُشَّنْ ولم تجمع مثله إذا أُخْبِرَ به عن غير الواحد.

(٤) الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ إِنْذِرْهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. سورة البقرة ٦/٢.

(٥) أي كون «سواء».

(٦) وهو قوله: «إن الذين».

(٧) أو خبراً عما بعدها، وهو «إنذرتهم»، وهو على تقدير: إنذارك وعدمه سواء.

(٨) ما بعدها هو: «إنذرتهم»، والتقدير: مستوي إنذارهم وعدمه.

وفي البحر ٤/٦ «وفي كون الجملة تقع فاعلة خلاف مذهب جمهور البصريين..، ومذهب هشام

وتعلّب وجماعة من الكوفيين جواز كون الجملة تكون فاعلة..».

وأبطل ابن<sup>(١)</sup> عمرون الأول<sup>(٢)</sup> بأن الاستفهام لا يعمل<sup>(٣)</sup> فيه ما قبله، والثاني<sup>(٤)</sup> بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم<sup>(٥)</sup> ، فيقال له: وكذا الخبر<sup>(٦)</sup> ، فإن أجاب بأنه<sup>(٧)</sup> مثل: «زيد أين هو» منعناه<sup>(٨)</sup> ، وقلنا له: بل هو<sup>(٩)</sup> مثل «كيف زيد»<sup>(١٠)</sup> ؛ لأن «أنذرتهم» إذا<sup>(١١)</sup> لم يقدّر بالمفرد<sup>(١٢)</sup> لم يكن خبراً؛ لعدم تَحْمِلِه ضمير سواء<sup>(١٣)</sup> .

(١) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون، أبو عبد الله الحلي. ولد سنة ٥٩٦، وأخذ التحow عن ابن يعيش وغيره، وتصدر للإقراء وتخرج به جماعة، وجالس ابن مالك، وأخذ عن ابن النحاس، وشرح مفصل الزمخشري. توفي في سنة ٦٤٩. انظر بغية الوعاة ٢٣١/١.

(٢) وهو كون «سواء» خبراً عما قبلها، و«أنذرتهم» فاعلاً بها.

(٣) وعلى هذا التقدير يكون قد عمل فيه ما قبله.

(٤) أي وأبطل الثاني، وهو كون «سواء» خبراً مقدماً. و«أنذرتهم» مبتدأ مؤخراً.

(٥) وهنا لم يقدّم، بل هو مؤخر.

(٦) يجب تقديمه إذا اشتمل على الاستفهام، فيلزم بطلان كون «سواء» مبتدأ، و«أنذرتهم» خبره، وأنت لم تبطل هذا بل اخترته. دمامي ٢٨٦ / دسوقي ١٥٤/١.

(٧) أي إن أجاب بأن الخبر هنا جملة وقع الاستفهام في صدرها لعدم خروج الاستفهام عما يستحقه في التصدر في جملته. دمامي ٢٨٦.

(٨) أي لا تُسلّم بأنه مثل: «زيد أين هو». وقلنا: ليس في م٤/٦٥ ب ولا م٥/٣٧ ب.

(٩) «هو» زيادة من م٣/٦٦ أ، ونسخة الدمامي.

(١٠) أي مما الخبر فيه مفرد مشتمل على الاستفهام فيجب تقادمه.

(١١) في م٤/٦٥ ب، وم٥/٣٧ ب «إن..» ومثله عند الدمامي.

(١٢) في نسخة الدمامي «مفرداً».

(١٣) الذي هو مبتدأ، والجملة إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى وجب ربطها بضمير أو ما يقوم مقامه، وكلاهما غير موجود هنا.

و<sup>(١)</sup> أما شبهته<sup>(٢)</sup> فجوابها<sup>(٣)</sup> أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته<sup>(٤)</sup> ، فإن أجاب بأنه كذلك في نحو «علمت أزيد قائم» وقد أبقي عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق<sup>(٥)</sup> ، قلنا: بل الاستفهام مراد هنا؛ إذ المعنى: علمت ما يجاب به قول المستفهم: أزيد قائم. وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة، لا من قبل المتكلم، ولا<sup>(٦)</sup> غيره<sup>(٧)</sup>.

\* \* \*

(١) في م ٤٢/١ ب «قال...».

(٢) أي شبهة ابن عمرون القائلة: لا يعمل في الاستفهام ما قبله. وحاصل جواب المصنف أن الاستفهام إنما يمنع عمل ما قبله فيه إذا كان له الصدار، وهنا ليس كذلك.

(٣) في م ٣٧/٥ ب «فجوابه».

(٤) وهنا يعمل فيه ما قبله؛ وذلك لأن همزة التسوية جرّدت من معنى الاستفهام، وصار الكلام معها خيراً محضاً.

(٥) في م ٤٢/١ ب «التعليق»

(٦) في م ٦٥/٤ ب «ولا من غيره».

(٧) الحديث عن الآية في المحرر ٤/١٥. قال ابن عطية: «وقوله تعالى: أذرنهم أم لم تذرهم: لفظه لفظ الاستفهام، ومعناه الخبر، وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام لأن فيه التسوية التي هي في الاستفهام...». وتعقبه أبو حيان في البحر ١/٤٧ «قال: انتهى كلامه، وهو حسن، إلا أن في أوله مناقشة، وهو قوله:.. لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الخبر، وليس كذلك؛ لأن الذي صورته صورة الاستفهام ليس معناه الخبر، لأنه مقدّر بالمفرد إما مبتدأ وخبره سواء، أو بالعكس، أو فاعل سواء لكون سواء وحده خبراً لأن، وعلى هذه التقدير كلها ليس معناه معنى الخبر، وإنما سواء وما بعده إذا كان خبراً أو مبتدأ معناه الخبر...».



**حرف العين المهملة**



## ٤٧ . عدا

عَدَا: مثل «خَلَا» فيما ذكرناه<sup>(١)</sup> من القسمين<sup>(٢)</sup> ، وفي حكمها<sup>(٣)</sup> مع «ما»، والخلاف<sup>(٤)</sup> في ذلك، ولم يحفظ<sup>(٥)</sup> فيها سيبويه إلا الفعلية<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

(١) في م ٢٤ ب «فما ذكرنا»، ومثله في م ٣٦ ب ، وفي م ٥/٣٧ ب «فيما ذكر»، ومثله في نسخة الدمامي والدسولي. وفي م ١ و م ٤ «فيما ذكرنا»، ومثله في طبعة مبارك وزميله، وكذلك عند الشيخ محمد محبي الدين.

(٢) أي كونها حرفًا جاراً للمستثنى نحو: جاء القوم عدا زيد، وكونها فعلاً ماضياً متعدياً ناصباً له نحو: جاءوا عدا عمراً، وانظر «خلَا» فيما تقدّم.

(٣) أي حكم «خلَا» مع «ما». حيث يتبع النصب عند إثبات «ما»؛ إذ هي مصدرية، ودخولها ينفي الحرافية، فتعين الفعلية، نحو: جاءوني ماعدا زيداً.

(٤) تكون عند السيرافي في محل نصب على الحال، وعند غيره على الطرف والاستثناء.

(٥) في م ٣٧ ب «ولم يُحْفَظْ عن سيبويه». ووُجِدَت في الكتاب ٣٧٧/١ جواز الوجهين عند سيبويه، فانظر ذلك.

(٦) ولذلك إذا نصبت ضمير المتكلّم جاءت نون الوقاية، وقد ثبت بالنقل الصحيح الجرّ، وهو ما ذهب إليه ابن مالك، وهذا يوجب القول بحرفيتها، انظر دمامي/٢٨٧.

## ٨٤ - على

على: على وجهين:

. أحدهما: أن تكون حرفاً، وخالف في ذلك جماعة<sup>(١)</sup>؛ فزعموا أنها لا تكون إلا اسمًا، ونسبةه لسيبوه<sup>(٢)</sup>، ولنا أمران: أحدهما قوله<sup>(٣)</sup> :

**تَحِنْ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا أَلْسِنَةَ لِقَضَانِي  
أَيْ : لِقَضَى عَلَيْيَ ، فَحُذِفَتْ<sup>(٤)</sup> ، وَجُعِلَ مَجْرُورُهَا<sup>(٥)</sup> مَفْعُولاً.**

(١) ذهب إلى اسميتها ابن طاهر وابن خروف وابن الطراوة وابن الرندي وابن معزوز والشلوبيين في أحد قوله، وذكروا أن هذا مذهب سيبويه. انظر الجنى الداني / ٤٧٣ .

(٢) في الكتاب ٢/٣١٠ «.. وهو اسم ولا يكون إلا ظرفاً، ويدل ذلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه...».

وانظر الكتاب أيضاً ٩/٢٠٩ «.. لأنك تقول: من عليك كما تقول: من فوقك» وانظر ٢/٣٥ ، ٣١٠ .

(٣) البيت لعروة بن حزام العذري، وذكر البغدادي في شرح الشواهد أن لعروة ثلات قصائد على هذا الوزن والرّؤيّ، ولم يجد البيت في ديوانه.

وفي المسائل العسكرية: تحن وتبدى.

الصباة: رقة الشرق، الأسى: جمع أسوة، وهو التأسي والاقتداء بغيره. لقضاني: أي لقضى علىي. وهذا هو موضع الشاهد.

وعروة بن حزام بن مهاجر العذري شاعر إسلامي، وذكر الأصفهاني أنه لا يُعرف له شعر في غير عفراء، وقد خطبها إلى عممه فأثبت أمها ذلك لفقره، وزوجوها لرجل من الشام ذي مال، فمات عروة، وجزعت عليه عفراء، وقضت بعد أيام من وفاته.

انظر البيت في شرح البغدادي ٣/٢٢٧ ، وهمع الهوامع ٤/١٨٧ ، والجنى الداني / ٤٧٤ ، وشرح السيوطي ١/٤١٤ ، وذيل الأمالي / ١٥٨ ، واللسان والتاج / غرض.

(٤) في طبعة مبارك وزميله / ١٩٠ «فُحِذِفتْ عَلَيْ» ومثله في حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد محبي الدين. و«على» غير مثبتة في المخطوطات التي بين يديّ، ولا في نسخة الدمامي، والدسوقي.

وقوله: «حذفت» أي ولو كانت اسمًا لم تمح، ويجعل المضاف إليه مفعولاً، فتعين كونها حرفاً.

(٥) في م ٥/٣٧ ب «وَجُعِلَ مَجْرُورُه مَحْدُوفًا مَفْعُولاً».

وقد حَمِلَ الأَخْفَشُ عَلَى ذَلِكَ<sup>(١)</sup> «وَلَكِنَ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا»<sup>(٢)</sup>. أَيْ : عَلَى سِرًّ، أَيْ : نِكَاحٍ.

وَكَذَلِكَ<sup>(٤)</sup> «لَا قَعْدَنَ لَهُمْ صِرَاطَ الْمُسْتَقِيمِ»<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup> أَيْ : عَلَى صِرَاطِكَ.

وَالثَّانِي<sup>(٧)</sup> : أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «نَزَلَتْ عَلَى الَّذِي نَزَلَتْ» أَيْ : عَلَيْهِ، كَمَا جَاء

(١) قوله «على ذلك» غير مثبت في م ٦٦/٣ ب.

وَحَمِلَ الأَخْفَشُ عَلَى ذَلِكَ أَيْ : عَلَى حِرْفَةِ «عَلَى»، وَفِي الْجَنِيِ الدَّانِي / ٤٧٤ «وَقَدْ أَجَازَ الْأَخْفَشَ ذَلِكَ فِي: «لَا قَعْدَنَ لَهُمْ صِرَاطَ الْمُسْتَقِيمِ» أَيْ عَلَى صِرَاطِكَ، وَاسْتَدَلَ أَيْضًا عَلَى حِرْفِهَا بِجُوازِ حَذْفِهَا مَعَ الضَّمِيرِ فِي الصِّلَةِ..». وَانْظُرْ مَعْنَى الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ / ٢٩٥.

(٢) الآية: «وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ، مِنْ خَطْبَةِ النَّسَاءِ أَوْ أَكْتَنَشْتُ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلَمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَنْذِرُونَهُنَّ وَلَكِنَ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا فَوْلَا مَعْرُوفًا..» من سورة البقرة / ٢٣٥.

(٣) وَذَكْرُ فِي الْبَحْرِ / ٢٢٧ وَجُوهًا فِي تَخْرِيجِهَا، النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ، أَيْ مُسْتَسِرِينَ، وَعَلَى الْمُفْعُولِ، وَأَنَّهُ نَعْتَ مَصْدِرَ مَحْذُوفٍ أَيْ مَوَاعِدَةٍ سِرًّا، وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ فِي سِرٍّ، فَحَذْفُ «فِي»، وَانتِصَابُ اِنْتِصَابِ الظَّرْفِ.

(٤) في م ٦٦/٣ ب «وَكَذَا».

(٥) سقط من م ٣٧/٥ ب قوله: «الْمُسْتَقِيمِ» أَيْ «عَلَى صِرَاطِكَ».

(٦) الآية: «فَقَالَ فِيمَا أَغْوَيْتَنِي لَا قَعْدَنَ لَهُمْ صِرَاطَ الْمُسْتَقِيمِ» سورة الأعراف / ١٦/٧.

ذَكْرُ الزَّجَاجِ فِي مَعْنَى الْقُرْآنِ / ٣٢٤/٢ أَنَّهُ لَا اِخْتِلَافٌ بَيْنَ النَّحْوَيْنِ أَنَّ الْمَحْذُوفَ «عَلَى». وَانْظُرْ مَعْنَى الْأَخْفَشِ / ٢٩٥.

وَنَقْلُ عَنْهُ هَذَا أَبُو حِيَانَ، وَذَكْرُ أَنَّ الزَّجَاجَ شَبِهَ بِقُولِ الْعَرَبِ: ضُربَ زِيدُ الظَّهَرِ وَالْبَطْنَ، أَيْ : عَلَى الظَّهَرِ وَالْبَطْنِ، وَتَعَقِّبُهُ أَبُو حِيَانَ بِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِ لَا يَنْقَاسُ فِي مِثْلِ هَذَا حَذْفِهِ.

كَمَا ذَكَرَ أَنْ هَنَاكَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ ظَرْفٌ، كَمَا قَالَ: كَمَا غَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّعْلَبَ، وَرَدَ كَذَلِكَ هَذَا لِأَنَّ «صِرَاطَكَ» ظَرْفٌ مَكَانٌ مُخْتَصٌ..، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبْنَ الطَّرَاوَةِ مِنْ أَنَّ الصِّرَاطَ وَالطَّرِيقَ ظَرْفٌ مِبْهَمٌ لَا مُخْتَصٌ رَدَهُ أَهْلُ الْعَرِيْبَةِ.

انْظُرْ الْبَحْرِ / ٤٢٧٥. وَانْظُرْ الْكَبْرِيِ / ٥٥٩، وَإِعْرَابَ النَّحَاسِ / ٦٠٢/١.

(٧) الْأَمْرُ الثَّانِي مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْخَلَافِ فِي حِرْفَةِ «عَلَى» وَاسْمِيهَا.

﴿وَيَشْرُبُ مِمَّا تَشَرِّبُونَ﴾<sup>(١)</sup> أي : منه.

ولها تسعه<sup>(٢)</sup> معانٍ :

أحداها : الاستعلاء<sup>(٣)</sup> ، إما على المجرر وهو الغالب ، نحو : ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلُكِ شَحَّمُلُونَ﴾<sup>(٤)</sup> ، أو على ما يقرب<sup>(٥)</sup> منه ، نحو : ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾<sup>(٦)(٧)</sup> ، قوله<sup>(٨)</sup> :

[تُشبّث لمقرورين يضطربانها] وبات على النار الندى والمحلق

(١) الآية : ﴿وَقَالَ الْمَلَائِكَةِ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءَ الْآخِرَةِ وَأَرَفَنَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مُّثْلُكُّ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرُبُ مِمَّا تَشَرِّبُونَ﴾ . سورة المؤمنين ٢٣/٣٣ .

(٢) في الجنى الداني ٤٧٦ ثمانية معانٍ ، وترك الاستدارك ، وانظر شرح التصريح ١٤/٢ .

(٣) وهو الاستعلاء الحقيقى .

(٤) سورة المؤمنين ٢٢/٢٣ . قوله : وعليها : أي على الأئم . وتقدم ذكرها في الآية ٢١ .

(٥) أي ليس على المجرور نفسه ، ويسمون هذا الاستعلاء المجازي .

(٦) ﴿وَهَلْ أَتَنَكَ حَدِيثُ مُوسَى \* إِذْ رَأَ نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ أَمْكُثُوا إِنِّي ءَاسَثُ نَارًا لَعَنِي ءَانِي كُرْمَةٌ مِنْهَا يُقَبِّسُ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ سورة طه ٩/٢٠ - ١٠ .

قال أبو حيان : «ولفظة «على» هنا على بابها من الاستعلاء ، ومعناه أن أهل النار يستغلون المكان القريب منها ، أو لأن المصطلين بها والمستمعين إذا تكتنفوها قياماً وقعداً كانوا مشرفين عليها ، ومنه قول الأعشى :

وبات على النار الندى والمحلق .

وقال ابن الأنباري : على بمعنى عند ، وبمعنى مع ، وبمعنى الباء . انظر البحر ٦/٢٣٠ .

(٧) بعد الآية في ٣/٦٦ ب «أي : هادياً» وهي زيادة من الناسخ على التفسير ، وقالوا : ذا هدى ، أي شخصاً يهديني إلى الطريق .

(٨) البيت للأعشى ميمون بن قيس ، والمذكور عجزه ، وصدره ما بين المعقوفين .

وقد تقدم في أول حرف الباء ، وكان حديث المصنف في معنى المجاز والحقيقة في الإلصاق في حرف الباء ، وذكر البيت شاهداً للمجاز .

وقد يكون الاستعلاء معنوياً<sup>(١)</sup> نحو: «وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ»<sup>(٢)</sup>، ونحو: «فَضَلَّنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ»<sup>(٣)</sup>.

الثاني<sup>(٤)</sup>: المصاحبة<sup>(٥)</sup> كـ«مع»، نحو: «وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُسْنِهِ»<sup>(٦)</sup>، «وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ»<sup>(٧)</sup>.

وعلى هامش ٢٤/٢ بـ«المحلق»: اسم، وضبطه بكسر اللام وفتحها، ولم يذكر صاحب الصحاح إلا الكسر، وبالكسر قيدت اللام في ٣٦٦ بـ، وم٤/٤.٦٦.

(١) وهو استعلاء حقيقي أيضاً، لأن الحقيقى ليس مقيداً بالحسنى.

(٢) تتمة الآية: «.. فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ» سورة الشعرا ١٤/٢٦.

وفي البحر ٨/٦ «أي: قبلي قَوْد ذنب أو عقوبة، وهو قتله القبطي الكافر..» وفي شرح التصريح ٢/١٥ «أي: عندي».

(٣) الآية: «فَتَلَكَ الرَّسُولُ فَضَلَّنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ..» سورة البقرة ٢٥٣/٢.

والتفضيل لبعض على بعض استعلاء معنوي.

(٤) في ٣٧/٥ بـ«والثاني»، أي من معانى «على» التسعة.

(٥) انظر الجنى الدانى ٤٧٦.

(٦) الآية: «لَيْسَ الَّرَّأْسُ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الَّرَّأْسُ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمُلْكِيَّةِ وَالْكِتَابِ وَأَنَّيَتِنَّ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُسْنِهِ دُوَيَ الْفَرِيقِ وَالْيَسْمَى وَالْمَسْكِينَ وَأَبْنَ الْسَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الْرِّقَابِ..» سورة البقرة ١٧٧/٢.

وفي البحر ٥/٢ «على حُبِّه: متعلق بآتى، وهو حال، والمعنى أنه يعطي المال محبتاً له، أي في حال محبته للمال، واختياره وإيثاره..».

وقيل غير هذا التقدير، ولكنني وجده أقوى، انظر البيان لابن الأنباري ١٣٩/١ - ١٤٠.

والمعنى الذي ذهب إليه المصطفى: مع حُبِّه، أي مع حُبِّ هذا المال.

(٧) الآية: «وَسَعَجِلُوكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمُثْنَثُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ» سورة الرعد ٦/١٣.

الثالث<sup>(١)</sup>: المجاوزة كـ«عن»<sup>(٢)</sup>، قوله<sup>(٣)</sup>:

إذا رضيْتُ علَيَّ بِنُوقُشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَغْبَنِي رِضاها

= وفي البحر ٣٦٦ «وعلى ظلمهم، في موضع الحال، والمعنى: إنه يغفر لهم مع ظلمهم أنفسهم باكتساب الذنوب، أي ظالمين أنفسهم». وانظر التبيان للعككري/ ٧٥٢ «حال من الناس والعامل المغفرة».

(١) من معاني «على»، وما جاء هنا مأخوذ من الجنى الداني/ ٤٧٦، قوله المجاوزة، مذهب كوفي، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٢/ ٣.

(٢) قوله «كعن» سقط من م، وثبت في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٣) البيت من قصيدة للقحيف العقيلي، مدح بها حكيم بن المسيب القشيري وإخوته، وغيره من بني قشير.

والشاهد فيه مجيء «على» بمعنى «عن» في قوله: على.

قال أبو حيان في شرح التسهيل: قوله [أي: ابن مالك] للمجاوزة مذهب كوفي، وتبعهم القتبي والمصنف، واستدلوا بقوله: إذا رضيْتُ علَيَّ.. الْبَيْتُ مَعَ أَيْمَاتٍ أُخْرَى، وَتَأْوِلُ الْبَصَرِيُّونَ ذَلِكَ بِتَضْمِينِ «رضيْتُ» مَعْنَى «عَطَفْتُ»؛ لأنَّه إِذَا رُضِيَ عَنْهُ فَقَدْ عُطِفَ عَلَيْهِ، أَوْ أَجْرِيَ مَجْرِيَ ضَدِّهِ، وَهُوَ سَخْطٌ، فَعَدَاهُ تَعْدِيَتِهِ، فَكَمَا يُقَالُ سَخْطٌ عَلَيْهِ، قَيلُ رُضِيَ عَلَيْهِ».

وذكر ابن جني في الخصائص أن هذا توجيه الكسائي، قال: «وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي هذا»

وهو عند ابن عصفور من باب إبدال كلمة من كلمة، وذكر منه استعمال حروف الخفض موضع بعض، ثم ذكر بيت القحيف. والقحيف شاعر إسلامي مُقلّ.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٢/ ٣، وأمالي الشجري ٢٦٩/ ٢، والخزانة ٤، ٢٤٧/ ٤، والعيني ٢٨٢/ ٣، وشرح السيوطي ٤١٦/ ١، وشرح التصریح ١٤/ ٢، والجنى الداني ٤٤٧، والمقتضب ٣٢٠/ ٢، والضرائر الشعرية ٢٣٣، وأوضاع المسالك ١٣٨/ ٢، وشرح ابن عقيل ٢٥/ ٣، والإنصاف ٦٣٠، وشرح المفصل ١٢٠، والمحتسب ٥٢/ ١، والنواذر ٤٨١، والخصائص ٣١١/ ٢، ٣٨٩، همع الهوامع ١٨٦/ ٤، واللسان والتاج / رضي، أدب الكاتب ٥٠٧، شرح الكافية الشافية ٨٠٩، الأزهية ٢٨٧.

أي: عَنِي<sup>(١)</sup> ويحتمل أنَّ «رَضِيَ» ضُمِّنَ<sup>(٢)</sup> معنى «عطف».

وقال الكسائي<sup>(٣)</sup>: «حُمِّلَ عَلَى نَقِيْصِهِ وَهُوَ سَخْطٌ»، وقال<sup>(٤)</sup>:

فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى بَهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

أي: عَنَّا، وقد يُقال: ضُمِّنَ<sup>(٥)</sup> «يَحْكِي» معنى «يَنْتَمُ».

(١) في م ٦٦ أ «أي عَنِي» كذلك!!

(٢) هذا تخريج البصريين، وعطفَ يتعدَّى بعلَى.

(٣) ذكر قول الكسائي هذا ابن جنِي في الخصائص انظر ٣١١/٢.

قال: «أراد عني، ووجهه أنه إذا رضيَ عنه أحَبَّهُ وأقبلَتْ عليه؛ فلذلك استعمل «على» بمعنى «عن»، وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا، لأنَّه لما كان «رضيَّ» بمعنى «سخطُّ» عَدَى «رضيَّ» بعلَى حملاً للشيء على نقِيْصِهِ كما يحمل على نظيره..» وانظر أيضاً ٣٨٩/٢، والخزانة ٢٤٨/٤، والإنصاف/٦٣١، وشرح التصریح ١٥/٢.

(٤) ذكر البغدادي أنَّهم يذكرون هذا البيت لعدي بن زيد، ولم يجده في ديوانه، وهو لأبيحة بن الجلاح الأنصاري، وقد ذكره مع أبيات له الأصفهاني في الأغاني، وذكر ابن الشجري أيضاً أنه لم يجده في ديوان عدي.

ويروى: «لا ترى» بالمتناه من فوق بدلاً من التون.

والشاهد فيه في قوله: يَحْكِي عَلَيْنَا، أي عَنَّا، أو تضمِّنَ يَحْكِي معنى يَنْتَمُ. وكواكبها: فيه الرفع والنصب.

وأبيحة كان سيد الأوس في الجاهلية، وكانت أم عبد المطلب بن هاشم تحته.

وانظر البيت في شرح للبغدادي ٢٣٣/٣، وشرح السيوطي ٤١٧/١، وشرح الكافية ٣٤٢/٢، والمقتضب ٤٠٢/٤، والخزانة ١٨/٢، والكتاب ٣٦١/١، وهمع الهوامع ٢٥٩/٣، وأمالى الشجري ٧٣/١ - ٧٤، وانظر ديوان عدي ١٩٤ الشعر المنسوب لعدي.

(٥) أي: فَعَدَى بعلَى كما يُعَدَّى يَنْمُ بها. وانظر الخزانة ٢٠/٢. وفي حاشية الأمير ١٢٦/١ «بمعنى يَنْتَمُ».

الرابع<sup>(١)</sup> : التعليل كاللام، نحو: «وَلَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَنَاكُمْ»<sup>(٢)</sup>، أي لهدايته إياكم، قوله<sup>(٣)</sup>:

عَلَامَ تقول الرمحُ يُثْقِلُ كاهملي      إذا أنا لم أطعنُ إذا الخيلُ كَرَتِ<sup>(٤)</sup>

الخامس: الظرفية كـ«في» نحو:

(١) من معاني «على»، وفي شرح التصريح ١٥/٢: «وتأتي بمعنى اللام»، وانظر الجنى الداني/٤٧٧، وأدب الكاتب/٥١٠، والهمع ٤/١٨٧.

(٢) الآية: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبِيَنَتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيَصُمِّمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَدَهُ مِنْ أَيْمَانِهِ أُخْرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْأَيْمَرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلَتُكَبِّلُوا الْعِدَةَ وَلَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَنَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشَكُّرُونَ﴾ سورة البقرة ٢/١٨٥.

وذهب الزمخشري إلى أن فعل التكبير غدي بحرف الاستعلاء لكونه مضمناً معنى الحمد، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم، وتعقبه أبو حيان بأن هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، إذ لو كان تفسير إعراب لم تكن «على» متعلقة بـ«تكبروا» المتضمنة معنى الحمد، وإنما تكون متعلقة بحامدين التي قدرها. انظر الكشاف ١/٢٥٦، والبحر ٢/٤٤.

(٣) البيت لعمرو بن معدى كرب.

قوله: علام: متعلق بتقول، والمعنى: ما بين المنكب والعنق، وهو موضع الرداء، وأطعن: بضم العين للطعن بالرمح، وبالفتح للطعن بالنسب أو العلم، وسوى بعضهم بينهما فتحاً وضماً.

والرمح: يحمل النصب بتقول، على إجرائه مجرى الظن، ويحمل الرفع على أنه مبتدأ مخبر عنه بما بعده، والجملة محكية بالقول، والشاهد فيه: مجيء «على» للتعليق كاللام.

قال أبو حيان: «هذا مذهب الكوفيين والقطبي».

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/٣٦، وشرح السيوطي ١/٤١٨، والخزانة ١/٤٢٢، وحمامة أبي تمام ١/٨٣.

(٤) ووُجِدَتْ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ فِي مَ/٣/٦٧ أَ «وَيَصْحَّ نَصْبُ الرَّمْحِ بِمَعْنَى أَتَظْهِرُ»، قَلْتُ: هِيَ مِنْ زِيَادَاتِ النَّاسِ.

﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفَلَةٍ﴾<sup>(١)</sup>، ونحوه: «وَاتَّبَعُوا مَا تَنَلُوا السَّيَّطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ»<sup>(٢)</sup> أي: في زمن<sup>(٣)</sup> ملكه، ويحتمل<sup>(٤)</sup> أن «تتلوا» مضمن<sup>(٥)</sup> معنى «تقول»<sup>(٦)</sup>؛ فيكون بمعنى «ولو نَقَلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ»<sup>(٧)</sup>.

(١) الآية: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفَلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلًا يَقْتَلَانِ هَذَا مِنْ شَيْئِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغْثَهُ الَّذِي مِنْ شَيْئِهِ عَلَىٰ الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرْتُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيَاطِينَ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبْيِنٌ﴾ سورة القصص ١٥/٢٨.

قوله على حين غفلة: أي: في حين غفلة.

قال أبو حيان: «فجاء الناس في غفلة بensiانهم له وبعد عهدهم به» البحر ٧/١٠٩، وانظر الهمع ٤/١٨٦، وأدب الكاتب ٥١٤.

وذكر القرطبي في تفسيره ١٣/٢٦٠ أنه يقال في الكلام: دخلت المدينة حين غفل أهلها، ولا يقال على حين غفل أهلها، ولكن دخلت «على» في هذه الآية لأن الغفلة هي المقصودة.

(٢) الآية: ﴿.. وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانٌ وَلَكِنَّ الْشَّيَاطِينَ كَفَرُوا..﴾ سورة البقرة ٢/١٠٢.

وفي البحر ١/٣٢٦ «.. زعم بعض النحويين أن «على» تكون بمعنى «في» أي: تتلو في ملك سليمان، وقال أصحابنا لا تكون «على» في معنى «في» بل هذا من التضمين في الفعل، ضمّن تقول فعديت بعلى؛ لأن تقول تعدى بها في قوله تعالى: «ولو تقول علينا».

وفي المحرر ١/٤١ «.. وقيل: المعنى في ملك سليمان، بمعنى في قصصه وصفاته وأخباره» ومثل هذا عند القرطبي ٢/٤٢ نقلًا عن الرجاج.

وفي معاني الفراء ١/٦٣ «كما تقول في ملك سليمان، تصلح «في» و«على» في مثل هذا الموضوع، تقول: أتيته في عهد سليمان، وعلى عهده، سواء».

(٣) في م ٢/٣ أ «أي في زمن ملك سليمان» ومثله في أمالى الشجري ٢/٢٧٨.

(٤) هذا ما رجحه أبو حيان في نصّه المتقدم، وهو رأي البصريين. وانظر الجنى الداني ٤٧٧.

(٥) في م ٢٥/٤ أ و م ٦٦ ب «ضمّن».

(٦) ولا شاهد في الآية عندئذ على ما ذهب إليه من معنى الظرفية.

(٧) بعض الأقاويل ليس في م ٦٧/٣ أ، ولا م ٣٧/٥ ب.

(٨) الآيات: ﴿.. لَأَخْذَنَا مِنْهُ بِأَيْمَانِنَا﴾ سورة الحاقة ٤٤/٦٩ - ٤٥. وتقول: ادعى شيئاً لم تُقله.

السادس<sup>(١)</sup> : موافقة «من» نحو: ﴿إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

السابع<sup>(٣)</sup> : موافقة الباء نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَن لَا أَقُول﴾<sup>(٤)(٥)</sup> ، وقد قرأ أبي<sup>(٦)</sup>

(١) في م ٦٦ ب «والسادس».

وفي حاشية الأمير ١٢٦/١ «قوله: السادس: موافقة «من»، فيه وما بعده أدنى تسمّح؛ إذ المعنى ليس الموافقة بل المعنى الذي عليه التوافق...».

(٢) ﴿وَوَلٌ لِلْمُطَفِّقِينَ \* الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ سورة المطففين ١/٨٣ - ٢.

وفي الجنى الداني ٤٧٨ «قاله بعض النحوين، والبصريون يذهبون في هذا إلى التضمين، أي إذا حكموا على الناس في الكيل».

قال الفراء في معاني القرآن ٢٤٦/٣ «يريد اكتالوا من الناس، وهمما تعقبان: على، ومن، في هذا الموضع، لأنه حق عليه، فإذا قال: اكتلت عليك فكأنه قال: أخذت ما عليك، وإذا قال: اكتلت منك، فهو كقولك: استوفيت منك». ونص الفراء هذا في الكشاف ٣٢١/٣.

وقال الزمخشري: «لما كان اكتالهم من الناس اكتيالاً يضرهم ويتحامل فيه عليهم أبدل «على» مكان «من» للدلالة على ذلك».

وانظر المحرر ١٥/١٥، والبحر ٤٣٩/٨، وتفسir الماوردي ٢٢٦/٦، وشرح التصریح ١٥/٢، وأدب الكاتب ٥١٨.

(٣) في م ٦٦ ب و ٥٥ ب «والسابع».

(٤) الآية: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَن لَا أَقُولُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقٌّ قَدْ جِئْنُكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرِسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيل﴾ سورة الأعراف ١٠٥/٧. أي: بألا أقول.

(٥) في م ٦٧/٣ أ زيادة «على الله إلا الحق».

(٦)قرأ أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود والأعمش «حقيقة بألا أقول» وذلك بوضع الباء في موضع «على». قال الفراء: «.. وفي قراءة عبد الله: «حقيقة بأن لا أقول على الله» فهذه حجة من قرأ «على» ولم يضف، والعرب يجعل الباء في موضع «على»، رميته على القوس، وبالقوس، وجئت على حال حسنة، وبحال حسنة».

انظر البحر ٤/٣٥٥، معاني الفراء ١/٣٨٦، ٢/٨٩، المحرر ٦/٢٦، الرازي ١٤/١٩١، الشهاب.

البيضاوي ٤/٢٠١، فتح القدير ٢/٢٣١، مختصر ابن خالويه ٤٥/٤٥، حاشية الجمل ٢/١٧٢،

القرطبي ٧/٢٥٦، الجنى الداني ٨/٤٧٨، شرح الأشموني ١/٤٦٩، شرح التصریح ٢/١٥،

إعراب القراءات السبع وعللها ١/١٩٧، وكتابي «معجم القراءات».

بالباء، وقالوا<sup>(١)</sup> : اركب على اسم الله.

الثامن<sup>(٢)</sup> : أن تكون زائدة للتعويض<sup>(٣)</sup> ، أو لغيره<sup>(٤)</sup> ، فالأول<sup>(٥)</sup> كقوله<sup>(٦)</sup> :

**إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَغْتَمِلُ \* إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّ**

أي<sup>(٧)</sup> : من يتتكل علىه، فحذف «عليه» وزاد «على» قبل الموصول تعويضاً

له<sup>(٨)</sup> ، قاله ابن جني : وقيل<sup>(٩)</sup> :

(١) قال المرادي بعد ذكر هذه القراءة «فكان قراءته تفسيراً لقراءة الجماعة، وقالت العرب: اركب على اسم الله، أي: باسم الله». انظر ص/٢٧٨، وانظر أدب الكاتب: ٥١٦.

(٢) في م/٤٦ ب «والثامن».

وما ذكره المصنف هنا هو في الجنى الداني/٤٧٨ - ٤٧٩ بحروفه.

(٣) للتعويض من الكلمة محدوفة.

(٤) كذا في المخطوطات: ٢ و ٣ و ٤، وحاشية الدماميني والدسولي وفي م ١١ و م ٢ «أو غيره» ومثله في حاشية الأمير ١٢٦ وطبعة مبارك وزميله ١٩٢ وطبعة الشيخ محمد محبي الدين.

(٥) وهو كونها زائدة للتعويض.

(٦) لم أهتم إلى قائل هذا الرجز، وبعده: فيكتسي من بعدها ويكتحل.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤١/٣، وشرح السيوطي ٤١٩/١، وشرح التصريح ١٥/٢، والجنى الداني/٤٧٨، وشرح الكافية ٣٤٢/٢، والخزانة ٢٥٢/٤، وهمع الهوامع ١٦٣/٤، وأمالى الشجري ١٦٨/١، والمحتسب ٢٨١/١، والكتاب ٤٤٣/١، والتاج واللسان/ عل.

(٧) نص ابن جني في المحتسب ٢٨١/١، والخصائص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

وفي الكتاب ٤٤٣/١: «يريد يتتكل عليه، ولكنه حذف، وهذا قول الخليل».

(٨) «له» سقط من المخطوطات: ٣ و ٤ و ٥، وهو غير مثبت في متن الدماميني، وأثبتت في المخطوطتين: م ١ و م ٢ والمطبوع.

(٩) هذا القول لأبي حيان في شرح التسهيل، وقد نقله البغدادي في شرح الشواهد ٢٤١/٣، فقد نقل أبو حيان قول ابن جني ثم قال: «ولا يتعين هذا التأويل؛ لاحتمال أن يكون الكلام ثم عند قوله: إن لم يجد ما يستعين به عمل بنفسه، ثم قال: على من يتتكل؟ ومن: استفهامية، كأنه قال: على أي شخص يتتكل؟ أي: لا أحد يتتكل عليه، فيحتاج أن يعتمد بنفسه لإصلاح حاله فعلى متعلقة يتتكل. اه».

المراد إن لم يجد يوماً شيئاً، ثم ابتدأ مستفهماً، فقال: على من يتكل<sup>(١)</sup>؟

وكذا<sup>(٢)</sup> قيل في قوله<sup>(٣)</sup>:

وَلَا يُؤْتِيْكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَّثٍ إِلَّا أَخْوَثَقَةً فَأَنْظُرْ بِمَنْ تَشَاءُ  
إِنَّ الْأَصْلَ فَانْظُرْ لِنَفْسِكَ، ثُمَّ اسْتَأْنِفْ الْاسْتِفْهَامَ، وَابْنُ جَنِيْ يَقُولُ فِي ذَلِكَ  
أَيْضًا<sup>(٤)</sup>: «إِنَّ الْأَصْلَ فَانْظُرْ مَنْ تَشَاءُ بِهِ، فَحَذْفُ الْبَاءِ وَمَجْرُورُهَا، وَزَادَ الْبَاءُ  
عَوْضًا»، وَقِيلَ<sup>(٥)</sup>: بَلْ تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «فَانْظُرْ»، ثُمَّ ابْتَدَأَ مُسْتَفْهَمًا، فَقَالَ:  
بِمَنْ تَشَاءُ؟

= ووُجِدَتْ فِي أَمَالِي الشَّجَرِيِّ ٢/٦٨ قَوْلَهُ: «أَرَادَ مَنْ يَتَكَلَّ عَلَيْهِ، وَهَذَا تَقْدِيمٌ قَبِيعٌ سَوْغَتِهِ الضرُورةُ...».  
وَنَصُّ أَبِي حِيَانَ الَّذِي أَخْذَهُ الْمُصْنَفُ عَنْ شِيخِهِ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ أَخْذَهُ الْمَرَادِيُّ أَيْضًا فِي الْجَنِيِّ الدَّانِيِّ /

٤٧٩ - ٤٧٨.

(١) وعلى هذا التقدير لا تكون «على» زائدة.

(٢) أي وعلى الوجه الثاني في تخرير البيت السابق خُرُجَ ما في البيت التالي.

(٣) قائل هذا البيت سالم بن وابصة الأسدية، وقد أثبتت في ٣/٢٥ أو ٣/٦٣ قبل هذا البيت بيت آخر  
وهو قوله:

**يَا إِلَيْهَا الْمُتَحَلِّي غَيْرِ شِيمَتِهِ إِنَّ التَّخْلُقَ يَأْتِي دُونَهِ الْخُلُقُ**

ويبدو أنه من زيادات النسخ، ولذا جاء في ٤/٦٦ ب على هامش النسخة وليس في صلب النص،  
وجاء البيتان معاً عند البغدادي.

ويؤاتيك: أي يعطاك ويعاملك بما يرضيك، فيما ناب: أي فيما أصاب من حوادث الدهر. وفيه  
رواية: ولا يواسيك.

وابصة شاعر فارس، وهو من الطيبة الأولى من التابعين، كان شاباً في خلافة عمر، وكان والي الرقة  
ثلاثين سنة، ومات في أواخر أيام هشام بن عبد الملك.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/٢٤٣، وشرح السيوطي ١/١٩، والنواذر لأبي زيد/  
٤٩٠، وهم مع الهوامع ٤/٦٣.

(٤) انظر تفصيل كلام ابن جني، وحديث أبي حيأن في البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/٢٤٣.

(٥) وعلى هذا فلا حذف ولا زيادة ولا تعويض.

والثاني<sup>(١)</sup> : قول<sup>(٢)</sup> حميد بن ثور<sup>(٣)</sup> :

**أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاءِ تَرُوقُ**  
 قاله ابن مالك<sup>(٤)</sup> ، وفيه نظر<sup>(٥)</sup> ؛ لأن<sup>(٦)</sup> «راقة الشيء» بمعنى أعجبه ، ولا معنى  
 له هنا ، وإنما المراد<sup>(٧)</sup> تعلو وترتفع .

(١) وهو زياذتها لغير تعويض.

(٢) في م ٤/٦٦ ب و م ٥/٣٨ أ «كقول» ، ومثله عند الدماميني والدسوقي ، وفي بقية المخطوطات  
 والمطبوع «قول» .

(٣) السرحة: الشجرة العظيمة الطويلة ، وجمعها: سروح ، والأفنان الغصون ، والعضاء: كل شجر يعظم ،  
 وله شوك ، واحده عضاهه وعضة ، تروق: تزيد .

والسرحة في البيت كنایة عن المرأة ، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد عهد إلى الشعراء ألا  
 يشتبه واحد منهم بأمرأة ، وتوعدهم على ذلك ، فكان الشعراء يكتون عن النساء بالشجر وغيرها .  
 والشاهد في البيت معجى «على» زائدة .

وحميد صحابي من بني هلال بن عامر ، وهو من شعراء الإسلام ، وقد أدرك الجاهلية أيضاً .  
 انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٧/٣ ، وهمع الهوامع ١٨٧/٤ ، والجني الداني ٤٧٩ ،  
 وشرح السيوطي ٤٢٠/١ ، وشرح التصریح ١٥/٢ ، وأدب الكاتب ٤١٨ ، والديوان ٤١ ، واللسان ،  
 والتاج ، والأساس / روق .

(٤) قال هذا ابن مالك في شرح التسهيل ، وانظر شرح البغدادي ٢٤٨/٣ .

(٥) مارد به المصنف هنا على ابن مالك ليس له وإنما هو لشيخه أبي حيان في شرح التسهيل ، وقد نقله  
 البغدادي في شرح الشواهد .

قال البغدادي: «وتزييف المصنف مأخوذه من كلام أبي حيان ، قال في شرح التسهيل: ولا دليل لابن  
 مالك فيما استدلّ به ، لأنّه يحتمل التضمين ، فضمن تروق معنى تفضل وتشرف ، وأيضاً فنسبة  
 إعجابها كل أفنان العضاء لا يصح إلا بمجاز بعيد ، لأن الأفنان لا تعجب ، فلو قلت: أعجبت  
 شجرتك هذا الشجر ، لم يصح إلا أن يتكلّف جعل الشجر مُنَزَّلاً منزلة العاقل حتى يصير عجب» .

(٦) في م ٣٨/٥ أ «إراقة» .

(٧) المراد أن شجرة مالك تعلو وترتفع . وانظر الدماميني ٢٩٠ .

التابع<sup>(١)</sup>: أن تكون للاستدراك<sup>(٢)</sup> والإضراب، كقولك: «فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على<sup>(٣)</sup> أنه لا يُيأس من رحمة الله تعالى»، قوله<sup>(٤)</sup>:

فَوَاللَّهِ لَا أَنْسَى قَتِيلًا رُزْئَةً  
بِعَجَابِ قَوْسَى مَا بَقِيَتْ عَلَى الْأَرْضِ  
نُوَكَّلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

(١) في ٢٥/٢٥ أ و ٦٧/٤ أ «والتابع».

التابع: من معاني «على».

(٢) لم يذكر المرادي هذا المعنى، وهو في شرح التصريح ١٥/٢.

(٣) على تقدير: لكنه لا يُيأس، فهو للإضراب والاستدراك. على ما قبله، وهذا ابن الحاجب، ويأتي بيانه.

(٤) البيان لأبي خراش الهذلي، وهو أحد فرسان العرب، أسلم وهو شيخ كبير، وحسن إسلامه. وفيهما روایة:

بلى إنها تعفو الكلوم، وروایة: نُوكَلُ، بالياء. ورُزْئَةُ: أُصْبِتْ بِهِ، قَوْسَى.. بفتح القاف موضع بلاد السراة، وضبط في بعض المراجع بضم القاف، على أنها: الهاء ضمير الشأن والقصة، تعفو الكلوم: تذهب، والكلوم جمع كَلْمٍ، وهو الجراح.

نوَكَلُ بِالْأَدْنَى: أي نُلَزِّمُ أو نفَوَضُ بالرُّزْءِ الأَقْرَبِ، وإن عَظُمَ مَا مضى.

الشاهد في البيت الثاني مجيء «على» للاستدراك والإضراب. وما ذكره ابن هشام هنا مُنتَرَعٌ من كلام ابن الحاجب في أماليه على أبيات المُفَضِّل، ذكر هذا البغدادي، ونقل النص وهو كما يلي: «على: هذه تقع في شعر العرب وكلامهم كثيراً، والمعنى فيه استدراك وإضراب، ألا ترى أنك إذا قلت: لا يدخل فلان الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يُيأس من رحمة الله، كان استدراكاً لما تقدَّم، وإضراباً عن تحقيقه، وكذلك قولك في البيت الذي قبله: فوالله لَا أَنْسَى قَتِيلًا رُزْئَةً، البيت، ثم قال: على أنها تعفو الكلوم؛ لأن المعنى: على أن العادة نسيان المصائب إذا طاولت، والعجز على ما كان من المصائب قريب العهد، وهذا إضراب واستدراك لما تقدَّم قوله: لَا أَنْسَى. اهـ».

انظر شرح البغدادي ٢٥٢/٣، وشرح السيوطي ٤٢/١، والخزانة ٤٥٨/٢، وشرح الحماسة ٢/١٤٤، ١٤٣، والمحتسب ٢٠٩/٢، والكمال القالي ٢٦٧/١، وشرح المفصل ١١٧/٣، والخصائص ٧١/١، ديوان الهذليين ١٥٨/٢، والتاج / قوس.

أي : على أن العادة نسيان المصائب<sup>(١)</sup> البعيدة العهد .

وقوله<sup>(٢)</sup> :

**بِكُلٍّ تداوينا فلم يشفِ ما بنا      على أن قرب الدار خيرٌ من البعدِ**

ثم قال :

**على أن قرب الدار ليس بنافع      إذا كان من تهواه ليس بذي ودٌ**  
**أبطل بـ «على» الأولى<sup>(٣)</sup> عموم قوله: «لم يشفِ ما بنا» فقال: بلـ ، إن<sup>(٤)</sup> فيه**

(١) في ٦٧/٣ م بـ «المصائب القديمة البعيدة العهد»

(٢) البيتان لعبد الله بن الدمينة الخثعمي . والرواية في الحماسة «فلم يشفِ.. على ذاك .

وفي الثاني: ليس بذي عهد

وقوله: بكلـ : أي بالقرب والبعد .

قال ابن الحاجب بعد كلامه على البيتين السابقين: «قوله: على أن قرب الدار خير من البعد، كإضراب عن الأول؛ لأن المعنى: فلم يحصل لنا شفاء أصلاً، وإذا كان قرب الدار خيراً فالمعنى المراد فيه شفاء أو بعض شفاء، وكذلك قوله: على أن قرب الدار ليس بنافع، استدركه لعموم قوله: على أن قرب الدار خير من البعد، فاستدرك أنه لا يكون خيراً إلا مع الود، فأبطل العموم المتقدم في قوله: قرب الدار خير من البعد، هذا معناها..»

نقل هذا النص البغدادي عن ابن الحاجب، وقد أخذته ابن هشام هنا عن ابن الحاجب من غير عزو كالنص السابق، وما كان أغاـه عن ذلك!

ويـشفـ: ضبط في بعض المراجع بالبناء للفاعل، وفي بعضها بالبناء للمفعول، وكلاهما صواب . وابن الدمينة شاعر إسلامي له غزل رقيق، وهو أحدبني عامر، والدمينة أمـهـ، اشتهر بهاـ، وقد اغتالـهـ سلـولـ لقتـلهـ واحدـاـ منهمـ.

وانظر البيتين في الديوان/٨٢، وشرح البغدادي ٢٥٩/٣، وشرح السيوطي ٤٢٥/١، وشرح الحماسة

. ١٤٥/٣

(٣) أي : في قوله: على أن قرب الدار خير من البعد .

(٤) أي : في قرب الدار .

شفاء ما، ثم أبطل بالثانية<sup>(١)</sup> قوله: «على أن قرب الدار خير من بعد». وتعلق<sup>(٢)</sup> «على» هذه بما قبلها<sup>(٣)</sup> كتعلق «حاشا» بما قبلها عند من قال به؛ لأنها<sup>(٤)</sup> أوصلت<sup>(٥)</sup> معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي<sup>(٦)</sup> خبر لمبدأ ممحض، أي: والتحقيق على كذا، وهذا الوجه اختاره<sup>(٧)</sup> ابن الحاجب<sup>(٨)</sup>، قال: «وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ<sup>(٩)</sup> أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى وَقَعَتْ عَلَى غَيْرِ التَّحْقِيقِ<sup>(١٠)</sup>، ثُمَّ جَيَءَ بِمَا

(١) وهو قوله: على أن قرب الدار ليس بنافع.

(٢) أي المفيدة للاستدراك والإضراب بما قبلها.

(٣) في طبعة مبارك وزميله: «بما قبلها عند من قال به كتعلق» بزيادة: عند من قال به، وهذه الزيادة مثبتة في حاشية الأمير، وفي نسخة الشيخ محمد محبي الدين وضعت بين معقوفين. وهي ليست في المخطوطات، ولا نسخة الدمامي.

(٤) في م ٢٥/٢ أ «فإنها»، وهذا كلام ابن الحاجب، وكذا ما بعده.

(٥) قال الدمامي: «وينبغي للمصنف أن يقول: على هذه لا تتعلق بشيء كما قال ذلك في «حاشا» بناءً على أنها لا توصل معنى الفعل إلى الاسم بل تزيله عنه، وهو عكس معنى التعدي، وقد أسلفنا رده في خلا». انظر ص ٢٩١.

(٦) هي ومبرورها.

(٧) سقط الفعل «اختاره» من م ٢٥/٢ أ.

(٨) ونص ابن الحاجب في شرح البغدادي ٣/٢٦٠ «وأما تعلقها على الوجه الإعرابي فيحمل أمرين، أحدهما: أن يتعلق بالفعل المتقدم قبلها كما تعلقت «حاشا» الاستثنائية فما قبلها، لكنها أوصلت معنى ما قبلها إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، وأظهر منه أن يقال: إنها في موضع خبر ممحض المبدأ، كأنه قيل: والتحقيق على أن الأمر كذا، فتعلقها بممحض كما يتعلق كل خبر جار ومبرور، لأن الجملة الأولى وقعت من غير تحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها، وحذف المبدأ لوضوح المعنى».

(٩) أي على كونها خبر مبدأ مقدر.

(١٠) في م ٢٥/٢ أ «على غير تحقيق».

هو التحقيق<sup>(١)</sup> فيها»<sup>(٢)</sup>.

الثاني<sup>(٣)</sup> من وجهي «على»: أن تكون أسمًا<sup>(٤)</sup> بمعنى «فوق»<sup>(٥)</sup>. وذلك إذا دخلت عليها «من»، كقوله<sup>(٦)</sup>:

غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْنُؤُهَا [تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيَادَةِ مَجْهَلٍ]

(١) أي في الجملة الثانية.

(٢) قال المرادي: «وأكثر هذه المعاني إنما قال به الكوفيون ومن واقفهم كالقطبي، والبصريون يقولون ذلك.. والله أعلم» الجنى الداني / ٤٨٠.

(٣) في م ٧٨/٣ م أ «والثاني».

(٤) في توضيح المقاصد ٢/٢٢٠ «وأما «على» فذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف والشلوبيين إلى أنها اسم ولا تكون حرفاً، وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه، ومشهور مذهب البصريين أنها حرف جر، وتكون اسمًا إذا دخل عليها مِنْ»

وفي شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٨: «والفرق بينها إذا كانت اسمًا وإذا كانت حرفاً أنها إذا كانت حرفاً دلت على معنى في غيرها، وتوصل الثاني بالأول على جهة أن معنى الثاني اتصل بالأول بموصل بينهما من غير أن يكون له معنى في نفسه، وهذا شرط حرف الإضافة، وأما إذا كانت اسمًا فإنها تدخل على معنى في نفسها، وهو معنى الظرفية، كما يدل فوق على ذلك.. فاما التي هي اسم فمختلف فيها، فذهب أبو العباس وجماعة أنها على الاشتراك اللغطي فقط؛ لأن الحرف لا يشتق ولا يشتق منه.. قال قوم: الأصل أن تكون حرفاً، وإنما كثرا استعمالها فشبها في بعض الأحوال في الاسم، فأجريت مجراه وأدخل عليها حرف الجر كما يشبه الاسم بالحرف ويجري مجراه من نحو: كم وكيف». وانظر الجنى الداني / ٤٧٥ - ٤٧٦.

(٥) وإذا كانت اسمًا بهذا المعنى فقد اختلف في بنائها وإعرابها، فاما من ذهب إلى أنها لا تكون إلا اسمًا فهي عنده معرب، ومن جوز فيها إذا كانت حرفاً أن تنتقل إلى الاسمية بدخول من عليها فقال بعضهم مبنية، وذهب بعضهم إلى إعرابها في هذه الحالة. وذهب آخرون إلى أنها مبنية كـ «هذا» وما كان من بابه.

انظر همع الهوامع ١٨٨/٤، والجنى الداني / ٤٧٦.

(٦) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطة وفرخها، وقبله

قطعث بشوشة كأن قشودها على خاضب يعلو الأماعز مجفلي

أذلک أُمْ كَدْرِيَّة ظَلْ فَرَخَهَا  
غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ ... ... ... ...

الشوشاة: الناقة الخفيفة، والقتود: جمع قَتَد وهو خشب الرجل، خاضب: ذكر النعام، الأُماعز: جمع أَمَاعِز: وهي الأرض الحصباء، ومجلف من أَجْفَل، أي: نفر.  
أذلک: خبر مبتدأ محذوف، أي أذلک الشوشاة ذلك الخاضب أُمْ كَدْرِيَّة، والكدرية القطاء، شبه ناقته في الخفة والسرعة بأحدهما، وهو من باب تجاهل العارف.

غَدَتْ: الضمير للكدرية، يريد أنها أقامت مع فرخها حتى عطشت، فذهبت تتطلب الماء، والظيء: مدة صبرها على الماء، ويروى: خمسها،  
وتصلُّ: تصوُّت، وإنما يصوّت حشها من شدة العطش فنقل الفعل إليها، وقيل تصوُّت في طيرانها.  
عن قِبْض: هو قشر البيضة الأعلى، وهو ما يخرج منه الفرخ.

وقوله: بزيزاء: بكسر الراي، هي المفازة، وهي على لغة هذيل بالفتح، ويروى: ببيداء، ومجهل: أرض لا يهتدى بها.

«وَكَتَتْ فِي غَنِيٍّ عَنْ طُولِ هَذَا الشِّرْحِ، وَلَكِنِي وَجَدْتُ مَعْنَى الْبَيْتِ الشَّاهِدِ لَا يَتَضَعَّفُ إِلَّا عَلَى هَذَا». والشاهد في البيت مجيء «على» اسمًا بمعنى «فوق» لدخول حرف الجر عليها، وكأنه قال: غدت من فوقه، وهو عند الأصمعي: من عنده. وذهب ابن عصفور في الضرائر إلى أن الشاعر استعمل «على» اسمًا للضرورة، إجراء لها مجرى ماهي في معناه وهو فوق، بدليل إدخال حرف الجر عليها. هذا، وصرىح كلام سيبويه أن اسميتها إذا دخلت عليها «من» ليس مختصاً بالضرورة.

ومزاحم شاعر إسلامي من بني عقيل، وهو فصيح كان في زمان جرير والفرزدق..  
وانظر البيت في المراجع التالية:

شرح البغدادي ٣٦٥/٣ - ٢٦٦، الخزانة ٤/٢٥٣، شرح السيوطي ٤٢٥/١، وسيبوه ٢١٠/٢  
«خَمْسَهَا» و «بَيْدَاء»، وشرح المفصل ٣٨/٨، وهمع الهوامع ٤/٢١٩، وأوضاع المسالك ٢/٢  
١٥١، وشرح ابن عقيل ٢٨/٣، والعيني ٣١٠/٣، والجنى الداني ٤٧٠، والمقطضب ٥٣/٣  
والضرائر الشعرية ٣٠٥، ورصف المباني ٣٧١، والأزهية ٢٠٣، وشرح اللمع لابن برهان ١/١  
١٦٧، وتوضيح المقاصد ٢٢٠/٢، وشرح الأشموني ٤٧٤/١، وشرح الكافية ٣٤٣/٢  
والمقارب ١٩٦/١، وأدب الكاتب ٥٠٤، التوادر ٤٥٤، البحر المحيط ١٨٤/٦، شرح الكافية  
الشافية ٨١٠، شرح التصريح ١٩/٢٤، واللسان والتاج / علا، صلل. والمفردات والمقاييس / علا.

وزاد الأخفش موضعاً<sup>(١)</sup> آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل<sup>(٢)</sup> متعلقها ضميرين لسمى<sup>(٣)</sup> واحد، نحو قوله: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ»<sup>(٤)</sup> وقول<sup>(٥)</sup> الشاعر<sup>(٦)</sup>:

هُونَ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأَمْرَ بِكُفِّ إِلَهِ مَقَادِيرُهَا  
لأنه لا يتعدى فعل<sup>(٧)</sup> المضمر المتصل إلى ضميره<sup>(٨)</sup> المتصل في غير باب

(١) تكون فيه «على» اسمًا. وذكره المرادي في الجنى الداني/٤٧٢ عن الأخفش، وكذا في همع الهوامع ٤/١٨٨.

(٢) أي فاعل الفعل الذي تتعلق به «على»، فمعنى كان مجروره وفاعل متعلقها ضميرين لسمى واحد فإن «على» تكون اسمًا عنده.

(٣) في م ٣٨/٥ أ «بسمى».

(٤) الآية: «وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَأَنْقَنَ اللَّهُ وَثَقِيفِي فِي نَفْسِكَ مَا أَلَّهُ مُبْدِيهِ..» سورة الأحزاب ٣٣/٣٧

مجرور «على» ضمير في قوله: عليك، وفاعل أَمْسِكْ: ضمير، ومستاهما واحد، وهو المخاطب، وانظر البحر المحيط ٧/٢٣٥، فقد ذكر هذا الرأي، ثم خرج الآية على ما يكون فيه النفس كقولك: فَكُرْ فيك، فهذا لا يكون إلا على تقدير: فَكُرْ في نفسك.

(٥) سقط من م ٣/٦٨ أ من هنا إلى قوله: «حملهما على الزلة» وهو المعنى الرابع لـ «عن».

(٦) البيت لبشر بن منقذ، وهو الأعور الشنوي.

ومعنه واضح، والشاهد فيه: أن مجرور «على» وفاعل «هُونَ» وهو متعلقها واحد، وهو ضمير المخاطب.

وبشر كان شاعرًا محسناً، وله ابنان شاعران يقال لهما: جهنم وجheim.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٢٦٩، والجنى الداني/٤٧١، وشرح السيوطي ١/٤٢٧، وسيبوه ١/٣١، والمقتضب ٤/١٩٦، وهمع الهوامع ٤/١٨٨، والمقرب ١/١٩٦، وتوضيح المقاصد ٢/٢٢١، والبحر المحيط ٦/١٨٤.

(٧) أي الفعل الذي فاعله ضمير متصل.

(٨) وهو المفعول لهذا الفعل.

ظن<sup>(١)</sup> وفقد وعديم، لا يقال: «ضربته» ولا «فرحت بي»<sup>(٢)</sup>.

وفي نظر<sup>(٣)</sup>؛ لأنها لو كانت اسمًا في هذه الموضع لصح حلول «فوق» محلها، ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر<sup>(٤)</sup> لزم الحكم باسمية «إلى» في نحو: «فصرهن إلَيْكَ»<sup>(٥)</sup>، «وَاضْمِمْ إِلَيْكَ»<sup>(٦)</sup>، «وَهُزِيَ إِلَيْكَ»<sup>(٧)</sup>، وهذا كله يتخرج<sup>(٨)</sup> إما

(١) نحو: طشتني قائماً، وعدمتني، وذلك حملًا على وجوب؛ لأنهما ضدّان. وانظر البحر المحيط ١٨٤/٦.

(٢) بل يقال: فرحت بمنفسي، وهو متعدّ بحرف الجر.

(٣) أي فيما ذهب إليه الأخفش، ونص ابن هشام في الخزانة ٤٢٥/٤ وهذا سبقه إليه شيخه أبو حيان، وتبّعه على ذلك، وانظر همع الهوامع ٤٨٨/٤، والدماميبي ٢٩٢. وفي الجنى الداني ٤٧٢: «قال الشيخ أبو حيان؛ ولا يلزم في نحو: هُون عليك ولا في نحو: سُوت علىي، أن تكون اسمًا؛ فإنه قد ورد مثل هذا التركيب في «إلى» نحو قوله: «وهُزِي إِلَيْكَ» و «واضْمِمْ إِلَيْكَ حناحك» ولا نعلم خلافاً في حرافية «إلى»، فيخرج «هُون عليك» ونحوه على ما خرج عليه: «وهُزِي إِلَيْكَ»...».

(٤) أي لما ذكره الأخفش من أنه لا يتعذر فعل المضارع المتصل إلى ضميره المتصل.

(٥) الآية: «وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمَ رَبِّ أَرْفِي كَيْفَ تُحِيِ الْمَوْقِعَ قَالَ أَوْلَمْ تَوْمَنْ قَالَ بَلْ لَكَ لِيَطْمِينَ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةَ مِنَ الظَّيْرِ فَصُرْهَنَ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعِيًّا وَاعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» سورة البقرة ٢٦٠/٢.

(٦) الآية: «أَسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْسِكَ تَخْرُجْ يَبْصَأَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَاضْمِمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنْ الرَّهْبِي قَذَائِكَ بِرْهَنَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فَرْعَوْنَ وَمَلَائِيَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَسِقِينَ» سورة القصص ٣٢/٢٨.

وهذه الآية غير مثبتة في ٢٥/٢م.

(٧) الآية: «وَهُزِيَ إِلَيْكَ بِمَنْجَعِ الْنَّخَلَةِ شُقْطَ عَلَيْكَ رُطَبَا جَنِيَا» سورة مريم ٢٥/١٩.

(٨) في ٢٥/٢م أ «مُخْرَج».

على التعلق<sup>(١)</sup> بمحذوف<sup>(٢)</sup> كما قيل في اللام في «سقياً لك»<sup>(٣)</sup>، وإنما على حذف<sup>(٤)</sup> مضاف: أي هُوَن على نفسك، وأضمن إلى نفسك.

وقد خَرَج ابن مالك على هذا<sup>(٥)</sup> قوله<sup>(٦)</sup>:

وَمَا أَصْحَابٌ مِّنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرْهُمْ إِلَّا يُزِيدُهُمْ حَبَّاً إِلَيْهِمْ  
فَادَعُوا أَنَّ الْأَصْلَ: يُزِيدُونَ أَنفُسَهُمْ، ثُمَّ صَارُ يُزِيدُونَهُمْ<sup>(٧)</sup>، ثُمَّ فُصِّلَ ضمير الفاعل

(١) في م ٣٨ ب «التعليق»، وأشار الدمامي في ص ٢٩٢ إلى هذا الخلاف بين النسخ.

(٢) وعلقه أبو حيان بالفعل نفسه. انظر البحر ١٨٤/٦، والتعليق بمحذوف عن أبي حيان أيضاً. انظر الهمع ١٨٩/٤، وذكر في البحر أنه على تقدير: أعني إليك، فهو متعلق بمحذوف.

وذكر الزمخشري أنه على معنى: افعلي الهرأ به. الكشاف ٢/٧٧، ونقله عنه أبو حيان.

(٣) واللام لا تتعلق بالمصدر بل بمحذوف على تقدير: إرادتي لك، أو أريد لك.

(٤) فقد حذف النفس وهو المضاف في الحالين.

(٥) أي على الوجه الأخير مما تقدم، وهو حذف المضاف.

(٦) البيت لزياد بن منقذ العدوبي. وجاءت الرواية في شرح حماسة أبي تمام:

لَمْ أَلْقَ بِعَدْهُمْ حِيَا فَأَخْبَرْهُمْ...

قال ابن مالك في شرح التسهيل: «وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر؛ لأن قائله لو قال: يُزِيدُونَهُمْ، لَصَحَّ، فَيَجْعَلُ الْوَاوَ فَاعِلًا، وَالْمَنْفَصِلُ تَوْكِيدًا، وَهُنَّ وَهُمْ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ ضَمَيرَيْنِ مُتَصَلِّيْنَ لِمَسْمَى وَاحِدٍ، أَحَدُهُمَا فَاعِلٌ، وَالآخَرُ مَفْعُولٌ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي غَيْرِ فَعْلٍ قَلْبِيٍّ».

وفي شرح الحماسة: «ارتفاع «هم» الأخير بـ«يزيد»، وقد وضع الضمير المنفصل موضع المتصل؛ لأنَّه كان الوجه أن يقول: إِلَّا يُزِيدُونَهُمْ حَبَّاً إِلَيْيَ، وهذا كما يوضع الظاهر موضع المضمر، والمضمر موضع الظاهر إذا أُمِنَ الالتباس».

وزياد شاعر إسلامي عاصر جريراً والفرزدق.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٧٥/٣، وشرح المفصل ٢٦/٧، وأوضح المسالك ٦٥/١، والخزانة ٣٤/٢، والعيني ٢٥٦/١، وشرح الحماسة ١٨٢/٣، وشرح السيوطي ٤٢٨/١، وانظر

١٣٥، وسر الصناعة ٢٧١، وشرح المفصل ٢٧/٧.

(٧) في م ٦٧ أ بعد يُزِيدُونَهُمْ «فَحَذَفَ المضاف».

للضرورة، وأُخْرٌ عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظَنَّهُ أَنَّ الضَّمِيرَيْنِ<sup>(١)</sup> لَمْ يَسْمِيْ<sup>(٢)</sup> واحد<sup>(٣)</sup>، وَلَيْسَ<sup>(٤)</sup> كَذَلِكَ؛ فَإِنْ مَرَادُهُ أَنَّهُ مَا يَصْاحِبُ قَوْمًا فَيُذَكَّرُ قَوْمُهُ لَهُمْ إِلَّا وَيُزِيدُ هَؤُلَاءِ<sup>(٥)</sup> الْقَوْمُ قَوْمُهُ حَبًّا إِلَيْهِ؛ لِمَا يَسْمَعُهُ مِنْ شَنَائِهِمْ عَلَيْهِمْ، وَالْقُصِيدَةُ فِي حَمَاسَةِ<sup>(٦)</sup> أَبِي تَمَامَ، وَلَا يَحْسُنُ تَخْرِيجَ<sup>(٧)</sup> ذَلِكَ<sup>(٨)</sup> عَلَى ظَاهِرِهِ<sup>(٩)</sup>، كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ<sup>(١٠)</sup> :

قد بَثَ أَخْرُسْنِي وَهُدِي، وَيَمْنَعُنِي صَوْتُ السَّبَاعِ بِهِ يَضْبَخُنَ وَالْهَامِ

(١) المنصوب والمرفوع.

(٢) في م ٣٨/٥ ب «بمسمي».

(٣) وهو لمسمين متغيرين.

(٤) هذا الرد لشيخه أبي حيان قال: «الذِي ظَنَّهُ هَذَا الظَّانُ صَحِيحٌ، وَمَارَدَ بِهِ الْمَصْنِفُ [ابن مالك] فَاسْدٌ؛ لَأَنَّهُ اعْتَدَ أَنَّ الْفَاعِلَ بِـ«يَزِيدٍ» هُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلَ الْفَاعِلُ بِـ«يَزِيدٍ» عَائِدٌ عَلَى «قَوْمٍ» وَ«هُمْ» الضَّمِيرُ الْمُتَصَلُ بِـ«يَزِيدٍ» عَائِدٌ عَلَى مَنْ سَبَقَ ذِكْرَهُ فِي الشِّعْرِ مِنَ الَّذِينَ فَارَقُوهُمْ، فَاخْتَلَفَ مَدْلُولُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ».

قال البغدادي بعد نَصِّ أبي حيان: «وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَبَهَةُ فِيهِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ ابْنُ عَصْفُورَ فِي كِتَابِ الضرائرِ، قَالَ: وَمِنْهُ وَضْعُ ضَمِيرِ الرُّفْعِ الْمُنْفَصِلِ بَدْلُ ضَمِيرِ الرُّفْعِ الْمُتَصَلِّ نَحْوَ قَوْلِ الْمَرَارِ ابْنِ مَنْقِذٍ: لَمْ آتِ بَعْدِهِمْ حَيَاً فَأَخْبَرَهُمْ..

يريد: إِلَّا يَزِيدُونَهُمْ حَبًّا إِلَيْيَ، فَوَضْعُ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ وَهُوَ «هُمْ» مَوْضِعُ الضَّمِيرِ الْمُتَصَلِّ وَهُوَ الْوَاوُ لِلْحَسْرَةِ...»

انظر شرح البغدادي ٣/٢٧٦، والضرائر/٢٦٠.

(٥) في م ٢٥/٢ ب «هذا».

(٦) هو حبيب بن أوس الطائي وكتاب الحماسة جمع فيه الشعر، ورتبه على أبواب وهي: الحماسة، والمرائي، والأدب، والنسيب، والهجاء.. إلخ، وسُمِّي الكتاب باسم الباب الأول.

(٧) في م ٦٧/٤ ب «حمل ذلك»، والمراد بقوله ذلك ما تقدَّمَ من الآيات. وانظر الشمني ١/٢٩٣.

(٨) في م ١/ «ذلك على أنه كقوله».

(٩) أي من غير أن يكون على تقدير مضاف.

(١٠) مختلف في نسبة هذا البيت، فقد نسب إلى النمر بن تولب، وذكر البغدادي أنه من آيات لأبي دؤاد الإيادي، وروايته من طريق ابن السكikt:

لأن ذلك<sup>(١)</sup> شعر؛ فقد يستسهل<sup>(٢)</sup> فيه مثل هذا، ولا على قول ابن الأباري<sup>(٣)</sup>  
 إن<sup>(٤)</sup> «إلى» قد ترد<sup>(٥)</sup> اسمًا، فيقال: «انصرفت من إليك»، كما يقال: «غدوت من  
 عليك»؛ لأنه إذا كان ثابتاً ففي غاية الشذوذ<sup>(٦)</sup>،  
 ولا على قول ابن عصفور إن «إليك» في<sup>(٧)</sup> «وَاضْمِمْ إِلَيْكَ»<sup>(٨)</sup> إغراء<sup>(٩)</sup>،

قد بُث أكلؤه ليلاً ويؤنسني . . . .

=

وروبي: «يفزعني» بدلاً من «يؤنسني». قوله: أكلؤه: أي: أحرسه، والضمير للمنهل في بيت قبله،  
 وقوله: أحرسنني، أي: أحرس نفسي. وضيق التعلب والبوم: صوت، والهام: طير الليل والواحد هامة.  
 والشاهد فيه تعديمة «أحرس» المسند لضمير المتكلم المتصل إلى الضمير المتصل وهو ياء المتكلّم  
 مع أنه ليس من باب ظن وقد وعده.

قال ابن عصفور: «والوجه أن يقول: أحرس نفسي، كما قال: «إنني ظلمت نفسي» فوضع الضمير  
 المتصل موضعه لما اضطر إلى ذلك».

وأبو دؤاد تقدّمت ترجمته، والنمر بن تولب شاعر معمّر أدرك الإسلام، وروى عن النبي ﷺ حديثاً  
 واحداً، وتقدّمت ترجمته أيضاً.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٢٨/٣، وشرح السيوطي ٤٢٩/١، والضرائر ٢٦٢.

(١) في م ٣٨/٥ ب «لأنه باب الشعر». أي فلا يخرج عليه النثر فضلاً عن أي الذكر الحكيم.

(٢) سقط من م ٣٨/٥ ب «فقد يستسهل فيه مثل هذا».

(٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنصاري التحوي ولد سنة ٢٧١ هـ وتوفي سنة ٣٢٠ ببغداد.  
 انظر بغية الوعاة ٢١٢/١.

(٤) نص أبي بكر بن الأنصاري ذكره ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح، ونقله المرادي في الجنى  
 الداني ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٥) في م ٣٨/٥ ب «تزاد».

(٦) ولا يخرج عليه الفصيح.

(٧) تقدّمت، وهي الآية ٣٢ من سورة القصص.

(٨) في م ٦٧/٤ ب «وفي» فَصَرْهُنَّ إِلَيْكَ».

(٩) أي بمعنى «خذ».

والمعنى : خذ جناحك ، أي عصاك ، لأن «إلى» لا تكون بمعنى «خذ» عند البصريين<sup>(١)</sup> ؛ ولأن الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند<sup>(٢)</sup> الفراء وشذوذ من المفسرين .

\* \* \*

(١) بل تكون بمعنى «تنح» في مثل قوله: إليك عنِي.

(٢) هو كذلك في معاني الفراء ٣٠٦/٢ في قوله تعالى: ﴿وَأَضْمَمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ يريد عصاه . ونقل هذا عنه القرطبي في ٢٨٤/١٣ ، وانظر البحر ١١٨/٧ .

## ٤٩ - عن

«عن» على ثلاثة<sup>(١)</sup> أوجه:

أحدها: أن تكون حرفًا جازًا<sup>(٢)</sup>، وجميع ما ذكر لها عشرة<sup>(٣)</sup> معانٍ:

- أحدها: المجاوزة<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر البصريون<sup>(٥)</sup> سواه، نحو: «سافرت عن

(١) أن تكون حرفًا جازًا، وأن تكون حرفًا مصدرياً، وأن تكون اسمًا.

(٢) «حرفًا جازًا» كذا في المخطوطات التي بين يديّ، ومثله في طبعة مبارك وزميله، وحاشية الدماميني، وحاشية الدسوقي.

وفي طبعة الشيخ محمد محبي الدين: «حرف بجز»، وأشار إلى الصورة الأولى في نسخة أخرى، وكذا جاء في حاشية الأمير.

(٣) ذكر لها المرادي في الجنى الداني ثمانية معانٍ، وترك مرادفة مِنْ، وذكر الباء مع الاستعانة. انظر ص/٢٤٥.

وذكر لها في الأزهية أربعة. انظر ص/٢٨٩، وشرح الكافية ٢٤١/٢، ورصف المباني/٣٦٧، وهمع الهوامع ١٩١/٤.

(٤) المجاوزة أشهر معانيها، واكتفى بهذا البصريون، وفي الهمع ١٩١/٤ «للمجاوزة في الجميع، ولو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع موقعها» وانظر شرح الأشموني ٤٧١/١.

وذكر المرادي في توضيح المقاصد ٢١٥/٢ أن الأكثـر في استعمالها للمجاوزة، وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية/٨٨٠ أنه الأصل، ولم يذكر ابن يعيش في شرح المفصل غيره ٤٠/٨، ومثله ابن برهان في شرح اللمع ١٦٦/١.

وسماها المالقي في رصف المباني: للمزاولة ص/٣٦٧، وفي المقرب ٢٠١/١، قال: «وأما عن فللمزاولة [كذا!] يقال: أطعمه عن جوع أي: أزال الجوع عنه».

(٥) قال المرادي: «.. واعلم أن هذه المعاني السابقة إنما أثبتها الكوفيون ومن وافقهم كالقطبي وابن مالك، قال بعض النحوين: وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل؛ إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف، فوجب أن يتأنى جميع ما ذكروه مما خالف معنى المجاوزة». الجنى الداني/٢٤٨.

البلد»، و«رغبت عن كذا»، و«رمي السهم عن القوس»، وذكر لها في هذا المثال معنى غير (١) هذا (٢)، وسيأتي (٣).

الثاني: البدل (٤)، نحو: «وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجِدُونَ نَفْسًا عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا» (٥)، وفي الحديث (٦) : «صومي عن أمك».

والثالث (٧) : الاستعلاء (٨)، نحو: «فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ» (٩)،

(١) كذا في المخطوطات والمطبوع، وفي نسخة الدمامي والأمير «معنى آخر»، وأشار الشيخ محمد محبي الدين إلى الصورة الثانية.

(٢) وهو الاستعلاء.

(٣) وهو المعنى الثالث.

(٤) ذكر السيوطي في همع الهوامع ١٩٢/٤ أنه زاده ابن مالك قلت: ومن أمثلته، حجّ فلان عن أبيه، وقضى عنه ديناً. وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٦٦/٢.

(٥) الآية: «وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجِدُونَ نَفْسًا عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يَقْبُلُ مِنْهَا شَفَعَةً وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ» سورة البقرة ٤٨/٢، وانظر الآية ١٢٣ من السورة نفسها.

قوله: نفس عن نفس، أي: نفس بدل نفس.

(٦) الحديث في صحيح مسلم ٢٤/٢ باب الصوم «عن ابن عباس جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن أمي ماتت، وعليها صوم نذر، أفالصوم عنها؟ قال: أرأيت لو كان على أمك دين قضيته، أكان يؤدي ذلك عنها؟ قالت: نعم، قال: فصومي عن أمك».

وفي الحديث روایات أخرى، وانظر فتح الباري ٤/١٧٠ وما بعدها «باب الصوم».

(٧) الواو مثبتة في نسخة الدمامي والدسولي وفي م ٤٣/١ أ و م ٥/٣٠ ب.

(٨) في الأزهية ٢٩٠ «وتكون مكان على» ومثله في أدب الكاتب ٥١ و معاني الحروف للرماني ٩٥، وفي شرح الكافية الشافية ٢٠٩ «ومثال الاستغناء بعن عن لفظ على».

(٩) «هَاتَّمْتُ هَتَّلَاءَ تَدْعُونَ لِتُشْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَتَبَخَّلُ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ وَاللَّهُ أَفْعِنْ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلُوْمَا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ»

وقولِ ذي الأصبع<sup>(١)</sup> :

**لَأَهْابُنْ عَمَّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِي، وَلَا أَنْتَ دَيَانِي فَتَخْزُونِي**

قال ابن عطية في المحرر ٤٥/١٣: «قوله عن نفسه، يحتمل معنيين: أحدهما: فإنما يدخل عن شع نفسه، والآخر: أن تكون بمنزلة «على» لأنك تقول: بخلت عليك بكذا، وبخلت عنك: بمعنى أمسكت عنك» وانظر البحر المحيط ٨/٨٦، والدر المصنون ٦/١٥٨.

وذكر الدمامي في ص ٢٩٤ أنه على التضمين على معنى يبعد الخير عن نفسه بالبخل، أو فإنما يصدر البخل عن نفسه؛ لأنها مكان البخل ومنبعه.

(١) قال هذا في ابن عم له كان ينافسه ويعاديه، لأه ابن عمك: أي: لله ابن عمك، فحذفت اللام الجارة، ولم التعریف من لفظ الجلالة ففي «لأه» مجروراً على الشذوذ، ولم الجر للتعجب، ومثل هذا الحذف ممقوت ومستكره.

وذكر الhero عن الخليل أنه قال: «كانت العرب في الجاهلية تقول: لا وأنت، في معنى: لله أنت، وكراه ذلك في الإسلام» وذكر ابن الشجري مثل هذا عن الخليل.

وقوله: لا أفضلت.. فيه بيان وتفسير لجملة العجب. الديان: القائم بالأمر المجازي به، والقاضي والحاكم. تخزوني: مضارع خراه، أي ساسه وقهره.

والشاهد فيه: مجيء «عن» بمعنى «على» في قوله: لا أفضلت في حسب عنِي، وخرججه بعضهم على التضمين، وأبقى «عن» على معناها، وتقديره عند البصريين، ما انفردت بحسب عنِي، وذكر أبو حيان أن ما استشهد البيت له مذهب كوفي قال به القتبى وابن مالك.

ودو الأصبع هو خروثان بن محرث، وقيل غير هذا، عمر دهراً طويلاً، وسمى ذا الأصبع لأن في رجله أصبعاً زائدة، أو لأن واحدة من أصابعه قطعت بعد أن نهشتها حية.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٢٨٥، وشرح السيوطي ١/٤٣٠، وشرح الأشموني ١/٤٧٠، وأمالى الشجري ٢/٢٦٩، وأدب الكاتب ١/٥١٣، والإنصاف ٤/٣٩٤، والخصائص ٢/٢٢٨، وشرح المفصل ٨/٥٣، ٩/١٠٤، والعييني ٣/٢٨٦، والخزانة ٣/٢٢٢، ٤/٢٤٣، وشرح الكافية الشافية ٩/٨٠، وشرح الكافية ٢/٣٤٢، وتوضيح المقاصد ٢/٢١٥، ورصف المباني ٢/٣٦٨، والأزهية ٢/٢٩٠، ومعاني الحروف للرماني ١/٩٥، والمقرب ١/١٩٧، والصبان ٢/٢١٦، وهمع الهوامع ٤/١٩٠، واللسان والتاج / فضل، خزي، والصحاح وأساس البلاغة / خزي، وشرح ابن عقيل ٣/٢٣.

أي: لله دُر ابن عمك، لا أفضلت في حَسِبْ عَلَيَّ<sup>(١)</sup> ، ولا أنت مالكي<sup>(٢)</sup> فتسوسي<sup>(٣)</sup> ؛ وذلك لأن المعرف أن يقال: «أفضلتُ عَلَيْهِ»<sup>(٤)</sup> . قيل: ومنه<sup>(٥)</sup> قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَحِبُّ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾<sup>(٦)</sup> . أي: قَدَّمْتُهُ عَلَيْهِ، وقيل: هي<sup>(٧)</sup> على بابها، وتعلقها بحال محنوفة، أي: منصرفًا عن ذكر ربِّي، وحکى الرّماني عن أبي عبيدة أنَّ أحبَّتْ مِنْ «أَحَبَّ الْبَعِيرَ إِحْبَابًا»<sup>(٨)</sup> إذا برَّك فلم يُثُرْ، فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمني<sup>(٩)</sup> ، وهي<sup>(١٠)</sup> على حقيقتها، أي: إنِّي تَبَطَّطْتُ عن

(١) قوله: «عليَّ» غير مثبت في ٤٣/١١م ٤٣/٥٠م ب.

(٢) هذا تفسير قوله: ذِيَانِي.

(٣) وهذا تفسير قوله: فتخزوني.

(٤) بمعنى علوت عليه في الفضل، وهو استعلاءً مجازي، وقد يخرج على الحقيقي، وقد يحمل التضمين بأن يكون معناه: لا تجاوزت في الفضل عنِّي. انظر الحواشي.

(٥) أي الاستعلاء.

(٦) تتمة الآية: ﴿فَقَالَ ... حَتَّىٰ تَوَارَتِ بِالْحِجَابِ﴾ سورة ص ٣٨/٣٢.

ذهب أبو حيان إلى أن «حبُّ الخير» منصوب على المفعول به لتضمن أحببت معنى آثرت، وذكر هذا عن الفراء، وقيل: عُذِّي بـعُذْمٌ معنى فعل يتعدى بها، أي: أَنْبَثْتُ حُبَّ الخير عن ذكر ربِّي، أو جعلت حُبَّ الخير مغنياً عن ذكر ربِّي.

البحر ٣٩٦/٧، وانظر معاني الفراء ٤٠٥/٢، ومثله عند الزجاج في معاني القرآن ٤/٣٣١، والمحرر ١٢/٢٥٥، وانظر القرطبي ١٥/١٩٤، والتبيان للعكبري ١١٠٠.

(٧) أي «عن» المذكورة في الآية على بابها وهو المجاوزة، وليس للاستعلاء.

(٨) وذكر مثل هذا العكبري في التبيان ١١٠٠، قد يكون أحببت بمعنى جلست من إحباب البعير وهو بروكه.

وفي الناج/برك: «وأَحَبَّ الْبَعِيرَ: برَّك فلم يُثُرْ، وقيل: الإحباب في البعير كالجران في الخيل، وهو أن ييرك».

(٩) وهو التبَطَّطُ.

(١٠) أي «عن» على حقيقتها وهي المجاوزة.

ذكر ربي، وعلى هذا فحب الخير مفعول<sup>(١)</sup> لأجله.

والرابع<sup>(٢)</sup>: التعليل<sup>(٣)</sup>، نحو: «وَمَا كَانَ أَسْتَغْفِرُ إِبْرَاهِيمَ لِأَيْمَهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ»<sup>(٤)</sup>، ونحو: «وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِ إِلَهَنَا عَنْ قَوْلَكَ»<sup>(٥)</sup>، ويجوز أن يكون<sup>(٦)</sup> حالاً من ضمير «تاركى»، أي ما نتركها صادرين عن قولك، وهو رأي الزمخشري<sup>(٧)</sup>.

(١) نقل الزمخشري هذا القول ثم ردّه، ونقله عنه الدماميني. وذكر هذا أيضاً أبو حيان ولم يعقب عليه بشيء. انظر الكشاف ١٢/٣، والبحر ٣٩٦/٧، والدماميني ٢٩٤/٢٩٤، وفي حاشية الشهاب ٣١٠/٧ قال: «وأَحَبَّ، بمعنى لزم مكانه كما فسر المصنف [البيضاوي]، قوله: حب الخير، مفعول له، أي: على هذا الوجه، فتقديره: تقاعدت، وتعوقت عن ذكر ربي لأجل حب الخير». والخير: معناه الخيل، وهو ما ذهب إليه المفسرون.

(٢) كذا بالواو، في المخطوطات الأولى والثانية والرابعة، ويتكرر هذا. ومثله في الدماميني.

(٣) قوله: التعليل، سقط من م ٣٨/٥ ب.

وفي أدب الكاتب ٤/٥١: «وعن مكان من أجل»، ومثله في رصف المباني ٣٦٩، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٦٧/٢.

(٤) تتمة الآية: «... إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا بَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوُّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّلُهُ حَلِيمٌ» سورة التوبة ٩/١٤.

قوله تعالى: إلا عن موعدة: إلا لأجل موعدة. وذكر الدماميني أنه يحمل أن يكون المعنى إلا صادراً عن موعدة. وانظر البحر ٥/٢٣٣.

(٥) الآية: «قَالُوا يَتَهُوُدُ مَا جِئْنَا بِيَتْكِنُ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِ إِلَهَنَا عَنْ قَوْلَكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ» سورة هود ١١/٥٣.

عن قولك: أي لأجل قولك.

(٦) أي متعلقاً بحال هو: صادرين، وهو الحال من الياء في تاركى، وعلى هذا تكون باقية على حالها من معنى المجاوزة.

(٧) قال في الكشاف: «حال من الضمير في «تاركى آلهتنا»، كأنه قال: وما نترك آلهتنا صادرين عن قولك» انظر ٢/١٠٣.

وقال<sup>(١)</sup> في : «فَأَرْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا»<sup>(٢)</sup> إن<sup>(٣)</sup> كان الضمير للشجرة فالمعنى : حملهما على الزلة بسببها، وحقيقة أصدر<sup>(٤)</sup> الزلة عنها، ومثله : «وَمَا فَعَلْتُمْ عَنْ أَمْرِي»<sup>(٥)</sup> ، وإن كان للجنة فالمعنى تناهيا عنهما.

والخامس<sup>(٦)</sup> : مرادفة<sup>(٧)</sup> «بعد» ،

= وفي البحر ٢٣٣/٥ ذكر أبو حيان رأي الزمخشري، ثم قال: «وقيل «عن» للتعليل كقوله تعالى: «إلا عن موعدة وعدها إياها» فتعلق بتاركي، كأنه قيل: لقولك. وقد أشار إلى السببية والتعليلية فيها ابن عطية...». وانظر المحرر ٣٢٣/٧.

(١) أي الزمخشري. وانظر الكشاف ٢١١/١.

(٢) الآية: «فَأَرْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِنَ الْأَرْضِ فَقَاتَاهُمْ وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِيَعْصِي عَدُوًّا وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقْرٌ وَمَنْتَعٌ إِلَى حِينٍ» سورة البقرة ٣٦/٢

(٣) النص عند الزمخشري فيه مثل هذا المعنى، وهو في مفرداته مختلف عما ههنا، وإليك نصّه: قال: «الضمير في «عنهم» للشجرة، أي فحملهما الشيطان على الزلة بسببها، وتحقيقه فأصدر الشيطان زلتهما عنهما، مثلها في قوله تعالى: «وما فعلته عن أمري» الكهف ٨٢/١٨ «وقوله: ينهون عن أكل وشرب، وقيل: فأزلهما عن الجنة بمعنى: أذهبهما عنها، وأبعدهما، كما تقول: زل عن مرتبته، وزل عني ذاك، إذا ذهب عنك، وزل من الشهر كذا» انظر الكشاف ٢٢١/١، والبحر ١٦٢/١.

(٤) في م ٢٥/٢ ب «إصدار».

(٥) من سورة الكهف ٨٢/١٨.

(٦) من معاني «عن».

(٧) في أدب الكاتب ٥١٣ «وعن مكان بعده»، ومثله في الأزهية ٢٩١، وأمالي ابن الشجري ٢٩/٢، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٦٧/٢، وفي شرح الكافية الشافية ٨٠٨ - ٨٠٩: «وهو قيل: بالنسبة لدلالتها على التجاوز».

وذهب الدماميني إلى أن إطلاق القول بالمرادفة مشكل لأن «بعد» اسم، فلو رادفتها «عن» ل كانت اسمًا، إذ لا مرادفة بين كلمتين من نوعين مختلفين، ولو كانت اسمًا لامتنع معنى الحرفية فيها: وتعقبه الشمني بأنه ليس المراد بالمرادفة حقيقتها بل مجرد التوافق في المعنى. انظر الدماميني والشمني ٢٩٥، والدسولي ١٦٠/١، وانظر حاشية الأمير في ١٣٠/١ فقد نقل النصين.

نحو: «عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصِحُّنَ نَادِمِينَ»<sup>(١)</sup>، «يُحَرِّفُونَ الْكَلْمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ»<sup>(٢)</sup>،  
بدلليل أنَّ في مكان آخر: «مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ»<sup>(٣)</sup>.

ونحو: «لَتَرَكُونَ طَبَقًا عَنْ طَبَقِهِ»<sup>(٤)</sup> أي: حالة بعد حالة، وقال<sup>(٥)</sup>:  
**وَمَنْهَلٌ وَرَدْتُهُ عَنْ مَنْهَلٍ**

(١) الآية: «قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ...» سورة المؤمنين ٢٣/٤٠ و في البحر ٥٠٥/٦ «قيل: أي بعد الموت تصيرون نادمين» وفي رصف المباني ٣٦٧ «أي بعد قليل، وما: زائدة».

(٢) الآية: «مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلْمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعَ وَرَأَعْنَا لِيَأْنَى بِالسَّنَمِ وَطَعَنَ فِي الَّذِينَ وَلَمْ يَنْهَمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطْعَنَاهُ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعْنَهُمُ اللَّهُ يُكَفِّرُهُمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا» سورة النساء ٤٦/٤ و انظر سورة المائدة ١٣/٥ وانظر الكشاف ٤٠٠/٤ ففيه مقارنة بين هذه الآية وأية ٤١ من سورة المائدة «من بعد مواضعه» وقد ذهب في آية النساء إلى أنه على تقدير إزالته عن مواضعه.

(٣) الآية: «يَتَأَيَّهَا الرَّسُولُ لَا يَخْزُنُكَ الَّذِينَ يُسْكِرُونَ فِي الْكُفَّارِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّمَا يَأْفَوْهُمْ وَلَمْ يُؤْمِنُ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَعُونَ لِقَوْمٍ أَخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكُمْ يُحَرِّفُونَ الْكَلْمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ...» سورة المائدة ٤١/٥.

(٤) الآيات: «فَلَا أُفْسِمُ بِالشَّفَقِ \* وَأَتَيْلُ وَمَا وَسَقَ \* وَاللَّقَمَ إِذَا أَسَقَ \* لَتَرَكُونَ طَبَقًا عَنْ طَبَقِهِ» سورة الانشقاق ٨٤/١٦ - ١٩. وانظر البحر المحيط ٤٤٧/٨.

(٥) الرجز للعجاج، كذا عند الشجري وغيره، ونسبة السيوطي لبكيٰ بن عبد الربعي، وذكر البغدادي أن ابن الأعرابي أورده في رجز عبد الله بن رواحة، ثم ذكر أن الذي أورده ابن الأعرابي من أرجوزة لبكيٰ، وذكر أبياتاً منها هذا.

قال البغدادي: «والبيت من شواهد أدب الكاتب، ومنه أخذ المصطفى، قال شارحه الجواليفي هو للعجاج وبعده:

**قَفْرِينَ هَذَا ثُمَّ ذَا لَمْ يُؤْهَلْ**

والمنهل: المورد، وهو عين ماء ترده الإبل في المراعي.

يريد رب مورد ورته بعد آخر نزلته، قوله: قفرين، لم يردهما أحد، ولم يدخل بهما قوم.

والشاهد فيه مجيء «عن» بمعنى «بعد».

والسادس: الظرفية<sup>(١)</sup> ، كقوله<sup>(٢)</sup> :

وآسِ سَرَّاًتِ الْحَيِّ حِيثُ لَقِيتَهُمْ      وَلَا تُكَلِّفُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا  
الرِّبَاعَةُ : نَجْوَمُ الْحَمَالَةُ ، قِيلُ<sup>(٣)</sup> : بَدْلِيلٌ : «وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي»<sup>(٤)</sup> ، وَالظَّاهِرُ<sup>(٥)</sup>

= ذكر الدماميني أنه يمكن تخریجه على أن يكون المعنى وردته صادراً عن منهل آخر، وعلى هذا التخریج لا يكون فيه شاهد على هذه المرادفة التي ذهب إليها المصنف.  
وذهب أبو حیان إلى أن مجیء «عن» بمعنى «بعد» قول للكوفيين، وعلى قولهم كان ينبغي أن تكون «عن» ظرفاً، وهو لا يعلم أحداً قال إن «عن» اسم إلا إذا دخل عليها حرف جر.  
وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٩٣/٣، وأدب الكاتب ٥١٣، ورصف المباني ٣٦٨، وشرح السيوطي ٤٣٣/١، والأزهية ٢٩١، وأمالي الشجري ٣٦٩/٢، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢/٢٦٧، الديوان / ١٥٧.

(١) في الجنى الداني ٢٤٧ «بمعنى في».

(٢) البيت من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس، وفي هذه القصيدة نصائح وأمر بمحارم الأخلاق.  
والرواية عند السيوطي: سرة القوم. والرباعية: ما ناب من ثابتة، والحملة: الديمة يحملها قوم من قوم، والرباعية تشمل الحملة وغيرها من المغارم. وانِيَا: مبطعاً، وسرة الحي: أشرافه، وآسِ: أمر من المواساة.

والشاهد فيه: عن حمل الرباعية، فهو على تقدير عن بمعنى في، وذكر المرادي أن هذا قول للكوفيين.

وتقدمت ترجمة الأعشى، وانظر البيت في المراجع التالية: شرح البغدادي ٢٩٨/٣، وشرح السيوطي ٤٣٤/١، والجنى الداني ٢٤٧، وهمع الهوامع ٤/١٩١، وشرح الأشموني ٤٧١/١  
وشرح التسهيل لابن عقيل ٢/٢٦٧، الديوان / ٢١٧.

(٣) النص في طبعة مبارك وزميله ١٩٨/١ «قيل: لأن وني لا يتعدى إلا بفي» ومثله في طبعة الشيخ محمد محبي الدين، وحاشية الأمير. ولم أجد مثل هذه الزيادة فيما بين يدي من المخطوطات.

(٤) الآية: ﴿هُوَذَهَبَ أَنْتَ وَأَخْوَكَ بِيَائِقِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ سورة طه ٤٢/٢٠.

(٥) هذا القول للمرادي في الجنى الداني ٢٤٨ قال: «وقال بعض النحوين: تعدية «ونِي» بـ«في» وـ«عن» ثابتة، والفرق بينهما أنك إذا قلت: وَنِي عن ذكر الله، فالمعنى المجاوزة، وأنه لم يذكره، وإذا قلت: وَنِي في ذكر الله فقد التبس بالذكر، ولحقه فيه فتور وأناة». وانظر البحر ٦/٢٤٣.

أن معنى «ونى عن كذا» جاوزه<sup>(١)</sup> ولم يدخل فيه، وونى<sup>(٢)</sup> فيه: دخل فيه وفتر<sup>(٣)</sup>.

والسابع: مرادفة<sup>(٤)</sup> «من» نحو: «وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنِ عِبَادِهِ وَيَعْفُوا  
عَنِ السَّيِّئَاتِ»<sup>(٥)</sup> الشاهد في الأولى<sup>(٦)</sup>، «أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقْبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا  
عَمِلُوا»<sup>(٧)</sup> بدليل «فَتُقْتَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقْبَلْ مِنَ الْآخَرِ»<sup>(٨)</sup>،

(١) ويكون المعنى في البيت على هذا، لأنك متتجاوز عن الحمل غير داخل فيه.

(٢) في م ٤٤ / ٤٩ / ٥ أ و م ٤٩ / ١ م ٤٤ / ٥ أ «ونى».

(٣) وليس هذا المراد في البيت، فخطابه ليس لمن تحمل وفتر في الإعطاء، وإنما هو حثّ لمن لم يتحمل أن يتحمل، وهناك فرق بينهما، ولا يحمل أحدهما على الآخر.

(٤) ذكر السيوطى في همع الهوامع ١٩٢/٤ أنه زاده ابن هشام في المغني. قلت: تبع فيه شيخه.

والنص في الأزهية/٢٨٩: « تكون مكان مِنْ »، ومثله في أمالى ابن الشجيري ٢٦٩/٢.

(٥) الآية: «... وَيَعْلَمُ مَا لَفَعَلُونَ» سورة الشورى ٤٢/٢٥.

وفي البحر المحيط ٥١٧/٧ «يقال: قبلت منه الشيء بمعنى أخذته منه، وقبلته عنه أي عزّله عنه وأبنته، ومعنى «عن عباده» أي يزيل الرجوع عن المعااصي، ويعفو عن السيئات».

(٦) أي في قوله تعالى: «عَنِ عِبَادِهِ».

ورد عليه الدمامي بأنه لا شاهد فيها لجواز التعلق بمحذوف أي: يقبل التوبة صادرة عن عباده.

(٧) الآية: «أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقْبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَشْجَاؤُزَ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَحْصَبِ الْجَنَّةِ وَعَدَ الْقَدِيقَ  
الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ» سورة الأحقاف ٤٦/١٦.

مذهب المصنف في هذه الآية كالآية السابقة، وهو مجيء «عن» في قوله: «نتقبل عنهم..» بمعنى من، ومذهب الدمامي في هذه كمذهبه في ردّه في الآية السابقة بأنه يمكن تحريرها على تقدير: يتقبل أحسن ما عملوا صادراً عنهم.

(٨) الآية: «وَاتَّلَ عَلَيْهِمْ نَبَأً أَبْتَقَ مَادَمَ إِلَّا حَقِيقٌ إِذْ قَرَبَا قُرْبَانًا فَتُقْتَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقْبَلْ مِنَ الْآخَرِ  
قَالَ لَأَقْتلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَقْبِلِينَ» سورة المائدة ٥/٢٧.

دليل المصنف أن تقبل هنا في المواقع الثلاثة تعدد بمن فيحمل فيما تقدم على ما فيها، وتكون «عن» في الآيتين السابقتين بمعنى «من».

﴿رَبَّنَا لَقَبِيلٌ مِنَّا﴾<sup>(١)</sup>.

والثامن: مرادفة<sup>(٢)</sup> الباء، نحو: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهُوَى﴾<sup>(٣)</sup>، والظاهر أنها على حقيقتها<sup>(٤)</sup>، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى.

والحادي عشر: الاستعانة<sup>(٥)</sup>، قاله<sup>(٦)</sup> ابن مالك، ومثله بـ: «رميت<sup>(٧)</sup> عن<sup>(٨)</sup> القوس»؛

(١) هذه الآية غير مشتبه في م ٤٤ أ.

وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِلَرَاهِمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا لَقَبِيلٌ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ سورة البقرة ١٢٧/٢.

(٢) في همع الهوامع ١٩٠/٤ «قال الكوفية وابن قتيبة وابن مالك: والاستعانة كالباء»، و فعل مثل هذا المرادي في الجنى الداني ٢٤٦، وانظر معاني الحروف للرماني ٩٥، فقد ذكر معنى الباء وترك الاستعانة.

وأشار السيوطي في الهمع ١٩٢/٤ إلى أن ابن هشام فرق بينه وبين الباء.

(٣) سورة النجم ٥٣/٣.

(٤) أي المجاوزة.

وفي البحر ١٥٧/٨ «عن الهوى: أي عن نفسه ورأيه، وذهب أبو عبيدة إلى أن معناه بالهوى، واحتج بأنه كقوله تعالى: «فاسأله به خبيراً» وانظر القرطبي ٨٤/١٧ - ٨٥. وذكر العكيري الوجheimين في التبيان ١٨٦/١، فقال: «عن: على بابها أي لا يصدر نطقه عن الهوى، وقيل: بمعنى الباء».

ومثل هذا في تفسير الماوردي ٣٩١/٥، وما ذهب إليه أبو عبيدة في شرح الكافية ٣٤٢/٢. ونقل القرطبي عن النحاس رَدَ رأي أبي عبيدة، وأخذَه بالرأي القائل إنها على بابها، ولم أجده هنا في إعراب النحاس في سياق الآية.

(٥) الاستعانة كالباء، وفي الرصف ٣٦٩ «أن تكون بمعنى الباء»، وفي الأزهية ٢٨٩: «أن تكون أيضاً مكان الباء».

(٦) نص المصنف من الجنى الداني ٢٤٦، وانظر التسهيل ١٤٦، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٦٧/٢.

(٧) في م ٦٨/٣ أ «ومثله بقوله: رميته».

(٨) و«عن» هنا بمعنى الباء، وانظر الأزهية ٢٨٩: «والعرب تقول: رميته عن القوس، أي: رميته بالقوس» وانظر الهمع ١٩٠/٤.

لأنهم يقولون أيضاً: «رميَت بالقوس»، حكاهما<sup>(١)</sup> الفراء، وفيه<sup>(٢)</sup> رد<sup>(٣)</sup> على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك؛ إلا<sup>(٤)</sup> إذا كانت القوس هي المرمية، وحكي<sup>(٥)</sup> أيضاً «رميَت عن القوس».

والعاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى ممحوظة، كقوله<sup>(٦)</sup>:

(١) في م ٤٤ ب و م ٢٥ ب «حكاها»، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «حكاها»، وهو الآتي في سياق النص.

وانظر النص في معاني الفراء، والأزهية/٢٦٧، والجني الداني/٢٨٩ ونص الفراء في المعاني: «لأن العرب تقول: رميَت عن القوس وبالقوس وعلى القوس، يراد به معنى واحداً». أي فيما رواه الفراء عن العرب.

(٢) هذا الرد للمرادي في الجنى الداني/٢٤٧ «قلت: وفي هذا رد على من قال: «إنه لا يقال: رميَت بالقوس» إلا إذا كان هو المرمي، وقد ذكر ذلك الحريري في ذرة الغواص».

فانظر نص المصنف ونص المرادي وادع لابن هشام بالرحمة. ونصُّ الحريري في درة الغواص/١٦٩ - ١٧٠.

قال: «و كذلك يقولون: رميَت بالقوس، والصواب أن يقال: رميَت عن القوس، أو على القوس، كما قال الراجز:

أرمي عليها وهي فرع أجمعْ \* وهي ثلاثة أذرع وإاصبع  
فإن قيل: هلا أجزئُم أن تكون الباء في هذا الموطن قائمة مقام عن أو على كما جاءت بمعنى «عن»  
في قوله تعالى: «سأل سائل بعذاب واقع» وبمعنى «على» في قوله سبحانه: «وقال اركبوا فيها باسم الله»؟ فالجواب عنه أن إقامة بعض حروف الجر مقام بعض إنما جُوز في المواطن التي يتتفق فيها اللبس، ولا يستحيل المعنى الذي صيغ له اللفظ، ولو قيل هنا: رميَت بالقوس، لدلُّ ظاهر الكلام على أنه نبذها من يده، وهو ضدُّ المراد بلفظه، ولهذا لم يُجز التأول للباء فيه.

(٤) في م ٦٨/٣ أ «إلا إن...».

(٥) أي الفراء، وقد نقلت نسخة قبل قليل.

(٦) البيت لزيد بن رزين بن الملوح، وهو شاعر فارس، وفيه روایات:  
إِنْ نَفْسًا: كذا بالنصب، وَأَنْ نَفْس: بفتح همزة «أَنْ»، وفي المحتسب: أندفع عن نفس.

**أَتْجَزَعُ إِنْ نَفْسُ أَنَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَا التِّيْ عَنْ بَيْنِ جَنْبِيكَ تَدْفَعُ<sup>(١)</sup>**

قال ابن جني<sup>(٢)</sup> : «أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك ، فحذفت «عن» من أول الموصول ، وزيدت بعده» .

**الوجه الثاني<sup>(٣)</sup> : أَنْ تَكُونَ حِرْفًا مَصْدِرِيًّا<sup>(٤)</sup> ، وَذَلِكَ أَنْ بْنِ تَمِيمَ<sup>(٥)</sup> يَقُولُونَ فِي نَحْوٍ : «أَعْجَبَنِي أَنْ تَفْعَلَ» : «عَنْ تَفْعَلَ» ، قَالَ ذُو الرُّمَةَ<sup>(٦)</sup> :**

**أَعْنَ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَثْرَلَةَ مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ**

= وفي رواية: فهل أنت عما بين جنبيك تدفع. وليس في هذه الرواية شاهد لما سبق من أجله البيت.  
والجملة: الها لاك والموت، وأتجرع: الهمزة للاستفهام التوييحي، فقد وَيَخَ ابن عمه على جزعه من الموت.  
والشاهد على رواية المصنف أن «عن» زائدة للتعويض عن أخرى محنوفة، وكان الأصل فيه: فهلا  
عن التي بين جنبيك..

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٠٤/٣ ، والجني الداني/٤٨ ، وشرح السيوطي ٤٣٦/١ ، وهمع  
الهوا مع ١٦٣/٤ ، وشرح الأشموني ٤٧١/١ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، والمؤتلف والمختلف/٢٩١  
وذيل الأمالي/١٠٥ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٦٨/٢ .

(١) في ٦٨/٣ م «دافع».

(٢) النص في المحتسب ٢٨٢/١ وقد تصرف فيه ابن هشام.

قال ابن جني: «فهلا عن التي بين جنبيك تدفع، فزاد «عن» في قوله: عن بين جنبيك، وجعلها عوضاً  
من «عن» التي حذفها وهو يريد لها في قوله: فهلا التي، ومعناها: فهلا عن التي».

(٣) من أوجه «عن» الثلاثة، والنص في الجنى الداني ٢٤٩/٢٤٩ ، وانظر رصف المباني/٣٧٠ ،  
والمرقب ١٩٥/١ .

(٤) في الجنى الداني ٢٤٩ «القسم الثاني من قسمي الحرفيه أن تكون بمعنى آن».

(٥) هي لغة تميم وأسد قيس، وانظر شرح المفصل ١٤٩/٨ ، والتاج/عنن، وفي شرح البغدادي ٣٠٧/٣  
«وهي لغة مرجوحة»، وانظر الخصائص ١١/٢ ، وأمالي ثعلب/٨٠ - ٨١ ، والجنى الداني ٢٤٩ .

(٦) أنشد هذا البيت ذو الرمة عبد الملك في مطلع قصيدة.

الرواية في الجنى الداني: تَوَسَّمْتَ ، ومثله في نسخة الدماميني ٢٩٦ ، والدسولي ١٦١/١ ، وفي  
اللسان والتاج رواية: آن، أيضاً، وأعن.

يقال: «ترَسَّمْتُ الدار» أي<sup>(١)</sup> : تأملتها، وسَجَمَ الدمع: سال، وسَجَمَتْهُ العين: أَسَّالَتْهُ<sup>(٢)</sup> ، وكذا<sup>(٣)</sup> يفعلون<sup>(٤)</sup> في «أنَّ» المشددة، فيقولون: أَشَهَدُ<sup>(٥)</sup> عَنْ مُحَمَّداً رسولُ اللهِ، وَسَمِّيَ عَنْهُ<sup>(٦)</sup> تميم.

الثالث<sup>(٧)</sup> : أن تكون اسمًا بمعنى جانب<sup>(٨)</sup> ، وذلك متعمِّن<sup>(٩)</sup> في ثلاثة مواضع: أحدها: أن يدخل عليها «من» وهو كثير، كقوله<sup>(١٠)</sup> :

فَلَقِدْ أُرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيَّةً منْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

= والخرقاء هي ميَّةُ التي كان يشتبَّه بها، وقد قالت: إِنِّي خرقاء، فغلب عليهما، والخرقاء: التي لا تحسن عملاً، والصِّبَابَةُ: الشوق، وماء الصِّبَابَةُ: الدمع.

والشاهد في البيت مجيء «عَنْ» حرفًا مصدرياً على لغة تميم.

وانظر الشاهد في شرح البغدادي ٣٠٦/٣، وشرح السيوطي ٤٣٧/١، ورصف المباني/٣٧٠،  
وانظر ص/٢٦، والخصائص ١١/٢، وشرح المفصل ٧٩/٨، ١٤٩، ٧٩/٨، وذرَّةُ الغواص/١١٤،  
والخزانة ٣٤١/٢، الديوان/٤٧١، واللسان والتاج/عن، رسم.

(١) «أَيْ» ليس في م ٤/٦٨ ب.

(٢) «أَسَّالَتْهُ» ليس في م ٤/٦٨ ب.

(٣) في م ٢/٢٦ أ و م ٥/٣٩ أ «وَكَذَلِكَ» ومثله في الجنى الداني/٢٥٠.

(٤) النص منقول من الجنى الداني/٢٥٠. وهو في المُفَصَّل/٣٠٠ و ٣١٨.

(٥) في م ٣٩/٥ أ «أَنَّ».

(٦) في م ٢/٢٦ أ «عَنْهُتْهُ بْنِي تميم».

(٧) في م ٤/٦٨ ب «الوجه الثالث». أي الثالث من أوجه «عن»، وقد مضى وجهان في الحرفية، وهذا الثالث في الاسمية.

(٨) انظر تعليق الدماميني في الحاشية/٢٩٦ - ٢٩٧.

(٩) كذا في المخطوطات، وحاشية الدماميني/٢٩٧، وفي بقية النسخ المطبوعة «يَتَعَيَّنُ».

(١٠) البيت لقطري بن الفجاءة المازني.

وروايته في المخطوطات كما أثبته «مرأة»، ومثله في طبعة مبارك وزميله، والدسوقي، وفي طبعة

= الشيخ محمد محبي الدين «تارة»، ومثله في نسخة الدماميني. وحاشية الأمير.

ويحتمله<sup>(١)</sup> عندي ﴿ثُمَّ لَا تَنْهِمُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> فتقدر<sup>(٣)</sup> معطوفة على مجرور<sup>(٤)</sup> «من»، لا على «من»<sup>(٥)</sup> ومجرورها. و«من» الداخلة على «عن» زائدة<sup>(٦)</sup> عند ابن مالك، ولا بدأ الغاية عند غيره، قالوا<sup>(٧)</sup> : فإذا قيل : «قعدت عن يمينه» فالمعنى في جانب يمينه، وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها، فإن جئت بـ«من» تعين كون القعود<sup>(٨)</sup> ملاصقاً لأول<sup>(٩)</sup> الناحية.

= والدرية: الحلقة التي يرمي فيها المتعلم ويطعن، أي: أن الطعن يقع فيه كما يقع في تلك الحلقة، أو انه يصير سترة لنغيره من الطعن.

والشاهد في البيت أن «عن» اسم بمعنى «جانب».

وقطري: رأس الخوارج، وهو أحد أبطالهم المعروفين، وهو منسوب إلى قطر، والمازني: نسبة إلى مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، وله شعر جيد، وهو مع شجاعته يُعدُّ من البلغاء. انظر البيت في شرح البغدادي ٣١٠/٣، وشرح السيوطي ٤٣٨/١، والخزانة ٤/٢٥٨، والحماسة ١٣١/١، وشرح المفصل ٤٠/٨، وحاشية الصبان ٢١٦/٢، وشرح التصريح ١٩/٢، وأوضح المسالك ٢/١٥٠، وشرح ابن عقيل ٢٩/٣، وشرح اللمع لابن برهان ١٦٦/١.

(١) أي تحتمل «عن» الاسمية.

(٢) تتمة الآية: ﴿... وَلَا يَعْدُ أَكْثَرُهُمْ شَكِيرُكُنَّ﴾ سورة الأعراف ١٧/٧.

(٣) أي: تقدر «عن» معطوفة على مجرور «من».

(٤) أي: الأول أو الثاني.

(٥) كما هو ظاهر كلام الجماعة، لا شاهد فيه على هذا.

(٦) في الجنى الداني ٢٤٣ «إإن قلت: ما معنى «من» الداخلة على «عن»؟ قلت: هي لا بدأ الغاية، قال بعضهم: إذا قلت: «قعد زيد عن يمين عمرو» معناه: ناحية يمين عمرو، واحتمنل أن يكون قعوده ملاصقاً لأول ناحية، وألآ يكون، وإذا قلت: «من عن يمينه» كان ابتداء القعود نشأ ملاصقاً لأول الناحية.

قال ابن مالك: «إذا دخلت «من» على «عن» فهي زائدة». وانظر حاشية الدمامي ٢٩٧.

(٧) هذا قول النحاة غير ابن مالك.

(٨) في م ٣٩/٥ أ «كون القعود بعيد...».

(٩) لأن ابتداء الغاية يقتضي ذلك.

قال الدسوقي: «أي لأن المعنى قعدت مبتدئاً القعود من جانب يمينه، وإذا ابتدأ العقود من أول الجانب كان ملاصقاً لأول الناحية» انظر ١٦٢/١.

والثاني<sup>(١)</sup> : أن تدخل<sup>(٢)</sup> عليها «على»<sup>(٣)</sup> ، وذلك نادر ، والمحفوظ منه بيت واحد ، وهو قوله<sup>(٤)</sup> :

على عن يميني مرّت الطير سُحَّا [وكيف سُنُوحُ اليمين قطيع؟]

و<sup>(٥)</sup> الثالث<sup>(٦)</sup> : أن يكون مجرورها ، وفاعل متعلقها ضميرين لسمى واحد ، قاله الأخفش ، وذلك كقول امرئ القيس<sup>(٧)</sup> :

دُعْ عنك نهباً صِيح في حَجَرَاتِه [ولكن حديث ، وما حديث الرواحل]

(١) أي من المواقع التي تعين فيها الاسمية.

(٢) كذا في ٤٤ ب و ٣/٧٨ أ و ٤/٦٨ ب والدماميني والدسولي ، وفي المخطوطتين: الثانية والخامسة وبقية المطبوع «يدخل».

(٣) وإذا دخل «على» على «عن» تعينت الاسمية ، لأن حرف الجر لا يدخل على مثله إلا عند الضرورة للتأكيد. انظر دماميني ٢٩٧.

(٤) قائل البيت غير معروف ، وتمامه ما وضعته بين معقوفين ، والسانح: ما أتي عن يمينك من الطير ، وهو مما تعيّن به العرب. وسُحَّا: جمع سانح ، قطيع: أي مقطوع.

والمعنى: أي يُمْنِ وآي فائدة في مرور الطير من جهة اليمين ، واليد اليمنى مقطوعة؟ ولو مرّت قبل قطع يميني لتيمنت بها.

قال البغدادي: «ولم أقف على بقية الأبيات ، ولا على قائله حتى أتحقق مقصود الشاعر من السياق». والشاهد في البيت مجيء «عن» اسمًا لدخول حرف الجر «على» عليها.

انظر البيت في شرح البغدادي ٣١٢/٣ ، وشرح السيوطي ٤٤٠/١ ، والجني الداني ٢٤٣ ، والهمع ٢١٩/٤ ، والعيني ٢٠٦/٣.

(٥) «والثالث» كذا في المخطوطات وحاشية الدماميني والدسولي ، وجاء في المطبوع وحاشية الأمير بدون الواو.

(٦) قوله: «الثالث» أي من محل تعين اسمية «عن».

(٧) في البيت رواية أخرى «ولكن حديثاً» كذا بالنصب.

وقول أبي نواس<sup>(١)</sup> :

دَعْ عَنْكَ لَوْمِي فَإِنَّ اللَّوْمَ إِغْرَاءٌ  
[وَدَاوِنِي بِالَّتِي كَانَتْ هِيَ الدَّاءِ]  
وَذَلِكَ لَئِلًا يُؤْدِي إِلَى تَعْدِي فَعْلِ الْمُضِمِرِ الْمُتَصَلِّ ، وَقَدْ

= قوله: دَعْ: كذا فيما بين يَدَيِّ من المخطوطات، ومثله في شرح البغدادي والدماميني، وشرح السيوطي.

وجاء في طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد، وحاشية الدسوقي، والأمير: «وَدَعْ» وفي الديوان: دع.  
وفي الناج: فَدَعَ، ومثله في النهاية واللسان.

وهذا البيت مطلع أبيات لامرئ القيس قالها حين أغارت عليه بنو جديلة، فذهبت بإبله، فلحق بها  
جار لهم يقال له: خالد، فردها ثم انتقل هو فنزل في بني ثعل.

والنهب: المال المنهوب، وجحراته: بفتح الحاء والجيم جمع حجره وهي الناحية.  
وجاءت عند مبارك وزميله، والشيخ محمد «مجحراته» كذا بضمتين، وعلق مبارك على البيت بقوله:  
الجُحُّرات: حظائر الإبل. كذا!!

والمعنى: دَعِ النَّهَبُ الَّذِي كَانَ، وَحَدَّثَنِي عَنِ الرَّوَاحِلِ الَّتِي ذَهَبَتْ أَنْتَ بِهَا مَا فَعَلْتَ؟  
قالوا: ومثل هذا يُضرب لمن ذهب من ماله شيء، ثم ذهب بعده ما هو أَجْلُ منه.  
والشاهد في البيت مجيء «عن» اسماءً لأن فاعل «دع» مجرور «عن» ضميران عائدان على  
المخاطب، فيتعين أن يكون «عن» اسماءً، وإلا لزم تعدي الفعل الرافع للضمير إلى ضمير منفصل  
في غير باب ظن وقَدْ وعَدْ وهو باطل، وإذا بطلت الحرفية لزمت الاسمية.  
وذكر المرادي أن ابن عصفور ذهب فيها هذا المذهب أيضاً.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣١٥/٣، الجنى الداني ٣٤٤، والمقرب ١٩٥/١، والعيني ٢/٣٠٧،  
وهمع الهوامع ١٨٩/٤، وشرح السيوطي ٤٤٠/١، والديوان ٩٤، مجمع الأمثال ٢٦٨/١،  
واللسان والناج والنهاية/ جحر.

(١) تتمة البيت ما أثبتته بين معقوفين، وجاء في م ٦٨/٣ كاماً، والشاهد فيه جعل «عن» في البيت اسماءً  
لأحرفاً، كالبيت السابق. وأبو نواس هو أبو علي الحسن بن هانئ، ويسمى أبو نواس لذئابتين كانتا تتوسان  
على عاتقه، ولد في البصرة عام ١٤٥، ونشأ فيها ثم خرج إلى الكوفة، ومات ببغداد سنة ١٩٥ هـ.  
وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٩/٣، وهمع الهوامع ١٨٩/٤، والديوان ٧٤.

تقدّم<sup>(١)</sup> الجواب عن هذا. ومما يدل على أنها ليست هنا اسمًا أنه<sup>(٢)</sup> لا يصح حلول الجانب<sup>(٣)</sup> محلها.

\* \* \*

(١) تقدّم مثله في «على» عند حديثه عن الثاني من وجهيها، وهو كونها اسمًا بمعنى «فوق»، وكان بيان ومناقشته في المسألة فارجع إليها.

(٢) في م ٢٦/٥ أو ٣٩/٥ أ «أنها».

(٣) دماميني ٢٩٨ «وقد مرت المنازعة في مثله بأن ما كان بمعنى شيء لا يلزم أن يصح حلوله محلها».

## ٥٠ - عَوْضٌ

**عَوْضٌ**: ظرف لاستغراق المستقبل<sup>(١)</sup> مثل «أبداً»، إلا أنه مختص بالنفي، وهو مُعَرَّبٌ إِنْ أُضِيفَ، كقولهم<sup>(٢)</sup>: «لَا أَفْعُلُهُ عَوْضَ الْعَائِضِينَ»، مبنيٌّ إِنْ لَمْ يُضَفْ<sup>(٣)</sup>، وبناؤه إِمَّا عَلَى الْضَمْنِ<sup>(٤)</sup> كَفْلٌ، أو عَلَى الْكَسْرِ كَأْمِسٍ، أو عَلَى الْفُتْحِ كَأَيْنَ، وَسُمِّيَ<sup>(٥)</sup>

(١) هنا في غالب الأمر، وقد يستعمل معرباً في الاستقبال بلا نفي، يقال: أفعل ذلك من ذي عَوْضٍ، أي: فيما يستقبل، وقد يستعمل مبنياً في الماضي بلا نفي. انظر الدمامي ٢٩٨/٣، همع الهوامع

٢١١.

(٢) قال أبو حيان: «وقد يضاف إلى العائضين، أو يضاف إليه فيعرب..» همع الهوامع ٢١٢/٣، وقد نقله عن الارتشاف، وهو فيه في ص ١٤٢٦.

وفي التهذيب: «قال أبو زيد: يقال: لا أفعله عوض العائضين ولا دهر الذاهرين، أي: لأفعله أبداً» وانظر شرح المفصل ١٠٩/٤.

(٣) والبناء يقطعه عن الإضافة في اللفظ دون المعنى، فصار كالحرف من حيث افتقاره إلى غيره. قال السيوطي «وبني لشبيه بالحرف في إبهامه؛ لأنَّه يقع على كل ما تأخر من الزمان». همع الوامع

٢١٢/٣.

(٤) لحذف المضاف إليه، وكذا «بَعْدُ».

وفي شرح التسهيل لابن عقيل ٥١٩/١: «وقال ابن السَّيِّد: زعم المازني أنه يضمُّ وينفتح ويكتسرُ انتهى، فالضمُّ: حملًا على بَعْدٍ، والفتح كراهة اجتماع الواو والضمة، والكسر على أصل التقاء الساكنين» وانظر شرح المفصل ١٠٨/٤.

(٥) في م ٣٩/٥ أ «ويسمى».

وذكر الدمامي أنَّ حديث المصنف هنا هو لابن جنِي في التنبيه على مشكل أبيات الحماسة انظر/ ٢٩٨، وذكر البغدادي هذا لابن جنِي في الخزانة ٢٠١/٣، ووجدت النصَّ لابن جنِي في الخصائص ٢٦٦/١، وذكر أنه تقضي هذا في كتابه الموسوم بالتعاقب.

ووجدت حديث ابن جنِي هذا في شرح المفصل ١٠٩/٤ من غير عزو.

الزمان عَوْضًا لأنه كلما مضى جُزءٌ منه عَوْضٌ جزءٌ آخر، وقيل<sup>(١)</sup> : بل لأن الدهر في زعمهم يَسْلُب<sup>(٢)</sup> ويُعَوِّض، وخالف في قول الأعشى<sup>(٣)</sup> :

رَضِيعِي لِبَانِ شَدِيْ أُمَّ تَحَالِفَا      بَأْسَحَمِ دَاجِ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ

(١) في م ٢٦ «لأن الدهر..»، وسقط من النص: «وقيل: بل». ونقل صاحب الخزانة نص ابن هشام.

(٢) في م ١ و م ٢ «يَسْلُبُ و يُعَوِّض» كذا على البناء للفاعل، وفي بقية المخطوطات على البناء للمفعول.

وفي م ٦٩/٣ أ «يستلب» وكذا جاء النص في الخزانة، والمعنى أن الدهر يأخذ ويعطي.

(٣) البيت من قصيدة للأعشى مدح بها المحقق العامري، وقبله:

لِعُمْرِي لَقِدْ لَاحَتْ عَيْنُونَ كَثِيرَةٌ      إِلَى ضَوْءِ نَارِ فِي يَفَاعِ تَحْرِقُ  
تَشَبُّثُ لِمَقْرُورِينَ يَصْطَلِيَانَهَا      وَبَاتْ عَلَى النَّارِ النَّدِيِّ وَالْمُحَلَّقُ  
رَضِيعِي لِبَانِ .. الْبَيْت.

وكان الأعشى يوافي سوق عكاظ كل سنة، وكان المحقق، واسمه عبد العزي، من بنى عامر بن صعصعة، مثنائياً مملقاً، فطلبت منه زوجة أن يتعرّض للأعشى، فهو إن مدان رفع، وإن ذم وضع، ففعل، فلما عرف الأعشى قصته مدحه بهذه القصيدة التي أفضت إلى زواج بناته الشهاني.

والقصة مبوسطة في الخزانة ٢١٢/٣، وشرح الشواهد للبغدادي ٢٧٨/٢ - ٢٧٩، رضيعي لبان: مثنى رضيع، وهو نصب على المدح، أو حال من الندى والمحقق.

والبيان: بكسر اللام، لين المرأة خاصة، وثدي: بالجر بدل من «لبان» تحالفًا: تقاسما، أي أقسم كلّ منهما لا يفارق صاحبه أبداً، عَوْضٌ: ظرف مبني على الضم بمعنى أبداً، والأَسْحَمُ: فيه أقوال، منها الليل، وداج: مظلم.

والشاهد في البيت مجيء «عَوْضٌ» ظرفاً لـ «نَفَرَقٍ».

قال البغدادي: «ويزيد عليه أن «لا» النافية لها الصدر، فتمتنع عمل ما بعدها فيما قبلها، وأحاج عنده المصنف [ابن هشام] في آخر النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس بأنه مُعْتَقِرٌ لتوسيعهم في الظروف».

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٤/٣، وشرح المفصل ٤/١٠٧، والخصائص ١/٢٦٥، والخزانة ٣٠٩/٣، مقاييس اللغة ١٤١/٣، ١٨٩/٤، الديوان ٢٢٥، والارتفاع ١٧٨٧، الإنصاف ٤٠١/١، الاشتقاد لابن دريد ٢٤٠، وأمثال السهيلي ١١٣، أدب الكاتب ٤٠٧، همع الهوامع ٢١٢/٣، التهذيب واللسان والتاج / عوض.

فقيل : ظرف<sup>(١)</sup> لـ «نُتَفِّرِّق» ، وقال ابن الكلبي<sup>(٢)</sup> : «قَسْمٌ<sup>(٣)</sup> ، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل ؛ بدليل قوله<sup>(٤)</sup> :

**خَلَقْتُ بِمَا تَرَاتِ حَوْلَ عَوْضٍ وَأَنْصَابٌ تُرْكَنَ لَدِي السُّعَيْرِ**

(١) أي «عَوْضٌ» في البيت ظرف ، والتقدير: لا نُتَفِّرِّق أبداً.

(٢) هو أبو المتندر هشام بن محمد بن السائب الكلبي ، وله كتاب «الأصنام» ، (وهو كتاب جيد في بابه جمع فيه فأوعى ..).

والمحذور في كتاب الأصنام إنما هو السعير وحده لامع عوض..» انظر الخزانة ٣/٢١٠.

(٣) هذا القول للكوفيين قوله: «لا نُتَفِّرق» جوابه . وذهب البغدادي إلى أن قوله «لا نُتَفِّرق» جواب قوله: تقاسماً.

وقال البغدادي: «قول المصنف: وقال ابن الكلبي: قسم ، وهو اسم صنم ، هذا قول الكوفيين جعلوه مُقسماً به».

انظر شرح الشواهد ٣/٣٢٤ - ٣٢٦ ، ٢٣٥ .

وفي الهمج ٣/٢١٢ «قال أبو حيان: وقد كثر استعمال «عوض» حتى أجروه مجرى القسم ، كقوله: رضيعي لبان...».

وما جاء عند أبي حيان جاء مثله في التهذيب عن الليث أنها كلمة تجري مجرى اليمين . وانظر شرح المفصل ٤/١٠٨ .

(٤) قائل البيت رُشِيدُ بْنُ رُمَيْضِ الْعَزِيزِ.

وقال الصاغاني في «التكاملة والذيل والصلة» / عوض: «وقال الجوهرى: قال الأعشى: خلقت بمائرات .. ثم قال: وليس البيت للأعشى ، وإنما هو لرشيد بن رميس». كذا!!.

قلت: هذا من وَهْمِ الصاغاني ، فإن نصَّ الجوهرى ليس كذلك؛ فقد قال: «وقال ابن الكلبي: عوض في بيت الأعشى اسم صنم كان لبكر بن وائل وأنشد..» والمنشيء هنا ابن الكلبي ، وليس الأعشى فتأمل !!

ونقل الريدي نصَّ الصاغاني في الناج ولم يُعْلَقْ عليه بشيء.

وفي الصحاح /مور، قال المحقق في الحاشية (٣) تعليقاً على هذا البيت: «الأعشى رشيد بن رميس الغوري» كذا! وهذا من غرائب المحققين ، وما أكثرها!!

والسُّعِير: اسم لصنم كان لعنة. انتهى<sup>(١)</sup>. ولو كان كما زعم<sup>(٢)</sup> لم يتوجه<sup>(٣)</sup> بناؤه في البيت.

وبعد هذا البيت قوله:

**أَجْوَبُ الْأَرْضَ دَهْرًا إِثْرَ عُمُرٍ وَلَا يُلْفَى بِسَاحِتِهِ بَعِيرِي**

وقوله: بماءات، ومار الدم: جرى على وجه الأرض. **العَوْض**: هنا الصنم، وهو ما ذكر البيت ابن الكلبي لبيانه.

والأنساب: حجارة منصوبة أمام الحرم للعبادة.

والسُّعِير: مُصَغِّرًا، اسم صنم، وهذا هو صواب ضبطه، وقد أبهى ياقوت على أنه بالتصغير، وذكر صاحب الناج أنه مثل زُيَّير، وأنَّ من ضبطه كأمير فقد غلط، وقد أبهى عليه صاحب العباب أيضًا. وجاء ضبطه في اللسان والصحاح بفتح السين، وهو ضبط قَلَم، وفي بقية المراجع بالتصغير، وقد ضبطه الشيخ محمد محبي الدين وكذا مبارك وزميله بالفتح، وهو ضبط لا تحقيق فيه.

وذكر البغدادي في الخزانة ٢١٠/٣ أنه رجع إلى كتاب الأصنام لابن الكلبي، فلم يجد فيه ذكر «عَوْض»، ولا ذكر صنماً لبكر بن وائل مع أنه ذكر أصنام القبائل، قال: والمذكور في كتاب الأصنام إنما هو الشعير وحده لامع عوض، قال: وكان لعنة صنم يقال له: سُعِير».

قلت: انظر هذا في كتاب الأصنام ٤١. هذا وقد ضبطه مبارك: السُّعِير.

والشاهد في هذا البيت مجيء «عَوْض» عند ابن الكلبي على ما ذكره ابن هشام، اسم صنم. ورُشيد: شاعر مُخَضْرِم، وله أشعار في يوم الشيطين، وهو يوم كان لبكر بن وائل علىبني تميم في عهد رسول الله ﷺ.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٦/٣، ٣٣٠، وشرح السيوطي ٤٤٢/١، والخزانة ٣/٢٠٩.

والصحاح واللسان والتاج والتهذيب، والتكميلة والذيل والصلة/ عوض، وفي الصحاح والتاج

واللسان/ سعر. وفي اللسان والتاج/ مور.

(١) أي كلام ابن الكلبي، وهو في الصحاح واللسان/ عوض.

(٢) أي: ولو كان «عوض» اسم صنم كما قال، مقسمًا به.

(٣) ذهب الدمامي إلى أنَّ كلام ابن الكلبي يمكن أن يصح إذا جعل «عوض» من قوله «قسم» سادًّا مسندًّا للقسم كما تقدم، فأطلق عليه أنه قسم بهذا الاعتبار، وبناؤه حينئذ متوجة لأنَّ ظرف مقطوع عن الإضافة. انظر الحاشية ٢٩٩، والخزانة ٣/٢١٠.

## ٥١ - عَسَى

عَسَى : فِعْلُ<sup>(١)</sup> مطلقاً، لا حَزْفٌ<sup>(٢)</sup> مطلقاً، خلافاً لابن السَّرَّاج وثعلب، ولا<sup>(٣)</sup>  
حين يتصل بالضمير المنصوب، كقوله:<sup>(٤)</sup>

**يَا أَبْتَاءَ عَلَكَ أَوْ عَسَاكَا**

(١) وهو فعل غير منصرف لتضمنه معنى الحرف، هذا رأي الجمهور، وذكر بعضهم ما يدل على تصرفة، وأنه يقال: عَسَيْتُ أَعْسَى، ويقال: عَسَى يعسو، وعَسَى يعْسَى، وحكي أبو زيد: عَسَى، وجاء في شعر للمعري، وانظر بسط هذا عند الدماميني/٢٩٩، وانظر شرح ابن عقيل ٣٤١/١. وذكر المرادي أنَّ مما يدل على فعليته اتصال ضمائر الرفع به نحو: عَسَيْتُ وعَسَيْتُمْ، وتاء التائيت نحو: عَسَتْ هند أَنْ تقوم. انظر الجنى الداني/٤٦١ - ٤٦٢.

(٢) نقلت الحرافية عن ابن السراج، وحكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب، وحكاه الرضي عن الزجاج، وذكر هذا عن أبي علي الفارسي في أحد قوله.

انظر شرح الكافية ٣٠٢/٢، والجنى الداني/٤٦١، والدماميني/٢٩٩ - ٣٠٠.

(٣) ولا هو حرف حين يتصل بالضمير المنصوب.

(٤) الرجز لرؤبة، وقبله: تقول بنتي: قد أَنَى إِنَاكَا

فاستعزِم اللَّهُ وَدَعْ عَسَاكَا \* يَا بَتَا ... ... ... ...

وعلك: لعلك، والخبر ممحوف، وأَنَى: قَرْبَ، والإنا: الوقت.

ومعنى البيت: حان وقت ارتحالك إلى سفر تطلب رزقاً، فسافر فلعلك تجد ذلك.

والشاهد في البيت مجيء «عَسَى» فعلاً اتصل به ضمير النصب.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٣٤/٣، والجنى الداني/٤٦٦، وشرح السيوطي ٤٤٣/١،

والخصائص ٩٦/٢ «عَسَاكَنْ»، الخزانة ٤٤١/٢، العيني ٢٥٢/٤، همع الهوامع ١٤٥/٢،

المقتضب ٧١/٣، أمالى الشجيري ٧٦/٢، ١٠٤، الإنصاف/٢٢، الكتاب ١/٣٨٨، ٢٩٩/٢

«عَسَاكَنْ»، شرح التصريح ٢١٣/١، ١٧٨/٢، شرح الأشموني ٢٢٨/١، شواهد الشافية/٢

.٢٤٣، الديوان/١٨١، شرح المفصل ١٢/٢، ١١٨/٣، ١٢٣/٧، ١٢٠، ١٢٣/٨، ٨٧/٨، ٢٣/٩.

خلافاً لسيبوه<sup>(١)</sup> ، حكاہ عنه السيرافي<sup>(٢)</sup> ، ومعناه الترجي في المحبوب، والإشفاق<sup>(٣)</sup> في المكرور، وقد اجتمعا<sup>(٤)</sup> في قوله تعالى: «وَعَسَى أَن تَكْرُهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ»<sup>(٥)</sup>.

(١) ذهب سيبويه إلى أن «عسى» إن اتصل به ضمير نصب فإنه يكون حرفاً عاماً عمل «العل»، فالإيات وأخواتها في موضع نصب اسماء لها، وأن الفعل في موضع رفع خبراً لها، انظر الجنى الداني/٤٦٧، وشرح الكافية ٢/٣٠٢.

قال سيبويه: «وأما قولهم: عساك، فالكاف منصوبة، قال الراجز وهو رؤبة: يا أبا علك أو عساك. والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك «ني»، قال عمران بن حطان: ولسي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني فلو كانت الكاف مجرورة لقال: عساي، لكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع» الكتاب ١/٣٨٨.

ونعقب المفرد سيبويه في المقتضب ٣/٧١، وذكر أنه غلط منه. وانظر الهمع ٣/٤٥ - ١٤٦، وشرح الكافية الشافية ١/٤٦٣، وشرح التسهيل ١/٣٠١، والمقرب ١/١٠١.

(٢) ذكر السيوطي في الهمع ٢/١٤٦، أن مجيء عسى بمعنى لعل هو مذهب السيرافي، كما جاء في بيت رؤبة، وأنه في هذه الحالة يقتصر على الضمير المنصوب، ويكون الخبر ممحوفاً. وكذا ذكر المرادي في الجنى الداني/٤٦٨. وهذا الذي حكاہ السيرافي ضعفه المرادي، لأن فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد. ومثل هذا عند الدماميني/٣٠٠.

(٣) الإشفاق: الخوف، وهو عند ابن عقيل قليل. شرح التسهيل ١/٢٩٤.

(٤) أي الترجي والإشفاق.

(٥) الآية: «كُتُبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُنْزٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرُهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَقْلِمُونَ» سورة البقرة ٢/٢١٦.

قال أبو حيان: «وعسى أن تكرهوا شيئاً... عسى هنا للإشفاق لا للترجي، ومجيئها للإشفاق قليل، وهي هنا تامة لا تحتاج إلى خبر...، وعسى أن تحبوا شيئاً... عسى هنا للترجي، ومجيئها له هو الكثير في لسان العرب» البحر ٢/١٤٣ - ١٤٤.

وستعمل<sup>(١)</sup> على أوجه:

- أحدها: أن يقال: «عسى زيد أن يقوم»، واحتلُف في إعرابه على أقوال:
- أحدها: - وهو قول الجمهور - أنه مثل «كان زيد يقوم»<sup>(٢)</sup>، واستشكل بأن الخبر في تأويل المصدر<sup>(٣)</sup>، والمخبر<sup>(٤)</sup> عنه ذات، ولا يكون<sup>(٥)</sup> الحدث عين الذات.

## وأجيب بأمور:

- أحدها: أنه على تقدير مضاد<sup>(٦)</sup> : إما قبل الاسم، أي: عسى أمر زيد القيام<sup>(٧)</sup> ، أو قبل<sup>(٨)</sup> الخبر، أي: عسى زيد صاحب القيام، ومثله<sup>(٩)</sup> : «ولكنَّ

(١) في م ٤٥/١ «ويستعمل» بالياء من تحت، ومثله عند الدمامي/٣٠٠، وفي بقية المخطوطات والمطبوع بالتاء من فوق.

(٢) في م ٣٩/٥ ب «كاد...» وهو تحريف.

وعسى - على هذا - فعل ناقص مثل «كان» يرفع اسمًا وينصب خبرًا، وزيد: اسمها، وأن يقوم: في محل نصب لأن الخبر، وهذا رأي الجمهور، وهو الصحيح عند ابن عصفور، انظر الجنى الداني/٤٦٤ ، والمقرب ٩٨/١.

(٣) والمصدر حدث.

(٤) وهو زيد.

(٥) في م ٣٩/٥ ب «ولا يكون خبراً عن الذات، فأجيب...».

(٦) ذهب الرضي إلى أن هذا تكليف، إذ لم يظهر المضاف في اللفظ، لا في الاسم ولا في الخبر، انظر شرح الكافية ٣٠٢/٢، وحاشية الشمني/٣٠٠.

(٧) فيكون من باب الخبر عن اسم المعنى باسم معنى، فلا إشكال فيه. دمامي/٣٠٠.

(٨) فيكون من باب الإخبار عن الذات بوصف صادق عليها كما في «زيد قائم» فلا إشكال فيه أيضًا. انظر المرجع السابق.

(٩) أي مثله في حذف المضاف من الأول أو الثاني.

**الْبِرُّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ**<sup>(١)</sup> **وَلَكِنَّ صَاحِبَ الْبِرِّ مَنْ آمَنَ**<sup>(٢)</sup> **بِاللَّهِ، أَوْ وَلَكِنَّ الْبِرَّ بِرُّ**  
**مَنْ آمَنَ**<sup>(٣)</sup> **بِاللَّهِ**<sup>(٤)</sup>.

- **وَالثَّانِي**<sup>(٥)</sup> : أنه من باب <sup>(٦)</sup> «زَيْدٌ عَدْلٌ، وَصَوْمٌ**»، ومثله<sup>(٧)</sup>: **«وَمَا كَانَ هَذَا**  
**الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى**<sup>(٨)</sup>.**

(١) الآية: **«لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُؤْلِمُ وُجُوهَكُمْ قِيلَ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَلَكِنَّ الْبِرُّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَأَيْوَمُ الْآخِرِ**  
**وَالْمَلَئِكَةُ...»** سورة البقرة ٢/١٧٧.

(٢) في ٦٩/٣ ب **«مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَأَيْوَمُ الْآخِرِ»**.

(٣) «من آمن بالله» غير مثبت في ٣ م/٦٩ ب، وم٤/٦٩ ب، وجاء هذا عند الدماميني في الشرح، وليس في متن نص المصنف.

(٤) فحذف المضاف من الثاني، وفيه تكليف عند الدماميني، وتقديمه إلى هذا الرضي، ووجه التكليف أن هذا المضاف المقصود لم يظهر في اسم أو خبر، قال: «والتنظير بالآية ليس في موقعة، لأنها تركيب واحد جزئي حذف منه المضاف للقرينة، والمتكلّم فيه تركيب كلي ينطبق على ما لا ينحصر من الجزئيات، إذ ليس الكلام في «عسى زيد أن يقوم» بخصوصه بل فيه وفي أمثاله.... إلى غير ذلك مما لم يدخل تحت حصر، فإذا حذف المضاف في الجميع بحيث لا يظهر في جزء واحد من تلك الجزئيات فيه بعد» دماميني /٣٠١ - ٣٠٠.

(٥) الثاني مما يجاب به من ذكر هذا المثال، وفيه جواز ما ظاهره مجيء الخبر مصدرًا والخبر عنه ذات.

(٦) أي من باب المبالغة، وقد تعقب أصحاب الحواشى المصنف، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أنه إن أريد به الإخبار بالمصدر عن اسم العين على جهة المبالغة فتخریج الآية على ذلك غير جيد لما يلزم عليه من تعلق النفي بالمبالغة، فلا ينتفي أصل المعنى. انظر الدماميني /٣٠١، والدسوقي /١٦٣/١.  
ونقل هذا الأمير عن الدماميني في ١٣٢/١ ثم قال: «وجوابه أنه على غير الغالب من انصباب النفي، أو أنه مبالغة في النفي لا المنفي...».

(٧) في ٦٩/٤ ب «أو صوم».

(٨) أي مثله في الإخبار عن الذات بالمعنى على سبيل المبالغة ما جاء في الآية التالية على تقدير: وما كان هذا القرآن افتراً.

(٩) الآية: **«وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى إِنْ دُونَ اللَّهِ وَلَكِنَّ تَصْبِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَنَفْصِيلَ الْكِتَابِ**  
**لَا رَبَّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ»** سورة يونس ١٠/٣٧.

- والثالث<sup>(١)</sup> : أن «أن»<sup>(٢)</sup> زائدة<sup>(٣)</sup> لا مصدرية، وليس بشيء؛ لأنها قد نصبت<sup>(٤)</sup> ، ولأنها لا تسقط<sup>(٥)</sup> إلا قليلاً.

والقول<sup>(٦)</sup> الثاني : أنها فعل متعد بمنزلة «قارب»<sup>(٧)</sup> معنى وعملاً، أو قاصر<sup>(٨)</sup> بمنزلة «قرب من أن يفعل»، وحذف الجار<sup>(٩)</sup> توسعًا، وهذا مذهب سيبويه والمبرد.

والثالث<sup>(١٠)</sup> : أنها فعل قاصر بمنزلة «قارب»، وأن<sup>(١١)</sup> الفعل بدل<sup>(١٢)</sup> اشتغال

(١) من الأوجبة على الاستشكال المتقدم، وهو كون الخبر في تأويل المصدر والمخبر عنه ذات.

(٢) في قولنا: عسى زيد أن يقوم.

(٣) وبجعلها زائدة يرتفع المحدور، ويكون الإخبار من الزيادة كقولنا: زيد يقوم، وهو مما لا خلاف فيه، وانظر شرح الكافية ٣٠٢/٢.

(٤) والزائد لا ينصب إلا عند الأخفش.

(٥) قال الدمامي: «وللخصم أن يقول: كم من زائد يلزم، فلم يكن عدم سقوطه مؤثراً في زياته» انظر ص ٣٠١.

(٦) في إعراب مثل «عسى زيد أن يقوم».

(٧) وزيد: على هذا فاعل، وأن يقوم مفعول به، والفعل مضمن معنى «قارب» فهو مثل قوله: قارب زيد القيام.

انظر الجنى الداني/٤٦٤.

(٨) أو «عسى» فعل لازم أكفي بفاعله وهو «زيد».

(٩) وهو «من» وأصله: قرب من أن يفعل، وحذف حرف الجر. انظر الجنى الداني/٤٦٤.  
وقال المرادي: «ووجهه أن أن الفعل مقدّر بالمصدر، والمصدر لا يكون خبراً عن الجهة، وأجيب بأن المصدر قد يخبر به على سبيل المبالغة».

وعقب الرضي في شرح الكافية أصحاب هذا المذهب فقال: «وفي نظر، إذ لم يثبت في «عسى» معنى المقاربة لا وضعًا ولا استعمالاً...» انظر ٣٠٣/٢.

(١٠) في إعراب «عسى زيد أن يفعل».

(١١) في طبعة الشيخ محمد محبي الدين/١٥٢ «أن يفعل»، وأشار إلى أنه في نسخة أخرى «وأن والفعل». قلت: كل ما بين يدي من النسخ جاء كذلك، ومثله في المطبوع.

(١٢) النص في الجنى الداني/٤٦٤، ومثله في شرح الكافية ٣٠٣/٢.

من فاعلها، وهو مذهب الكوفيين. ويُرده<sup>(١)</sup> أنه حينئذ<sup>(٢)</sup> يكون بدلاً لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

والرابع<sup>(٣)</sup> : أنها<sup>(٤)</sup> فعل ناقص، كما يقول الجمهور، وأن الفعل بدل اشتغال، كما يقول الكوفيون، وأن هذا البدل سدّ مسدّ<sup>(٥)</sup> الجزأين كما سدّ مسدّ المفعولين في قراءة حمزة رحمة الله «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ»<sup>(٦)</sup> بالخطاب. واختاره ابن مالك.

(١) هذا الرد للمرادي، قال: «ورد ما ذهب إليه الكوفيون بوجهين: أحدهما: أنه بدل قبل تمام الكلام، والآخر: أنه لازم، والبدل لا يكون لازماً»

وتعقب الدمامي ابن هشام بأنه ليس ما يمنع من أن يكون البدل لازماً. انظر العاشية / ٣٠١.

(٢) في م ٢٦/٤ و م ٦٩/٥، وم ٣٩/٥ «يكون حينئذ بدلًا...».

(٣) في إعراب «عسى زيد أن يفعل».

(٤) أي «عسى».

(٥) نسب المرادي هذا القول إلى ابن مالك، وذكر أنه اختاره في شرح التسهيل، فعسى ناقصة، والمرفوع اسمها، وأن الفعل يشدّ مسدّ جزئي الإسناد، ونظره بقوله: «ولا تحسّبَنَّ...» الآية بالخطاب... الجنى الداني / ٤٦٥ وانظر الهمع ٢/١٣٨.

(٦) تتمة الآية: «إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَرَدَّوْا إِلَيْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَمْهِنٌ» سورة آل عمران ٣/١٧٨. والقراءة بناء الخطاب في «تحسبن» عن حمزة والمطوعي، والخطاب للرسول ﷺ، أو لكل أحد. وزعم أبو حاتم أن قراءة التاء لحن لا يجوز، وتابعه على ذلك جماعة.

وانظر القراءة في المراجع التالية:

- البحر ٣/١٢٢، التيسير / ٩٢، الإتحاف / ١٨٢، السبعة / ٢٢٠، شرح الشاطبية / ١٧٧، البيان / ١، ٢٣٢/٣، القرطيبي / ٤، الكافي / ٧٩، مشكل إعراب القرآن / ١، ١٦٧/١، إعراب النحاس / ١، ٣٧٩، معاني الفراء / ١، ١٠٤، ٢٤٨، إرشاد المبتدى / ٢٧٢، الكشف عن وجوه القراءات / ١، ٣٦٥، العكبرى / ١، ٣١٣، الرازى / ٩، ١٠٦، المبسوط / ١٧١، حجة القراءات / ١٨٢، العنوان / ٨١، معاني الزجاج / ١، ٤٩١، حاشية الجمل / ١، ٣٣٩/٣، المحرر / ٤٣١، زاد المسير / ١، ٥٠٩، الجنى الداني / ٤، ٩٤، المكرر / ٢٧، الطيري / ٤، ١٢٤، النشر / ٢، ٢٤٤، التبصرة / ٤٦٨.

الاستعمال<sup>(١)</sup> الثاني: أن تُسند إلى أن<sup>(٢)</sup> والفعل، فتكون فعلًا تاماً، هذا<sup>(٣)</sup> المفهوم من كلامهم.

وقال ابن مالك<sup>(٤)</sup>: «عندى أنها ناقصة أبدًا، ولكن سَدَّتْ «أن» وصلتها في هذه الحالة مَسَدَّ الجزأين كما في ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾<sup>(٥)</sup>؛ إذا لم يقل أحد إن «حسِبَ» خَرَجْتْ في ذلك عن أصلها»<sup>(٦)</sup>.

الثالث، والرابع، والخامس<sup>(٧)</sup>: أن يأتي بعدها المضارع المجرد<sup>(٨)</sup>، أو

وتقدمت هذه القراءة في باب «أن»، وتأتي مرة ثالثة في حرف الكاف.  
قال أبو حيان: «وقرأ حمزة ببناء الخطاب، فيكون «الذين كفروا» مفعولاً به، ولا يجوز أن يكون «إنما نملي لهم خير» في موضع المفعول الثاني، لأنه ينسبك منه مصدر المفعول الثاني في هذا الباب، هو الأول من حيث المعنى، والمصدر لا يكون الذات، فخرج ذلك على حذف مضاف من أول، أي: ولا تحسين شأن الذين كفروا، أو من الثاني، أي: ولا تحسين الذين كفروا أصحاب أن الإملاء خير لأنفسهم حتى يصح كون الثاني هو الأول، وخرج الأستاذ أبو الحسن بن الباذش والزمخري على أن يكون: «إنما نملي لهم خير لأنفسهم» بدل من الذين، ويكون المفعول الثاني حذف لدلالة الكلام عليه...» وانظر البحر ١٢٢/٣، وال Kashaf ٣٦٣/١.

(١) من استعمالات «عسى».

(٢) نحو: عسى زيد أن يفعل.

(٣) في ٣/٤٠ و ٤/٧٠ «هذا هو المفهوم». ومثله في طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محبي الدين، وهو غير مثبت في بقية المخطوطات، وحاشية الدمامي.

(٤) هنا نص المرادي، انظر الجنى الداني ٤٥، وانظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل لابن عقيل ١/٢٩٩.

(٥) تتمة الآية: ﴿... أَنْ يَقُولُوا إِمَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/٢.

(٦) قال المرادي: «فكما لم تخرج «حسِبَ» بهذا عن أصلها لا تخرج «عسى» عن أصلها بمثل: «وعسى أن تكرهوا»، بل يقال في الموصعين: سَدَّتْ أنْ والفعل مَسَدَّ الجزأين» الجنى الداني ٤٥/٤.

(٧) أي: من استعمالات «عسى».

(٨) أي يأتي بعد «عسى» فعل مضارع مجرد من «أن» حملًا لها على «كاد»، نحو: عسى زيد يفعل.

المقرون<sup>(١)</sup> بالسين، أو الاسم المفرد، نحو: «عسى زيد يقوم» و«عسى زيد سيقوم» و«عسى زيد قائماً»، والأول<sup>(٢)</sup> قليل، كقوله:<sup>(٣)</sup>

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكُون وراءه فرجٌ قرِيبٌ  
والثالث<sup>(٤)</sup> أقل، كقوله<sup>(٥)</sup>:

أَكْثَرْتَ فِي اللَّوْمِ مُلْحَّاً دَائِمَاً \* لَا تُكْثِرْنِ إِنِي عَسِيْتُ صَائِمَاً

(١) والسين مشاركة لـ «أن» في الدلالة على الاستقبال.

(٢) وهو مجيء المضارع بعد «عسى» مجرداً من «أن» وذكر المرادي في ص/٤٦٣ أنه قليل، وأنه لا إشكال في أن الفعل خبرها، وهي عاملة عمل «كان».

(٣) قائله هدبة بن الخشrum، وهو من قصيدة قالها في الحبس، والشاهد فيه مجيء المضارع المجرد من «أن» في موقع الخبر، وهو «يكون...»، وهذا قليل. وتقدمت ترجمة هدبة.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٨/٣، وشرح السيوطي ٤٤٣/١، وشرح الكافية ٢/٢، ٣٠٤، وشرح الكافية الشافية ٤٥٥، وشرح المفصل ٧/٧، ١١٧، ١٢١، وأوضح المسالك ١/٢٤٤، والمقرب ٩٨/١، وحاشية الصبان ١/٢٦١، وهمع الهوامع ٢/١٤٠، والخزانة ٤/٨٢ - ٨١/٤، والعيني ٢/١٨٤، والجني الداني ٤٦٢، والمقتضب ٣/٧٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٧، شرح الأشموني ١/٢١٧، الكتاب ١/٤٧٨.

(٤) وهو مجيء الخبر مفرداً.

(٥) قائله رؤبة، ويُزوى: «في العذل» بدلاً من «اللوم» ويروى «لا تلْحَنِي» بدلاً من «لا تُكْثِرْنِ»، ولحيثه أحاه إذا لُمْتُه.

ومعناه: أيها اللائم أو العاذل المُلْحَّ في عذله إني لا يمكنني مقابلة كلامك بما يناسبه من السُّبّ، فإني صائم.

والشاهد فيه قوله: صائماً، فهو اسم مفرد جاء خبراً لـ «عسى»، وذهب البغدادي فيه إلى أن «عسى» فعل تام خيري، وصائماً: خبر لـ «كان» المقدرة، وأن الفعل مفعول لـ «عسى».

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٤١/٣، وشرح السيوطي ٤٤٤/١، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٤، شرح التسهيل ١/٢٩٧، الخزانة ٤/٧٧، ٧٩، الهمع ٢/١٤١، وقد ذكر المحقق أنه مجھول =

وقولهم في المثل<sup>(١)</sup> «عسى الغوير أبوساً»، كذا قالوا، والصواب أنهما<sup>(٢)</sup> مما حذف فيه الخبر، أي: <sup>(٣)</sup> يكون أبوساً، وأكون<sup>(٤)</sup> صائماً؛ لأنّ في ذلك إبقاء<sup>(٥)</sup> لها على الاستعمال الأصلي<sup>(٦)</sup> ، ولأن المرجو<sup>(٧)</sup> كونه صائماً، لا نفس الصائم.

والثاني<sup>(٨)</sup> نادر جداً،

= القائل. كذا ! شرح الأشموني ٢١٦/١، البحر المحيط ٢٥٦/٢، الجنى الداني/٤٦٣، المقرب ١/١٠٠، أمالى الشجري ١٦٤/١، برواية مختلفة عما هنا، وعلق الدكتور الطناхи في تحقيقه ١/٢٥٢، بما يشدّ الحاجة. ونقل البغدادي في الخزانة ٤/٧٧ تعقيب ابن هشام على رواية ابن الشجري، الديوان/١٨٥.

(١) قالته الزباء لقومها عند رجوع قصير من العراق إليها ومعه الرجال.  
والغوير: تصغير غار، وهو ماء لكلب في طريقه عند عودته.  
ومعنى هذا المثل: لعل الشّرّ يأتيكم من قبل الغوير، والأبوس: جمع بؤس، وهو العذاب، او الشدة في الحرب.

وذكروا أنّ هذا المثل يضرب للرجل، فيقال له: لعل الشّر جاء من قبلك.  
وانظر مجمع الأمثال ١٧/٢، والجنى الداني/٤٦٣، والمقرب ١/١٠٠، والمقتضب ٣/٧٠،  
والكتاب ٤٧٨/١، وشرح المفصل ٣/١٢٢، وفي ٥/١٢٣ «عسى أن يكون الغوير أبوساً»  
وانظر ٧/١٤، ١١٦، ١١٩، ١٢٢، ومعانى الفراء ١/٤١٥، والخزانة ٤/٤٤١، ٣/٥٤٥، ٢/٤٤١،  
٢/٧٧، ٢/٧٨، ٢/٨١، المستقصى ٢/١٦١.

(٢) أي: «عسى» في رجز رؤبة والمثل.

(٣) أي: عسى الغوير يكون أبوساً، وأبوساً: خبر ليكون المقدرة، وخبر عسى «يكون»، واسمها وخبرها.

(٤) أي في البيت: عسيت أكون صائماً، وصائماً: خبر للفعل يكون، ويكون واسمه وخبره خبر «عسى».

(٥) في ٥/٣٩ «لهمما» وكذا عند الدماميني.

وقوله: لها: أي لعسى، ولهمما: أي عسى في البيت والمثل.

(٦) وهو رفع الاسم ونصب الخبر، ومع تقدير «أن» ثابتة في الخبر أو محدّفة، وهذا هو الاستعمال الأصلي.

(٧) أي في البيت.

(٨) وهو مجيء خبر «عسى» مقرّوناً بسين الاستقبال.

ك قوله :<sup>(١)</sup>

عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفي غلات الكل والجوانح  
وعسى فيهن<sup>(٢)</sup> فعل ناقص بلا إشكال .

والسادس<sup>(٣)</sup> : أن يقال «عساي»<sup>(٤)</sup> ، وعساك ، وعساه» وهو<sup>(٥)</sup> قليل ،

قال المرادي في ص/٤٦٠ : «قلت: وقد شمع وقوع السين في موضع لم تُشمع فيه «سوف»، وهو خبر «عسي»، فإنه قد ورد فيه وقوع السين موقع «أن»، لأنها نظيرتها في الاستقبال، في قول الشاعر: عسى طيء..، وهذا شاذ لا ينفاس عليه، والله أعلم».

(١) قائل البيت قسامة بن رواحة، وفي بعض نسخ الحماسة قسام بن رواحة.

وقوله: عسى طيء من طيء، أراد أن القبيلتين من طيء، وإن طيء كانت قبائل يكون أبداً بينهم قتال.  
وغلات: جمع غلة، وهي حرارة العطش، وتكون في القلب، وجاء ضبط الغين عند مبارك وزميله والشيخ محمد محبي الدين بالفتح «غلالت» ولم أجدها عند غيرهم. وروايته في ٤٥/١م أ «سيطفي» بالياء.

وقالوا: إذا سخن المزاج حمي البول واحتد، والبول ممره على الكل، فكانه قال: ستطفي الغل التي يظهر أثراها في البول.

والشاهد في البيت مجيء الفعل بعد «عسي» مقويناً بالسين، وهو نادر.

قال الرضي: «السين فيه عند المتأخرین قائمۀ مقام «أن» لكونها للاستقبال».  
وقسامة شاعر جاهلي، وهو سبسي، وقيل عنسي.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٤٤/٣، وشرح السيوطي ٤٤٥/١، وشرح المفصل ١١٨/٧، ١١٨/٨، ١٤٨،  
وهمع الهوامع ١٤١/٢، والجني الداني ٤٦٠، والخزانة ٨٧/٤، وشرح الكافية ٣٠٤/٢،  
والحماسة بشرح التبريزی ١٢/٣.

(٢) في الحالات الثلاث: مجيء المضارع مجرداً من أن، أو مقويناً بالسين، أو خبراً مفرداً.

(٣) من استعمالات «عسي»، وانظر الجنى الداني ٤٦٦.

(٤) في م ٣/٧٠. وم ٤/٧٠ «عسانی».

قال الدمامي: «ثبت في أكثر النسخ «عسانی» بإثبات نون الوقاية، وثبت في بعضها بحذفها...»  
انظر ص ٣٠١.

(٥) أي اتصال ضمير النصب بها قليل.

وفيه<sup>(١)</sup> ثلاثة مذاهب:

- أحدها: أنها أُجريت مجرى «لعل» في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أجريت «لعل» مجراتها<sup>(٢)</sup> في اقتران خبرها بـ«أن»، قاله سيبويه.
- والثاني<sup>(٣)</sup> أنها باقية على عملها عمل «كان»، ولكن استعير ضمير النصب<sup>(٤)</sup> مكان ضمير الرفع، قاله الأخفش.

ويردّه أمران: أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل، نحو<sup>(٥)</sup>: «ما أنا كانت، ولا أنت كانا»، وأما قوله:<sup>(٦)</sup>

### بابن الزَّيْر طالما عَصَيْكَا

(١) أي في قولهم: عساي... إلخ.

(٢) أي مجرى «عسى»، ويأتي الحديث عن هذا في باب «لعل».

(٣) والمذهب الثاني في إعراب «عساي...» وما كان من بابه.

(٤) والمعنى في عساي: عسيت، وفي عساك: عسيت، وفي عساك: عسيت، وفي عساه: عسى هو، وذكر صاحب الخزانة أن هذا ليونس وتبعه عليه الأخفش.

قال المرادي: «واختار ابن مالك - رحمة الله - مذهب الأخفش لسلامته من عدم النظير، إذ ليس فيه إلا نية ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له...، وأن نية المرفوع موجودة في نحو: ما أنا كانت...» انظر الجنى الداني ص/٤٦٧، والخزانة ٥٣٥/٢.

(٥) انظر حديث ابن مالك في هذا شرح الكافية الشافية/٤٦٥.

(٦) الرجز لأعرابي من حمير، وبعده:

### طالما عَنِيتَنَا إِلَيْكَا لنضرَّبْنَ بسيفنا فَقَنِيكَا

وقوله: عَصَيْكَا، وهو موضع الشاهد، فالكاف بدل من التاء، والأصل: عَصَيْتَ بالخطاب. وكلام ابن هشام هو لابن جني، قال في سر الصناعة: «أبدل الكاف من التاء لأنها أختها في الهمس». وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٤٧، وشرح السيوطي ٤٤٦/١، وسر الصناعة ١/٢٨٠، وشرح الشافية ٢٠٢/٣، وشرح شواهدنا ٤٢٥، والجنى الداني ٤٦٨، والخزانة ٤٥٧، ونواذر أبي زيد/٣٤٧، والعيني ٥٩١/٤، وشرح الكافية الشافية/٤٦٥، ٤٦٥، ٢٠٧٩.

فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً<sup>(١)</sup> ، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن<sup>(٢)</sup> ابن مالك .

والثاني<sup>(٣)</sup> : أن الخبر ظهر مرفوعاً في قوله:<sup>(٤)</sup>

**فقلتْ عساها نارُ كأسِ وعلَّها تَشَكَّى فاتَّي نحوها فأعُودُها**

(١) «الإبدال التصريفي هو أن يؤتي بحرف عوضاً عن حرف آخر احترز به عن إبدال ضمير مكان ضمير بالإنابة كقولهم: ما أنا كانت. انظر شرح الشواهد ٣٤٨/٣».

(٢) في شرح الكافية الشافية/٤٦ ذهب ابن مالك إلى نية ضمير الرفع عن ضمير النصب، وضمير الجر في التوكيد نحو: رأيتك أنت، ومررت بك أنت، وفي قولهم: ما أنا كانت، وما أنا كإياك، قال: ولو كان الضمير المشار إليه في موضع نصب لما قال سببويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل: يا أبتاعلك أو عساكا، لأنه بمنزلة المفعول، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يحذف، وكذا ما أشبهه. غير أنه في ص/٢٠٧٨ - ٢٠٨٠ ، كان يتحدث عن إبدال الجيم من الياء المشددة في مثل حجتي وحجتج، وما كان من بابه، فقال: «وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف، وإلا لزم أن تذكر العين؛ لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة تميم... وكان أيضاً يلزم أن تذكر الكاف لإبدالها من تاء الضمير كقول الزاجر:

يابن الزيير طالما عَصَيْكَا  
وطالما عَيَّثَكَا إِلَيْكَا

أراد عصيت. وأمثال هذا من الحروف المبدلية من غيرها كثيرة، وإنما ينبغي أن يُعْتَدُ في الإبدال التصريفي بما لو لم يُعَدُّ وقع في الخطأ أو مخالفة الأثر».

هذا وقد أشار البغدادي إلى أن ابن مالك قد رجع في أول باب الإبدال إلى القول بالإبدال التصريفي، شرح الكافية، انظر شرح الشواهد ٣٤٨/٣.

وقد رأيت أن أنقل لك تصميي ابن مالك بين بداية كتابه ونهايته، لترى أن متابعة ابن هشام - رحمه الله - لنصوص ابن مالك لم تكن على درجة من الاستقصاء الكافي قبل تعقبه فيما ذهب إليه، وأخيسب أنه لو كان يعلم بتراجع ابن مالك عما ذهب إليه في بداية كتابه وما انتهى إليه، لكان له غير هذا الحديث في صنيعه !!

(٣) ما يُرَدُّ به على الأخفش، ومثله في شرح ابن عقيل ١/٣٠٢.

(٤) البيت من قصيدة لصخر بن الجعد الحضرمي.

**والثالث<sup>(١)</sup> :** أنها<sup>(٢)</sup> باقية على إعمالها عمل «كان»، ولكن قلب الكلام، فجعل المخبر<sup>(٣)</sup> عنه خبراً<sup>(٤)</sup>، وبالعكس<sup>(٥)</sup>، قاله المبرد<sup>(٦)</sup> والفارسي.

= وكأس: اسم امرأة، وهي بنت بجير بن سعد. وعلّها: أي لعلها، وتشكّى: أصله تشكى. وأعودها: العيادة زيارة المريض.

والشاهد في البيت مجيء الخبر «نار كأس» مرفوعاً، وهو ظاهر، قالوا: وهذا قاطع بيطلان مذهب الأخفش، وهو مجيء الضمير المنصوب في موضع رفع اسم «عسى»، وأن الضمير المنصوب جاء في موضع الضمير المرفوع.

ولهذا قال صاحب البسيط: « ولو ظهر الخبر بغیر أن يفعل لا فتح الأخفش أه ». وخرج الدمامي في البيت على وجهين:

١ - نار كأس: اسم عسى - والضمير المنصوب خبرها ولا استعارة.

٢ - ضمير النصب نائب عن ضمير الرفع، وهو مثل: عسى زيد قائم، على ما حكاه ثعلب.

قال الدمامي: « وعلى كلا الوجهين لا يتم الردّ أه. أي رد ابن هشام.

وتعقب البغدادي الدمامي بأنّ الأول لا يصح لأن المراد الإخبار عن النار التي رآها بأنّها نار كأس لا العكس.

والثاني لا يصح لأن أبي حيان قال: «هذا شيء لا يعرفه البصريون، ولو كان كما زعم [الأخفش] لكن ثابتا في نظمهم أو نثرهم، ولا نحفظه جاء في كلامهم».

وصخر من قيس بن عيلان بن مصر، وهو شاعر فصيح من مخصوصي الدولتين: الأموية والعباسية، وكان مغرماً بكأس، وأكثر من النظم فيها.

وانظر: شرح البغدادي ٣٥٠/٣، والجني الداني ٤٦٩، والعيني ٢٢٧/٢، والخزانة ٨١/٤ - ٨٢/٤، والهمع ١٤٦/٢، وشرح السيوطي ٤٤٧/١.

(١) المذهب الثالث في إعراب: عساي...

(٢) أي: عسى.

(٣) المخبر عنه الذي كان حقيقه أن يكون مرفوعاً.

(٤) ف جاء منصوباً.

(٥) وجاء بالعكس، فجعل الخبر الذي حقيقه النصب مخبراً عنه، فرفع، ففي قولنا: عسانى أن أقوم: الياء خبرها مقدماً منصوباً، وأن أقوم اسمها مؤخر. وانظر همع الهوامع ١٤٦/٢.

(٦) انظر المقتضب ٣/٧١ - ٧٢، وشرح المفصل ٧/١٢٣، وشرح الكافية ٢٠/٢، والذي في المقتضب أن الكاف والياء والهاء في موضع نصب خبر عسى، واسمها مضرم فيها مرفوع.

ورُدَّ باستلزماته في نحو قوله: <sup>(١)</sup>

### يا أبْتَاعَلَكَ أو عساكَا

الاقتصار على فعل <sup>(٢)</sup> ومنصوبه، ولهم <sup>(٣)</sup> أن يُجيئا بأن المنصوب <sup>(٤)</sup> هنا مرفوع في المعنى؛ إذ مُدَعِّاهُمَا <sup>(٥)</sup> أن الإعراب قُلْب <sup>(٦)</sup>، والمعنى بحاله.

السابع <sup>(٧)</sup> : «عَسَى زَيْدٌ قَائِمٌ» حكاہ ثعلب، ويتخرج هذا <sup>(٨)</sup> على أنها ناقصة، وأن اسمها ضمير الشأن <sup>(٩)</sup>، والجملة الاسمية الخبر.

\* \* \*

(١) البيت لرؤبة، وقد تقدم في أول الحديث عن «عسى».

(٢) والأصل في مثل هذا الاقتصار على الفعل ومرفوته.

ومما يرد به على المصنف أن المبرد لم يذهب إلى حذف المرفوع وإنما جعله مضمراً.

(٣) المبرد والفارسي.

(٤) وهو «الكاف» من «عساكًا».

(٥) قال الفارسي في التذكرة في قوله: يا أبْتَاعَلَكَ أو عساكَا: «على حَدْ: إني عَسِيْتُ صَائِمًا، فِي أَنَّ الْفَاعِلَ مَضْمُرًا، وَالْكَافُ هُوَ الْخَبَرُ، كَمَا أَنَّ «صَائِمًا» هُوَ الْخَبَرُ، وَإِنْ خَالَفَهُ فِي أَنَّهُ مَعْرُوفٌ و«صَائِمًا» نَكْرَةً». قال المرادي: «وهذا تخریج غریب»، وقد نقله الدمامینی عن المرادی، انظر الجنی الدانی / ٤٧٠ ، والدمامینی / ٣٠٣ .

(٦) أي فجعل اسمها منصوباً وخبرها مرفوعاً، وجاء الضمير في «عسانی» خبراها بحسب اللفظ، وهو في الحقيقة اسمها، وأن أقوم: اسمها لفظاً، وهو في الحقيقة خبراها: ١ ه دردیر، عن حاشية الدسوقي ١٦٦/١ .

(٧) أي من استعمالات «عسى».

(٨) سقط «هذا» من م ٤/٧٠ ب.

وفي م ٤/٥ ب بعد «هذا» قوله: «أيضاً» وهو غير مثبت في بقية المخطوطات، ولا المطبوع.

(٩) وفي شرح الرضي ٣٠٣/٢ «ولا يُضمِّنُ في «عسى» ضمير الشأن، لأنَّه ليس من نواسخ المبتدأ كما كان «كاد» منها».

## تنبيه

إذا قيل: «زيد عسى أن يقوم» احتمل<sup>(١)</sup> نقصان «عسى» على تقدير تحملها<sup>(٢)</sup> الضمير، وتمامها<sup>(٣)</sup> على تقدير خلوتها<sup>(٤)</sup> منه.

وإذا قلت: «عسى أن يقوم زيد» احتمل<sup>(٥)</sup> الوجهين أيضاً، ولكن يكون الإضمار في «يقوم»<sup>(٦)</sup>، لا في «عسى»، اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعاً<sup>(٧)</sup> زيداً، فيحتمل<sup>(٨)</sup> الإضمار في «عسى» على إعمال<sup>(٩)</sup> الثاني.

و<sup>(١٠)</sup> إذا قلت<sup>(١١)</sup>: «عسى أن يضرب زيد عمراً» فلا يجوز كون «زيد» اسم «عسى»؛ لئلا يلزم الفصل بين صلة<sup>(١٢)</sup> «أن» ومحمولها؛ وهو «عمراً»<sup>(١٣)</sup>

(١) أي مثل هذا التركيب.

(٢) الضمير المستتر الذي يعود على «زيد» وهو «هو» ويكون اسمأً لعسى، وأن يقوم خبرها، وتكون عسى على هذا ناقصة، وانظر شرح التسهيل ١/٣٠٠، والهمع ٢/٤٥.

(٣) أي تمام «عسى»، وتكون عندها مسندة إلى أنّ الفعل، وزيد مبتدأ، على تقدير: زيد عسى قيامه.

(٤) أي خلو «عسى» من الضمير العائد على «زيد» المتقدم.

(٥) الوجه الأول: نقصان «عسى»، ويكون «زيد» اسم «عسى» مؤخراً، وأن يقوم: الخبر، وهو متقدّم. والثاني: تمام «عسى» ويكون: أن يقوم زيد، فاعلاً بعسى، وانظر شرح التسهيل ١/٢٩٩.

(٦) هذا لا يصح إلا على الوجه الأول، وهو نقصان «عسى».

ثم إنّ تقدير الإضمار في «يقوم» يلزم منه جعل الضمير عائداً على متأخر لفظاً وهو متقدم معنى.

(٧) عسى: يطلبها اسمأً، ويقوم: يطلبها فاعلاً.

(٨) في م٤٥/٤ بـ «فيحمل».

(٩) اسم عسى مضمر، وزيد: فاعل «يقوم»، ويعود الضمير على متأخر.

(١٠) في طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محبي الدين « فإذا ».

(١١) مثل هذا النص في شرح الأشموني ١/٢٢٧.

(١٢) وهو «يضرب».

(١٣) في م٧٠/٤ بـ « وهو عمرو ».

بالأجنبي وهو «زيد»<sup>(١)</sup> ، ونظير هذا المثال قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا حَمُودًا﴾ .

\* \* \*

(١) لأنه معمول لعسى لا ليضرب.

(٢) الآية: ﴿وَمَن أَلْتَلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ، نَافِلَةً لَكَ عَسَى... الْآيَة﴾ سورة الإسراء ١٧/٧٩ .

وفي هذه الآية لا يجوز جعل «ربك» اسم «عسى» ، لأن في ذلك فضلاً بالأجنبي ، وهو «ربك» بين «بعث» ومعموله وهو «مقاماً» وانظر البحر ٦/٧٢ ، وشرح الأشموني ١/٢٢٧ ، وفي همع الهوامع

١٤٤ جعل «عسى» في الآية تامة.

## ٥٢ - عَلُ

**عَلُ**:<sup>(١)</sup> بلام خفيفة اسم بمعنى «فوق»، التزموا فيه أمرین: أحدهما: استعماله مجروراً بمن، والثاني: استعماله غير<sup>(٢)</sup> مضاف، فلا يقال «أَخْذَتْهُ مِنْ عَلِ السطح» كما يقال<sup>(٣)</sup> «مِنْ عُلُوِّهِ وَمِنْ فَوْقِهِ»، وقد وَهَم<sup>(٤)</sup> في هذا جماعة منهم الجوهرى<sup>(٥)</sup>، وابن مالك<sup>(٦)</sup>.

(١) في التابع/علا، نَصَّ ابن هشام في «عل»، ملخصاً، وقد ذكر الزبيدي في نهاية أنه نقله البدر القرافي في حاشيته.

(٢) في حاشية الدسوقي ١٦٦/١ (قوله: غير مضاف، أي: لفظاً، أما معنى فتارة يكون مضافاً بأن یُنوي معنى المضاف إليه، فيبني حيثلي على الضم، وتارة يكون غير مضاف في المعنى واللفظ فيعرب مجروراً بمن)، وانظر حاشية الص bian ٢٥٥/٢.

(٣) من عُلُوِّهِ وَمِنْ عُلُوِّهِ، بضم العين وكسرها، وهو في الحالين بسكون اللام. وفي حاشية الشمني ١/٣٥ «وفي بعض نسخ المعني ضبط عُلُوِّهِ، بضم العين واللام وتشديد الواو، وفيه نظر؛ لأن ذلك مصدر علا في المكان أو في الشرف أو في الأرض بمعنى تكثير، وليس معنى المصدر بمراد هنا».

قلت: ليس فيما بين يدئي من النسخ مثل هذا الضبط الذي أشار إليه الشمني. وفي شرح الكافية ١٠٢/٢ «إذا قصدت بناء «عل» ساكنة العين وجب فتح فائها، وكان مع الإعراب يجوز ضمه وكسره».

(٤) أي في الأمر الثاني، وقالوا بإضافتها. في الصحاح/علا، قال الجوهرى: «ويقال: أتته من عل الدار، بكسر اللام، أي: من عالي، قال امرؤ القيس:

كجلمود صخر حَطَّهُ السيل من عل». ونقل ابن منظور نَصَّ الجوهرى في /علا.

(٥) قال ابن مالك:

واضْمُّنْ بَنَاءً «غَيْرَاً» أَنْ عَدِمَتْ مَا  
لَهُ أَضِيفٌ، نَاوِيًّا مَاعْدِمًا  
وَدُونٌ، وَالجَهَاتُ أَيْضًا، وَعَلُ  
قَبْلُ كَفِيرٍ، بَعْدُ، حَسْبٌ، أَوْلُ

وأَمَّا قُولُهُ<sup>(١)</sup> :

يَا رَبَّ يَوْمٍ لَيْ لَا أَظَلَّهُ أَرْمَضْ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَلْهُ  
فَالْهَاءُ لِلسَّكْتِ<sup>(٢)</sup> ؛ بَدْلِيلٌ أَنَّهُ مِبْنَى<sup>(٣)</sup> ، وَلَا وَجْهٌ<sup>(٤)</sup> لِبَنَائِهِ لَوْ كَانَ مِضَافًا . وَمَتَى

قال ابن عقيل: «وَأَمَّا الْحَالَةُ الَّتِي تَبْنِي فِيهَا فَهِيَ إِذَا حُذِفَ مَا تَضَافَ إِلَيْهِ وَتُوَيِّ مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ فَإِنَّهَا تَبْنِي حِينَئِذٍ عَلَى الضَّمِّ...».

انظر شرح ابن عقيل ٧١/٣، وأَمَالِي الشجيري ٢٦٣/٢، والمقتضب ١٧٥/٣، وشرح المفصل ٤/٨٩، وشرح الكافية ١٠١/٢، ١٠٢.

(١) قائلُ الْبَيْتِ أَبُو ثَرَوانَ الْعَكْلِيُّ الْأَعْرَابِيُّ.

قُولُهُ: لَا أَظَلَّهُ، بِالْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَالْأَصْلُ: لَا أَظَلَّ فِيهِ. أَرْمَضْ: عَلَى الْبَنَاءِ لِلْفَاعِلِ، مِنْ رَمَضَتْ قَدْمَهُ إِذَا احْرَقَتْ مِنَ الرَّمْضَاءِ.

أَضْحَى: مِنْ ضَحَى يَضْحَى إِذَا أَصَابَهُ حَرُّ الشَّمْسِ. وَضَبَطَ هَذِينَ الْفَعْلَيْنَ عِنْدَ الْعَيْنِي أَرْمَضْ أَضْحَى  
عَلَى الْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَتَبَعَهُ السِّيَوْطِيُّ، وَكَذَا جَاءَ الضَّبَطُ عِنْدَ مَبَارِكٍ وَزَمِيلِهِ، وَلَعِلَّهُ غَيْرُ الصَّوَابِ.

قال البغدادي: «وَقَالَ الْعَيْنِي: بِالْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَتَبَعَهُ السِّيَوْطِيُّ وَهُوَ خَطَأٌ، لَأَنَّ كُلَّاً مِنْهُمَا فَعْلٌ لَازِمٌ  
مُسَنَّدٌ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ» وَالْشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ قُولُهُ: «مِنْ عَلْهُ»، الْهَاءُ فِيهِ لِلسَّكْتِ وَلَيْسَ ضَمِيرًا  
أَضِيفٌ إِلَيْهِ «عَلْ».

وَذَكَرَ السِّيَوْطِيُّ فِي الْهَمْعِ أَنَّ اتِصَالَ هَاءَ السَّكْتِ بِهِ شَاذٌ؛ لَأَنَّهَا لَا تَتَصَلُّ بِمَنَادِيِّ مَضْسُومٍ، وَلَا بِمِبْنَى  
لَقْطِعِهِ عَنِ الإِضَافَةِ.

وَأَبُو ثَرَوانَ مِنَ الْأَعْرَابِ الَّذِينَ كَانُوا مَلَازِمِنَ أَبْوَابِ الْخَلْفَاءِ، تَؤْخَذُ عَنْهُمُ الْلُّغَةُ وَالْأَشْعَارُ وَالنَّوَادِرُ،  
وَكَانَ يَلَازِمُ الْكَسَائِيَّ، وَتَفْسِيرَ الْفَرَاءِ فِيهِ نَقْلٌ كَثِيرٌ عَنْهُ وَعَنْ أَمْثَالِهِ.

وَانْظُرْ الْبَيْتَ فِي شَرْحِ الْبَغَدَادِيِّ ٤/٣٥٣ - ٣٥٤، وَشَرْحِ السِّيَوْطِيِّ ١/٤٤٨، وَالْخَرَانَةِ ١/٤٠٤،  
وَالْعَيْنِيِّ ٤/٥٤٥، وَشَرْحِ المَفْصِلِ ٤/٨٧، وَأَوْضَعَ الْمَسَالِكَ ٢/٢٧١، وَهَمْعَ الْهَوَامِعَ ٣/١٦٧،  
وَلِيَسْ ٦/٢١٨.

(٢) وَلَيْسَ ضَمِيرًا أَضِيفٌ إِلَيْهِ «عَلْ».

(٣) أَيْ: عَلْ مِبْنَى عَلَى الضَّمِّ.

(٤) بَلْ يَكُونُ مَعْرِبًا مَجْرُورًا بِمَنِ.

أُريد به المعرفة كان مبنياً<sup>(١)</sup> على الضم تشبّهها<sup>(٢)</sup> بالغايات، كما في هذا البيت؛ إذ المراد فوقية<sup>(٣)</sup> نفسه، لا فوقية مطلقة، والمعنى أنه تصبيه الرمضاء<sup>(٤)</sup> من تحته، و<sup>(٥)</sup> حَرُّ الشمس من فوقه.

ومثله<sup>(٦)</sup> قول الآخر<sup>(٧)</sup> يصف فرساً:

### أَقْبَ من تَحْتَ عَرِيْضِ مِنْ عَلِّ

(١) النص في الخزانة، نقله البغدادي عن المصنف انظر ٤٠٤/١.

(٢) في طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محبي الدين «تشبيهها له...» ومثل هذا في حاشية الأمير. وهذه الزيادة غير مشتبه في المخطوطات، وحاشية الدمامي.

(٣) النص في م ٣/٧٠ ب «فوقية معينة لا فوقية مطلقة»، وكذا جاء النص في الخزانة منقولاً عن ابن هشام انظر ٤٠٤/١.

(٤) الأرض التي اشتَدَّ حرها.

(٥) ويصبيه حَرُّ الشمس.

(٦) أي مثل البيت السابق في مجيء «علٌ» مبنياً على الضم.

(٧) البيت من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلي - الفضل بن قدامة.

وقد ورد أبو النجم على هشام بن عبد الملك مع الشعراء، فقال لهم هشام: صنعوا لي إبلًا فقطروها،

وأوردوها، وأصدروها حتى كأني أنظر إليها، فأنشد أبو النجم هذه الأرجوزة، ومطلعها:

**الحمد لله العلي الأجللِ \* الواسع الفضل الوهوب المجلز**

إلى أن قال:

**أَقْبَ من تَحْتَ عَرِيْضِ مِنْ عَلِّ \* مَعَاوِدِ كَرَةِ أَذِيرِ أَقْبِلِ**

والقافية كما ترى مكسورة، وعند ابن هشام مضمومة بسبب البناء، والحق أن الأمر ليس كما ذهب

إليه، زد على هذا أنه قال: «يصف فرساً» وإنما هو في وصف بعير، وقد أخطأ العيني أيضاً في ذلك،

وصحح هذا الأخفش وبته على الكسر، ولكن الأعلم خطأه مع أنه هو الصواب.

وأقب: أي دقيق الخصر، ضامر البطن.

والضبط عند مبارك وزميله: أقب كذا بالرفع، ومثله: عريض، وعلٌ. والصواب ليس كذلك، بل كما

قيدته في البيت فاقب: بالفتح مجرور وهو من الصفات التي ذكرها أبو النجم لهذا البعير، ومثله

«عرِيْض» وهي الصفة الثامنة من صفاتيه على ما فُضِلَ عند البغدادي.

ومتى أُريد به<sup>(١)</sup> النكرة كان مُعرِبًا<sup>(٢)</sup> ، كقوله<sup>(٣)</sup> :

[مِكَرٌ مِفَرٌ مُقْبِلٌ مُذْبِرٌ مَعَا] كجلمود صَحْرٌ حَطَه السَّيْلُ مِنْ عَلِيٍّ  
إذا المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلמוד انحط من مكان ما عالي لا من علو مخصوص .

= وأما عَلِيٌّ: فصوابه عَلِيٌ بالكسر. وكذا جاء الضبط عند الشيخ محمد محبي الدين في مغني الليسب، وفي تعليقاته على أبيات شرح ابن عقيل، وأعرب: أقب، خبراً لمبدأ محنوف، وعریض: خبر ثان... إلخ، وليس هذا بالصواب.

والشاهد في البيت «من عَلِيٍ»، وقد ذكره المصنف شاهداً للبناء على الضم إذا أريد به المعرفة تشبيهاً بالغایات، والصواب أنه بالكسر، وأن كسرة لامه ككسرة قاضٍ وغازٍ وشِجٍ وعِمٍ، وهو مبني على الضم، وفي الباء تقدير ضمة البناء، وهذا ما ذهب إليه المتقدمون ومنهم البغدادي.

وقال ابن جني في الخصائص: «وهو محنوف المضاف إليه، لأن معرفة في موضع المبني على الضم، ألا تراه قابل به ما هذه حاله، وهو قوله: تحت، وينبغي أن يكتب «علي» في هذا بالياء». وقال البغدادي: من علي: يكتب بالياء، وليس الكسرة في اللام كسرة إعراب ألا ترى أنه معرفة وليس بنكرا».

والغريب في هذه المسألة أن مبارك وزميله ضبطا البيت بضم اللام ثم قالا: «الصواب من عَلِيٍ بالكسر، والاستشهاد به هنا سهو، لأن «علِيٌ» نكرة لا معرفة» !!

وانظر البيت في شرح البغدادي/٣٥٨، وشرح السيوطي ٤٤٩/١، وشرح السيوطي ٣٦٣/٢ - ٣٦٤، وشرح ابن عقيل ٧٤/٣، والخزانة ٤٠٤/٤، وسيبويه ٤٦/٢، وانظر تعليق هارون على البيت في طبعته ج ٢٩٦، حاشية الصبان ٢٥٦/٢، واللسان/علا، وشرح الأشموني ٥٢١/١، الديوان/٢٠٢.

(١) به: غير مثبت في ١٤٥ بـ، وأثبتت في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٢) لأن موجب البناء غير موجود.

(٣) البيت لامرئ القيس في وصف فرسه، وهو من معلقته، والمثبت عجزه، وتصدره، ما أثبته بين معقوفين. والشاهد فيه أن «علِيٌ» نكرة، والكسرة على اللام كسرة إعراب، لأنه أريد به علو غير مخصوص. وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٧٣/٣، وشرح السيوطي ٤٥١/١، وشرح المفصل ٨٩/٤، وأوضح المسالك ٢٢١/٢، والخصائص ٣٦٣/٢، وسيبويه ٣٠٩/٢، والخزانة ٥٤٧/١، وهمع الهوامع ١٩٦/٣، حاشية الصبان ٢٥٦/٢، الديوان ١٩.

## ٥٣ - عَلٌ

**عَلٌ**: بلام مشددة مفتوحة<sup>(١)</sup> أو مكسورة<sup>(٢)</sup> : لغة<sup>(٣)</sup> في «أَعْلَى»، وهي<sup>(٤)</sup> أصلها<sup>(٥)</sup> عند من زعم زيادة<sup>(٦)</sup> اللام، قال:<sup>(٧)</sup>

**لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ**

(١) في ٢٣/٧١ «مكسورة أو مفتوحة».

(٢) في ١١/٤٥ ب سقط قوله «مكسورة»، ثم استدركه مصحح النسخة على هامشها.

(٣) في الجنى الداني/٥٨٢ اثنتا عشرة لغة:

أَعْلَى، عَلٌ، لَعْنٌ، عَنْ، لَأَنْ، أَنْ، رَعْلٌ، رَعْنٌ، لَعْنٌ، رَعْنٌ، عَنْ، وَلَعْلَتْ، بَنَاءُ التَّائِنِ.

وفي شرح الكافية الشافية تسع لغات. انظر/٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٣، وفي همع الهوامع ٢/١٥٣، ثلاث عشرة لغة. وفي اللامات/١٤٧ خمس لغات، وانظر شرح المفصل ٨٧/٨، ورصف المباني/٩٤٢. ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٤) أي: عَلٌ.

(٥) أي: أصل «أَعْلَى».

(٦) ذهب المبرد وجماعة من البصريين إلى أن الأصل «أَعْلَى»، واللام الأولى زائدة، وهي لام ابتداء لمجرد التوكيد، وذهب الكوفيون إلى أن اللام في «أَعْلَى» أصل، وأنهما لغتان تكلم بكل لغة فريق من الناس. وناقش هذا الخلاف ابن الأباري في الإنصاف/٢١٨، واستعرض أدلة الفريقين، ثم رَجَحَ مذهب الكوفيين، انظر ص/٢٢٤.

وانظر رأي المبرد في المقتضب ٣/٧٣: «وأصله عَلٌ، واللام زائدة»، ومن ذهب إلى زيادتها المالقي في رصف المباني/٩٤٢ و ٣٧٣.

وانظر الجنى الداني/٥٧٩، وهمع الهوامع ٢/١٥٣، وشرح المفصل ٨٧/٨ - ٨٨. وفي اللامات/١٤٦: «أجمع النحويون على أن أصل لَعْلٌ عَلٌ، وأن اللام في أوله مزيدة» كذا !!.

(٧) البيت من أبيات للأضبيط بن قريع السعدي مطلعها:

**لِكُلِّ هَمٍ مِّنَ الْهَمُومِ سَعَةٌ وَالْمَسْئِيُّ وَالصَّبْحُ لَا فَلَاحَ مَقْهَةٌ**

إلى أن قال: لا تُهِينَ... إلخ.

وهما<sup>(١)</sup> بمنزلة «عسى»<sup>(٢)</sup> في المعنى، وبمنزلة «إن»<sup>(٣)</sup> المشددة في العمل،

= وفي هذا البيت روايات:

- ولا تهين ، بزيادة الواو، ولا تعادِ الفقير. ولا تُعادِ الضعيف، ولا تحرقن الفقير، ولا تهين الكريم،  
وروي: عَلَّكَ أَنْ تَخْشَى يَوْمًا، عَلَّكَ أَنْ تَخْضُع، وَالدَّهْرُ قَدْ نَفَعَهُ.

وقوله: لا تهين: أصله: لاتهين، بنون التوكيد الخفيفة، وحذفت هذه النون لالتقاء الساكنين:  
سكون النون وسكون همزة الوصل بعدها، وبقيت الفتحة على نون الفعل دليلاً على المحدوفة  
لأنها مع المفرد المذكر.

والشاهد في البيت أن «علّ» لغة في «عل».

والأضبيط بن قريع من عوف بن كعب بن سعد رهط الزبرقان بن بدر، ورهط بني أنس الناقة،  
والأضبيط معناه في اللغة الذي يعمل بكلتا يديه، والمرأة ضبطاء. وهو شاعر جاهلي، وذهب  
بعضهم إلى أنه من شعراء الدولة الأموية، وتعقبه البغدادي فذكر أنه غلط منه.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٧٩/٣، وشرح السيوطي ٤٥٣/١، والهمع ١٥٣/٢، والخرانة ٤/  
٥٨٨، والعيني ٤/٣٤، وأمالى الشجري ٣٨٥/١، وشرح ابن عقيل ١٠٣/٢، وشرح الكافية  
الشافية ٤١٩، والإنصاف ٢٢١، ورصف المباني ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤، وشرح المفصل ٩/  
٤٣، وشرح الشموني ٢٢٦، أوضح المسالك ١٣٧/٣، وتفصير القرطبي ٣٤٤/١، أمالى  
القالى ١٠٨، مجالس ثعلب ٤٨٠، حماسة ابن الشجري ٤٧٣/١، الحماسة البصرية ٣٢/٢،  
اللسان/قتن، ركع، هون.

(١) أي «علّ»، و «علّ». وفي طبعة مبارك وزميله ٢٠٦ «وهي»، وليس كذلك في المخطوطات  
والمطبوع.

(٢) أي بمنزلة «عسى» في الترجي. وفي الجنى الداني ٥٧٩ «... الأول: الترجي وهو الأشهر والأكثر،  
نحو: لعل الله يرحمنا». وفي الأزهية ٢٢٦ «وتكون شكاً بمنزلة عسى، كقولك: لعل زيداً في  
الدار...».

(٣) في حاشية الدماميني ٣٠٦ صرّح أنها بمنزلة «إن» المكسورة، وفي بقية المطبوع «أن» كذا بفتح  
الهمزة، أما الدماميني فذهب إلى الحمل على الأصل، وأما ضبيط مبارك وزميله والشيخ محمد محى  
الدين فحمل على الفرع، وليس بالأولى، ويبدو أنهم راعوا فتح الأول في كلٍّ منها.

وَعُقِيلٌ<sup>(١)</sup> تَخْفَضْ بِهِمَا<sup>(٢)</sup> ، وَتَجْيِيزٌ<sup>(٣)</sup> فِي لَامِهِمَا الْفَتْحَ تَخْفِيفًا ، وَالْكَسْرَ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وَيَصِحُ النَّصْبُ فِي جَوَابِهِمَا<sup>(٤)</sup> عِنْدَ الْكُوفَيْنِ تَمْسِكًا بِقِرَاءَةِ حَفْضِ

(١) من قبائل العرب، وهم بنو عقيل بن كعب، كانت مساكنهم في البحرين، ثم ملكوا الكوفة والجزيرة والموصل دهراً.

(٢) أي يَعْلَلُ وَلَعْلَ. وتقول: لَعْلَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَائِمٌ، وَلَعْلَ أَبِي حَفْضِ ذَاهِبٍ. وذكر المرادي هذا في الجنى الداني/٥٨٢ ورأى أنه مراجعة أصل مرفوض، وذكر كلام الجزولي قال: «وقد جرّوا بـ«العل» منبهة على الأصل». وهو عند المرادي أن أصل كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجر.

وروى الجر بها عن العرب أبو زيد، والفراء، والأخفش، وغيرهم من الأئمة، وأنكر هذا الفارسي. وذكروا للجر بها شواهد منها:

لَعْلَ اللَّهِ يَمْكُنْنِي عَلَيْهَا جَهَارًا مِنْ زَهِيرٍ أَوْ أَسِيدٍ

وقوله:

لَعْلَ اللَّهِ فَضَلَّكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمْكُمْ شَرِيمٍ

وانظر شرح الكافية الشافية/٧٨٣، ورصف المباني/٣٧٤، وهمع الهوامع ٢٠٧/٤، وأوضح المسالك ١١٨/٢، واللامات/١٤٧ - ١٤٨.

(٣) أي عقيل، وانظر شرح الأشموني/٤٥٣١، ورصف المباني/٣٧٤، وهمع الهوامع ٢٠٧/٤، وشرح الكافية الشافية/٧٨٣، وأوضح المسالك ١١٩/٢.

فيجوز في لامهما الثانية الفتح، والكسر على أصل التقاء الساكنين أي: لَعْلَ، عَلَّ، لَعْلُ عَلْلُ، فاللام الأولى ساكنة في الأصل فهي مدغمة في الثانية، والثانية ساكنة أيضاً لأن أصل المبني أن يكون بناءً على السكون، وانظر حاشية الشمني ٣٠٦/١.

(٤) سقط قوله: «جوابهما» من م ٣/٧١أ، وم ٥/٤٠أ، ويصبح النص فيهما: «ويصح النصب عند الكوفيين» قوله: جوابهما: أي عَلَّ وَلَعْلَ.

وانظر مثل هذا عند الفراء في معاني القرآن ٩/٣، ٢٣٥، وفي البحر ٤٦٥/٧ «وَأَمَّا النَّصْبُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي جَوَابِ التَّرجِي فَشَيْءٌ أَجَازَهُ الْكُوفَيْنُ، وَمَنْعَهُ الْبَصَرِيُّونَ...».

وفي الكشاف ٤/٤٥ جعل النصب بعد الترجي حملًا له على التعمي. ومثل هذا عند ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح/١٥٠.

﴿لَعَلِّي أَتَلْعَجُ الْأَسْبَدَ \* أَسْبَدَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ﴾<sup>(١)</sup> بالنصب،

(١) الآيات: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَاكُنْ أَبْنَ لِي صَرِحًا لَعَلِّي أَتَلْعَجُ الْأَسْبَدَ \* أَسْبَدَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ إِلَى إِلَهٌ مُوسَى وَإِلَى لَاطِنَهُ كَنْذِبًا وَكَنْذِلَكَ زُنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّيِّلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابِ﴾ سورة غافر ٤٠ / ٣٦ - ٣٧.

قرأ الأعرج وأبو حبيبة وزيد بن علي والزغفراني وابن مقسم وعيسي بن عمر والسلمي وحفظ عن عاصم ﴿فَأَطْلَعَ﴾ بالنصب، وذلك على جواب الترجي في الآية السابقة ﴿لَعَلِّي أَتَلْعَجُ الْأَسْبَدَ﴾. وذلك من إنزال الترجي منزلة التمني، وهو رأي الكوفيين. وأما البصريون فهو عندهم جواب للأمر «ابن».

وقرأ بقية السبعة وأبو بكر عن عاصم ﴿فَأَطْلَعَ﴾ بالرفع، عطفاً على «أَتَلْعَجُ». وانظر المراجع التالية:

البحر ٤٦٥/٧، الإتحاف ٣٧٩، التيسير ١٩١، الطبرى ٤٣/٢٤، السبعة ٥٧٠، القرطبي ١٥/١٥، معانى الزجاج ٣٧٥/٤، المحرر ٤٤/١٣، حجة القراءات ٦٣١، معانى الفراء ٩/٣، الحجة لابن خالويه ٣١٥، شرح الشاطبية ٢٨٠، النشر ٣٦٥/٢، الكشاف ٥٤/٣، الكشف عن وجوه القراءات ٢٤٦/٢، مجتمع البيان ١٩٩/٢٣، العكبرى ١١٢٠، التبيان ٧٧/٩، الرازى ٦٨/٢٧، فتح القدير ٤٤٩/٤، إعراب النحاس ١١/٣، العنوان ١٦٧، المكرر ١١٦، الكافي ١٦٦، إرشاد المبتدى ٥٣٦، المبسوط ٣٩٠، أوضح المسالك ١٨١/٣، شرح ابن عقيل ٢٠٤، ٢٢٥/١، شرح الأشموني ٣٠٧/٢، البيان ٣٣١/٢، شرح المفصل ٨/٨، شرح اللمع ٣٥٦، التوطئة ١٣٨، التبصرة ٦٦٣، قطر الندى ١٠٠، شرح التصريح ٢٤٣/٢، الجنى الدانى ٧٤، ٥٨١، حاشية الجمل ١٥/٤ - ١٦، حاشية الشهاب ٣٧٢/٧، شواهد شرح الشافية ١٢٩/١ - ٣٠، إيضاح الوقف والابتداء ١٣٧، غرائب القرآن ٣٧/٢٤، التذكرة في القراءات الشمان ٥٣٤/٢، إعراب القراءات السبع وعللها ٢٧٠/٢ - ٢٧١. وكتابي: «معجم القراءات».

وانظر أيضاً هذا الكتاب - معنى الليب - الباب الرابع «أقسام العطف» فقد ناقش مذهب الكوفيين، وخرج القراءة على غير ما ذهبوا إليه، ورد مذهبهم، ويأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى، وفي شواهد التوضيح والتصحیح ١٥٠ «إنها [لعل] مثل «ليت» في اقتضائهما جواباً منصوباً، وهو مما خفي على أكثر النحوين».

(١) قوله:

عَلَّ صِرُوفُ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا  
يُذَلِّلُنَا اللَّمَّةُ مِنْ لَمَّاتِهَا  
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

(١) هذه آيات مجهولة القائل، أنشدها الفراء عن بعض العرب، ولم يصرّح بقائلها، وذكر معها يتاً رابعاً وهو:

### وتنقع الغلة من غلاتها.

وفي هذه الآيات روایات:

- عَلَّ صِرُوفٌ: بنصبه، وعَلَّ مِنْ أخواتِ «إِنْ». - عَلَّ صِرُوفٌ: بجره، وهو هنا حرف جر. تُذَلِّلُنَا: جاء أيضاً بالياء: يُذَلِّلُنَا، ويُدَلِّلُنَا.  
فَتَسْتَرِيحٌ: أو تَسْتَرِيحٌ.

وصِرُوفُ الدَّهْرِ: حوادثه ونواتيه، وهو جمع صِرُوفٍ كفُلْسٍ. وَالدُّولَةُ: بضم الدال وفتحها، والانتقال من حال الشدة إلى الرخاء، ومن البوس إلى الغبطة.  
وَفَرَقٌ بعضاهم بين الضم والفتح، فَخَصَّ الفتح بالحرب، وأنها غلبة إحدى الطائفتين على الأخرى، وأما بالضم فهو خاص بالمال.

يُذَلِّلُنَا: الضمير لجماعة الإناث، وهو راجع إلى صِرُوفُ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا، وبالياء جاء في المخطوطات التي بين يديّ.

اللَّمَّةُ: بفتح اللام. الشدة ، وضمير «لماتها» للصِرُوفِ. زَفَرَاتِهَا: جمع زَفَرَة، بسكون الفاء، وهي تردد النَّفْسُ في الجوف حتى تتفسخ الصَّلْوَعُ، وكان يجب فتح الفاء لأنَّه اسم مثل ضربة وضربيات، ولكن شُكِّنَ للضرورة.

والشاهد في الآيات أنه يجوز نصب جواب «علٰ» بعد الفاء عند الكوفيين، وقد نصب الفعل هنا «فَتَسْتَرِيحٌ».

وانظر الشاهد في معاني الفراء، ٩/٢٣٥، وشرح البغدادي ٣٨٤/٣، والجني الداني ٥٨٤، والإنصاف ٢٢٠، واللامات ١٤٦، والخصائص ٣١٦/١، وشرح شواهد الشافية ١٢٩/٤، وشرح السيوطي ٤٥٤/١، وشرح المفصل ٢٩/٥، واللسان والتاج/المم، علل.

وسيأتي البحث في<sup>(١)</sup> ذلك<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن مالك في شرح العمدة<sup>(٣)</sup> أن الفعل قد يُجزم بعد<sup>(٤)</sup> «العل» عند سقوط الفاء، وأنشد<sup>(٥)</sup> :

لعل التفاتاً منك نحوبي مُقدَّرٌ  
يَمِلِّنْ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقَسَّاوَةِ لِلرُّحْمِ  
وهو غريب<sup>(٧)</sup>.

\* \* \*

(١) في الباب الرابع «أقسام العطف».

(٢) في م/٥٤٠ ب زيادة «إن شاء الله تعالى».

(٣) هي مقدمة في النحو مقدار كراسة سماها «عمدة الحافظ وعدة اللافظ» ووضع عليها شرحاً. انظر شرح البغدادي ٣٨٩/٣، ومقدمة التسهيل ٢٢/٢.

(٤) في طبعة الشيخ محمد محبي الدين: «قد يجزم بـ«العل»، وأشار إلى الخلاف.

(٥) أي شاهداً على الجزم.

(٦) البيت مجهول القائل، وفيه رواية أخرى، فقد أنسده ناظر الجيش في شرح التسهيل على ما يلي:

لعل التفاتاً منك نحوبي مُيسَّرٌ  
يَمِلِّنْ مِنَكَ بَعْدِ الْعَشْرِ نحوبي لِلثِّسِيرِ

وقال: إنه غريب. أي لا يُعرف لغير ابن مالك.

والرُّحْم: الرحمة. والشاهد في البيت جزم «يَمِلِّنْ» لأنه جواب «لعل» بعد سقوط الفاء، ونص ابن مالك في جواز المضارع من شرح العمدة «وَقَلَّ مِنْ يَذَكُرُ لِلتَّرْجِي جواباً مَنْصُوباً مَعَ الْفَاءِ، وَمَجْزُومَاً دُونَ الْفَاءِ، وَيَشَهِدُ لِلْجَزْمِ قَوْلُ الشَّاعِرِ: لِلْتَّفَاتَاتَ...». وانظر البيت في شرح السيوطي ١/٤٥٤، ٣٨٨/٣.

(٧) على أن هذا الغريب ذكر مثله الرضي في شرح الكافية ٢/٢٦٥، قال: «اعلم أن كل ما يجap بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصح أن يجap بمضارع مجزوم إلا النفي، لأن غير النفي منها طلب، والنفي خبر محض، والطلب أظهر في تضمين معنى الشرط إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر»، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣/٩٦.

## ٥٤ - عند

عند: اسم للحضور<sup>(١)</sup> الحسني<sup>(٢)</sup>، نحو «فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًا عِنْدَهُ»<sup>(٣)</sup>، والمعنوي<sup>(٤)</sup>، نحو: «قَالَ الَّذِي عِنْدُهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَبِ»<sup>(٥)</sup>، وللقرب<sup>(٦)</sup> كذلك نحو<sup>(٧)</sup>: «عِنْدَ سِدْرَةِ الْمَنْتَهَى \* عِنْدَهَا جَهَنَّمُ الْمَأْوَى»<sup>(٨)</sup>، ونحو: «وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَيْمَانَ الْمُصْطَفَينَ الْأَخْيَارِ»<sup>(٩)</sup>.

(١) أي لمكان الحضور. وفي المقتضب ٥١/١ «ومعناها الحضرة نحو قوله: زيد عندك» وانظر التسهيل/٩٧، وشرح التسهيل ٥٣١/١، وهمع الهوامع ١٦٤/٣.

(٢) أي: الذي يدرك بالحسن.

(٣) الآية: «قَالَ الَّذِي عِنْدُهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَبِ أَنَّا إِلَيْكَ بِهِ، قَبْلَ أَنْ يَرَتَهُ إِلَيْكَ طَرْفَكَ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَتَلوَنِي أَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي عَنِّي كَرِيمٌ»<sup>(١)</sup> سورة النمل ٤٠/٢٧.

واستقرار عرش بلقيس عند سيدنا سليمان مدرك بحسنة البصر.

(٤) أي: لمكان الحضور المعنوي.

(٥) أول آية سورة النمل المتقدمة.

وحضور العلم من الكتاب عند من قال ذلك القول أمر معنوي، يدرك بالعقل، وليس أمراً حسياً ملموساً يدرك بحسنة ما، وانظر شرح التسهيل ٥٣١/١، والمقتضب ٥١/١.

(٦) أي: ويدل على المكان القريب، وهو نوعان: حسني ومعنى على النسق الذي تقدم في الحضور. وانظر التسهيل/٩٧: «وعند للحضور أو للقرب»، وانظر التهذيب/عند.

(٧) ليس في م ٤٦، وأثبتت في المخطوطات والمطبوع.

(٨) الآيات: «وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزَلَةً أُخْرَى \* عِنْدَ سِدْرَةِ الْمَنْتَهَى \* عِنْدَهَا جَهَنَّمُ الْمَأْوَى...»<sup>(٢)</sup>. سورة النجم ١٣/٥٣.

وعند في الآيتين تدل على القرب الحسني، فهو قرب المكان المشاهد.

(٩) سورة ص ٤٧/٣٨.

وفي الآية مثال للقرب المعنوي، إذ المراد به علو القدر والمكانة، فليس في هذا السياق مجال للقرب الحسني، لأن ذلك مستحيل بالنسبة لله تعالى فهو في كل مكان، وليس في مكان مخصوص.

وَكَسْرُ فَائِهَا<sup>(١)</sup> أَكْثُرُ مِنْ ضَمَّهَا وَفَتْحَهَا. وَلَا تَقْعُ إِلَّا ظَرْفًا، أَوْ مَجْرُورَةً<sup>(٢)</sup>  
بِمِنْ<sup>(٣)</sup>، وَقُولُ الْعَامَة<sup>(٤)</sup> «ذَهَبْتُ إِلَى عِنْدِهِ» لِحَنْ، وَقُولُ بَعْضِ الْمُؤَلِّفِينَ: <sup>(٥)</sup>

**كُلُّ عِنْدِ لَكَ عِنْدِي لَا يُسَاوِي نِصْفَ عِنْدِ**

(١) وهي العين، والكسر هو الأصل، وانظر الهمع ١٦٥/٣، وحکى يعقوب ابن السکیت في إصلاح المنطق تثليث العين، وفي التسهيل ٩٧: «ربما فتحت عينها أو ضمت». وكلامه هذا يشعر بالقلة. وفي شرح التسهيل ٥٣١/١: «وربما فتحت عينها أو ضمت، والمشهور كسرها، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمها، ففي عينها ثلاثة لغات: عند وعند عند»، وانظر التاج والمصباح.

(٢) نحو: جئت من عند زيد، وانظر الهمع ١٦٤/٣. وهو آتیناه رحمة من عندنا <sup>﴿آتیناه رحمة من عندنا﴾</sup> سورة الكهف / .٦٥

وذكر الشيخ عضيمة في كتابه: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» أنها مجرّبة بمن في كتاب الله في أربعة وثلاثين موضعًا. انظر ٦٨٦/٩.

(٣) في م ٤٠ ب «المن».

(٤) في درة الغواص للحريري ص ٢٥ قوله: «ويقولون: ذهبت إلى عنده فيخطعون فيه، لأن «عند» لا يدخل عليه من أدوات الجر إلا «من» وحدها، ولا يقع في تصاريف الكلام مجريراً إلا بها، كما قال سبحانه «كُلُّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» وإنما خصّت مِنْ بذلك لأنها أم حروف الجر، ولأم كُلُّ باب اختصاص تمتاز به، وتفرد به...»، وانظر حاشية الدمامي ٣٠٧، والمقتضب ٤٠٣، والتاج والمصباح / عند. وفي المقرب ١٥١/١ «...إِلَّا أَنْ «عِنْد» و«عِنْ» قد يدخل عليهما «مِنْ» ولا تصرف بأكثر من ذلك»..

(٥) البيت مجهول القائل، والمولد هو من لا يصح الاستشهاد بكلامه، ومن جاء بعد عصر المتنين، وأولهم بشار وأبو نواس.. كذا عند البغدادي.

وقد أنسد الحريري هذا البيت في دُرَّة الغواص، وأنحذه عنه المصنّف، وقال الحريري بعد إنشاده: «إِنَّهُ مِنْ ضَرُورَاتِ الشِّعْرِ، كَمَا أَجْرَى بَعْضُهُمْ لِيَتْ وَسُوفَ، وَهُمَا حِرْفَانٌ، مَجْرِيَ الْأَسْمَاءِ الْمُمْكِنَةِ فَأَعْرَبَهُمَا فِي قُولِهِ:

لِيَتْ شِعْرِي وَأَيْنَ مَنِي لِيَتْ إِنْ لَيْتَأْ وَإِنْ سُوفَأْ عَنَاءُ

= ونقل البغدادي نَصَّ الحريري هذا، ثم قال:

قال الحريري<sup>(١)</sup> : «لحن<sup>(٢)</sup>» ، وليس كذلك<sup>(٣)</sup> ؛ بل<sup>(٤)</sup> كلّ كلمة ذُكِرت مُرادًا بها لفظُها فسائغٌ أن تتصَرَّفَ تَصَرُّفَ الأسماء<sup>(٥)</sup> . وأن تُعرَبْ<sup>(٦)</sup> ، ويُحَكَى<sup>(٧)</sup> أصلُها.

\* \* \*

= «وهو ليس من الضرورة في شيء، فإن كُلَّ كلمة أُريد بها لفظُها تُعرَبْ وتحكى، ويجوز فيها الصرف وعدمه، باعتبار اللفظ والكلمة قياساً مطراً...». قوله: كُلُّ عندي لك عندى... عند الأول والثالث يراد به المقدار، أي: كل مقدار ثابت لك عندى لا يساوي نصف مقدار، والمراد أنه لا يساوي شيئاً. والمراد من ذلك أنه لا مقدار لك عندى. وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٨٩/٣، ودُرَرُ الغواص ٢٥، والتاج/عند.

(١) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري، صاحب المقامات المشهورة، ولد سنة ٤٤٦ هـ، وتوفي سنة ٥١١ بالبصرة، وقيل غير ذلك، والحريري نسبة إلى الحرير لعمله أو يبعه، وله درة الغواص، والملحة وشرحها، وديوان شعر، انظر بغية الوعاة ٢٥٧/٢.

(٢) نقلت قول الحريري، وقد ذهب إلى أنه ضرورة. قوله: لحن، لجره بغير «من».

(٣) أي: ليس بلحن لأن «عند» قُصد لفظُها.

(٤) في ٧١/٣ ب «لأن كلّ كلمة أُريد بها...».

(٥) وإن كان أصلها لا يتصرف.

(٦) أي تقع مبتدأ، ومضافاً إليه، وغير ذلك.

(٧) مثال ذلك «من» فتقول «من» بسكون النون حكاية لأصلها، وتقول «من» بتضييف الحرف الثاني ويكون معرباً.

(٨) أي: أو يحكى...

قوله: يحكى أصلها. أي من البناء.

## تنبيهان

**الأول:** قولنا: «عند<sup>(١)</sup>» اسم للحضور موافق لعبارة<sup>(٢)</sup> ابن مالك، والصواب<sup>(٣)</sup> اسم لمكان الحضور؛ فإنها ظرف لا مصدر، وتأتي<sup>(٤)</sup> أيضاً لزمانه<sup>(٥)</sup> ، نحو: **«الصبر عند الصدمة الأولى»**، وجئتك عند طلوع الشمس.

(١) «عند» سقط من م ٢٧/٢٠.

(٢) انظر التسهيل/٩٧.

(٣) أي: كلام ابن مالك ليس بالصواب، أو هو غير تام، وتعقب الدماميني ابن هشام على هذا فقال في ص/٣٠٧: «وغایة ما فعله ابن مالك - رحمه الله - حذف المضاف لقرينة، وهو جائز بالإجماع والكتاب والنسبة [كذا وصوابه الشّتّة]، وكلام العرب مما يشهد لذلك، فأي خطأ ارتكبه حتى يقال: الصواب خلافه؟! فإن قلت: ما القرىنة؟ قلت: كونه عَدَّ هذه الكلمة من الظروف المكانية، وجعلها منها، وإنما يكون منها إذا كان مدلولها مكاناً لا مصدرأ».

وتقىء هذا النص عند الشمني منقولاً عن الدماميني: «ثم موافقة ابن مالك في الخطأ لا يكون عذرًا له في ارتكابه».

وقد نقل هذا عن الدماميني، ولم أجده في النسخة التي بين يديّ. ووُجِدَتْ هذه التكلمة أيضاً في حاشية الأمير ١٣٥/١ منقولة عن حاشية الدماميني.

(٤) أي: عند.

(٥) أي لزمان الحضور. وانظر الهمع ١٦٤/٣ وفي الناج: «وهي ظرف في المكان والزمان، بحسب ما تضاف إليه فإن أضيفت إلى لمكان كانت ظرف مكان...، وإن أضيفت إلى الزمان فكذلك...».

(٦) نص الحديث في رياض الصالحين ٢٥: «عن أنسٍ رضي الله عنه قال: مَرَّ النبي ﷺ على امرأة تبكي عند قبر فقال: «اتقي الله واصبري» قالت: إلينك عنِّي، لأنك لم تُصب بمصيتي، ولم تعرِفْه، فقيل لها: إنه النبي صلَّى الله عليه وسلم. فأتت بباب النبي ﷺ، فلم تجد عنده بوابين، فقالت: لم أعرفك، فقال: إنما الصَّبَر عند الصَّدْمَةِ الأولى» متفق عليه، وفي رواية لمسلم: «تبكي على صبي لها». انتهى نص الرياض.

الثاني<sup>(١)</sup>: تُعاقِبُ «عند» كلمتان: «لَدِي<sup>(٢)</sup>» مطلقاً<sup>(٣)</sup>، نحو: «لَدِيَ الْحَنَاجِرِ»<sup>(٤)</sup>، «لَدَا الْبَابِ»<sup>(٥)</sup>، «ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ تُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُوْنَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْصِمُونَ»<sup>(٦)</sup>. و«لَدُنْ»<sup>(٧)</sup> إذا كان المحل محل ابتداء غاية، نحو<sup>(٨)</sup> «جَئْتُ مِنْ لَدُنْهُ»، وقد

= وقد أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، «باب الصبر عند الصدمة الأولى» ١٧١/٣. ومسلم أيضاً في كتاب الجنائز «باب في الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى» ٦٣٧/٢ وقد جاء في رواية البخاري «الصبر...» بدون «إنما» ومثله في رواية لمسلم، وذكره البخاري في «باب زيارة القبور» أيضاً ١٤٨/٣، وأبو داود في كتاب الجنائز ١٩٢/٣.

ومن روایات الحديث: تبكي عند قبره، وتبكى على صبي.

والمراد من نص الحديث أن «عند» للدلالة على الزمان، أي: عند زمان وقوع الصدمة الأولى، وليس المراد منها المكان.

(١) أي: التنبية الثاني.

(٢) إحداهما: لَدِي، وانظر الهمع ١٦٥/٣.

(٣) أي سواء كان المحل محل ابتداء غاية أو لم يكن كذلك.

(٤) الآية: «وَأَنْزَرْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذْ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِيمٌ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَيْثُ وَلَا شَفِيعٌ يُطْعَعُ» سورة غافر ١٨/٤٠.

(٥) الآية: «وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَيْصَمَهُ مِنْ دُبُرِ وَأَفْيَا سِيدَهَا لَدَا الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابُ أَلِيمٍ» سورة يوسف ٢٥/١٢.

(٦) أول الآية: «ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ تُوحِيهِ إِلَيْكَ...» سورة آل عمران ٤٤/٣.

(٧) وهي الكلمة الثانية مما تُعاقب فيه «عند». وانظر المقتضب ٥١/١ و٤٠/٤.

(٨) النص في حاشية الدمامي ٣٠٨ «نحو: خرجت من عنده، ومن لدنه» وفي م ٤٦١ أ «جئت من عنده».

وفي م ٢٧/٢ سقط «من لدنه» وثبتت على هامشه.

اجتمعنا<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿إِذَا لَيْلَتُهُ رَحْمَةٌ مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَمَنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾<sup>(٢)</sup>. ولو جيء بـ«عند» فيهما أو بـ«الدن» لصَحَّ، ولكن تُرِك<sup>(٣)</sup> دفعاً للتكرار، إنما حَسُنَ تكرار «الدى» في ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> لتباعد ما بينهما، ولا تصلح «الدُّنْ»<sup>(٥)</sup> هنا؛ لأنَّه ليس محل ابتداء<sup>(٦)</sup>.

ويفترقن<sup>(٧)</sup> من وجه ثان<sup>(٨)</sup>، وهو أن «الدُّنْ» لا تكون إلا فضلة<sup>(٩)</sup>، بخلافهما<sup>(١٠)</sup>؛ بدليل: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَبٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ﴾<sup>(١١)</sup> ﴿وَعِنْدَنَا كِتَبٌ حَفِظُ﴾<sup>(١٢)</sup>.

(١) في م/٤٠ بـ«اجتمعا». أي: عند ولدن.

(٢) الآية: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا إِذَا لَيْلَتُهُ رَحْمَةٌ مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَمَنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ سورة الكهف .٦٥/١٨

(٣) أي ترك المجيء بعد مكرراً مرتين، أو لدن مكرراً مرتين.

(٤) تقدمت وهي في آل عمران ٤٤/٣.

(٥) أي في آية آل عمران المتقدمة. وفي م/٧١ بـ«ههنا».

(٦) ولدن: لا تدخل إلا في محل ابتداء غاية للزمان أو المكان. شرح الكافية ١٢٣/٢.  
أي: عند، ولدى، ولدن.

(٧) تقدم الوجه الأول وهو أن «عند» لمكان الحضور، ولدى، تعاقبها مطلقاً، وأن «الدُّنْ» تعاقب «عند» إذا كان محل ابتداء غاية، والوجه الثاني من الخلاف ما ذكره المصنف هنا، وهو كون «الدُّنْ» فضلة.

(٩) أي: فلا تقع إلا في محل نصب على المفعولية، أو مجرورة بمن.

(١٠) أي: بخلاف عند ولدى، فإنهما يقعان فضلة، نحو: جلست عندك ولديك، وقد يقعان عُمدةً وذلك كما ذكر في الآيتين الآتتين.

(١١) الآية: ﴿وَلَا تُكَلِّفْ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَبٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُرَّ لَا يَظْلَمُونَ﴾ سورة المؤمنين .٦٢/٢٣

(١٢) الآية: ﴿فَقَدْ عَمِّنَا مَا نَقْصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كِتَبٌ حَفِظُ﴾ سورة ق ٤/٥٠

الظرف في الآيتين السابقتين: لدينا وعندنا وقع خبراً للمبتدأ، أو متعلقاً بالخبر فهو عمد، وقد قام الظرف مقام الخبر المحذوف فله حكمه، وانظر الدمامي/٨ .٣٠٨

وثالث<sup>(١)</sup> : وهو أن جَرَّها<sup>(٢)</sup> بِمِنْ أَكْثَر<sup>(٣)</sup> من نصبها، حتى إنها لم تجئ في التنزيل منصوبة، وجَرُّ «عند» كثير، وجَرُّ «لدى» ممتنع<sup>(٤)</sup>.

ورابع<sup>(٥)</sup> : وهو أنهما<sup>(٦)</sup> معربان<sup>(٧)</sup> ، وهي مبنية<sup>(٨)</sup> في لغة الأكثرين.

وخامس<sup>(٩)</sup> : وهو أنها<sup>(١٠)</sup> قد تضاف<sup>(١١)</sup> للجملة، كقوله:<sup>(١٢)</sup>

[صَرِيعُ غَوَانِ رَاقِهْنَ وَرُقْنَهُ]      لَدْنُ شَبَّ حَتَى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

(١) وفرق ثالث بين عند، ولدى، ولدن.

(٢) جَرُّ «لَدْنٍ».

(٣) وقد جاءت مجرورة في القرآن في ثمانية عشر موضعًا.

(٤) في الهمع ١٦٥/٣ «...أَحَدُهَا أَنَّهَا لَا تَجِدُ أَصْلًا».

(٥) الفرق الرابع بين الظروف الثلاثة.

(٦) أي: عند، ولدى.

(٧) وذهب ابن الحاجب إلى بناء «الدى» لأنها عنده اسم غير متمكن.

(٨) أي: لَدْنٌ. وقد ذكروا أنها تكون مُعْرِبةً في لغة قَيْسٍ.

قال السيوطي في الهمع ٢١٦/٣ «إِعْرَابُ لَدْنٍ لِغَةُ قِيسِيَّةٍ، تَشَبِّهُ بِعِنْدٍ، وَبِهِ قَرَأَ عَاصِمٌ «بَأْسًا مِنْ لَدْنِي» الْكَهْفُ/٢.

بالجر وإشمام الدال الساكنة الضم، والأصل من لَدْنَه، بضم الدال» وانظر أوضح المسالك ٢/٢٠٧، وشرح الأشموني ٥١٨/١، وشرح الكافية ١٢٣/٢، وشرح ابن عقيل ٥٣٢/١ - ٥٣٣/٢.

(٩) أي وفرق خامس بين عند ولدى ولدن.

(١٠) أي «لَدْنٍ».

(١١) في الهمع ٢١٨/٣ منع ابن الدهان إضافة «لَدْنٍ» إلى الجملة.

وفي شرح التسهيل ٥٣٣/١: «وَلَا يُضَافُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَمْكَنَةِ إِلَى الْجَمْلَةِ إِلَّا حِيثُ وَلَدْنٌ، وَمِنْعُ ابْنِ الدَّهَانِ كَوْنُ «لَدْنٍ» تَضَافِ إِلَى جَمْلَةٍ، وَقَدْرُ مَعِ الْفَعْلِ «أَنْ»، لِتَكُونَ الإِضَافَةُ إِلَى الْمَصْدَرِ، وَهُوَ مُفْرَدٌ، وَيُبَطَّلُ قَوْلُهُ إِضَافَتِهِ إِلَى الْجَمْلَةِ الْأَسْمَيَّةِ كَقَوْلِهِ:

وَتَذَكَّرُ نُعْمَاهُ لَدْنُ أَنْتَ يَافِعٌ      إِلَى أَنْتَ ذُو فَؤَدَيْنِ أَبِيضُ كَالْسَرِّ

وفي البيت بحث».

(١٢) قائله القطامي عمر بن شَيْعَمُ التَّغْلِيَّيُّ، وَصَدِرَ الْبَيْتُ مَا وَضَعَتْهُ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ، وَجَاءَ فِي م ٢٧/٢ مذكوراً بِتَامَّه.

و السادس<sup>(١)</sup> : وهو أنها<sup>(٢)</sup> قد لا تضاف ، وذلك أنهم حكوا في «غُدوة» الواقعة<sup>(٣)</sup>  
بعدها الجر<sup>(٤)</sup> بالإضافة ، والنصب<sup>(٥)</sup> على التمييز ،

= والصريح: المطروح على الأرض، أي: أُصيب من حُبِّهنَ حتى لا حراك به. الغواني: جمع غانية، وهي  
التي استغفت بجمالها عن الزينة.

راق: أَعْجَبَ، أي: أَعْجَبَهُنَ لِحُمْلَاهُ وشَابَاهُ، وَأَعْجَبَهُنَ لِحُسْنَهُنَ، لَدُنْ شَبَّ أَيْ مِنْ أَوْلَ زَمَانٍ شَابَاهُ  
إِلَى وَقْتٍ شَبَيهٍ.

الذوائب: الضفائر من الشعر ومفرده ذؤابة.

والشاهد في البيت مجيء «لَدُنْ» مضافة إلى جملة.

وذهب الرضي إلى أن «لَدُنْ» إذا أضيفت إلى جملة تمضحت للزمان. انظر شرح الكافية ١٢٣/٢ .

والقطامي لُقب صريح الغواني بهذا البيت، وشُيئِمْ: مصغر أشيم، وهو الذي به شامة.

والقطامي: منقول من اسم الصقر، وهو بفتح القاف وضمها.

وكان هذا الشاعر نصرانياً فأسلم، وهو ابن أخت الأخطل الشاعر المشهور، وذكره الجمحي في  
الطبقة الثانية من شعراء الإسلام.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٩١/٣ ، والهمع ٢١٨/٣ ، وشرح السيوطي ٤٥٥/١ ، والخرانة ١/  
٣٩٣ ، ١٨٨/٣ .

(١) الفرق السادس بين عند، ولدى، ولدُنْ.

(٢) أي «لَدُنْ»، وفي م٥٠٤ بـ «أنهما». وهو تحريف.

(٣) في نحو: «لَدُنْ غُدوة».

(٤) أي: لَدُنْ غُدوة، ومتنه أبو حيان: انظر الهمع ٢١٩/٣ .

(٥) أي: لَدُنْ غُدوة.

وغدوة: تمييز «لَدُنْ» نفسها، لأنها اسم لبداية زمن مبهم، فازيل ذلك الإبهام بذكر «غدوة» ولدن:  
على هذا مقطوعة من بالإضافة. وذهب الرضي إلى أن النصب على شبه التمييز. أو التشبيه بالفعل.  
انظر شرح الكافية ١٣٤/٢ .

وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب، وأوجبه أبو حيان.

قال السيوطي في الهمع ٢١٩/٣ «وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب، وأوجبه أبو حيان،  
ومنع الجر، لأن غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر، فليس من باب العطف على الموضع، قال:  
ولا يلزم من ذلك أن يكون «لَدُنْ» انتصب بعدها ظرف غير «غدوة»، وهو غير محفوظ إلا فيها، لأنه =

والرفع<sup>(١)</sup> بإضمار «كان» تامة.

ثم أعلم أن «عند» أمكن<sup>(٢)</sup> من «لدى» من وجهين:

أحدهما: أنها تكون ظرفاً للأعيان<sup>(٣)</sup> والمعاني<sup>(٤)</sup> ، تقول: «هذا القول عندي صواب»، وعند فلان علّم به<sup>(٥)</sup> ، ويترتب ذلك<sup>(٦)</sup> في «لدى» ، ذكره ابن الشجري في أمالية<sup>(٧)</sup> ، وميرمان<sup>(٨)</sup> في حواشيه.

= يجوز في الثاني ما لا يجوز في الأوائل، وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية ساقطة من التسهيل».

وانظر شرح الكافية الشافية/٩٨٢: «وكلوهم لدن غدوة بالنصب، وقياسه الجر...». وانظر شرح ابن عقيل ١/٥٣٤، وحاشية الدمامي ١/٣٠٩، والأمير ١/١٣٦.

(١) ذكر هذا الكوفيون وانظر شرح التسهيل ١/٥٣٤، والهمع ٣/٢١٩.

ومثال الرفع: أنا يابك من لدُنْ غدوة. أي: من لدُنْ أَنْ كانت غدوة.

(٢) في الدمامي ٩/٣٠٩: «أي لها مُكْتَةٌ في التصرف أكثر من لدى، فتسعمل في كل موضع تقع فيه لدى، ولا تستعمل لدى في كل موضع تقع فيه عند».

(٣) نحو: زيد عندي، وأحمد عندك.

(٤) ومثاله ما ذكره المصنف.

(٥) سقط «به» من م ٣/٢٧٣ و م ٤٠ / ٥٠ بـ، وهو غير مثبت في متن حاشية الدمامي ص ٩/٣٠٩، وأثبتت في بقية المخطوطات والمطبوع، والفرق في المعنى بين إثباتها وحذفها ظاهر.

(٦) فلا تكون «لدى» ظرفاً للأعيان فلا تقول: زيد لدَيْ. كما في الدمامي ص ٩/٣٠٩.

وفي همع الهوامع ٣/٦٥ «الثاني: أن عند تكون ظرفاً للأعيان والمعاني و«لدى» لا تكون ظرفاً للمعنى بل للأعيان خاصة يقال: عندي هذا القول صواب ولا يجوز لدى...» انظر هذين التقليدين وتأتى!

(٧) ونص ابن الشجري في الأمالى ١/٢٢٤: «ومن الفرق بينها وبينهما أنك تقول: هذا القول عندي صواب، ولا تقول: هو لدى صواب، وكذلك لا تقول: قولك لدَنِي صواب...». وقد نقل السيوطي نص ابن الشجري في الهمع ٣/٦٥، والأشموني في شرحه ١/٥١٨.

(٨) هو أبو بكر محمد بن علي المعروف بميرمان، أخذ عن المبرد والزجاج وأخذ عنه الفارسي والسيرافي، وكان لا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمائة دينار. وقالوا فيه: إنه كان ساقط المروءة =

والثاني<sup>(١)</sup> : أنك تقول : «عندِي مالٌ» وإن كان غائباً، ولا تقول : «لديّ مالٌ» إلا إذا كان حاضراً، قاله الحريري<sup>(٢)</sup> ، وأبو هلال<sup>(٣)</sup> العسكري، وابن الشجري<sup>(٤)</sup> . وزعم المعرّي أنه لا فرق<sup>(٥)</sup> بين «الدى» و «عند». وقولُ غيره أولى<sup>(٦)</sup> . وقد أغناني هذا البحث عن عَقْدَ فَضْلٍ لـ «الدُّن» ولـ «الدى» في باب اللام.

\* \* \*

---

سخيفاً، وكان يرمي الناس بالتوى. توفي سنة ٣٤٥ وله شرح كتاب سيبويه، ولم يتمه، وشرح شواهده، وشرح كتاب الأخفش، وله غيرها. انظر بغية الوعاة ١٧٥/١ - ١٧٧.

(١) الثاني من الفرق بين عند ولدى.

وقد أخذ هذا المصنف من أمالى ابن الشجري أيضاً، وتَصُّ حديثه هنا لا يشعر بذلك. انظر الأمالى ٢٢٤/١، وهمع الهوامع ١٦٥/٣.

(٢) دُرَةُ الغواص/٢٥.

(٣) هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، كان موصوفاً بالعلم والفقه، وغلب عليه الأدب والشعر، وله من التصانيف كتاب صناعتي النظم والنشر، وجمهرة الأمثال، وشرح الحماسة، وغيرها، مات سنة ٣٩٥هـ، انظر بغية الوعاة ٥٠٦/١ - ٥٠٧.

(٤) المثبت عند ابن الشجري منقول عن أبي هلال العسكري، انظر الأمالى ٣٤١/١.

(٥) نص المعرّي في أمالى الشجري: ٣٤٢/١ «وأجاز أبو العلاء المعرّي أن يقال: لَدُنِي مالٌ، غائباً كان أو حاضراً، ومنع أن يكون بين عند ولَدُن فرق في جميع أحوالها. وقول أبي هلال ثابت، وقد قاله غيره...». وقد كان على ابن هشام أن يشير إلى هذا النقل.

(٦) هذا لابن الشجري كما ترى، فاستبدل ابن هشام لفظاً بلفظ، رحمة الله عليهم أجمعين.



**حرف الغين**



## ٥٥ - غير

غير: اسم ملازم للإضافة<sup>(١)</sup> في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها<sup>(٢)</sup> لفظاً إن فهم معناه<sup>(٣)</sup>، وتقدمت عليها<sup>(٤)</sup> كلمة «ليس»، وقولهم: «لا غير» لحن<sup>(٥)</sup>، ويقال: «<sup>(٦)</sup> قبضت عشرة ليس غيرها» برفع<sup>(٧)</sup> «غير» على حذف الخبر، أي: مقبوضاً،

(١) ويجوز أن يجرد من الإضافة إن أريد لفظه نحو: غير لا يجرد، انظر دماميني /٣٠٩.

(٢) أي عن الإضافة مع نية المعنى.

(٣) كذا في المخطوطات، ومثله عند الدماميني، وفي حاشية الأمير /١٣٦١، «إن فهم المعنى» وكذلك بالتعريف جاءت في طبعة الشيخ محمد محبي الدين، وبارك وزميله.

والمراد بقوله: «معناه» معنى المضاف إليه المفهوم من سياق الكلام، أو أن تدل قرينة على ذلك المحدود بخصوصه.

(٤) أي على كلمة «غير».

(٥) تعقب الدماميني المصنف بأن هذا غير مُسَلِّم له، فقد حكى ابن الحاجب «لا غير»، وتابعه على ذلك شارحو كلامه، ومنهم جماعة من المحققين كالراضي وغيره، وفي المفصل أيضاً حكاية: لا غير، وليس غير.

وقال الدماميني: «والعجب أنه رحمه الله يوح هنا بأن هذا التركيب لحن، ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب كما ستفق عليه، وكأن مستند المصنف فيما ادعاه هنا من التلخيص قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس: الحذف إنما يستعمل إذا كانت «غير» بعد ليس، وإن كان مكانها غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، ولا يتتجاوز بذلك مورد السماع أه. وقد عرفت أنه سُمِّعَ فيعمل به من غير توقف» انظر الحاشية /٣٠٩ - ٣١٠، وانظر الهمج /٣ - ٢٨٠، فقد ذكر أن مجيء «ليس إلا» و«ليس غير» على خلاف الأصل، ونسب هذا إلى السيرافي.

(٦) انظر أوضح المسالك /٢١١٢، وهمع الهوامع /٣ - ٢٨٠.

(٧) على أنها اسم «ليس».

وينصبها<sup>(١)</sup> على إضمار الاسم، أي: ليس المقصوبُ غيرَها، و«<sup>(٢)</sup> ليس غير» بالفتح<sup>(٣)</sup> من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً، وحذف المضاف إليه<sup>(٤)</sup> لفظاً، ونَيَّة ثبوته<sup>(٥)</sup> ، كقراءة بعضهم: <sup>(٦)</sup> ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ بالكسر من

(١) أي: «غير».

(٢) أي ومن الوجوه التي تجوز في هذا التركيب... وانظر باب «إلا» مما تقدم وانظر، الدمامي ١٦٠/١.

(٣) والفتحة فتحة إعراب، وقد تكون فتحة بناء، إذ التقدير: ليس غيرها، ثم حذف الضمير، واكتسبت البناء من الإضافة لمبني، والمحدود له حكم المثبت. انظر دسوقي ١٦٩/١.

(٤) في نسخة الدمامي «وحذف المضاف لفظاً».

وقال الشمني في ٣١٠/١ «هكذا وقع في أكثر ما رأينا من النسخ، والصواب أن يقال: وحذف المضاف إليه، كما وقع في بعضها».

(٥) أي نية ثبوت لفظه.

(٦) الآيات: ﴿الَّمْ \* غُلِيتِ الرُّومُ \* فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَقْلِبُونَ \* فِي يَضْعِيفُونَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَغُ الْمُؤْمِنُونَ \* يَنْصُرِ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّجِيمُ﴾ سورة الروم ١/٣٠ - ٥.

ورويت هذه القراءة عن عاصم الجحدري وعون العقيلي.

قال أبو جعفر النحاس: «وحكى الفراء: «من قبل ومن بعد» مخصوصتين من غير تنوين، وللفراء في هذا الفصل من كتابه أشياء كثير الغلط فيها بَيْنَ، فمنها أنه زعم أنه يجوز: من قبل ومن بعد...» وجاءت هذه القراءة في اللسان والتاج حكاية عن الكسائي.

وانظر المراجع التالية:

العكبي ١٠٣٦/٢، شرح التصریح ٢/٥٠، شرح المفصل ٤/٨٨، فتح القدير ٤/٢١٤، القرطبي ٧/١٤، معاني الفراء ٢/٣٢٠، إعراب النحاس ٢/٥٧٩، الكامل ١/٦٠، معاني الزجاج ٤/١٧٦، شذور الذهب ٦/١٠٦، أوضح المسالك ٢/٢١٣، حاشية الجمل ٣/٣٨٥، وشرح الأشموني ١/٥٢٢، وحاشية الشهاب ٧/١١٢، وروح المعاني ٢١/٢٠، وتوضیح المقاصد ٢/٢٧٧ - ٢٧٣، قطر الندى ٢/٢٧، واللسان والتاج والمحکم/بعد، وكتابي «معجم القراءات».

غير تنوين، أي: من قبل الغَلِبِ ومن بَعْدِهِ، و«ليس غَيْرُ» بالضم من غير تنوين، فقال المبرد والمتأخرون<sup>(١)</sup>: إنها ضَمَّةٌ بَنَاءً لَا إِعْرَابٌ، وإن «غَيْرًا» شُبِّهَت بالغايات<sup>(٢)</sup> كَقَبْلٍ وَبَعْدٍ، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسمًا<sup>(٤)</sup>، وأن يكون خبرًا<sup>(٥)</sup>، وقال الأخفش<sup>(٦)</sup>: ضَمَّةٌ إِعْرَابٌ لَا بَنَاءً؛ لأنَّه ليس بِأَسْمٍ<sup>(٨)</sup> زَمَانٌ كَقَبْلٍ وَبَعْدٍ، ولا مَكَانٌ كَفُوقٌ وَتَحْتٌ، وإنما هو بِمَنْزِلَةِ كُلِّ<sup>(٩)</sup> وَبَعْضٍ، وعلى<sup>(١٠)</sup> هَذَا فَهُوَ الاسم<sup>(١١)</sup>، وَحْذِفُ الْخَبْرُ. وقال ابن خروف<sup>(١٢)</sup>: يحتمل<sup>(١٣)</sup> الوجهين<sup>(١٤)</sup>،

(١) قوله: «ضمَّةٌ بَنَاءً» لِحَذْفِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ وَتِبَّةِ مَعْنَاهِ لَا لِفَظِهِ، فَغَيْرُ فِي هَذَا مَمَاثِلَةٍ لَقَبْلٍ وَبَعْدٍ عِنْدِ قَطْعِهِمَا عَنِ الإِضَافَةِ كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ «لَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ».

(٢) في حاشية الأمير والدسوقي والدماميني «إِنَّ غَيْرَهُ شُبِّهَتِ الْغَايَاتِ» وعند الشِّيخِ مُحَمَّدِ مُحَمَّدِ الدِّينِ. وَمُبارِكِ وَزَمِيلِهِ «إِنَّ غَيْرَهُ شُبِّهَتِ» كَذَّا، وَمَا أَثْبَتَهُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْمُخْطُوطَاتِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيِّي.

(٣) شُبِّهَتِ بِالْغَايَاتِ لِشِدَّةِ الإِبَهَامِ الَّذِي فِيهَا كَمَا كَانَ فِي الْغَايَاتِ، لِكَوْنِهَا جَهَاتٌ غَيْرُ مَحْصُورَةٌ، فَغَيْرُ مَعْنَاهِ غَيْرُ مَعْنَى، أَوْ بِجَامِعِ كُوْنِ كُلِّ غَايَةٍ لَمَا قَبْلَهُ بَعْدَ أَنْ حَذَفَ مَا بَعْدَ الذِّي كَانَ هُوَ الْغَايَةُ.

انظر الدسوقي ١٦٩/١، والأمير ١٣٦/١، والدماميني ٣١٠/٠.

(٤) أي: ليس غَيْرُهَا مَقْبُوضًا، فَهُوَ فِي مَحْلِ رُفْعٍ، وَمَقْبُوضًا: خَبْرٌ.

(٥) أي: ليس المَقْبُوضُ شَيْئًا غَيْرَهَا.

(٦) انظر أوضح المسالك ٢١١/٢.

(٧) أي: ضَمَّةٌ «غَيْرُ»، وَعَدْ تَنْوِينٍ إِنَّمَا كَانَ لِنِسَةِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ.

(٨) في م ٧٢/٣ ب «وليس اسْم زَمَانٌ...».

(٩) فَلَا يُبَيِّنُ عِنْدِ حَذْفِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَالْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ ثَبُوتُ لِفَظِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ.

(١٠) أي إذا بنينا على هذا الذي تقدم.

(١١) أي صارت الجملة: ليس غَيْرُهَا مَقْبُوضًا، فَحَذْفُ الْخَبْرِ وَهُوَ «مَقْبُوضًا»، وَحَذْفُ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْهَاءُ، وَنُونِي ثَبُوتِهِ فَلَمْ تَنْوِنْ «غَيْرُ» وَصَارَتْ: ليس غَيْرُ.

(١٢) انظر أوضح المسالك ٢١١/٢.

(١٣) أي: ليس غَيْرُ.

(١٤) الْبَنَاءُ كَمَا قَالَ الْمَبْرُدُ وَالْمَتَّخِرُونَ، وَالْإِعْرَابُ كَمَا قَالَ الْأَخْفَشُ.

و<sup>(١)</sup> «ليس غيرًا» بالفتح والتنوين، و«ليس غير» بالضم والتنوين، وعليهما<sup>(٢)</sup> فالحركة إعرابية<sup>(٣)</sup>؛ لأن التنوين إما للتمكين فلا<sup>(٤)</sup> يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض<sup>(٥)</sup> فكأن المضاف إليه مذكور<sup>(٦)</sup>.

ولا تعرف «غير» بالإضافة<sup>(٧)</sup>؛ لشدة إبهامها<sup>(٨)</sup>، وتستعمل «غير» المضافة لفظاً على وجهين:

**أحدهما - وهو الأصل -: أن تكون صفة<sup>(٩)</sup> للنكرة نحو<sup>(١٠)</sup> : «نَعْمَلْ صَنِيلِحًا**

(١) أي: ويجوز: ليس غيراً، وليس غير.

(٢) وإذا بنينا عليهما.

(٣) ولا يجوز أن تكون بنائية، وإنما كانت إعرابية لأنه لم يُنْوَ شيء أصلاً، ففي حالة النصب يكون الاسم مضمراً، وفي حالة الرفع يكون الخبر محدوفاً.

(٤) في م ٤٦ ب «ولا يلحق».

(٥) للتعويض عن المضاف إليه المحدوف، كما قيل في تنوين «كل» إنه تنوين عوض.

(٦) ومع ذكره يتبع الإعراب.

(٧) أي الإضافة المعنوية. وانظر شرح المفصل ١٢٥/٢.

وفي البحر ٢٨/١ «ولا يتعرف وإن أضيف إلى معرفة». وفي معاني القرآن للفراء ٧/١ «تعرف بالإضافة إلى معرفة».

(٨) قال الدمامي / ٣١٠: «نحو رأيت رجلاً غيرك؛ وذلك لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتاً أخرى؛ إذ كل ما في الوجود ليس إلا ذاتاً موصوفاً بهذه الصفة».

(٩) انظر الأزهية/١٨٩، وفي شرح الرضي ١/٢٤٥: «وغير صفة حملت على إلا في الاستثناء كما حُمِّلت هي عليها في الصفة...، وأعلم أن أصل غير الصفة المقيدة لغاية مجرورها لموصوفها، إما بالذات نحو: مررت برجل غير زيد، وإنما بالصفات: نحو: دخلت بوجيه غير الوجه الذي خرجت به، والأصل هو الأول، والثاني مجاز...».

(١٠) الآية: «وَهُمْ يَصْطَرِحُونَ فِيهَا رَبَّا أَخْرِجَنَا نَعْمَلْ صَنِيلِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ أُولَئِكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ الْتَّذَكَّرُ فَذَوَقُرَا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ» سورة فاطر ٣٧/٣٥ وجاء في الآية «غير» صفة للنكرة «صالحاً».

**غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ**». أو لمعرفة<sup>(١)</sup> قريبة منها<sup>(٢)</sup> نحو<sup>(٣)</sup> **صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ** الآية، لأن المعرف الجنسي<sup>(٤)</sup> قريب من النكرة، ولأن «غيرا»<sup>(٥)</sup> إذا وقعت<sup>(٦)</sup> بين ضدين ضعف إبهامها<sup>(٧)</sup> ، حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ<sup>(٨)</sup>

(١) أي وتجيء «غير» صفة لمعرفة.

(٢) أي قريبة من النكرة.

(٣) سورة الفاتحة/٧: **فَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ** ... **غَيْرُ الْمَغْضُوبٍ عَلَيْهِمْ وَلَا أَصْلَالِينَ** فقد جاءت «غير» - وهي نكرة - صفة للذين، وهو اسم موصول معرفة.

غير أن له عند العلماء تخريجاً على غير هذا منها: أن «غير» بدل من «الذين» بدل نكرة من معرفة، وقد رجحوا هذا، ومنها أن يكون «غير» بدلًا من الضمير في «عليهم»، والبدلة عند الشهاب في «الذين» أرجح. انظر الحاشية ١٢٨/١، ومشكل إعراب القرآن ١٣/١، والبيان للأباري ٤٠/١، وإعراب النحاس ١٢٥/١، وشرح المفصل ١٢٦/٢.

(٤) المعرف الجنسي هو المعرف باللام، سواء كان اسمًا موصولاً، أو معرفاً باللام، أو بالإضافة، والمعرف الجنسي في المعنى كالنكرة وإن كان في اللفظ كالمعرفة، ولذلك جاء في الدر المصنون: «الموصول أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه، فلذلك عُوْمَلَ معاملة النكرات» انظر ١/٨٣. انظر حاشية الشمني ٣١١/١.

وقال الدماميني في ص ٣١١ - ٣١٠: «المعرف باللام قد يقصد به الحقيقة من حيث الوجود ضمن الأفراد، وتدل القرينة على أن المراد به البعض، فيصير كالنكرة، وكذلك الاسم الموصول، فيجوز حينئذ أن يُعاملَ معاملة النكرة، فيوصف بالنكرة».

وفي حاشية الشهاب ١٤٠/١: «أهل الأصول جعلوا الموصول من صيغ العموم، والتحويون وأهل المعاني جعلوه معرفة، وقالوا: تعريفه بالعهد الذي في الصلة».

(٥) في م ٢٧/٢ ب «لأن غير».

(٦) وقوعها بين ضدين يجعل المراد بها غير معين.

(٧) في الدر المصنون ١/٨٣: «.... أحدهما أن غيرًا إنما يكون نكرة إذا لم يقع بين ضدين، فأما إذا وقع بين ضدين فقد انحصرت الغيرية، فيتعرف غير حينئذ بالإضافة....، وهذا إنما يتمشى على مذهب ابن السراج وهو مرجوح». وانظر شرح المفصل ١٢٥/٢ - ١٢٦، والعكري ٩/١ - ١٠.

(٨) قال أبو حيان: «ومذهب ابن السراج أنه إذا كان المغاير واحدًا تعرف بإضافته إليه، وتقديم عن سبيو به أن كل ما بإضافته غير محضة قد يقصد بها التعريف، فتصير محضة إذ ذاك «غير» بما تضاف إليه إذا =

تتعرف، ويردُه<sup>(١)</sup> الآية الأولى.

والثاني<sup>(٢)</sup> : أن تكون استثناء<sup>(٣)</sup> ؛ فَتَعْرِب<sup>(٤)</sup> بإعراب الاسم التالي «إلا» في ذلك

كان معرفة» البحر ٢٨/١ . وانظر تعقيب الشهاب على أبي حيان في الحاشية ١٣٨/١ ، وانظر شرح الكافية ١/٢٥٣ - ٢٥٤ ، الكشاف ٥٥/٥٦ .

وعلى ما تقدم فإن «غيراً» في آية سورة الفاتحة وقعت بين ضدين، إذ المنعم عليهم ضد المغضوب عليهم، والضالين.

وفي أصول ابن السراج ١٥٣/١ «وأما غيرك فصار نكرة لأن كل شيء مثل شيء عداك، فهو غيرك، فإذا أردت بمثلك وشبهك المعروف بشبهك فهو معرفة...».

وقال في باب الإضافة ٢/٥: «فاما مثل غير وسوى فإنهن إذا أصيّفن إلى المعرف لم يَتَعْرَفَنَ، لأنهن لم يُخَصُّنْ شيئاً بعينه» وفي الخزانة ١٦١ - ١٦٢: «وأما ابن السراج، فقد قال في باب الإضافة من الأصول وأما مثل وغير وسوى فإنهن إذا أصيّفن إلى المعرف لم يَتَعْرَفَنَ لأنك إذا قلت: مثل زيد، فمثله كثير، واحد في طوله، وآخر في علمه، وآخر في صناعته، وآخر في حسنه، وهذا يكاد يكون بلا نهاية، وكذلك إذا قلت: غير زيد، لأن كل شيء إلا زيد فهو غير زيد، فهذا وما أشبهه لا يعرف بالإضافة، فإن أردت مثل زيد المعروف بشبه زيد كان معرفة». ثم قال: «... وقد نسب ابن هشام في المعني إلى ابن السراج ما نسبه الشارح المحقق إلى ابن الستري».

(١) أي يردُّ هذا الرأي لابن السراج، قوله تعالى: ﴿صَنَلِحًا غَيْرَ اللَّذِي...﴾، ويجوز ردُّ ابن هشام إذا ذهب ابن السراج إلى أن «غير» صفة، ويمنع هذا الرد إذا ذهب إلى أنه بدل.

(٢) وكان الاستعمال الأول هو الوصف للنكرة.

وانظر هذا الاستعمال الثاني في سيبويه ٣٧٤/١ ، والمقتضب ٤/٤٢٢ ، وشرح الكافية ١/٢٤٤ ، والأزهية ١٨٩ .

(٣) وكونها للاستثناء إنما كان بطريق التبعية لـ «إلا»، لأن أصل «غير» الصفة المفيدة لغاية مجرورها لموصوفها، وإذا كان ما بعد أدلة الاستثناء مغايراً لما قبلها فقد اجتمع ما بعد «غير» وما بعد «إلا»، في هذا المعنى، وهو المغایرة، ومن هنا جاز أن تكون «غير» محمولة على «إلا».

أضاف إلى ذلك أن «إلا» في بعض الموضع تحملت على «غير» في الوصفية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَنَا﴾ الأنبياء ٢٢/٢١ وانظر شرح الكافية ١/٢٤٥ ، وشرح المفصل ٢/٨٨ .

(٤) أي «غير» تكون منصوبة كإعراب المستثنى الواقع بعد «إلا»، وانظر الأزهية ١٨٩ .

الكلام، فتقول: « جاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ زِيدٍ » بالنصب<sup>(١)</sup>، و« مَا جَاءَنِي أَحَدٌ غَيْرَ زِيدٍ » بالنصب<sup>(٢)</sup> والرفع<sup>(٣)</sup> ، وقال تعالى: <sup>(٤)</sup> ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَئِكَ الظَّرَرُ ﴾ . يُقْرَأُ بِالرْفِعِ<sup>(٥)</sup> «غير»: إِمَّا عَلَى أَنَّهُ صَفَةُ الْقَاعِدِينَ؛ لِأَنَّهُمْ جَنْسٌ، وَإِمَّا

(١) كما لو قلت: جاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زِيدًا.

(٢) بالنصب على الاستثناء، والاستثناء تام منفي، وذكروا أنه مرجوح.

(٣) الرفع على البدلية، وهو الأرجح.

(٤) الآية: ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَئِكَ الظَّرَرُ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَأْمُلُهُمْ وَأَنْفَسُهُمْ فَضَلَّ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ يَأْمُلُهُمْ وَأَنْفَسُهُمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلُّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسْنَى وَفَضَلَّ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ سورة النساء ٩٥/٤.

(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم ويعقوب واليزيدي والحسن والأعمش: «غير» بالرفع على البدل من «الْقَاعِدُونَ»، أو الصفة له.

- وقرأ نافع وابن عامر وشبل عن ابن كثير وعاصم في رواية عنه والكسائي وخلف وأبو حاتم وزيد بن ثابت وأبو جعفر وشيبة وأبو الزناد وابن الهادي «غير» بالنصب على الاستثناء، أو الحال.  
والنصب اختيار أبي عبيد وأبي طاهر والطبراني وابن خالويه.

وانظر المراجع التالية: البحر ١، ٢٢٨/١، ٣٣٠/٣، الإتحاف/٦٣، التيسير/٩٧، السبعة/٢٣٧، زاد المسير/٢، النشر ١٧٤/٢، ٢٥١/٢، الكشف عن وجوه القراءات ١، ٣٩٦/١، القرطبي ٣٤٣/٥، الرازى ١١/٧، الكشاف ٤١٨/١، الحجة لابن خالويه/١٢٦، العكري ٣٨٤/١، المبسوط/١٨١، التبصرة/٤٨١، حاشية الجمل ٤١٥/١، البيان ٣٠٠/٣، إرشاد المبتدى ٢٨٨، البيان ٢٦٤/١، معانى الأخفش ٢٤٤/١، المكرر ٣١، الكافي ٨٣/٨٣، العنوان ٨٥، معانى الفراء ٢٨٣/١، و ٢٢٠، شرح الكافية الشافية/١٩٧٨، الطبرى ١٤٤/٥، إيضاح الفارسي ٢٠٩/١، مغني اللبيب ٢١٠، ٩١٥، شرح المفصل ٨٩/٢، سيبويه ٣٧٠/١، فتح القدير ٥٠٣/١، فهرس النفاخ ١٩/١، إعراب النحاس ٤٤٧/١، شرح الشاطبية ١٨٣/١، مجمع البيان ٢٠١/٢٠١، حجة القراءات ٢١٠، غرائب القرآن ١١٠/٥، المحرر ١٨٥/٤، معانى الزجاج ٩٣/٢، شرح اللمع ١٥٣، مشكل إعراب القرآن ٢٠٢/١، روح المعاني ١٢١/٥، حاشية الجمل ٤١٥/١، حاشية الشهاب ١٦٨/٣، إعراب القراءات السبع وعللها ١٣٧/١، التذكرة في القراءات الشمان ٣٠٩، تحفة الأقران ١٠١ - ١٠٢. وانظر كتابي «معجم القراءات».

على أنه استثناء، وأبدل على حد **﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾**<sup>(١)</sup>، ويؤيدُه قراءة النصب، وأنَّ حُسْنَ الوصف في **﴿غَيْرُ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾**<sup>(٢)</sup> إنما كان لاجتماع

- (١) الآية: **﴿وَلَوْ أَنَا كَبَّا عَلَيْهِمْ أَنْ أَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوْ أَخْرُجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوَعِّظُونَ يَدِي لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنْهِيَاتِهِ﴾** سورة النساء ٦٦/٤
- وقراءة الجمهور «إلا قليل» بالرفع على البديل من الواو في فعلوه، أو بالعطف بإلا على الضمير، وهو بالرفع في مصاحف أهل العراق والرفع أجود عند النحو.
  - وقرأ ابن عامر وأبي بن كعب وابن أبي إسحاق وعيسي بن عمر «إلا قليلاً» بالنصب على الاستثناء، وهو كذلك في مصاحف أهل الشام، ومصحف أنس رحمة الله.
- وانظر المراجع التالية:

البحر ٣/٢٨٥، الإتحاد ١٩٢، العكاري ١، النشر ٢/٣٧٠، كتاب المصاحف ٤٥، إعراب الحديث ١٤٧، التيسير ٩٦، العنوان ٨٤، إرشاد المبتدى ٢٨٥، مشكل إعراب القرآن ١٩٦، الكشف عن وجوه القراءات ٣٩٢/١، المبسوط ١٨٠، السبعية ٢٣٥، التبصرة ٤٧٩، التبصرة والتذكرة ٣٧٥، الحجة لابن خالويه ١٢٤، غرائب القرآن ٥/٦٤، مجمع البيان ١٤٨، معاني الزجاج ٧٢/٢، معاني الفراء ٢٩٨/٢، حجة القراءات ٢٠٦، القرطبي ٥/٢٧، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٦١، إعراب النحاس ٤٣١/١، الكشاف ١/٤٠٤، حاشية الشهاب ١٥١/٣، التبيان ٢٤٦/٣، الكافي ٨٢، المكرر ٣٠، الرazi ١٠/١٦٧، روح المعاني ٧٤/٥، البيان ٢٥٨/١، اللامات ١٥ شرح التسهيل لابن عقيل ٥٦٠ - ٥٦١، مغني اللبيب ٧١٥، معاني الحروف للرماني ١٢٧، الكامل ١٤١/١، ٨٩/٢، أوضح المسالك ٦٢/١، أمالی الشجري ٧٤/١، شرح الأشموني ٣٩٣/١، جمل الزجاجي ٢٣١، الكتاب ٣٦٠/١، فهرس النفاخ ١٨، إيضاح ابن الحاجب ٣٦٧/١، شرح التصريح ٣٥٠/١، شرح الكافية ٢٣٠/١، شرح المقدمة المحسبة ٣٢١/٢، قطر الندى ٣٤٤، فتح القدير ٤٨٥، الجنى الداني ٥١٥، حاشية الجمل ٣٩٨/١، شرح اللمع ١٤٥، معاني الأخفش ١/٢٤١، شرح المفصل ٨٢/٢، إعراب القراءات السبع وعللها ١٣٥/١، المحرر ١٢٣/٤، وانظر الطبرى ١٠٢/٥، روح المعاني ٧٤/٥، زاد المسير ١٢٥/٢، التذكرة في القراءات ٣٠٧. وانظر كتابي: «معجم القراءات».

أمراين: الجنسية، والوقوع بين الضدين، والثاني<sup>(١)</sup> مفقود هنا؛ ولهذا لم يُقرأ بالخض<sup>(٢)</sup> صفة للمؤمنين إلا خارج السَّبْع<sup>(٣)</sup> ؛ لأنَّه لا وجه لها إِلَّا الوصف<sup>(٤)</sup> ، وقرئ<sup>(٥)</sup> *﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾*<sup>(٦)</sup> بالجر<sup>(٧)</sup> صفة على اللفظ،

(١) الثاني صريح في أن العلة مجموع الأمراين هنا فيكون كل واحد جزء علة.

(٢) قراءة الخض عن الأعمش وأبي حمزة «غير...»، والجر على البدل من المؤمنين، أو هو وصف لهم. وانظر المراجع التالية: البحر ٣٠/٣٣، الكشاف ٤٨/١، القرطبي ٣٤٣/٥، البيان ٢٦٤/١، شرح المفصل ٢/٨٩، الرازي ١١/٧، معاني الفراء ٢٨٤/١، حاشية الجمل ١٥/٤، معاني الزجاج ٢/٩٣، مشكل إعراب القرآن ١٢٠/٢، حاشية الشهاب ٣/٦٨، المحرر ٤/١٨٥، فتح القدير ١/٥٠٣، تحفة القرآن ١٠٢/١، وفي إعراب النحاس ١/٤٤٧: «محمد بن يزيد يقول: هو بدل لأنَّه نكرة، والأول معرفة». وانظر كتابي: «معجم القراءات».

(٣) في حاشية الدمامي ٣١٢: «في بعض النسخ بهاء التأنيث، والمعنى إِلَّا خارج قراءة الأئمة السبعة بحذف المضاف، وجعل السبعة صفة للأئمة».

(٤) وخرجت على البدل من المؤمنين كما رأيت.

(٥) من هنا إلى آخر النص: على أنه بدل من المحل... سقط من م ٤٦ ب.

(٦) الآية: *﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَقُولُ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾* سورة الأعراف ٧/٥٩.

(٧)قرأ الكسائي وأبو جعفر والمطوعي وابن محيصن بخلاف عنه وابن ثاث والأعمش «من إِلَهٍ غيره» بالجر على انه بدل من «إِلَهٍ»، أو نعت له على اللفظ. وانظر المراجع التالية: البحر ٤/٣٢٠، الطبرى ٢١٣/٨، مجمع البيان ٨٥/٨، النشر ٢/٢٧٠، التيسير ١١٠، الإتحاف ٢٢٦، القرطبي ٢٥٧، شرح الشاطبية ٥/٢٠٥، البيان ١/٣٦٧، إعراب النحاس ١/٦٢١، غرائب القرآن ٨/١٥٣، مشكل إعراب القرآن ١/٣٢٣، معاني الفراء ١/٣٨٢، الشهاب - البيضاوى ٤/١٧٨، الكشاف ١/٤٣٤، المكرر ٤/٢٨٤، المكتوب ١/٩٦، الكافي ١/٥٧٦، العنوان ٩٦، حجة القراءات ٥٥٢، المبسوط ٢١٠، التبصرة ٥١١، معاني الزجاج ٢/٣٤٨، التبيان ٤/٤٣٤، الحجة لابن خالويه ١٥٧، إعراب الحديث ٢٨، ٦٩، وانظر معاني الفراء ١/٤٧٠، المحرر ٥/٥٤٤، معنى الليبب ٢١٠ - ٢١١، أصول ابن السراج ١/٩٤، الرازي ١٤٧/١٤، الإنصاف ١/٢٣١، روح المعاني ٨/١٥٠، إعراب القراءات السبع وعللها ١/١٨٩، زاد المسير ٣/٢٢٠، تحفة القرآن ٤/١٠٤، التذكرة في القراءات الشمان ٢/٣٤٢. وانظر كتابي «معجم القراءات».

وبالرفع<sup>(١)</sup> على الموضع، وبالنصب<sup>(٢)</sup> على الاستثناء، وهي شادة<sup>(٣)</sup>، وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء على أنه إبدال على المحل مثل:<sup>(٤)</sup> «لا إله إلا الله». وانتصاب «غير» في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد

(١)قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة «مالك من إليه غيره» بالرفع على أنه بدل من «إله»، أو نعت ، إذ «من» زائدة، وإله: مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع محلًا. وانظر المراجع التالية: البحر /٤، ٣٢٠، الطبرى /٨، ٢٥١، القرطبي /٧، ٢٣٣، إعراب النحاس /١، ٦٢١، الكشف عن وجوه القراءات /١، ٤٦٧، غرائب القرآن /٨، ١٥٣، مشكل إعراب القرآن /٢، ٣٢٢، الرازى /١٤، ١٤٧، معاني الزجاج /٢، ٤٤٨، البيان /١، ٣٦٧، معاني الفراء /١، ٣٨٢ و ٤٧٠، حاشية الشهاب /٤، ١٧٨، التبصرة /١١، التبيان /٤، ٣٤٣، الحججة لابن خالويه /١٥٧، المحرر /٥، ٥٤٤، إعراب الحديث /٢٨، الكشاف /١، ٥٥٢، المبسوط /٠، ٢١٠، مغني اللبيب /٢١١ - ٢١١، روح المعاني /٨، ١٥٠، تحفة القرآن /٤، ١٠٤، إعراب القراءات السبع وعللها /١، ١٨٩، التذكرة في القراءات الشمان /٣٤٢. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٢)قرأ عيسى بن عمر وابن محيصن والكسائي «مالك من إليه غيره» بالنصب على الاستثناء، وذهب ابن خالويه إلى أنها لغة تميم.

قال الفراء: «وبعض بنى أسد وقضاء إذا كانت «غير» في معنى «إلا» نصبوها، ثم الكلام قبلها أو لم يتم، فيقولون: ماجاعني غيرك، وماأتاني أحد غيرك».

وقال الزجاج: «وأجاز بعضهم النصب في «غير»، وهو جائز في غير القرآن، على النصب على الاستثناء، وعلى الحال من النكارة، ولا يجوز في القرآن لأنه لم يقرأ به....» كذا !!.

وانظر المراجع التالية: البحر /٤، ٣٢٠، مختصر ابن خالويه /٤، الكشاف /١، ٥٥٢، معاني الفراء /١، ٣٨٢، إعراب النحاس /١، ٦٢١، العكري /١، ٥٧٧، الرازى /١٤، ١٤٧، القرطبي /٧، ٢٣٣، الإتحاف /٢٦، الشهاب - البيضاوي /٤، المحرر /٥، ٥٤٤، تحفة القرآن /٤، ١٠٤، معاني الزجاج /٢، ٣٤٨. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) وجه شذوذها عند المصنف أن الكلام تام غير موجب.

(٤) فإن لفظ «الله» بدل من محل «لا» مع اسمها، وأنها في محل رفع. ومثله في الآية /٣٥ من سورة الصافات. والمثال غير مثبت في م /١، وسقط بعض غير والفاء من م /٥.

«إلا» عندهم، واختاره ابن<sup>(١)</sup> عصفور، وعلى الحالية<sup>(٢)</sup> عند الفارسي، واختاره ابن مالك<sup>(٣)</sup>، وعلى التشبيه بظرف<sup>(٤)</sup> المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش<sup>(٥)</sup>.

ويجوز بناؤها<sup>(٦)</sup> على الفتح إذا أضيفت لمبني<sup>(٧)</sup>.

(١) في المقرب ٧٢/١: «أما الاسم الواقع بعد «غير» فلا يكون أبداً إلا مخوضاً، ويكون حكم «غير» في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد «إلا» في جميع ما تقدم ذكره».

وفي الهمع ٢٧٨/٣: «... والناسب له كونه جاء فضلاً بعد تمام الكلام، وذلك موجود في غير».

(٢) الهمع ٢٧٨/٣: «والثالث وعليه الفارسي أنها منصوبة به على الحال، وفيها معنى الاستثناء».

وفي قولنا: قام القوم غير زيد، المعنى أنهم قاموا في حالة كونهم مغاييرين لزيد في ثبوت القيام لهم واتفاقه عنه، انظر دماميٰنٰي ٣١٢، وانظر الأزهية ١٨٩٠ - ١٩٠، وفي الإيضاح العضدي ٢٠٩ غير هذا قال: «و الحكم غير إذا وقعت في الاستثناء أن تُعرب بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد إلا، تقول: أتاني القوم غير زيد، فتنصب غيراً نصباً الاسم الذي يقع بعد إلا في قوله. جاءني القوم إلا زيداً....».

(٣) ما ذهب إليه ابن مالك هو النصب في «غير» فهي تعرّب بإعراب الاسم الواقع بعد «إلا» انظر شرح الكافية الشافية ٧١٤ - ٧١٥، والتسهيل ٦/١٠٦.

(٤) لمشاركته إياها في الإبهام. وفي الهمع ٣/٢٧٨ «الثاني، وعليه السيرافي وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق».

(٥) هو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنباري الغرناطي، جاء مقيداً بفتح الذال في بغية الوعاء، وصرّح أصحاب الحواشي والقاموس أنه بالكسر.

كان عالماً متقدماً لعلوم العربية، حسن الخطّ، مشاركاً في الحديث، عالماً بأسماء رجاله، كان ديناً فاضلاً زاهداً، صنف شرح كتاب سيبويه، والمقتضب، وشرح أصول ابن السراج... وله غيرها. مولده ٤٤٤هـ، ووفاته بغرناطة عام ٥٢٨هـ. انظر بغية الوعاء ٢٤٢/٢ - ١٤٣.

(٦) أجاز الفراء بناء «غير» في الاستثناء مطلقاً، انظر شرح الكافية ١/٢٤٦، وناقش الخلاف ابن الأنباري في الإنصاف/المسألة: ٣٨.

وفي ص ٢٨٧ نذكر أن الكوفيين يجيزون بناءها على الفتح في كل موضع يحسن فيه «إلا» سواء أضيف إلى متمكن أو غير متمكن نحو: ما نفعني غير قيام زيد، وما نفعني غير أن قام زيد.

وذهب البصريون إلى أنه يجوز فيه البناء إذا أضيف إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيف إلى متمكن فإنه ليس فيه إلا الإعراب.

(٧) كما في المخطوطات وحاشية الدماميٰنٰي، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد محبي الدين وحاشية الأمير «إلى مبني».

كقوله<sup>(١)</sup> :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقْ حمامَةٌ في غصونِ ذاتِ أو قالِ

وقوله<sup>(٢)</sup> :

لذ بقيسِ حين يأبى غيره ثلْفِه بخراً مُفِيضاً خيره

(١) نسب البيت إلى عدّة شعراء، منهم أبو قيس بن الأسلت، ونسبة الزمخشري إلى أبي قيس بن رفاعة، ونقله عنه السيوطي، وتعقبه البغدادي.

وفي البيت رواية «غير» بالرفع، وأنْ هتفت، بدلاً من نطقْ.

والبيت في وصف الناقة، والشرب: مفعول به، وغيره: فاعل لم يمنع، وهو مبني على الفتح، ونطقْ: صوت وصدحت، وفي غصون: على غصون. والأو قال: الحجارة، والمراد هنا ما ي sis من هذه الغصون.

ومعنى البيت: أنَّ الناقة ما منعها من الشرب إلا صوت الحمامَة، فنفرت، ومراده أنها شديدة يخامرها فرع وذر لحدَّة نفسها، وذلك محمود فيها.

والشاهد في البيت أن «غير» بنيت على الفتح جوازاً، لأنها أضيفت إلى مبني مع أنها فاعل، والمبني هنا حرف، وهو «أنْ»، وأبو قيس بن الأسلت ينتهي نسبة إلى الأوس، وهو شاعر جاهلي، وذكر أن اسمه صيفي، وقيل الحارث، وقيل غير ذلك، واختلف في إسلامه.

انظر شرح البغدادي ٣٩٥/٣، وشرح السيوطي ٤٥٨/١، وسيوطه ٣٦٩/١، والخزانة ٤٥/٢، ٣٩٥/٣، ١٤٤، ١٥٢، ٢٣٣/٣، والهمع ١٣٥/٨، ٨٠/٣، وأمالي الشجري ٢٦/١، ٢٦٤، وشرح التصریح ١٥/١، وشرح الكافية الشافیة ٩٢٢/١، والإنصاف ٢٨٧/١، ٢٩٠، واللسان والتاج/وقل.

(٢) البيت قائله مجهول.

وفيه رواية ينأى بدلاً من يأى. وأشار إلى هذا في م ٤/٧٣ وألذ: أمرٌ من لاذ يلوذ، أي: تحصن بقيس، ثلْفِه: تجده، وهو جواب الأمر «لذ». خيره: مفعول «مفِيضاً».

والشاهد في البيت «غيره»، فهو فاعل «يأى»، ومع ذلك جاء مفتوح الراء، وهو مبني لإضافته إلى مبني وهو الضمير. وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٩٨/٣، وشرح السيوطي ٤٥٨/١.

وذلك<sup>(١)</sup> في البيت الأول أقوى<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّه انضمَّ فيه إلى الإبهام والإضافة لمبني تضمُّن «غير» معنى<sup>(٣)</sup> «إلا».

\* \* \*

(١) أي البناء.

(٢) أي أقوى مما هي عليه في البيت الثاني هذا.

(٣) المعنى: في البيت السابق: لم يمنع الشرب منها إلا أن نتفت...، وتضمُّن معنى الحرف من مقتضيات البناء، وهو غير موجود في البيت الثاني؛ إذ لا يصح فيه مثل هذا التقدير.

## تنبيهان

الأول: من مُشكِّل التراكيب التي وقعت بها كلمة «غير» قولُ الحَكَمي<sup>(١)</sup> :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمْنٍ يَشْقَصِي بِالْهَمٍّ وَالْحَرَّنِ  
وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَعْارِبٍ<sup>(٢)</sup> :

أحدها: أن «غيراً<sup>(٣)</sup>» مبتدأ<sup>(٤)</sup> لا خبر له<sup>(٥)</sup> ، بل لما أضيف إليه مرفوع يعني عن الخبر؛ وذلك لأنَّه في معنى النفي، والوصف بعده<sup>(٦)</sup> مخوض لفظاً<sup>(٧)</sup> ، وهو في

(١) البيت لأبي نواس، وبعده بيت آخر ذكره البغدادي:  
إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتَىٰ عَاشَ فِي أَمْنٍ مِّنَ الْمَخْنِ  
وليس في ديوانه.

وأبو نواس: هو أبو علي الحسن بن هاني بن عبد الأول بن الصباح الحكمي، نسبة إلى الحكم بن سعد العشيرة، وهي قبيلة كبيرة، منها الجراح بن عبد الله الحكمي أمير خراسان، وكان جد أبي نواس من مواليه، وقيل له أبو نواس لذو ابدين كانتا تنوسان على عاتقه، مولده بالبصرة سنة ١٤٥. ووفاته ببغداد سنة ١٩٥هـ. ونشأ بالبصرة وخرج إلى الكوفة. انظر الخزانة ١٦٨/١.

وانظر شرح البغدادي ٣٢/٤، وشرح ابن عقيل ١٩١/١، والخزانة ١٦٧/١، وأمالى الشجري ١٣٢/١، والعيني ١٤٧/١، وتذكرة النحاة ١٧١/١، ٣٦٦، ٤٥٠، وهمع الهاومع ٣١٢/٢، شرح الأشموني ٤٣٣، ٢٢٩/٣، ١٤٧/١، والأشباه والنظائر، أمالى ابن الحاجب ١٢١/٣، وشرح الكافية ٨٧/١. كذا في المخطوطات، وقد أشار إلى هذا السيوطي في ١٧١/١، فقال: «في نسخة أعاريب»، وجاء في المطبوع: ثلاثة أوجه.

(٣) كذا في م ٢٧/٢ ب وم ٤/٧٣، وفي م ٤٧/١ «أنَّ غَيْرَ مَبْتَداً» ومثله في المطبوع.

(٤) الإعراب مثبت في أمالى الشجري ١٣٢/١.

(٥) قال ابن الشجري: «.... وَاسْتَغْنَى الْمَبْتَداً عَنْ خَبَرٍ كَمَا اسْتَغْنَى قَائِمٌ وَمَضْرُوبٌ فِي قَوْلِكَ: أَقَامَ أَخْوَاكَ، وَمَا مَضْرُوبٌ غَلَامَكَ، عَنْ خَبَرٍ؛ مِنْ حِيثُ سَدَّ الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ بِهِمَا مَسَدُّ الْخَبَرِ...».

(٦) وهو قوله: «مَأْسُوفٌ».

(٧) بإضافة «غير» إليه.

قوة المرفوع<sup>(١)</sup> بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوف على زمن ينقضى مصاحباً للهم والحزن، فهو نظير «ما مضروب الزيدان»، والنائب عن الفاعل<sup>(٢)</sup> الظرف، قاله<sup>(٣)</sup> ابن الشجري، وتبعه<sup>(٤)</sup> ابن مالك.

والثاني<sup>(٥)</sup>: أن «غيراً»<sup>(٦)</sup> خبر<sup>(٧)</sup> مقدم، والأصل: زَمْنٌ ينقضى بالهم والحزن

(١) فحركة الرفع التي على «غير» هي التي يستحقها هذا الاسم بالأصلة، من حيث هو مبتدأ يجعلت على «غير» بطريق العارية، كما مر في «غير» الاستثنائية انظر دماميني/٣١٣.

(٢) مأسوف: اسم مفعول يعمل عمل ما استق منه، وهو الفعل المبني لما لم يُسمّ فاعله، فهو بحاجة إلى نائب عن الفاعل، وهو هنا قوله: على زمِن.

(٣) انظر الأُمالي ٣٢/١. وقد نقلت قبل قليل بعض هذا النص.

(٤) في التسهيل /٤ باب المبتدأ «وأجري في ذلك: غير قائم، ونحوه مجرى: ما قائم». قال الدماميني في ص/٣١٣: «وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب لكنه جعله محتملاً وصرح بأن الثاني أحسن».

وفي شرح الشواهد للبغدادي ٤/٤: «وقد تبع ابن مالك ابن الشجري، وقال في باب المبتدأ من شرح التسهيل: «إذا قصد النفي بغير يضاف إلى الوصف، ويجعل غير مبتدأ، ويرفع ما بعد الوصف به، كما لو كان بعد نفي صريح. ويسد مَسْدَدَ الخبر، وعلى ذلك وجه ابن الشجري قول الشاعر: غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن».

وقال ابن عقيل في شرح التسهيل ١/٢٠٨: «وأجري في ذلك: غير قائم ونحوه مجرى ما قائم، فتقول: غير قائم الزيدان، فيسد الزيدان مسد خبر غير، وهو مرفوع بقائم إجراء لغير قائم مجرى: ما قائم، ومنه قوله:

غَيْرُ لَا هُ عَدَاكَ فَاطْرِحْ اللَّهَ سُولِمْ  
فِعِدَاكَ: مرفوع بـ«لَا»، وقد سَدَّ مَسْدَدَ خبر غير».

(٥) من الأعريب في هذا البيت.

(٦) كذا في م١٤٧/٣٢١ وفي بقية المخطوطات والمطبوع «غير».

(٧) النص مثبت في الخزانة ١/٦٧، وانظر تذكرة النحاة لأبي حيان/٤٠٥، وشرح شواهد للبغدادي ٤/٥، وقد نقل النص عن أبي حيان من شرح التسهيل.

غُير مأسوف عليه، ثم قُدِّمت «غُير» وما بعدها، ثم حُذِف «زَمْنٌ» دون صفتة، فعاد الضمير المجرور بعى على غير مذكور، فأتي بالاسم الظاهر مكانه، قاله ابن جني، وتبعله ابن الحاجب<sup>(١)</sup> .<sup>(٢)</sup>

فإن قيل: فيه حُذف الموصوف مع أن الصفة غُير مفردة، وهو في مثل هذا ممتنع<sup>(٣)</sup> ، قلنا<sup>(٤)</sup>: في التر، وهذا شعر، فيجوز فيه، كقوله<sup>(٥)</sup> :

### أنا ابن جَلَا [وطَلَاعُ الثَّنَاءِ] متى أَضَعُ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي]

(١) الأمالي ١٢١/٣، ١٢٢ قال ابن الحاجب: «الثالث: إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بُدًّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ، لأنه في معنى مغاير، ولا ضمير يعود على ما تقدّره مبتدأ، فلا يصح أن يكون خبراً فتبيين إشكال إعرابه، وأولى ما يقال بأنه أوقع المظهر موقع المضمر لما حذف المبتدأ من أول الكلام، فكان التقدير: زمن ينقضي بالهم والحزن غير متأسف عليه.

فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر بهأتي به ظاهراً مكان المضمر، فصارت العبارة فيه كذلك، وهو وجه حسن، ولا يُعد في مثل ذلك....».

وتعقب أبو حيان ابن جني بعد نقل هذا الوجه في شرح التسهيل فقال: «وهذا التخريج بعيد متكلّف، وهي عادة ابن جني وشيخه في مجدهما بالتخريجات المتتكلّفة التي لا يكاد يلحظها العرب...»

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٥.

(٢) وتبعلهما أيضاً ابن النحاس، وابن مكتوم، ونقل كلامهما السيوطي في الأشباء والنظائر، وتبعلهما الرضي في باب المبتدأ، وانظر شرح الكافية ١/٨٧، والأشباء والنظائر ٣/٢٩٩.

(٣) لأن الموصوف هنا ليس بعض ما قبله من مجرور بمن أوفي. دمامي ٤/٣٢٤.

وفي حاشية الدسوقي ١/١٧٢: «وهو: أي حذف الموصوف في مثل هذا، أي إذا كانت الصفة جملة، والموصوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو بفي ممتنع، أي: لأن الموصوف هنا ليس بعض اسم مجرور بمن أوفي حتى يصح حذف الموصوف بالجملة مع بقاء الصفة».

(٤) أي هذا الذي ذُكر في الامتناع عند فقد الشرط إنما يكون في التر، وهذا الذي وقع إنما هو في شعر، وذلك جائز فيه.

(٥) المثبت في المخطوطات الأولى والثانية والخامسة هو «أنا ابن جَلَا» ومثله عند الدمامي، وفي م ٤/٧٣ ب وضع صدر البيت. وكذلك جاء في طبعة مبارك وزميله، وكذا جاء عند الشيخ محمد محبي الدين.

أي: أنا ابن رجل جَلَّ الأمور.

وقوله:<sup>(١)</sup>

**ترْمِي بِكَفَنِي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ**

أي: بكَفَنِي رجلٌ كانَ.

والثالث<sup>(٢)</sup>: أنه<sup>(٣)</sup> خبر لمحذوف<sup>(٤)</sup>، وMaisouf: مصدر جاء على مفعول

والبيت مطلع قصيدة لسُخْنِيم بن وَثِيل الرياحي.

والشاهد فيه أن أصله: أنا ابن رَجُل جَلَّ، فحذف الموصوف وهو «رجل» لضرورة الشعر، وهذا واحد من أقوال أربعة فيه، وهو ما ذهب إليه الزمخشري في المفصل.

وسُخْنِيم: مُصَغَّر أَسْخَمْ، ووثيل: بفتح الواو وكسر المثلثة، وهو شاعر مشهور في الجاهلية والإسلام، وهو في الطبقة الثانية من شعراء الإسلام عند الجمحي، وليس في آبائه اسم «جَلَّ».

وانظر البيت في شرح البغدادي ٦/٤، وشرح السيوطي ٤٥٩/١، والكامل ١٩٢/٣٣٣، ٣٣٧، وأوضح المسالك ١٤٩/٣، والخزانة ١٢٣/١، والعيني ١٩٣/١، و٤/٣٥٦، وهمع الهوامع ١/٩٨، شرح المفصل ١/٦١، ٥٩/٣، ٦٢، ٤/١٠٥، واللسان/جَلَّ، والأصمعيات/٣، والاشتقاق ٢٢٤، ٣١٤، وأمالي القالى ١/٢٤٦.

(١) الرجز مجهول قائله، وقبله:

**مَالِكَ عَنْدِي غَيْرَ سَوْطٍ وَحْجَرٍ  
وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةَ الْوَتْرِ**

والكبداء: القوس التي يملأ الكف مقبضها، وترمي: فيه رواية أخرى: جادت، أي صارت جيدة. والشاهد فيه: أن أصله: بكَفَنِي رَجُلٌ كانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ، فحذف الموصوف المضاف إليه لضرورة الشعر.

انظر شرح البغدادي ٣١٢/٢، والإنصاف ١١٤ - ١١٥، وأمالي الشجري ١٤٩/٢، وشرح المفصل ٣/٥٩، ٦٢، شرح الشواهد للسيوطى ٤٦١.

(٢) الثالث من تخریجات بيت أبي نواس.

(٣) أي: غير.

(٤) في الخزانة ١٦٧/١: «والثالث - وهو لابن الخشاب - أن «غير» خبر لأننا محذوفاً...».

كالمعسor والميسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى: أنا غير آسف على زمٍن هذه صفتـه، قاله ابن<sup>(١)</sup> الخشـاب، وهو ظاهر التعـسـf<sup>(٢)</sup>.

التـبـيـهـ الثـانـيـ: من أـبـيـاتـ<sup>(٣)</sup> المعـانـيـ<sup>(٤)</sup> قول حـسانـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ<sup>(٥)</sup>:

أـتـاـنـاـ فـلـمـ نـعـدـلـ سـوـاهـ بـغـيرـهـ نـبـيـ بـدـاـ فـيـ ظـلـمـةـ الـلـيلـ هـادـيـاـ

(١) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد... بن الخشـاب. كان أعلم أهل زمانه بال نحو، وقد وضعه في درجة الفارسي، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة. وكان كثير المزاح واللـعـبـ، طـبـ الأـخـلـاقـ، صـنـفـ شـرـحـ الجـمـلـ لـلـجـرجـانـيـ، وـشـرـحـ الـلمـعـ لـابـنـ جـنـيـ وـلـمـ يـتـمـهـ، وـالـرـدـ عـلـىـ اـبـنـ باـيـشـاذـ فـيـ شـرـحـ الجـمـلـ، وـالـرـدـ عـلـىـ التـبـرـيزـيـ فـيـ تـهـذـيبـ الإـصـلـاحـ، وـالـرـدـ عـلـىـ الـحرـيرـيـ فـيـ مـقـامـاتـهـ، وـلـادـتـهـ عـامـ ٤٩٢ـ وـوـفـاتـهـ سـنـةـ ٥٦٧ـ هـ. انـظـرـ بـغـيـةـ الـوعـاـةـ ٢٩/٢ـ ٣١ـ، وـمـقـدـمـةـ الـمـرـتـجـلـ/٥ـ وـمـاـ بـعـدـهـاـ.

(٢) أي جعل «مأسوف» مصدرـاـ، وهو قـلـيلـ.

قال الدمامـيـ: «أـيـ الـأـخـذـ عـلـىـ غـيرـ الطـرـيقـ مـنـ جـهـةـ جـعـلـ «مـأـسـوـفـ» مـصـدـرـاـ وـهـوـ قـلـيلـ، وـأـنـاـ أـقـولـ: إـنـ ثـبـتـ بـطـرـيـقـ مـعـتـبـرـ مـجـيـءـ هـذـاـ مـصـدـرـ الـمـعـيـنـ مـنـ كـلـامـ الـعـرـبـ فـلـاـ نـزـاعـ فـيـ قـبـوـلـهـ، وـلـاـ تـعـسـفـ حـيـثـيـهـ؛ إـذـ لـيـسـ فـيـ ذـلـكـ إـلاـ حـذـفـ الـمـبـدـأـ لـقـرـنـيـةـ، وـهـوـ كـثـيرـ مـقـيـسـ، وـجـعـلـ الـمـصـدـرـ بـمـعـنـىـ اـسـمـ الـفـاعـلـ، وـهـوـ مـسـمـوـ أـيـضاـ كـزـيدـ عـدـلـ وـعـمـرـ صـوـمـ، وـإـنـ لـمـ يـثـبـتـ عـنـ الـعـرـبـ اـسـتـعـمـالـ الـمـأـسـوـفـ مـصـدـرـاـ فـهـذـاـ إـلـإـعـارـابـ غـيرـ مـقـبـولـ الـبـتـةـ وـالـلـهـ أـعـلـمـ». انـظـرـ صـ/٣١٤ـ.

وـتـعـقـبـهـ الشـمـنـيـ بـعـدـ نـقـلـ النـصـ قـفـالـ: «مـرـادـهـ بـالـتـعـسـفـ كـثـرـةـ الـاعـتـبـارـ، وـمـخـالـفـةـ الـظـاهـرـ، كـحـذـفـ الـمـبـدـأـ فـيـمـاـ نـحـنـ فـيـهـ، وـجـعـلـ مـأـسـوـفـ مـصـدـرـاـ ثـمـ جـعـلـهـ بـمـعـنـىـ اـسـمـ الـفـاعـلـ، وـكـثـيرـاـ مـاـ يـسـتـعـملـ التـعـسـفـ فـيـ ذـلـكـ». انـظـرـ صـ/٣١٤ـ وـحـاشـيـةـ الـدـسوـقـيـ ١٧٢/١ـ.

وقـالـ الـأـمـيـرـ فـيـ حـاشـيـةـ ١ـ ٣٨ـ «الـحـقـ كـمـ أـفـادـهـ الشـارـحـ [ـأـيـ الدـمـامـيـ]ـ أـنـ لـاـ تـعـشـفـ فـيـهـ».

(٣) في مـ٤/٧٣ـ بـ «مـنـ أـبـيـاتـ مشـكـلـ الـمـعـانـيـ»ـ وـفـيـ طـبـعـةـ الشـيـخـ مـحـمـدـ ١٦٠ـ «مـنـ مشـكـلـ أـبـيـاتـ الـمـعـانـيـ»ـ.

(٤) قال «أـبـيـاتـ الـمـعـانـيـ»ـ لـأـنـ الـمـشـكـلـ فـيـ بـيـتـ أـبـيـ نـوـاـسـ فـيـ إـعـارـابـهـ، وـإـشـكـالـ فـيـ بـيـتـ حـسـانـ فـيـ مـعـناـهـ، وـانـظـرـ شـرـحـ الشـواـهـدـ لـلـبـعـدـادـيـ ١٣/٤ـ - ١٤ـ.

(٥) الـبـيـتـ فـيـ مدـحـ الرـسـولـ ﷺـ. وـقـدـ ذـكـرـ هـذـاـ الـبـيـتـ الـأـخـفـشـ فـيـ كـتـابـ «أـبـيـاتـ الـمـعـانـيـ»ـ، وـقـالـ فـيـهـ: إـنـ إـشـكـالـ نـشـأـ مـنـ تـوـهـمـ اـتـحـادـ مـرـجـعـ الصـمـيرـيـنـ فـيـ سـوـاهـ وـبـغـيرـهـ، وـزـالـ هـذـاـ إـشـكـالـ بـاـخـتـلـافـ =

فيقال: سواه هو غيره، فكأنه قال: لم نعدل غيره<sup>(١)</sup> بغيره.

والجواب: أن الهاء في «بغيره» للسوى<sup>(٢)</sup>، فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السوى، وغير سواه<sup>(٣)</sup> هو نفسه عليه الصلاة والسلام فالمعنى: فلم نعدل سواه به<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

= المرجع قال: «وذلك أن سوى النبي ﷺ هو غيره فقال: لم نعدل سواه بغير سواه، فغير السوى هو النبي ﷺ» وتبعد الفارسي في الحجة، وذهب ابن دريد إلى أن سوى الشيء نفسه وعنه لا بمعنى «غير»، ويقال: هذا سوى فلان، أي: فلان نفسه. وأنشد بيت حسان هذا.

وذهبوا إلى أن الهاء في «غيره» مردودة على «سواه»، فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السوى، وغير السوى هو النبي ﷺ، فالمعنى: لم نعدل به سواه. ونقل البغدادي من تذكرة أبي حيان جعل «غير» زائدة.

وانظر البيت في شرح البغدادي ١٣/٤، وشرح السيوطي ٤٦١/١، وحجة الفارسي ٢٤٩/١.  
والبيت غير مثبت في ديوان حسان، ولم أجده ما نقله البغدادي من تذكرة أبي حيان في المطبوع منها.

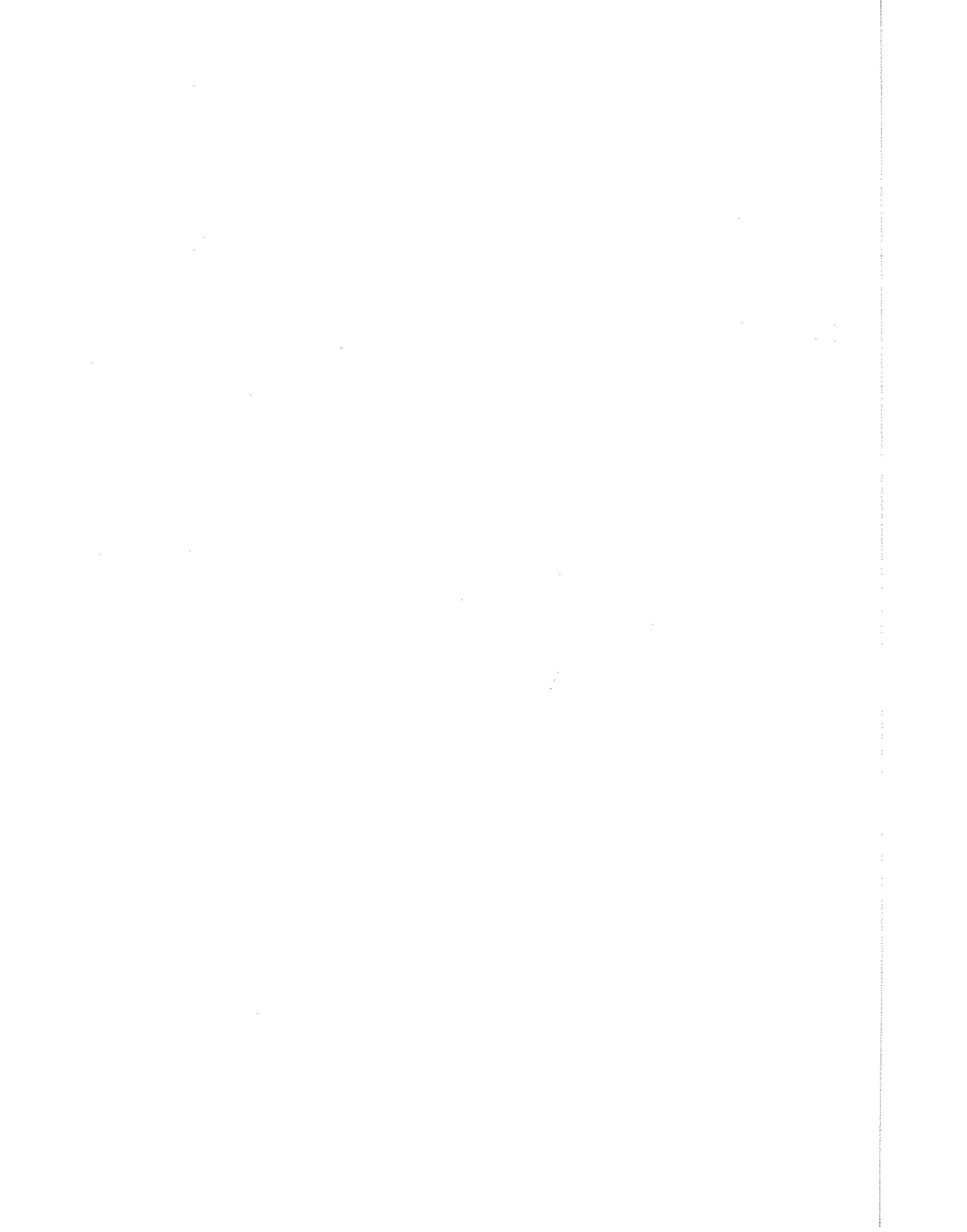
(١) وهو مشكل، بل لا يفيد هذا معنى مقبولاً.

(٢) وعلى هذا اختلف مرجع الضميرين، فالضمير في «سواه» يعود على ما تقدم، والضمير في «بغيره» يعود إلى «سواه».

(٣) كما في المخطوطات، ومثله عند الدماميني، وطبيعة مبارك وزميله، وعند الشيخ محمد محبي الدين «غير السوى»، وقد أشار إلى هذا الخلاف.

(٤) قال الدماميني في ص ٣١٥: «ويظهر لي وجه آخر حسن في الجواب مع القول باتحاد معاد الضميرين، وهو أن يقال: المراد بالسوى العدل والإنصاف لا معنى «غير»، وهو أمر ثابت في اللغة، صرخ به الجوهري وغيره، فالمعنى حينئذ لم يعدل عذله شيء غيره، ولا خيار عليه، والله الموفق للصواب» ونقله عنه الدسوقي في ١٧٢/١.

قلت: ذكر مثل هذا الأخفش في معنى «سوى»، ونقله عنه أبو حيان في البحر ٢٥٣/٦.



**حرف الفاء**



## ٥٦ . الفاء المفردة

الفاء المفردة: حرف مهمّل<sup>(١)</sup> ، خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم: إنها<sup>(٢)</sup> ناصبة في نحو: «ما تأتينا فتُحَدِّثُنَا» ، وللمبرد<sup>(٣)</sup> في قوله: «إنها<sup>(٤)</sup> خافية». في نحو<sup>(٥)</sup> :

فِمِثْلِكَ حُبْلِيْ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ [فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُخْوِلٍ]

(١) أي لا يعمل شيئاً.

(٢) أي: ناصبة بنفسها لل فعل المضارع، وقد ذهب إلى هذا أبو عمر الجرمي، قال: «لأنها خرجت عن باب العطف» وإليه ذهب بعض الكوفيين. انظر الإنصاف/٥٥٧ - ٥٥٨.

وقال ابن عقيل في شرح التسهيل ٣/٨٤ «... والنصب بأنّ، لا بالخلاف ولا بالفاء ولا بالواو الآتي ذكرها، هذا قول البصريين، وقال الفراء وبعض الكوفيين: النصب بالخلاف، وقال الكسائي وأصحابه والجرمي: بالفاء والواو...».

(٣) في رصف المباني/٣٨٧ «واعلم أن من النحوين من زاد للفاء موضعًا آخر سماها فيه «فاء ربّ»، وهي التي يقع بعدها الخفض في مثل قول الشاعر....» وانظر همع الهوامع ٤/٢٢٢ والجني الداني/٦١.

وفي شرح الشواهد للبغدادي ٤/٢٠ ذهب إلى أن ما ذكره ابن هشام وهم منه، وأن المبرد لم يذهب إلى هذا، وإنما قال في «واو رب» إنها الحارة لا «ربّ» المقدرة.

وفي المقتضب ٢/٣١٩ «فهي [أي الباء] والواو تدخلان على كل مقصّم به، لأن الواو في معنى الباء...، لأن الواو من مخرج الباء، ومخرجهما جمیعاً من الشفة، فلذلك أبدلت منها كما أبدلت من ربّ في قوله:

«وبليد ليس بها أنيس»؛ لأنها لما أبدلت من الباء دخلت على ربّ....»، وانظر ٢/٣٤٧.

(٤) في ٣٣/٧٣ «جارّة».

(٥) البيت لامرئ القيس، وفي المخطوطات أثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفين، وقد تقدم شرح هذا البيت في باب «ربّ»، وقد ذكره المصتفي مرة أخرى هنا ليبيّن أن المبرد ذهب إلى أن الفاء جارّة، وقد رأيت توهيم البغدادي له.

فيمن جَرَ «مثلاً»، والمعطوف<sup>(١)</sup> ، والصحيح أن النصب بأن مضمرة كما سيأتي<sup>(٢)</sup> ، وأن الجَرَ بِرُبٍ مضمرة كما مر<sup>(٣)</sup> .

وترد<sup>(٤)</sup> على ثلاثة أوجه:

- أحدها: أن تكون عاطفة، وتفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الترتيب<sup>(٥)</sup> ، وهو نوعان: معنوي<sup>(٦)</sup> كما في «قام زيدٌ عمرو»<sup>(٧)</sup> ،

= قال ابن مالك في التسهيل/١٤٨ «وليس الجُرُ بالفاء وبل باتفاق، ولا بالواو خلافاً للمبرد ومن وافقه». وقال الرمانى: «والوجه عند البصريين أن «رُبٌ» هنا مضمرة وهي العاملة لا الفاء...» انظر معانى الحروف/٤ وانظر رصف المباني/٣٨٧ فقد ذهب إلى أن الفاء هنا سببية عاطفة جملة على جملة، و«رُبٌ» مضمرة بعد الفاء كما أضمرت بعد الواو، فلا ينبغي أن تجعل «فاء رُبٌ» لأنها ليست بمعناها، فلا معنى لتنسبيتها إليها.  
وانظر جواهر الأدب/٦٣ - ٦٤.

(١) أي «ومُرضي».

(٢) في م ٣/٧٤ «كما مر»، وهو وهم من الناسخ، إذ لم يأت بعد حديثه عن النصب، فقد ذكره في الباب الخامس في إعراب الفعل.

(٣) تقدّم هذا في باب «رُبٌ».

(٤) أي الفاء.

(٥) انظر المقتضب ١٠/١ و ١٤/٢، وسيويه ٢/٣٠٤، والشهاب ٧/٥٠، ورصف المباني /٣٧٦، وفي حاشية الأمير ١٣٩/١: «وتفيده سواء كانت حرف عطف أولاً»، وما ذكره المصنف في الترتيب مأخوذ من الجنى الدانى/٦٣ - ٦٤.

(٦) قال المرادي: «والمراد بالترتيب في المعنى أن يكون المعطوف بها لاحقاً متصلاً بلا مهلة، كقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ﴾، سورة الانفطار/٧. انظر الجنى الدانى/٦٣ - ٦٤.

(٧) قيام عمرو واقع بعد قيام زيد في الواقع، ويسمونه بالوثني.

وذكري<sup>(١)</sup>، وهو عطف مُفصّل<sup>(٢)</sup> على مجرّمل نحو: «فَازْلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ»<sup>(٣)</sup>، ونحو: «فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرًا»<sup>(٤)</sup>، ونحو<sup>(٥)</sup> «وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ أَبْنِي مِنْ أَهْلِ الْآيَةِ»<sup>(٦)</sup>، ونحو<sup>(٧)</sup> «تَوْضًى فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدِيهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلِيهِ»<sup>(٨)</sup>.

(١) وهو أن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه إنما هو بحسب اللفظ والذكر، لأن المعنين ترتبا في الواقع بحسب نفس الأمر. انظر الدماميني/٤٤، وحاشية الأمير/١٣٩، وحاشية الدسوقي/١٧٢، وذكر المرادي في الجنى الداني/٦٤ أنهم يسمونه ترتيباً لفظياً، وكذا سماه المالقي في الرصف/٣٧٧.

(٢) وإنما كان هذا من الترتيب الذكري لأن الأصل أن المُفصّل إنما يُذكَر بعد المجرّمل.

(٣) تتمة الآية: «... وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِيَعْصِي عَدُوَّهُ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقْرٌ وَمَتَّعْ إِلَيْكُمْ حِি�ْنٌ» سورة البقرة ٣٦/٢ فقد فَصَلَ «أَزْلَهُمَا» بقوله: «أَخْرَجَهُمَا».

(٤) الآية: «يَسْتَأْلِكُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنْزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرًا فَأَخَذَهُمُ الْأَصْنَوْقَةُ يُظْلِمُهُمْ ثُمَّ أَخْدَوْا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ وَمَا أَتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُّبِينًا» سورة النساء ٤/١٥٣

قوله تعالى: «أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ» مجرّمل، وتفصيله: قالوا أَرِنَا الله جَهْرًا....

(٥) تتمة الآية: «وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَإِنَّ أَحْكَمَ الْحَكَمَيْنَ». سورة هود ١١/٤٥ نادى: مجرّمل، والمُفصّل المعطوف عليه: فقال رب..

(٦) قوله: «الآية» ليس في م ٢/٢٨.

(٧) جاء الحديث بروايات مختلفة وانظر «كتاب الوضوء» في فتح الباري ١/٤٠٢ وما بعده. وفي صحيح مسلم ج ٣/٩٩ وما بعدها «كتاب الطهارة» وانظر فيه ص ١٠١. والشاهد في الحديث العطف بالفاء التي تقتضي الترتيب مع التعقب.

(٨) أي: وغسل رجليه.

وقال الفراء<sup>(١)</sup> : «لا تفيد الترتيب مطلقاً». وهذا مع قوله: <sup>(٢)</sup> «إن الواو تفيد الترتيب» غريب.

واحتاج بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَا فَجَاهَهَا بِأَسْنَا بَيْتَنَا أَوْ هُمْ قَائِلُون﴾<sup>(٤)</sup> وأجيب<sup>(٥)</sup> بأن المعنى أرذنا إهلاكها، أو بأنها للترتيب الذكري.

وقال الجرمي<sup>(٦)</sup> : «لاتفيد الفاء الترتيب في البقاع، ولا في الأمطار، بدليل

(١) في الجنى الداني/٦٢ «وذهب الفراء إلى أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَكُم مِّنْ قَرِيَّةٍ أَهْلَكْنَا فَجَاهَهَا بِأَسْنَاهِ الْأَعْرَافِ﴾، والبأس في الوجود واقع قبل الإهلاك...»، وعقب المرادي الفراء فرد ما ذهب إليه. وانظر معاني الفراء/١، ٣٧١، وذكر مثل هذا الماليقي في رصف المباني/٣٧٧ منسوباً إلى الكوفيين في أن الترتيب لا يلزم بها، ثم ذكر أن هذا مؤول عند البصريين.

(٢) في المطبوع «إنها...» وهو غير مثبت في المخطوطات، ولم يُشير إلى هذا مبارك وزميله، وهي مثبتة في حاشية الأمير والدسوقي، وغير مثبتة في حاشية الدماميني.

(٣) الذي وجدته في معاني الفراء غير هذا، فقد قال في ٣٩٦/١: «فَأَمَّا الْوَاوُ فَإِنَّكَ إِنْ شَئْتَ جَعَلْتَ الْآخَرَ هُوَ الْأُولُ وَالْأُولُ الْآخَرُ، فَإِذَا قَلْتَ: زَرْتَ عَبْدَ اللَّهِ وَزِيدًا، فَأَيْمَّا شَئْتَ كَانَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ بِالزِّيَارَةِ...»، وهذا يدل على أنه لا يقول بأن الواو تفيد الترتيب.

(٤) أول الآية: ﴿وَكُم مِّنْ قَرِيَّةٍ...﴾ سورة الأعراف/٤ قال الفراء: «يقال : إنما أتهاها البأس من قبل الإهلاك، فكيف تقدم الهلاك؟ قلت : لأن الهلاك والبأس يقعان معاً كما تقول: أعطيتني فاحسنت، فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء ولا قبله، إنما وقعا معاً، فاستجزير ذلك، وإن شئت كان المعنى: وكم من قرية أهلكناها فكان مجنيءاً بالبأس قبل الإهلاك، فأضمرت كان، وإنما جاز ذلك على شيء بهذا المعنى...» انظر معاني القرآن/١، ٣٧١، وانظر البحر/٤، ٢٦٩.

(٥) هذا الجواب للمرادي في الجنى الداني ص/٦٢ - ٦٣، قال المرادي: «وأجيب بأن معنى الآية، وكم من قرية أرذنا إهلاكها كقوله: «إذا أكلت فسم الله»، وقيل الفاء في الآية عاطفة للمقصّل على المعجمل كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَشَانَنَّهُنَّ إِنْ شَاءَ \* فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا﴾ - الواقعة/٣٥ - ٣٦» وهذا مما انفرد فيه الفاء». وانظر حاشية الشهاب/٤، ١٤٩، وحاشية الأمير/١، ١٣٩.

(٦) في الجنى الداني/٦٣ «وذهب بعضهم إلى أن الفاء قد تأتي لمطلق الجمع، كالواو. قال به الجرمي في الأماكن والمطر خاصة، كقولهم: عفا مكان كذا فمكان كذا، وإن كان عفاؤهما في وقت واحد، ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا، وإن كان نزوله في وقت واحد، قال امرؤ القيس: =

قوله<sup>(١)</sup> :

[قِفَا نَبْكِ مِنْ ذَكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسُقْطِ اللَّوْيِ] بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ  
وَقَوْلَهُمْ<sup>(٢)</sup> : «مُطَرَّنَا مَكَانٌ<sup>(٣)</sup> كَذَا فَمَكَانٌ كَذَا<sup>(٤)</sup>» وَإِنْ كَانَ وَقْوَعُ الْمَطَرِ فِيهِمَا فِي  
وَقْتٍ وَاحِدٍ.

الأُمُرُ الثَّانِي<sup>(٥)</sup> : التَّعْقِيبُ<sup>(٦)</sup> ، وَهُوَ فِي كُلِّ شَيْءٍ<sup>(٧)</sup> بِحَسَبِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ :

= بِسُقْطِ اللَّوْيِ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ...» وَانْظُرُ الْخَرَانَةَ ٤/٣٩٨ وَجُواهِرُ الْأَدْبِرِ/٦٥، وَفِي حَاشِيَةِ الْأَمِيرِ  
١٣٩/١: «قَوْلُهُ: وَقَالَ الْجَرْمِيُّ: تَفَصِّيلُهُ مُبِينٌ لِإِطْلَاقِ الْفَرَاءِ السَّابِقِ، وَيَصْحُحُ حَمْلُ الإِطْلَاقِ عَلَى الرَّتِبِيِّ  
وَالذَّكْرِيِّ». =

(١) الْبَيْتُ لِأَمْرِيَّ الْقَيْسِ، وَصِدْرُهُ مَا أَثْبَثَهُ بَيْنَ حَاسِرَتِيْنِ، وَهُوَ مَطْلَعُ مَعْلُوقَتِهِ. وَذَكْرُ الأَصْمَعِيِّ أَنَّ الْرَوَايَةَ:  
بَيْنَ الدُّخُولِ وَحَوْمَلٍ. وَالسُّقْطُ: مُثْلِثُ السَّيْنِ، وَهُوَ مَا تَسَاقَطَ مِنَ الرَّمْلِ...  
وَاللَّوْيُ: مَا التَّوْيُ مِنْ هَذَا الرَّمْلِ، وَبِسُقْطِ اللَّوْيِ: حِيثُ يَسْتَرِقُ الرَّمْلُ، وَإِنَّمَا وَصَفَ الْمَنْزِلَ بِهِ لِأَنَّهُمْ  
كَانُوا لَا يَنْزَلُونَ إِلَّا فِي صَلَابَةِ مِنَ الْأَرْضِ لِتَكُونَ أَثْبَتُ لِأَوْتَادِ الْخِيَامِ، وَأُمُكْنُ لِحَفْرِ النَّوْيِّ، وَإِنَّمَا  
يَكُونُ ذَلِكَ حِيثُ يَسْتَرِقُ الرَّمْلُ.  
وَالدُّخُولُ وَحَوْمَلٍ: بَلْدَانٌ بِالشَّامِ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَرْمِيُّ مِنْ أَنَّ الْفَاءَ لَا تَفِيدُ التَّرْتِيبَ فِي الْبَقَاعِ وَلَا الْأَمَطَارِ، فَمَرَادُ الشَّاعِرِ  
وَقَوْعُ الْفَعْلِ فِي تَلْكَ الْمَوَاضِعِ، وَتَرْتِيبُ الْلَّفْظِ وَاحِدًا بَعْدَ آخِرِ الْفَاءِ تَرْتِيبُ لَفْظِيِّ.

وَانْظُرُ شَرْحَ الشَّوَاهِدِ لِلْبَغْدَادِيِّ ٤/٢١، وَشَرْحَ السَّيُوطِيِّ ١/٤٦٣، وَالْخَرَانَةَ ٤/٣٩٧، وَالْعَيْنِيَّ ٤/  
٤١، وَالْجَنِيِّ الدَّانِيَّ ٤/٦٤، وَالْكِتَابَ ٢/٢٩٨، أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٣/٤٠، رَوَايَةُ الأَصْمَعِيِّ، هُمُّعُ  
الْهَوَامِعَ ٥/٢٢٥، شَرْحَ الْمَفْصِلِ ٢/١٢٨، ٩/٧٨، ٤/١٥، ٨/٨٩، ١٠/٢١. الْدِيْوَانُ ٨/٨.

(٢) انْظُرُ الْجَنِيِّ الدَّانِيَّ ٦٣، وَجُواهِرُ الْأَدْبِرِ/٦٥.

(٣) فِي م٣/٧٤ أَنَّ «بِمَكَانٍ».

(٤) فِي حَاشِيَةِ الْأَمِيرِ ١/١٣٩: «فِيهِ أَنَّ الْمَكَانَ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْبَقَاعِ، فَالْأُولَى: مَطَرَّنَا عَلَى الْأَشْجَارِ  
فَالْأَزْرَوْعُ مَثَلًاً».

(٥) أَيْ: مَا تَفِيدُهُ الْفَاءُ الْعَاطِفَةُ.

(٦) الْمَرَادُ بِهِ وَقْعُ الثَّانِي بَعْدَ الْأُولَى، وَبِعَقْبِهِ مِنْ غَيْرِ مَهْمَلَةٍ وَلَا تَرَاجُّ.

(٧) يَشِيرُ هَنَا إِلَى مَا ذَكَرَهُ أَبْنُ الْحَاجِبِ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ مَا يُعَدُّ فِي الْعَادَةِ مَرْتَبًا مِنْ غَيْرِ مَهْمَلَةٍ، فَقَدْ يَطُولُ  
الْزَّمَانُ وَالْعَادَةُ تَقْتَضِي فِي مِثْلِهِ بِاتِّفَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَقَدْ يَقْصُرُ وَالْعَادَةُ تَقْتَضِي الْعَكْسَ، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا =

«تَزَوَّجْ فَلَانْ فُولَدْ لَهُ» إذا لم يكن بينهما<sup>(١)</sup> إلا مُدَّةُ الحمل، وإن كانت مُدَّةً<sup>(٢)</sup> متطاولة. و<sup>(٣)</sup> «دخلت البصرة ببغداد» إذا لم تُقْمِ<sup>(٤)</sup> في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله تعالى<sup>(٥)</sup>: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾، وقيل<sup>(٦)</sup>: الفاء في هذه الآية للسببية<sup>(٧)</sup>، وفاء السببية لا

= الدمامي في ص/ ٣١٧ ثم قال: «والذي يظهر من كلام جماعة أن استعمال الفاء فيما تراخي زمان وقوعه عن الأول سواء استقصر في العرف أولاً، إنما هو بطريق المجاز، وظاهر كلام المصنف أن استعمالها فيما يُعَدُّ بحسب العادة تعقيباً وإن طال الزمن استعمالاً حقيقي». وفي جواهر الأدب/ ٦٥: « واستمرار مدة حصول المترتب وطوله لا ينافي الترتيب ولا يخرج عنه». ونص المرادي في الجنى الداني/ ٦٢: «وقال بعضهم: تعقيب كل شيء بحسبه، فإذا قلت: دخلت مصر فمكّة، أفادت التعقيب على الوجه الذي يمكن».

(١) أي بين التزوج والولادة.

(٢) كذا في المخطوطات «مدة متطاولة»، ومُدَّة: غير مثبتة في طبعة مبارك وزميله، ولم يشيرا إلى هذا، وكذا في نسخة الشيخ محمد غير مثبتة. وهي مثبتة في نسخة الدمامي، وساقطة من نسخة الأمير.

(٣) النص في الجنى الداني/ ٦١ - ٦٢: « وأورد السيرافي على قولهم: إن الفاء للتعقيب، قوله: «دخلت البصرة فالكوفة»، لأن أحد الدخولين لم يَلِ الآخر، وأجاب بأنه بعد دخوله البصرة لم يستغل بشيء غير أسباب دخول الكوفة».

(٤) بل اتصل السير، ولم يقع اشتغال بما يُعَدُّ في العُرُوف أجنبياً من السفر من هذه إلى تلك. دمامي/ ٣١٧.

(٥) تتمة الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَيْرٌ﴾ سورة الحج ٦٣/٢٢ ومعلوم أن اخضرار الأرض لا يقع مباشرة بعد نزول المطر، بل يقع بعد مهلة من الزمن وفترة فاصلة.

(٦) هذا القول لابن الحاجب في الأمالي التحوية ٣٩/١ قال: «الفاء للتعقيب من غير مُهَمَّلة، وإصحاب الأرض مُخْضَرَة بعد النزول إنما يكون بعد مُهَمَّلة، والجواب أن هذه الفاء فاء السببية، وفاء السببية لا يُشترط فيها ذلك، وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مسبباً عن الأول كما لو صرخ بالشرط الأول إلى صحة قوله: إن يسلم زيد فهو يدخل الجنة، مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما...» فتأمل !!.

وأشار إلى هذا النقل الدمامي في حاشيته/ ٣١٧.

(٧) وليست للعطف، وانظر حاشية الأمير ١٣٩/١.

تستلزم التعقيب<sup>(١)</sup> ، بدليل صحة قولك : «إِنْ يُسْلِمْ فَهُوَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» ، ومَعْلُومٌ مَا  
 بينهما من المهلة .

وقيل<sup>(٢)</sup> : تقع الفاء تارةً بمعنى «ثُمَّ»، ومنه الآية<sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿خَلَقْنَا الْنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْكَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَمًا فَكَسَوْنَا الْعِظَمَ لَحْمًا﴾ فالفاءات<sup>(٥)</sup> في «فخلقنا العلقة»<sup>(٦)</sup> ، وفي «فخلقنا المضغة» ، وفي «فكسونا» ، بمعنى «ثُمَّ» ؛ لترابي<sup>(٧)</sup> معطوفاتها ، وتارةً<sup>(٨)</sup> بمعنى الواو ، كقوله<sup>(٩)</sup> :

... بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَؤُمَلٍ

(١) وذلك لأن مدخلولها لما قبله مدخل فيه في الجملة، وهذا مراد علماء الأدب، لا السبب التام الذي يلزم من وجوده وجود المسبب حتى يرد ما أطال به الشارح [أي: الدماميني]. انظر حاشية الأمير/ ١٣٩، وحاشية الدماميني/ ٣١٨.

(٢) هذا القول لابن مالك وأخرين، وقد ذكر هذا المرادي في الجنى الداني /ص ٦٢، وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٢٠٨/٣ - ١٢٠٩، «وقد يكون وقت المعطوف بالفاء متراخيًا إما لتقدير غيره قبله، وإما لحمل الفاء على ثم، لاشتراكهما في الترتيب، وقد يتعاقبان كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلْقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ﴾ الحج/٥. فعطف المضمة هنا بثم، وعطفها في سورة المؤمنين [آية ١٤] بالفاء».

(٣) أي آية الحج المتقدمة ﴿الَّتِي تَرَأَكَ اللَّهُ أَنْزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً...﴾.

(٤) تتمة الآية: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا مَّا كَرِهُ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَلَقَيْنِ﴾ سورة المؤمنون . ١٤ / ٢٣

(٥) في م ٢٨/أ، و م ٣/٧٤ «فالفاء». قوله: فالفاءات - أي: كل واحدة من الفاءات.

(٦) النص في نسخة مبارك وزميله «فخلقنا العلقة مضغة» ولم ثبت «مضغة» في المخطوطات، ولا حاشية الدمامي، وثبتت في نسخة الشيخ محمد، وكذا حاشية الأمير. وفي م ٢٨/٢ سقط قوله: «فخلقنا العلقة مضغة» واستدرك عليه هامشها.

(٧) أي لتراخي معطوفاتها عن المعطوف عليه.

(٨) أي تأتي الفاء تارة بمعنى «ثم» كما تقدم، وتأتي تارة بمعنى الواو للاشراك في الحكم.

(٩) تقدم البيت قبل قليل.

وزعم الأصمعي أن الصواب روايته<sup>(١)</sup> بالواو؛ لأنه لا يجوز «جلست بين زيد فعمرو»، وأجيب بأن التقدير: بين<sup>(٢)</sup> موضع الدخول فموضع حومل، كما يجوز<sup>(٣)</sup> «جلست بين العلماء فالزهاد»، وقال بعض البغداديين: الأصل «ما بين»، فحذف «ما» دون «بين»، كما عَكَسَ ذلك من قال<sup>(٤)</sup>:

يَا أَخْسَنَ النَّاسِ مَا قَرَنَا إِلَى قَدْمٍ [وَلَا حِبَالَ مُحَبٌ وَاصِلٌ تَصِلُّ]

(١) أشرت إلى هذه الرواية عنه من قبل، وفي شرح الشواهد للبغدادي ٤/٢١ «وقد أنكرها الأصمعي [أي الرواية بالفاء]، قال في كتاب التصحيف: تكلم الناس في قوله: «بين الدخول فحومل» قال أبو إسحاق الزيادي: الرواية: «بين الدخول وحومل»، ولا يكون «فحومل»، لأنك لا تقول: رأيتك بين زيد فعمرو، وهذا سمعه الزيادي من الأصمعي، فسألت ابن دريد عن الرواية فحكى ما قال الأصمعي فلم يزد عليه...».

(٢) في ٤٧/١١ ب «بين موضع حومل».

(٣) لتحقق شرط إضافة «بين»، وهو أن يكون المضاف إليه دالاً على التعدد من غير ترتيب.

(٤) المذكور في المخطوطات صدره، وقد أنشأه بتمامه الفراء كما أثبتته، وذكر أنه أنشأه هذا البيت أعرابي منبني سليم، وأنشأه ابن الأنباري في كتاب الأضداد ٤١، وذكر البغدادي أن صدر هذا البيت جاء في قصيدة لقيس بن ذريع لكن برواية «من» في موضع «ما»، وكذلك في شعر العباس بن الأحنف برواية «من»، وهو أول مقطوعة لأبي نواس برواية «من». والقرون: الخصلة من الشعر.

والشاهد فيه قوله: ما بين قرون، وأن أصله: ما بين قرون، فحذف: «ما»، ورداً هنا أبو حيان، وذهب إلى أن «ما» لا تسقط هنا، وحذف ما لا يجوز عند البصريين.

انظر الشواهد للبغدادي ٤/٢٤، والأضداد لابن الأنباري ص ٢٥١، وشرح السيوطي ١/٤٦٤، وذكره الأنباري في كتاب الوقف والابتداء ١/٣٥٤، وانظر إشارة إلى البيت في معاني الفراء ١/٢٢، والخزانة ٤/٣٩٩، والبيت في البحر ١/١٢٢، والدر المصنون ١/١٦٣، وهمع الهوامع ٥.

أصله: ما بين قرن، فحذف <sup>(١)</sup> «بَيْنَا»، وأقام «قرنا» <sup>(٢)</sup> مقامها. ومثله: «مَا بِعُوضَةً» <sup>(٣)</sup> فَمَا فَوْقَهَا <sup>(٤)</sup>، قال <sup>(٥)</sup>: والفاء نائبة عن «إلى» <sup>(٦)</sup>.  
ويحتاج على هذا القول إلى <sup>(٧)</sup> أن يقال: وصحت <sup>(٨)</sup> إضافة «بَيْنَا» إلى الدخوال لاشتماله على مواضع <sup>(٩)</sup>، أو لأن التقدير: بين <sup>(١٠)</sup> مواضع الدخول.

(١) كذا جاء متوناً في المخطوطات وحاشية الدماميني/٣١٩، وفي طبعة مبارك وزميلة «بَيْنَا» من غير تنوين، ومثله في نسخة الشيخ محمد، وحاشية الأمير.

(٢) في م ٧٤/٣ أ «مقامهما» على تثنية.  
وقال الدماميني في ص ٣١٩ «وهذه دعوى لا دليل عليها، ويجوز أن تكون «ما» زائدة، وقرنا تميز، والمُعْنَى محفوظ أي:

يا أَخْسَنَ النَّاسِ قرناً وَمَا بَعْدَهُ إِلَى قَدْمٍ، أَوْ عَلَى إِسْقاطِ الْخَافِضِ، أَيْ: مِنْ قَرْنٍ إِلَى قَدْمٍ» وانظر الخزانة ٤٠٠/٤ فقد ردّ هذا على الدماميني البغدادي.

(٣) في م ٤٧/٤ ب «بعوضة» كذا قيد بالرفع إشارة إلى القراءة الثانية فيه.

(٤) الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِيَّ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بِعُوضَةٍ فَمَا فَوْقَهَا فَمَا أَذْنَى الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضْلِلُ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضْلِلُ بِهِ إِلَّا الْفَسِيقُونَ﴾ سورة البقرة ٢٦/٢.

(٥) قال هذا الفراء، والمصنف يشير هنا إلى بعض البغداديين الذين بدأ الحديث عنهم قبل قليل في حذف «بَيْنَا» في البيت.

قال الفراء في معاني القرآن ٢٢/١ «... وَأَمَّا الوجه الثالث - وهو أحبها إلى - فإن تجعل المعنى على «إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها...». وانظر الخزانة ٣٩٩/٤، والبحر ١٢٢/١.

(٦) انظر همع الهوامع ٢٣٤/٥، قد نقل تعقيب ابن هشام.

(٧) «إلى» سقط من م ٤٧/١ ب وم ٢٨/٢ أ.

(٨) في م ٧٤/٣ أ و م ٥/٤١ أ «وصحة».

(٩) في حاشية الأمير ١٤٠/١ «أي فيراد به الأجزاء...».

(١٠) قال الدماميني: «ولم يتعرض إلى الاعتذار عن إضافة «بَيْنَا» إلى بعوضة، وقرن، على هذا القول، فتأمله» ص ٣١٩.

وكون الفاء للغاية<sup>(١)</sup> بمنزلة «إلى» غريب، وقد يُستأنسُ له عندي بمجيء عكسه<sup>(٢)</sup> في نحو قوله<sup>(٣)</sup> :

وأنتِ التي حَبَّبْتِ شَغْبَاً إِلَى بَدَا      إِلَيَّ وأُوطَانِي بِلَادٍ سَوَاهِمَا  
إِذَ الْمَعْنَى: شَغْبَاً فِي بَدَا<sup>(٤)</sup>، وَهُمَا مَوْضِعَان.

(١) في هموم الهوامع ٢٣٤/٥ «وقيل: ترد للغاية بمعنى إلى...» قال أبو حيان في البحر ١٢٢/١ «... ويقدرون الفاء يالى، وقد جاء التصريح بها في بعض الموضع...، وقال الكسائي: سمعت أعرابياً نظر إلى الهلال فقال: الحمد لله ما إهلالك إلى إسرارك، وحتى الفراء عن العرب: الشَّيْقُ ما خمساً فعشرين، والمعنى فيما تقدم ما بين كذا إلى كذا... وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون لا يعرفه البصريون...» وانظر معاني الفراء ٢٢/١ فالنص فيه: «إلى خمس وعشرين».

(٢) أي مجيء «إلى» للعطف بمنزلة الفاء.

(٣) البيت لـكثير عزة، ونسب البيت إلى جميل بشينة. ورواية الديوان:

لعمري لقد حُسنتِ ...

**وَشَغْبٌ:** ضيّعة في وادي القرى كانت للزهري، وبَدَا: ضيّعة تذكر مع شغب بناحية الشام.

وفي شرح الحماسة: (يقول: إنه كما آثرها على أهله وعشيرته آثر بلادها على بلاده).

والشاهد في البيت مجيء «إلى» للترتيب كاللفاء، أي: شَعْبًاً فبدًا. ورَدَ الدمامي الترتيب في البيت، وذهب إلى أن «إلى» بمعنى «مع» وهو مذهب الكوفيين.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/٢٨، وشرح السيوطي ١/٤٦٤، والحماسة بشرح التبريزى ٣/١٤١، وديوان جميل ٦٢، وانظر الديوان، طبعة عالم الكتب ٢٥٩، وديوان كثير عزة ٤/٢٠٤ (شجاعي)، معجم البلدان ١/٥٢٣، همع الهوامع ٥/٢٣٤، والخزانة ٤/١٣٦.

(٤) نقل البغدادي نص المصنف في الخزانة ٤/١٣٦ ورأى أنه من القريب، ثم أعقبه برد الدماميني وهو قوله:

«بأن من حق النهاة ألا يذكروه مستندين إلى هذا الدليل، فإننا لا نُسلِّم إرادة الترتيب في البيت الأول، لاحتمال أن تكون (إلى) فيه للجمعية كما قاله جماعة كثيرة إن لم نقل بذلك، أي: مع بدا أو مضموماً إلى بدا، والبيت الثاني لا يدل على إرادة الترتيب، إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخر لا يقتضي أن المكان الأول محجَّبٌ إليه أولاً بسبَب حلولها فيه، وأن الثاني محجَّبٌ إليه بعد ذلك =

ويدل على إرادة<sup>(١)</sup> الترتيب قوله بعده<sup>(٢)</sup> :

**حللت بهذا حلة ثم حلة** بهذا، فطاب الواديان كلاما  
وهذا معنى غريب لـ<sup>(٣)</sup> «إلى» لم أر من ذكره<sup>(٤)</sup>.

**الأمر الثالث<sup>(٥)</sup>** : السببية، وذلك غالب<sup>(٦)</sup> في العاطفة جملة أو صفة فالأول<sup>(٧)</sup> :

لحلولها به، إذ من الجائز أن يكون ثعب المكانين حصل له في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب، ثم ولو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الأول لم يدل على دعواه؛ لأن الترتيب الواقع في الثاني إنما هو بضم لا بالفاء، وفي بعض النسخ حلة بعد حلة» وانظر حاشية الدمامي/٣١٩.

(١) قوله: «إرادة» ليس في م ٤٧ ب.

(٢) الرواية في شرح الحماسة:

**وحللت بهذا حلة ثم أصبحت بأخرى فطاب الواديان كلاما**  
انظر ٤١/٣. ومثله في الديوان.

(٣) كما في م ٤٧ ب، وم ٢٨١ لـ «إلى». ومثله في حاشية الدمامي/٣١٩، وحاشية الدسوقي ١٧٥، وحاشية الأمير ١٤٠/١، وفي طبعة مبارك وزميله «الأنبياء» كما، ومثله في طبعة الشيخ محمد محبي الدين، وليس ما أثبتوه بالصواب، والتحريف بين اللفظين قريب.

(٤) ذكره القراء في معاني القرآن/٢٢.

(٥) في م ٤١٤ «والأمر الثاني».

والمراد بالأمر الثالث ما تفيده الفاء العاطفة، فقد ذكر من قبل الترتيب، ثم التعقيب، وهذا هو الثالث وهو السببية.

وفي رصف المبني/٣٧٧ «والربط والترتيب لا يفارقانها، وأما التسبيب معهما فنحو قولك: ضربت زيداً بكى، وضربته فمات، فالبكاء سببه الضرب، والموت سببه الضرب».

(٦) في الجنى الداني/٦٤: «إإن عطفت مفرداً غير صفة لم تدل على السببية نحو: قام زيد فعمرا، وإن عطفت جملة أو صفة دلت على السببية غالباً...»، وبقية نص ابن هشام مثبت عند المرادي، وهذا دأب ابن هشام في النقل عنه، وانظر جواهر الأدب/٦٦.

(٧) في م ٤٧ ب (فالأولى). والمراد بالأول عطف الجملة.

نحو: «فَوَكْرُمُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>، ونحو: «فَلَلَّقَنَ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَنَابَ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

والثاني<sup>(٣)</sup>: نحو: «لَا كُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُومٍ \* فَمَا لَوْنَ مِنْهَا أَبْطُونَ \* فَشَرِبُونَ عَلَيْهِ مِنْ الْحَمِيمِ»<sup>(٤)</sup>.

وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب<sup>(٥)</sup>، نحو: «فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ، فَجَاءَ يُعِجِّلُ سَمِينَ \* فَقَرِبَهُمْ إِلَيْهِمْ»<sup>(٦)</sup>، ونحو: «لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا فَكَسَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ»<sup>(٧)</sup>،

(١) الآية: «وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَلَانِ هَذَا مِنْ شَيْئِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغْنَثَهُ الَّذِي مِنْ شَيْئِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكْرُمُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَنِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ» سورة القصص ١٥/٢٨، وانظر البرهان ٢٩٨/٤.

(٢) تسمة الآية: «...إِنَّهُ هُوَ النَّوَابُ الرَّاجِحُ» سورة البقرة ٣٧/٢ وفي الدر المصنون ١٩٦/١ «فتاوى عليه: عطف على ما قبله، ولا بد من تقدير جملة قبلها أي: فقالها....»، وانظر البرهان ٢٩٨/٤.

(٣) أي من عطف الصفة، وقد ذكر من قبل عطف الجملة، وفي ٤٧/١م بـ «والثانية»..

(٤) سورة الواقعة ٥٦/٥٦ - ٥٤، وقبلها: «ثُمَّ إِنَّكُمْ أَبْهَاهَا أَصَالُونَ الْمُكَبِّرُونَ» الآية ٥١.

قال الزمخشري في الكشاف: «فَإِنْ قُلْتَ: مَا حَكَمَ الْفَاءِ إِذَا جَاءَتْ عَاطِفَةً فِي الصَّفَاتِ؟ قُلْتَ: إِما تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله:

### يَا لَهُفْ رَيَابَةَ لِلْحَارِثِ الْ ضَابِحَ فَالْفَانِمَ فَالْأَيْبِ

كانه قال: الذي صَبَحَ فَعَنِمَ فَآبَ، وإما على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه كقولك: خذ الأكمل فأفضل، وأعمل الأحسن فالأجمل، وإما على ترتيب موصفاتها في ذلك كقولك: رحم الله المحلقين فالمحصررين...» ص/٦٥ انظر الكشاف ٥٩٧/٢ في أول سورة الصافات. وقد نقل هذا ابن هشام عن الجنى الداني ص/٦٥ فهو يجري في حديثه على نسق ما صنعه المرادي.

(٥) أي الترتيب المجرد عن السبيبة على قلة، وهذا في مقابل قوله: «غالب» في أول الأمر الثالث.

(٦) تسمة الآية الثانية: «... قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَكُمْ» والآيات من سورة الذاريات ٢٦/٥١ - ٢٧.

(٧) تسمة الآية: «... فَبَصَرَكَ الْيَوْمَ حَدِيدًا» سورة ق ٥٠/٢٢.

ونحو: «فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةِ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا»<sup>(١)</sup>، ونحو: «فَالْتَّحَرَّتِ زَجَّرًا \* فَالثَّلِيلَتِ ذِكْرًا»<sup>(٢)</sup>.

وقال الزمخشري<sup>(٣)</sup>: «للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:  
أحدها: أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله:<sup>(٤)</sup>  
**يَا لَهْفَ زَيَابَةَ لِلْحَارِثِ الْصَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَالْأَيْبِ**

(١) تسمة الآية: «... وَقَاتَتْ عَبُورُ عَقِيم» سورة الذاريات ٥١/٢٩.

(٢) سورة الصافات ٣٧/٢.

(٣) في ٢٢/٢٨ «وقال الزمخشري: إن لها.....».

(٤) النص في الكشاف ٥٩٧/٢ وقد نقلته قبل قليل. والنص في القرطبي ٦٢/١٥ وقد نقله عن القشيري.

(٥) البيت لابن زيابه - عمرو بن لأي، وقيل اسمه: سلمة بن ذهل.

وهذا البيت مع يقين آخرين وقعت جواباً لقول الحارث بن همام الشيباني:

**أَيَا ابْنَ زَيَابَةَ إِنْ تَلْقَنِي لَا تَلْقَنِي فِي النَّعْمِ الْعَازِبِ**

**وَتَلْقَنِي يَشْتَدَّ بِي أَجْرَدِ مُسْتَقْدِمِ الْبَرْكَةِ كَالرَّاكِبِ**

قوله: يا لهف: الكلمة يتحسن بها على ما فات. وزيابه: اسم أم الشاعر، وذهب ابن هشام إلى أن زياباً أبوه، وتعقبه البغدادي في الخزانة، وقال «لم أره لغيره» كما تعقبه في شرح الشواهد أيضاً.

قوله: للحارث: اللام للتعليل، أي: يا لهف أمي من أجل الحارث بن همام الشيباني.

والصفات المتتابعة: إنما ذكرها على سبيل الاستهزاء. والشاهد في البيت: أن الفاء في «فالغانم...» تدل على ترتيب معانيها في الوجود.

وابن زيابه شاعر جاهلي، واسميه مختلف فيه، قيل: هو عمرو بن لأي، أحدبني تيم اللات بن ثعلبة، وهو فارس مجلز، وقيل: اسمه سلمة بن ذهل.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٤/٣٠، والخزانة ٢/٣٣٢، والشمني ٢/٣، وحاشية الأمير ١/٤٠، وشرح السيوطي ١/٤٦٥، شرح الحمامة ١/٧٤ - ٧٥، والجنى الداني ١/٦٥، الكشاف ١/١٠٢، ٢/٥٩٧، والقرطبي ١٥/٦٢.

(٦) كذا في ١م/٤٨، وكذا في ٤/٧٤ ب، وهي غير مثبتة في طبعة مبارك وزميله، وفي بقية المخطوطات «فالصابح».

أي : الذي صَبَحَ<sup>(١)</sup> ، فَغَنِمَ ، فَآبَ .

والثاني<sup>(٢)</sup> : أن تدل على ترثيّها<sup>(٣)</sup> في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قوله: «خُذْ الأَكْمَلَ<sup>(٤)</sup> فَالْأَفْضَلَ، وَأَعْمَلِ الْأَحْسَنَ فَالْأَجْمَلَ» .

والثالث<sup>(٥)</sup> : أن تدل<sup>(٦)</sup> على ترتيب<sup>(٧)</sup> موصوفاتها في<sup>(٨)</sup> ذلك، نحو: «رحم الله المُحَلَّقِينَ فَالْمَقْصُرِينَ» انتهى<sup>(٩)</sup> .

و<sup>(١٠)</sup> البيت لابن زَيَّاَةَ، يقول: يَا لَهْفَ أَبِي<sup>(١١)</sup> عَلَى الْحَارِثِ، إِذْ صَبَحَ<sup>(١٢)</sup> قَوْمِي بالغارّة، فَغَنِمَ، فَآبَ سَلِيمًا أَلَا أَكُونْ لِقِيَتُهُ فَقُتْلُتُهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُرِيدُ: يَا لَهْفَ نَفْسِي .

(١) في م ٤٨/١ أ (صَبَحَ) كذا جاء مقيداً بالتضعيف، ومثله في القرطبي ٦٢/١٥ .

(٢) من أحوال الفاء مع الصفات، ولا يزال الكلام للزمخشري، وهو في القرطبي ٦٢/١٥ .

(٣) في م ٤/٤ ب وم ٥/٧٤ أ (ترثيّها)، وكذا في طبعة مبارك وزميله وطبعه الشيخ محمد محبي الدين، وفي بقية المخطوطات «ترثيّها» والمراد بالرثّ أو الترتيب: ترثيّ الصفات. وفي الجنى الداني ٦٥ «ترثيّها».

(٤) في م ٤١/٥ و ٢٨/٢ أ «خُذْ الْأَكْمَلَ فَالْأَفْضَلَ» .

(٥) الثالث من معاني الفاء مع الصفات، والحديث للزمخشري، ومثله في القرطبي ٦٢/١٥ .

(٦) أي الفاء .

(٧) في م ٤٨/١ أ (ترثّب) .

(٨) في حاشية الأمير ١٤٠/١ في ذلك: أي في بعض الوجوه، وهو الحكم المذكور .

(٩) أي انتهى نص الزمخشري، وتتممة النص في الكشاف: «فعلى هذه القوانين الثلاثة ينساق أمر الفاء العاطفة في الصفات» انظر الكشاف ٥٩٧/٢، وهو في الجنى الداني ٦٥ نقلأً عن الكشاف. وانظر النص بتمامه في القرطبي ٦٢/١٥ .

(١٠) الواو ليست في المطبوع، وهي مشتبهة في المخطوطات .

(١١) قال البغدادي: «... وعليه تكون الصفات على طريق الاستهزاء، ومنه تعلم أن في كلام المصنف خللاً من وجهين: أحدهما: ظنه أن زَيَّاَةَ والدَّهُ، وثانيهما: تقدير «صَبَحَ» بقوله: قَوْمِي». شرح الشواهد ٤/٣٢، وانظر الخزانة ٢/٣٣٢، وانظر شرح الحماسة ١/٧٤ - ٧٥، فقد ذهب أبو هلال إلى أنه أبوه، وذهب أبو محمد الأعرابي إلى أنها أمه. وانظر شرح الشمني ٢/٢ .

- وفي المخطوطات «أَبِي» كما أثبته، وعند مبارك «يَا لَهْفَ أَبِي» .

(١٢) في م ٤٨/١ أ و ٤/٧٤ ب (صَبَحَ) كذا ! .

(١) والثاني من أوجه<sup>(٢)</sup> الفاء: أن تكون رابطة<sup>(٣)</sup> للجواب، وذلك حيث لا يصلح<sup>(٤)</sup> لأن يكون شرطاً<sup>(٥)</sup>، وهو منحصر في ست مسائل:

إحداها: أن يكون الجواب جملة اسمية، نحو: ﴿وَإِن يَمْسِكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ  
شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٦)</sup>، ونحو: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ  
الْحَكِيمُ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) سقطت الواو من م ٢٨/٢ أ.

(٢) وكان الوجه الأول من أوجه الفاء العطف.

(٣) سماها المرادي في الجنى الداني ٦٦ «الفاء الجواية»، وقال: فمعناها الربط، وتلازمها السبيبة، وقال بعضهم: والترتيب أيضاً، كما ذكر العاطفة، ثم إن هذه الفاء تكون جواباً لأمرتين: أحدهما الشرط بـ«إن» وأخواتها، والثاني ما فيه معنى الشرط نحو «أما».

وفي ص ٦٧ «وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء، ليتعلّم ارتباطه بأداة الشرط...» وانظر رصف المبني ٣٨٥، وجواهر الأدب ٦٦.

(٤) في م ٢٨/٢ أ: «لا تصلح لأن تكون....».

(٥) في شرح الكافية ٢٦٢/٢: «... إن كان الجزء مما يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رباط بينه وبين الشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح فلا بد من رباط بينهما، وأولى الأشياء به الفاء ل المناسبة للجزء معنى؛ لأن معناه التعقيب بلا فصل، والجزء متعقب للشرط كذلك، هذا في خفتها لفظاً...» والنص في حاشية الشعري ٢/٢، وانظر الدسوقي ١٧٦/١، فقد نقل عن الدمامي أنه يمكن نقض هذا الضابط بالمضارع المقربون بلا، فقد جعلوه مما يجوز فيه الربط بالفاء، وتركه، كقوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُهُمْ لَا يَسْمَعُونَ دُعَاءَكُنَّ...﴾ سورة فاطر ١٤/٣٥. كان الأولى بالمصنف أن يذكر أول الآية أيضاً فيها وقع الجواب جملة اسمية.

قال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسِكَ اللَّهُ بِصُرُّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يَمْسِكَ بِخَيْرٍ...﴾ سورة الأنعام ١٧/٦، وفي حاشية الأمير ١٤٠/١: «قوله: فهو على كل شيء قادر. ظاهره أن هذا الجواب، وهو جزء على الظاهر، وسيتحقق آخر الباب الخامس أن الجواب في الحقيقة محدود، أي: يوصلك إليه لأنه على كل شيء قادر، وذلك أن الجواب ما كان مسبباً عن الشرط، وعموم قدرته تعالى أزلية لا يتسبب عن شيء» وانظر في آخر الباب الخامس «حذف جملة جواب الشرط».

(٧) سورة المائدة ١١٨/٥.

- الثانية: أن تكون<sup>(١)</sup> فعلية كالاسمية<sup>(٢)</sup>، وهي التي فعلها<sup>(٣)</sup> جامد، نحو: ﴿إِنْ تَرَنَ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا \* فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِينِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هُنَّ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَمَنْ يَكُنْ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾<sup>(٧)</sup>.

الثالثة<sup>(٨)</sup>: أن يكون فعلها<sup>(٩)</sup> إنسانياً، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّعُونِ

(١) في م ٤٨/٤ أو م ٤/٧٥ «أن يكون» كذا بالياء، وجعل الضمير على هذا عائداً على الجواب، وبالتالي يكون عائداً على الجملة.

(٢) وهي الجملة التي فعلها جامد، لأن أصل الجمود للأسماء، وعدم تصرفها تصرف الأفعال، ولذا قال: فعلية كالاسمية.

(٣) في م ٤٨/٤ «وهي التي يكون فعلها جامداً».

(٤) الآيات: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلَتْ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنْ تَرَنَ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا \* فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِينِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ وَيُرِسِّلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فَنُصِّبَ صَعِيدًا زَلَقاً سورة الكهف ١٨/٣٩ - ٤٠﴾.

(٥) تتمة الآية: ﴿... إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هُنَّ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفِرُ عَنْكُمْ مَنْ سَيِّئَاتُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٧١.

وفي الآية شاهد ثان وهو مجيء الجواب جملة اسمية، كالحالة الأولى: «... فهو خير لكم».

(٦) وأول الآية: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنْ...﴾ سورة النساء ٤/٣٨.

(٧) الآية: ﴿لَا يَتَغَذِّي الْمُؤْمِنُونَ الْكُفَّارُ إِنَّمَا مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مِنْهُمْ تُقْنَأُ وَيَعْذِرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَكُمْ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ سورة آل عمران ٣/٢٨.

(٨) أي الجملة الجواية الثالثة التي يجب اقترانها بالفاء.

(٩) في حاشية الشمني ٢/٣ «أي فعل الجملة الواقعية جواباً سواء كان ذلك الفعل إنسانياً بنفسه نحو: «إنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّعُونِي» أم بغيره نحو «إِنْ أَصْبَحَ مَأْوِيَكُمْ غُورًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ» فإنْ يأتيكم إنسانياً لكونه خبراً عن استفهم...».

**يُحِبِّبُكُمْ اللَّهُ**<sup>(١)</sup> **وَنَحْنُ :**<sup>(٢)</sup> **﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشَهَّدُ مَعَهُمْ﴾**، وَنَحْنُ :<sup>(٤)</sup> **﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَأْوِيَّكُمْ غَورًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَعِينٍ﴾** فِيهِ أَمْرَانِ :<sup>(٥)</sup> الاسمية والإنشاء<sup>(٦)</sup>، وَنَحْنُ :<sup>(٧)</sup> **«إِنْ قَامَ زِيدٌ فَوْاللَّهِ لِأَقْوَمَنَّ»**، وَنَحْنُ : **«إِنْ لَمْ يَتُّبْ زِيدٌ فِي خُسْرَهِ رَجَلًا»** .  
**وَالرَّابِعَةُ**<sup>(٩)</sup> : أَنْ يَكُونَ فَعْلَهَا مَاضِيًّا<sup>(١٠)</sup> لِفَظًا<sup>(١١)</sup> وَمَعْنَى، إِما

(١) تَسْمِةُ الْآيَةِ: **﴿... وَيَقْرَرُ لَكُمْ ذُنُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾** آل عمران ٣١/٣.

(٢) **﴿يُحِبِّبُكُمْ اللَّهُ** غير مثبت في م ٤٨/١١ و م ٢٨/٢١ و م ٣/٧٥ ب.

(٣) الآية: **﴿قُلْ هَلْمَ شَهَدَكُمُ الَّذِينَ يَشَهُدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَمَ هَذَا إِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشَهَّدُ مَعَهُمْ وَلَا تَتَنَعَّهُ أَهْوَاءُ الَّذِينَ كَذَبُوا بِغَايَتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدُلُونَ﴾** سورة الأنعام ٦/١٥٠ .

(٤) سورة الملك ٦٧/٣٠ .

(٥) فِيهِ أَمْرَانِ: أَيْ أَمْرَانِ مُوجَبَانِ لِلَاقْتَرَانِ بِالْفَاءِ. الاسمية: لِأَنْ «مِنْ»، مُبْدِأ، وَ«يَأْتِيكُمْ خَبْرُهُ». والإنشاء: لِأَنْ «يَأْتِيكُمْ» خَبْرُ عنِ الْاسْتِفَاهَ، وَقَدْ نَقَلَتْ نَصَ الشَّمْنِيَ فِيهِ قَبْلَ قَلِيلٍ.

(٦) فِي طَبْعَةِ مَبَارِكٍ وَزَمِيلِهِ «وَالْإِنْشَائِيَّةُ» وَكَذَا فِي طَبْعَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ مُحَمَّدِ الدِّينِ، وَحَاشِيَةِ الدَّسْوِيقِ ١/٧٦ وَحَاشِيَةِ الْأَمْرِيْرِ ١/١٤١، وَم ٤١/٥ ب، وَمَا تَبَقَّى مِنَ الْمَخْطُوطَاتِ فِيهِ: «وَالْإِنْشَاءُ».

(٧) هَذَا وَمَا بَعْدُهُ مِنْ أَمْثَالِ الْجَوَاهِيرِ الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي فَعَلَهَا إِنْشَائِيَّ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالنُّطُقِ بِدَالِهِ، وَكَذَا نَدَاءُ الْمَتَفَجِعِ بَعْدِهِ. انْظُرْ دَسْوِيقَ ١/١٧٦، وَانْظُرْ حَاشِيَةَ الْأَمْرِيْرِ ١/١٤١ وَفِي حَاشِيَةِ الشَّمْنِيِّ ٢/٣ نَقْلَ هَذَا النَّصَ وَعَزَاهُ إِلَى الدَّمَامِيَّيِّ فِي الشَّرْحِ، وَزَادَ «فَكَانَ مِنَ الْمَنَاسِبِ نَظَمُهَا فِي سَلْكِ فَاتِّبَاعِيِّ، وَفَلَا تَشَهُدُ مَعَهُمْ، بِحِيثُ يَذَكُّرُ الْكُلُّ فِي نَسْقٍ وَاحِدٍ، وَيَذَكُّرُ «فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءِ مَعِينٍ» بَعْدِ الْجَمِيعِ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِلْفَصْلِ بَهَا بَيْنَ الْأَمْرَيْرَ الْمُتَنَاسِبَيْنِ، وَتَعْقِبُ الشَّمْنِيَ الدَّمَامِيَّيِّ، وَرَأَى أَنَّ الْآيَةَ جَاءَتِ فِي مَحَلِّهَا فَلَا فَضْلَّ.

(٨) الْوَاوُ لَيْسَ مَثَبَّتٍ فِي م ٤٨/٤١، وَلَامٌ م ٥/٤ ب، وَلَامٌ م ٤١/٥ ب.

(٩) أَيِّ الْجَمْلَةِ الْجَوَاهِيرِ الْرَّابِعَةِ مَا يُجَبُ اقْتَرَانَهُ بِالْفَاءِ.

(١٠) أَمَّا الْمَاضِيُّ مَعْنَى فَقَطْ فَلَا يَحْتَاجُ لِلْفَاءِ لِصَحْتَهُ شَرْطًا نَحْوُ: إِنْ لَمْ يَضْرِبْ زِيدٌ لَمْ يَضْرِبْ عُمَرُ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ الْمَاضِيُّ لِفَظًا، وَمَعْنَى لَا يَصْحُ جَوَابًا لِلْعَدَمِ صَحَّةَ تَعْلِيقِهِ، فَالْجَوابُ فِي الْآيَةِ مَحْذُوفٌ أَيِّ: لَا يُسْتَغْرِبُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَرَقَ أَخَّهُ لَهُ عَنِ الدَّسْوِيقِ.

(١١) انْظُرْ هَذَا فِي حَاشِيَةِ الْأَمْرِيْرِ ١/١٤١، وَحَاشِيَةِ الدَّسْوِيقِ ١/١٧٦، وَفِي الْجَنِيِّ الدَّانِيِّ ٦٧ عَرْضَ =

حقيقة<sup>(١)</sup> نحو: «إِن يَسْرِقُ فَقَدْ سَرَقَ أَخْ لَهُ مِنْ قَبْلٍ»<sup>(٢)</sup>، ونحو<sup>(٣)</sup>: «إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ»<sup>(٤)</sup> وَهُوَ مِنَ الْكَذِيْبِينَ \* وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبْرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ» و«قد»<sup>(٥)</sup> هنا مقدرة. و<sup>(٦)</sup> إما مجازاً، نحو: «وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ»<sup>(٧)</sup>، نُزِّلَ هذا

لصور الماضي، وقد نقل المصنف عنه هنا، غير أن نص المرادي أحکم وأثبت، قال: «إن كان ماضياً متصرياً فهذا على ثلاثة أضرب:

- ضرب لا يجوز اقتراه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً، ولم يقصد به وعده أو وعد، نحو: إن قام زيد قام عمرو.

- وضرب يجب اقتراه بالفاء، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى نحو: «إن كان قميصه قد من قبل فصدقت»، و«قد» معه مقدرة.

- وضرب يجوز اقتراه بالفاء، ولا يجب، وهو ما كان مستقبلاً وقصد به وعده أو وعد، كقوله تعالى: «وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ».

(١) هذا راجع لقوله: «وَمَعْنَى».

(٢) الآية: «فَالْأَوَّلُ إِن يَسْرِقُ فَقَدْ سَرَقَ أَخْ لَهُ مِنْ قَبْلٍ فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي تَقْسِيمٍ وَلَمْ يُبَدِّلْهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصْنَعُونَ» سورة يوسف ١٢/٧٧. أي لأن سرقة الأخ ماضية في اللفظ والمعنى، لأن الواقع أنها حصلت قبل ذلك الكلام. دسوقي ١/١٧٦.

(٣) أول الآيتين: «فَقَالَ هِيَ رَوَادَتِنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِن كَانَ قَمِيصُهُ...» سورة يوسف ١٢/٢٦ - ٢٧.

والآياتان غير مثبتتين في ١٤٨/١م. وفي ٣٧٥/ب، وم٤٧٥/أ لم يثبت قوله تعالى: «وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ».

(٤) قوله: «فَصَدَقَتْ» أي فصدقها وكذبها ماض لفظاً ومعنى، ومثله: فكذبت.

(٥) أي: هي مقدرة هنا، واحتیج لذلك لأنه لو لا هذا التقدير لصحيح أن يكون الجواب فعلاً لشرطه، فلا يقرن بالفاء، فقرنه بالفاء يدل على تقدير «قد»، لأجل أن لا يصح فعل لشرطه فيقرن بالفاء. انظر الدسوقي ١/١٧٦.

(٦) هنا عطف على قوله من قبل «حقيقة».

(٧) تتمة الآية: «... هَلْ تُحَزِّرُونَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» سورة النمل ٢٧/٩٠.

ال فعل<sup>(١)</sup> لتحقق<sup>(٢)</sup> وقوعه منزلة ما وقع<sup>(٣)</sup>.

الخامسة: أن تقرن بحرف استقبال<sup>(٤)</sup> نحو<sup>(٥)</sup> «مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنِ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ»<sup>(٦)</sup> ، و نحو: «وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ»<sup>(٧)</sup>.

السادسة: أن تقرن<sup>(٨)</sup> بحرف له الصدر<sup>(٩)</sup> ، كقوله<sup>(١٠)</sup>:

فَإِنْ أَهْلِكَ فَذِي حَنْقِ لَظَاهَ عَلَيْ يَكَادُ يَتَهَبُ التَّهَابًا

(١) أي: إكباب الوجه.

(٢) كونه خبراً صادقاً.

(٣) ولهذا عُبَرَ عنه بالماضي، ومن هذا قوله تعالى: «فَقَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ» المؤمنون ٢٣ / ١، فقد عَبَرَ عن فلاحهم بالماضي لتحقق وقوعه، مع أن بيان هذا الفلاح يكون في الآخرة وهو مستقبل، ومثل هذا كثير في القرآن الكريم.

(٤) بحرف استقبال له الصدر؛ لأن الجملة المصدرة بحرف له الصدر لا تصلح لوقوعها شرطاً، فإذا دخلت الفاء جاز ذلك. انظر حاشية الدسوقي ١٧٦ / ١.

(٥) الآية: «يَتَائِبُهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنِ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُجَاهِهِمْ وَيُحِبُّوْهُمْ أَذَلَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْزَّهُ عَلَى الْكُفَّارِ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةً لَآئِمَّهُ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلَيْهِ» سورة المائدة ٥٤ / ٥.

(٦) في طبعة مبارك وزميله وطبعه الشيخ محمد محبي الدين زيادة من نص الآية «يُجَاهِهِمْ وَيُحِبُّوْهُمْ» وهذا غير مثبت في المخطوطات، ويدو أنهما أخذوا بنص حاشية الأمير، فقد أثبتت هذه الزيادة.

(٧) سورة آل عمران ٣/١١٥، وتنمية الآية: «وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّيَّبِينَ».

(٨) في ١٣ / ٣٧٦ وأ ٤٨ / ١. «يَقْتَرِنُ» بالياء.

(٩) الجملة المصدرة بحرف له الصدر لا تصلح شرطاً، فإذا دخلت الفاء جاز ذلك فيها.

(١٠) البيت من ثمانية أبيات لريبيعة بن مقرن الضبي، ومطلعها:

أَخْوَكَ أَخْوَكَ مَنْ يَدْنُو وَتَرْجُو مُودَّتَهُ وَإِنْ دُعَى اسْتَجَابَ

وقد جاء في المخطوطات: ١/٤٨ وأ ٣/٧٦ وأ ٤/٥ «حَتَّى» كما أثبتته، وجاء في الثالثة والخامسة «لَهَبٌ»، وهو كذلك في طبعة مبارك وزميله، وطبعه الشيخ محمد محبي الدين، وحاشية الأمير.

لِمَا عَرَفْتُ<sup>(١)</sup> مِنْ أَنَّ «رُبَّ»<sup>(٢)</sup> مَقْدَرَةً، وَأَنَّهَا<sup>(٣)</sup> لَهَا الصَّدْرُ، إِنَّمَا دَخَلَتْ فِي  
نَحْوِ: «وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ»<sup>(٤)</sup> لِتَقْدِيرِ الْفَعْلِ خَبْرًا<sup>(٥)</sup> لِمَحْذُوفٍ؛  
فَالجملة اسمية.

= وفي المخطوطات الأولى والثالثة والرابعة «يكاد يتلهب» بالياء من تحت، وفي الباقيتين بالباء المثناة من فوق، وأجاز ذلك الشمني بإسنادهما إلى ضمير مذكر يعود إلى اللظى لاكتسابه التذكير من الضمير المضاف إليه.

وقد جاء كذلك في شرح السيوطي، وجاء بالباء من فوق في شرح البغدادي.  
وقوله: فذى حتى: أصله فرب ذي حتى، فحذفت «رب» وبقي عملها، وذو: بمعنى صاحب، والفاء معها لربط الجواب بالشرط. والحق: الغيظ والغضب.

تكاد تلهب: كل منها مسند إلى ضمير مؤنث يعود إلى اللظى، فهما بالمثناة الفوقية.  
ومعنى البيت: إن ألمت فرب رجل ذي غيظ وغضب تکاد نار عداوه تعتقد توقداً، أنا فعلت به كذا...  
والشاهد في البيت: أن جواب الشرط إذا كان مصدراً بحرف له الصدارة وجب اقتراه بالفاء، وهو كذلك هنا، فقد جاء مصدراً برب، ثم مُحْذِفٌ «رب»، وبقي عملها، أي: إن أهلك فرب ذي حتى...  
وريثة بن مقرئ شاعر محضرم، شهد القادسية وجلواء، وهو من شعراء مصر المعدودين، وعاش مئة سنة.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٤٥/٣٤، والخزانة ٤/٢٠١، وشرح الشواهد للسيوطى ١/٤٦٦، وشرح الحمسة ٢/٥٣ - ٥٤، أمالى الشجيري ١٤٣/١ «تكاد علي...»، العيني ٣/٦٠٩.

(١) في ٤١ ب «لما علمت».

(٢) تقدم في باب «رب» أنها تقدر بعد الفاء، وشاهدها بيت امرئ القيس: فَمِثْلِكِ حُبْلِي...

(٣) في ١٤٨/٣ و ٧٦/٣ «وَأَنَّ لَهَا».

(٤) الآية/٩٥ من سورة المائدة ... عَفَا اللَّهُ عَنَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو أَنْتِقَامٍ». والآية فيها حكم قتل الصيد عمداً مع الإحرام.

(٥) قال أبو حيان: «والفاء في «فينتقم» جواب الشرط، أو الدالة على الموصول المضمن معنى الشرط، وهو على إضمار مبتدأ، أي: فهو ينتقم الله منه» البحر ٤/٢٢، وانظر الدر المصنون ٢/٦١٢.

وقد مر<sup>(١)</sup> أن «إذا» الفجائية قد تنوب عن<sup>(٢)</sup> الفاء، نحو: «وَإِن تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةً بِمَا  
قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ»<sup>(٣)</sup>، وأن الفاء قد تمحف في الضرورة<sup>(٤)</sup> كقوله<sup>(٥)</sup> :

**من يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا** [وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مُثْلَانٌ]

وعن المبرد<sup>(٦)</sup> أنه منع ذلك حتى في الشعر، وزعم أن الرواية:

..... من يفعل الخير فالرحمن يشكّره ..

وَعِنِ الْأَخْفَشِ أَنْ ذَلِكَ وَاقِعٌ فِي النُّشُرِ الْفُصْحَىِ  
**خَيْرًا الْوَصِيَّةُ**<sup>(٨)</sup> لِلْوَالِدِينَ<sup>(٩)</sup> وَتَقْدِيمُ تَأْوِيلِهِ.

(١) مَرْ هَذَا فِي بَابِ «إِذَا» وَخَرُوجُهَا عَنِ الْشَّرْطِيَّةِ.

(٢) قال الأمير في ١٤١/١ «قال أبو حيان السماع بعد إِنْ، وسمع بعد إذا، وربما جمع بينهما تأكيداً...».

(٣) أول الآية: ﴿وَإِذَا أَذْقَنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا...﴾ سورة الروم .٣٦/٣٠

(٤) كذا في المخطوطات ما عدا م٤/٧٥، وفي المطبوع «للضرورة».

(٥) البيت لعبد الرحمن بن حسان، وقد تقدم الحديث فيه والخلاف في روايته وأقوال العلماء فيه عند الحديث عن «أمّا».

(٦) انظر المقتضب ٧٢/٢، فإنه لم يتعرض لهذا، ولم يرد الرواية الأولى. وفي حواشى المحققين ما يدل على أن المبرد لم يمنع هذا، وإنما أجازه على ضعف، انظر الحاشية (٣) في الصفحتين ٧٣ - ٧٤، وانظر بسط الخلاف في العجمي الداني ٦٩.

(٧) تقدم هذا في باب «إذا» وخروجهما عن الاستقبال. وجاء عند مبارك «في النثر الصحيح» كذا! وهو تحريف.

(٨) الوصية هنا نائب عن فاعل «كتب»، وهو ما أثبته المصنف من قبل قال: «والجواب محفوظ أي: فليؤصل».

(٩) سورة البقرة / ١٨٠ وتقديم الحديث عنها في باب «إذا» وانظر معاني القرآن للأخفش ١٥٨/١، وفي الجنى الداني ٦٩ «وعن الأخفش إجازة حذف الفاء في الاختيار، واختلف النقل عن المبرد، فنقل عنه كمزهب الأخفش، ونقل عنه منع حذفها...».

وقال ابن مالك<sup>(١)</sup> : «يجوز في التشر نادراً، ومنه<sup>(٢)</sup> حديث اللقطة<sup>(٣)(٤)</sup> : «إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعْ بِهَا»

\* \* \*

(١) قال ابن مالك: «.... وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره...». ثم قال: «ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيق حيث لا تضيق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير....». انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/١٣٣ - ١٣٤، «البحث التاسع والأربعون: في حذف الفاء والمبدأ معاً من جواب الشرط».

(٢) في م ٢٨/٢٠ «ومن ذلك».

(٣) في م ٤٨/١ ب «اللقطة» كذا بسكون القاف.

(٤) الحديث: «عن سويد بن غفلة قال: كنت مع سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان في غرفة، فوجدت سوطاً، فقالا لي: ألقه، قلت: لا، ولكنني إن وجدت صاحبه، وإنلا استمعت به، فلما رجعنا حجاجنا فمررت بالمدينة، فسألت أباً يحيى بن كعب رضي الله عنه فقال: وجدت صرة على عهد النبي ﷺ فيها مئة دينار، فأتيت بها النبي ﷺ، فقال: عرفتها حولاً، فعرفتها حولاً، ثم أتيت فقال: عرفتها حولاً، فعرفتها حولاً، ثم أتيته فقال: عرفتها حولاً، فعرفتها حولاً، ثم أتيته الرابعة فقال: اعرف عدتها ووكاءها ووعاءها، فإن جاء صاحبها، وإنلا استمتع بها».

أخرجه البخاري - كتاب اللقطة (٥/٩١ - ٩٢) من الفتح برقم (٢٤٣٧).

وتقدير الحذف في الحديث: فإن جاء صاحبها فردها إليه، وإن لم يأت فاستمتع بها.

### تنبيه

كما تربط الفاء الجواب بشرطه<sup>(١)</sup> كذلك تربط<sup>(٢)</sup> شبه الجواب بشبه<sup>(٣)</sup> الشرط، وذلك في نحو «الذى يأتيني فله درهم»، وبدخولها<sup>(٤)</sup> فهم مأراده المتكلّم من ترثّب لزوم الدرّهم على الإتّيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك<sup>(٥)</sup> وغيره<sup>(٦)</sup>.  
وهذه الفاء<sup>(٧)</sup> بمنزلة لام<sup>(٨)</sup> التوطئة في نحو: ﴿لَيْنَ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُم﴾<sup>(٩)</sup>

(١) أي بفعل الشرط.

(٢) ذكرها المرادي في الجنى الداني ص/٧٠ في الفاء الزائدة، وهي الفاء التي تدخل على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط، كالمثال الذي ذكره المصنف هنا ثم قال: «فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط، لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة، ولو حذفت لاحتفل الخبر مستحقاً بغيرها».

ومن هذا ترى صنيع المصنف بنص المرادي. فقد غير وبّدّل، وبقي ما أراده المرادي هو هو.

(٣) المشابهة بين خبر المبتدأ وجواب الشرط من حيث إن الجواب معلق على الشرط، والخبر معلق على المبتدأ المتضمن معنى الشرط، فكلّ منهما معلق على شيء.

(٤) أي بدخول الفاء. وسياق الحديث عن المصنف يدل على وجوب إثبات هذه الفاء، وهي عند المرادي زائدة، وذهب ابن مالك إلى جواز هذا وليس الوجوب.

قال ابن مالك في التسهيل/١٥ «تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد «أَتَى.. وجوازاً بعد مبتدأ واقع موقع (من) الشرطية، أو (ما) أختها...، وعلى خبر موصول غير واقع موقع (من) الشرطية ، ولا (ما) أختها...». وانظر حاشية الدسوقي/١٧٧، وانظر شواهد التوضيح/١٨٤ - ١٨٥، «جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ».

(٥) أي ترتب لزوم الدرهم على الإتّيان.

(٦) الترثّب وعدمه.

(٧) أي الرابطة للخبر بالمبتدأ.

(٨) وهي اللام الموطئة للقسم، إذا هي في جواب قسم ممحض مقدّر.

(٩) تتمة الآية: ﴿... وَلَيْنَ قُوَّلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَيْنَ نَصَرُوهُمْ لَيَوْلَبَ الْأَذْبَرَ ثُمَّ لَا يُنَصَّرُونَ﴾ سورة الحشر ١٢/٥٩. وقد كان يحسن من المصنف أن يذكر الآية كاملة، فيتها كلها صورة للام التوطئة.

في إيدانها بما أراده المتكلّم من معنى القسم<sup>(١)</sup>، وقد قرئ بالإثبات<sup>(٢)</sup> والمحذف قوله تعالى : «وَمَا أَصَبَّكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ»<sup>(٣)</sup>.

(١) فاللام تبيّن ما أراده المتكلّم من القسم، والفاء مثلها تبيّن ما أراده المتكلّم من الترتيب.

(٢) أي بمحذف الفاء وإثباتها.

(٣) تتمة الآية: «... وَيَعْقُلُونَ كَثِيرًا» سورة الشورى ٤٢ / ٣٠ القراءتان:

- قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر في رواية وشيبة «بما» بغير فاء.

وذلك على جعل «ما» في «وما أصابكم» موصولة مبتدأ، و«بما كسبت» خبره. وكذلك جاءت في مصاحف المدينة والشام بغير فاء، ومحذف الفاء في الشرط جائز، وهو حسن عند الأخفش لجلال من قرأ به.

- وقرأ الباقيون من السبعة وغيرهم وأبو جعفر يزيد بن القعاع «فبما...» بالفاء، وهي اختيار أبي عبيد وأبي حاتم، وعلى هذه القراءة تكون (ما) في «ما أصابكم» شرطية، ويجوز جعلها موصولة، ودخلت الفاء في حيز الموصول لأنّه يجري الشرط. وكذلك جاءت في مصاحف أهل العراق ومكة. قال الرجاج: «وهي في مصحف أهل المدينة: بما كسبت أيديكم، بغير فاء، وكذلك يقرؤونها خلاً أبا جعفر، فإنه يثبت الفاء، وهي في مصاحف أهل العراق بالفاء، وكذلك قراءتهم، وهو في العربية أجيود؛ لأن الفاء مجازة جواب الشرط، والمعنى: بما ثُصِبْتُمْ من مصيبة فيما كسبت أيديكم».

وانظر هاتين القراءتين في المراجع التالية:

البحر المحيط ٣٩٨/١، ٣٩٨/٧، ٥١٨/٧، الإتحاف/٣٨٣، الكشف عن وجوه القراءات ٢٥١/٢، القرطيبي ٣٠/١٦، الكشاف ٨٤/٣، حجة القراءات ٦٤٢، المحرر ١٧٢/١٣، شرح الشاطبية/٢٨١، التيسير ١٩٥، النسر ٣٦٧/٢، السبعة ٥٨١، العكري ١١٣٣/٢، مجمع البيان ٥٣/٢٥، البيان ١٦٠/٩، فتح القدير ٥٣٨/٤، مشكل إعراب القرآن ٢٧٧/٢ - ٢٧٨، التبصرة ٦٦٨، معاني الزجاج ٣٩٩/٤، الرازи ١٧٣/٢٧، غرائب القرآن ٣١/٢٥، المبسوط ٣٩٥، المكرر/١١٩، الكافي ١٦٧، العنوان ١٧٠، إرشاد المبتدى ٥٤٢، حاشية الشهاب ٤٢٢/٧، حاشية الجمل ٦٥/٤، إعراب التحاس ٧١/٢، ٦١/٣ - ٦٢، زاد المسير ٢٨٨/٧، روح المعاني ٢٥/٤٠، التذكرة في القراءات الشمان ٥٤٢/٢، البيان ٣٤٩/٢. وكتابي: «معجم القراءات».

**الثالث<sup>(١)</sup>** : أن تكون زائدة دخولها<sup>(٢)</sup> في الكلام كخروجها، وهذا لا يثبته<sup>(٣)</sup> سيبويه، وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر<sup>(٤)</sup> مطلقاً<sup>(٥)</sup>، وحکى<sup>(٦)</sup> : «أخوك فوجداً»، وقَيْدُ الفراء<sup>(٧)</sup> والأعلم وجماعه الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً، فالأمر كقوله<sup>(٨)</sup> :

**وقائلة: خولان فانكح فتاتهم [وأكرومة الحيين خلوا كما هي]**

(١) الثالث مما تأتي له الفاء، وذكر من قبل العطف، والربط للجزاء، وما ذكره المصطف هنا مأخوذ من الجنى الداني ص/٧١. وانظر معاني الحروف للرماني/٤٥ ورصف المباني/٣٨٦.

(٢) قوله: دخولها ... كخروجها، هذا بالنظر إلى المعنى الأصلي للكلام، ولكنها مع ذلك لها فائدة فهي تقوي الكلام وتؤكده، قال الدسوقي: « ولو لم يكن لها فائدة، لكان هذا في الكلام عثاً» انظر الحاشية/١٧٧، وفي جواهر الأدب/٦٧ «وفائدة زيادتها التنبية على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط، وقد تزاد لغير ذلك».

(٣) انظر الجنى الداني/٧١، وشرح الكافية الشافية/١٢٥٦.

(٤) أي خبر المبتدأ.

(٥) أي أمراً أو نهياً أو غيرهما، وهذا بناء على أن خبر المبتدأ يقع أمراً. وفي الهمع ٥٩/٢ «وجوز الأخفش دخولها في كل خبر...».

(٦) أخوك / مبتدأ، فوجداً: الجملة خبر، وقد زادوا الفاء مع هذا الخبر.

(٧) الجنى الداني/٧٢ «وقد أجاز الفراء وجماعه منهم الأعلم دخولها في خبر المبتدأ إذا كان أمراً أو نهياً».

(٨) قائله غير معروف، وعجزه ما أثبته بين معقوفين، وروي: فانكح فتاتها، وأراد بهذا القبيلة، وقوله: **وقائلة: أي: ورُبْ جماعة قائلة، فمحروم «رُبْ» موصوف، ورُبْ: للتكتير، وجوابها محدوف، أي: أدركتها.**

**ولخولان**: حي في اليمن. **والأكرومة**: فعل الكرم، فهو مصدر بمعنى اسم المفعول، أي: مُكرمة الحيين، وأراد بهما: حي أيها وحي أمها، والخلو: الخالية من الزوج. كما هي: أي كعهدنا من بكارتها.

والشاهد في البيت: زيادة الفاء في خبر المبتدأ، وهو «فانكح»، وهي عند سيبويه غير زائدة، إذ الأصل عنده: هذه خولان فانكح فتاتهم.

وقوله<sup>(١)</sup>:

أَرْوَاحُ مُسَوِّدَعٍ أَمْ بُكُورٌ      أَنْتَ فَائِظُرٌ لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ  
وَحَمْلٌ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ الزَّجَاجُ ﴿هَذَا فَلِيدُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَاقٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

= وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/٣٧، والخزانة ٢١٨/١ و٣٩٥/٣ و٤/٤، ٤٢١، ٥٥٢، والعيني ٢/٥٢٩، والبحر المحيط ٣/٤٧٧، ورصف المباني ٣٨٦، والجنى الداني ٧١، والأزهية ١٥٢، وشرح السيوطي ١/٤٦٨، وسيبوه ١/٧٠، ٧٢، ٧٢، وشرح المنفصل ١/١٠٠ و٨٥/٩، والكتاف ٢/٢٨٥، وهمع الهوامع ٢/٥٩.

(١) صدر البيت مثبت في م ٣/٧٦ ب، وأثبتت على هامش م ١/٤٨ ب، وغير مثبت في بقية النسخ.  
والبيت لعدي بن زيد من قصيدة وعظ بها النعمان بن المنذر لما حبسه، وقد قتله بعد ذلك.  
وروى عجزه: لك فاعمد لأي حال تصير، وروي: فاعلم. قوله: أرواح: أي أنت ذو روح أم أنت  
ذو بكور، فأنت متى إلى حال منها.

ومعنى البيت: إن الموت لا بد من نزوله فاعمل لأنحرتك، فإنك متى إلى وقت تفارق فيه الدنيا.  
والشاهد فيه زيادة الفاء في «انظر» بعد أنت، وهو كقولك: زيد فاضربه.

وعدي من زيد منا بن تميم، كان يسكن الحيرة، ويدخل الأرياف ثقل لسانه، وذكر صاحب الأغاني أنه كان شاعراً فصيحاً من شعراء الجاهلية، وكان نصرانياً، وهو قروي أخذوا عليه أشياء عيّبت بها. وكان الأصممي وأبو عبيدة يقولان: «عدي بن زيد في الشعراء بمنزلة سهيل في النجوم  
يعارضها ولا يجري معها مجرها...»، وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٤/٣٩، وشرح السيوطي ١/٤٦٩، والجنى الداني ٧١، وأمالي الشجري ١/٨٩، وسيبوه ١/٧٠، والديوان ٨٤/٨٤.  
أي على زيادة الفاء.

(٢) الآية من سورة ص ٣٨/٥٧، وجاءت تامة في م ٢٨/٢ ب، ونقص منها «غساق» في بقية المخطوطات.

وقال الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه»: «.... ويجوز أن يكون «هذا» في موضع نصب على التفسير، ويجوز أن يكون في موضع رفع...، ومن رفع وبالابتداء، يجعل الأمر في موضع خبر الابتداء، مثل «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» انظر ٤/٣٣٨ - ٣٣٩. وما قاله الزجاج في الجنى الداني ٧٢ قال: «وأجاز الزجاج في قوله تعالى: «هذا فليندوقه» أن يكون «هذا» مبتدأ «فليندوقه» خبره». وانظر البحر المحيط ٧/٤٠٦ - ٤٠٥: «الفاء زيادة عند الأنفخش»، وانظر البيان ٢/٣١٧.

والنهي<sup>(١)</sup> ، نحو: «زَيْدٌ فَلَا تَضِرُّهُ».

وقال ابن برهان<sup>(٢)</sup> : «تُزاد الفاء عند أصحابنا<sup>(٣)</sup> جميعاً، كقوله<sup>(٤)</sup> :

**[لا تجزعي إن مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ] فإذا هلكت فعنده ذلك فاجزعني**

انتهى<sup>(٥)</sup>.

(١) أي: وتزاد الفاء في النهي إذا جاء خبراً.

(٢) انظر شرح اللمع لابن برهان ٢٤٣/١٢٥٦، وشرح الكافية الشافية.

(٣) في م ٤١/٥، زيادة «يعني البصريين، لأنه بصري».

(٤) ثبت المصنف عجز البيت، وذكره ابن برهان كاملاً، وقائله النمر بن تولب، ورواية الكوفيين له: «إِنْ مَنْفِسٌ» بالرفع على تقدير: إن هلك منفس، ورواية النصب لغيرهم على تقدير: إن هلكت منفساً، وفيه رواية: وإذا هلكت... والجزع: الحزن أو الفزع. والمُنْفِس: النفيس من المال، أو المال الكثير. والخطاب من الشاعر لزوجته، وكانت لامته إذ نزل به ضيوف فعقر لهم أربعة قلائص.

والشاهد في البيت زيادة الفاء، ولم يعينها المصنف، أما أبو علي فقد ذهب إلى أن الفاء الأولى زائدة، وأما الثانية فهي فاء الجزاء، ثم قال: اجعل الزائدة: أيهما شئت. وذكر هذا في المسائل القصرية. وعین البيضاوي في تفسيره الزيادة في الفاء الأولى، فقد أورد البيت نظيرأً لقوله تعالى: «فِيذلِكَ فَلَيَرْحُوا» في سورة يونس الآية ٨٥ انظر حاشية الشهاب ٥/٤١، وبهامشها تفسير البيضاوي. وسيبويه لا يثبت زيادة الفاء، وحكم بزيادتها هنا للضرورة. أما الرمانى فقال: «ولا بد أن تكون إحدى الفاءين زائدة؛ لأن إذا إنما تقتضي جواباً واحداً».

وتقدمت ترجمة النمر بن تولب. وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٤/٥٢، وشرح المفصل ١/٢٨، ٢/٣٨، والجني الداني ١/٧٢، وشرح اللمع ١/٢٤٣، والأزهية ٢٥٧، والمقتضب ٢/٧٦، وأمالي الشجري ١/٣٣٢، ٣٤٦، ومعاني الأخفش ٢/٣٢٧، والعيني ٢/٥٣٥، والخزانة ١٠/١٥٢، ٤٥٠، ٣/٦٤٢، ٤٠/٤٠، ومعاني الرمانى ٤٦، وشرح الكافية الشافية ١/٢٥٧، وجواهر الأدب ٦٧/٦٨، وشرح السيوطي ١/٤٧٣، وسيبويه ١/٦٧، واللسان/عمر.

(٥) قوله: «انتهى» أي نص ابن برهان، وهذا يثبت أنه لا ينقل نص ابن برهان من شرح اللمع له وإنما ينقل عن الجنى الداني، فما ثبته ابن هشام هو المقدار الذي ثبته المرادي من النص، وإذا رجعت إلى نص ابن برهان في شرح اللمع ص ٢٤٣، تبين لك ما صنع.

وتتأول المانعون<sup>(١)</sup> قوله: «خولانُ فانكِحْ» على أن التقدير: هذه<sup>(٢)</sup> خولان، وقوله: «أنتَ فانظرْ» على أن التقدير<sup>(٣)</sup>: انظر فأنظر، ثم حذف «انظر» الأول وحده، فبَرَّضَ ضميره، فقيل: أنتَ فانظر، والبيت الثالث<sup>(٤)</sup> ضرورة، وأما<sup>(٥)</sup> الآية<sup>(٦)</sup> فالخبر<sup>(٧)</sup> «حميم»، وما بينهما<sup>(٨)</sup> معترض، أو «هذا»<sup>(٩)</sup> منصوب بمحذوف يُفسّرُه «فليذوقوه». مثل<sup>(١٠)</sup> «وَإِنَّى فَارَهُبُونَ»، وعلى هذا فحميم

(١) مثل سيبويه.

(٢) وعلى هذا يكون «خولان» خبراً لمبدأ ممحذف، وليس مبدأ، والتقدير عند المرادي: هؤلاء خولان. انظر الجنى الداني / ٧١ - ٧٢.

وتكون الفاء على هذا التقدير للسببية لا للعطف؛ لثلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر. انظر الشمني ٤/٢، وحاشية الدسوقي ١٧٨/١، وحاشية الأمير ١٤٢/١، وذكر الأمير وغيره أنه يحتمل أن يكون «خولان» مبتدأ والخبر ممحذف أي: خولان حاضرة.

(٣) فأنت فاعل لممحذف، والفاء عاطفة في «فانظر»، وهي للتعليق، أي: انظر نظراً بعد نظر. وهو عطف تأسيس لا عطف تأكيد، انظر حاشية الأمير ١٤٢/١.

(٤) وهو بيت النمر بن تولب: «لا تجزعي إن منفساً...»، وذكروا أنه يجوز أن يخرج على حذف «أما»، والتقدير: فأما إذا هلكت فعند ذلك فاجزعي. وقد ذكر الرضي أن «أما» تحذف لكثرة الاستعمال، انظر حاشية الشمني ٤/٢، وحاشية الأمير ١٤٣/١.

(٥) في ٤٢/٢ «فاما».

(٦) وهي قوله تعالى: «هَذَا فَلِيذُوقُوهُ» وهي الآية ٥٧ من سورة ص.

(٧) «هذا» مبتدأ، والخبر «حميم».

(٨) وهو قوله تعالى: «فَلِيذُوقُوهُ»، ونقل الشمني عن الشرح أن الفاء لا يمكن على هذا أن تكون زائدة لأنه بقصد السعي إلى دفع الزيادة، ولا للعطف لثلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر، وتقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه، فتكون رابطة لشرط ممحذف، والمجموع من الشرط والجزاء معترض انظر ٤/٢، ونقل هذا النص الأمير في ١٤٣/١.

(٩) هذا الرأي للزجاج، انظر معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٣٨، قال على تقدير: «فليذوقوا هذا فليذوقوه».

(١٠) الآية: «يَبْيَقِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِيْ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِهَدِيَّ أُوفِيْهَدِيْكُمْ وَإِنَّى فَارَهُبُونَ» سورة البقرة ٤٠/٢. والمثلية جاءت من كون «إِيَّاهِي» معمول لفعل ممحذف، أي: ارهبوني، ثم حذف الفعل، وانفصل الضمير، وعلى هذا تكون الفاء عاطفة لا زائدة.

بتقدير<sup>(١)</sup> : هو حميم.

ومن زيادتها قوله<sup>(٢)</sup> :

لما اتَّقَى بِيَدِ عَظِيمٍ جِرْمُهَا فَتَرَكَتْ ضَاحِيَ جِلْدِهَا يَتَذَبَّذَبُ  
لأنَّ الفاء لا تدخل في جواب<sup>(٣)</sup> «لَمَا»، خلافاً لابن مالك، وأما قوله تعالى<sup>(٤)</sup> :  
«فَلَمَّا بَخَّنَهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقتَصِدٌ» فالجواب<sup>(٥)</sup> ممحض<sup>(٦)</sup> ، أي: انقسموا  
لـ«عَظِيمٍ»، فمنهم مُقتَصِدٌ، ومنهم غير ذلك.

(١) فهو خبر لممحض.

(٢) قائل البيت غير معروف، والرواية في م ٤٨/١ م ب «صاحب» بدلاً من «ضاحي»، والرواية عند ابن جنبي: «ضاحي كفة».

والجزم: بكسر الجيم: الجسد، والضاحي: البارز، والهاء في «جرْمُهَا» لليد، يتذبذب: يتحرك، يروح ويجيء، والمعنى: أنه لما اتَّقَى بيد كبيرة الحجم ضربتها بالسيف فترك جلدتها يتحرك ويروح ويجيء.

والهاء في «كفة» عند ابن جنبي يرجع لما يرجع إليه ضمير «اتَّقَى». والشاهد في البيت أن الفاء في «فتركت» زائدة؛ لأن جواب «لما» لا يقارنها الفاء، ويمكن أن تكون الفاء عاطفة لجملة «تركت» على جملة الجواب المحذوف. وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/٥٤، وشرح السيوطي ١/٤٧٣، وسر الصناعة ١/٢٦٩، والأزهية ٢٥٧.

(٣) ذكر ابن مالك في التسهيل ٢٤١ أنها قد تجأب بالفاء، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣/٢٠٠.

(٤) الآية: «وَإِذَا غَشِيَّهُمْ مَوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوْا اللَّهَ تَحْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ فَلَمَّا بَخَّنَهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِيَقِنِّنَا إِلَّا كُلُّ خَتَارٍ كَفُورٌ» سورة لقمان ٣١/٣٢.

(٥) هذا الذي ذكره المصنف له مثبت في شرح ابن عقيل على التسهيل قال: «ويحتمل حذف الجواب، وهو يحذف لدلالة المعنى، والتقدير: انقسموا لـ«عَظِيمٍ»، فمنهم مُقتَصِدٌ ومنهم غير مُقتَصِدٌ، فحذف الجواب والماعظوف عليه، ودلل على الماعظوف «ومَا يَجْحَدُ بِيَقِنِّنَا». انظر ٣/٢٠٠، والبحر ٧/١٩٣.

(٦) سقط «محذف» من م ٤٢/٥ أ.

وأما قوله تعالى<sup>(١)</sup> : «وَلَمَّا جَاءَهُمْ كَتَبْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَقْبِلُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ» فقيل : جواب<sup>(٢)</sup> «لَمَّا» الأولى ، «لَمَّا» الثانية وجوابها ، وهذا مردود لاقترانه بالفاء ، وقيل : «كَفَرُوا بِهِ» جواب لهما<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الثانية تكرير<sup>(٤)</sup> للأولى ، وقيل :<sup>(٥)</sup> جواب الأولى محذوف ، أي : أنكروه .

\* \* \*

(١) تسمة الآية : **﴿فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكُفَّارِ﴾** سورة البقرة ٢/٨٩.

(٢) ذهب الفراء إلى أن الفاء في قوله : «فلما جاءهم» جواب «لَمَّا» الأولى ، و«كفروا» جواب لقوله : فلما جاءهم ، وهو عنده نظير قوله : «إِنَّمَا يَأْتِيْكُم مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هُدًى فَلَا خُوفٌ» انظر البحر ١/٣٠٣ ، والدر المصنون ١/٢٩٨ . وضعف هذا الوجه العكيري لأن «لَمَّا» لا تجاب بالفاء . انظر التبيان ١/٩٠ ، والدر المصنون ١/٢٩٨ ، وضيقه أبو حيان أيضاً .

(٣) هذا للمبرد ، وانظر العكيري ١/٩٠ - ٩١ ، والدر المصنون ١/٢٩٨ ، والبحر المحيط ١/٣٠٣ . وجوابهما جواب شيء واحد .

(٤) ذكر الشمني في الحاشية ٤/٢ ، أن هذا القول للأخشن والزجاج ، فقد ذهب إلى أنه محذوف للدلالة المعنى عليه . وذكره الدسوقي للزجاجي . انظر الحاشية ١/١٧٨ .

## مسألة

الفاء في نحو<sup>(١)</sup> ﴿بِلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾<sup>(٢)</sup> جواب لـ«أَمَا»<sup>(٣)</sup> مقدرة عند بعضهم، وفيه إجحاف<sup>(٤)</sup>، وزائدة<sup>(٥)</sup> عند الفارسي، وفيه بُعد<sup>(٦)</sup>، وعاطفة<sup>(٧)</sup> عند غيره<sup>(٨)</sup>.

والأصل: تنبئه فاعبد الله، ثم حذف «تنبئه»، وقدمن المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كيلا تقع الفاء صدرأً، كما قال الجميع<sup>(٩)</sup> في الفاء، في نحو «أَمَا زِيداً فَاضْرِبْ»، إذ الأصل: مهما يكن من شيء فاضرب زيداً. وقد مضى شرحه في حرف الهمزة.

(١) تتمة الآية: ﴿وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ سورة الزمر ٣٩/٦٦.

(٢) المسألة في الجنى الداني ٧٣ - ٧٤، وقد نقلها ابن هشام منه.

(٣) أي: أما الله فاعبد، فالفاء للمجازاة، وهو رأي ابن أبي إسحاق كذا! ولعله أبو إسحاق. انظر مشكل إعراب القرآن ٢٦٠/٢، وذكر الشهاب أنه رأي الزجاج: انظر حاشية ٣٥٠/٧.

(٤) لأن أصل «أَمَا» مهما يكن من شيء فاعبد الله، ثم حذفت «مهما» و«يكن»، وعوض «أَمَا» عنهم، فلزم اقتران «أَمَا» بالفاء، فحذفت جملة الشرط، وقامت «أَمَا» مقامها، فلما حذفت بعد ذلك لزم حذف على حذف، وهو أمر ليس بالسهل.

وانظر حاشية الشمني ٤/٢، والدسولي ١٧٩/١ - ١٧٨/١، والأمير ١٤٣/١.

(٥) هي كذلك عند قوم، ومنهم الفارسي، الجنى الداني ٧٣، وفي مشكل إعراب القرآن ٢٦١/٢ قال: «هي زائدة عند الأخفش»، وذكر مثل هذا ابن الأنباري في البيان ٣٢٦/٢. وذكر الشهاب في حاشيته ٣٥٠/٧ أنها زائدة عند الفراء والكسائي.

(٦) فيه بُعد من جهة أن الزيادة خلاف الأصل، والتخيير ممكن، فلا حاجة إلى دعوى الزيادة.

(٧) أي عاطفة لجملة إنشائية على مثلاها؛ لأن «تنبئه» إنشاء، كما أن «اعبدوا الله» إنشاء. الجنى الداني ٧٣، وذكر أن العطف منقول عن سيبويه، انظر حاشية الشهاب ٣٥٧/٧، ولم يزره ابن الأنباري لأحد، انظر البيان ٣٢٦/٢، وذكر مكي في المشكل ٢٦٠/٢، العطف عن الكسائي والفراء.

(٨) في ٢٨ بـ«غيرهما»، وذكر مثل هذا الخلاف الدسوقي في ١٧٩/١، والمراد بضمير الشتية هنا الإشارة إلى قوله: «جواب» لأن مقدرة عند بعضهم وزائدة عند الفارسي.

(٩) هذا ليس قول الجميع؛ لأن منهم من يقول: ما في حيث إنما معمول للمحذوف مطلقاً. الشمني ٤/٢.

## (١) مسألة

الفاء في نحو «خرجت فإذا الأسد» زائدة<sup>(٢)</sup> لازمة عند الفارسي<sup>(٣)</sup> والمازني وجماعة، وعاطفة<sup>(٤)</sup> عند مبرمان<sup>(٥)</sup> وأبي الفتح، وللسبيبة<sup>(٦)</sup> الممحضة كفاء الجواب عند أبي إسحاق<sup>(٧)</sup>.

ويجب عندي أن يُحمل على ذلك<sup>(٨)</sup> مثل: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوَافِرَ \* فَصَلِّ لِرَبِّكَ»<sup>(٩)</sup>، ونحو «ائتني فإني<sup>(١٠)</sup> أكرمك»؛ إذ لا يُعطفُ الإنشاء على الخبر،

(١) المسألة مثبتة في الجنى الداني/٧٣، ومنه نقل المصنف.

(٢) ولا تنافي بين الزيادة واللزوم.

(٣) في الجنى الداني/٧٣ المازني ومن واقفه، وفي جواهر الأدب/٦٧ أبو علي.

وفي رصف المباني/٣٨٧ «وهي هنا إلى العطف أقرب منها إلى الزيادة؛ لأن المعنى: خرجت فجاجاني الأسد».

(٤) والعطف هنا لجملة فعلية على أخرى فعلية بحسب المعنى، والتقدير: خرجت فجاجات حضور الأسد، أو وقت حضوره.

(٥) في الجنى الداني/٧٣ وذهب إلى هذا مبرمان، واختاره أبو الفتح.

(٦) أي الخالصة من معنى العطف، أي أن ما بعدها مرتب أو مسبب عما قبلها أو العكس.

(٧) ذهب الزجاج إلى أن هذه الفاء جاءت دخلت على حد دخولها في جواب الشرط. انظر الجنى الداني/٧٣، وحاشية الشمني ٥/٢.

(٨) أي على ما تقدم من السبيبة الممحضة.

(٩) سورة الكوثر ١/١٠٨ - ٢، وتنمية الثانية *«وَأَخْرَهُ»*.

وفي الدر المصورون ٦/٧٧ «الفاء للتعليق والتسبب، أي : بسبب هذه المنة العظيمة أمرك بالتخلي لعبادة المنعم عليك، وقصدك إليه بالشّرّ، لا كما تفعل قريش من صلاتها ونحرها لأصنامها».

(١٠) ف م ٤٩ أ «فأنا».

ولا العكس، ولا يَحْسُن إِسْقاطُهَا<sup>(١)</sup> لِيُسْهَل<sup>(٢)</sup> دُعُوى زِيادتِهَا.

\* \* \*

(١) ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم، فقد يكون الحرف لازماً زائداً، وذهب إلى هذا الدمامي، ثم قال: «ثم لا نُسلِّم له دلالة كلامه على التلازم بين الزيادة وجواز السقوط، وإنما يدل على التلازم بين حسن الإسقاط ودعوى الزيادة» انظر النص في الشمني ٥/٢، وحاشية الدسوقي ١٧٩/١.

(٢) في ١٤٤/١٤٩ و ٤/٥ و ٢/٤ و ٧٦ أ (تسهيل)، وفي ٣/٧٧ أ (فيسهل)، وفي حاشية الأمير ١/٤٤ عَبَر يُسْهَل دون يَحْسُن لأن الزيادة قد تصح مع الزروم فيقال: زائد لازم.

### مسألة

﴿أَيْحِبُّ أَهْدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾<sup>(١)</sup> قدر أنهم قالوا بعد الاستفهام: لا، فقيل لهم: فهذا<sup>(٢)</sup> كرهتموه، يعني والغيبة مثلها فاكرهوها، ثم حذف المبتدأ وهو «هذا».

وقال الفارسي: التقدير<sup>(٣)</sup>: فكما كرهتموه فاكرهوها الغيبة.

وضعفه ابن الشجري<sup>(٤)</sup> بأن فيه حذف الموصول، وهو «ما» المصدرية، دون

(١) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا أَجْتَبَنَا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِنَّمَا وَلَا يَقْتَبِبُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيْحِبُّ أَهْدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَأَنْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَابُ رَحِيمٌ﴾ سورة الحجرات ٤٩/١٢.

(٢) الفاء فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط مقدر، أي إذا كان كذلك فهذا كرهتموه، والغيبة مثله. وفاء الفصيحة تجامع السبيبة، قال العكري: «المعطوف عليه ممحض تقديره: عرض عليكم ذلك فكرهتموه، والمعنى: يعرض عليكم فتكرهونه، وقيل: إن صحي ذلك عندكم فأنتم تكرهونه» التبيان/١١٧١، والنص في الدر المصنون ٦/١٧١، وحاشية الشهاب ٨/٨١.

(٣) أي بعد قولهم: لا.

(٤) نقل ابن الشجري نص الفارسي من كتابه «الذكرة»، ثم قال: «والقول عندي أن الذي قدره أبو علي هنا بعيد؛ لأنه قدر الممحض موصولاً وهو «ما» المصدرية، وحذف الموصول وإبقاء صلته رديء ضعيف، ولو قدر الممحض مبتدأً كان جيداً، لأن حذف المبتدأ أكثر في القرآن، والتقدير عندي: «فهذا كرهتموه»، والجملة المقدرة المحذوفة مبتدئية لا أمرية كما قدر، فكأنه قيل: فهذا كرهتموه، والغيبة مثله، وإنما قدرها أمرية ليعطف عليها الجملة الأمرية التي هي: اتقوا الله، ولا حاجة بالكلام إلى تقدير جملة أمرية لتعطف عليها الجملة الأمرية؛ لأن قوله: وانتقوا الله، عطف على الجملة النهائية التي هي قوله: «ولا يقتب بعضكم بعضاً»، وعطف الجملة على جملة مذكورة أولى من عطفها على جملة مقدرة...، فتأمل ما ذكرته تجده أصوب الكلامين، وقد ذكر أبو علي هذه المسألة في الحجة أيضاً» أمالى الشجري ٦/٢٣٢ - ٢٣٠، وانظر الحجة للفارسي ٦/٢١٢.

صلتها، وذلك رديء.

وجملة «وَاتَّقُوا اللَّهَ» عطف على «وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا» على التقدير الأول، وعلى «فَاكِرُهُوا الغَيْبَةَ» على تقدير الفارسي.

ويَعْدُ، فعندِي أن ابن الشجيري لم يتأمل كلام الفارسي، فإنه قال<sup>(١)</sup> : كأنهم قالوا في الجواب: لا، فقيل لهم: فكرهتموه فاكِرُهُوا الغَيْبَةَ، واتَّقُوا الله، «فَاتَّقُوا» عطف على «فَاكِرُهُوا»، وإن لم يُذَكَّرْ كما في «أَضَرَبَ بِعَصَالَكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ»<sup>(٢)</sup>، والمعنى فكما كرهتموه فاكِرُهُوا الغَيْبَةَ وإن لم تكن «كما» مذكورة، كما أن «ما تأثينا فتَحَدَّثَنَا» معناه: فكيف تحدثنا، وإن لم تكن «كيف» مذكورة انتهى<sup>(٣)</sup>.

وهذا يقتضي أن «كما» ليست محدوفة، بل إن المعنى يعطيها، فهو تفسير<sup>(٤)</sup> معنى لا تفسير إعراب.

(١) كلام الفارسي مثبت في أمالى الشجيري ٢٢٩/٢ - ٣٣٠، وانظر الحجة الفارسي ٢١٢/٦.

(٢) الآية: «وَلَا أَسْتَسْقِي مُؤْسَى لِقَوْمِهِ، فَقُلْنَا أَضَرَبَ بِعَصَالَكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ أَثْنَتَ عَشَرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أَنَّاسٍ مَّشَرِّيْهُمْ كُلُّهُمْ رَازِقُ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ» سورة البقرة/٦٠ والتقدير في الآية: فَاضْرَبَ فانفجرت، والفاء هي الفصيحة.

(٣) أي كلام الفارسي.

ونقل أبو حيان بعض كلام الفارسي في الآية في البحر ١١٥/٨ ورأى فيه عجرفة العجم، ثم نقل كلام الزمخشري ووصفه بالوصف نفسه. ثم ذكر تقدير الفراء وهو «فكَرُهُوا فَلَا تَفْعَلُوهُ» وقال: «والذي قدره الفراء أسهل، وأقل تكلفاً، وأجرى على قواعد العربية» ونقل هذا النص الشمني في حاشيته ٥/٢، وانظر معاني القرآن للقراءة ٧٣/٢.

(٤) قال السيوطي: «وقد يقع في كلامهم: هذا تفسير معنى وهذا تفسير إعراب، والفرق بينهما أن تفسير الإعراب لا بد من ملاحظة الصناعة التحورية، وتفسير المعنى لا تضره مخالفة ذلك» الإنقان ١/١٨٢، ويكثر مثل هذا عند أبي حيان في البحر. انظر ١٨٢/١ ، ٤٢٣ ، ٢٥/٤ ، ٨٤/٣ ، ٢٥٨/٧ .

## تنبيه

فَيْلٌ : تَكُونُ<sup>(١)</sup> الْفَاءُ لِلَاسْتِئْنَافِ<sup>(٢)</sup> ، كَقُولِهِ<sup>(٣)</sup> :

**أَلْمَ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيُنْطَقُ [وَهُلْ تَخْبِرُنِكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقِ].**  
أَيْ : فَهُوَ يُنْطَقُ ؛ لَأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلْعَطْفِ لِجَزْمٍ<sup>(٤)</sup> مَا بَعْدَهَا ، وَلَوْ كَانَتْ لِلْسُبْبَيْةِ لِتَصْبِيبٍ<sup>(٥)</sup> ،

(١) كذا جاء النص في م ٢٩/٢ و م ٧٧/٣ ب و م ٥/٤٢ أ، وفي م ١/٤٩ أ «قد تكون الفاء للاستئناف» وفي م ٧٦/٤ ب «فَيْلٌ يَكُونُ الْفَاءُ لِلَاسْتِئْنَافِ» وما جاء في طبعة مبارك وزميله منقول من حاشية الأمير، ومثله في طبعة الشيخ محمد محبي الدين، والمتنا في حاشية الدسوقي ١٧٩/١ موافق لما في المخطوطه الرابعة.

(٢) ذكر المرادي أن هذه الفاء ترجع عند التحقيق للفاء العاطفة للجمل بقصد الربط بينها. انظر الجنى الداني/٧٦، وانظر معاني الحروف للرماني/٤٥، وسيبويه/٤٣٠، والمقتضب/٣٣٢.

(٣) قائل البيت جميل بن معمر العذري، وهو جميل بشينة، والبيت مطلع قصيدة له، وذكر المصنف هنا صدره، وعجزه ما ذكرته بين معقوفين. وفي الديوان: الربع الخلاء.

والرابع: الدار حيّشما كانت، والقواء: الخالية من الأنسي، فينطق: نطق الربع: أي ما يتبع من آثاره، أي: لم يكن في هذا الديار أثر يستبان لقدم عهدها بالنزول فيها.  
والبيداء: القفر، والسملق: التي لا تنبت شيئاً، وقيل السهلة المستوية. والسؤال هنا: ألم تسأل الربع عن أهله؟.

والشاهد فيه أن الفاء في «فينطق» للاستئناف، والتقدير: فهو يُنْطَقُ.  
انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٤٤/٤، ومعاني الحروف للرماني/٤٤، وسيبويه/٤٢٢، وشرح السيوطي ٤٧٤/١، وشرح المفصل ٣٦/٧، والجنى الداني/٧٦، وشذور الذهب/٣٠٠، والخزانة ٦٠١/٣، ورصف المباني/٣٧٨، ٣٨٥، والديوان/٤٧.

(٤) وذلك بالعطف على «أَلْمَ تَسْأَلِ».

(٥) ذهب الدمامي إلى أنه لا يُسْلِمُ له صحة هذه الملازمة، فقد وقع الفعل مرفوعاً مع تحقق السببية في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيُعَذَّرُونَ﴾ سورة المرسلات ٣٦/٧٧ كما صرَّح به بعضهم، لكن الأَكْثَر مع السببية النصب. وقال الشمني بعد نقل النص: «وأقول: الملازمة في كلام المصنف إنما هو على الأَكْثَر» انظر الحاشية ٢/٥. وتعقب البغدادي المصنف فقال: «قول المصنف... غير جيد، فإن السببية مجوزة للنصب لا موجبة كما حقيقه الرضي وغيره» انظر شرح الشواهد ٤/٥٥.

ومثله: <sup>(١)</sup> «فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» بالرفع <sup>(٢)</sup> أي: فهو يكون حينئذ.

وقوله <sup>(٣)</sup>:

الشَّعْرُ صَفْبُ وَطَوْلُ سُلْمَةُ \* إِذَا أَرْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ  
زَلَّ بِهِ إِلَى الْحَضِيرَضِ قَدَمَةُ \* يُرِيدُ أَنْ يُغَرِّيَهُ فِي غَرَبَةٍ  
أَيْ : فَهُوَ يَعْجَمُهُ ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ بِالْعَطْفِ ؛ لَأَنَّهُ <sup>(٤)</sup> لَا يُرِيدُ أَنْ يَعْجَمَهُ .

(١) الآية: <sup>هُبَيْرُ بْنُ أَسْمَكَوَّتِ وَالْأَرْزِنُ</sup> وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ <sup>سورة البقرة ٢/١١٧</sup>.

(٢) قراءة الجمهور بالرفع على الاستئناف، أي فهو يكون، وعزمي هذا الرأي إلى سيبويه، انظر الكتاب ١/٤٢٣. وقرأ ابن عامر وأبو عمرو «فيكون» بالنصب، وردد العبرد، وذهب أحمد بن موسى إلى أنها لحن، وردد رأي من طعن فيها أبو حيان، فابن عامر عنده رجل عربي لم يكن ليلحن وانظر القراءتين في المراجع التالية: النشر ٢/٢١٢ - ٢١٣، التيسير/٧٦، فهرس سيبويه/٤، المكرر/١٥، التبصرة/٤٢٩، زاد المسير ١/١٣٦، المحرر ١/٤٦٢، الكتاب ١/٤٢٣، الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٦٠، البحر ١/٣٦٦، السبعة/١٦٨، العكبري ١/١٠٩: «قرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيف»، شرح الشاطبية/٤، التبيان ١/٤٢٨، المبسوط/١٣٥، التوطئة/١٣٨، الحجة لابن خالويه/٥٨٨، الإتحاف/١٤٦، همع الهوامع ٤/١٣٨، العنوان/٧١، شرح الأشموني ٢/٣٠٠، شرح اللمع/٣٥٨، شرح الكافية ٢/٢٦٦، المقتضب ٢/١٨، إرشاد المبتدئي ١/٢٣١، التبصرة/٤٢٨. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) هذا رجز للخطيئة، ونسبة سيبويه إلى رؤبة وليس في ديوانه. قوله: يعجمه أي: يأتي به أعميًّا فيلحن فيه، والشاهد فيه أن الفاء للاستئناف.

والخطيئة: اسمه جرول بن أوس، وكتبه: أبو ملائكة، ولقب بالخطيئة لقصره، وقيل لدمامته، وقيل غير هذا. وهو أحد فحول الشعراء، أسلم في عهد النبي ﷺ، ثم ارتد، ثم عاد إلى الإسلام، وعاش إلى زمان معاوية. وانظر البيتين في شرح الشواهد للبغدادي ٤/٥٧، وسيبوه ١/٤٣٠، وانظر شرح المفصل ٧/٤٠، ٥٥، وشرح السيوطي ١/٤٧٥، والمقتضب ٢/٣٣، وهو من ملحقات ديوان رؤبة ١٨٦، وفي آخر ديوان الخطيئة ١٨٤، وانظر اللسان/عجم، وحضرض.

(٤) ولو كانت للسبة لصار المعنى: ي يريد أن يعربه فيريد أن يعجمه، مع أنه لا يريد إعجامه بل يريد إعرابه.

والتحقيق<sup>(١)</sup> أن الفاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة،<sup>(٢)</sup> لا الفعل ، والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله: «يريد»، وإنما يُقدّر النحويون كلمة «هو»<sup>(٣)</sup> ليبيتوا أنّ الفعل ليس المعتمد بالعطف<sup>(٤)</sup> .

\* \* \*

(١) هذا للمرادي، قال: «وهذه الفاء ترجع عند التحقيق للفاء العاطفة للجمل، ولقصد الربط بينها» الجنى الداني/٧٦. وقد عزاه السيوطي في الهمج ٢٣٥/٥، لابن هشام، وهو غير الصواب.

(٢) أي: فهو عاطف جملة فعلية على جملة فعلية، وقوله: المعتمد: أي: المقصود والمراد، وأنه أراد العطف في الجملة لم يجزم الفعل.

(٣) أي أنه إذا أريد عطف جملة يقدر الضمير «هو» للإشارة إلى أن المقصود الجملة وليس الفعل، وليس قصدهم بتقدير «هو» أنها جملة اسمية عطفت على الفعلية. انظر الدسوقي ١٨٠/١.

(٤) ترك المصنف من معانٍ الفاء مجّتها بمعنى «حتى»، فقد ذكره بعضهم. وذكر هذا المرادي في الجنى الداني ص/٧٧، وضيقه، وذهب إلى أن الفاء فيما استشهدوا به تفيد العطف.

## ٥٧ - في

في : حَرْفُ جَرْ ، له عشرة<sup>(١)</sup> معان :

أحدها : الظرفية ، وهي إما مكانية أو زمانية ، وقد اجتمعنا في قوله تعالى :

﴿الَّتِي \* غُلِبَتِ الرُّوْمُ \* فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلْبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ \* فِي يَضْعِفْ سِينِينَ﴾<sup>(٢)</sup> ، أو مجازية<sup>(٣)</sup> ، ونحو ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾<sup>(٤)</sup> .

ومن المكانية<sup>(٥)</sup> : «أدخلت الخاتم في أصبعي ، والقلنسوة في رأسي» ، إلا أن فيهما قليلاً<sup>(٦)</sup> .

(١) ذكر المرادي له تسعه معان ، فقد جمع «التعويض» مع الزيادة ، وجعلهما قسماً واحداً ، ثم قال في نهاية المادة : «مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن «في» لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً ، وما أوهـمـ خلاف ذلك رـدـ بالتأويل إـلـيـهـ، والله سبحانه وتعالـيـ أـعـلـمـ» ، انظر الجنـيـ الدـانـيـ / ٢٥٢ـ .

(٢) تتمة الآية : ﴿... لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ وَيَوْمَئِذٍ يَقْرَأُ الْمُؤْمِنُونَ...﴾ سورة الروم / ٣٠ـ ١ - ٤ـ . المكان في قوله تعالى : ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾ ، والزمان في قوله : ﴿يَضْعِفْ سِينِينَ﴾ .

(٣) تعقبه الدمامي قال : «كان ينبغي له أن يقول : أول أحدها الظرفية مكانية أو زمانية ، وهي إما حقيقة مثل كذا ، أو مجازية نحو كذا ، وإلا فالمجازية ليست قسيماً للمكانية والزمانية» انظر الشمنـيـ ٥/٢ـ وحاشية الأمـيرـ ١٤٤/١ـ ١٥٥ـ .

(٤) تتمة الآية : ﴿... يَكْأُلُ الْأَلْبَابَ لَعَلَّكُمْ تَتَّقَوْنَ﴾ سورة البقرة / ١٧٩ـ وذهب الزمخشري إلى أن فصاحة هذا الكلام لما فيه من الغرابة وهو أن القصاص الذي هو قتل وتقويت الحياة قد جعل مكاناً وظفراً لها . انظر الكشاف ٢٥٣/١ـ ، والبحر ١٥/٢ـ .

(٥) قال المالقي : «وأما قولهم : أدخلت الخاتم في أصبعي» فهو من المقلوب ، لأن المراد أدخلت أصبعي في الخاتم ، وفيه باقية على موضوعها من الوعاء ، والقلب في كلام العرب على معنى المجاز كبير ، قولهم في معنى ما نحن بسبيله : «أدخلت القلنسوة في رأسي» أي : رأسي في القلنسوة ، وقالوا في غيره : «كسر الزجاج الحجر» أي كسر الحجر الزجاج ، و«خرق الثوب المسمار» أي خرق المسمار . انظر رصف المبـانـيـ ٣٨٩ـ - ٣٩٠ـ .

(٦) القلب لأن الخاتم مكان حقيقي يمـرـ فيه الإصبع ، والقلنسوة ظرف ، والرأس والإصبع مظروف ، =

والثاني: المصاحبة، نحو: «قَالَ أَدْخُلُوا فِي أُمَّرٍ»<sup>(١)</sup>، أي: معهم، وقيل<sup>(٢)</sup> التقدير: ادخلوا في جملة أمم، فحذف المضاف، «فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ»<sup>(٣)</sup>. والثالث: التعليل<sup>(٤)</sup>، نحو: «فَذَلِكَ لِكُنَّ الَّذِي لَمْ تُنَتِّنِ فِيهِ»<sup>(٥)</sup>، «لَمَسْكُرٌ فِي مَا أَفَضَّسْتُمْ»<sup>(٦)</sup>، وفي الحديث<sup>(٧)</sup>: «أَنَّ امْرَأَ دَخَلَتِ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا».

وكان من المناسب أن يتحرك بالمظروف نحو الطرف، وه هنا الأمر بالعكس، فقد قلوا الكلام. انظر حاشية الشمني ٥/٢، والأمير ١٤٥/١.

(١) الآية: «قَالَ أَدْخُلُوا فِي أُمَّرٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعِنَتْ أُخْنَانَهَا حَقَّ إِذَا أَذَرَكُوا فِيهَا جَيْعاً قَاتَ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ رَبِّنَا هَؤُلَاءِ أَضْلَلُونَا فَعَاتِهِمْ عَذَابًا ضَعِيفًا مِنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضَعْفٍ وَلِكُلِّ نَّعْلَمُونَ» سورة الأعراف ٣٨/٧.  
وذهب الأمير في حاشيته ١٤٥/١، إلى أن «في» قد تكون للظرفية في الآية.

(٢) قوله: «وقيل... فحذف المضاف» غير مثبت في ١٤٩/١.

(٣) تتمة الآية: «... قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَنْتَهُنَّ لَنَا مِثْلَ مَا أُوفِيَ قَدْرُونَ إِنَّهُ لَذُو حَظٍ عَظِيمٍ» سورة القصص ٧٩/٢٨. وهنا يمكن جعل الزينة ظرفًا مجازاً، وانظر حاشية الأمير ١٤٥/١، والدسولي ١٨١/١، وانظر شرح التوضيح ٩٦/.

(٤) وهو يشبه السبيبة، و«في» تؤدي معنى لام العلة، وانظر شرح الكافية ٣٢٧/٢.

(٥) تتمة الآية: «... وَلَقَدْ رَوَدَنَّهُ عَنْ تَقْسِيمِهِ فَاسْتَعْصَمُ وَلَمْ يَفْعَلْ مَا أَمْرَرْتُ لِيُسْجَنَ وَلَكُونَنَا مِنَ الْمُنْفَرِقِينَ» سورة يوسف ٣٢/١٢ أي بسبب ذلك كان منken لوم، وذهب الأمير إلى أنها قد تكون هنا للظرفية المجازية، وتبعه على ذلك الدسوقي.

(٦) الآية: «وَلَوْلَا فَضَلَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسْكُرٌ فِي مَا أَفَضَّسْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ» سورة النور ١٤/٢٤.

(٧) نص الحديث عند ابن مالك في شرح شواهد التوضيح ٦٧ «عذبت امرأة في هرة حبسها حتى ماتت فدخلت فيها النار» وفي همع الهوامع ١٩٤/٤ جاء النص كما أثبته المصنف هنا وفي جواهر الأدب للإربلي «إن امرأة من بنى إسرائيل دخلت النار في هرة» ص ٢٢٩.

ونص الحديث تاماً: «عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «دخلت امرأة النار في هرة ربطةها فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض» متفق عليه آخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق ٣٥٦/٦ من الفتح برقم ٣٣١٨). وأخرجه مسلم في كتاب التوبة ٤/٢١٠ برقم ٢٦١٩).

والرابع: الاستعلاء، نحو: «وَلَا صَلَبَنَّكُمْ فِي جَدُوعِ النَّخْلِ»<sup>(١)</sup>.

وقال<sup>(٢)</sup>:

**هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جَدْعِ نَخْلَةٍ [فَلَا عَطَسْتَ شِيبَانَ إِلَّا بِأَجْدَعَ]**

قال ابن مالك: «تضمن هذا الحديث استعمال «في» دالة على التعليل، وهو ما يخفى على أكثر النحوين مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم...»، وذكر شواهد لذلك، انظر شواهد التوضيح ٦٧/٦٧.

(١) الآية: «قَالَ إِمَامُكُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْذَنَ لَكُمْ إِنَّمَا لَكِيرُكُمُ الَّذِي عَلَمْكُمُ السِّحْرَ فَلَا قَطْعَنَّ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خَلْفِ وَلَا صَلَبَنَّكُمْ فِي جَدُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيْنَا أَشَدُ عَذَابًا وَأَبْقَى» سورة طه ٢٠/٢١. أي: على جدوع النخل، وانظر معاني القرآن للفراء ٢/١٨٦، وذهب الرضي إلى أن الأولى أن تكون «في» بمعناها لتمكن المصلوب في الجدوع تمكن المظروف في الظرف، وقيل كأنه يشق الجدوع ويضع الشخص فيه، وانظر حاشية الأمير ١/٤٥، وشرح الكافية ٢/٣٢٧، وانظر رصف المبني ٣٨٨، وتأويل مشكل القرآن ٥٦٧، وفي معاني الحروف للرماني ٩٦ ذكر أن هذا مذهب الكوفيين، وأن البصريين يرون «في» على بابها.

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل أو لقراد بن حنش [أو حنيس]، ونسبة أبو حيان لامرأة من العرب. وصدر البيت هو المثبت في النسخ، وعجزه ما أثبته بين حاصرين. والعبدِي: منسوب إلى عبد قيس. والأجدع: المقطوع، أي: بألف أجدع.

والتقدير: فلا عطست شيبان إلا بألف أجدع، دعا عليهم بجدع الأنوف لصلبهم العبدِي. والشاهد في البيت مجيء «في» بمعنى «على»، وذكر أبو حيان في شرح التسهيل أنه مذهب الكوفيين، ثم قال: «وقد تبع الكوفيين جماعة من البصريين منهم المبرد، قال في الكامل: وحرف الخفض تبدل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان في بعض المواضع...»، انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٦٢، قلت: قد فصل المصنف ابن هشام هذا في آخر حرف الباء، فالكوفيون يجزيون نهاية بعض هذه الحروف عن بعض، والبصريون لا يرون ذلك في ضمنون الفعل معنى فعل آخر يتعدى بالحرف. ويتركون حروف الجر على ما هي عليه، أو على ما وضع لها.

وسويدي: مصيغَر أسود، واسمها: عطيف بن حارثة، ويتهي نسبة إلى بكر بن وائل، وهو شاعر مقدمٌ مخضرم، عدّه ابن سلام في الطبقة السادسة، وقرنه بعنترة العبسي، وهو من المعمرين، وبقي إلى زمان الحجاج.

وقال آخر<sup>(١)</sup> :

**بَطْلُ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ [يُحَذِّي نِعَالَ السَّبَّتِ لِيسَ بِتَوْأَمْ]**

والخامس: مرادفة<sup>(٢)</sup> الباء، كقوله<sup>(٣)</sup> :

**وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّفِعِ مِنَا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَفْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَّى**

= وانظر البيت في شرح البغدادي ٤٧٩/٤، وشرح السيوطي ٤٧٩/١، ورصف المباني ٣٨٨، والأزهية ٢٧٨، وأدب الكاتب ٣٩٤، والخصائص ٣١٣/٢، والمخصص ٦٤/١٤، وأمالى الشجري ٢٦٧/٢، ومعانى الحروف للرماني ٩٦، وتأويل مشكل القرآن ٥٦٧، واللسان/عبد، فيا.

(١) البيت لعترة من معلقته.

وبطل: بالجر صفة لـ «حامى الحقيقة» في بيت قبله، ويجوز رفعه «بطل» على تقدير: هو... والسرحة: الشجرة العظيمة العالية، وجمعها: السرحة.

يريد أن البطل طويل القامة ، فكان ثيابه معلقة على شجرة عالية.

حَذِي: بالبناء للمفعول، والفاعل هو البطل، ونعال مفعول به ثان، ويُحَذِّي: يُحَذِّي، أي تلبس الأحذية... والسبت: بكسر السين: الجلد المدبوغ بالقرنط ولم يتجرد من شعره. وقال أبو زيد: هو من جلد البقر خاصة، ولا يقال لغير جلد البقر سبت.

وهو يريد أنه من الملوك الذين يحتذون النعال السببية الرقيقة الطيبة الريح، وهم يتمددحون بجودة النعال كما يتمددحون بجودة الملابس.

وقوله: ليس بتوعم: أي: لم يزاحمه أخ في بطنه أمه فيكون ضعيف الخلقة.

والشاهد في البيت قوله: «في سرحة» أي: على سرحة. وعترة بن شداد، وشداد جده غالب على أسم أبيه، وإنما هو عترة ابن عمرو بن شداد، وقيل شداد عمه تكفله بعد موت أبيه، فتسبَّ إليه، وكانت العرب تسمى معلقتها هذه «المُذَهَّبة»، وهي أجود شعره.

انظر البيت في شرح البغدادي ٦٥/٤، والخزانة ١٤٥/٤، ومعانى الحروف للرماني ٩٦، ورصف المباني ٣٨٩، والأزهية ٢٧٧، وشرح المفصل ٢١/٨، وشرح السيوطي ٤٧٩/١، وتأويل مشكل القرآن ٥٦٧، شرح الكافية ٣٢٧/٢، واللسان/فيا، الديوان ٢٢/٢.

(٢) أي من معناها الأصلي، وهو الإلصاق حقيقاً كان أو مجازياً في كل واحد من معانيها.

(٣) البيت لزيد الخير. وبصирُون معناه: ماهرون. والكلُّى: جمع كلية، وهي معروفة، والأباهر: جمع أبهار، وهو عرق في الصُّلُب.

وليس منه<sup>(١)</sup> قوله تعالى: «يَذْرُوكُمْ فِيهِ»<sup>(٢)</sup>. خلافاً لزاعمه<sup>(٣)</sup> ، بل هي للتعليق<sup>(٤)</sup> ، أي: يُكثِّرُوكُمْ<sup>(٥)</sup> بسبب هذا العمل ، والأظهر الأقوى قول الزمخشري<sup>(٦)</sup> : إنها للظرفية المجازية ، قال: «جعل هذا التدبير كالمنبع أو المعدن

والشاهد فيه: مجيء في معنى الباء، قال أبو حيان: «وهذا أيضاً مذهب كوفي وتبعهم القبلي...».

وقال الرضي: «والأولى أن يكون بمعناها أي: لهم بصارة وحذق في هذا الشأن». وزيد الخيل هو زيد بن مهلهل بن زيد الطائي، وأسلم بعد قدوته على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسماه: «زيد الخير».

وقال له: «ما وصف لي أحد في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا رأيته دون الصفة غيرك».

وأقطع له أرضين في ناحية، كان شاعراً محسناً، وخطيباً لسناً، وشجاعاً وكريماً، ولما انصرف من عند الرسول وصل إلى بلده مات محموماً، وقيل مات في خلافة عمر رضي الله عنه.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/٧١، والجني الداني/٢٥١، وسيبوهه ١/٥٦ والخصائص ٢/٣١٣، وشرح السيوطي ١/٨٤، والخزانة ٤/١٤٨، جواهر الأدب/٢٢٩، ونواذر أبي زيد/٣٠٣، وهمع الهوامع ٤/١٩٣، واللسان/فيا، وشرح التصريح ٢/١٤، وشرح الكافية ٢/٣٢٧.

(١) أي مما يرادف الباء.

(٢) الآية: «فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَمِ أَزْوَاجًا يَذْرُوكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلَهُ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» سورة الشوّال ٤٢/١١.

(٣) قال المرادي: «وذكر بعضهم أن «في» في قوله تعالى: «يَذْرُوكُمْ فِيهِ» بمعنى باء الاستعانة، أي يكثركم به»، ولم يعلق المرادي على هذا بشيء، انظر الجنى الداني/٢٥١. وذكر الشمني وغيره أن هذا الرأي للفراء، انظر الحاشية ٢/٦، والذي وجدته في معاني القرآن للفراء منسوباً بعد هذه الآية «معنى فيه أي به، والله أعلم» انظر فيه ٣/٢٢، فلعل الفراء صرّح بهذا في غير هذا الموضع على عادته من جمع المتشابهات وإن لم تأت بعد آياتها.

(٤) في طبعة الشيخ محمد محبي الدين: للسيبية، وأشار إلى أنها جاءت في بعض النسخ، للتعليق»، وهي فيما بين يديّ من المخطوطات كما أثبتها. وفي حاشية الأمير ١/٢٦ «للسيبية».

(٥) كذا جاء الضبط في م ٤٩/١ ب وفي م ٢٩/٢ أ و م ٧٨/٣ أ «يُكثِّرُوكُم» من «كثُر» المضعف.

(٦) قال الزمخشري: «إإن قلت: ما معنى يذركم في هذا التدبير؟ وهلا قيل: يذركم به؟ قلت: جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتتكثير، ألا ترك تقول للحيوان في خلق الأزواج تكثير، كما قال تعالى: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ...» الكشاف ٣/٧٨، ونقل النص أبو حيان في البحر ٧/٥١٠.

للبث والتکثير مثل: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ»<sup>(١)</sup>.

السادس: مرادفة «إلى» نحو<sup>(٢)</sup> «فَرَدُوا أَيْدِيهِمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ».

السابع: مرادفة «من»، قوله<sup>(٣)</sup>:

ألا عِمْ صباجاً أيها الطَّلَل البالي	وهل يَعْمَنْ من كان في العُصْر الخالي
ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوالٍ	وهل يَعْمَنْ من كان أَخْدَثَ عهده

(١) تقدمت قبل قليل وهي الآية/ ١٧٩ من سورة البقرة.

(٢) الآية: «أَلَّا يَأْكُمْ بَنُؤُوا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْرُونُجَ وَعَكَارٌ وَشَمُودٌ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُوا أَيْدِيهِمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ وَإِنَّا لِفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ» سورة إبراهيم ٩/١٤.  
أي: فردوا أيديهم إلى أفواههم.

وفي البحر: «وقال أبو عبيدة: هذا ضربٌ مثل أي: لم يؤمنوا ولم يحيوا، والعرب تقول للرجل إذا سكت عن الجواب وأمسك: رد يده فيه، وقاله الأخفش أيضاً» وانظر ٤٠٩/٥. وانظر معاني الفراء ٦٩/٢ - ٧٠، وفي شرح الكافية ٣٢٧/٢: «قيل هي بمعنى إلى...، والأولى أن نقول: هي: بمعناها والمراد التمكّن».

(٣) البيان لامرئ القيس. عِمْ صباجاً: هي تحية العرب، ومثله: عِمْ مسأة.

والعصْر: لغة في العُصْر، وهو الدهر، الطَّلَل: ما شخص من آثار الديار، البالي: ما درس من آثار الديار، من بلي الثوب، الخالي: الماضي.

والشاهد فيه: مجيء «في» بمعنى «من» في قوله: «في ثلاثة أحوال»، وذهب الأمير في حاشية ١/٤٦ إلى أن الظاهر أنها الابتدائية، ومثله عند الشمني ٦/٢.

قال الدسوقي: « وإنما خص الثلاثة أحوال مع أنها بعض من أربعة أحوال فأكثر، لأن الثلاثة أعوام أول المراتب التي يوجد فيها الثلاثون شهراً، ويتحمل أن «من» ابتدائية، وهي على حذف مضاف أي تبدأ من انقضاء ثلاثة أحوال، فالجملة: «خمسة أحوال ونصف» انظر ١٨١/١١١ وكذا في بقية الحواشي على البيتين. وانظر الجنى الداني ٢٥٢، وشرح البغدادي ٤/٧٧، والخزانة ١/٢٨، وسيبوه ٢/٢٢٧، والخصائص ٢/٣١٣، وشرح السيوطي ١/٣٤٠، ٤٨٥. وانظر الديوان/٢٧.

وقال ابن جنی<sup>(١)</sup> : «التقدير في عَقِبِ ثلَاثَةِ أَحْوَالٍ» ولا دليل<sup>(٢)</sup> على هذا المضاف<sup>(٣)</sup> . وهذا نظير<sup>(٤)</sup> إجازته «جَلَسْتُ زِيداً»<sup>(٥)</sup> ، بتقدير «جلوس زید» مع احتماله لأن يكون أصله<sup>(٦)</sup> إلى زید.

وقيل : الأحوال جَمْع حَالٍ لَا حَوْلٍ ، أي في ثلَاثَ<sup>(٧)</sup> حالات : نزول المطر ، وتعاقب الرياح ، ومرور الدهور.

وقيل : ي يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف<sup>(٨)</sup> ، «ففي» بمعنى «مع».

الثامن : المُقَائِسَةُ<sup>(٩)</sup> ، وهي الدالةة بين مَفْضُولٍ سابقٍ وفاضلٍ لاحقٍ ، نحو :

(١) الخصائص ٣١٤/٢ قال : «فقالوا : أراد مع ثلاثة أحوال ، وطريقه عندي أنه على حذف المضاف ، يريد : ثلاثة شهراً في عقب ثلاثة أحوال قبلها ، وتفسيره : بعد ثلاثة أحوال ، فالحرف إذاً على بابه ، وإنما هنا حذف المضاف الذي وقد شاع عند العام والخاص».

(٢) والكلام هنا لابن هشام ، وقد أخذه من شيخه أبي حيان انظر شرح البغدادي ٤/٧٩.

(٣) انظر حذف المضاف في الخصائص ٣٦٢/٢ في «حذف الاسم على أضرب».

(٤) أي نظيره في الحذف.

(٥) «زيداً» منصوب على المفعولية المطلقة بعد حذف المضاف على تقديره.

(٦) أي : جَلَسْتُ مُنْضَمًا إلى زید.

(٧) وتكون الظرفية مجازية.

قال أبو حيان : «قال بعض أصحابنا : وال الصحيح عندي أن تكون الأحوال جمع حال لاجمْعِ حَوْلٍ ، وكأنه قال : في ثلَاثَ حالات ، ويكون المراد بالأحوال الثلاثة : نزول الأمطار ، وتعاقب الرياح ، ومرور الدهور عليها».

قال : وإنما لم يسع عندي ما ذهب إليه أبو الفتح لأن المضاف لا يحذف إلا إذا كان عليه دليل ، ولا دليل في البيت على ذلك المضاف ...» شرح الشواهد للبغدادي ٤/٧٩ ، وانظر الخزانة ٢٩/٢ - ٣٠.

(٨) «ونصف» سقط من ٥/٤٢ ب.

(٩) في الجنى الداني ٢٥١ «وهي الدالةة على تالي يقصد تعظيمه وتحقير متلوه». وفي جواهر الأدب ٢٩ «أي انتساب شيء إلى شيء» وفي الهمم ٤/١٩٤ مثل نص المصنف ، عنه أخذ السيوطي ذلك.

﴿فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾<sup>(١)</sup>.

الحادي عشر: التعويض، وهي الزائدة عوضاً من أخرى<sup>(٢)</sup> محدوفة، كقولك: «ضربْتُ فِيمَنْ رغبتَ» أصله<sup>(٣)</sup>: ضربْتُ من رغبتَ فيه، أجازه ابن مالك<sup>(٤)</sup> وحده بالقياس على نحو قوله<sup>(٥)</sup>:

[وَلَا يُؤْتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخْوِثَقَةً] فَانْظُرْ بِمَنْ تَشَاءُ  
عَلَى حَمْلِهِ عَلَى الظَّاهِرِ<sup>(٦)</sup> ، وَفِيهِ نَظَرٌ<sup>(٧)</sup>.

(١) الآية: ﴿وَيَأْتِيهَا الَّذِينَ مَاءَمَنَا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَثَاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ التوبه ٣٨/٩.

والدنيا مفضولة، والآخرة فاضلة، والتقدير: مما متاع الحياة الدنيا بالمقاييسة على الآخرة أو بالنسبة لها إلا قليل. وانظر مثل هذا الموضع الآية/١٨٥ من آل عمران، ومثله قول الخضر لموسى: «ما علمي وعلمنك في علم الله إلا كما غمس هذا الطائر بمنقاره من البحر» انظر هامع الهوامع ٤/١٩٤.

(٢) زاد الشيخ محمد «في» للبيان والتوضيح، وهي ليست في الأصل.

(٣) قال المرادي: «وأجاز ابن مالك أن تزداد عوضاً...»، فنقول: عرفت فِيمَنْ رغبتَ، أي: من رغبتَ فيه، فحذفها بعد «من» وزادها قبل «من» عوضاً ص/٥٥٢ من الجنى الداني.

(٤) لم أهتد إلى هذا الموضع فيما بين يديّ من مؤلفاته، وقد ذكره السيوطي في الهمم ٤/١٦٢، معزواً إليه، فلعله في شرح التسهيل.

(٥) تقدم البيت في «على» وموافقة الباء، وهو لسالم بن وايصة، وقال المصنف فيه «قول ابن جني: إن الأصل: فانظر من تشق به، فحذف الباء، ومحجورها، وزاد الباء عوضاً...». وقد يكون الكلام انتهاء عند «فانظر» ثم استأنف فقال: بمن تشق؟

(٦) كذا جاء مُعْرِفًا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك وزميله والشيخ محمد محبي الدين جاء مضافاً إلى الضمير «ظاهره».

(٧) قال «فيه نظر» إذ لا يُسلّم له ما ذكره للقياس عليه لجواز الاستئناف في البيت، ثم إن ما ذكره في الباء ليس بقياس بل سمعي فلا يقاس عليه.

العاشر: التوكيد، وهي الزائدة لغير تعويض<sup>(١)</sup> ، أجازه<sup>(٢)</sup> الفارسي في  
الضرورة، وأنشد<sup>(٣)</sup> :

أنا أبو سَعْدٍ إِذَا اللَّيلَ دَجَّا  
يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَ نَذْجَا

وأجازه بعضهم في قوله تعالى: «وَقَالَ أَرْكَبُوا فِيهَا»<sup>(٤)</sup>.

وقالوا: «ووجه النظر أن المقياس عليه وهو: «فانظر بمن تثق» لا يتعين الباء فيه للزيادة، إذ يجوز - كما مر -  
أن تكون «من» استفهامية، لا موصولة، والكلام تَم بقوله: فانظر، ثم ابتدأ مستفهمًا بقوله: بمن تثق، فلا  
حذف ولا تعويض» وانظر الشمني ٦/٢ والأمير ١٤٦/١.

(١) كذا جاءت في المخطوطات من غير تعريف، وفي طبعة مبارك وزميله والشيخ محمد «التعويض»  
كذا معروفاً، ومثله في حاشية الأمير.

(٢) قال أبو حيان: «وزعم بعض أصحابنا أن «في» تأتي زائدة في ضرورة الشعر، قال: ومن ذلك قول  
سويد بن أبي كاهل...»

قال الأزدي...: إلا أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٩٠.  
وقال مثل هذا ابن عصفور في الضرائر ٦/٦، فقد ذكر زيادة الكاف وعلى وفي، ثم قال: «زيادة هذه  
الأحرف الثلاثة... من القلة والندرة بحيث لا يجوز القياس عليها عند أحد من النحوين».

(٣) الرجل لسويد بن أبي كاهل، وروايته في الأغاني: «دخلت في سرباله ثم النجا» كذا، ونقله السيوطي،  
واليرنديج: ويقال الأرنديج: الجلد الأسود، أو السواد الذي يُسْوَدُ به الحُفَّ. وَدَجَّا اللَّيلُ: أظلم.  
وعلى هامش م ٤٩/١ ب: «اليرنديج: شيء حالك السواد»، وعلى هامش م ٣/٧٨ ب: «اليرنديج:  
الجلد الأسود». والشاهد في البيت أن «في» زائدة، والتقدير: تخال سواده يرندجا.

وتقدمت ترجمة سعيد، وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/٨١، وشرح السيوطي ١/٤٨٦،  
والضرائر الشعرية ٦٦، وهمع الهوامع ٤/١٩٤.

(٤) الآية: «وَقَالَ أَرْكَبُوا فِيهَا يَسْرِمُ اللَّهُ بِمَرْبِلِهَا وَمَرْسَنِهَا إِنَّ رَقَّ لَغَفُورٍ رَّجِيمٍ» هود ١١/٤١.  
قال أبو حيان: «وقيل «في» زائدة للتوكيد، أي: اركبوها» البحر ٥/٢٤، وانظر حاشية الشهاب ٥/٩٨.  
وفي فتح القدير للشوكتاني ٢/٤٩٩: «... وقيل إن الفائدة في زيادة «في» أنه أمرهم بأن يكونوا في  
جوف السفينة لا على ظهرها: وقيل إنها زيدت لرعاية جانب محلية في السفينة كما في قوله: «فإذا  
رَكَبُوا فِي الْفَلَكِ»....».



**حرف القاف**



## ٥٨ . قـ

**قد<sup>(١)</sup>** : على وجهين: حرفية، وستائي<sup>(٢)</sup>، واسمية، وهي على وجهين: اسم فعل، وسيائي<sup>(٣)</sup>، واسم مرادف لـ «حسب»<sup>(٤)</sup>، وهذه تستعمل على وجهين:

- مبنية، وهو الغالب، لشبهها بـ «قد» الحرفية في لفظها<sup>(٥)</sup> ، ولكثير من الحروف في وضعها<sup>(٦)</sup> ، ويقال في هذه<sup>(٧)</sup> : «<sup>(٨)</sup> قَدْ زَيْدٌ دِرْهَمٌ» ، بالسكون<sup>(٩)</sup> ، و«قَدْنِي»<sup>(١٠)</sup> بالنون، حرصاً علىبقاء<sup>(١١)</sup> السكون؛ لأن الأصل فيما يبنون<sup>(١٢)</sup> .

(١) انظر الجنى الداني/٢٥٣، ونصه في جواهر الأدب/٤٦٨.

(٢) في ٢٩/٢ بـ «سيائي».

(٣) في ٤٩/١ بـ ٢٩/٢ بـ ٧٨/٣ بـ «ستائي»، ومثله في متن حاشية الدسوقي.

(٤) في ٤٩/١ بـ ٢٩/٢ بـ «حسب».

(٥) اعترض الدمامي على هذا بأن الشبه اللغطي وحده لا يكفي، فهو ليس موجباً للبناء إلا أن يضاف إليه الشبه المعنوي وهو مختلف هنا. انظر الشمني ٢/٧.

(٦) أي في وضعها على حرفين.

(٧) كذلك في المخطوطات «هذه» وحاشية الدسوقي، وفي طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محبي الدين «هذا»، وكذلك في حاشية الأمير. قوله: هذه، أي التي بمعنى «حسب».

(٨) قـ: اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وزيد: مضاف إليه مجرور، ودرهم: خبره مرفوع، وهو على معنى: حسب زيد درهم، وانظر الأزهية/٢٢١.

(٩) أي بسكون الدال.

(١٠) أي بدخول نون الوقاية عليها قبل الياء، وهي ليست بلازمة: إذ يجوز إثبات النون وحذفها. انظر الجنى الداني/٢٥٣.

(١١) ولولا هذه النون لقلنا «قدي»، فتكون الدال مكسورة لمناسبة الياء.

(١٢) أي في الكلمات التي يبنونها.

- وَمُعْرِبَةً<sup>(١)</sup> ، وهو قليل، يُقال<sup>(٢)</sup> : «قَدْ زَيْدٌ دَرْهَمٌ» بالرفع<sup>(٣)</sup> ، كما يقال: «حَسْبُهُ دَرْهَمٌ» بالرفع<sup>(٤)</sup> ، و«قَدِيْدِيْ دَرْهَمٌ»<sup>(٥)</sup> بغير نون، كما يقال: «حَسْبِيْ». والمستعملة اسم فعل<sup>(٦)</sup> مُرادفة لـ«يُكفي»<sup>(٧)</sup> يُقال<sup>(٨)</sup> : «قَدْ زَيْدًا دَرْهَمٌ» و«قَدْنِي دَرْهَمٌ»، كما يقال<sup>(٩)</sup>: «يُكفي زَيْدًا دَرْهَمٌ»، و«يُكفيْنِي دَرْهَمٌ». قوله<sup>(١٠)</sup> :

**قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِيْدِي**

(١) لأن ملازمتها للإضافة أضعف سبب البناء، فلم يجب، والإعراب مذهب كوفي لا غالب ولا قليل، والبناء مذهب بصري، انظر حاشية الأمير ١٤٧/١.

(٢) قَدْ: مبتدأ مرفوع، وخبره: درهم.

(٣) بالرفع: أي بفتح «قد».

(٤) أي بفتح «حسب».

(٥) في م ٢٩/٢ ب وم ٤/٧٧ وأ ٧٩/٢ م «قدي» ولم يثبت لفظ «درهم»، ومثلها في متن حاشية الدسوقي. وفي المخطوطين الباقيين والمطبوع «قدي درهم».

(٦) الفرق بين «قد» اسم فعل، و«قد» مرادفة لـ«حسب»، أنها إذا كانت بمعنى اسم الفعل تُصب ما بعدها، وإذا كانت بمعنى حسب لم يكن كذلك.

(٧) قول المصنف «يُكفي» تعقبه فيه العلماء، لأن اسم الفعل المضارع مختلف فيه أجزاء بعضهم، ومنعه آخرون. ولذلك جاء عند ابن مالك والمرادي وغيرهما. مرادفة للفعل «كفي».

ومن تعقبه على ذلك البغدادي، انظر شرح الشواهد ٤/٨٤، وانظر الجنى الداني ٢٥٣، وجواهر الأدب/٤٦٨، وحاشية الدسوقي ١٨٢/١، وحاشية الشمني ٢/٧، ومثلهما في حاشية الأمير ١٤٧/١.

(٨) قد: اسم فعل مبني على السكون. زيداً: مفعول به، درهم: فاعله

(٩) وهو على ما ذهب إليه الجماعة: كفى زيداً درهم، وكفاني درهم.

(١٠) الرجز لِحُمَيْدَ بْنَ مَالِكَ الْأَرْقَطَ، ونسبة ابن يعيش إلى أبي بحدلة وبعده:  
**لِيسَ إِلَامَ بِالشَّحِيقِ، الْمُلْحِدِ**

وقيل هو أبو نخيلا. وهو يصف عبد الملك بن مروان وتقاعسه عن نصرة عبد الله بن الزبير وأصحابه.

والخبيثان: مثنى ثجثث على التصغير، وقد أراد بهذا عبد الله بن الزبير وولده خبيثاً، وجاءت الثانية على التغليب، وقيل أراد عبد الله بن الزبير وأخاه مصعباً.

تحتمل<sup>(١)</sup> «قد» الأولى أن تكون مرادفة لـ«حَسْبُ» على لغة البناء<sup>(٢)</sup>، وأن تكون اسم فعل<sup>(٣)</sup>.

وأما الثانية<sup>(٤)</sup> فتحتمل الأول<sup>(٥)</sup>، وهو واضح<sup>(٦)</sup>، والثاني<sup>(٧)</sup> على أن النون حُذِفت للضرورة كقوله<sup>(٨)</sup>:

إذ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لِيَسِي

وروى أبو زيد الأنصاري البيت بكسر الباء الثانية على أنه جمع منسوب حُذِفت منه ياء النسبة. والإمام: هو عبد الملك بن مروان. وقد عرّض بعد الله بن الزبير فقد كان بخيلاً. والملحد: من الحد في الحرم إذا استحل حرمه وانتهكها.

والشاهد في البيت مجيء «قد» في الموضعين إما بمعنى «حَسْبُ» وإما بمعنى «يكفي». وحميد الأرقط من رُجَاز الدولة الأموية، وهو تميمي، ولقب بالأرقط لآثار كانت في وجهه. انظر البيت في شرح البغدادي ٤٨٧/١، وشرح السيوطي ٤٨٧/٤، والجني الداني ٢٥٣/٢، وسيبويه ١٤٢/٢، وشرح التصريح ١١٢/١، وشرح المفصل ١٢٤/٣، ١٤٣/٧، ٤٤٩/٢، ٣٤/٣، والعيني ٢٧٥/١، ١٤٢/١، والإنصاف ١٣١، والخزانة ٢٢٢، وشرح ابن عقيل ١١٥/١، وجواهر الأدب ٤٦٨، واللسان والتاج/خسب، لحد، قدد، والنواذر ٥٢٧، والدر المصنون ٢٥١/١.

(١) النص هنا للمرادي انظر الجنى الداني ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٢) لأن المبنية تلحقها نون الوقاية.

(٣) وتكون الياء في محل نصب مفعول به.

(٤) وهي «قدي».

(٥) أي تكون بمعنى «حسبي»، ولم تأت فيه نون الوقاية، وهذا أحد الوجهين فيه.

(٦) في حاشية الدسوقي ١٨٢/١، أي لأن حذف النون حينئذ ليس ضرورة، أما على أنها معربة ظاهر، وأما على أنها مبنية فعل ما نقله ابن أم قاسم من جواز حذف النون من المبنية» وانظر الجنى الداني ٢٥٤/٢.

(٧) أي: ويحتمل الثاني، وهو أن يكون اسم فعل.

(٨) الرجز لرؤبة، وقبله: عدلت قومي كعديد الطيس.

وذكر الشمني إثبات البيتين في بعض النسخ، وجاء كذلك في النسخة الخامسة مما بين يدي.

ويحتمل<sup>(١)</sup> أنها<sup>(٢)</sup> اسم فعل لم يُذَكَّر مفعوله، فالباء للإطلاق، والكسرة<sup>(٣)</sup> للساكنين.

وأما الحرفية<sup>(٤)</sup>: فمختصّه<sup>(٥)</sup> بالفعل المتصرّف الخبري المثبت المجرد من

= والطيس: العدد الكبير، ليس: أي: ليس الذاهب إبّاً، وأصله ليسني، واسم ليس مستتر، وخبرها الضمير المتصل بها، ويأتي هذا الرجز في باب الحذف مرة أخرى. والشاهد فيه حذف نون الوقاية من «ليس» للضرورة، والأصل أن يُفضل الضمير، ولكنه يُصل بالفعل للضرورة.

انظر شرح البغدادي ٤/٨٥، والخزانة ٢/٤٢٥، وشرح ابن عقيل ١/١٠٩، وشرح السيوطي ١/٤٨٨، والجني الداني ١٥٠، وهمع الهوامع ١/٢٢٣، والديوان ١٧٥.

(١) النص عند المرادي ص ٢٥٤ «وثالثها أن يكون اسم فعل، والباء للإطلاق وليس ضميراً». وقال البغدادي في شرح الشواهد ٤/٨٣ «والموضع الثاني أخذه من كلام أبي حيان، لكن أفسده بزيادة قوله: والكسرة لاتفاق الساكنين...» ثم نقل البغدادي نص أبي حيان. قلت: ما ذكره المرادي أيضاً مأخوذ من نص شيخه أبي حيان فتأمل!

(٢) في م ٣/٧٩ و م ٤/٧٧ «أنه».

(٣) ظاهره أن الساكنين هما الدال وحرف الإطلاق، مع أن حرف الإطلاق إنما يكون بعد الكسر لأنه إشاع حرفة الروي.

قال الأمير: «والذي ذكره سيبويه في وجوه القوافي في الإنشار أن الساكن والمجزوم يقع في القوافي المجرورة فقط فيحرك بالكسر كما يحرك به عند التخلص من سكون النقاء الساكنين، فكأن هذا هو الذي اشتبه على المصنف...» وذكر الشمني مثل هذا عن الدماميني، ونقل نص سيبويه، واعتذر عن المصنف أن «قد» تُؤتَّ « وأن الساكنين: التنوين والدال، ثم حذف التنوين والدال، وأتى بحرف الإطلاق.

قال الأمير: «ولا يخفى بعْدُه، فإن المصنف لم يعرّج على حديث التنوين، مع أنه في باب أسماء الأفعال مقصور على السماع.

انظر حاشية الأمير ١/١٤٧ - ١٤٨، وحاشية الشمني ٢/٨.

(٤) انظر الجنى الداني ٤/٢٥، وجواهر الأدب ٤٦٨ وما بعدها.

(٥) في م ٤/٧٧ «فتختص».

جازم، وناصِب، وحرف تَنْفِيس، وهي<sup>(١)</sup> معه كالجزء، فلا تُفصل منه بشيء.  
اللهم<sup>(٢)</sup> . إِلا بالقَسْم<sup>(٣)</sup> ، كقوله<sup>(٤)</sup> :

**أَخَالِدُ قَدْ - وَاللَّهِ - أَوْطَأْتَ عَشْوَةً**      **وَمَا قَاتَلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَذِّفُ**

(١) أي: مع الفعل.

(٢) قوله: «اللهم» اعتراض يُشير به إلى قلته. انظر دسوقي ١٨٨/١.

(٣) لأن القسم لا يفيد معنى زائدا وإنما هو لتأكيد معنى الجملة، فكان كأحد حروفها. انظر شرح المفصل ١٤٨/٨، والتسهيل ٢٤٣/٣.

(٤) ذكر البغدادي أن البيت جاء هكذا في جميع النسخ في هذا الكتاب، وهو مُرَكَّب من شعرى شاعرين، فالصراع الثاني من قصيدة للفرزدق، وصدره: **وَمَا خَلَلَ مِنْ جَهْلٍ خَبَأَ** حكمائنا..... ومثله في الديوان ٢٩/٢ حلمائنا.

وبعده:

**وَمَا قَامَ مَنَا قَائِمٌ فِي نَدِيْنَا**      **فَيَنْطَقُ إِلَّا بِالْتِي هِيَ أَغْرِفُ**  
وأما بيت الشاهد فهو:

**أَخَالِدُ قَدْ - وَاللَّهِ - أَوْطَأْتَ عَشْوَةً**      **وَمَا الْعَاشِقُ الْمُسْكِنُ فِينَا بِسَارِقٍ**

وقاله أخ ليزيد بن عبد الله البجلي موجهاً بهذه الأيات إلى خالد بن عبد الله القسري، وكان خالد والياً على العراق من قبل هشام بن عبد الملك، وكان خالد قد أمر بقطع يد يزيد، فلما قرأ الأيات عليه صدق قوله، وعفا عنه.

وقوله: **أَوْطَأْتَ عَشْوَةً**: كذا جاء عند غالب النسخ. وذهب البغدادي إلى أنه: **أَوْطَئْتَ عَشْوَةً**، بالبناء للمفعول. أي: **خَبَرْتَ بِالْبَاطِلِ**، وأصله من عشا يعشوا إذا سار في ظلمة، وعشوة: بالحركات الثلاث في العين.

وقيل معناه: **أَطَأْ مَلَا أَرَاهُ**، أي: أوقعته في أمر مُلْتَسِ، وغررتني حين اغتررت.  
والشاهد فيه أنه فصل بين «قد» والفعل «أَوْطَأْتَ» بجملة القسم «والله».

انظر شرح البغدادي ٤/٨٦، والجني الداني ١/٢٦٠، وشرح السيوطي ١/٤٨٨، وجواهر الأدب ٤٧٢، وهمع الهوامع ٤/٥٤، ٣٧٧، وسيبوه ٢/٢٦٠، والخزانة ٢/٦٠٧، تذكرة النحاة ٢/٧٦  
«أَوْطَعْتَ»، وانظر اللسان والتاج/حلل، حبا. وانظر ديوان الفرزدق ٢/٢٩.

وقول آخر<sup>(١)</sup> :

فقد - والله - بَيْنَ لِي عَنَائِي بُوْشِكِ فِرَاقِهِمْ صُرَدْ يَصِيحُ<sup>(٢)</sup>  
وَسُمِعَ<sup>(٣)</sup> «قد - لعمرى - بِتُّ ساھرًا»، و«قد - والله - أحسنت». وقد يُحذف الفعل<sup>(٤)</sup>

(١) قائل البيت غير معروف، وفيه رواية: فقد - والشك - بَيْنَ لِي عَنَائِي  
وروایته عند ابن جنی: فقد والشك بَيْنَ لِي عَنَاء.

والصرد: طائر أبشع ضخم الرأس، طويل المنقار، وكان من عادة العرب في الجاهلية التshawؤم  
بأصوات الطيور كالغراب وغيرها. وشك فراقهم: سرعة البين، بَيْنَ لِي: أظهر لي العناء والتعب.  
والشاهد في البيت الفصل بالقسم بين قد والفعل «بَيْنَ»، وهذا الفصل قبيح عند ابن جنی لقوة اتصال  
«قد» بما تدخل عليه من الأفعال، وهي تعتدّ مع الفعل كالجزء منه. انظر الخصائص ٣٩٠/٢ - ٣٩١.

وذكر البيت في الجزء الأول ص/٣٣٠ وقال: «فقد ترى إلى ما فيه من القُصُول التي لا وجه لها، ولا  
شيء منها» ومعناه عنده: فقد بَيْنَ لِي صُرَدْ يَصِيحُ بُوْشِكِ فِرَاقِهِمْ، والشك عناء.  
وانظر البيت في شرح البغدادي ٨٩/٤، وشرح السيوطي ٤٨٩/١ / والخصائص ٣٣٠/١  
و ٣٩٠/٢.

(٢) في م ٢٩/٢ ب «تصبح» بالمثناة من فوق.

(٣) أي سمع الفَصْلُ بالقسم باسم الله تعالى وبغيره في النظم والنشر، وهذا المثالان المرويان  
للزمخشري، انظر المُفَصَّل ٣١٧، وشرح المفصل ١٤٨/٨، قال ابن يعيش: «هكذا الرواية  
«أحسنت» بفتح التاء و«بِتُّ» بضم التاء».

(٤) قوله: «ال فعل» ليس في ١١٥٠ ولا م ٢٩/٢ ب.

وفي م ٣/٧٩ أ « فعلها»، وفي م ٤/٧٧ ب « وقد يُحذف بعد الفعل» وسقط لفظ «ال فعل» من طبعة  
مبارك وزميله. انظر ص ٢٢٧، وأثبتوا هذا بياناً للنص في الحاشية رقم (٤)، وأثبته الشيخ محمد في  
صلب النص بين معقوفين، وهو غير مثبت في حاشية الدسوقي ١٨٣/١. وفي حاشية الأمير ١  
١٤٨ « وقد تُحذف بعدها للدليل...» كذا!

ولقد أثبتت هذا اللفظ اعتماداً على نص المرادي الذي نقله المصنف من غير عزو قال في الجنى  
الداني ٢٦٠ « وقد يُحذف الفعل بعدها إذا دلَّ عليه دليل...».

بعدها<sup>(١)</sup> لدليل، كقول النابغة<sup>(٢)</sup> :

**أَفَدَ الترْحُلُ غَيْرُ أَنْ رَكَابَنَا لَمَّا تَرَزَّلَ بِرَحْالَنَا وَكَانَ قَدِ  
أَيْ : وَكَانَ قَدِ زَالَتْ .**

ولها خمسة<sup>(٣)</sup> معان<sup>(٤)</sup> :

- أحدها: التَّوْقُعُ، وذلك مع المضارع واضح، كقولك: «قد يَقْدُمُ الغائبُ الْيَوْمَ»  
إذا كنتَ تتَّوقُعُ قدومه.

وأما مع الماضي فأثبتته الأكثرون، قال الخليل<sup>(٥)</sup> : «يقال: «قد فَعَلَ»<sup>(٦)</sup> لقوم

(١) أي: بعد «قد».

(٢) أَفَدَ: دنا وقرب، ويروى: أَرِفَ، وهو في المعنى سواء. الرَّكَابُ: الإبل، واحدتها: راحلة من غير  
لنظفها. لَمَّا: بمعنى لَمْ، تَرَزَّلَ: من زال يزول، فهو بضم الزاي. والرَّحالُ: جمع رَخْلٍ وهو ما يستصحبه  
المسافر من الأثاث.

يقول: قرب الارتحال، ولكن لم تذهب إلينا بأثاثنا إلى الآن، وكأنَّ محففة من الثقيلة، واسمها  
ضمير الشأن، والجملة المحذوفة بعد «قد» خبرها، أي: كأنَّ قد زالت.

والشاهد في البيت: حذف ما بعد «قد» والتقدير هو ما ذكرته: كأنَّ قد زالت. وانظر البيت في شرح  
البغدادي ٩١/٤، وشرح السيوطي ٤٩٠/١، والجني الداني ١٤٦/١، ٢٦٠، والخصائص ٣٦٢/٢  
و ١٣١/٣، جواهر الأدب ٤٧٢، الأزهية ٢١١، رصف المباني ٧٢، ١٤٨، ١٢٥، شرح المفصل  
١٨/٩، ١٤٨/٨، ١٨/١٠، ٥٢، ١١٠/١٠، المقتصب ٤٢/١، العزانة ٢٣٢/٣، شرح ابن عقيل ١٩/١  
المحكم واللسان/قد، وهمع الهوامع ١٨٨/٣، ٣١٥/٤، وسر الصناعة ٣٣٤، ٤٩٠، ٤٧٧.  
وشرح التصريح ٣٦/١، الدر المصنون ٢٥١/١، والديوان ٣٠/١.

(٣) ولها: أي ول «قد» الحرفية...، وقد ذكر لها ستة معانٍ غير أنه رد الأخير فيها وفي م ٥٠ «ستة  
معان».

(٤) انظر الجنى الداني ٢٥٦، وجواهر الأدب ٤٦٩.

(٥) نَصُّ الخليل في المحكم/قد، وفي الجنى الداني ٢٥٦، وهو في الكتاب ٣٠٧/٢: «وَمَا قَدْ فَجَوَاب  
لَقُولَهُ: لَمَّا يَفْعُلُ، فَتَقُولُ: قَدْ فَعَلَ، وَزَعَمَ الخليل أَنَّ هَذَا الْكَلَامُ لِقَوْمٍ يَتَنَظَّرُونَ الْخَبَرَ»، وانظر شرح  
المفصل ١٤٧/٨.

(٦) في م ٤/٧٧ بـ «قد فَعَلَ» كذا ضبط فيه.

ينتظر وف الخبر<sup>(١)</sup> «ومنه قول<sup>(٢)</sup> المؤذن: «قد قامت الصلاة»؛ لأن<sup>(٣)</sup> الجماعة متظرون لذلك.

وقال بعضهم<sup>(٤)</sup> يقول: «قد رَكِبَ الْأَمِيرُ» لمن يتظاهر ركبته.

وفي التريل: «قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلًا لِتَّيْ تُحَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا»<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>، لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائهما.

وأنكر بعضهم<sup>(٧)</sup> كونها للتتوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الواقع، والماضي قد وقع.

(١) أي: الفعل.

(٢) ظاهر النص عند المرادي أن هذا أيضاً من قول الخليل، وتبعه المصنف على هذا، وليس بالصواب، فقد وردت هذه الزيادة عند الزمخشري في المفصل/٣١٦ قال: «ومن أصناف الحرف حرف التقريب وهو قد، تقرب الماضي من الحال إذا قلت: قد فعل، ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة». فقد رأيت كيف جمع المصنف نصه من نصي الخليل والزمخشري، وانظر جواهر الأدب/٤٦٩، وحاشية الشهاب الخفاجي ٢٠٤/٦.

(٣) بقية هذا القول ليس للزمخشري، وإنما هو للمرادي، وعنده أخذ المصنف.

(٤) هذا القول لابن البارز، وذكره المرادي في الجنى الداني/٢٥٧، «قال ابن البارز: إذا دخل قد على الماضي أثر فيه معندين: تقريره من زمن الحال، وجعله خبراً متظراً، فإذا قلت: قد ركب الأمير فهو كلام لقوم يتظرون حديثك. هذا تفسير الخليل»، وانظر نص ابن البارز في جواهر الأدب/٤٧٠.

(٥) «زوجها» مثبت في م٢٩/٢ب، وليس في بقية المخطوطات.

(٦) تتمة الآية: «... وَتَشَكَّلَ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوِرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ سَمِعَ بِصَوْرِكُمْ» سورة المجادلة ١/٥٨. قال الزمخشري: «إإن قلت ما معنى «قد» في قوله: «قد سمع»؟ قلت: معناه التوقع، لأنه يَتَكَبَّرُونَ والمجادلة كانوا يتوقعون أن يسمع الله مجادلتها وشكواها، وينزل في ذلك ما يُفْرِجُ عنها» انظر البحر ٢٣٢/٨، والكشف ٢٠٦/٣.

(٧) هذا الإنكار لأبي حيان شيخ المصنف، وقد جاء في شرح التسهيل، ولم يشا ابن هشام التصريح باسم شيخه، أرأيت؟! جاء في الهمج ٤/٣٧٨: «وقال أبو حيان في شرح التسهيل: لا يتحقق التوقع في «قد» مع دخوله على الماضي، لأنه لا يتوقع إلا المنتظر، وهذا قد وقع، والذي تلقفناه في أقواء =

وقد تبين<sup>(١)</sup> بما ذكرنا أن مُراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضي كان<sup>(٢)</sup> قبل الإخبار<sup>(٣)</sup> متوقعاً، لا أنه الآن متوقع.

والذي<sup>(٤)</sup> يظهر لي قول ثالث: وهو أنها لاتفيد التوقع أصلاً، أما في المضارع فلأن قوله: «يقدم الغائب» يفيد التوقع<sup>(٥)</sup> بدون «قد»؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له، وأما في الماضي فلأنه لو صَحَّ إثباتُ التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصَحَّ<sup>(٦)</sup> أن يقال في «لا رَجُلٌ» بالفتح إن «لا» للاستفهام؛ لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال: «هل من رجل؟»، ونحوه، فالذى بعد «لا»

= الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي، وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل إلا إنْ عُني بالتوقع أنه كان متوقعاً ثم صار ماضياً.

وما ذكره السيوطي هنا عن أبي حيان مما تلقفه من شيوخه في الأندلس مثبت أيضاً في الجنى الداني معزواً لشيخه أبي حيان انظر ص ٢٥٥ من الجنى الداني.

(١) هذا ردُّه على شيخه أبي حيان، قوله بما ذكرنا، أي بآية المجادلة، والأقوال المنقوله عن العرب، وما نقله عن الخليل.

(٢) هذا الذي يرُدُّ به على شيخه، ذهب إليه أبو حيان، ويبدو ذلك في آخر النص المنقول عن شرح التسهيل قبل قليل، فلم يأت المصنف بجديد. وانظر حاشية الأمير ١٤٨/١.

(٣) في المطبوع «كان قبل الإخبار به...» وهذه الزيادة «به» ليست في المخطوطات.

(٤) النص بتمامه في همع الهوامع ٤/٣٧٨ قال السيوطي: « وأنكره [أي التوقع] ابن هشام في المعني مطلقاً فقال:....».

(٥) المضارع لا يفيد التوقع أصلاً، بل يستفاد ذلك من قرينة خارجية كحال المخبر عن المستقبل، انظر الشمني ٢/٨، والدسولي ١٨٣/١.

(٦) أي لو ثبت التوقع لـ«قد» الداخلة على الماضي بحيث يكون المخاطب متظراً للفعل لصَحَّ أن يقال: إن «لا» النافية للجنس حرف استفهام، لأنها جواب للاستفهام المذكور أو المقدر، وهذا باطل. انظر حاشية الدسوقي ١٨٣/١ - ١٨٤.

مُسْتَفْهَم<sup>(١)</sup> عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد «قد» متوقع كذلك<sup>(٢)</sup>، وعبارة ابن مالك في ذلك حَسَنَة، فإنه قال<sup>(٣)</sup>: «إنها تدخل على ماضٍ متوقع»، ولم<sup>(٤)</sup> يُقْلِّ: إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع<sup>(٥)</sup> البة، وهذا هو<sup>(٦)</sup> الحق.

و<sup>(٧)</sup> الثاني: تقريب<sup>(٨)</sup> الماضي من الحال، تقول: «قام زيد»، فيحتمل<sup>(٩)</sup> الماضي القريب، والماضي البعيد<sup>(١٠)</sup>، فإن قلت: «قد قام» اختص بالقريب. وابنى على إفادتها ذلك أحكام:

- أحدها: أنها لا تدخل على ليس وعسى وينغم وبئس، لأنهن للحال<sup>(١١)</sup>، فلا معنى لذكر ما يُقْرِب ما هو حاصل، ولذلك علة أخرى، وهي أن صيغهن لا يُفَدِّنَ

(١) النص في الهمج «... يستفهم».

(٢) في ١١٥ / ٥٠ أ «لذلك».

(٣) التسهيل ٢٤٢ / ٢ «وتكون حرفًا فتدخل على فعل ماضٍ متوقع لا يشبه الحرف لتقريره من الحال...».

(٤) في ٢٩ / ٢ ب «فلم يقل».

(٥) قال ابن مالك: «.. أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيض لتقليل معناه..» التسهيل ٢٤٢ - ٢٤٣ /

(٦) في ٢٩ / ٢ ب «وهو الحق» وفي ٣ / ٨٠ أ «وهذا الحق».

(٧) كذا بزيادة الواو في ٢ / ٣٠، وم ٣ / ٨٠ أ، وفي المطبوع بدونها، وهي مثبتة في نص الشمني.

(٨) ولا يرد للتقريب إلا مع الماضي، وقد تقدم نص ابن مالك في هذا قبل قليل، وكذا نص ابن الخباز، وانظر همع الهوامع ٤ / ٣٧٨، فيه نص المصنف.

(٩) أي الماضي القريب من زمن التكلم.

(١٠) البعيد من زمن التكلم.

(١١) صيغهن لا تدل على زمن أصلًا.

الزمان، ولا يتصرّف<sup>(١)</sup>؛ فأشبّهن الاسم<sup>(٢)</sup>.

وأما قول عَدِيٌّ:<sup>(٣)</sup>

لولا الحباء وأن رأسي قد عَسَا      فيه المشيّب لزرت أم القاسم  
فعسا هنا بمعنى اشتَدَّ، وليس «عَسَى» الجامدة.

(١) أي تصرف الأفعال إلى مضارع وأمر. وتعقّبه الدمامي بـأن عدم التصرف ليس أمراً لازماً للاسم، فقد يتصرف كالصفات المشتقة من المصدر.

وردّ هذا أصحاب الحواشي على الدمامي، قال الأمير: «أي تصرف الأفعال إلى مضارع وأمر، فسقط ما للدمامي والشمني». انظر ١٤٩/١.

والشمني ذهب إلى أن مراد المصنف بالاسم هنا ما ليس بمصدر، وعدم التصرف لازم له، ثم قول الشارح كالصفات المشتقة ظاهر في أنه مثال للمتصّرف، ولا يخفى أنه مثال للمتصّرف إليه، انظر حاشية الشمني ٩/٢.

(٢) والأصل في الاسم الجمود، ولا تدخل عليه «قد» الحرفية، وكذا ما أشبهه.

(٣) البيت من قصيدة لعَدِيٌّ بن الرقاع العاملية مدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان.

وعَسَا: الذي دخلت عليه «قد» ليس «عَسَى» الفعل الجامد، وعَسَا من باب سما عَسَاء بالمد أي: يُسَى وَصَلْبٌ، وعَسَا الشّيخ يَعْسُو عَسِيًّا ولَى وَكَبِيرٌ، مثل عَنَّا، وذكر الخليل أن عَسِيًّا «لغة» فيه. وأما «عَسَى» فهو من أفعال المقاربة، ولا يتصرّف لأنّه وقع بلفظ الماضي لما جاء في الحال. والرواية في البحر المحيط «قد عَثَا»، ومثله في اللسان/عَثَا، وكذلك في التهذيب وفي شعره المجموع. وأشار البغدادي إلى هذا الخلاف في الرواية.

وعَدِيٌّ نسبته إلى الرّقاع، وهو جدّ جده لشهرته، وكان شاعراً مقدّماً عند بني أمية مَدَاحاً لهم، وهو عند ابن سلام في الطبيقة السابعة من شعراء الإسلام.

وكان منزل هذا الشاعر في دمشق.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/٩٦، وشرح السيوطي ١/٤٩٢، والكامل ١٩٢، والبحر المحيط ١/٢١٩، واللسان والتاج والتهذيب/عَثَا، وشعره ٩٩.

و<sup>(١)</sup> الثاني: وجوب دخولها<sup>(٢)</sup> عند البصرين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالاً، إما ظاهرة نحو: «وَمَا لَنَا أَلَا نُقْتَلُ فِي سَكِينِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيْرِنَا وَأَبْنَائِنَا»<sup>(٣)</sup>، أو<sup>(٤)</sup> مقدرة نحو: «هَذِهِ يَضْعُنَا رُدْتُ إِلَيْنَا»<sup>(٥)</sup>، ونحو: «أَوْ جَاءَكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ»<sup>(٦)</sup>.

(١) بزيادة الواو في م ٤/٧٨ «والثاني» قوله: «الثاني»، أي الحكم الثاني مما يبني على إفادة «قد» تقريب الماضي من الحال.

(٢) أي «قد» وانظر بسط هذا الخلاف في الإنصاف/٢٥٢، المسألة «٣٢» «هل يقع الفعل الماضي حالاً»، وشرح المفصل ٦٦-٦٧، وقد ذكر أن الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالته عليها، ولا تقول: جاء زيد ضحوك، في معنى ضاحكاً، فإن جئت معه بقد جاز أن يقع حالاً لأن «قد» تقربه من الحال.

(٣) الآية: «إِنَّمَا تَرَى إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَيْنِ إِنْسَانِيَّةٍ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَاتَلُوا لِنِي لَهُمْ أَبْعَثْتُ لَنَا مَلِكًا نُقْتَلُ فِي سَكِينِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَا نُقْتَلُوْا قَاتَلُوا وَمَا لَنَا أَلَا نُقْتَلُ فِي سَكِينِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيْرِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيهِمْ بِالظَّلَمِينَ» سورة البقرة/٢٤٦.

أو بقد مقدرة.

(٤) الآية: «وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَعَهُمْ وَجَدُوا يَضْعُنَهُمْ رُدْتُ إِنْتِهِمْ قَاتَلُوا يَتَابَانَا مَا بَغَى هَذِهِ يَضْعُنَا رُدْتُ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزِدُ أَدْ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ» يوسف ٦٥/١٢ والتقدير في الآية: قد رُدْت إلينا.

قال الفراء في معاني القرآن ٢٤/١ «والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو بإظهارها...» وكان على المصنف أن يستثنى الفراء من جملة الكوفيين.

(٥) الآية: «إِلَّا الَّذِينَ يَصْلُوْنَ إِلَى قَوْمٍ يَنْكُمْ وَيَنْهِمْ مَيْشَقٌ أَوْ جَاءَكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقْتَلُوْكُمْ أَوْ يُقْتَلُوْا قَوْمُهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقْتَلُوْكُمْ فَإِنْ أَعْزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقْتَلُوْكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ الْسَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَكِيلًا» النساء ٤/٩٠.

والتقدير: أو جاءوكم قد حضرت صدورهم.

وخالفهم الكوفيون<sup>(١)</sup> والأخفش<sup>(٢)</sup> ، فقالوا: لا تحتاج<sup>(٣)</sup> لذلك<sup>(٤)</sup> ، لكثرة وقوعها<sup>(٥)</sup> حالاً بدون «قد» ، والأصل عدم التقدير،<sup>(٦)</sup> لاسيما فيما كثر استعماله.

الثالث<sup>(٧)</sup> : ذكره ابن<sup>(٨)</sup> عصفور، وهو أن القسم إذا أجب بماضي، متصرف، مثبت فإن كان قريباً من الحال جيء باللام وقد<sup>(٩)</sup> ، نحو: ﴿تَأَلَّهُ لَقَدْ ءَاشَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾<sup>(١٠)</sup> ، وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها،

= قال الفراء: «يريدـ والله أعلمـ جاءوكـ قدـ حضرـ صدورـهمـ وقدـ قرأـ بعضـ القراءـ وهوـ الحسنـ البصريـ.  
ـ (ـ حـصـيـرـةـ صـدـورـهـ)ـ انـظـرـ معـانـيـ الـقـرـآنـ ٢٤ـ /ـ ١ـ ،ـ وـانـظـرـ شـرـحـ المـفـصـلـ ٦٧ـ /ـ ٢ـ ،ـ وـالـإـنـصـافـ ٣٥٣ـ /ـ ٣ـ .ـ

(١) إلا الفراء فقد وافقهم كما ترى، وانظر الجنى الداني/٢٥٦.

(٢) «الأخفش» ليس في م٣/٨٠ـ .ـ

(٣) لا يحتاج: بالمثنية من تحت في م١/٥٠ـ أوـ م٣/٨٠ـ أوـ م٤/٧٨ـ بـ وفي المخطوطين ٢ـ وـ ٥ـ والمطبوع «لا تحتاج».

وقوله: لا تحتاج أي: الحال، والحال تذكر وتؤثر، وعلى هذا فما جاوز الصواب من قال: لا يحتاج  
بالياء من تحت.

(٤) في م١/٥٠ـ «لا يحتاج إلى ذلك».

(٥) أي الجملة الماضية. قالوا: والأئـسـبـ «ـ وـقـوـعـهـ»ـ أيـ:ـ الفـعـلـ المـاضـيـ.

(٦) في م٣/٨٠ـ «ـ وـلـاسـيـماـ»ـ .ـ

(٧) أي: من الأحكام التي تبني على إفادـةـ «ـ قدـ»ـ تـقـرـيبـ المـاضـيـ منـ الـحـالـ.

(٨) في المقرب ١/٢٠٥ـ : «ـ ...ـ وـإـنـ كـانـ الـجـمـلـةـ فـعـلـيـةـ،ـ إـنـ كـانـ الـفـعـلـ مـاضـيـ دـخـلـتـ عـلـيـهـ فـيـ الإـيـجابـ الـلامـ وـحـدـهـ نـحـوـ قـوـلـهـ:

حـلـفـتـ لـهـ بـالـلـهـ حـلـفـةـ فـاجـرـ لـنـامـواـ فـمـاـ إـنـ مـنـ حـدـيـثـ وـلـاـ مـالـ

أـوـ مـعـ «ـ قدـ»ـ إـنـ أـرـدـتـ تـقـرـيبـ الـفـعـلـ مـنـ الـحـالـ...ـ»ـ وـانـظـرـ سـرـ الصـنـاعـةـ ٣٩٢ـ /ـ ١ـ وـالـنـصـ فـيـ الـبـحـرـ ٤ـ /ـ ٣٢٠ـ :ـ «ـ وـبعـضـ أـصـحـابـنـاـ يـقـولـ...ـ»ـ ،ـ وـنـصـ اـبـنـ عـصـفـورـ فـيـ الـجـنـىـ الدـانـيـ ١٣٥ـ ،ـ وـمـثـلـ نـصـ اـبـنـ عـصـفـورـ ماـ نـقـلـهـ الـبـغـادـيـ فـيـ الـخـزـانـةـ عـنـ اـبـنـ مـالـكـ فـيـ شـرـحـ التـسـهـيلـ،ـ اـنـظـرـ الـخـزـانـةـ ٢٢١ـ /ـ ٤ـ .ـ

(٩) في المطبوع «ـ بالـلامـ وـقـدـ جـمـيـعـاـ»ـ وـجـمـيـعـاـ:ـ لـيـسـ فـيـ الـمـخـطـوـطـاتـ .ـ

(١٠) تـتـمـ الآـيـةـ:ـ ﴿ـ قـالـوـاـ ...ـ وـإـنـ كـنـاـ لـخـطـيـرـيـنـ﴾ـ سـوـرـةـ يـوسـفـ ٩١ـ /ـ ١٢ـ .ـ

وـالـآـيـةـ لـيـسـ فـيـ نـصـ اـبـنـ عـصـفـورـ،ـ وـلـكـنـهاـ مـثـبـتـةـ فـيـ نـصـ اـبـنـ مـالـكـ فـيـ شـرـحـ التـسـهـيلـ.

ك قوله<sup>(١)</sup> :

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا، فما إن من حدث ولا صالي  
انتهى.

والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال<sup>(٢)</sup>، إذ المراد في الآية<sup>(٣)</sup> : لقد فضلَ  
الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين، وذلك ممحوم له<sup>(٤)</sup> في الأزل<sup>(٥)</sup> ، وهو متصفُ

(١) البيت لامرئ القيس.

والحديث: أي: المحاولات مثل عشر بمعنى معاشر، والصالي: المصطلي النار، من صلبي بالنار إذا  
قرب منها ودفع بحرارتها ألم البرد. وجاء في المقرب: ولا مال كذا!

والشاهد في البيت ما ذهب إليه ابن عصفور من أن لام جواب القسم تدخل بدون «قد» على  
الماضي البعيد الواقع جواب قسم.

قال الرمخشري: «إن قلت: مالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع «قد» وقل عنهم نحو قوله:  
حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا.....

قلت إنما كان ذلك لأن الجملة القسمية لا تنساق إلا تأكيداً للجملة المفسم عليها التي هي جوابها،  
فكان مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم».

انظر الكشاف ٥٥٢/١، والبحر ٤/٣٢٠، وشرح البغدادي ٤/١٠٢، والجني الداني ١٣٥/١،  
ورصف المباني ١١٠/٤١، والأزهية ١/٤١، والمقرب ١/٢٠٥، والخزانة ٤/٢٢٠، وسر الصناعة ١/

٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢٠، والديوان ٣٢/.

(٢) أي ابن عصفور.

(٣) النص هنا للزمخشري في الكشاف ٢/١٥٣، وأشار الشمني إلى هذا النقل في حاشيته ٢/١٠.  
وتعقب الدمامي المصنف فقال: «لا نسلم أن المراد ذلك، إذ يجوز أن يكون المراد بالحكم علينا  
في أرضك، وذلك قريب من حال تكلمهم بذلك» ورداً الشمني هذا وقال: «حلفُهم دليل على ما قال  
المصنف؛ لأن حكمه عليهم في أرضه ظاهر جلي لا فائدة في الحلف عليه...».

(٤) في طبعة مبارك وزميله وطبعه الشيخ محمد «محموم له به» بزيادة «به»، ولم أجده هذه الزيادة فيما  
بين يديّ من مخطوطات.

(٥) قوله في الأزل، يعني أن زمن الفعل سابق على زمن التكلم بمدة طويلة.

به مُذْ عَقْلٍ، والمراد في البيت أنهم ناموا قبل<sup>(١)</sup> مجئه.

ومقتضى كلام الزمخشري أنها في نحو «والله لقد كان كذا» للتتوّفع<sup>(٢)</sup> لا للتقرّيب، فإنه قال في تفسير قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : «لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا» في سورة الأعراف<sup>(٤)</sup> : «فَإِنْ قُلْتَ فَمَا بِالْهَمِّ لَا يَكَادُونَ يُنْطَقُونَ بِهَذِهِ الْلَّامِ»<sup>(٥)</sup> إلا مع «قد»، وقلَّ عنهم نحو قوله<sup>(٦)</sup> :

(١) تعقبه الدمامي بأنه ليس المراد أن نوهم كأن قريباً من مجيه، لأن في ذلك تنفيراً لها من قربه، إذ نوم الرقباء متى كان في ابتدائه كان غير مستقل، فيوشك أن يذهب بأدني مُحِرك، بل المراد أن النوم يُقدّر منه بحث صار مقيلاً متمكناً.

وَرَدَ هَذَا الشِّمْنِي بِأَنَّ النُّومَ إِذَا كَانَ فِي ابْتِدَائِهِ يَكُونُ مُسْتَقْلًا إِذَا كَانَ بَعْدَ تَعبَ الْنَّهَارِ وَسَهْرِ الْلَّيلِ كَمَا هُوَ عَادَةُ الْعَرَبِ.

انظر حاشية الشمني ٢/١٠، والدسوقي ١٨٥/١، والأمير ١٤٩/١، ثم قال: «قال الدماميني»: وقوله: والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجئه ليس منافيًّا لدعوى ابن عصفور، وإنما ينافيه أن نومهم قبل مجئه بالقرب منه، ولعل المصنف أراد قبيل مجئه، بالتصغير، فيفيد غرضه، ولكن لم أقف عليه في شيء من النسخ ١ هـ...».

(٢) قال الأمير في حاشيته ١٤٩/١ «ولكن المفاد من كلام الرمخشري أن معنى التوقع هنا أن المخاطب كان يتشفّف لكلام ما قبلها، إلا أنه كان متشفّفاً لتحقّق مصدر مدخلوها كما هو التوقع السابق» ومثله عند الدسوقي ١٨٥/١.

(٣) الآية: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَقُولُ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَيْتُكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ سورة الأعراف ٥٩/٧

(٤) النص في الكشاف ٥٥٢/١ «إإن قلت مالهم...» ونقله أبو حيان في البحر ٤/٣٢٠، ونقل بعده نص ابن عصفور.

(٥) أي: الواقعة في جواب قسم...

(٦) أي بيت امرئ القيس المتقدم.

قلتُ : لأن الجملة القسمية<sup>(١)</sup> لاتُساق إلا تأكيداً للجملة المُقْسَم عليها التي هي جوابها؛ فكانت مَظِنةً لمعنى<sup>(٢)</sup> التوقع<sup>(٣)</sup> الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم . انتهى .

ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب<sup>(٤)</sup> ، كما ذكر<sup>(٥)</sup> ابن عصفور ، وأنّ من شروط<sup>(٦)</sup> دخولها كون الفعل متوقعاً كما قدمنا ، فإنه قال في تسهيله<sup>(٧)</sup> : «وتدخل على فعلِ ماضٍ متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه<sup>(٨)</sup> من الحال» انتهى .

**الرابع<sup>(٩)</sup>** : دخول لام<sup>(١٠)</sup> الابتداء في نحو «إن زيداً لقد قام» ، وذلك لأن الأصل

(١) وهي «والله» ، هي بمعنى أقسم والله جملة توكيده لقولك: قد قام زيد ، وعند الإتيان بالجملة القسمية يتضرر الجواب المؤكّد فيؤتى بقدر للتوقع .

(٢) في م ٤٣/٥ ب «بمعنى» .

(٣) أي: لتوقع المخاطب .

(٤) أي: ولا تفيد التوقع أصلاً .

(٥) في م ٤/٧٨ ب «ذكره» ومثله في طبعة مبارك وزميله ، وطبعة الشيخ محمد محبي الدين . وفي بقية المخطوطات «ذكر» .

(٦) كذا في المخطوطات «شروط» بصورة الجمع ، وفي طبعة مبارك وزميله والشيخ محمد «شرط» بصورة الإفراد ، وحاشية الأمير أيضاً .

(٧) كتاب ابن مالك «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» . وقد نقلت النص قبل ، قليل وانظر الصفحة / . ٢٤٢

(٨) قوله: «لتقربيه» كذا جاء في التسهيل وم ٤/٤ ب ٧٨ و م ٥/٥ ب ٤٣ و في م ٣/٨٠ ب ٢ و م ٣٠/٢ «لقربيه» ومثله في طبعة مبارك وزميله وطبعة الشيخ محمد ، وحاشية الأمير .

(٩) الرابع من الأحكام التي انبنت على إفادتها التقريب .

(١٠) دخول لام الابتداء على الماضي .

دخولها على الاسم نحو «إِنَّ زِيَاداً لِقَائِم»، وإنما دخلت على المضارع لتشبهه<sup>(١)</sup> بالاسم، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُم﴾<sup>(٢)</sup>، فإذا قُرِّبَ الماضي<sup>(٣)</sup> من الحال أَشْبَهَ المضارع الذي هو شبيه بالاسم؛ فجاز دخولها<sup>(٤)</sup> عليه.

**المعنى الثالث<sup>(٥)</sup>**: التقليل<sup>(٦)</sup>، وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل، نحو «قد يَصُدُّكُ الْكَذُوبُ» و «قد يَجُودُ الْبَخِيلُ»، وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾<sup>(٧)</sup>، أي أن<sup>(٨)</sup> ما أنتم عليه هو أقل معلوماته سبحانه.

(١) أي في احتمال الحال والاستقبال.

(٢) الآية: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبَطُ عَلَى الَّذِينَ أَخْتَلَفُوا فِيهِ إِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْلِفُونَ﴾ سورة النحل ١٦/١٢٤.

وانظر دخول اللام على المضارع في شرح ابن عقيل ١/٣٦٩ - ٣٧٠.

(٣) وفي حاشية الخضري ١٢٤/١ «إنما امتنعت في ذلك [أي دخولها على الماضي] لأن أصلها للدخول على الاسم، والماضي المتصرف لا يشبهه، فإن قرِن بقد قربته من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه...».

(٤) أي: دخول اللام على الماضي وإن كانت في الظاهر داخلة على «قد».

(٥) ذكر من قبل معنيين: الأول: التوقع، والثاني تقريب الماضي من الحال.

(٦) نص المصنف هنا لابن إياز ذكره المرادي وغيره. وقال المرادي: «وقال ابن إياز يفيد مع المستقبل التقليل في وقوعه أو في متعلقة، فالأول كقولك: قد يفعل زيد كذا، أي ليس ذلك منه بالكثير، والثاني: كقول الله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ والمعنى: والله - عز اسمه - أعلم: أقل معلوماته ما أنتم عليه.

[قال المرادي] قلت: والظاهر أن «قد» في هذه الآية للتحقيق كما ذكر غيره انظر الجنى الداني / ٢٥٧ . وانظر جواهر الأدب / ٤٧٠ . أترى فرقاً بين نص المصنف وما نقله المرادي عن ابن إياز؟!

(٧) الآية: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيَنْتَهُمُ بِمَا عَمِلُوا وَاللَّهُ يَكْلِلُ شَغَّالِهِم﴾ سورة النور ٢٤/٦٤.

(٨) كذا في المخطوطات «أي أن...» وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «أي ما هم عليه».

وزعم<sup>(١)</sup> بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وأن<sup>(٢)</sup> التقليل في المثالين الأولين لم يستفاد من «قد»، بل من قولك: البخل يجود، والكذوب يصدق، فإنه إن لم يُحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً؛ إذ آخر الكلام ينافي أولاً.

**الرابع: التكثير<sup>(٣)</sup> ، قاله سيبويه<sup>(٤)</sup> في قول الهدلي<sup>(٥)</sup> .**

**قد أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُضْفِرًا أَنَامْلُه<sup>(٦)</sup> [كأن أثوابه مجحت بفرصاد]**

= وفي المخطوطات «أنتم» كما جاءت في نص ابن إياز، في الجنى الداني، وفي م ٤٣ ب «أي ما هم عليه» ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد.

(١) هذا للمرادي، وانظر آخر الصن المنسوق عنه قبل قليل.

(٢) النص للمرادي في تعقيبه على نص ابن إياز. انظر الجنى الداني ٢٥٧ - ٢٥٨، قال: «ونازع بعضهم في إفادة «قد» لمعنى التقليل، فقال: قد، تدل على توقع الفعل مما أُسند إليه، وتقليل المعنى لم يستفاد من قد، بل لو قيل: البخل يجود، فهم منه التقليل، لأن الحكم على من شأنه البخل بال وجود إن لم يحمل على صدور ذلك قليلاً كأن الكلام كذباً، لأن آخره يدفع أوله» فتأمل صنيع المصنف في نص المرادي.

(٣) ذكره المرادي في الجنى الداني ٢٥٩ وقال فيه إنه معنى غريب ذكره جماعة من النحوين، وقد جعلوه بمنزلة «ربما»، وذكر التكثير الزمخشري في الكشاف انظر ٣٩٨/١ وأنها بمعنى ربما.

(٤) الكتاب ٣٠٧/٢ «وتكون «قد» بمنزلة ربما، وقال الشاعر الهدلي...، كأنه قال: ربما» وانظر رد أبي حيان لرأي الزمخشري وغيره في البحر ٤٧٧/٦.

(٥) تمام البيت ما أثبته بين حاصرتين، ونسبة سيبويه إلى بعض الهدليين، وكذلك فعل المرادي، وهو ليس في أشعارهم، فهو من قصيدة عبيد بن الأبرص، وحقق هذا البغدادي. وجاء البيت تماماً في م ٨١/٣ وأ ٤٣ ب.

والقرن: المماثل في الشجاعة، ومجحت: ضيغت. والفرصاد: التوت. وقد شبه الدم بحمرة عصارته. والشاهد في البيت مجيء «قد» للتکثير مثل «ربما».

وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/٣، ١٠٣، وشرح السيوطي ١/٤٩٤، ٢/٣٠٧، والخزانة ٤/٥٠٢، وشرح المفصل ٨/١٤٧، والجنى الداني ٢٥٩، والهمع ٤/٣٧٩، والبحر ١/٤٢٧، والكشاف ١/٢٤٤، وديوان عبيد ٤٩، والمقتضب ١/٤٣، والأزهية ٢٢١، والدر المصنون ١/٢٥١.

(٦) جاء البيت تماماً في م ٨١/٣ وأ ٤٣ ب.

وقاله<sup>(١)</sup> الزمخشري في قوله<sup>(٢)</sup>: «فَدَرَى تَقْلُبُ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ»<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup> قال<sup>(٥)</sup>: «أَيْ رُبِّمَا نَرَى، وَمَعْنَاهُ تَكْثِيرُ الرُّؤْيَا»، ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِالْبَيْتِ، وَاسْتَشْهَدَ جَمَاعَةً عَلَى ذَلِكَ بِبَيْتِ الْعَرْوَضِ<sup>(٧)</sup> :

قد أَشَهَدُ الغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلْنِي  
جَرْدَاءَ مَعْرُوفَةَ الْلَّهِيَّينَ سُرْحُوبُ

(١) قاله: كذا في ١٢٠ وم٣٠ وم٥٠/٤٣ ب. وفي المطبوع وم٤٠/٧٩ أ «وقال».

(٢) زيادة من م٤٠/٧٩ أ «قوله» وليس في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٣) في السماء: زيادة مثبتة في م٤٠/٧٩ أ.

(٤) الآية: «فَدَرَى تَقْلُبُ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَيْسِكَ قِبْلَةً تَرْضَهَا فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْعَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُوا وُجُوهُكُمْ شَطَرٌ وَإِنَّ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ يُقْنِلِ عَمَّا يَعْمَلُونَ» سورة البقرة ١٤٤/٢.

(٥) زيادة من ٣٨١/٤٣ ب. والنص في الكشاف ١/٢٤٤، ونقله أبو حيان في البحر ١/٤٢٧ وتعقبه فيه.

(٦) في الكشاف «كثرة الرؤية». ومثله في البحر ١/٤٢٧. وذهب أبو حيان إلى أن الكثرة لم تفهم من «قد» وإنما متعلق الرؤية وهو التقلب.

(٧) البيت لامرئ القيس، وينسب لإبراهيم بن بشير.

وقوله: بيت العروض، أي: علم العروض، لأنَّه يذكر شاهداً للضرب الثاني من البسيط قوله: ضربان: فَعَلُونَ وَفَعَلُونَ، ويؤول إلى «فاعل» والضرب هنا «فَعَلُونَ» في البيت «محوب».

وأشهد: أحضر، الغارة: الخيل المغيرة، الشعواء: المتفرقة الجراداء، رقيقة الشعر، وهو شعر قصير أيضاً، وهذا من وصف كرائم الخيل، واللَّهِيَّينَ: مثنى لَهِيَّ، وهو العظم الذي ينبع عليه لحم الأسنان داخل الفم، واللَّهِيَّة من الخارج.

السُّرْحُوبُ: الطويلة، وهو وصف خاص بإناث الخيل.

والشاهد في البيت مجيء «قد» للتکثیر.

انظر البيت في شرح البغدادي ٤/١١٠، والجني الداني ٨/٢٥٨، وشرح السيوطي ١/٤٩٦، والخزانة ٤/٥٠٢، وسر الصناعة ١/٢١، والديوان ٥٢٥.

الخامس<sup>(١)</sup>: التحقيق: نحو: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ»<sup>(٢)</sup>، «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّنَهَا»<sup>(٣)</sup>، وقد مضى<sup>(٤)</sup> أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى: «قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ»<sup>(٥)</sup>، قال الزمخشري<sup>(٦)</sup>: «دخلت<sup>(٧)</sup> «قد» لتوكييد العلم، ويرجع ذلك إلى توكييد الوعيد».

وقال غيره في «وَلَقَدْ عَلِمْتُ الَّذِينَ آعْتَدَوْا»<sup>(٨)</sup>: «قد<sup>(٩)</sup>» في الجملة الفعلية المُجَاب بها القَسْمُ مثل إِنَّ<sup>(١٠)</sup> واللام في الجملة<sup>(١١)</sup> الاسمية المُجَاب بها<sup>(١٢)</sup> في

(١) أي من معاني «قد».

(٢) آية المؤمنين مثبتة في م ٢/٣٠، وم ٥/٤٤، وفي م ٤/٧٩، استدركتها مصحح النسخة على الهاشم. وهذه الزيادة ليست في المطبوع ولا في بقية النسخ، وهي مثبتة في الجنى الداني/٢٥٩.

(٣) سورة الشمس ٩١.

(٤) الذي مضى أن الآية تحمل على توقع الفعل عند المرادي، وتحمل عند المصنف على التحقيق.

(٥) آية سورة النور ٦٤ وتقدمت.

(٦) قال الزمخشري في الكشاف ٣٩٨/٢ «أدخل «قد» ليؤكده علمه بما هم عليه من المخالفه عن الدين والنفاق، ومرجع توكييد العلم إلى توكييد الوعيد، وذلك لأن «قد» إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى «ربما»، فوافقت «ربما» في خروجها إلى التكثير».

(٧) قد: زيادة من م ٣/٨١ وأ م ٤/٧٩ وأ م ٥/٤٤ وليس في المطبوع.

(٨) تسمة الآية: «... مِنْكُمْ فِي الْسَّيِّئَاتِ فَقَاتَلَنَا لَهُمْ كُوْنُوا قِرْدَةً حَسَّيْنَ» سورة البقرة ٦٥/٢.

(٩) أي «قد» مع اللام، لا لأن «قد» وحدها بمنزلة إِنَّ واللام كما يبدو من ظاهر نص المصنف، فكل واحد منها مؤكداً، وهو مؤكدان معاً.

(١٠) في نحو «والله إن زيداً لقائم».

وفي حاشية الأمير ١٥٠/١ «كان الأنسب أن يقول: اللام و«قد» في الفعلية، مثل إِنَّ واللام، وأيضاً الواقع في الآية اللام و«قد» معاً، فحينئذ يبعد مراد الشمني بأن المراد «وقد مثل أحدهما». وهذا للدماميني وانظر حاشية الشمني ١٠/٢.

(١١) «الجملة» ليس في م ٤/٧٩.

(١٢) في م ٤/٧٩ «المُجَاب بها القَسْمُ».

إفادة التوكيد، وقد مضى نقل القول بالتلليل في الأولى<sup>(١)</sup>، والتقريب والتوقع في مثل الثانية<sup>(٢)</sup>، ولكن القول بالتحقيق<sup>(٣)</sup> فيهما أظهر.

و<sup>(٤)</sup> السادس: النفي<sup>(٥)</sup>، حكى ابن سيده<sup>(٦)</sup>: «<sup>(٧)</sup> قد كنتَ<sup>(٨)</sup> في خير فتعرفه»<sup>(٩)</sup> بنصب «تعرف»<sup>(١٠)</sup>، وهذا غريب، وإليه أشار في التسهيل<sup>(١١)</sup> بقوله: «وربما نُفِي بقد، فنُصِبُّ الجواب بعدها»، انتهى، ومحمله عندي على خلاف ما

(١) وهي الآية: ﴿وَقَدْ يَعْلَمُ مَا آتَيْتَهُ﴾ سورة النور/٤٦. والتقليل في المتعلق.

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ أَعْتَدْنَا...﴾ ٦٥/ من سورة البقرة.

(٣) وهو ما ذكر هنا في المعنى الخامس من معاني «قد».

(٤) الواو ليست في م ٣/١٨١ أو م ٤/٧٩.

وذكر هنا السادس مع أنه صرّح في بداية حديثه عن «قد» الحرفية بأن لها خمسة معانٍ، والسبب في ذلك أن المعنى السادس عنده مردود.

(٥) وهي على هذا مرادفة لـ «ما».

(٦) هو علي بن أحمد بن سيده، وقيل اسم أبيه محمد، وقيل: إسماعيل، كان عالماً بال نحو واللغة وأشعار العرب. وكان أعمى، صنف «المحكم والمحيط الأعظم في اللغة»، والمخصص، وشرح إصلاح، المنطق، والحماسة، وكتاب الأخفش، وغير ذلك.

توفي سنة ٤٥٨ هـ عن نحو ستين سنة. بغية الوعاة ٢/٤٣.

(٧) وضعه خليل عمایرة صاحب فهارس لسان العرب على أنه عجز بيت. انظر فيه ٧/٤٧٤ وليس كذلك. وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣/٩٠.

والنص في المحكم / قدد «وتكون «قد» بمنزلة «ما» فينفي بها، سمع بعض الفصحاء يقول...». والنصل في همع الهوامع ٤/٣٧٩، ونقله صاحب اللسان عن ابن سيده، وكذا صاحب التاج. وذكره مبارك وزميله على أنه شطر بيت.

(٨) في م ٢/٣٠ «كنتُ» كذا بضم التاء، وليس بالمنقول.

(٩) أي: ما كنت في خير...

(١٠) التنصب بأن مضمرة بعد الفاء، في جواب النفي المفهوم من «قد».

(١١) انظر التسهيل ١/٢٣١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٣/٩٠.

ذكرًا<sup>(١)</sup> ، وهو أن يكون كقولك للكذوب<sup>(٢)</sup>: هو رجل صادق، ثم جاء النصب بعدها<sup>(٣)</sup> نظراً إلى المعنى<sup>(٤)</sup> ، وإن كانا<sup>(٥)</sup> إنما حكما بالنفي لثبت النصب وغير مستقيم، لمجيء قوله<sup>(٦)</sup> :

### [سأركُ منزلي لبني تميم] وألحقُ بالحجاز فأستريحا

(١) كذا جاء بصورة المثنى في ١/٥١ و٣/٨١ بـ ٤/٧٩، ومثله عند الدسوقي أي: ابن مالك وابن سيده، والذي ذكره أنها نافية. وفي ٢م/٥٥ و٤/٣٠ أـ «ذكر» بصورة المفرد أي ابن سيده، وبالمفرد جاء في طبعة مبارك وزميله، وجاء مثله في طبعة الشيخ محمد، وكذا في حاشية الأمير.

(٢) أي: هو من باب استعمال الإثبات في النفي تهكمًا واستهزاء.

(٣) أي بعد «قد»، وفي ٥/٤٤ أـ «بعده».

(٤) قال الشمني في الحاشية ٢/١١ «لا يقال: شرط نصب الفعل بعد النفي أن يكون ذلك النفي محضًا كما ذكر ابن مالك وغيره، لأننا نقول ذلك شرط لوجوب نصب الفعل لا لجوازه».

(٥) كذا بصورة التثنية، وهذا يدل على أن لفظ «ذكر» المتقدم مثل هذا.

(٦) نسب البيت إلى المغيرة بن حبنا، وصدره ما وضعته بين حاضرتين، وروي: لأستريحا، ولا شاهد فيه.

والشاهد على الرواية بالفاء أنه نصب الفعل بأن المضرة، وهو في سياق الإثبات، وأن هذا من باب الضرورة، إذ لا نفي قبله.

وذهب سيبويه إلى أنه قد يجوز النصب في الواجب كما في اضطرار الشعر، ونصبه في هذه الحالة غير واجب، وانظر الكتاب ٤٢٣/١.

وحبنا: لقب غالب على أبيه، واسم جبير. ابن حبنا شاعر فارس من شعراء الدولة الأموية وأحد فرسان خراسان، وله مدائح في المهلب بن أبي صفرا وغيره، وغالب شعره في هجاء أخيه صخر. وانظر شرح البغدادي ٤/١١٤، والخزانة ٣/٦٠٠، وشرح المفصل ٧/٥٥، وأمالى الشجيري ١/٢٧٩، والعيني ٤/٣٩٠، والهمع ٤/٣٧٩، والسيوطى ١/٤٩٧، والكتاب ١/٣٢٣، ٤٤٨، والمحتسب ١/١٩٧، والمقرب ١/٢٦٣.

وقراءة بعضهم<sup>(١)</sup> ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَنَطِيلِ فَيَدْمَغُهُ﴾.

\* \* \*

(١) تتمة الآية: ﴿... فَإِذَا هُوَ رَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِنَ نَصِيفُونَ﴾ الأنبياء / ٢١ . ١٨٠

وقراءة الجماعة بالرفع «فيدمغه»، وقراءة النصب عن عيسى بن عمر، وذهب العكري إلى أن النصب وجه بعيد، والحمل فيه على المعنى، أي: بالحق فالدمغ.

وذهب الشهاب إلى أنه في جواب المضارع المستقبل، وهو يشبه التمني في الترقب، وهو منصوب بأن مقدرة لا بالفاء خلافاً للكوفيين، والمصدر المؤول في محل جر معطوف على الحق.

وانظر البحر ٣٠٢/٦، العكري ٩١٣/٢، مختصر ابن خالويه ٩١، الكشاف ٣٢٤/٢، أوضح المسالك ١٨٥/٣، حاشية الشهاب ٢٤٦/٦، شرح الأشموني ٣١٠/٢، حاشية الصبان ٢٨٦/٣، شرح التصريح ٢٤٥/٢، روح المعاني ٢٠/١٧. وانظر كتابي: «معجم القراءات».

## مسألة

قيل: يجوز النصب على الاشتغال في نحو: «خرجت فإذا زيد يضرّه عمرو»<sup>(١)</sup> مطلقاً، وقيل: يمتنع<sup>(٢)</sup> مطلقاً، وهو الظاهر<sup>(٣)</sup>; لأن «إذا» الفجائية لا يليها إلا الجملة الاسمية.

وقال أبو الحسن<sup>(٤)</sup> وتبعه ابن عصفور: يجوز<sup>(٥)</sup> في نحو «إذا زيد قد ضربه عمرو» ويمتنع بدون «قد». ووجهه عندي أن التزام الاسمية مع إذا هذه إنما كان لفرق بينها وبين الشرطية المختصة<sup>(٦)</sup> بالفعلية، فإذا اقترن<sup>(٧)</sup> بـ«قد» حصل<sup>(٨)</sup> الفرق<sup>(٩)</sup> بذلك، إذ لا تقترب الشرطية<sup>(١٠)</sup> بها.

(١) أي: فنقول: فإذا زيداً...

وقوله «مطلقاً» أي: سواء اقترنت الجملة بـ«قد أولاً»، وهذا مذهب الكسائي؛ إذ يجوز وقوع الجملة الفعلية بعد «إذا» الفجائية. وانظر الدسوقي ١٨٧/١.

(٢) وهذا مذهب سيبويه.

(٣) أي: هو على مذهب سيبويه في منع النصب على الاشتغال بعد «إذا» الفجائية، إذ لا يصح تقدير الجملة الفعلية بعدها، ومن ثم فلا يكون نصب.

(٤) الأخفش.

(٥) أي يجوز النصب على الاشتغال لاقتران الفعلية بـ«قد»، ويمتنع بدونها، إذ يجوز دخول إذا الفجائية على الجملة المقترنة بـ«قد».

(٦) والشرطية لا يليها إلا جملة فعلية، والفعالية لا يليها إلا الاسمية، انظر الجنى الداني ٣٧٣/٣٧٣.

(٧) أي الجملة التي فيها «إذا» الفجائية بـ«قد».

(٨) في م ٤/٧٩ «يحصل»، وأشار إلى هذا الشيخ محمد محبي الدين.

(٩) «أي بين الشرطية والفعالية».

(١٠) أي بـ«قد».

## ٥٩ . قَطْ

**قَطْ** : على ثلاثة أوجه<sup>(١)</sup> :

- أحدها: أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء، مضمومة، في أفسح اللغات، وتحتخص<sup>(٢)</sup> بالنفي<sup>(٣)</sup> ، يُقال: «ما فعلته قَطْ»<sup>(٤)</sup> ، والعامّة يقولون<sup>(٥)</sup> : «لا أَفْعَلُه قَطْ» ، وهو لحن<sup>(٦)</sup> .

واشتقاقه من «قططته» أي: قطعته، فمعنى: ما فعلته قَطْ : ما فعلته فيما انقطع من عمرى؛ لأن الماضي منقطع عن الحال<sup>(٧)</sup> والاستقبال.

(١) وهي اسم في الحالات الثلاث.

(٢) في م ١/٥١ «فتختص».

(٣) قوله: «بالنفي» أي: لا تقع إلا بعد كلام منفي في الكثير الشائع، وجاءت في الإثبات في قول بعض الصحابة.

فقد جاء في كتاب الحج «باب الصلاة بمنى» في صحيح البخاري قول حارثة بن وهب رضي الله عنه: «صلى بنا رسول الله ﷺ ونحن أكثر ما كنا قَطْ». شواهد التوضيح/١٩٠، وانظر التاج/قطط. قال ابن مالك: «وفي قوله: .... استعمال قط غير مسبوقة بنفي، وهو مما خفي على كثير من النحوين، لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي نحو: ما فعلت ذلك قَطْ، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي، وله نظائر» انظر شواهد التوضيح والتصحیح/١٩٣.

(٤) أي فيما مضى من عمره.

(٥) فيستعملون «قط» مع المستقبل مع أنها موضوعة للماضي.

(٦) قوله: وهو لحن أخذه عن شيخه أبي حيان فقد أكثر الزمخشري من استعمال «قط» ظرفاً والعامل فيه غير ماض» فتعقبه أبو حيان فيه، وعنه نقل ابن هشام. انظر البحر/٧، ١٩٣، ودُرّة الغواص للحريري/١٣، والخزانة ٣/٤٢٠، والتاج/قطط.

(٧) في م ٣٥١/١م «أو».

وينيئت لتضمنها معنى<sup>(١)</sup> «مُذْ» و«إِلَى»، إذ المعنى: مُذْ أن خلقت<sup>(٢)</sup> إلى الآن، وعلى<sup>(٣)</sup> حركة لثلا يلتقي ساكنان<sup>(٤)</sup>، وكانت الضمة تتشبيهاً بالغايات<sup>(٥)</sup>، وقد تكسر<sup>(٦)</sup> [طاوئه]<sup>(٧)</sup> على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع فاءه<sup>(٨)</sup> طاءه في الفضم<sup>(٩)</sup>، وقد تخفف طاؤه مع<sup>(١٠)</sup> ضمها أو إسكانها<sup>(١٠)</sup>.

والثاني: أن تكون بمعنى «حَسْبٍ»، وهذه مفتوحة<sup>(١١)</sup> القاف ساكنة الطاء، يقال: «قطِّي، وقطْكَ، وقطُّ زيدٌ درهم». كما يقال: حَسْبِي، وحَسْبُك،

(١) وهو ابتداء الغاية في الزمان وانتهاؤها. قال الشمني في ١١/٢ « وإنما لم يقل من وإلى لأن «من» عند البصرين غير الأخفش لا تكون لابتداء الغاية في الزمان و«مذ» تكون له »، وانظر حاشية الدسوقي ١/١٨٧.

(٢) في نسخة الشيخ محمد محبي الدين «مذ أن خلقت [أو مذ خلقت] إلى الآن» كذا ! وهذه الزيادة التي وضعها بين معقوفين لم أجده مثلها في المخطوطات التي بين يدي، ومثل هذه الزيادة في طبعة مبارك وزميله !! وهي مشتبه في حاشية الأمير، وعنهاأخذ المحققون ذلك.

(٣) أي بنيت على حركة، ولم تُبنَ على السكون.

(٤) الساكنان: الطاء الأولى المدغمة في الثانية، فلو بنيت على السكون لكانت الطاءان ساكنتان.

(٥) من مثل: قبلُ وبَعْدُ. وانظر التاج، قوله: وكانت الضمة: أي حركة البناء.

(٦) زياد ومن ٢/٣٠ بـ، صورته: قطٌ.

(٧) في متن الدسوقي ١/١٨٧ « وقد تتبع فاءه طاءه بالضم ». قال: «وفي نسخة بدل فاءه قافه ». ولم أجده مثل هذا فيما بين يدي من المخطوطات.

(٨) فتصبح صورته: قُطُّ، وانظر التاج، فهو مثل: مُذْ يا هذا.

(٩) فتصبح: قُطُّ، وفي التاج كقوله: لم أره مُذْ يومان، قال الجوهري: وهي قليلة.

(١٠) صورتها قُطُّ.

(١١) أي: قَطُّ، قال سيبويه: ومعناها الاكتفاء، وتلزمها الفاء فتقول: أخذت درهماً فقط، وهي زائدة لازمة عند الأمير والمصنف وغيرهما، وانظر حاشية الأمير ١٥١/١، والشمني ١١/٢، وقد نقله عن حواشي التسهيل.

(١٢) قط: مبتدأ، ودرهم: خبر عنه.

وَحَسْبُ زِيدٍ دِرْهَمٌ<sup>(١)</sup> ، إِلَّا أَنَّهَا مُبْنِيَةٌ لِأَنَّهَا مُوْضُوْعَةٌ<sup>(٢)</sup> عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَ«حَسْبُ» مُعْرَبَةً.

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ اسْمًا فَعْلٍ بِمَعْنَى يَكْفِي ، فَيُقَالُ : قَطْنِي ، بَنُونَ الْوَقَايَةِ<sup>(٣)</sup> ، كَمَا يُقَالُ : يَكْفِينِي .

وَتَجُوزُ<sup>(٤)</sup> نُونَ الْوَقَايَةِ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي<sup>(٥)</sup> ، حَفْظًا لِلْبَنَاءِ<sup>(٦)</sup> عَلَى السُّكُونِ ، كَمَا يَجُوزُ فِي لَدُنِ ، وَمِنْ وَعْنِ ، لِذَلِكَ<sup>(٧)</sup> .

\* \* \*

(١) وَدِرْهَمٌ راجِعٌ لِلشَّلَاثَةِ ، أَيِّ : حَسْبِيْ دِرْهَمٌ ...

(٢) فَهِيَ مُبْنِيَةٌ لِلشَّبَهِ الوضِيعِ .

(٣) وَزَيَّدَتْ نُونَ الْوَقَايَةِ لِثَلَاثَةِ تَكْسِرِ الطَّاءِ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَتَصْبِحُ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ مُثْلِ يَدِي . وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ «قَطْنِي» كَلْمَةٌ مُوْضُوْعَةٌ لَا زِيادَةَ فِيهَا مُثْلِ «حَسْبِيْ» ، انْظُرْ لِلْلُّسَانِ وَالنَّاجِ وَالصَّاحِحِ .

(٤) فِي م٤/٧٩ بِـ : «وَيَجُوزُ دُخُولُ نُونَ...» .

(٥) وَهُوَ كَوْنُهَا بِمَعْنَى «حَسْبِ» .

(٦) وَبِدُونِ هَذِهِ النُّونِ لَا يَبْدُوا مِنَ الْكَسْرِ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ .

(٧) «لِذَلِكَ» كَذَا فِي الْمُخْطُوطَاتِ ، وَحَاشِيَةِ الدَّسْوِيقِ ، وَفِي حَاشِيَةِ الْأَمِيرِ «كَذَلِكَ» ، وَمُثْلِهِ فِي طَبْعَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ ، وَمُبَارِكِ وزَمِيلِهِ .

وَقُولُهُ : «لِذَلِكَ» أَيِّ : حَفْظًا لِلْبَنَاءِ عَلَى السُّكُونِ .

# المفرد

فهرست

الصفحة

الفهرس

الفهرس

الجزء الثاني

الموضوع

- إذ ..... ٤٥ - ٥

- إذ ما ..... ٤٧ - ٤٦

- إذا ..... ٤٨ - ١١٠

- ايمُن ..... ١١١ - ١١٤

## الباء

- الباء المفردة ..... ١١٧ - ١٨١

- بجل ..... ١٨٢ - ١٨٣

- بل ..... ١٨٤ - ١٩٠

- بلى ..... ١٩١ - ١٩٨

- بيَدَ ..... ١٩٩ - ٢٠٣

- بَلْهَ ..... ٢٠٤ - ٢٠٨

## التاء

- التاء المفردة ..... ٢١١ - ٢١٦

## الثاء

- ثُمَ ..... ٢١٩ - ٢٣٤

- ثَمَ ..... ٢٣٥ - ٢٣٦

**الجيم**

- ٢٤٣ - ٢٣٩ ..... - حَيْرٌ  
 ٢٤٦ - ٢٤٤ ..... - جَلْنٌ

**الحاء المهملة**

- ٢٠٩ - ٢٤٩ ..... - حَاشَا  
 ٢٩٧ - ٢٦٠ ..... - حَتَّى  
 ٣٠٨ - ٢٩٨ ..... - حِيثُ

**الخاء**

- ٣١٦ - ٣١١ ..... - خَلَا  
 ٣٣٧ - ٣١٩ ..... - رُبٌّ

**السين المهملة**

- ٣٤٦ - ٣٤١ ..... ٤٣ - السين المفردة  
 ٣٤٩ - ٣٤٧ ..... ٤٤ - سُوفٌ  
 ٣٥٦ - ٣٥٠ ..... ٤٥ - سِيَّ  
 ٣٦٥ - ٣٥٧ ..... ٤٦ - سُوَاء

**العين المهملة**

- ٣٦٩ ..... ٤٧ - عَدَا  
 ٣٩٢ - ٣٧٠ ..... ٤٨ - عَلَى

- ٤٠٩ - ٣٩٣ ..... ٤٩ - عن  
٤١٣ - ٤١٠ ..... ٥٠ - عَوْضُ  
٤٢٩ - ٤١٤ ..... ٥١ - عَسِي  
٤٣٣ - ٤٣٠ ..... ٥٢ - عَلْ  
٤٣٩ - ٤٣٤ ..... ٥٣ - عَلْ  
٤٤٩ - ٤٤٠ ..... ٥٤ - عند

### الغين

- ٤٧١ - ٤٥٣ ..... ٥٥ - غَيْر

### الفاء

- ٥١٢ - ٤٧٥ ..... ٥٦ - الفاء المفردة  
٥٢١ - ٥١٣ ..... ٥٧ - في

### القاف

- ٥٤٨ - ٥٢٥ ..... ٥٨ - قد  
٥٥٣ - ٥٥١ ..... ٥٩ - قط

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ